

شرح مخاني الآش

للإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك
ابن سلامة الأزدي الحنفي المصري الطحاوي الحنفي
(المولود سنة ٢٢٩ هـ - والمتوفى سنة ٣٢١ هـ)

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
محمد زهرى النجار
محمد سيد جاد الحق
من علماء الأزهر الشريف

رَاجَعَهُ وَرَقَّمَ كِتَابَهُ وَأَيَّابُهُ وَأُحَادِيثُهُ وَفَهَّرَ لَهُ
د. يوسف عبد الرحمن المرعشاي
الباحث بـمركز خدمة السنة النبوية بالمدينة المنورة

الجزء الرابع

عالم الكتب

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمدار

الطبعة الأولى

منقحة ومُرقّمة ومُفهرسة

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٦ - كتاب البيوع

١ - باب بيع الشعير بالحنطة متفاضلاً

٥٤٨٠ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدِّقُ ، قَالَ : ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا النُّضْرٍ ^(١) حَدَّثَهُ أَنَّ بَسْرَ بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَرْسَلَ غُلَامًا لَهُ بِصَاعٍ مِنْ قَحْ (هُوَ الْحَنْطَةُ) فَقَالَ لَهُ : بِعْهُ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا ، فَذَهَبَ الْغُلَامُ فَأَخَذَ صَاعًا وَزِيَادَةً بِمِثْلِ صَاعٍ ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرَ أَخْبَرَهُ ، فَقَالَ لَهُ مَعْمَرُ : لِمَ فَعَلْتَ ؟ انْطَلِقْ فَرَدَّهُ ، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « الطَّعَامُ ^(٢) بِالطَّعَامِ ، مِثْلًا بِمِثْلِ » وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ ، الشَّعِيرُ .

قِيلَ لَهُ : فَإِنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ ، قَالَ : إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَضَارِعَهُ (أَنْ يَشْبَهَهُ) .

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ فَقَلَّدُوهُ ، وَقَالُوا : لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْحَنْطَةِ بِالشَّعِيرِ ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ .

وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ آخَرُونَ ، فَقَالُوا : لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْحَنْطَةِ بِالشَّعِيرِ مُتَفَاضِلًا ، مِثْلَيْنِ بِمِثْلِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ .

وَكَانَ مِنَ الْحُجَّةِ لَهُمْ عَلَى أَهْلِ الْقَالَةِ الْأُولَى فِي الْحَدِيثِ الَّذِي احْتَجَّجُوا بِهِ عَلَيْهِمْ ، أَنَّ مَعْمَرَ أَخْبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُهُ يَقُولُ « الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ ، مِثْلًا بِمِثْلِ » ثُمَّ قَالَ مَعْمَرُ : وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرُ .

فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ أَرَادَ بِقَوْلِهِ الَّذِي حَكَاهُ عَنْهُ مَعْمَرُ ، الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ طَعَامَهُمْ يَوْمَئِذٍ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ ، فَلَا يَكُونُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ مِنْ ذِكْرِ بَيْعِ الْحَنْطَةِ بِالشَّعِيرِ ، مِمَّا ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَذْكُورٌ عَنْ مَعْمَرٍ ، مِنْ رَأْيِهِ وَمِنْ تَأْوِيلِهِ ، مَا كَانَ يَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ .

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : فَإِنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ ، أَيْ : لَيْسَ مِنْ نَوْعِهِ ، فَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ عَلَى مَنْ قَالَهُ ، وَكَانَ جَوَابَهُ لَهُ (إِنِّي أَخَشَى أَنْ يَضَارِعَهُ) كَأَنَّهُ خَافَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي سَمِعَهُ يَقُولُهُ ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا فِي حَدِيثِهِ عَلَى الْأُطْعَمَةِ كُلِّهَا فَتَوَقَّى ذَلِكَ وَتَنَزَّهَ عَنْهُ ، لِلرَّبِّ الَّذِي وَقَعَ فِي قَلْبِهِ مِنْهُ .

فَلَمَّا اتَّفَقَ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لِأَحَدِ الْقَرِيقَيْنِ عَلَى سَاحِبِهِ ، نَظَرْنَا هَلْ فِي غَيْرِهِ مَا يَدُلُّنَا عَلَى جَسَمِ ذَلِكَ كَيْفَ هُوَ ؟

(١) وفي نسخة «الزبير» .

(٢) الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ : بِالنَّصِّ ، بِتَقْدِيرِ (يَبْعُو) أَوْ بِالرَّفْعِ مُبْتَدَأً وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ وَهُوَ (يَبَاعُ) أَيْ : الطَّعَامُ يَبَاعُ بِالطَّعَامِ وَقَوْلُهُ (مِثْلًا) نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ . أَيْ : حَالُ كَوْنِهِ مِثْلًا ، مُقَابِلًا بِمِثْلِ .

٥٤٨١ - فاعتبرنا ذلك ، فإذا علي بن شعبة قد **حَدَّثَنَا** ، قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : أخبرنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن مسلم بن يسار ، عن أبي الأشعث ، عن عباد بن الصامت أنه قام فقال (يا أيها الناس) ، إنكم قد أحدثتم بيوعاً ، لا أدرى ما هي ؟ وإن الذهب بالذهب ، وزناً بوزن ، تبره وعينه ، والفضة بالفضة ، وزناً بوزن ، تبرها وعينها ^(١) ، ولا بأس ببيع الذهب بالفضة ، والفضة أكثرهما ، يداً بيد ، ولا يصلح نسباً ^(٢) ، والبر بالبر ، مداً بمد ، يداً بيد ، والشعير بالشعير ، مداً بمد ، يداً بيد ، ولا بأس ببيع الشعير بالبر ، والشعير أكثرهما ، يداً بيد ، ولا يصح نسبته ، والتمر بالتمر ، حتى عدّ الملح ، مثلاً بمثل ، من زاد أو استزاد ، فقد أربى ^(٣) .

قال أبو جعفر : فهذا عباد بن الصامت رضوان الله عليه ، قد خاف معمر بن عبد الله فيما ذهب إليه ، على ما ذكرنا عنه في الحديث الأول .

وقد روى عن عباد بن الصامت رضي الله عنه هذا الكلام ، عن النبي ﷺ .

٥٤٨٢ - **حَدَّثَنَا** إسماعيل بن يحيى الزني ، قال : ثنا محمد بن إدريس ، قال : ثنا عبد الوهاب الثقفي ، عن أيوب السخستاني ، عن محمد بن سيرين ، عن مسلم بن يسار ، ورجل آخر ، عن عباد بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال « لا تبمعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ، ولا البر بالبر ، ولا الشعير بالشعير ، ولا التمر بالتمر ، ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء ، عيناً بعين ، [يداً بيد] ولكن بيعوا الذهب بالورق ، والورق بالذهب ، والبر بالشعير ، والشعير بالبر ، والتمر بالملح ، والملح بالتمر ، يداً بيد ، كيف شئتم » .

قال : ونقص أحدهما ، التمر بالملح ، وزاد الآخر (من زاد أو ازداد ^(٤) فقد أربى) .

٥٤٨٣ - **حَدَّثَنَا** محمد بن خزيمة ، قال : أخبرنا العلي بن أسد ، قال : ثنا وهيب ، عن أيوب ، فذكر بإسناده مثله .

٥٤٨٤ - **حَدَّثَنَا** سليمان بن شبيب الكيساني ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن ، عن أبي يوسف ، عن إبراهيم بن طهمان عن أيوب بن أبي تميمة ، عن محمد بن سيرين ، عن ابن يسار ، عن أبي الأشعث ، قال : سمعت عباد بن الصامت يقول : نهى رسول الله ﷺ ، أو قال رسول الله ﷺ ، « لا تَبَايَعُوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق إلا وزناً بوزن ، ولا التمر بالتمر ، ولا الحنطة بالحنطة ، ولا الشعير بالشعير ، ولا الملح بالملح ، إلا سواء بسواء ، عيناً بعين ، فن زاد ، أو ازداد ، فقد أربى ، ولكن بيعوا الذهب بالورق ، والحنطة بالشعير ، والتمر بالملح ، يداً بيد ، كيف شئتم » .

٥٤٨٥ - **حَدَّثَنَا** سليمان بن شبيب ، قال : ثنا الخصب ، قال : ثنا همام ، عن قتادة ، عن أبي الخليل ، عن مسلم الكشي عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن عباد بن الصامت أن النبي ﷺ نهى عن أن يباع الذهب بالذهب ، تبره وعينه ،

(١) تبرها وعينها ، قال في النهاية : التبر : الذهب الغامس ، والفضة قبل أن يضربا دنانير ودرهم ، فإذا ضربا كانا عيناً وطلق (التبر) على غيرهما من المعدنيات كالنحاس والحديد مجازاً .

(٢) نسباً ، التماساً : التأخير . نساؤه وأنسائه : آخرته ويكون في الدين وفي العمر .

(٣) فقد أربى : أي : أوقع نفسه في الربا ، وقال النوريشي : أي أقر الربا وتماطاه . ومعنى القبط : أخذ أكثر مما أعطى (من ربا الله) يربو (إذا زاد . وصي أحمد .

(٤) أو ازداد . أي : قبل الزيادة .

إلا وزناً بوزن ، والفضة بالفضة ، تبرها وعينها ، إلا مثلاً بمثل ، وذكر الشعر بالشعر ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، كيلاً بكيل ، فن زاد ، أو ازداد ، فقد أربى .

ولا بأس ببيع الشعر بالبر ، بدأ بيد ، والشعر أكثرهما .

٥٤٨٦ - **حدثنا** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا الخصيب ، قال : ثنا همام ، عن قتادة ، عن أبي غلابة ، عن أبي الأشعث ، عن عبادة بن الصامت ، عن النبي ﷺ ، بمثله .

٥٤٨٧ - **حدثنا** إبراهيم بن أبي داود ، قال : ثنا محمد بن النبال ، قال : ثنا يزيد بن زريع^(١) ، قال : ثنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين ، عن مسلم بن يسار ، وذكر آخر حدثاه ، أو **حدثنا** قالوا : جمع المنزل^(٢) بين عبادة بن الصامت ومعاوية ، في كنيسة أو بيعة .

فحدث عبادة أن رسول الله ﷺ قال « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ، ولا البر بالبر ، ولا الشعر بالشعر ، ولا التمر بالتمر ، ولا الملح بالملح ، إلا سواء بسواء ، عيناً بعين » قال أحدهما ، ولم يقل الآخر .

قال عبادة : أمرنا رسول الله ﷺ أن نبيع الذهب بالفضة ، والبر بالشعر ، والشعر بالبر ، بدأ بيد ، كيف شئنا .

قال أبو جعفر : ففي هذه الآثار عن رسول الله ﷺ ، إباحة بيع الشعر بالحنطة مثلين بمثل ، فقد ثبت القول بذلك من طريق الآثار ، ثم التمسنا حكم ذلك من الحنطة كم هي ؟

فقال بعضهم : هي نصف صاع لكل مسكين ، وقال بعضهم : هي مد لكل مسكين .

فكان الذين جعلوها من الحنطة نصف صاع ، يجعلونها من الشعر صاعاً ، وكان الذي جعلوها من الحنطة مدّاً ، يجعلونها من الشعر مدّين ، وقد ذكرنا ذلك بأسانيدهم عنهم في غير هذا الموضع .

فثبت بذلك أنهما نوعان مختلفان ، لأنهما لو كانا من نوع واحد ، إذا لأجزى من أحدهما ما يُجزى من الآخر .

فإن قال قائل : إنه إنما زيد في الشعر ، على ما جعل في ذلك من الحنطة ، فلو^(٣) الحنطة ، واتسع^(٤) الشعر .

فالجواب له في ذلك ، إنا رأينا ما يعطى من جيد الحنطة ومن رديئها في كفارة الأيمان^(٥) سواء ، وكذلك الشعر .

ألا ترى أن من وجبت عليه كفارة يمين ، فأعطى كل مسكين نصف مد ، يساوى نصف صاع ، أن ذلك لا يجرئه من نصف صاع ، ولا من مد .

فلما كان ما ذكرنا كذلك ، وكان الشعر يؤدّى منه كفارات^(٦) الأيمان وشئاً ما يؤدّى من الحنطة ، ثبت بذلك أنه نوع خلاف الحنطة .

فثبت بذلك أن لا بأس ببيعه بالحنطة ، مثلين بمثل وأكثر من ذلك ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

(١) وفي نسخة « ربيع » . (٢) جمع المنزل ، في الإسناد مجاز . والمعنى : اجتماعاً في منزل واحد .

(٣) وفي نسخة « لعل » . (٤) وفي نسخة « انصاع » . (٥) وفي نسخة « اليمين » .

(٦) وفي نسخة « كفارة » .

٢ - باب بيع الرطب بالتمر

٥٤٨٨ - **حديثنا** يونس بن عبد الأعلى ، قال : ثنا ابن وهب ، أن مالكا وأسامه بن زيد حدثاه ، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان : أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعداً ، عن السُّلْتِ (١) بالبيضاء ، فقال سعد : شهدت رسول الله ﷺ يسأل عن الرطب بالتمر ، فقال « أينقص الرطب (٢) إذا جف ؟ » فقالوا : نعم ، قال « فلا إذا » وكرهه .

٥٤٨٩ - **حديثنا** صالح بن عبد الرحمن قال : ثنا القعني ، قال : ثنا مالك ، عن عبد الله بن يزيد ، عن زيد أبي عياش عن سعد بن أبي وقاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكر مثله .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا الحديث فقلدوه وجعلوه أصلاً ، ومنعوا به بيع الرطب بالتمر .

ومن ذهب إلى ذلك : أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، رحمة الله عليهما .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فجمعوا الرطب والتمر ، نوعاً واحداً ، وأجازوا بيع كل واحد منهما بصاحبه ، مثلاً بمثل ، وكرهوه نسيئة .

فاعتبرنا هذا الحديث الذي احتج به عليهم مخالفهم ، هل دخله شيء ؟

٥٤٩٠ - **حديثنا** فاذن ابن أبي داود **حديثنا** ، قال : ثنا يحيى بن صالح الوحاظي ، قال : ثنا معاوية بن سلام ، عن يحيى ابن أبي كثير ، عن عبد الله بن يزيد أن زيدا ، أبا عياش ، أخبره عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة .

فكان هذا أصل الحديث فيه ذكر النسيئة ، زاده يحيى بن أبي كثير على مالك بن أنس ، فهو أولى .

وقد روى هذا الحديث أيضاً ، غير عبد الله بن يزيد ، على مثل ما رواه ، يحيى بن أبي كثير أيضاً .

٥٤٩١ - **حديثنا** يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرنا عمرو بن الحارث ، عن بكير بن عبد الله حدثه ، عن عمران بن أبي أسد أن مولى لبني مخزوم حدثه ، أنه سئل سعد بن أبي وقاص ، عن الرجل يسلف الرجل الرطب بالتمر إلى أجل ؟

فقال سعد : نهانا رسول الله ﷺ ، عن هذا .

(١) عن السلْت بالبيضاء : البيضاء : هو الشعير كما ورد في وجه آخر ، والبيضاء عند العرب : الشعير ، والسمراء : البر قاله أبو عمرو ، والسلْت بضم السين وإسكان اللام : حب بين الخضرة والشعر ولا قشر له كقشر الشعير ، فهو كالخضرة في ملامسته وكالشعر في طبعه وبرودته ، قاله الأزهري . ولقارب الشعير والسلْت مدان جنساً واحداً ، كما عدنا درهمي الجوهري جنساً واحداً فذلك منع سعيد عن بيع أحدهما بالآخر مع فضل أحدهما ، ذكره بعض علمائنا في شرح الترمذی .

(٢) أينقص الرطب . قال صاحب المعاني : الاستفهام للتقرير ، والقصد : التنبيه على عدم تحقق المائنة حال اليبوسة . أي : قوله (إذا جف) أي : يبس .

فهذا عمران بن أبي أنس ، وهو رجل متقدم معروف ، قد روى هذا الحديث ، كما رواه يحيى .
 مكان ينبغي في تصحيح معاني الآثار أن يكون حديث عبد الله بن يزيد - لما اختلف عنه فيه - أن يرتفع
 ويثبت حديث عمران هذا .

فيكون هذا النهي الذي جاء في حديث سعد هذا ، إنما هو لعل النسيئة ، لا غير ذلك .
 فهذا سبيل هذا الباب ، من طريق تصحيح الآثار .

وأما وجهه من طريق النظر ، فإننا قد رأيناهم لا يختلفون في بيع الرطب بالرطب ، مثلاً بمثل ، أنه جائز .
 وكذلك التمر بالتمر ، مثلاً بمثل ، وإن كانت في أحدها رطوبة ليست في الآخر ، وكل ذلك ينقص إذا بقي
 نقصاناً مختلفاً ويحذف .

فلم ينظروا إلى ذلك في حال الجفوف ، فيبتاعوا البيع به ، بل نظروا إلى حاله في وقت وقوع البيع ، فعملوا
 على ذلك ولم يراعوا ما يشول إليه بعد ذلك من جفوف ونقصان .

فالنظر على ذلك أن يكون كذلك ، الرطب بالتمر ، ينظر إلى ذلك في وقت وقوع البيع ، ولا ينظر إلى ما يشول
 إليه من تغيير وجفوف .

وهذا قول أبي حنيفة ، رحمه الله تعالى عليه ، وهو النظر عندنا .

٣ - باب تلقي الجلب

٥٤٩٢ - **حدثنا** الربيع بن سليمان المؤذن ، قال : ثنا أسد ، قال : ثنا أبو الأحوص ، قال : أنا سماك ، عن عكرمة ،
 عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ « لا تستقبلوا السوق ، ولا ينقُ بعضكم لبعض » .

٥٤٩٣ - **وحدثنا** روح بن الفرج ، قال : ثنا يوسف بن عدى ، قال : ثنا أبو الأحوص ، قال : ثنا سماك ، عن عكرمة
 عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « لا تستقبلوا السوق » .

٥٤٩٤ - **حدثنا** محمد بن عمرو بن يونس ، قال : أخبرنا عبد الله بن نمير ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر
 قال : سئى رسول الله ﷺ أن يتلقى السلع ^(١) حتى تدخل الأسواق .

٥٤٩٥ - **حدثنا** فهد ، قال : أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا ابن نمير ، فذكر بإسناده مثله .

٥٤٩٦ - **حدثنا** علي بن عبد الرحمن ، قال : أخبرنا علي بن الجعد ، قال : أخبرنا مسخر بن جويرية ، عن نافع ،
 عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « لا تتلقوا البيوع ^(٢) » .

(١) السلع (عنب) جمع (السلعة) بالكسر : المتاع وتجتر به .

(٢) البيوع . أى أصحاب البيوع كما سيأتى في الروايات الآتية أنه صلى الله عليه وسلم ، نهى أن يتلقى الركبان ، أو المراد
 بالبيوع : المبيعات التى من شأنها أن تباع . والمعنى (إذا سمعتم بقدوم قافلة بسلعة ، فلا تستقبلوها لتشتروا من متاعها بأرخص
 أو مطلقاً قبل أن يقدموا السوق ويصرفوا سعر البلد ، نهى عنه للصدقة والضرر في حقهم أو في حق البلد) .

٥٤٩٧ - **وحدثنا** محمد بن عزيز الأيلي ، قال : أخبرنا سلامة بن روح ، عن عقيل ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ، نهى أن يُتَلَقَّى السلع ، حتى يهبط (أى ينزل) بها الأسواق .

٥٤٩٨ - **حدثنا** نصر بن مرزوق ، قال : أخبرنا أسد ، قال : ثنا ابن أبي ذئب ، عن مسلم الخياط ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ أن يُتَلَقَّى الركبان .

٥٤٩٩ - **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا يعقوب بن حميد ، قال : ثنا عبد العزيز بن محمد ، عن داود بن صالح بن دينار عن أبيه ، عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال « لا تلقوا ^(٢) شيئاً من البيع ، حتى يقدم سوقكم » .

٥٥٠٠ - **وحدثنا** حسين ^(٣) بن نصر ، قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبة ، عن عدي بن ثابت قال : سمعت أبا حازم يحدث عن أبي هريرة قال : نهيناً ، أو بهيناً عن التلّقى .

٥٥٠١ - **حدثنا** أبو بكرة ، قال : ثنا مؤمل بن إسماعيل ، قال : ثنا سفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « لا تَلْقَوْا الركبان » .

٥٥٠٢ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا بشر بن عمر ، قال : ثنا شعبة ، عن الحكم ، عن ابن أبي ليل ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال « لا تلقوا الجلب ^(٤) » .

قال أبو جعفر : فاحتج قوم بهذه الآثار ، فقالوا : من تلقى شيئاً قبل دخوله السوق ، ثم اشتراه ، فشرأوه باطل . وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : كل مدينة يضر التلقي بأهلها ، فالتقي فيها مكروه ، والشراء جائز ، وكل مدينة لا يضر التلقي بأهلها ، فلا بأس بالتلقي فيها .

٥٥٠٣ - واحتجوا في ذلك بما **حدثنا** فهد ، قال : أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا علي بن مسهر ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : كنا نتلقي الركبان ^(٥) ، فنشتري منهم الطعام جزافاً ، فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه ، حتى نحوله من مكانه ، أو ننقله .

٥٥٠٤ - **وحدثنا** ربيع الجيزي ، قال : ثنا حسان بن غالب ، قال : ثنا يعقوب بن عبد الرحمن ، عن موسى بن عقبة عن نافع ، عن ابن عمر ، أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان ، على عهد رسول الله ﷺ ، فيبيعت عليهم من يمنعهم أن يبيعوه حيث اشتروه ، حتى يبلغوه إلى حيث يبيعون الطعام .

ففي هذه الآثار إباحة التلّقي ، وفي الأول ، النهي عنه ، فأولى بنا أن نجعل ذلك على غير التضاد والخلاف . فيكون ما نهى عنه من التلقي ، لما في ذلك من الضرر على غير التلّقين المقيمين في الأسواق .

ويكون ما أبيح من التلقي ، هو الذي لا ضرر فيه على المقيمين في الأسواق .

فهذا وجه هذه الآثار - عندنا - والله أعلم .

(١) وفي نسخة « عزيز » . (٢) وفي نسخة « تلتقوا » . (٣) وفي نسخة « بحر » .

(٤) الجلب : بفتحين . أى : المجلوب من إبل وبقر وغنم وعبد وغيرها ، يجلب ويؤتى به من بلد إلى بلد للتجارة .

(٥) الركبان : جمع الركب . قال في القاموس : وهو البعير خاصة .

٥٥٠٥ - واحتجوا في إجازة الشراء مع التلقي المنهي عنه ، بما **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا عبد الله بن بكر السهمي قال : ثنا هشام ، عن محمد ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « لا تلقوا الجلب ، فمن تلقاه فاشتري منه شيئاً ، فهو بالخيار إذا أتى بالسوق » .

٥٥٠٦ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : **حدثنا** يوسف بن عدي ، قال : ثنا عبيد الله بن عمرو ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « لا تستقبلوا الجلب ، ولا يبيع ^(١) حاضر لباد ، والبائع بالخيار إذا دخل السوق » .

ففي هذا الحديث عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن تلقي الجلب ، ثم جعل للبائع في ذلك الخيار ، إذا دخل السوق ، والخيار لا يكون إلا في بيع صحيح ، لأنه لو كان فاسداً ، لأجبر بائعه ومشتريه على فسخه ، ولم يكن ^(٢) لكل واحد منهما ، الإبقاء عن ذلك .

فلما جعل النبي ﷺ الخيار في ذلك للبيع ، ثبت بذلك صحته ، وإن كان معه تلقى منهى عنه .

فإن قال قائل : فأنتم لا تجعلون الخيار للبائع التلقي ، كما جعله له النبي ﷺ في هذا الحديث .

فجوابنا له في ذلك ، وبالله التوفيق ، أن رسول الله ﷺ ، ثبت عنه أنه قال « البيعان بالخيار ، ما لم يتفرقا » وتواترت عنه الآثار بذلك ، وسند كرها في موضعها من هذا الكتاب ، إن شاء الله تعالى .

فعلينا بذلك ، أنهما إذا تفرقا ، فلا خيار لهما .

فإن قال قائل : فأنتم قد جعلت لمن اشترى ، ما لم يره ، خيار الرؤية ، حتى يراه فيرضاه ، فيما أنكرت أن يكون خيار المتلقي ^(٣) كذلك أيضاً ؟ .

قيل له : إن خيار الرؤية ، لم نوجبه قياساً ، وإنما وجدنا أصحاب رسول الله ﷺ ، أثبتوه وحكوا به ، وأجمعوا عليه ، ولم يختلفوا فيه .

وإنما جاء الاختلاف في ذلك ممن بعدهم ، فجعلنا ذلك خارجاً من قول النبي ﷺ « البيعان بالخيار حتى يتفرقا » وعلمنا أن النبي ﷺ لم يمتنع ذلك ، لإجماعهم على خروجه منه ، كما علمنا بإجماعهم على تجوز السلم ، أنه خارج من نهى النبي ﷺ ، عن بيع ما ليس عندك .

(١) لا يبيع حاضر لباد ، روى بصيغة النبي والنهي ، قال فقيه العرب مالك بن أنس : والحاضر : من كان مقياً على الماء ، والبادي : من كان من أبناء ماء السماء .

قال بعض الشراح من علمائنا : أقول ، المراد هاهنا من الحاضر : البدوي ، ومن البادي : البدوي ، سواء كان نازلاً على الماء أو لا .

يعني : إذا جاء البدوي بطعام إلى بلد ليبيعه بشعر يومه ويرجع ، فيتوكل البدوي عنه ببيعه غالباً على التدريج .

وقيل : هو أن لا يبيع الحاضر متاعه من أهل البلد ، بل يبيعه من أهل البادية طعاماً من متاعه ، لأن أهل البادية مع قلة معرفتهم يقضون حوائجهم على استعجالهم فيأخذون الشيء غالباً ، فعل هذا ، اللام في قوله (لباد) بمعنى (من) أي : لا يبيع الحاضر من البادي . (٢) وفي نسخة « ويكون » . (٣) وفي نسخة « بالتلقي » .

٥٥٠٧ - فإن قال قائل : وهل رويتم عن أصحاب النبي ﷺ في خيار الرؤية شيئاً ؟

قيل له : نعم ، **حدثنا** أبو بكر بن قتيبة ومحمد بن شاذان ، قالا : ثنا هلال بن يحيى بن مسلم ، قال : ثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن رباح بن أبي معروف السكي ، عن ابن أبي مليكة ، عن علقمة بن وقاص الليثي قال : اشترى طلحة بن عبيد الله من ^(١) عثمان بن عفان مالاً ، فقيل لثمان : إنك قد غبت ^(٢) وكان المال بالكوفة وهو مال آل طلحة الآن بها .

فقال عثمان : لي الخيار ، لأنني بمت ما لم أر .

فقال طلحة : إلى الخيار ، لأنني اشتريت ما لم أر .

فحكماً بينهما جبير بن مطعم ، ف قضى أن الخيار لطلحة ، ولا خيار لثمان .

والآثار في ذلك قد جاءت متواترة ، وإن كان أكثرها منقطعاً ، فإنه منقطع ، لم يضاده متصل .

وفي هذا أيضاً حجة أخرى ، وهي أن النبي ﷺ ، جمل في حديث أبي هريرة للمتلقى البائع الخيار ، فيما باع إذا دخل الأسواق ، وعلم بالأسعار .

فأردنا أن ننظر ، هل ضاد ذلك شيء أم لا ؟ فاعتبرنا ذلك .

٥٥٠٨ - فإذا أبو بكر قد **حدثنا** قال : ثنا حسين بن حفص الأسبهاني ، قال : ثنا سفيان ، عن يونس بن عبيد ، عن ابن سيرين ، عن أنس قال : نهيتا أن يبيع حاضر لباد ، وإن كان أباه أو أخاه .

٥٥٠٩ - **حدثنا** أبو أمية ، قال : ثنا عبد الله بن حمران ، عن ابن عون ، عن محمد ، عن أنس قال : نهيتا أن يبيع حاضر لباد

٥٥١٠ - **حدثنا** نصر بن مزروق ، قال : ثنا أسد ، قال : ثنا ابن أبي ذئب ، عن مسلم الخياط ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « لا يبيع حاضر لباد » .

٥٥١١ - **حدثنا** علي بن عبد الرحمن ، قال : ثنا علي بن الجعد ، قال : أخبرنا صخر بن جويرية ، عن نافع ، عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٥٥١٢ - **حدثنا** روح بن الفرغ ، قال : ثنا عمرو بن خالد ، قال : ثنا موسى بن أعين ، عن ليث بن أبي سليم ، عن مجاهد ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ ، مثله ، وزاد (ولا يشتري له) .

٥٥١٣ - **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا يعقوب بن حميد ، قال : ثنا الدراوردي ، عن داود بن صالح بن دينار ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ قال « لا يبيع حاضر لباد » .

(١) وفي نسخة « عن

(٢) قد غبت . أي : ندمت ، في القاموس (غبت في البيع يغبته غبناً) بالتسكين وبحرك أو بالتسكين في البيع وبالتحريك في الرأى : خدعه وقد غبن ك (غنى) فهو مغبون والاسم : الغبنة .

٥٥١٤ - **حَدَّثَنَا** ابن مرزوق ، قال : ثنا وهب . ح .

٥٥١٥ - **وَحَدَّثَنَا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا أبو بكر الحنفي ، قال : ثنا عبد الله بن نافع ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٥٥١٦ - **حَدَّثَنَا** محمد بن عمرو بن يونس ، قال : **حَدَّثَنِي** أسباط ، عن هشام بن حسان ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٥٥١٧ - **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، قال **حَدَّثَنِي** أبي ، قال : سمعت النعمان بن راشد ، يحدث عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٥٥١٨ - **حَدَّثَنَا** أبو بكرة ، قال : ثنا حسين بن حفص ، قال : ثنا سفيان ، عن صالح بن نهان ، مولى التوأمة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٥٥١٩ - **حَدَّثَنَا** حسين بن نصر ، قال : ثنا عبد الرحمن بن رباد ، قال : ثنا شعبة ، عن عدي بن ثابت قال : سمعت أبا حازم ، يحدث عن أبي هريرة ، قال : **نَهَى** ، أو **نَهَى** ، أن يبيع المهاجر للأعرابي^(١) .

٥٥٢٠ - **حَدَّثَنَا** ابن مرزوق ، قال : ثنا بشر بن عمر ، قال : ثنا شعبة ، عن الحكم ، عن ابن أبي ليلى ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، عن رسول الله ﷺ ، أنه نهى أن يبيع الحاضر لباد .

٥٥٢١ - **حَدَّثَنَا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا عبد الرحمن بن مهدي ، قال : ثنا سفيان ، عن صالح ، مولى التوأمة ، قال : سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول : نهى رسول الله ﷺ أن يشتري حاضر لباد .

فنظرنا في العلة التي لها نهى (الحاضر أن يبيع^(٢)) للبادي ما هي ؟

٥٥٢٢ - وإذا يونس قد **حَدَّثَنَا** ، قال : ثنا سفيان ، عن أبي الزبير ، قال : سمعت جابرًا يقول : قال رسول الله ﷺ « لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس ، يرزق الله بعضهم من بعض » .

٥٥٢٣ - **حَدَّثَنَا** هبة ، قال : ثنا موسى بن إسماعيل ، قال : ثنا وهيب ، عن عطاء عن^(٣) حكيم بن أبي يزيد أنه جاءه في حاجة ، قال : فحدثني عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال « دعوا الناس ، فابيع بعضهم من بعض ، وإذا استنصح أحدكم أخاه ، فلينصح^(٤) له » .

فعلينا بذلك أن رسول الله ﷺ ، إنما نهى الحاضر أن يبيع للبادي ، لأن الحاضر يعلم أسعار الأسواق فيستقصي على الحاضرين ، فلا يسكون لهم في ذلك ربح ، وإذا باعهم الأعرابي على عجزه وجهله ، بأسعار الأسواق ، ربح عليه الحاضرون .

فأمر النبي ﷺ أن يخل بين الحاضرين وبين الأعراب في البيوع . ومنع الحاضرين أن يدخلوا عليهم في ذلك .

(١) للأعرابي . الأعراب : هم سكان البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار لا وادئهم ، والدسة إلى الأعراب أعرابي .

(٢) وفي نسخة مثل ما بين القوسين (أن يبيع الحاضر) (٣) وفي نسخة « عن » .

(٤) فليصح له . أي : فليرشده إلى ما هو خير له وصواب في حقه ، والنصيحة الأخوان من المسلمين : هو إرشادهم إلى مصالحهم .

فإذا كان ما وصفنا كذلك ، وثبت إباحة التلقي الذي لا ضرر فيه ، بما وصفنا من الآثار التي ذكرنا ، صار صار شري^(١) المتلقي منهم ، شري^(٢) حاضر من باد ، فهو داخل في قول النبي ﷺ « دعوا الناس ، يرزق الله بعضهم من بعض » وبطل أن يكون في ذلك خيار للبائع ، لأنه لو كان له فيه خيار ، إذاً لكان المشتري في ذلك ربح ، ولا أمر النبي ﷺ حاضراً أن يعترض عليه ، ولا أن يتولى البيع للبايع منه ، لأنه يسكون بالخيار في فسح ذلك البيع ، أو يرد^(٣) له ثمنه ، إلى الأثمان التي تكون في بياعات أهل الحضر ، بعضهم من بعض .

ففي منع النبي ﷺ الحاضرين من ذلك ، إباحة الحاضرين ، التماس غرة البادين في البيع منهم ، والشراء منهم . وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٤ - باب خيار البيعين حتى يتفرقا

- ٥٥٢٤ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة . ح .
- ٥٥٢٥ - **وحدثنا** إبراهيم ، قال : ثنا أبو حذيفة ، قال : ثنا سفيان . ح .
- ٥٥٢٦ - **وحدثنا** أبو بكرة ، قال : أخبرنا مؤمل ، قال : أخبرنا سفيان . ح .
- ٥٥٢٧ - **وحدثنا** نصر بن مرزوق ، قال : أخبرنا علي بن معبد ، قال : ثنا إسماعيل بن جعفر ، قالوا جميعاً ، عن عبد الله ابن دينار ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال « كل بيعين^(٤) فلا بيع بينهما ، حتى يتفرقا ، أو يكون بيع خيار » .
- ٥٥٢٨ - **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا عارم ، قال : ثنا حماد بن زيد ، قال : ثنا أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « البيعان بالخيار ، ما لم يتفرقا » قال : (أو يقول^(٥) أحدهما لعاجبه : احتر) وربما قال (أو يكون بيع خيار) .
- ٥٥٢٩ - **حدثنا** أبو بشر الرقي ، قال : ثنا شجاع ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « كل بيعين بالخيار ، ما لم يتفرقا ، أو يكون بيع خيار » .
- ٥٥٣٠ - **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أبي الخليل ، عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام ، عن النبي ﷺ قال « البيعان بالخيار حتى يتفرقا » أو « ما لم يتفرقا ، فإن صدقا^(٦) وبينا ، بورك لهما في بيعهما ، وإن كذبا وكنما ، مُحَقَّتْ^(٧) بركة بيعهما » .

(١) وث نسخة « شراء » . (٢) وث نسخة « شراء » . (٣) وث نسخة « يزيد » .

(٤) كل بيعين بفتح الواو وتشديد المثناة التحتية . أى : كل واحد منهما منتصف بالخيار في الصبح والإبقاء حتى يتفرقا الخ . (٥) أو يقول الخ . أى : لكل واحد منهما الخيار ما لم يفرقا ، أو يختارا إمضاء البيع أو يختارا فسح البيع ، فبأخذ هذين الأمرين وهو التفرق ، والثاني إمضاء البيع أو اختيار الصبح يسقط ، خيار الصبح ويرم البيع وينفسح .

(٦) فإن صدقا . أى : في صفة البيع والشئ ما يتعلق بهما قوله (وبينا) أى : عيب الثمن والمبيع ، قوله (وبيعهما) أى وث شرائهما ، والمراد به : ثمن البيع والمشتري .

(٧) مُحَقَّتْ ، بصيغة المجهول . أى : أريبت ودعبت .

٥٥٣١ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن ، قال : ثنا سميد بن منصور ، قال : ثنا هشيم ، قال : أخبرنا هشام بن حسان ، عن أبي الوضئ ، عن أبي بزة ، أنهم اختصموا إليه في (رجل باع جارية ، فقام معها البائع ، فلما أصبح قال (لا أرساها) .

فقال أبو بزة : إن النبي ﷺ قال « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، وكانا في خباء^(١) » .

٥٥٣٢ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : أخبرنا سليمان بن حرب ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن جميل بن مرة ، عن أبي الوضئ ، قال : نزلنا منزلا ، فباع صاحب لنا من رجل فرساً ، فأقننا في منزلنا (يومنا وليلتنا^(٢)) .

فلما كان الغد ، قام الرجل يسرج فرسه ، فقال له صاحبه : إنك قد بعته فاختصما إلى أبي بزة .

فقال : إن شئنا ، قضيت بينكما بقضاء رسول الله ﷺ ، سمعت رسول الله ﷺ يقول « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » وما أراكما تفرقا .

٥٥٣٣ - **حدثنا** أبو بكرة ، قال : ثنا أبو داود ، قال : أخبرنا همام ، عن قتادة ، عن صالح (أبي الخليل^(٣)) عن عبد الله بن الحارث ، عن حكيم بن حزام ، أن رسول الله ﷺ قال « البيعان بالخيار حتى يتفرقا » أو (ما لم يتفرقا) فإن سدا وبينا ، يورك لهما في بيعهما ، فإن كذبا وكنا ، فمضى أن يدور بينهما فصل ، وتحقق بركة بيعهما .

٥٥٣٤ - قال همام : سمعت أبا التياح يقول : سمعت هذا الحديث من عبد الله بن الحارث ، عن حكيم بن حزام ، عن النبي ﷺ ، بثل هذا .

٥٥٣٥ - **حدثنا** محمد بن بحر بن مطر ، قال : ثنا أبو النظر ، هاشم بن القاسم ، قال : أخبرنا أيوب بن عتبة ، عن أبي كثير الغبري ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يكون بيع خيار » .

٥٥٣٦ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا عفان ، قال : ثنا همام ، قال : ثنا قتادة ، قال : ثنا الحسن ، عن سمرة ابن جندب ، أن النبي ﷺ قال « البيعان بالخيار ، ما لم يتفرقا ، يأخذ كل واحد منهما ما رضى من البيع » .

قال أبو جعفر : فاختلف الناس في تأويل قول رسول الله ﷺ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » .

فقال قوم : هذا على الافتراق بأقوال ، فإذا قال البائع (قد بعث منك) قال المشتري (قد قبلت) فقد تفرقا وانقطع خيارهما .

وقالوا : الذي كان لهما من الخيار ، هو ما كان للبائع أن يطل قوله للمشتري (قد بعثك هذا المبد بألف درهم) قبل قبول المشتري .

فإذا قبل المشتري ، فقد تفرق هو والبائع ، وانقطع الخيار .

وقالوا : هذا كما ذكر الله عز وجل في الطلاق فقال ﴿ وَإِنْ يَتَّبِعْمَا كُفْرًا مِنْكُمْ سَمِعْتُمْ ﴾ .

(١) خباء (ككساء) هو أحد بيوت العرب ، قال المحدث : ويكون من وبر وموصوف وشجر .

(٢) و نسخة بدل ما بين القوسين « يوما وليلة » .

(٣) و نسخة بدل ما بين القوسين « أبي صالح » .

فكان الزوج إذا قال للمرأة (قد طلقتك على كذا وكذا) فقالت المرأة (قد قبلت) فقد بانت ، وتفرقا بذلك القول ، وإن لم يتفرقا بأبدانهما .

قالوا : فكذلك إذا قال الرجل للرجل (قد بعتك عبدي هذا ، بألف درهم) فقال المشتري (قد قبلت) فقد تفرقا بذلك القول ، وإن لم يتفرقا بأبدانهما .

ومن قال بهذا القول ، وفسر بهذا التفسير ، محمد بن الحسن ، رحمه الله عليه .

وقال عيسى بن أبان : الفرقة التي تقطع الخيار المذكور في هذه الآثار ، هي الفرقة بالأبدان ، وذلك أن الرجل إذا قال للرجل (قد بعتك عبدي هذا ، بألف درهم) فليخطب بذلك القول ، أن يقبل ، ما لم يفارق صاحبه ، فإذا افترقا ، لم يكن له بعد ذلك أن يقبل .

قال (١) : ولولا أن هذا الحديث جاء ، ما علمنا ، ما يقطع ما المخطب ، من قبول المخاطبة التي حاطبه بها صاحبه ، وأوجب له بها البيع .

فلما جاء هذا الحديث ، علمنا أن افترقا أبدانهما بعد المخاطبة بالبيع ، يقطع قبول تلك المخاطبة . وقد روى هذا التفسير ، عن أبي يوسف ، رحمه الله عليه .

قال عيسى : وهذا أولى ما حل عليه تفسير تأويل هذا الحديث ، لأننا رأينا الفرقة التي لها حكم فيما اتفقوا عليه ، هي الفرقة في الصرف ، فكانت تلك الفرقة إنما يجب بها فساد عقد متقدم ، ولا يجب بها صلاحه .

فكانت (٢) هذه الفرقة المروية عن رسول الله ﷺ ، في خيار المتبايعين ، إذا جعلناها على ما ذكرنا ، فسد بها ما كان تقدم من عقد المخاطب .

وإن جعلناها على ما قال الذين جعلوا الفرقة بالأبدان ، يتم بها البيع ، كانت بخلاف فرقة الصرف ولم يكن لها أصل فيما اتفقوا عليه ، لأن الفرقة المتفق عليها ، إنما يفسد بها ما تقدمها ، إذا لم يكن تم ، حتى كانت .

فأولى الأشياء بنا أن نجعل هذه الفرقة المختلف فيها ، كالفرة المتفق عليها ، فيجب بها فساد ما قد تقدمها ، ما لم يكن تم ، حتى كانت ، فثبت بذلك ، ما ذكرنا .

وقال آخرون : هذه الفرقة المذكورة في هذا الحديث ، هي على الفرقة بالأبدان ، فلا (٣) يتم البيع ، حتى تكون ، فإذا كانت ، تم البيع .

واحتجوا في ذلك ، بأن الخبر ، أطلق ذكر المتبايعين فقال (البيعان بالخيار ، ما لم يتفرقا) .

قالوا : مهما قبل البيع متساومان ، فإذا نبايعا ، صارا متبايعين ، فكان اسم البائع ، لا يجب لها إلا بعد العقد فلم يجب لها الخيار .

واحتجوا في ذلك أيضاً ، بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا بايع رجلاً شيئاً ، فأراد أن لا يقبله ، قام فشى ، ثم رجع .

(١) وى نسخة « قالوا »

(٢) وى نسخة « وكانت »

(٣) وى نسخة « فم » .

قالوا : وهو قد سمع من النبي ﷺ قوله « البيمان بالخيار ما لم يتفرقا » فكان ذلك - عنده - على التفسير بالأبدان ، وعلى أن البيع يتم بذلك .

فدل ما ذكرنا ، على أن مراد النبي ﷺ ، كان كذلك أيضاً .

واحتجوا في ذلك أيضاً بحديث أبي برزة الذي قد ذكرناه عنه ، في أول هذا الباب ، وبقوله للرجلين اللذين اختصما إليه (ما أراكما تفرقتما) فكان ذلك التفرق عنده هو ^(١) التفرق بالأبدان ، ولم يتم البيع عنده ، قبل ذلك التفرق .

فكان من الحجة - عنده - على أهل هذه المقالة ، لأهل المقالة الأولى ، أن ما ذكرنا من قولهم (لا يكونان متبايعين إلا بعد أن يتعاقدا البيع ، وهما قبل ذلك متساومان غير متبايعين) فذلك إغفال منهم لسنة اللغة ، لأنه قد يحتمل أن يكونا متبايعين ، لقربهما من التبايع ، وإن لم يكونا تبايعا ، وهذا موجود في اللغة قد سُمِّيَ إسحاقاً أو إسماعيل عليهما السلام ، فبيحاً لقربه من الذبح ، وإن لم يكن ذبح .

فكذلك يطلق على المتسومين ، اسم المتبايعين ، إذا قربا من البيع ، وإن لم يكونا تبايعا .

وقد قال رسول الله ﷺ « لا يسوم الرجل على سوم أخيه » وقال « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » ومعناها واحد .

فلما سمى رسول الله ﷺ ، المساوم الذي قد قرب من البيع ، متبايعاً ، وإن كان ذلك قبل عقده البيع ، احتمل أيضاً أن يكون كذلك المتساومان ، سماهما متبايعين ، لقربهما من البيع ، وإن لم يكونا عقدا عقدة البيع ، فهذه معارضة صحيحة .

وأما ما ذكرنا ، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، من فعله الذي استدلوا به ، على مراد رسول الله ﷺ في الفرقة ، فإن ذلك قد يحتمل - عندهما - ما قالوا ، ويحتمل غير ذلك .

قد يجوز أن يكون ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، أشكلت عليه تلك الفرقة ، التي سمعها من النبي ﷺ ، ما هي ؟

فاحتملت - عنده - الفرقة بالأبدان ، على ما ذكره أهل هذه المقالة .

واحتملت - عنده - الفرقة بالأبدان على ما ذكره أهل هذه المقالة ، التي ذهب إليها عيسى .

واحتملت - عنده - الفرقة بالأقوال ، على ما ذهب إليه الآخرون ، ولم يحضره دليل يدل أنه بأحدها أولى منه عما سواه منها ، ففارق بايعه بيده ، احتياطاً .

ويحتمل أيضاً أن يكون فعل ذلك ، لأن بعض الناس ، يرى أن البيع لا يتم إلا بذلك ، وهو يرى أن البيع يتم بغيره .

فأراد أن يتم البيع في قوله وقول مخالفه ، حتى لا يكون لبائمه نقض البيع عليه ، في قوله ، ولا في قول مخالفه .

(١) وفي نسخة « عى » .

وقد روى عنه ، ما يدل أن رأيه في الفرقة ، كان بخلاف ما ذهب إليه من ذهب ، إلى أن البيع يتم بها .

٥٥٣٧ - وذلك أن سليمان بن شعيب قد **حدثنا** ، قال : **حدثنا** بشر بن بكر ، قال : **حدثني** الأوزاعي ، قال : **حدثني** الزهري ، عن حمزة بن عبد الله أن عبد الله بن عمر ، قال : ما أدركت الصفة^(١) حياً فهو من مال المبتاع .

٥٥٣٨ - **حدثنا** يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، فذكر بإسناده مثله . قال أبو جعفر : هذا ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، قد كان يذهب فيما أدركت الصفة حياً ، فهلك بعدها ، أنه من مال المشتري .

فدل ذلك أنه كان يرى أن البيع يتم بالأقوال قبل الفرقة ، التي تكون بعد ذلك ، وأن البيع ينتقل بتلك الأقوال من ملك البائع إلى ملك المبتاع ، حتى يهلك من ماله إن هلك .

فهذا الذي ذكرناه ، أدل على مذهب ابن عمر رضي الله عنهما ، في الفرقة التي سمعها من النبي ﷺ ، مما ذكرنا .

وأما ما ذكرنا ، عن أبي برزة ، عن النبي ﷺ ، فلا حجة لهم فيه أيضاً - عندنا - لأن ذلك الحديث إنما هو فيما رواه حماد بن زيد ، عن جميل بن مرة ، أن رجلاً باع صاحبه قرساً ، فأتاه في منزل ، فلما أسدحا ، قام الرجل يسرج فرسه ، فقال له (يعني) فقال أبو برزة (إن شئنا قضيت بينكما بقضاء رسول الله ﷺ) ، قال رسول الله ﷺ « البيعان بالخيار ، حتى يتفرقا » وما أراكما تفرقا .

ففي هذا الحديث ، ما يدل على أنهما قد كانا تفرقا بأبدانهما ، لأن فيه أن الرجل قام يسرج فرسه ، فقد تنحى بذلك من موضع إلى موضع .

فلم يراع أبو برزة ذلك ، وقال (ما أراكما تفرقا) أي لما كنتما متشاجرين^(٢) أحذركا يدعي البيع ، والآخر يشكركه ، لم تكونا تفرقا الفرقة ، التي يتم بها البيع ، وهي خلاف ما قد تفرقا بأبدانهما .

ثم بعد هذا ، فقد وجدنا عن رسول الله ﷺ ، ما يدل على أن المبيع يملكه المشتري بالقول ، دون التفرق بالأبدان .

وذلك أن رسول الله ﷺ قال « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه » .

فكان ذلك دليلاً على أنه إذا قبضه ، حل له بيعه ، وقد يكون قابضاً له قبل اهتراق بدنه وبدن بائعه .

وقد قال رسول الله ﷺ « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » وسندكر هذه الآثار في مواضعها من كتابنا هذا ، إن شاء الله تعالى .

٥٥٣٩ - **حدثنا** يونس ، قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني ابن لهيعة . ح .

(١) الصفة ، في القاموس (وصفق له بالبيع بصفقه ، وصفق يده بالبيعة ، وعلى يده صفقا وصفقه : ضرب يده على يده ، وذلك عند وجوب البيع . انتهى . (٢) وفي نسخة « مشاجرين » .

٥٥٤٠ - **حدثنا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا أبو الأسود ، قال : **حدثني** ابن لهيعة ، عن موسى بن ورد ، أن سميد ابن السيب ، قال : سمعت عثمان بن عفان يخطب على المنبر يقول (كنت اشتري التمر ، فأبيعه بريح الأسع ، فقال لي رسول الله ﷺ « إذا اشتريت فاكتمل ، وإذا بعت فكمل ») .

فكان من ابتاع طعاماً مكايلاً ، فباعه قبل أن يكتماله ، لا يجوز بيعه ، فإذا ابتاعه ، فأكتماله وقبضه ، ثم فارق بيعه ، فكل قد أجمع ، أنه لا يحتاج بعد الفرقة إلى إعادة السكيل وخولف بين اكتياله إياه بعد^(١) البيع قبل التفرق ، وبين اكتياله إياه قبل البيع .

فدل ذلك أنه إذا اكتماله اكتيالا ، يحل له بيعه ، فقد كان ذلك الاكتيال منه ، وهو له مالك .

وإذا اكتماله اكتيالا ، لا يحل له بيعه ، فقد كاله وهو غير مالك له .

ثبت بما ذكرنا ، وقوع ملك المشتري في البيع بابتياعه إياه ، قبل فرقة تكون بعد ذلك .

فهذا وجه هذا الباب ، من طريق الآثار .

وأما من طريق النظر ، فإننا قد رأينا الأموال تملك بمقود ، في أبدان ، وفي أموال ، وفي منافع ، وفي أبضاع .

فكان ما يملك من الأبضاع ، هو النكاح ، فكان ذلك يتم بالمقد ، لا بفرقة بعده .

وكان ما يملك به النافع ، هو الإجازات ، فكان ذلك مملوكاً بالمقد ، لا بالفرقة بعد المقد .

فالنظر على ذلك ، أن يكون كذلك الأموال المملوكة ، بسائر المقود ، من البيوع وغيرها ، تكون مملوكة بالأقوال ، لا بالفرقة بعدها قياساً ونظراً ، على ما ذكرنا من ذلك .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين

٥ - باب بيع المصرة

٥٥٤١ - **حدثنا** أبو بكرة ، بكار بن قتيبة ، قال : ثنا روح بن عبادة ، قال : ثنا عوف ، عن محمد بن سيرين ، وخلاس بن عمرو ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال « من اشترى شاة مصراً^(٢) ، أو لفحة مصراً ، فخلها ، فهو بخير النظيرين ، بين أن يختارها ، وبين أن يردها ، وإياه من طعام » .

٥٥٤٢ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا حجاج بن النبال ، قال : ثنا حماد ، عن محمد بن زياد ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : سمعت أبا القاسم ﷺ يقول .

(١) وفي نسخة « فبعد » .

(٢) مصرة . قال بعض الشراح من علمائنا في شرح الترمذي ، المصرة يضم مع اسم مفعول من التصرية وهي عبارة عن حبس اللبن في الضرع أياماً حتى يتوخم المتاع أن ذلك حالها في كل يوم فيريد أن تمتلئ من صرير الماء . أي : جمته ، والمصرة : هي الناقة أو البقرة أو الناة المفعول بها ذلك انتهى . واللفحة بالفتح والكسر : الناقة القريبة العهد بالتلاح . كذا قاله في النهاية .

٥٥٤٣ - **وَحَدَّثَنَا** فهد ، قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد ، عن أيوب ، عن محمد ، هو ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « من ابتاع مصراة ، فهو بالخيار ، إن شاء ردها وصاعاً من تمر » هكذا في حديث محمد بن زياد . وفي حديث أيوب « وصاعاً من طعام لا سمراً » .

٥٥٤٤ - **وَحَدَّثَنَا** ربيع الجيزي ، وصالح بن عبد الرحمن ، قال : ثنا عبد الله بن مسلمة . ح

٥٥٤٥ - **وَحَدَّثَنَا** يونس قال : أخبرني عبد الله بن نافع . ح

٥٥٤٦ - **وَحَدَّثَنَا** يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب قالوا : **وَحَدَّثَنَا** داود بن قيس ، عن موسى بن يسار^(١) ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من اشترى شاة مصراة ، فليقلب^(٢) بها ، فليحلبها^(٣) فإن رضي حلابها^(٤) أمسكها ، وإلا ردها ، ورد معها صاعاً من تمر » .

٥٥٤٧ - **وَحَدَّثَنَا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني ابن لهيعة ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ مثله .

٥٥٤٨ - **وَحَدَّثَنَا** ابن أبي داود ، قال : ثنا عبد الغفار بن داود ، قال : ثنا ابن لهيعة ، **وَحَدَّثَنَا** أبو الأسود ، عن عبد الرحمن بن سعد ، وعكرمة ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من اشترى شاة مصراة ، أو لقحة مصراة ، ولم يعلم أنها مصراة ، فإنه إن شاء ردها ومعهما صاع من تمر ، وإن شاء أمسكها » .

٥٥٤٩ - **وَحَدَّثَنَا** علي بن عبد الرحمن ، قال : أخبرنا عبد الله بن صالح ، قال : **وَحَدَّثَنَا** بكر بن مضر ، عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله أن أبا إسحاق حدثه ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : « من اشترى شاة مصراة ، فليقلب بها ، فليحلبها ، فإن رضي حلابها أمسكها ، وإلا ردها ورد معها صاعاً^(٥) من تمر » .

قال أبو جعفر : فقد رويت هذه الآثار ، عن رسول الله ﷺ ، كما ذكرنا ، ولم يذكر فيها الخيار المشتري وقتاً . وقد روى عنه أنه جعل الخيار له في ذلك ثلاثة أيام .

٥٥٥٠ - **وَحَدَّثَنَا** بذلك أبو أمية ، قال : ثنا عبد الله بن جعفر الرقي ، قال : ثنا ابن المبارك ، عن عبيد الله بن عمر ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الشاة وهي محفلة^(٦) فإذا باعها ، فإن صاحبها بالخيار ثلاثة أيام ، فإن كرهها ، ردها ورد معها صاعاً من تمر .

(١) وفي نسخة : يسار .

(٢) وفي نسخة « يقلب »

(٣) وفي نسخة « فيحلبها » .

(٤) حلابها : قال في النهاية (الحلاب : اللب الذي تحلبه ، والإماء الذي يحلب فيه اللب) .

(٥) صاعاً من تمر ، قيده بالتمر لأنه كان غالب قوتهم في ذلك الوقت ، فاستمر حكم الشرع على ذلك ، ويؤخذ منه أنه إذا كان غالب قوتهم غيره ، فيعطى صاعاً منه ، وإنما لم يحب مثله ولا قيمته ، بل وجب صاع في القليل والكثير ، ليكون ذلك حدا يرجع إليه ، ويؤول به التحاميم ، وكان صلى الله عليه وسلم حريصاً على رفع الحصاص ، والمنع من كل ما هو سبب له ، وقد يقع بيع المصراة في البوادي والقرى وموضع لا يوجد بها من يعرف القيمة ، ويصدق قوله فيها ، وقد يدار اللبس ، ويتنازعون في قلته وكثرته ، وجعل الشرع لهم ضابطاً لا تراخ معه ، وهو صاع ، وظاهر هذا الآية ، فإنها مائة بغير ، ولا يخلت باختلاف حاله القليل ، قطعاً للتراخ ، ومثله الفرة ، في الجباية على الجنتين ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، تام الحلق أو ناقصه ، حبلأ أم قبيها ، قاله بعض علمائنا .

(٦) محفلة ، بفتح فاء ، هي المصراة ، سميت محفلة ، لأن اللب حفل في صرعها أي جمع .

٥٥٥١ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني يعقوب بن عبد الرحمن أن سهيل بن أبي صالح أخبره عن أبيه ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « من ابتاع شاة مصرة ، فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام ، فإن شاء أمسكها ، وإن شاء ردها ، ورد معها صاعاً من تمر » .

٥٥٥٢ - **حدثنا** نصر بن مرزوق قال : أخبرنا أسد ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن أبيوب ، وهشام بن عروة ، وحبيب عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ مثله .
غير أنه قال : « ردها وصاعاً من طعام ، لا سمراء » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن الشاة المصرة إذا اشتراها رجل فحلبها ، فلم يرض حلبها ، فيما بينه وبين ثلاثة أيام ، كان بالخيار ، إن شاء أمسكها ، وإن شاء ردها ، ورد معها صاعاً من تمر ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .
ومن ذهب إلى ذلك ابن أبي ليلى إلا أنه قال : « يردها ويرد معها قيمة صاع من تمر .
وقد كان أبو يوسف أيضاً قال بهذا القول في بعض أماليه ، غير أنه ليس بالشهور عنه .

وخالف ذلك كله آخرون ، فقالوا : ليس للمشتري ردها بالعيب ، ولكنه يرجع على البائع بنقصان العيب .
ومن قال ذلك ، أبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن ، رحمة الله عليهما .

وذهبوا إلى أن ما روى عن رسول الله ﷺ في ذلك ، مما تقدم ذكرنا له في هذا الباب ، منسوخ .

فروى عنهم هذا الكلام مجحلاً ، ثم اختلف عنهم من بعد في الذي نسخ ذلك ما هو ؟

فقال محمد بن شعاع ، فيما أخبرني عنه ابن أبي عمران ، نسخه قول رسول الله ﷺ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا »
وقد ذكرنا ذلك بأسانيد ، فيما تقدم من هذا الكتاب .

فلما قطع رسول الله ﷺ بالفرقة^(١) الخيار ، ثبت بذلك أنه لا خيار لأحد بعدها إلا لمن استثناه رسول الله ﷺ في هذا الحديث بقوله « إلا بيع الخيار » .

قال أبو جعفر : وهذا التأويل ، عندي ، فاسد لأن الخيار المجومول في المصرة ، إنما هو خيار عيب ، وخيار العيب لا يقطعه الفرقة .

ألا ترى أن رجلاً لو اشترى عبداً فقبضه ، وتفرقا ، ثم رأى به حيباً بعد ذلك ، أن له رده على بائعه ، باتفاق المسلمين ، لا يقطع ذلك التفرق ، الذي روى عن رسول الله ﷺ في الآثار المذكورة عنه في ذلك .

فكذلك المتاع للشاة المصرة ، فإذا قبضها فاحتلبها ، فعلم أنها على غير ما كان ظهر له منها ، وكان ذلك لا يعلمه في احتلابه مرة ولا مرتين ، جمعت له في ذلك هذه المدة ، وهي ثلاثة أيام ، حتى يحلبها في ذلك ، فيقف على حقيقة ما هي عليه .

فإن كان باطنها كظاهرها ، فقد نزمته واستوفى ما اشترى .

(١) وفي نسخة « التفرقة بالخيار » .

وإن كان ظاهرها بخلاف باطنها ، فقد ثبت العيب ، ووجب له ردها به .
فإن حلبها بعد الثلاثة أيام ، فقد حلبها بعد علمه بميها ، فذلك رضا منه بها .
فلهذه الملة التي ذكرت ، وجب فساد التأويل الذي وصفت .^{*}

وقال عيسى بن أبان : كان ما روى عن رسول الله ﷺ من الحكم في المصراة ، بما في الآثار الأول ، في وقت ما كانت العقوبات في الذنوب ، يؤخذ بها الأموال .

فإن ذلك ما قد روى عن رسول الله ﷺ في الزكاة أنه « من أداها طائفا ، فله أجرها ، وإلا أخذناها منه وشطر ماله ، غرامة من غرما ربنا عز وجل » .

ومن ذلك ما روى عنه في حديث عمرو بن شعيب في سارق الثمرة التي لم تحمرز^(١) فإنه يضرب جللات ، ويغرم مثلها .

وقد ذكرنا ذلك بأسانيده في « باب وطء الرجل جارية امرأته » فأغنانا ذلك عن إعادة ذكرها ههنا .

قال : فلما كان الحكم في أول الإسلام كذلك حتى نسخ الله الربا أفردت الأشياء المأخوذة إلى أمثالها ، إن كانت لها أمثال ، وإلى قيمتها ، إن كانت لا أمثال لها ، وكان رسول الله ﷺ قد نهى عن التصرية ، وروى عنه في ذلك .

٥٥٥٣ - فذكر ما قد **حذر** الربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد ، قال : ثنا المسمودي ، عن جابر الجعفي ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عبد الله قال : أشهد على الصادق المصدق أبي القاسم ﷺ أنه قال « إن بيع الحفلات خلافة ، ولا يحل خلافة مسلم » .

فكان من فعل ذلك وباع ما قد جعل يبيعه إياه مخالفا لما أمر به رسول الله ﷺ وادخلا فيما نهى عنه ، فكانت عقوبته في ذلك أن يجعل اللبن المحلوب في الأيام الثلاثة للمشتري بصاع من تمر ، ولعله يساوي أصعا^(٢) كثيرة ، ثم نسخت العقوبات في الأموال بالمعاصي ، وردت الأشياء إلى ما ذكرنا .

فلما كان ذلك كذلك ، ووجب رد المصراة بميها ، وقد زایلها اللبن ، علمنا أن ذلك اللبن الذي أخذه المشتري منها ، قد كان بعضه في ضرعها ، في وقت وقوع البيع عليها ، فهو في حكم المبيع ، وبمضه حدث في ضرعها في ملك المشتري ، بعد وقوع البيع عليها ، فذلك للمشتري .

فلما لما يمكن رد اللبن ، يكمله على البائع ، إذا كان بعضه بما لم يملك يبيعه ، ولم يمكن أن يجعل اللبن كله للمشتري إن كان ملك بعضه من قبل البائع يبيعه إياه الشاة التي قد ردها عليه بالعيب ، وكان ملكه له إياه بجزء من الثمن الذي كان وقع به البيع ، فلا يجوز^(٣) أن يرد الشاة بجميع الثمن ، ويكون ذلك اللبن سالما له بغير ثمن .

فلما كان ذلك كذلك ، منع المشتري من ردها ، ورجع على بائعه بنقصان عييبها ، قال عيسى (فهذا وجه حكم بيع المصراة) .

(١) وفي نسخة « تجز »

(٢) وفي نسخة « اصوا »

(٣) وفي نسخة « ولا »

قال أبو جعفر: والذي قال عيسى من هذا، يحتمل غير ما قال، إني رأيت في ذلك وجها هو أشبه، عندي، بنسخ هذا الحديث من ذلك الوجه الذي ذهب إليه عيسى.

وذلك أن لبن المصراة الذي احتلبه المشتري منها، في الثلاثة الأيام التي احتلبها فيها، قد كان بعضه في ملك البائع قبل الشراء، وحدث بعضه في ملك المشتري بعد الشراء، إلا أنه^(١) قد احتلبها مرة بعد مرة.

فكان ما كان في يد البائع من ذلك مبيعا، إذا أوجب نقض البيع في الشاة، وجب نقض البيع فيه.

وما حدث في يد المشتري من ذلك، فإذا كان ملكه، بسبب البيع أيضا، وحكمه حكم الشاة، لأنه من بدنها هذا على مذهبتنا.

وكان النبي ﷺ قد جعل لمشتري المصراة بمصدرها، جميع لبنها الذي كان حلبه منها بالصاع من التمر الذي أوجب عليه رده مع الشاة.

وذلك اللبن حينئذ قد تلف، أو تلف بعضه فكان المشتري قد ملك لبنا دينيا، بصاع تمر دين، فدخل ذلك في بيع الدين بالدين ثم نهى رسول الله ﷺ من بعد، عن بيع الدين بالدين.

٥٥٥٤ - **حدثنا** أبو بكرة وابن مرزوق قالا: ثنا أبو عاصم، قال أبو بكرة في حديثه: أخبرنا موسى بن عبيدة، وقال ابن مردوق في حديثه عن موسى بن عبيدة الربذي، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالء بالكالء، يعني (الدين بالدين).

فنسخ ذلك ما كان تقدم منه، مما روى عنه في المصراة، مما حكمه حكم الدين.

ويقال للذي ذهب إلى العمل بما روى في المصراة، مما قد ذكرناه في أول هذا الباب قد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال «الخراج بالضمآن» وعلمت بذلك العلماء.

٥٥٥٥ - **حدثنا** ابن مرزوق قال: ثنا أبو عاصم، عن ابن أبي ذئب - ح

٥٥٥٦ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن قال: ثنا القعنبي قال: ثنا ابن أبي ذئب عن محمد بن خفاف، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ «الخراج^(٢) بالضمآن».

٥٥٥٧ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال: ثنا أبو الوليد قال: ثنا الزنجي بن خالد، سمعته يقول: زعم لنا هشام بن عروة،

(١) و نسخة «لانه»

(٢) الخراج بالضمآن، يريد بالخراج - بالفتح - ما يحصل من غلة العين المتباعة، عبداً كان أو أمة، أو غيرها، وذلك أن يشتريه فيستأجره زماناً ثم يستر منه على عيب، فله رد العين المبيعة وأخذ الثمن، ويكون للمشتري ما استأجره لأن المبيع لو كان تلف في يده لكان في ضمانه، ولم يكن له على البائع شيء.

والباء في «الضمآن» مشتقة بمجنوز تقديره = والخراج مسحق بالضمآن = أي: بسببه أي ضمان الأصل سبب لملك خراجيه كذا قاله السيوطي في «زهر الزين» وبض علمائنا في شرح الترمذي.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي (الخراج في العربية عبارة عن كل خارج من شيء وهو موضوع لكل فائدة طرأت على أخذه ويقول كثير من أهلها: إنه محصور بالفلات والأمر ما ذكرته لكم).

عن أبيه ، عن عائشة قالت : إن رجلاً اشترى عبداً فاستغله ، ثم رأى به عيباً ، فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده بالعيب . فقال : يا رسول الله ، إنه قد استغله ^(١) فقال له « الفلانة بالضم » .

٥٥٥٨ - **حديثنا** ربيع الجيزي قال : ثنا مطرف بن عبد الله ، قال : ثنا الزنجي بن خالد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ مثله .

٥٥٥٩ - **حديثنا** صالح بن عبد الرحمن ، قال : أخبرنا عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ، قال : ثنا مسلم بن خالد ، فذكر بإسناده مثله .

فتلقى العلماء هذا الخبر ^(٢) بالقبول ، ورعيت أنت أن رجلاً لو اشترى شاه فحلبها ، ثم أصاب بها عيباً غير التحفيل ، أنه يردّها ويكون اللبن له .

وكذلك لو كان مكان اللبن ولد ولدته ، ردها على البائع ، وكان الولد له ، وكان ذلك ، عندك ، من الخراج الذي جعله النبي ﷺ للمشتري بالضم .

فليس يخلو الصاع الذي توجبه على مشتري المصرة ، إذا ردها على البائع بالتصيرية أن يكون عوضاً من جميع اللبن الذي احتلبه منها الذي كان بعضه في ضرعها في وقت وقوع البيع ، وحدث بعضه في ضرعها بعد البيع أو يكون عوضاً من اللبن الذي كان في ضرعها ، في وقت وقوع البيع خاصة .

فإن كان عوضاً منهما ، فقد تقضت بذلك أصلك الذي جعلت الولد واللبن للمشتري بعد الرد بالعيب ، لأنك جعلت حكميهما حكم الخراج الذي جعله النبي ﷺ للمشتري بالضم .

وإن كان ذلك الصاع عوضاً مما كان في ضرعها في وقت وقوع البيع خاصة ، والباقي سالم للمشتري ، لأنه من الخراج ، فقد جعلت للبائع صاعاً ديناً بلبن دين ، وهذا غير جائز في قولك ، ولا في قول غيرك .

فعلى أي الوجهين كان هذا المعنى عليه ، عندك ، فأنت به تارك أصلاً من أصولك .

وقد كنت أنت بالقول بنسخ هذا الحكم في المصرة أولى من غيرك ، لأنك أنت تجعل اللبن في حكم الخراج ، وغيرك لا يجعله كذلك .

٦ - باب بيع الثمار قبل أن تنتهي

٥٥٦٠ - **حديثنا** نصر بن مرزوق قال : ثنا أبو زرعة ، وهب الله بن راشد ، قال : أخبرني يونس بن يزيد قال : **حديثنا** نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال : كان رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الثمر ^(٣) واشترائه ، حتى يبدو صلاحه .

(١) استغله ، أي طلب غلته ، والعلة هي التي تحصل من الإحارة .

(٢) وفي نسخة « الحديث » (٣) بيع الثمر ، هو اسم خمر ، مفردة « الثمرة » والجمع « ثمار » .

- ٥٥٦١ - **حديث** يزيد بن سنان ، قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة . ح
- ٥٥٦٢ - **وحدثنا** يزيد قال : ثنا أبو صالح ، قال : **حدثني** الليث ، قال : **حدثني** عقيل قالا جميعاً ، عن ابن شهاب . ح
- ٥٥٦٣ - **وحدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه عن النبي ﷺ قال « لا تبيعوا الثمر ، حتى يبدو صلاحه » .
- ٥٥٦٤ - **حدثنا** نصر بن مرزوق قال : ثنا علي بن معبد ، قال : ثنا إسماعيل بن جعفر ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو^(١) صلاحه » .
- ٥٥٦٥ - **حدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : أخبرنا عبد الله بن رجاء ، هو الغدافي ، قال : أخبرنا شعبة ، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ مثله ، وزاد ، فكان إذا سئل عن صلاحها ، قال : « حتى يذهب عايتها^(٢) » .
- ٥٥٦٦ - **حدثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا خالد بن عبد الرحمن ، قال : أخبرنا ابن أبي ذئب ، عن عثمان بن عبد الله بن سرافقة ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة ، قال قلت : متى ذلك^(٣) ؟ يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : طلوع الثريا .
- ٥٥٦٧ - **حدثنا** علي بن معبد قال : ثنا روح بن عباد ، قال : ثنا زكريا بن إسحاق ، قال : ثنا عمرو بن دينار ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر ، حتى يبدو صلاحه .
- ٥٥٦٨ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو داود ، عن سليم بن حيان^(٤) ، قال : ثنا سعيد بن مينا ، عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار ، حتى تشقق .
ف قيل لحابر : وما تشقق ؟ قال : تحمر وتصفّر ، ويؤكل منها .
- ٥٥٦٩ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن ، وربيعة الجيزي ، قالا : ثنا عبد الله بن مسleme بن قعنب ، قال : ثنا خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت ، عن أبي الرجال ، عن أمته عمرة ، عن عائشة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار ، حتى تنجو من العاهة .
- ٥٥٧٠ - **حدثنا** محمد بن سليمان الباغندي ، قال : ثنا إبراهيم بن حميد الطويل ، قال : ثنا صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن خارجة بن زيد ، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر ، حتى يبدو صلاحه .
- ٥٥٧١ - **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا عمر بن يونس بن القاسم اليمامي ، قال : **حدثني** أبي ، عن إسحاق بن عبد الله

(١) حتى يبدو الح . أن يظهر صلاحه عن فساد ، ويمن عما يضره في بلاده . وقيل : المراد بظهور صلاحه ، أن يصلح لتناول بني آدم ، ولعلاب الدواب . كذا أمده الجسر القاري في شرح الموطأ .

(٢) عايتها . أي : آفتها التي تصيبها فتفسدها .

(٣) و نسخة « يذهب ذلك »

(٤) وفي نسخة « سليم بن حابر »

ابن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحافلة^(١) والمزابنة ، والمخاضرة ، واللامسة ، والمنايدة ، قال عمر : فسّر لي أبي في المخاضرة ، قال : « لا ينبغي أن يشتري شيء من ثمر النخل حتى يورع^(٢) يحمر أو يصفر .

٥٥٧٢ - **حدثنا** إبراهيم بن محمد أبو بكر الصيرفي ، قال : ثنا أبو الوليد ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن حميد ، عن أنس قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة ، حتى ترهو ، وعن المنب ، حتى يسود ، وعن الحب ، حتى يشتد .

٥٥٧٣ - **حدثنا** نصر بن مرزوق ، قال : ثنا علي بن معبد ، قال : ثنا إسماعيل بن جعفر ، عن حميد ، عن أنس أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخل حتى ترهو .

فقلت لأنس : وما زهوها ؟ فقال : تحمر وتصفر ، أرايت إن منع الله الثمرة بم^(٣) يستحل أحدكم مال أخيه ؟

٥٥٧٤ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : أخبرنا عبد الله بن بكر قال : أخبرنا حميد ، عن أنس قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع ثمرة النخل حتى ترهو ، قيل له : وما ترهو ؟ قال : تحمر ، أو تصفر .

٥٥٧٥ - **حدثنا** فهد قال : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : **حدثني** الليث ، قال : **حدثني** يحيى بن أيوب ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال « لا تتبايعوا الثمار حتى ترهو^(٤) .

قلنا يا رسول الله : وما ترهو ؟ قال « تحمر أو تصفر ، أرايت إن منع الله الثمرة بم^(٥) يستحل أحدكم مال أخيه .

٥٥٧٦ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب قال : **حدثني** سعيد وأبوسلمة ، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا تباعوا الثمر حتى يبدو صلاحه » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذه الآثار ، فزعموا أن الثمار لا يجوز بيعها في رهوس النخل حتى تحمر أو تصفر .

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : هذه الآثار كلها عندنا ، ثابتة صحيح مجيها ، فنحن آخذون بها ، غير تاركين لها .

ولكن تأويلها ، عندنا ، غير ما تأويلها عليه أهل المقالة الأولى .

ودلك أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار ، حتى يبدو صلاحها ، فاحتمل ذلك أن يكون على ما تأوله عليه أهل المقالة الأولى ، واحتمل أن يكون أراد به بيع الثمار ، قبل أن يكون ، فيكون البائع^(٦) بائناً لما ليس عنده ، فقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك ، في نهيه عن بيع السنين .

(١) الحافلة ، هو بيع حنطة في سبيلها بحنطة بآيسة ، نهى عنه لأنه يؤدي إلى الربا بالفضل لأن الجبل بالمائة ، كحقيقة الفاضلة ، من حيث عدم تحقق المساواة للشروط في بيع الربا بمجنسه .

(٢) يورع : أبيع الثمر يورع ، فهو مورع ، إذا أدرك وضح (٣) وفي نسخة « بما » .

(٤) ترهو ، بالتأنيث ، لأن النخل يؤث وبذكر قال تعالى : « ونخل حاوية ونخل منقر » .

(٥) وفي نسخة « بما » . (٦) وفي نسخة « بائعها » .

٥٥٧٧ - **حديث** يونس قال : ثنا سفيان بن عيينة ، عن حميد الأعرج ، عن سليمان بن عتيق ، عن جابر بن عبد الله ، أن النبي ﷺ نهى عن بيع السنين .

قال يونس : قال لنا سفيان ، هو بيع الثمار ، قبل أن يبدو صلاحها .

٥٥٧٨ - **حديث** ربيع الجيزي ، وإبراهيم بن أبي داود ، قالوا : ثنا سعيد بن كثير بن عفير ، قال : ثنا كهمس بن النبال ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع السنين^(١) .

٥٥٧٩ - **حديث** ربيع الجيزي قال : ثنا ابن عفير ، قال : ثنا يحيى بن أيوب ، عن ابن جريج ، عن عطاء وأبي الزبير ، عن جابر ، أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يطعم .

٥٥٨٠ - **حديث** محمد حزيمة قال : ثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : ثنا هشام بن أبي عبد الله ، قال : ثنا أبو الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ مثله .

٥٥٨١ - **حديث** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا وهب وأبو الوليد ، قالوا : ثنا شعبه ، عن عمرو بن مرة عن أبي البخري^(٢) قال : سألت ابن عباس عن بيع النخل ، فقال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل ، حتى تأكل منه ، أو حتى يؤكل منه .

٥٥٨٢ - **حديث** محمد بن حزيمة قال : ثنا عبد الله بن رجاء قال : أخبرنا شعبه ، عن عمرو بن مرة قال : سمعت أبا البخري الطائي يقول : سألت ابن عباس عن السلم^(٣) فقلت إنا ندع أشياء ، لا نجد لها في كتاب الله عز وجل تحريماً .

قال : إنا نفعل ذلك ، نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه .

٥٥٨٣ - **حديث** روح بن الفرج ، قال : ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير ، قال : **حديث** الفضل بن فضالة ، عن خالد أنه سمع عطاء بن أبي رباح يسأل عن الرجل يبيع ثمرة أرضه ، رطباً كان أو عنباً يسلف^(٤) فيها قبل أن تطيب ؟

فقال : لا يصلح ، إن ابن الزبير باع ثمرة أرض له ثلاث سنين ، فسمع بذلك جابر بن عبد الله الأنصاري ، فخرج إلى المسجد .

فقال في الناس : منعنا رسول الله ﷺ أن نبيع الثمرة حتى تطيب .

(١) بيع السنين . قيل : هو العاومة ، وهو بيع ثمر النخل والشجر سنتين وثلاثاً فصاعداً قبل أن يظهر ثماره ، وهذا البيع باطل لأنه بيع ما لم يخلق ، فهو كبيع الولد قبل أن يخلق .

(٢) أبي البخري بفتح الباء الموحدة وإسكان الغاء والتاء اللثنية المفتوحة والراء وياه النسب .

(٣) عن السلم ، بالتحريك ، اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلاً وفي الثمن آجلاً .

قال في « عقود الجواهر المنيفة » في أدلة مذهب أبي حنيفة « والقياس يأبى جوازه ، لأنه بيع المدوم . إذ المبيع هو السلم فيه ، وهو مدوم في وقت العقد . ولكنه جوز رخصة بالنسب .

(٤) يسلف : من « الإسلاف » وروى بتقديم اللام من « التصليف » كذا قاله العمبي . والسلف هو السلم .

٥٥٨٤ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة عن أبي البختري قال : سألت ابن عمر عن السلف في الثمر ، فقال : نهى عمر عن بيع الثمر ، حتى يصلح .

فدلت هذه الآثار التي ذكرناها ، على أن الثمار المنهي عن بيعها قبل بُدُوِّ صلاحها ، ما هي ؟ وإنما المبيعة قبل كونها المسلم عليها .

فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك حتى يكون ويؤمن عليها العاهة ، فحينئذ يجوز السلم فيها ألا ترى أن ابن عمر رضي الله عنهما لما سأله أبو البختري ، عن السلم في النخل ، كان جوابه في ذلك ، ما ذكر في حديثه ، عن النهي عن بيع الثمار ، حتى نطعم .

فدل ذلك على أن النهي ، إنما وقع في الآثار التي قدمنا ذكرها في هذا الباب ، على بيع الثمار ، قبل أن تكون ثماراً .

ألا ترى إلى قول النبي ﷺ « أرأيت إن منع الله الثمرة ، ثم يأخذ أحدكم مال أخيه » .

فلا يكون ذلك إلا على المنع ، من ثمرة لم يكن له أن تكون .

وإنما الذي في هذه الآثار ، هو النهي عن السلم في الثمار في عبر حينها ، فهذه الآثار تدل على النهي عن ذلك .

فأما بيع الثمار في أشجارها ، بعد ما ظهرت ، فإن ذلك عندنا جائز صحيح .

والدليل على ذلك ، ما جاء عن رسول الله ﷺ .

٥٥٨٥ - **حدثنا** يزيد بن سنان قال : ثنا أبو صالح قال : **حدثني** الليث ، قال : **حدثني** ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ قال « من باع ^(١) نخلاً بعد أن يؤبر ، فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع ، ومن باع عبداً ، فإله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع » .

٥٥٨٦ - **حدثنا** يزيد قال : **حدثني** القعني ، قال : **حدثني** ابن أبي دثب ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ قال : « من اشترى عبداً ولم يشترط ماله ، فلا شيء له ، ومن اشترط نخلاً بعد تأبيرها ، ولم يشترط الثمر ، فلا شيء له » .

٥٥٨٧ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : سمعت يزيد بن هارون قال : أخبرني حماد بن سلمة ، عن عكرمة بن خالد المخزومي ، عن ابن عمر أن رجلاً اشترى نخلاً قد أبرها صاحبها ، فخاصمه إلى النبي ﷺ فقضى رسول الله ﷺ عليه أن الثمرة لصاحبها الذي أبرها إلا أن يشترط المشتري .

قال أبو جعفر : جعل النبي ﷺ في هذه الآثار ، ثمر النخل لبائعها إلا أن يشترطها مبتاعها ، فيكون له باشرطه إياها ، ويكون بذلك مبتاعاً لها .

وقد أباح النبي ﷺ ههنا ، بيع ثمرة في رؤوس النخل قبل بُدُوِّ صلاحها .

(١) و نسخة « يقول من ابتاع »

فدل ذلك أن المعنى النهى عنه في الآثار الأول ، خلاف هذا المعنى .

وإن قال قائل : إن ما أجيز ، هو بيع الثمر في هذه الآثار ، لأنه مبيع مع غيره ، وليس في جواز بيعه مع غيره ما يدل على أن بيعه وحده كذلك ، لأننا قد رأينا أشياء تدخل مع غيرها في البيعات ، ولا يجوز إفرادها بالبيع .

من ذلك ، الطرق والأفنية ، تدخل في بيع الدور ، ولا يجوز أن تفرد بالبيع .

فجوابنا في ذلك ، وبالله التوفيق ، أن الطرق والأفنية ، تدخل في البيع ، وإن لم يشترط ، ولا يدخل الثمر في بيع النخل إلا أن يشترط .

فأدلى بدخل في بيع غيره ، لا باشتراط ، هو الذي لا يجوز أن يكون مبيعاً وحده .

والذي لا يكون داخلاً في بيع غيره إلا باشتراط ، هو الذي إذا اشترط ، كان مبيعاً ، فلم يجوز أن يكون مبيعاً مع غيره إلا وبيعه وحده جائزاً .

ألا يرى أن رجلاً لو باع داراً ، وفيها متاع ، أن ذلك المتاع لا يدخل في البيع^(١) وأن مشتريها لو اشتراه في شراء الدار ، صار له باشتراطه إياه .

ولو كان الذي في الدار خيراً أو خبزيراً ، فاشترطه في البيع ، فسد البيع .

فكان لا يدخل في شراء الدار باشتراطه في ذلك ، إلا ما يجوز له شراؤه .

ولو اشترى وحده ، وكان الثمر الذي ذكرنا يجوز له اشتراطه مع النخل ، فلم يكن ذلك ، إلا لأنه يجوز بيعه وحده .

أو لا يرى أن النبي ﷺ قال في هذا الحديث ، وقرنه مع ذكره الدخل « من باع عبداً له مال ، فإله للبائع ، إلا أن يشترطه المبتاع » .

فجعل المال للبائع ، إذا لم يشترطه المبتاع ، وجعله للمبتاع باشتراطه إياه وكان ذلك المال لو كان خيراً أو خبزيراً ، فسد بيع العبد ، إذا اشترطه فيه .

وإنما يجوز أن يشترط مع العبد من ماله ، ما يجوز بيعه وحده ، فأما ما لا يجوز بيعه وحده ، فلا يجوز اشتراطه في بيعه ، لأنه يكون بذلك مبيعاً ، وبيع ذلك الشيء ، لا يصلح ، فذلك أيضاً دليل صحيح على ما ذكرنا في الثمرة الداخلة في بيع النخل بالاشتراط ، أنها الثمار التي يجوز بيعها على الانفراد ، دون بيع النخل .

فثبت بذلك ما ذكرنا ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، رحمة الله عليهما .

وكان محمد بن الحسن يذهب إلى أن النهى الذي ذكرناه ، عن رسول الله ﷺ في أول هذا الباب ، هو بيع الثمر ، على أن يترك في رموس النخل ، حتى يبلغ وينتاهي ، وحتى يُجَدَّ ، وقد وقع البيع عليه قبل التناهي ، فيكون المشتري قد ابتاع ثمرًا ظاهراً ، وما ينميه نخل البائع بعد ذلك إلى أن يجدد ، فذلك باطل .

قال : فلما إذا وقع البيع بعد ما تهاهى عظمه ، وانقطع زيادته ، فلا بأس بابتناعه واشتراط تركه إلى حصاده وجداده .

(١) ونسخة « البيع » .

قال : فإنما وقع النهي عن ذلك ، لاشتراطه الترك^(١) لمكان الزيادة .

قال : وفي ذلك دليل على أن لا بأس بذلك الاشتراط في ابتياعه ، بعد هدم الزيادة **حَدَّثَنَا** سفيان بن شعيب بهذا ، عن أبيه ، عن محمد .

وتأويل أبي حنيفة ، وأبي يوسف في هذا أحسن ، عندنا ، والله أعلم .

والنظر أيضاً يشهد له ، لأنه إذا وقع البيع على الثمار بعد تفاهيها ، على أن ترك إلى الحصاد ، فالتخل ههنا ، مستأجرة ، ليكون الثمار فيها إلى وقت جدها عنها ، وذلك لو كان على الانفراد ، لم يجوز ، فإذا كان مع غيره ، فهو أيضاً كذلك .

وقد قال قوم : إن النهي الذي كان من رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، لم يكن منه على تحريم ذلك ، ولكنه كان على المشورة عليهم بذلك لكثرة ما كانوا يحتصمون إليه فيه ورووا ذلك عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .

٥٥٨٨ - حَدَّثَنَا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال : أخبرنا أبو زرعة ، وهب الله ، عن يونس بن يزيد قال : قال أبو الزناد كان عروة بن الزبير يحدث عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري أنه أخبره أن زيد بن ثابت كان يقول : كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار . فإذا جد الناس وحضر تقاضيتهم^(٢) .

قال المبتاع إنه أصاب الثمر العفن^(٣) والدمان ، أصابه مرق وأصابه قشام عاهات يحتجون بها ، والقشام : شيء يصيبه ، حتى لا يربط .

قال : فقال رسول الله ﷺ - لما كثرت عنده الخسومة في ذلك - « لا تتبايعوا ، حتى يبدو صلاح الثمر » كالمشورة يشير بها ، لكثرة خصومتهم .

فدل ما ذكرنا أن ما روينا في أول هذا الباب ، عن رسول الله ﷺ من نهيه عن بيع الثمار ، حتى يبدو صلاحها ، إنما كان هذا على المعنى ، لا على ما سواه .

٧ - باب العرايا

٥٥٨٩ - حَدَّثَنَا إسماعيل بن يحيى قال : أخبرنا محمد بن إدريس ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالثمر .

٥٥٩٠ - قال عبد الله : و**حَدَّثَنَا** زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ أَرْخَصَ في العرايا .

(١) وفي نسخة « القول » . (٢) وفي نسخة « جد الناس وحضر تقاضيتهم »

(٣) العفن الرماد ، أي : النساد والهلاك ، مرق ، أي : آفة .

- ٥٥٩١ - **حديثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا عارم . ح
- ٥٥٩٢ - **وحدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا سليمان بن حرب ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ أنه نهى عن الزابنة .
- ٥٥٩٣ - قال ابن عمر رضي الله عنهما : وأخبرني زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ أُرخص^(١) في العرايا .
- ٥٥٩٤ - **حدثنا** علي بن شيبه قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا محمد بن إسحاق ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ أُرخص في العرايا .
- ٥٥٩٥ - **حدثنا** علي بن شيبه بهذا الإسناد ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن المحافلة والزابنة ، ورخص في العرايا .
- ٥٥٩٦ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، قال : **حدثني** خارجة بن زيد بن ثابت ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ رخص^(٢) في بيع العرايا ، بالتمر أو الرطب .
- ٥٥٩٧ - **حدثنا** إسماعيل بن يحيى ، قال : ثنا محمد بن إدريس ، قال : ثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن إسماعيل الشيباني قال : بعت ما في رحوس نخلي بمائة وسق ، وإن زاد فلهم ، وإن نقص فليسهم .
- ف سألت ابن عمر عن ذلك فقال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة بالتمر ، إلا أنه رخص في العرايا .
- ٥٥٩٨ - **حدثنا** ربيع الجري قال : ثنا سعيد بن كثير بن عفير ، قال : ثنا يحيى بن أيوب ، عن ابن جريج ، عن عطاء وأبي الزبير ، عن جابر رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر حتى يطعم وقال « لا يباع شيء منه إلا بالدرهم والدنانير ، إلا العرايا ، فإن رسول الله ﷺ أُرخص فيها » .
- ٥٥٩٩ - **حدثنا** إسماعيل بن يحيى المزني قال : ثنا محمد بن إدريس الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله ﷺ عن الزابنة إلا أنه أُرخص في بيع العرايا^(٣) .
- ٥٦٠٠ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا سليمان بن حرب قال : ثنا حماد ، عن أيوب عن أبي الزبير وسعيد بن مينا ، عن جابر أن النبي ﷺ نهى عن المحافلة والزابنة ، والمحاربة^(٤) .
- وقال أحدهما : والمماومة ، وقال الآخر : وبيع السنتين ، ونهى عن الثنيا^(٥) ورخص في العرايا .
- ٥٦٠١ - **حدثنا** إسماعيل بن يحيى قال : ثنا محمد بن إدريس ، عن سفيان ، عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ،

(١) أُرخص بهمرة قبل الرأء الساكنة من الإرخاس ، و « العرايا » جمع « عرية » بتشديد الياء ، وهي النحلة التي يعريها الرجل عماها أن يتوكل له ثمرها .

(٢) رخص بتشديد الغاء من « اترخيص » .

(٣) هذه رواية الطحاوي ، عن شاذل المزني ، عن الشافعي ، عن سفيان الثوري .

(٤) المحاربة هو كراء الأرض بالثلث والرابع ، كذا جاء مفسراً في رواية .

(٥) عن الثنيا ، هو أن يستثنى من البيع شيء غير معلوم القدر فيفسد البيع لجهالة المبيع ، وفي رواية للنسائي وعن إلا أن تعلم .

عن سهل [ابن أبي] حشمة، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر، إلا أنه رخص في العربية أن يباع بخرصها^(١) من التمر، يأكلها أهلها رطباً.

٥٦٠٢ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا القعني قال : ثنا سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم ، منهم سهل بن أبي حشمة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر ، وقال « ذلك الربا » ذلك المزبنة إلا أنه رخص في بيع العربية ، الذخلة والنخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأ ، يأكلونها رطباً .

٥٦٠٣ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا القعني ، وعثمان بن عمر قالا : ثنا مالك بن أنس ، عن داود بن الحسين عن مولى ابن أبي أحمد ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا ، في خمسة^(٢) أوسق أو في ما دون خمسة أوسق ، يشك داود في خمسة أو في ما دون خمسة .

٥٦٠٤ - **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا عبد الله بن محمد التميمي ، قال : أخبرنا حماد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن واسم بن حبان ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ رخص في العربية في الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة ، وقال « في كل عشرة أقتناء^(٣) فلو يوضع في المسجد لمساكين » .

٥٦٠٥ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا الوهمي قال : أخبرنا ابن إسحاق ، فذكر بإسناده مثله ، غير أنه قال : ثم قال « الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة » ولم يذكر قوله « في كل عشرة » .

قال أبو جعفر : فقد جاءت هذه الآثار ، عن رسول الله ﷺ وتواترت في الرخصة في بيع العرايا وقبيلها أهل العلم جميعاً ، ولم يختلفوا في صحة مجيئها ، وتنازعوا في تأويلها .

فقال قوم : العرايا أن الرجل يكون له النخل والنخلتان ، في وسط النخل الكثير ، لرجل آخر .

قالوا : وقد كان أهل المدينة ، إذا كان وقت الثمار ، خرجوا بأهلهم إلى حوائطهم ، فيجىء صاحب الذخلة أو النخلتين بأهله ، فيضر ذلك بأهل الذخلة الكثير .

فرخص رسول الله ﷺ لصاحب النخل الكثير أن يعطى صاحب الذخلة أو النخلتين خرص ماله من ذلك ، تمرأ ، لينصرف هو وأهله عنه ، ويخلص تمر الحائط كله لصاحب النخل الكثير ، فيسكون فيه هو وأهله .

وقد روى هذا القول عن مالك بن أنس رحمه الله .

وكان أبو حنيفة - رحمه الله يقول - فيما سمعت أحمد بن أبي عمرا ، يذكر أنه سمعه من محمد بن سماعة ، عن

(١) بخرصها بفتح الخاء المعجمة ، قال النووي : هو أشهرها ، فن فتح قال : هو مصدر أى اسم للفعل . ومن كسر قال هو اسم للشيء المحروس .

وقال القرطبي : الرواية بالكسر في أصلها أن يروى بالوجهين وإسكان الراء ، ومما جاء به الجديب وأندلس

(٢) خمسة أوسق : هي ستون صاعاً .

(٣) أقتناء : جمع « قوت » مكسر لقاد وسكون وهو اعتدق بما فيه الرطب

أبي يوسف ، عن أبي حنيفة قال - معنى ذلك عندنا - أن يعمى الرجل الرجل ثم نخلة من نخله فلا يسلم ذلك إليه حتى يبدوله ، فرخص له أن يحبس ذلك ، ويعطيه مكانه ، خرصه تمراً .

وكان هذا التأويل أشبه وأولى ، مما قال مالك ، لأن العرية إنما هي العطية .

ألا يرى إلى الذي مدح الأنصار كيف مدحهم ، إذ يقول :

ليست بسنهاء ولا رجيبة ولكن عرايا في السنين الجوائح

أي أنهم كانوا يعرونها في السنين الجوائح .

فلو كانت العرية كالمصيب إليه مالك ، إذا لما كانوا عمدوحين بها ، إذ كانوا يعطون كما يعطون ، ولكن العرية بخلاف ما قال .

فإن قال قائل : فقد ذكرت في حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر ، ورخص في العرايا ، فصارت العرايا في هذا الحديث أيضاً هي بيع تمر بتمر .

قيل له : ليس في الحديث من ذلك شيء ، إنما فيه ذكر الرخصة في العرايا ، مع ذكر النهي عن بيع الثمر بالتمر ، وقد يقرن الشيء بالشيء وحكمهما مختلف .

فإن قال قائل : فقد ذكر التوقيف في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، على خمسة أوسق ، وفي ذكره ذلك ، ما ينفي أن يكون حكم ما هو أكثر من ذلك ، كحكمه .

قيل له : ما فيه ما ينفي شيئاً مما ذكرت ، وإنما يكون ذلك كذلك ، لو قال رسول الله ﷺ « لا يكون العرية إلا في خمسة أوسق ، أو فيما دون خمسة أوسق » .

فإذا كان الحديث إنما فيه أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق ، أو فيما دون خمسة أوسق ، فذلك يحتمل أن يكون أن النبي ﷺ رخص فيه أن قوم في عرية لهم هذا مقدارها .

فنقل أبو هريرة رضي الله عنه ذلك ، وأخبر بالرخصة فيما كانت . ولا ينفي ذلك أن يكون تلك الرخصة جارية فيها هو أكثر من ذلك .

فإن قال قائل : في حديث عمر وجابر رضي الله عنهما « إلا أنه رخص في العرايا » فصار ذلك مستثنى من بيع الثمر بالتمر . فثبت بذلك أنه بيع تمر بتمر .

قيل له : قد يجوز أن يكون قصد بذلك إلى المعرى له ورخص له أن يأخذ تمراً ، بدلا من تمر في رؤوس النخل لأنه يكون بذلك ، في معنى البائع ، وذلك له حلال ، فيكون الاستثناء لهذه الملة .

وفي حديث سهل بن أبي حنيفة « إلا أنه رخص في بيع العرية ، بخرصها تمراً بأكلها أهلها رطباً » فقد ذكر للعرية أهلاً ، وجعلهم يأكلونها رطباً ، ولا يكون ذلك إلا ومسلكتها الذين عادت إليهم بالبديل الذي أخذ منهم ، فذلك يثبت قول أبي حنيفة .

فإن قال قائل : لو كان تأويل هذه الآثار ، ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمة الله عليه ، لما كان لذكر الرخصة فيها معنى .

قيل له : بل له معنى صحيح ، ولكن قد اختلف فيه ما هو .

فقال عيسى بن أبان : معنى الرخصة في ذلك ، أن الأموال كلها ، لا يملك بها إبدالاً ، إلا من كان مالسكها ، لا يبيع رجل ما لا يملك يبدله ، فيملك ذلك البذل .

وإنما يملك ذلك البذل إذا ملكه ~~بصحة~~ ملكه لشيء الذي هو بدل منه .

قال : فالمرى ، لم يكن ملك العرية ، لأنه لم يكن قد ضمه ، والتمر الذي يأخذه بدلا منها ، قد جعل طيباً له في هذا الحديث ، وهو بدل من رطب لم يكن ملكه .

قال : فهذا هو الذي قصد بالرخصة إليه .

وقال غيره ، الرخصة أن الرجل إذا أعرى الرجل الشيء من ثمره ، وقد وعده أن يسلمه إليه ليملكه المسلم إليه بقبضه إياه ، وطى الرجل في دينه أن يفي بوعده ، وإن كان غير مأخوذ به في الحكم ، فرخص للمعري أن يحتبس ما أعرى ، بأن يعطى المعري خرصه ثراً ، بدلا منه ، من غير أن يكون آتما ، ولا في حكم من اختلف موعدا ، فهذا موضع الرخصة .

وهذا التأويل الذي ذكرناه عن أبي حنيفة ، رحمة الله عليه ، أولى مما حمل عليه وجه هذا الحديث ، لأن الآثار قد جاءت عن رسول الله ﷺ متواترة ، بالنهي عن بيع الثمر بالتمر .

فنها ما قد ذكرناه في أول هذا .

٥٦٠٦ - ومنها ما قد **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، قال : **حدثني** سعيد ، وأبو سلمة ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا تبايعوا الثمر بالتمر » .

٥٦٠٧ - قال ابن شهاب : و**حدثني** سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ مثله سواء .

٥٦٠٨ - **حدثنا** يزيد وابن أبي داود ، قالوا : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : **حدثني** الليث ، قال : **حدثني** عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ مثله .

٥٦٠٩ - **حدثنا** محمد بن الحجاج ، قال : ثنا خالد بن عبد الرحمن ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن عمرو بن دينار ، قال : سمعت ابن عمر ، سئل عن رجل اشترى ثمرة بمائة فرق ^(١) يكيل له ؟

قال نهى رسول الله ﷺ عن هذا ، يعني المزابنة ^(٢) .

٥٦١٠ - **حدثنا** نصر بن مرزوق قال : ثنا أسد ، قال : ثنا يحيى بن زكريا قال : ثنا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال نهى رسول الله ﷺ عن بيع ثمر الفخل بالتمر ، كيلا ، والزبيب بالعنب كيلا ، والزرع بالحنطة كيلا .

(١) فرق هو بالحركة مكبال يسع ستة عشر رطلا ، فانه في النهاية

(٢) المزابنة مفاضلة من الوزن وهو الدفع الشديد ومنه « المزابنة » ملائكة النار لأنهم يزبنون الكفرة فيها ، أي يدفعونهم فيها ، وسمى هذا البيع لأن كل واحد من المتبايعين يزبن - أي : يدفع الآخر عن حقه لا يزاد منه ، فإذا وقف أحدهما على ما بكره ، تدافعا ، فيجرس أحدهما على فسخ البيع والآخر على امضائه ذكره بعض الشراح .

٥٦١١ - **حديث** أحمد بن داود ، قال : ثنا محمد بن عون ، قال : أخبرنا حماد بن سلمة ، عن عمرو بن دينار ، أن ابن عمر سئل عن « رجل باع ثمرة أرضه من رجل بمائة فرق » .

فقال : نهى رسول الله ﷺ عن هذا ، وهو المزابنة .

٥٦١٢ - **حديث** نصر بن مرزوق قال : ثنا أبو زرعة ، وهب الله بن راشد ، قال : أخبرني يونس ، قال : **حديث** نافع أن عبد الله بن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة قال : « والمزابنة أن يشتري الرجل أو يبيع حاطه بتمر كيلا ، أو كرمه برييب كيلا ، وأن يبيع الزرع كيلا ، بشيء من الطعام » .

٥٦١٣ - **حديث** محمد بن عمرو بن يونس ، قال : ثنا أبو معاوية ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة .

٥٦١٤ - **حديث** إسماعيل بن يحيى قال : ثنا محمد بن إدريس ، عن سفيان ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر ، عن النبي ﷺ مثله ، وزاد « أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة ، والمزابنة : أن يبيع التمر في رموس النخل بمائة فرق » .

٥٦١٥ - **حديث** فهد ، قال : ثنا ابن أبي مريم قال : أخبرنا محمد بن مسلم الطائفي ، قال : أخبرنا إبراهيم بن ميسرة ، قال : أخبرني عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمحاقلة .

٥٦١٦ - **حديث** أبو بكرة ، بكار بن قبيبة ، قال : ثنا حسين بن حفص ، قال : ثنا سفيان ، قال : **حديث** سعد بن إبراهيم ، قال : **حديث** عمرو بن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة ، والمزابنة .

قال « والمحاقلة ^(١) : الشرك في الزرع ، والمزابنة : التمر بالتمر ، في النخل » .

فهذه الآثار ، قد توارت عن رسول الله ﷺ بالنهي عن بيع الكيل من التمر بالتمر في رموس النخل .

فإن حمل تأويل المرايا ، على ما ذهب إليه أبو حنيفة ، كمال النهي على عمومها ، ولم يبطل منه شيء .

وإن حمل على ما ذهب إليه مالك ، خرج منه ما تأول به العربية عليه ، فلا ينبغي أن يخرج شيء من حديث متفق عليه إلا بحديث متفق على تأويله ، أو دلالة أخرى متفق عليها .

وقد روى أيضاً عن رسول الله ﷺ ما قد ذكرناه في غير هذا الموضع ، في النهي عن بيع الرطب بالتمر .

فإن حملنا معنى العربية . على ما قال مالك . ضد ما روى فيها ، ما روى في النهي عن بيع الرطب بالتمر .

وإن حملناه على ما قال أبو حنيفة ، اتفقت معانيها ، ولم تضاد .

والأولى بنا ، في صرف وحده الآثار ومعانيها ، صرفها إلى ما ليس فيه تضاد ، ولا معارضة لسنة بسنة .

فقد ثبت بما ذكرناه في معنى المرايا ، ما ذهب إليه أبو حنيفة ، رحمة الله عليه ، والله ولي التوفيق .

وقد روى عن رسول الله ﷺ أيضاً أنه قال : « خففوا في الصدقات ، فإن في المال ، العربية والوصية » .

(١) المحاقلة ، بالماء المهملة واللفاف (مفاعلة) من (الحقل) وهو (الحراث) وقال بعض اللغويين : اسم للزرع في الأرض ، وللأرض التي يزرع فيها ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (ما تصنعون مزارعكم) وصورته أن يبيع "رجل الزرع بمائة فرق حنطة كيلا" .

٥٦١٧ - **حديث** بذلك أبو بكره ، قال : ثنا أبو عمر ، قال : أخبرنا حرير بن حازم ، قال : سمعت قيس بن سعد يحدث عن مكحول الشامي ، عن رسول الله ﷺ بذلك .

فدل ذلك أن العرية ، إنما هي شيء يملكه أرباب الأموال قوماً في حياتهم ، كما يملكون الوصايا بعد وفاتهم .
وحجة أخرى في أن معنى العرية ، كما قال أبو حنيفة رحمه الله ، لا كما قال مخالفه .

٥٦١٨ - **حديث** أحمد بن داود قال : ثنا محمد بن عون ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن أيوب وعبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى البائع والمبتاع عن المزبنة .

٥٦١٩ - قال : وقال زيد بن ثابت (رخص في المرايا ، في النخلة والنخلتين ، توهبان للرجل ، فيبيعهما بخمرهما تمرًا) .
فهذا زيد بن ثابت رضي الله عنه وهو أحد من روى عن النبي ﷺ الرخصة في العرية ، فقد أخبر أنها الهبة ، والله أعلم .

٨ - باب الرجل يشتري الثمرة فيقبضها فيصيبها جائحة

٥٦٢٠ - **حديث** إسماعيل بن يحيى الرمي ، قال : ثنا محمد بن إدريس ، عن سفيان ، عن حميد الأعرج ، عن سليمان بن عتيق ، عن جابر بن عبد الله ، أن النبي ﷺ نهى عن بيع السنين ، وأمر بوضع الجوائح ^(١) .

٥٦٢١ - **حديث** إسماعيل بن يحيى قال : ثنا محمد بن إدريس ، عن سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ مثله .

٥٦٢٢ - **حديث** بكار بن قتيبة قال : ثنا إبراهيم بن أبي الوزير ، قال : ثنا سفيان ، عن حميد الأعرج ، عن سليمان بن عتيق ، عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ أمر بوضع الجائحة .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن معنى هذه الجوائح التي أمر النبي ﷺ بوضعها ، هي الثمار ، يتنازعها الرجل فيقبضها ، فيصيبها في يده جائحة ، فيذهب بثمنها فصاعداً .

قلنا : فذلك يبطل ثمنها عن المشتري .

قالوا : وما أصابها ، فأذهب بشيء منها دون ثمنها ، ذهب ذلك من مال المشتري ، ولم يبطل عنه من ثمنه شيء ، فأبيل ولا كبير .

قالوا : وهذا مثل الحديث الآخر الروى عن رسول الله ﷺ .

٥٦٢٣ - فذكروا ما قد **حدثنا** بونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرنا ابن جريج ، أن أبا الزبير أخبره ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « إن بعت من أخيك تمرًا فأصابته جائحة ، فلا يحل لك ^(٢) أن تأخذ منه شيئاً ، ثم تأخذ مال أخيك بغير حق » .

(١) الجوائح ، جمع « جائحة » وهي آفة تصيب الثمرة من « الجوح » وهو الهلاك والاستئصال .

(٢) فلا يحل لك أي : في الورع والتقوى ، قوله (ثم تأخذ) أي : بأى شيء تأخذ ؟ .

٥٦٢٤ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، فذكر بإسناده مثله .

قالوا : قد بين هذا الحديث ، المعنى الذى ذكرنا .

وخالفهم فى ذلك آخرون ، فقالوا : ما ذهب من ذلك من شئ ، قل أو أكثر ، بعد أن يقبضه المشتري ، ذهب من مال المشتري .

وما ذهب فى يد البائع ، قبل أن يقبضه المشتري ، بطل ثمنه عن المشتري .

وقالوا : ما هذه الآثار الروية من رسول الله ﷺ التى ذكرتموها ، فقبول صحيح على ما جاء . ولستنا ندفع^١ ن ذلك شيئاً لصحة خرجه ، ولستنا نخالف التأويل الذى تأولها عليه أهل المقالة الأولى .

ونقول : إن معنى الجوائح المذكورة فيها ، هى الحوائج التى يصاب الناس بها ، ويحتاجهم فى الأرضين الحراجية لى خراجها للمسلمين ، فيوضع ذلك الخراج عنهم - واجب لازم ، لأن فى ذلك صلاحاً للمسلمين ، وقوة لهم فى عمارة أرضهم^(٢) فأما فى الأشياء المبيعات ، فلا .

فهذا تأويل حديث جابر ، الذى فى أول هذا الباب .

وأما حديث جابر الثانى ، فعنائه غير هذا المعنى ، وذلك أنه ذكر فيه البيع ، ولم يذكر فيه القبض . فذلك - عندنا - على البياعات التى تصاب فى أيدي بائعيها ، قبل قبض المشتري لها ، فلا يحل للبايع أخذ ثمنها ، لأنهم يأخذونها بغير حق .

فهذا تأويل هذا الحديث عندهم .

فأما ما قبضه المشترون ، وصار فى أيديهم ، فذلك كسائر البياعات ، التى يقبضها انشرون لها ، فيحدث بها الآفات فى أيديهم .

فكما كان غير الثمار ، يذهب من أموال المشتري لها ، لا من أموال بائعيها ، فكذلك الثمار .

فهذا هو النظر ، وهو أولى ، ما حمل عليه هذا الحديث .

٥٦٢٥ - لأنه قد روى عن رسول الله ﷺ ما قد **حدثنا** يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرنى عمرو بن الحارث . ح

٥٦٢٦ - **وحدثنا** يونس ، قال : أخبرنا عبد الله بن يوسف . ح

٥٦٢٧ - **وحدثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا شعيب بن الليث . ح

٥٦٢٨ - **وحدثنا** أبو أمية ، قال : ثنا يحيى بن إسحاق السيلحى^(٢) قالوا : ثنا الليث . قالوا : جميعاً ، عن بكير بن الأشج ، عن عياض بن عبد الله ، عن أبى سعيد الخدرى ، قال : أصيب رجل من ثمار ابتاعها ، فكثير دينه .

(١) ولى نسخة « أراصبهم » .

(٢) ولى نسخة « البجلي » .

فقال رسول الله ﷺ « تصدقوا عابه » فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ ، فلم يبلع ذلك وفاء دينه .

فقال رسول الله ﷺ « خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » .

فلما كان رسول الله ﷺ لم يبطل دين الغرماء ، بدهاب الثمار ، وفهم باعها ، ولم يردده على الباعة بالثمن ، إن كانوا قد قبضوا ذلك منه ، ثبت أن الجوائح الحادثة في يد المشتري ، لا تكون مطالبة عنه شيئاً من الثمن ، الذي عليه للبائع .

فإن قال قائل : إن الثمار لا تشبه سائر البیاعات لأنها معلقة في رؤوس النخل ، لا يصل إليها يد من ابتاعها إلا بقطعه إياها ، وسائر الأشياء ليست كذلك .

فما يكون مقبوضاً بقبر قطع مستأنف ، فهو الذي يذهب من مال المشتري .

وما كان لا يقبض إلا بقطع مستأنف ، فهو الذي يذهب من مال البائع .

قيل له : هذا الكلام فاسد من وجهين :

أما أحدهما ، فإنه رأينا هذه الثمار ، إذا بيعت في رؤوس النخل ، فذهبت بكاملها ، أو ذهب منها شيء في أيدي باعها ، ذهب ذلك من أموالهم دون أموال المشتري ، فكان ذهاب قايدها وكثيرها في ذلك سواء ، لأنهم لم يقبضوها فإذا قبضوها ، فذهب منها ما دون الثلث ، فقد أجمع أنه ذاهب من مال المشتري ، لأنه ذهب بعد قبضه إياه فلما استوى ذهاب قليله وكثيره في يد البائع ، فكان قليله إذا ذهب في يد المشتري ، ذهب من ماله ، كان ذهاب كثيره كذلك .

وكان المشتري - لتخليه المانع بينه وبين ثمر النخل - قابضاً له ، وإن لم يقطعه ، فهذا وجه .

ووجه آخر ، أنا رأينا رسول الله ﷺ قد نهى عن بيع الطعام ، حتى يقبض ، وأجمع المسلمون على ذلك ، وكانت الثمار في ذلك داخلة باتفاقهم وأجمعوا أن المشتري لها لو باع في يد باعها ، كان بيعه باطلاً ، ولو باعها بعد أن خلى البائع بينه وبينها ، ولم يقطعها ، كان بيعه حائراً ، فصار قابضاً لها . بتخليه المانع بينه وبينها ، قبل قطعه إياها .

فثبت بذلك أن قبض المشتري المعلقة في رؤوس النخل ، هو بتخليه المانع بينه وبينها ، وإمكانه إياه منها .

فإذا فعل ذلك به ، فقد صارت في يده وضمانه ، وبرئ منها البائع .

فما حدث فيها من حائجة ، أنت علمها كلها ، أو على بعضها ، فهي داهية من مال المشتري ، لا من مال البائع .

وهذا قول أبي حنيفة . وأبي يوسف ، ومحمد ، راحة الله عليهم أجمعين .

٩ - باب ما نهى عن بيعه حتى يقبض (١)

٥٦٢٩ - **حديث** إبراهيم بن مرروق ، قال : ثنا وهب وعفان ، قالا : ثنا شعبة ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ قال « من اشترى طعاماً ، فلا يبيعه حتى يقبضه » .

٥٦٣٠ - **حديث** علي بن شبيبة ، قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا سفيان ، عن عبد الله ابن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ مثله .

٥٦٣١ - **حديث** علي بن معبد ، قال : ثنا يونس بن محمد قال : ثنا عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ابن الخطاب ، عن رسول الله ﷺ مثله .

٥٦٣٢ - **حديث** أبو بشر الرقي قال : ثنا شجاع بن الوليد ، عن عبد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « من اشترى طعاماً ، فلا يبيعه ، حتى يستوفيه » .

٥٦٣٣ - **حديث** نصر بن مرزوق قال : ثنا علي بن معبد ، قال : ثنا إسماعيل بن جعفر ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « من اشترى طعاماً فلا يبيعه ، حتى يقبضه » .

٥٦٣٤ - **حديث** يونس قال : أخبرنا بن وهب قال : أخبرني عبد الله بن عمر ، وعمر بن محمد ، ومالك وغيرهم : أن نافعاً حدثهم ، عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال « من اشترى طعاماً [فلا] يبيعه (٢) حتى يستوفيه » .

(١) قوله « ما نهى النج » أخرجه السائي في سننه الكبرى ، من طريق يعلى بن حكيم ، عن يوسف بن ماهك ، عن عبد الله ابن عصمت ، عن حكيم بن حزام رفته قال « لا تبين شيئاً حتى تقضه » ورواه أحمد في مسنده ، وابن حبان في صحيحه ، والطبراني في معجمه ، والدارقطني في سننه .

وروى الشيخان ، عن ابن عباس قال « أما الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو الطعام أن يباع حتى يقبض . قال ابن عباس « ولا أحسب كل شيء إلا مثله » .

وروى أبو داود ، وابن حبان في صحيحه ، والمحاكم في مستدركه ، عن عبيد بن حبيب ، عن ابن عمر ، من حديث زيد بن ثابت رفته « نهى أن يباع السلع حيث تبتاع ، حتى يحوز بالجار إلى رحلتهم » وهذه الطرق سيخرجها المصنف .

ولما كان الأصل في النصوص ، كونها معطولة ، والظاهر في تعليل النهي ، احتمال التلف قبل التسليم ، فيكون فيه عرر المصاح العقد ، وهذه العلة إما توجد في المنقول المحول ، لاقى الفقد ، خسر الشيخان هذا النهي بخصوص العلة بالمنقولات وأحاراً البيع في المقار

قلت : لعل هذا بناء على أن دلالة النص ، قد تفوت عبارة النص ، عند وضوح المقصود ، ومن ثم قال أبو ريد الدلبوسي في أسرارهم « إنه لو اُصطلح قوم في كلمة « أف » على كونها للتنديد والتحسين ، لم يحرم التأقيف في حق الوالدين عندهم ، وهكذا له صفات كثيرة في النصوص والمخاربات » وحققاه مختصراً ، في « حصول المواتى على أصول الشائى » وقعه صاحب تنوير المنار أيضاً .

ودهب محمد إلى المنع الكلى مطلقاً في المنقول وغيره ، واختاره الطحاوى ، معللاً بامتناع ربح مالم يضمن ، والدخول في الضمان عنده بالقس ، المولوى محمد حسن السبيل ، دام فيضه العلى .

(٢) فلا يبيعه ، أى : لا يجوز له أن يبيعه حتى يستوفيه ، أى : يقبضه

٥٦٣٥ - **حديثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، عن النبي ﷺ مثله ، قال مالك « حتى يقبضه » .

٥٦٣٦ - **حديثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث وغيره ، عن المنذر بن عبيد السدني ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ ، نهى أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل ، حتى يستوفيه .

٥٦٣٧ - **حديثنا** حدثنا يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن رسول الله ﷺ قال : « من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه » .

٥٦٣٨ - **حديثنا** أحمد بن داود قال : ثنا يعقوب بن حميد ، قال : ثنا ابن أبي حرم ، عن الضحاك بن عثمان ، عن بكير ابن عبد الله بن الأشج ، عن سليمان بن يسار ، عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه » .

٥٦٣٩ - **حديثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا عثمان بن عمر قال : أخبرنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبد الله بن عصفمة الجشمي ، عن حكيم بن حزام قال : قال لي رسول الله ﷺ « ألم آتيا أو ألم أخبرك أنك تبيع الطعام ، فلا تبعه حتى تستوفيه » .

٥٦٤٠ - **حديثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج قال أخبرني عطاء ، عن صفوان بن موهب ، عن عبد الله بن محمد بن صفى ، عن حكيم بن حزام ، عن رسول الله ﷺ مثله ، غير أنه قال « حتى يقبضه » .

٥٦٤١ - **حديثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو الوليد ، قال : ثنا أبو الأحوص ، عن عبد العزيز بن رفيع^(١) عن عطاء ، عن حرام بن حكيم ، عن حكيم بن حزام قال : كنت اشترى طعاما ، فأدريع فيها قبل أن أقبضه فسأت النبي ﷺ فقال : « لا تبعه حتى يقبضه » .

قال : أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن من اشترى طعاما ما ، لم يميز له بيعه حتى يقبضه ، ومن اشترى غير الطعام ، حل^(٢) له بيعه وإن لم يقبضه ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .

وقالوا : لم قصد رسول الله ﷺ بالنهي إلى الطعام ، دل ذلك أن حكم غير الطعام في ذلك ، بخلاف حكم الطعام .

وحالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا ذلك النهي قد وقع على الطعام وغير الطعام ، وإن كان المذكور في الآثار التي ذكر ذلك النهي فيها ، هو الطعام .

٥٦٤٢ - واحتجوا في ذلك بما حدثنا ابن أبي داود ، قال : ثنا أحمد بن خالد الوهبي ، قال : ثنا ابن إسحاق ، عن أبي الزناد ، عن عبيد بن حنين ، عن ابن عمر قال : ابتعت زيتا بالسوى ، فلما استوجبته ، اتفني رجل فأعطاني به

(٢) وفي نسخة « جار » .

(١) وفي نسخة « ربيع » .

ربحاً حسناً ، فأردت أن أضرب على يده^(١) فأخذ رجل من حلفى بذراعى ، فالتفت إليه ، فإذا هو زيد بن ثابت فقال « لا تبعه^(٢) » حيث ابتعته حتى تحوزه إلى رحلك ، فإن رسول الله ﷺ نهانا أن نبيع الساع حيث تبتاع ، حتى تحوزها التجار إلى رحالهم .

فلما أخبر زيد عن رسول الله ﷺ بأن الزيت قد دخل فيما كان نهى عن بيعه قبل قبضه ، وهو غير الطعام الذى كان ابن عمر رضى الله عنهما علم من رسول الله ﷺ النهى عن بيعه بعد ابتياعه حتى يقبض ، وعمل ابن عمر رضى الله عنهما على ذلك ، فأراد بيع الزيت قبل قبضه ، لأنه ليس من الطعام ، فقبل ذلك منه ابن عمر رضى الله عنهما ، ولم يكن كان ماسم من رسول الله ﷺ مما قد ذكرناه عنه في أول هذا الباب ، من قصده إلى الطعام ، يمنع أن يكون غير الطعام في ذلك بخلاف الطعام ، ثم أكد زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه في ذلك فقال : « كان رسول الله ﷺ ينهانا عن ابتياع السلع حيث تبتاع ، حتى تحوزها التجار إلى رحالهم » فجمع في ذلك^(٣) كل السلع ، وفيها غير الطعام ، فدل ذلك على أنه لا يجوز بيع شيء ابتيع إلا بعد قبض مبتاعه إياه ، طامناً كان أو غير الطعام .

وقد قال ابن عباس رضى الله عنه ، وقد علم من رسول الله ﷺ قصده بالنهى عن بيع ما لم يقبض إلى الطعام .

٥٦٤٣ - **حديث** يونس قال : ثنا سفيان ، عن عمرو ، عن طاوس ، عن ابن عباس قال : أما الذى نهى عنه رسول الله ﷺ ، فبيع الطعام قبل أن يستوفى .

قال ابن عباس برأيه « وأحسب كل شيء مثله » .

فهذا ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، لم يمنعه قصد النبي ﷺ بالنهى إلى الطعام ، أن يدخل في ذلك النهى ، غير الطعام .

وقد روي بن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، مثل ذلك أيضاً .

٥٦٤٤ - **حديث** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، في الرجل يبتاع المبيع ، فيبيعه قبل أن يقبضه ، قال : أكرهه .

فهذا جابر رضى الله عنه قد سوى بين الأشياء المبيعة في ذلك ، وقد علم من رسول الله ﷺ قصده بالنهى عن البيع^(٤) فيه حتى يقبض إلى الطعام بعينه ، فدل ذلك النهى ، على ما قد تقدم وصفت له .

فإن قال قائل ، فكيف قصد بالنهى في ذلك إلى الطعام بعينه ، ولم يعم الأشياء ؟

(١) أن أضرب على يده ، أى : أعهده معه لبيع . لأن من عادة المدايعين أن يضع أحدهما يده في يد الآخر عند العهد .

(٢) ووسعة « لا تبعه » .

(٣) تحوزره : الحوز : الجمع والضم . والرحل : المكس والتمل . أى : تعهه إلى مراك .

(٤) ووسعة : بذلك . (٥) ووسعة « البيع » .

قيل له : قد وجدنا مثل هذا في القرآن ، قال الله عز وجل ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ فأوجب عليه الجزاء المذكور في الآية .

ولم يختلف أهل العلم في قاتل الصيد خطأ ، أن عليه مثل ذلك ، وأن ذكره العمد ، لا ينفق الخطأ .
فكذلك ذكره الطعام ، في النهي عن بيعه قبل القبض ، لا يمتنع غير الطعام .

وقد رأينا الطعام يجوز السَّلمُ فيه ، ولا يجوز السَّلمُ في العروض ، وكان الطعام أوسع أمراً في البيوع^(١) من غير الطعام لأن الطعام يجوز السلم فيه ، وإن لم يكن عند المسلم إليه ، ولا يكون ذلك في غيره .
فلما كان الطعام أوسع أمراً في البيوع وأكثر جواراً ، ورأينا قد نهى عن بيعه حتى يقبض ، كان ذلك فيما لا يجوز السلم فيه أخرى أن لا يجوز بيعه حتى يقبض .

فقصده رسول الله ﷺ بالنهي إلى الذي إذا نهى عنه ، دل بهيه ﷺ عنه على نهيه عن غيره ، وأغناه ذكره له عن ذكره لغيره ، فقام ذلك مقام النهي ، لو عم به الأشياء كلها .

ولو قصد بالنهي إلى غير الطعام ، أشكل حكم الطعام في ذلك على السامع ، فلم يدرك ، هل هو كذلك أم لا ؟ لأنه يجد الطعام يجوز السلم فيه ، وليس هو بقائم حينئذ ، وليس يجوز ذلك في العروض ، فيقول كما خالف الطعام العروض في جوار السلم فيه ، وليس عند المسلم إليه ، وليس ذلك في العروض ، فكذلك يحتمل أن يكون مخالفاً له في جوار بيعه قبل أن يقبض ، وإن كان ذلك غير حائر في العروض .

فهذا هو المعنى الذي له قصد النبي ﷺ بالنهي عن بيع مالم يقبض ، إلى الطعام خاصة .

وفي ذلك حجة أخرى ، وذلك أن المعنى الذي حرم به على مشتري الطعام بيعه قبل قبضه ، هو أن لا يطيب له ربح ما في ضمان غيره ، فإذا قبضه ، صار في ضمانه ، فطاب له ربحه فجاز أن يبيعه حيث أحب .

والعروض المبيعة ، هذا المعنى بعينه ، موجود فيها ، وذلك أن الربح فيها قبل قبضها ، غير حلال لبتاعها ، لأن النبي ﷺ ، قد نهى عن ربح مالم يضمن .

فكما كان ذلك قد دخل فيه الطعام وغير الطعام ، ولم يكن الربح يطيب لأحد إلا بتقدم ضمانه ، لما كان عنه ذلك الربح .

فكذلك الأشياء المبيعة كلها ، ما كان منها يطيب الربح فيه لبتاعه ، فحلال له بيعه ، وما كان منها يحرم الربح فيه على بائه ، فحرام عليه بيعه .

وقد جاءت أيضاً آثار أخر ، عن رسول الله ﷺ بالنهي عن بيع مالم يقبض ، لم يقصد فيها إلى الطعام ولا إلى غيره .

(١) وفي نسخة « البيع » .

(٢) وفي نسخة « البيع » .

٥٦٤٥ - **حديثنا** أبو حازم ، عبد الحميد بن عبد العزيز ، قال : ثنا محمد بن بشار بن دار ، قال : ثنا حبان بن هلال ، عن أبيان بن يزيد ، عن يحيى بن أبي كثير أن يعلى بن حكيم أخبره أن يوسف بن ماهك أخبره أن عبد الله بن عسمة أخبره ، أن حكيم بن حزام أخبره قال : أخذ النبي ﷺ بيدي فقال « إذا ابتعت شيئا ، فلا تبعه حتى تقبضه » .

٥٦٤٦ - **حديثنا** محمد بن عبد الله بن ميمون قال : ثنا الوليد بن مسلم عن الأوراعي ، عن يحيى بن أبي كثير قال : **حديثنا** يعلى بن حكيم عن حزام أن أباه سأل النبي ﷺ فقال : إني اشتري ببوعا^(١) فما يحول لي منها ؟ . قال : « إذا اشتريت بيعا ، فلا تبعه حتى تقبضه » .

قال أبو جعفر : فهذا يأخذ ، وهو قول أبو حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم .
غير أن أبا حنيفة قال : لا بأس ببيع الدور والأرضين ، قبل قبض مشتريها إياها ، لأنها لا تنقل ولا تحول ، وسائر البيعات^(٢) ليست كذلك .

والنظر في هذا - عندنا - أن يكون العروض وسائر الأشياء في ذلك سواء ، على ما قد ذكرنا في الطعام .

١٠ - باب البيع يشترط فيه شرط ليس منه

٥٦٤٧ - **حديثنا** علي بن شيبه قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا زكريا بن أبي زائدة ، عن الشعبي ، عن جابر ابن عبد الله أنه كان يسير مع رسول الله ﷺ على جمل له فأعياه ، فأدركه رسول الله ﷺ فقال « ما شأنك يا جابر ؟ » فقال : أعني ناضحي^(٣) يا رسول الله فقال « أمعك شيء ؟ » فأعطاه قضيبا أو عوداً ، فنخسه به ، أو قال ضربه ، فسار سيرة لم يكن يسير مثلاً .

فقال لي رسول الله ﷺ « بعنيه بأوقية^(٤) » قال : قلت : يا رسول الله ، هونا بملكك .

قال : فبعته بأوقية ، واستثنيت حملانه ، حتى أقدم على أهلي ، فلما قدمت أنيته بالبيع فقلت : هذا بملكك يا رسول الله قال « لملك ترى أني إنما حبستك ، لأذهب ببيعك ، يا بلال ، أعطه من العيبة^(٥) أوقية » وقال « انطلق ببيعك ، فهذا لك » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن الرجل إذا باع من رجل دابة ، بثمن معلوم ، على أن يركبها البائع إلى موضع معلوم ، أن البيع جائز ، والشرط جائز ، واحتجوا في ذلك بحديث جابر هذا .

(١) ببوعاء المراد بالبيوع : ما يباع إلى المشتري من أشياء باع .

(٢) وفي نسخة « البياعات » .

(٣) أعني قال الإمام لعبي : أي : عجز عن الذهاب إلى مقعده انتهى ، و « الناصح » الإبن يستق عليه ، والأوقية : أرمون دهما .

(٤) العيبة بفتح مهملة وبضمة كسرة فوحده ، قال في القاموس : ربيل من آدم وبحوه ، يحسن فيه الثياب أقول : الذي في القاموس هكذا « والعيبة : ربيل من آدم وما يحسن فيه الثياب ، ومن الرجل موضع سره » كنه مصححه : محمد زهرى النجار .

وخالفهم في ذلك آخرون ، ثم افرق المخالفون لهم على فرقتين ، فقالت فرقة : البيع جائز ، والشرط باطل .

وقالت فرقة : البيع فاسد ، وسنبين ما ذهب إليه الفرقتان جميعا ، في هذا الباب ، إن شاء الله تعالى .

فكان من الحجة لهاتين الفرقتين جميعا ، على الفرقة الأولى في حديث جابر الذي ذكرنا ، أن فيه معنيين ، يدلان أن لا حجة لهم فيه .

فأما أحد المعنيين ، فإن مساومة النبي ﷺ لجابر رضي الله عنه ، إنما كانت على البعير ، ولم يشترط في ذلك لجابر رضي الله تعالى عنه ركوبا ، قال جابر رضي الله عنه : فبعته واستثنيت حملاته إلى أهلي .

فوجه هذا الحديث أن البيع إنما كان على ما كانت عليه المساومة ، من النبي ﷺ ، ثم كان الاستثناء للركوب من بعد ، فكان ذلك الاستثناء مفصولا من البيع ، لأنه إنما كان بعده ، فليس في ذلك حجة تدلنا كيف حكم البيع ، لو كان ذلك الاستثناء مشروطا في عقدته ، هل هو كذلك أم لا ؟

وأما الحجة الأخرى ، فإن جابراً رضي الله عنه قال : فلما قدمت المدينة أتيت النبي ﷺ بالبعير ، فقالت : هذا بعيرك يا رسول الله .

قال « لملك ترى أني إنما حبستك لأذهب ببعيرك ، يا بلال أعطه أوقية ، وخذ ببعيرك . » فهما لك .

فدل ذلك أن ذلك القول الأول ، لم يكن على التتابع .

فلو ثبت أن الاشتراط للركوب ، كان في أصله بعد ثبوت هذه العلة ، لم يكن في هذا الحديث حجة ، لأن المشتراط فيه ذلك الشرط ، لم يكن بيعاً .

ولأن النبي ﷺ ، لم يكن ملك المعبر على جابر ، فكان اشتراط جابر للركوب ، اشتراطاً فيما هو له مالك .

فليس في هذا دليل على حكم ذلك الشرط ، لو وقع في بيع بوجب المالك للشعري كيف كان حكمه ؟

ودهب الذين أبطلوا الشرط في ذلك ، وجوزوا البيع إلى حديث بريرة .

٥٦٤٨ - **حديث** بوس قال أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني مالك بن أنس ، عن نافع عن ابن عمر ، أن عائشة أرادت أن تشتري بريرة فتعتقها ، فقال لها أهلها نبيعكمها على أن ولاءها ^(١) لنا .

فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال « لا ينعك ذلك ، فإنما الولاء لمن أعتق » .

٥٦٤٩ - **حديث** بوس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال أخبرني مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمره بنت عبد الرحمن أن بريرة جاءت تستعين عائشة ، فقال لها عائشة : إن أحب أهلك أن أسب لهم ثمنك صبة ^(٢) واحدة وأعتقك ، فعلت .

فذكرت ذلك بريرة لأهلها ، فقالوا : لا ، إلا أن يكون ولاؤك لنا .

(١) ولاءها = الولاء = يتبع الواو والمذ ، لبعه ، بمعنى التقاربة والمناصرة ، وسرعاً : عبارة عن عصوبة معارضة عن عص .
النسب ، برث منهما المعتق ، وبلى أمر السكاح والصلاة عليه . كذا ذكره العلامة عارفي في شرح الموطأ .

(٢) صبة واحدة ، أي : دفعة واحدة ، من « صب الماء » أفرغه ، فوله « لأهلها » أي : مالكها .

قال مالك : قال يحيى : فرمعت عمرة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال « اشترىها ، فأعتقها ، فإنما الولاء لمن أعتق » .

٥٦٥٠ - **حدثنا** إبراهيم بن مردوق قال : ثنا بشر بن عمر ، قال : ثنا شعبة ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة فتمتعتها ، فاشترط موالها ولائها .

فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال « اشترىها فأعتقها ، فإنما الولاء لمن أعتق » .

٥٦٥١ - **حدثنا** أبو بشر الرقي قال : ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة أن أهل بيت بريرة أرادوا أن يبيعوها ويستترطوا الولاء .

فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال « اشترىها فأعتقها ، فإنما الولاء لمن أعتق » .

٥٦٥٢ - **حدثنا** علي بن عبد الرحمن قال : ثنا القعني ، قال : ثنا سليمان بن بلال ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة أن بريرة جاءت تستمئنها في كتابتها فقالت عائشة : إن شاء أهلك اشتريتك ، وقد نعتهم منك صبة واحدة .

فذهبت إلى أهلها ، فقالت لهم ذلك ، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم .

فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال « اشترىها ، ولا يضررك ما قالوا ، فإنما الولاء لمن أعتق » .

قالوا : فلما كان أهل بريرة أرادوا بيعها على أن تمتق ، ويكون ولاؤها لهم ، فقال النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها : « لا يضررك ذلك ، فإنما الولاء لمن أعتق » دل ذلك أن هكذا الشروط كلها ، التي تشرط في البيوع ، وأنها تبطل ، وثبت البيوع .

فكان من الحججة عليهم أن هذه الآثار هكذا رويت أنها أرادت أن تشتريها فتمتعتها ، فأبى أهلها إلا أن يكون ولاؤها لهم .

وقد رواها آخرون على خلاف ذلك .

٥٦٥٣ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني رجال من أهل العلم ، منهم يونس بن يزيد ، والليث ، عن ابن شهاب ، حدثهم عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : جاءت بريرة إلى ، فقالت : يا عائشة ، إنني قد كاتبته أهلي على تسع أواق ، في كل عام أوقية ، فأعيني ، ولم تكن قضت من كتابتها شيئا .

فقالت لها عائشة : ارجعي إلى أهلك ، فإن أحبوا أن أعطيتهم ذلك جميعا ، ويكون ولاؤك لي ففعلت .

فذهبت إلى أهلها ، عرضت ذلك عليهم ، فأبوا وقالوا : إن شاءت أن تحتسب عليك^(١) فلتفعل ، ويكون ولاؤك لنا .

فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال « لا يمنعك ذلك منها ابتاعى واعتقي ، فإنما الولاء لمن أعتق » .

(١) أن تحتسب عليك ، أى نقضى عليك حسبة ، أى لإرادته الثواب لا الولاء ، كذا قاله بعض العلماء .

وقام رسول الله ﷺ في الناس . حمد الله وأثنى عليه ثم قال : « أما بعد ، فإنا ناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز وجل ، كل شرط ليس في كتاب الله ، فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، فإنا نؤلف لمن أعتق » .

قال أبو جعفر : في هذا الحديث عبر ما في الأحاديث الأولى ، وذلك أن في الأحاديث الأولى ، أن أهل بريرة ، أرادوا أن يبيعوها على أن تعتقها عائشة رضي الله عنها ، ويكون ولاؤها لهم ، فقال النبي ﷺ « لا يملك ذلك ، اشترىها فأعتقها ، فإنا نؤلف لمن أعتق » .

فكان في هذا الحديث إباحة البيع ، على أن يمتق المشتري ، وعلى أن يكون ولاء المبتق للبائع ، فإذا وقع ذلك ، ثبت البيع ، وبطل الشرط ، وكان الولاء للمعتق .

وفي حديث عروة ، عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، أن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت لها : إن أحب أهلك أن أعطيهم ذلك (تريد الكتابة) صبة واحدة مملت ، ويكون ولاؤك لي .

فلما عرضت عليهم بريرة ذلك قالوا : إن شأنا أن نحتسب عليك فلتفعل .

فقال رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها « لا يملك ذلك منها ، اشترىها فأعتقها ، فإنا نؤلف لمن أعتق » . فساكن الذي في هذا الحديث ، مما كان من أهل بريرة ، من اشتراط الولاء ، ليس في بيع ، ولكن في أداء عائشة رضي الله تعالى عنها إليهم الكتابة عن بريرة ، وهم تولوا عقد تلك الكتابة ، ولم يكن تقدم ذلك الأداء من عائشة رضي الله تعالى عنها ، ملك .

(١) قوله « قضاء الله الخ » أخرجه الشيخان في صحيحهما . عن عائشة قالت : جاءت بريرة فقالت : إني كائت أهل على تسع أواق . في كل عام أوقية فأعطيني فقلت : إن أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي .

فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم . فأبوا عليها . فغاضت من عدم . ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت : إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم . فسمع النبي صلى الله عليه وسلم . فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال . خذيني واشترط لي الولاء . فإنا نؤلف لمن أعتق . ففعلت عائشة .

ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس . حمد الله وأثنى عليه . ثم قال : « أما بعد . فإنا نؤلف لمن أعتق . وشرط الله أوثق . ولما نؤلف لمن أعتق » . هذا لفظ البخاري .

وعند مسلم « اشترىها وأعتقها واشترى لها الولاء » .

وبينما فساد البيع بالشروط والتعلق من أخبار . منها حديث أبي هريرة رفعه « نهى عن بيعتين في بيعة » وله تفسير رواه أحمد والشافعي . والنسائي والترمذي وابن حبان . وصححه . وملكه وبلغه . وأبو داود . وعن ابن عمر . عند ابن عبد البر مثله . وعنه عند الدارقطني . وعن ابن مسعود . عند أحمد نحوه . ورجاله ثقات . وأخرجه البراء والطبراني في الكبير . والأوسط .

ومنها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه « لا يخل سلف وبيع ولا شرطان في بيع . ولا ربح ما لم يضمن . ولا بيع ما ليس عندك » رواه أحمد والأربعة . وصححه الترمذي . وابن حزيمة . والحاكم . ورواه ابن حزم في المحلى . والخطابي في المعالم . وأخرجه الحاكم . « عديم الحديث » . من رواية أبي حنيفة . عن عمرو بن شعيب بن ماض « نهى عن بيع وشرط » ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط .

وقد رواه جماعة وقد بسطوا الكلام في « تنسيق النظام » شرح مستند الإمام . وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده محتج به عند جمهور المحدثين . كما نقله الترمذي عن البخاري . وسطره الذهبي في ميراته . الولوى محمد حسن السنبهلي . دام فيه العلي .

فذكرت ذلك عائشة رضي الله تعالى عنها للنبي ﷺ فقال « لا يمنحك ذلك منها » أي : لا ترجعين لهذا المعنى ،
 مما كنت نويت في عتاقها من الثواب « اشترينا فأعتقناها فإنما الولاء لمن أعتق » .
 ' فمكان ذكر ذلك الشراء ههنا ابتداء ، من النبي ﷺ ، ليس مما كان قبل ذلك ، بين عائشة رضي الله تعالى عنها ،
 وبين أهل بيرة ، في شيء .

ثم كان قام النبي ﷺ ، فغضب فقال « ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله عز وجل ،
 كل شرط ليس في كتاب الله ، فهو باطل ، وإن كان مائة شرط » إنكاراً منه على عائشة رضي الله تعالى عنها ،
 في طلبها ولواء من ^(١) تولى غيرها كتابتها ^(٢) بحق ملكه عليها ^(٣) ثم نهىها وعلمها بقوله « فإنما الولاء لمن أعتق »
 أي : إن المكاتب إذا أعتق بأداء الكتابة ، فمكاتبه هو الذي أعتقه ، فولاؤه له .
 فهذا حديث فيه ، ضد ما في غيره من الأحاديث الأول ، وليس فيه دليل على اشتراط الولاء في البيع كيف
 حكاه ؟ هل يجب به فساد البيع أم لا ؟

فإن قال قائل : فإن هشام بن عروة ، قد رواه عن أبيه ، مراد به شيئاً .

٥٦٥٤ - قلنا له : صدقت ، **حريش** إسماعيل بن يحيى قال : ثنا محمد بن إدريس ، عن مالك بن أنس ، عن هشام بن
 عروة عن أبيه ، عن عائشة أنها قالت : جاءتني بيرة فقالت : إني كاتب أهلي على تسع أواق ، في كل عام
 أوقية ، فأعيني .

فقلت لها عائشة : إن أحب أهلك أن أعدها لهم ، عدتها لهم ، ويكون ولاؤك لي ، ففعلت .
 فذهبت بيرة إلى أهلها ، فقالت لهم ذلك ، فأبوا سلبها .

فجاءت من عند أهلها ورسول الله ﷺ جالس فقالت : إني قد عرست ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون
 الولاء لهم .

فسمع بذلك رسول الله ﷺ فسألها ، فأخبرته عائشة فقال « حذينا واشترطى ، فإنما الولاء لمن أعتق » ففعلت
 عائشة ، ثم قام رسول الله ﷺ في الناس ، وذكر مثل ما في حديث الزهري .

٥٦٥٥ - **حريش** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني مالك ، فذكر بإسناده مثله .

ففي هذا الحديث ، مثل ما في حديث الزهري أن الذي كان فيه الاشتراط من أهل بيرة ، أن يكون الولاء
 لهم وإيا ^(٤) عائشة رضي الله عنها إلا أن يكون الولاء لها هو أداء عائشة رضي الله تعالى عنها ، عن بيرة الكتابة .

فقد انفق الزهري وهشام على هذا ، وخلفا في ذلك أصحاب الأحاديث الأول ، وزاد هشام على الزهري ، قول
 رسول الله ﷺ « حذينا واشترطى ، فإنما الولاء لمن أعتق » هكذا في حديث هشام .

(٢) وفي نسخة « كتابته » .

(١) وفي نسخة « الولاء من »

(٤) وفي نسخة « وأبت » .

(٣) وفي نسخة « عليه »

وموضع هذا الكلام في حديث الزهري « ابتاعى واعتق ، فإنما الولاء لمن أعتق » .

ففي هذا اختلاف هشام والزهري .

فإن كان الذي يعتبر في هذا ، هو الصبب والحفظ ، فيؤخذ بما روى أهله ، ويترك ما روى الآخرون ، فإن ما روى الزهري أولى ، لأنه أتقن وأضبط وأحفظ ، من هشام .

وإن كان الذي يعتبر في ذلك ، هو التأويل ، فإن قوله « خذها » قد يجوز أن يكون معناه : ابتاعها ، كما يقول الرجل لصاحبه « بكم آخذ هذا العبد » يريد بذلك « بكم أبتاع هذا العبد ؟ » .

وكما يقول الرجل للرجل « خذ هذا العبد بألف درهم » يريد بذلك البيع .

ثم قال رسول الله ﷺ « واشترطى » فلم يبين ما نشترط .

فقد يجوز أن يكون أراد « واشترطى ما يشترط في البياعات الصحاح » فليس في حديث هشام هذا ما كشف معناه ، خلافاً لشيء مما في حديث الزهري ، ولا بيان فيهما كيف حكم البيع إذا وقع فيه مثل هذا الشرط ، هل يكون فاسداً ، أو هل يكون حائراً ؟

٥٦٥٦ - وأما ما احتج به الذين أفسدوا البيع بذلك الشرط فما **حدثنا** نصر بن مرزوق قال : ثنا الحبيب بن ناصح ، قال : أخبرنا حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع ^(١) وساب ، وعن شرطين في بيعة .

٥٦٥٧ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا مسدد ، قال : ثنا حماد ، عن أيوب ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ قال : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع .

٥٦٥٨ - **حدثنا** ابن أبي داود قال ، ثنا سليمان بن حرب ، قال : ثنا حماد ابن زيد ، فذكر بإسناده مثله .

٥٦٥٩ - **حدثنا** أبو أمية قال : ثنا محمد بن الفضل ، قال : ثنا حماد بن زيد ، فذكر بإسناده مثله .

٥٦٦٠ - **حدثنا** الحسن بن عبد الله بن منصور قال : ثنا الميثم بن جميل ، قال : ثنا هشيم ، عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : نهى رسول الله ﷺ عن شرطين ^(٢) في بيع ، وعن سلف وبيع .

٥٦٦١ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : أخبرنا عبد الله بن رجاء قال : أخبرنا همام ، عن عامر الأحول ، عن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ ، مثله .

(١) عن بيع وسلف ، والمراد بالسلف : القرض ، أي لا يحل أن يقرضه قرصاً ، ويبيع منه شيئاً بأكثر من قيمته . لأن كل قرض حرمه الله ، حر فهو حرام .

(٢) عن شرطين . قال النسائي في المحتى : هو أن يقول : أبيعك هذه السلعة إلى شهر هكذا . وإلى شهرين هكذا . إلى سنة . وقال شيخ المحدثين في المعاني : وقد يفسر بأن يبيع منه ثوباً شرطين . كأن يقصره ويحبسه . فإن والتقييد بالشرطين وقع إمافاً وعادة . وبالشرط الواحد أيضاً . لا يجوز . لأنه قد ورد النهي عن بيع وشرطاً انتهى .

٥٦٦١ - **حدثنا** يونس قال : أنا عبد الله بن نافع ، عن داود بن قيس ، عن عمرو بن سعيث ، عن أبيه ، عن جده أن النبي ﷺ ، نهى عن بيع وسلف .

قالوا : فالبيع في نفسه شرط ، فإذا شرط فيه شرط آخر ، فكان (١) هذا شرطين في بيع ، فهذا هو الشرطان انتهى عنهما عندهم ، المذكوران في هذا الحديث .

وقد خولعوا في ذلك فقيلاً : الشرطان في البيع ، هو : أن يقع البيع على ألف درهم حال أو على مائة دينار إلى سنة ، فيقع البيع على أن يعطيه المشتري أمهما ساء ، فالبيع فاسد ، لأنه وقع بشئ مجهول .

وكان من الحجة لهم في ذلك ، مما قد روى عن أصحاب رسول الله ﷺ أن مشر بن الحسن (٢) **حدثنا** قال : ثنا أبو عامر العقدي ، قال : ثنا شعبة ، عن خالد بن سلمة قال : سمعت محمد بن عمرو بن الحارث ، يحدث عن زيب ، امرأة عبد الله بن مسعود أنها باعت عبد الله جارية ، واشترطت خدمتها .
فذكر ذلك لعمر فقال « لا يقربنّها ، ولا أجد فيها مثوبة » .

٥٦٦٢ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو غسان قال : ثنا زهير ، عن عبيد الله بن عمر قال : **حدثني** نافع ، عن ابن عمر قال : لا يحل مروج إلا فرج ، إن شاء صاحبه باعه ، وإن شاء وهبه ، وإن شاء أمسكه ، لا شرط فيه » .

٥٦٦٣ - **حدثنا** محمد بن النعمان قال : ثنا سعيد بن منصور قال : ثنا هشيم قال : أخبرنا يونس بن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر أنه كان يكره أن يشتري الرجل الأمة ، على أن لا يبيع ولا يهب .

فقد أبطل عمر رضي الله عنه ، بيع عبد الله ، وتابعه عبد الله على ذلك ، ولم يخالفه فيه .
وقد كان له خلافه ، أن لو كان يرى خلاف ذلك ، لأن ما كان من عمر ، لم يكن على جهة الحكم ، وإنما كان على جهة الفتيا .

وتابعتهما زيب ، امرأة عبد الله على ذلك ، ولها من رسول الله ﷺ صحبة وتابعهم على ذلك ، عبد الله بن عمر ، رضي الله تعالى عنهما ، وقد علم من رسول الله ﷺ ، ما كان من قوله لعائشة رضي الله تعالى عنها في أمر برة ، على ما قد روينا عنه في هذا الباب .

فدل ذلك أن معناه ، كان عنده ، على خلاف ما حمله عليه الذين احتجوا بحديثه ، ولم يعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ غير من ذكرنا ، ذهب في ذلك إلى غير ما ذهب إليه عمر ، ومن تابعه على ذلك ، ممن ذكرنا في هذه الآثار .

فكان ينبغي أن يحمل هذا أصلاً وإجماعاً من أصحاب النبي ﷺ ، ورضي عنهم ، ولا خلاف .
فهذا وجه هذا الباب من طريق الآثار .

(٢) وفي نسخة « الحسين » .

(١) وفي نسخة « قد صار » .

وأما وجهه من طريق النظر ، فإننا رأينا الأصل المحتتم عليه ، أن شروطاً صحاحاً ، قد تعقد في الشيء المبيع ، مثل الخيار إلى أجل معلوم ، للبائع وللمبتاع ، فيكون البيع على ذلك جائزاً .

وكذلك الأتمان ، قد تعقد فيها آجالٌ يشترطها المبتاع ، فتكون لازمة إذا كانت معلومة ويكون البيع بها مضمناً .

ورأينا ذلك الأجل ، لو كان فاسداً ، فسد بفساده المبيع ، ولم يثبت البيع ، وينتفي هو إذا كان معقوداً فيه . فلما جعل البيع مضمناً هذه الشرائط المشروطة في ثمنه . في صحته وفسادها ، فجعل جائزاً بموازها ، وفاسداً بفسادها ، ثم كان البيع إذا وقع على المبيع ، وكان عبداً ، على أن يخدم المانع شهراً ، فقد ملك البائع المشتري عبده على أن ملكه المشتري ألف درهم وخدمة العبد شهراً وسُتري حينئذ ، غير مالك للخدمة ، ولا للعبد ، لأن ملكه للعبد إنما يكون بعد تمام البيع ، فصار البيع واقعاً حال وبخدمة عبد ، لا يملكه المشتري في وقت ابتياعه بالمال ، وبخدمته ، وقد رأينا لو ابتاع عبداً لخدمة أمة ، لا يملكها ، كان البيع فاسداً .

فالنظر على ذلك أن يكون البيع أيضاً كذلك إذا عقد لخدمة من لم يكن تقدم ملكه له قبل ذلك العقد ، لأن رسول الله ﷺ ، قد نهى عن بيع ما ليس عندك .

ولما كانت الأتمان مصممة بالآجال الصحيحة والفاصلة ، على ما قد ذكرنا ، كان كذلك ، الأشياء الثمينة ، أيضاً المضممة بالشرائط الفاسدة والصحيحة .

فثبت بذلك أن البيع ، لو وقع واسترط فيه شرط مجهول ، أن البيع يفسد بفساد ذلك الشرط على ما قد ذكرنا .

فقد انتفى قول من قال « يجوز البيع ويبطل الشرط » وقول من قال « يجوز البيع ، ويثبت الشرط » .

ولم يكن في هذا الباب قول غير هذين القولين ، وغير القول الآخر « إن البيع يبطل إذا اشترط فيه ما ليس منه » .

فلما انتفى القولان الأولان ، ثبت هذا القول الآخر ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن راحة الله عليهم أجمعين .

١١ - باب بيع أرض مكة^(١) وإجارتها

٥٦٦٤ - حدثنا روح بن الفرج ، قال : ثنا يوسف بن عدي ، قال : ثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن إسماعيل بن إبراهيم ابن المهاجر ، عن أبيه ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال : « لا يحل بيع بيوت مكة ولا إجارتها » .

٥٦٦٥ - حدثنا إبراهيم بن مردوي ، قال : ثنا أبو عاصم ، عن محمد بن سميد ، عن ابن أبي سليمان ، عن علقمة بن

(١) وفي نسخة « أرامى »

نضلة (يفتح وسكون المعجمة) ، قال توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان ، ورباع^(١) مكة تدعى السوائب^(٢) من احتاج سكن ، ومن استغنى أسكن .

٥٦٦٦ - **حديث** ربيع المؤذن ، قال : أخبرنا أسد ، قال : ثنا يحيى بن سليم^(٣) عن عمر بن سعيد ، قال : **حدثني** عثمان بن أبي سليمان ، عن علقمة بن نضلة ، قال : كانت الدور على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، ماتباع ، ولا تنكرى ، ولا تدعى إلا السوائب ، من احتاج سكن ، ومن استغنى أسكن .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذه الآثار فقالوا : لا يجوز بيع أرض^(٤) مكة ولا إجارتها .
ومن قال بهذا القول ، أبو حنيفة ، ومحمد ، وسفيان الثوري رحمه الله وقد روى ذلك أيضاً عن عطاء^(٥) ومجاهد .

٥٦٦٧ - **حديث** أحمد بن داود ، قال : ثنا قرة بن حبيب ، قال : ثنا شعبة ، عن العوام بن حوشب ، عن عطاء بن أبي رباح ، أنه كان يكره أجور بيوت مكة .

٥٦٦٨ - **حديث** فهد ، قال : ثنا ابن الأصبهاني ، قال أخبرنا شريك ، عن إبراهيم بن مهاجر ، عن مجاهد أنه قال : مكة مباح ، لا يحل بيع رباعها ، ولا إجارة بيوتها .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : لا بأس ببيع أرضها^(٦) وإجارتها ، وجعلوها في ذلك ، كسائر البلدان .
٥٦٦٩ - **ومن** ذهب إلى هذا القول ، أبو يوسف واحتجوا في ذلك ، بما **حدثنا** يونس ، قال : ثنا وهب^(٧) ، قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب أن علياً بن حسين أخبره أن عمرو بن عثمان أخبره ، عن أسامة بن زيد أنه قال : يا رسول الله ، أنزل في دارك بمكة ؟ .

فقال « وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور ؟ » .

وكان عقيل ورث أبا طالب ، هو وطالب ، ولم يرثه جعفر ، ولا علي ، لأنهما كان مسلمين ، وكان عقيل وكافرين .

وكان عمر بن الخطاب من أجل ذلك يقول « لا يرث المؤمن الكافر » .

(١) رباع : بكسر الراء ، جمع « ربيعة » وهي بفتح راء ، وسكون موحدة : الدار والسكن .

(٢) السوائب ، واحدة « السائبة » وهي الممثلة ، وأصله من تسبيب الدواب ، أي : إرسالها ، تذهب ، وتحمل ، كيف شاءت .

(٣) وفي نسخة « سليمان » .

(٤) وفي نسخة « أراضي » .

(٥) قوله عن عطاء الخ . أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق سمر ابن راشد . عن أيث بن سعد . عن مجاهد بن جبر وعطاء بن أبي رباح . وطائوس قالوا : كانوا يكرهون بيع شيء من رباع مكة .

وروى عبد الرزاق في مصنفه من طريق ابن حرج . عن عطاء . كان يهوى عن الكبراء والإحرار . ويهول إن عمر كان يهوى أن يبوب دور مكة لأن لا يبرل الحاج في عرضاتها الحديث .

وقد ذكروا ههنا ما نقله البيهقي في المعرفة . من مناظرة دانت بين شاذمي . وإسحاق بن راهويه . وإسحاق بن إبراهيم . والشافعي . بعد ذلك أسامة ثم إسحاق بقوله ثمان « سواء المالك فيه والحد » وأجاب الشافعي . أن قرأ أوله « والمسجد أحرام » الذي سواء المالك فيه . وساد : وكان ذلك محضرة أحمد : « مستحذاه » وعني البخاري أن عمر اشترى داراً لم يسكن بمكة .
(٦) وفي نسخة « أراضي » .

٥٦٧٠ - **حديثنا** بحر بن نصر قال : ثنا ابن وهب ، فذكر بإسناده مثله .

قال أبو جعفر : ففى هذا الحديث ، ما يدل أن أرض^(١) مكة ملك ، وتورث ، لأنه قد ذكر فيها مبرات عقيل وطالب ، لما تركه أبو طالب فيها من ربايع ودور ، فهذا خلاف الحديث الأول .

ولما اختلفا ، احتجج إلى النظر فى ذلك ، لاستخرج من القولين ، قولاً صحيحاً .

ولوصار إلى طريق اختيار الأسانيد ، وصرف القول إلى ذلك ، لسكان حديث على بن حسين أحدهما^(٢) إسناداً .

ولكننا نحتاج إلى كشف ذلك من طريق النظر ، فاعتبرنا ذلك ، فرأينا المسجد الحرام ، الذى كل الناس فيه سواء ، لا يجوز لأحد أن يبنى فيه بناء ، ولا يحتجر منه موضعاً ، وكذلك حكم جميع المواضع التى لا يقع لأحد فيها ملك ، وجميع الناس فيها سواء .

ألا ترى أن « عرفة » لو أراد رجل أن يبنى فى المكان الذى يقف فيه الناس فيها بناء لم يكن ذلك له .

وكذلك « منى » لو أراد أن يبنى فيها داراً ، كان من ذلك ممنوعاً ، وكذلك جاء الأثر عن رسول الله ﷺ .

٥٦٧١ - **حديثنا** أبو بكره قال : ثنا الحكم بن مروان الضرير السكوى ، قال : ثنا إسرائيل عن إبراهيم بن المهاجر ، عن يوسف بن ماهك ، عن أمه ، عن عائشة قالت : قلت ، يا رسول الله ، ألا تتخذ لك بـ « منى » شيئاً تستظل به ؟ فقال : « يا عائشة ، إنها مناخ لمن سبق » .

أفلا ترى أن رسول الله ﷺ لم يأذن لهم أن يعملوا له فيها شيئاً يستظل به ، لأنها مناخ^(٣) من سبق ، ولأن الناس كلهم فيها سواء .

٥٦٧٢ - **حديثنا** حسين بن نصر قال : ثنا الفريابي . ح

٥٦٧٣ - **وحدثنا** عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي ، قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا إسرائيل ، عن إبراهيم بن المهاجر ، عن يوسف بن ماهك ، عن أمه ، وكانت تخدم عائشة أم المؤمنين ، فحدثته عن عائشة ، مثله .

(١) وفى نسخة « أراضي » .

(٢) أحدهما الخ ، لأن رجاله أعدل وأقوى ثقة وحفظاً ، ولا كلام فيهم ، وقد أخرجه الطحاوي وصحبهما ، ومن أحل ذلك كان عمر رضى الله عنه يقول « لا يرث المؤمن الكافر » .

والحديث دليل على أن أبا طالب لم يمت مسلماً ، وعليه أظهر ، وعاصمه كثير من أحاديث الصحيحين وغيرهما في موته وى حديث على « إن عمك الشيخ الضال قد مات » قال « اذهب فوارأىك الخ » . أخرجه أبو داود والنسائي ، وأحمد وإسحاق ، والبخاري ومائدهم .

وعنه ابن أبي شبة « إن عمك الشيخ الكافر قد مات فأتى فيه ؟ » قال « أرى أن نفسه وتكفنه » ، وأخرجه أبو يعلى الموصلى في سنده ، من وجه آخر نحو الأول ، عن على .

ومال شريعة إلى موته على الإسلام ، تسكياً بما رواه ابن إسحاق من حديث العباس ، من تحريك شفثيه بالكوفة . وأجيب عنه بأنه مارس بالصحاح ، وأن في رجائه من لم يسم ، وبأن العباس حينئذ لم يكن مسلماً ، والسلام . مدان وقد رأيت في زماننا فتوى بعض مشايير مكة على اختيار رواية إحيائه وإسلامه مد ، ولا يخفى صحتها ، فتأمل . (المولى محمد حسن السنهبل ، دام فيضه العلى . (٣) المناخ ، بالهمزة مبركة الإيلى .

- قال : وسألت أُمى مكان عائشة رضى الله عنها بمد ما توفى النبي ﷺ أن تعطى إياه .
فئات لها عائشة : « لا أحل لك ولا لأحد من أهل بيتي أن يستحل هذا المكان » بمعنى « منى » .
قال أبو جعفر : فهذا حكم المواضع التي الناس فيها سواء ، ولا ملك لأحد عليها ، ورأينا مكة على غير ذلك ،
قد أجزأ البناء فيها .
وقال رسول الله ﷺ ، يوم دخلها : « من دخل دار أنى سفيان ، فهو آمن ، ومن أعلق عليه يده ،
فهو آمن » .
٥٦٧٤ - **حديث** بذلك ربيع المؤذن قال : ثنا أسد ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت البناني ، عن عبد الله بن
ربيع ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .
فلما كانت مكة مما تغلق عليه الأبواب ، ومما تنهى فيها النازل ، كانت صفتها ، صفة المواضع التي يحرم عليها
الأملاك ، ويضع فيها الموارث .
فإن احتج محتج في ذلك . بقول الله عز وجل « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبَصَدُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ » .
٥٦٧٥ - قيل له : قد روى في تأويل هذا عن المتقدمين ، ما قد **حديث** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا أبو عاصم ، عن
عبد الله بن مسلم ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباس قال « سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ » وقال : خلق
الله فيه سواء .
٥٦٧٦ - **حديث** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا أبو حذيفة ، قال : ثنا سفيان ، عن أبي حصين قال : أردت أن أعتكف ،
فسألت سعيد بن جبيرة وأنا بمكة فقال : أنت عاكف ، ثم قرأ « سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ » .
٥٦٧٧ - **حديث** ابن أبي داود قال : ثنا مسدد قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن عبد الملك ، عن عطاء قال « سواء
العاكف فيه والباد » قال : الناس في البيت سواء ، ليس أحد أحق به من أحد .
فتبت بذلك أنه إنما قصد بذلك إلى البيت أو إلى المسجد الحرام ، لا إلى سائر مكة ، وهذا قول ابن يوسف ،
رحمة الله عليه .

١٢ - باب ثمن الكلب

- ٥٦٧٨ - **حديث** يونس قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبي
مسعود أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البهي^(١) ، وحووان^(٢) الكاهن .

(١) مهر البهي ، أسله (سوي) على وزن (فعول) وهي الزانية من (الفاء) وهو الزنا ، والمراد بمهرها : أجرها ،
ذكره شيخ الهند ، في اللغات .

(٢) حووان ، هو ما يعطى على كهنته ، « والكاهن » هو ادى يتعاطى خبر الكواكب فيا يسقط ، ويسعى معرفة أسراره ،
وإنهم حرام ، وكذا أفاده بعض النحاة .

- ٥٦٧٩ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني مالك ، عن الزهري ، فذكر بإسناده مثله .
- ٥٦٨٠ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر ، عن أبي مسعود أن النبي ﷺ قال « ثلاث هن سحت » أي حرام ، ثم ذكر مثله .
- ٥٦٨١ - **حدثنا** إبراهيم ابن مرزوق قال : ثنا هارون بن إسماعيل الخزاز ، قال : ثنا علي بن المبارك قال : ثنا يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارط أن السائب بن يزيد حدثه أن رافع بن خديج حدثه أن رسول الله ﷺ قال : « كسب الحجام خبيث ومهر البغي خبيث ، وثن الكلب خبيث » .
- ٥٦٨٢ - **حدثنا** ربيع المؤذن ، ونصر بن مرزوق قالا : ثنا أسد قال : ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جريج ، عن خبيب بن أبي ثابت ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي أن النبي ﷺ ، نهى عن ثمن الكلب .
- ٥٦٨٣ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو غسان قال : ثنا زهير بن معاوية ، قال : ثنا عبد الكريم الجزري ، عن قيس بن حبة^(١) عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال « ثمن الكلب حرام » .
- ٥٦٨٤ - **حدثنا** يونس وحسين بن نصر قالا : ثنا علي بن معبد قال : ثنا عبيد الله ، عن عبد الكريم ، فذكر بإسناده مثله .
- ٥٦٨٥ - **حدثنا** مالك بن عبد الله التجيبي قال : ثنا عثمان بن صالح . ح
- ٥٦٨٦ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا عمرو بن خالد ، قال : ثنا ابن لهيعة ، عن عبيد الله بن أبي جعفر أن صفوان ابن سليم أخبره ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ، وإن كان ضارياً^(٢) .
- ٥٦٨٧ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا عمر بن حفص ، قال : ثنا أبي ، عن الأعمش قال : **حدثني** أبو سفيان ، عن جابر أنه سمع مرة ومرة ، شك في أبي سفيان ، عن النبي ﷺ أنه نهى عن ثمن الكلب والسُّنُورِ .
- ٥٦٨٨ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا عيسى بن يونس ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، عن النبي ﷺ مثله ، ولم يشك .
- ٥٦٨٩ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا عبد الغفار بن داود ، قال : ثنا ابن لهيعة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ مثله .
- ٥٦٩٠ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني معروف بن سويد ، أن علي بن رباح حدثهم ، أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ « لا يحل ثمن الكلب » .
- ٥٦٩١ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا المقدمي ، قال : ثنا حميد بن الأسود ، قال : ثنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، عن شريك بن أبي نمر ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغي .

(١) قيس بن حذرة ، أخاه الممالة ، والهاء الموحدة ، والمثناة الموقفة (جعفر) .

(٢) أي : معوداً على الهد من « حرمي الكلب ، وأصبرته » عودته وأصبرته به ، وجمعه « صوار » .

٥٦٩٢ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عامر ، قال : ثنا رباح ، عن عطاء ، عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « ثمن الكلب من السحت » .

٥٦٩٣ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا محمد بن سعيد [ابن] الأصبهاني قال : أخبرنا محمد بن الفضيل ، بن الأعمش ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن ثمن الكلب .

٥٦٩٤ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو الوليد . ح

٥٦٩٥ - **حدثنا** علي بن شيبه قال : ثنا روح قال : ثنا شعبة ، قال : ثنا عون بن أبي جحيفة ، أخبرني عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٥٦٩٦ - **حدثنا** ربيع النؤذي قال : ثنا أسد ، قال : ثنا وكيع ، عن ابن أبي ليل ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٥٦٩٧ - **حدثنا** أحمد بن داود قال : أخبرنا عمرو بن خالد ، قال : ثنا ابن لهيعة ، قال : ثنا أبو الزبير ، قال : سألت جابرًا ، عن ثمن الكلب والسنور ، فقال : زجر عن ذلك ، رسول الله ﷺ .

قال : أبو جعفر : فذهب قوم إلى تحريم أثمان الكلاب كلها ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : لا بأس بأثمان الكلاب كلها ، التي ينتفع بها .

وكان من الحجة لهم في ذلك ، على أهل المقالة الأولى ، فيما احتجوا به عليهم ، من الآثار التي ذكرنا ، أن الكلاب ، قد كان حكمها أن تقتل كلها ، ولا يحل لأحد إمساك شيء منها ، فلم يسكن بيومها حيثئذ بجائز ، ولا ثمنها بحلال .

٥٦٩٨ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا أبو بكر بن شيبه ، قال : ثنا أبو أسامة ، عن هبيل الله ، عن نافع عن ابن عمر قال : أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب كلها ، فأرسل في أقطار المدينة أن تقتل .

٥٦٩٩ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ رافعاً صوته ، يأمر بقتل الكلاب .

٥٧٠٠ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني أسامة بن زيد ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ أمر بقتل الكلاب .

٥٧٠١ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا هارون بن إسماعيل قال : ثنا علي بن المبارك قال : ثنا يحيى بن أبي كثير قال : أخبرني ابنة أبي رافع ، عن أبي رافع أن النبي ﷺ دفع العنزة^(١) إلى أبي رافع ، فأمره أن يقتل كلاب المدينة كلها ، حتى أمضى به القتل إلى كلب لعجور ، فأمره رسول الله ﷺ بقتله .

٥٧٠٢ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو عاصم العقدي . ح

(١) قال في النهاية : هو مثل نصف الرمح أو أكبر شيئاً ، وبها سائر كدات الرمح . و « العكارة » قريب منها

٥٧٠٣ - وحدثنا محمد بن خزيمة ، وصالح بن عبد الرحمن قالوا : ثنا القعيني ، قالوا : ثنا يعقوب بن محمد بن طحلا ، عن أبي الرجال ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبي رافع قال : أمرني النبي ﷺ ، بقتل الكلاب .

فخرجت أقتلها ، لا أرى كلباً إلا قتلته ، حتى أتيت موضع كذا ، وسماه ، فإذا فيه كلب بدور بيت ، فذهبت لأقتله .

فناداني إسان من جوف البيت : يا عبد الله ، ما تريد أن تصنع ؟ قلت : إني أريد أن أقتل هذا الكلب .

قلت : إني امرأة بدار مصيبة^(١) وإن هذا الكلب يطرد عني السباع ، ويؤدبني بالجاني ، فأثرت النبي ﷺ ، فأذكر له ذلك .

فأثرت النبي ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فأمرني بقتله .

٥٧٠٣ - حدثنا علي بن شيبه قال : ثنا هودبة بن خليفة ، عن عوف ، عن الحسن ، عن عبد الله بن المغفل ، أن النبي ﷺ قال : « لولا أن الكلاب أمة من الأمم ، لأمرت بقتلها ، فاقتلوا منها كل أسود^(٢) بهيم » .

٥٧٠٤ - حدثنا فهد قال : ثنا علي بن معبد ، قال : ثنا إسماعيل بن جعفر ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن عائشة أن جبريل عليه الصلاة والسلام ، وأعد النبي ﷺ في ساعة يأتيه فيها ، فذهبت الساعة ، ولم يأت .

فخرج النبي ﷺ ، فإذا بجبريل عليه السلام على الباب ، فقال « ما منعك أن تدخل البيت ؟ » .

قال « إن في البيت كلباً ، وإما لا ندخل بيتاً فيه كلب ، ولا صورة » .

فأمر رسول الله ﷺ بالكلب فأخرج ، ثم أمر بالكلب أن تقتل .

٥٧٠٥ - وحدثنا حسين بن نصر قال : ثنا يحيى بن صالح الوحاظي ، قال : ثنا معاوية بن سلام ، قال : ثنا يحيى بن أبي كثير ، أن السائب بن يزيد أخبره أن سفيان بن أبي زهير أخبره أنه سمع النبي ﷺ يقول « من أمسك الكلب^(٣) فإنه ينقص من عمله كل يوم قيراط^(٤) » .

قال أبو جعفر : فكان هذا حكم الكلاب أن تقتل ، ولا يحمل إمساكها ولا الانتفاع بها .

فإن كان الانتفاع به حراماً وإمساكه حراماً فثمنه حرام .

(١) مضية كـ (معيضة) و (مهكة) ، أي : بدار صباغ ، و اعامور (صاع يصبع صيغاً ، ويكسر وصبة وصياغاً) الفتح تلك وتلف ، والشئ صار مهملاً .

(٢) أسود بهيم ، أي حائض السواد ، فإن الأسود لهم من الكلب والخنزير الذي لا يخاف لونه لون غيره .

(٣) وفي نسخة (كلباً) .

(٤) قيراط ، أي جزء من أجزاء عمله ، ود ، لامناع الملاكمة من دخول بيته ، أو لإبداء كلبه الناس ، أو لكونه أكلها النجاسة ، أو لكرامة رائحتها ، أو لأن بعضها شيطان ، أو لولوعها في الألوان ، عند عمله صاحبه ، أو عقوبة لمخالفة الأمر ، كذا ذكره بعض شراح الحديث ، والوجه الأخير هو الأوجه عندى .

٥٧٠٦ - فإن كان نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب كان وهذا حكماً ، فإن ذلك قد نسخ ، فأبيح الانتفاع بالكلاب .

وروى في ذلك ، ما **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا مكي بن إبراهيم ، قال : ثنا حنظلة بن أبي سفيان قال : سمعت سالم بن عبد الله يقول : سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من اقتنى كلباً إلا كلباً ضارباً بالصيد ، أو كلب ماشية ، فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراطان » .

٥٧٠٧ - **حدثنا** يونس قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ قال « من اقتنى كلباً إلا كلب صيد أو ماشية ، نقص من عمله كل يوم قيراطان » (١) .

٥٧٠٨ - **حدثنا** يونس قال أخبرنا ابن وهب ، أن مالكا أخبره ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله

٥٧٠٩ - **حدثنا** إبراهيم بن مرروق ، قال : ثنا عارم ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٥٧١٠ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : **حدثني** أبو أسامة ، عن عبيد الله ، عن نافع ، وذكر بإسناده مثله ، غير أنه قال « قيراط » .

٥٧١١ - **حدثنا** أبو بشر الرقي ، قال : ثنا الثوري ، عن سميان ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٥٧١٢ - **حدثنا** روح بن المرح ، قال : ثنا يحيى بن بكير ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد ، أو كلب ماشية .

٥٧١٣ - **حدثنا** بحر بن نصر ، قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، قال : قال ابن شهاب : **حدثني** سالم بن عبد الله ، عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، رافعاً صوته ، يأمر بقتل الكلاب ، وكانت الكلاب تقتل إلا كلب صيد أو ماشية .

٥٧١٤ - قال ابن شهاب : و**حدثني** سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من اقتنى (٢) كلباً ، ليس بكلب صيد ، ولا ماشية ، ولا أرض ، فإنه ينقص من أجره قيراطان في كل يوم » .

٥٧١٥ - و**حدثنا** حسين بن نصر قال : سمعت يزيد بن هارون قال : أخبرنا همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن أبي الحكم ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « من اقتنى كلباً ، غير كلب ردة ولا صيد ، نقص من عمله كل يوم قيراطان » .

٥٧١٦ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : ثنا أحمد بن يونس ، قال ثنا زهير قال : ثنا موسى ، عن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله ، غير أنه قال : « إلا كلنا ضارباً أو كلب ماشية » .

(١) قيراطان ، كاري ، الحديث السابق أنه ينقص قيراط ، وقيل في هذا « قيراطان » .

قال بعض الصراح « وما ، لاختلاف أنواع الكلاب ، أو نفرى أو المدن ، أو في رماطين » انتهى والله أعلم أن مراد حبيبه ماذا ؟

(٢) اقتنى : أي اتخذ ، والماشية : الإبل ، والبقر ، والغنم ، ويقع على الأخير ، أكثر .

٥٧١٧ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود قال: ثنا أمية بن بسطام، قال: ثنا يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم، [عن إسماعيل بن أمية] عن بجير^(١) ابن أبي بجير، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ ذكر الكلاب فقال: من اتخذ كلباً ليس بكلب نقص^(٢) أو كلب ماشية نقص من أجره كل يوم قيراط.

٥٧١٨ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود قال: ثنا عبد الحميد بن صالح، قال: ثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن أبي سلمة وغيره، عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن الكلاب، وقال « لا يتخذ الكلاب إلا صياد، أو خائف، أو صاحب غنم ».

٥٧١٩ - **وَحَدَّثَنَا** سليمان بن شعيب قال: ثنا بشر بن بكر، قال: **حَدَّثَنَا** الأوزاعي، قال **حَدَّثَنَا** يحيى ابن أبي كثير، قال: **حَدَّثَنَا** أبو سلمة ابن عبد الرحمن، قال: **حَدَّثَنَا** أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ « من أمسك كلباً، فإنه ينقص من عمله كل يوم قيراط، إلا كلب حرث أو ماشية ».

٥٧٢٠ - **حَدَّثَنَا** بحر بن نصر قال: ثنا ابن وهب قال: أخبرني بن طيبة أن أبا الزبير أخبره أنه سأل جابراً، أقال النبي ﷺ في الكلاب شيئاً؟ قال: أمر بقتلهم، ثم أذن لطوائف.

٥٧٢١ - **وَحَدَّثَنَا** أبو بكرة قال: ثنا سعيد بن عامر، قال: ثنا شعبة، عن أبي التياح، عن مطرف، عن عبد الله ابن المغفل (بمعجمة وفاء مشددة) قال: أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، ثم قال « مالى وللكلاب؟ » ثم رخص في كلب الصيد، وفي كلب آخر، نسيه سعيد.

٥٧٢٢ - **حَدَّثَنَا** محمد بن النعمان قال: ثنا القعني، قال: ثنا سليمان بن بلال، عن يزيد بن خصيفة، قال: أخبرني السائب بن يزيد أن سفیان بن أبي زهير^(٣) الشنأني^(٤) أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « من افتنى كلباً، لا يغني عنه في ضرع^(٥)، ولا زرع، نقص من عمله كل يوم قيراط ».

قال: فقال السائب لسفيان: أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: إى ورب القبله.

٥٧٢٣ - **حَدَّثَنَا** يونس قال: أخبرنا ابن وهب أن مالكا حدثه، عن يزيد بن خصيفة، فذكر بإسناده مثله.

٥٧٢٤ - **حَدَّثَنَا** [ابن أبي داود قال نا] ابن أبي مريم قال: أخبرنا محمد بن جعفر قال: ثنا يزيد بن خصيفة فذكر بإسناده مثله: غير أنه لم يذكر قول السائب لسفيان « أسمع هذا من رسول الله ﷺ؟ ».

قال أبو جعفر، ولما ثبتت الإباحة بعد النهي، وأباح الله عز وجل في كتابه ما أباح بقوله « وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْحَوَارِجِ مَكَلَّيِينَ » اعتبرنا حكم ما ينتفع به، هل يجوز بيعه، ويحل ثمنه أم لا؟

(١) غير بن أبي غير، الجيم مصعراً، وقال اسم أبيه « سالم ».

(٢) كلب فئس، النقص، الصيد، والقاس، الصاد.

(٣) زهير الشنأني، بالضم « وشنأني » سدة إلى « شنوءة » فتح، وسم « فواو ساكنة » وقد تهدد الواو: قبيلة معروفة. والقاموس « سميت لشأن بينهم » انتهى، ويقال في المسمة إليها أيضاً الشنوي.

(٤) وفي نسخة « الشنوي ».

(٥) في صرع، أى: ماشية، قال المجد « الضرع للطلاب والمط، أو لشاة والبقر، ونحوهما.

فراينا الحمار الأهل قد نهى عن أكله ، وأبيع كسبه والانتفاع به ، فكان بيعه ، إذ كان هذا حكمه ، حلالاً ،
وَعنه حلال .

وكان يحى في النظر أيضا أن يكون كذلك ، الكلاب ، لما أبيع الانتفاع بها ، حل بيعها وأكل ثمنها .
ويكون ما روى في حرمة أئمانها كان وقت حرمة الانتفاع بها ، وما روى في إباحة الانتفاع بها ، دليل
على حل أئمانها .

وهذا قول أبي حنيفة . وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٥٧٢٥ - وقد **حدثنا** عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم قال : ثنا محمد بن يوسف الفريابي ، قال : ثنا سفيان ،
عن موسى بن عبيدة [عن أبان بن صالح] ، عن القعقاع بن حكيم ، عن سلمى أم رافع ، عن أبي رافع قالت : جاء
جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ فاستأذن عليه . فأذن له . فأبطأ فأخذ رداءه فخرج . فقال « قد أئنا لك » قال (أجل
يا رسول الله . ولكننا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب) .

فنظروا فإذا في بعض بيوتهم جرو ^(١) وأمر أبا رافع أن لا يدع كلباً بالمدينة إلا قتلته .
فإذا بامرأة في ناحية المدينة لها كلب يحرس غنمها ^(٢) قال : مرحتها فأنت النبي ﷺ فأمرني فقتلته .
فأناه ناس من الناس فقالوا : يا رسول الله . ماذا يحل لنا من هذه الأمة التي أمرت بقتلها ؟
قال : فنزلت : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ .

٥٧٢٦ - **حدثنا** روح بن الفرج قال : ثنا يحيى بن سليمان الجعفي قال : ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قال : **حدثنا**
موسى بن عبيدة ، قال : **حدثنا** أبان بن صالح . عن القعقاع بن حكيم . عن سلمى أم رافع . عن أبي رافع قال : لما أمر
رسول الله ﷺ بقتل الكلاب . أتاه ناس فقالوا : يا رسول الله . ما يحل لنا من هذه الأمة التي أمرت بقتلها ؟ فنزلت
﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ .
ففي هذا الحديث أيضا مثل ما قبله . مما أباحه رسول الله ﷺ . بعد أن أمر بقتلها . وإن كان لم يذكر في
هذا الحديث . غير ما يضاد به منها .

وفيه زيادة على ما قبله من الأحاديث . في الإباحة التي ذكرنا . لأن فيه نزول هذه الآية . بعد تحريم
الكلاب . وإن هذه الآية أعادت الجوارح المكلبين إلى أن صيرتها حلالاً .

وإذا صارت كذلك . كانت في سائر الأشياء التي هي حلال . في حل إمساكها . وإباحة أئمانها ، وضمن
متلفيها ، ما أتلّفوا منها كغيرها .

وقد روي في ذلك عن بعد النبي ﷺ .

(١) جرو : بكسر جيم وسكون راء ، وله السكب . (٢) وفي نسخة « عبا » .

٥٧٢٧ - **حديثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : سمعت بن جريج ، يحدث عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عبد الله بن عمرو ، أنه قضى في كلب سيد ، قتله رجل ، بأربعين درهما ، وقضى في كلب ماشية ، بكبش .

٥٧٢٨ - **حديثنا** فهد قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن أبي الزبير عن جابر^(١) أنه نهى عن ثمن الكلب ، والسَّنَوْرَ إلا كلب سيد .

وقد روينا عنه عن النبي ﷺ في هذا الباب ، أنه نهى عن ثمن الكلب ولم يفسر أي كلب هو ؟ فلم يحل ذلك من أحد وجهين .

إما أن يكون أراد خلاف كلاب المنافع أو يكون أراد كل الكلاب ، ثم ثبت عنده نسخ كلب الصيد منها ، فاستثناء في هذا الحديث .

٥٧٢٩ - **حديثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أحمد بن يونس ، قال : ثنا إسرائيل ، عن جابر ، عن عطاء قال : لا بأس بثمان الكلب السلوق^(٢) .

فهذا عطاء يقول هذا ، وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ أن ثمن الكلب من السحت . فدل ذلك على المعنى الذي ذكرنا في حديث جابر رضي الله عنه .

(١) قوله « عن جابر الخ » قلت : هذا الإسناد صحيح بلا مزية ولا كلام فيه ، ورواه النسائي عن جابر ، رفعه « نهى عن ثمن الكلب والسَّنور ، إلا كلب الصيد » وقال : حديث منكر ، ومرة « لم يصح » .

لكن قال ابن حجر في الدراية « رجاله موثقون » وفي تلخيص الخبير « ورد الاستثناء وحديث جابر ، ورجالهم ثقات » . وقال في الدراية « لكن قال البيهقي الأحاديث الصحيحة في النهي عن ثمن الكلب ، ليس فيها استثناء ، وإنما الاستثناء في الاقتناء ، فلهذا شبه على بعض الرواة الخ » .

وذكر المناوي ، عن ابن الجوزي أن فيه حسيب وابن أبي حمصة قال يحيى : ليس بشيء ، وضعه أحمد .

وقال ابن حبان : هذا الخبر بهذا باطل ، كذا قيل .

قلت : ما رأيت هذا الرجل بهذا النسب ، في الصحاح ، ولا ذكره أصحاب الضعفاء ، ثم للحديث شهود أخبار أخر .

منها ما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رفعه « نهى عن ثمن الكلب إلا كلب سيد » وتكلم فيه الترمذي .

وأخرج ابن عدى من طريق أبي حنيفة ، عن الهفيم عن عكرمة عن ابن عباس رفعه « رخص في ثمن كلب الصيد » وأورده في كامله ، في ترجمة أحمد بن عبد الله الكندي ، وصعنه فقال : له مناكبر وأباطيل ، وله أشياء ينفرد بها من طريق أبي حنيفة .

وقال عبد الحق : هذا الحديث باطل الخ ، وفي الباب عن أبي هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس أخرجه الحاكم ، ويقولوا ، قال عطاء والنخعي .

وأئمة آخرون جوزوا بيع الكلب والفهد وسائر السباع ، مما يتفنع به معلما وغيره .

ثم رأيت بكعه راعنا محفوف ، صمغ على يتفقع في تعاسه على دابة ، حديث نهى عن ثمن الكلب ، متفق عليه ، ويقدم على غيره . فقدمه ، المدارق فغنته على إخراج الشيخين للحديث في التقديم ، ولو على الآية وليس عنده وجه آخر لرجحان ، دلالة ، وإشارة وغير ذلك .

ولو سلم ذلك ، فقد روى مسلم ، عن جابر رفعه « زجر عن ثمن السَّنور والكلب » مع أنه اتفق الجمهور على جواز بيع الهر ، فلم لا يقول بامتناعه ؟ لكن له داء عصال ، لا يمارقه ، كذا أنه الكلب ، هو كلب الدنيا ، عقور يلع في الأئمة « المولوى محمد حسن السبيلي ، دام يرضه العلى .

(٢) السلوق : سلوق كـ « صبور » قرية باليمن ، تنسب إليها الدروع والكلاب .

٥٧٣٠ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا عبد الله بن صالح ، قال **حدثني** الليث قال : **حدثني** عقيل عن ابن شهاب أنه قال : إذا قتل الكلب المعلم ، فإنه يقوم ^(١) قيمته ^(٢) فيغرمه الذي قتله .

فهذا الزهري ، يقول هذا ، وقد روى عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن النبي ﷺ أن نمن الكلب سحت .
فالكلام في هذا مثل الكلام في حديث جابر .

٥٧٣١ - **حدثنا** بحر قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى ابن حبان الأنصاري ، قال : كان يقال : يجعل في الكلب الضاري إذا قتل أربعون درهما .

٥٧٣٢ - **حدثنا** فهد قال : ثنا محمد بن سعيد ، قال : أخبرنا شريك ، ومحمد بن فضيل ، عن مغيرة ، عن إبراهيم قال : لا بأس بشمن كلب الصيد .

١٣ - باب استقراض الحيوان

٥٧٣٣ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي رافع ، أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بَكْرًا ^(٣) فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة ، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بَكْرَهُ ، فرجع إليه أبو رافع فقال : لم أجد فيها إلا جملاً حياراً ^(٤) رباعياً فقال « أعطه إياه ، إن خيار الناس ، أحسنهم قضاء » .

٥٧٣٤ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : ثنا شبابة بن سوار ، قال : أخبرنا شعبة ، عن سلمة بن كهيل ، قال : سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن يحدث عن أبي هريرة ، قال : كان لرجل على النبي ﷺ دين فتقاضاه ^(٥) فأغلظ له .
فأقبل عليه أصحاب النبي ﷺ وهموا به .

فقال النبي ﷺ « ذروه ، فإن لصاحب الحق ^(٦) مقالاً ، اشترؤا له سنأ فأعطوه إياه ، [فقالوا إنا لا نجد إلا سنأ هو خير من سنه قال فاشترؤوه فأعطوه إياه] فإن خيركم ، أو من خيركم أحسنكم قضاء » .

(١) وفي نسخة « بقاء » . (٢) وفي نسخة « قيمة » .

(٣) بكراً ، بفتح موحدة وسكون كاف : من الإبل ، بمرلة العلام من الإنسان ، والأني « بكرة » .

(٤) جملاً خياراً ، أي : مختاراً ، والرابع ، بفتح الراء وتحريك الموحدة : ما دخل في السنة السابعة .

(٥) فتقاضاه ، أي : طلب منه دينه ، في النهاية « تقاضى » أي : طالبه وأراد قضاء دينه . انتهى .

قال في المجموع : التقاضى ، مطالبة الغريم لقضاء الدين ، والملازمة لذلك .

وهما به ، أي : قصدوه أن يرحروه ويؤدوه بقول أو فعل ، ولم يفعلوا ، تأدياً معه صلواته عليه وسلم ، ذكره بعض علمائنا .

(٦) الحق ، أي : الدين ، كما في نسخة ، أي : من كان له على غيره حق فاطله ، فله أن يشكوه ويراهمه إلى الحاكم ، ويقاقب عليه ، كذا في شرح المشارق .

قال بعض علمائنا : وفيه إرشاد إلى أنه ينبغي له أن يحمل منه صاحب الدين الكلام المعتاد في المطالبة . انتهى .

قوله : اشترؤا له سنأ أي : بغيراً دا سن ، وأدنى الأسنان ، الاثنان .

٥٧٣٥ - **حدثنا** حسين قال : سمعت يزيد بن هارون قال : أخبرنا سفيان الثوري ، عن سلمة ، فذكر بإسناده مثله ، إلا أنه لم يقل « اشترؤا له » وقال « اطلبوا » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى إجارة استقراض الحيوان ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .
وحالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : لا يجوز استقراض الحيوان .

وقالوا : يحتمل أن يكون هذا ، كان قبل تحريم الربا ، ثم حرم الربا بعد ذلك ، وحرم كل فرض جر منفعة ، وردت الأشياء المستقرضة إلى أمثالها ، فلم يجوز القرض إلا فيما له مثل ، وقد كان أيضاً - قبل نسخ الربا - يجوز بيع الحيوان بالحيوان ، نسيئة .

٥٧٣٦ - والدليل على ذلك أن ابن أبي داود **حدثنا** قال : ثنا أبو عمر الحوضي . ح

٥٧٣٧ - **حدثنا** نصر بن مرزوق قال : ثنا الخصب ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن سلم بن جبير ، عن أبي سفيان ، عن عمرو بن حريش ، عن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً ، فنفتت الإبل ، فأمره أن يأخذ في فلاة (جمع فلول: الناقة الشابة) الصدقة ، فجعل يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة ، ثم نسخ ذلك .

٥٧٣٨ - وروى فيه ما قد **حدثنا** محمد بن علي بن عمرز المغدادي قال : ثنا أبو أحمد الزبيري قال : ثنا سفيان الثوري ، عن معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة .

٥٧٣٩ - **حدثنا** فهد قال : ثنا شهاب بن عباد قال : ثنا داود بن عبد الرحمن ، عن معمر ، فذكر بإسناده مثله .

٥٧٤٠ - **حدثنا** إبراهيم [بن محمد] الصيرفي قال : ثنا عبد الواحد بن عمرو بن صالح الزهري قال : ثنا عبد الرحمن بن سليمان ، عن أشعث ، عن أبي الزبير ، عن جابر أن رسول الله ﷺ لم يكن يرى بأساً ببيع الحيوان بالحيوان ، اثنين بواحد ، وبكرهه نسيئة .

٥٧٤١ - **حدثنا** محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ وعبد الله بن محمد بن حشيش وإبراهيم بن محمد الصيرفي ، قالوا : **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال : ثنا محمد بن دينار الطاحي قال : ثنا يونس بن عبيد ، عن زياد بن جبير ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة .

٥٧٤٢ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا محمد بن المنهال قال : ثنا يزيد بن ربيع ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة ، عن النبي ﷺ مثله .

٥٧٤٣ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا عفان قال : ثنا حماد بن سلمة ، قال : ثنا قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ مثله (١) .

(١) (قوله مثله) قلت أخرجه الأربعة وأحمد والدارقطني وصححه النزمي وابن الجارود ، ورواه أبو يعلى الموصلي ، ورجاله ثقات ، وبه الحسن عن سمرة ، وقد ثبت سماعه منه عند عامة المحدثين ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، والدارقطني في سننه ، =

٥٧٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن خشيش قال : ثنا مسلم قال : ثنا هشام بن أبي عبد الله ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة عن النبي ﷺ مثله .

قال أبو جعفر : فكان هذا ناسخا لما روينا عن رسول الله ﷺ من إجازة بيع الحيوان بالحيوان نسيئة فدخل في ذلك أيضا استقراض الحيوان .

فقال أهل المقالة الأولى : هذا لا نلزمنا ، لأننا قد رأينا الحنطة لا يباع بعضها ببعض نسيئة ، وقرضها حائر .

فكذلك الحيوان لا يجوز بيعه ببعضه ببعض نسيئة ، وقرضه حائر .

فكان من حاجتنا على أهل هذه المقالة في تثبيت المقالة الأولى أن نهتئ التي نهتئ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، يحتمل أن يكون ذلك لعدم الوقوف منه على المثل .

ويحتمل أن يكون من قبل ما قال أهل المقالة الأولى في الحنطة في البيع والقرض .

فإن كان إنما نهى عن ذلك من طريق عدم وجود المثل ، ثم ما ذهب إليه أهل المقالة الثانية ، وإن كان من قبل أنها نوع واحد لا يجوز بيع بعضه ببعض نسيئة ، لم يكن في ذلك حجة لأهل المقالة الثانية على أهل المقالة الأولى .

فاعترنا ذلك فرأينا الأشياء المكيلات ، لا يجوز بيع بعضها ببعض نسيئة ولا بأس بقرضها .

ورأينا الموزونات حكمها في ذلك كحكم المكيلات سواء ، خلا الذهب والورق .

ورأينا ما كان من غير المكيلات والموزونات ، مثل الثياب ؛ وما أشبهها ، فلا بأس ببيع بعضها ببعض ، وإن كانت متفاضلة ، وبيع بعضها ببعض نسيئة ، فيه اختلاف بين الناس .

فنهى عن ذلك ما كان منها من نوع واحد ، فلا يصلح بيع بعضه ببعض نسيئة .

وما كان منها من نوعين مختلفين ؛ فلا بأس ببيع بعضه ببعض نسيئة .

ومن قال بهذا القول ، أبو حنيفة ، وأبو يوسف ؛ ومحمد ، رحمه الله عليهم أجمعين .

ومنهم من يقول : لا بأس ببيع بعضها ببعض ، بدا بيد ونسيئة ، وسواء عنده كانت من نوع واحد أو من نوعين .

من حديث ابن عباس ، وفي مسنده أيضا موقوف ورواه الترمذي من حديث جابر بن عبد الله ، وأحمد بن عبد الله في زوائد المسند ، من حديث جابر بن سمرة ، والضرباني في معجمه ، من حديث ابن عمر .

واستدل الشافعي بحديث عبد الله بن عمر ، ورفعه وأمره أن يجهز جيشاً ، فعدت الإبل ، فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة .

قال : فكنت أخذ الصدقة بأربعين إلى مئتين الصدقة ، أخرجه الحارثي والبيهقي ، وأبو داود ، والدارقطني ، قيل : وفي سنده ثقات ، لكن فيه ابن إسحاق يختلف فيه ، إلا أن البيهقي في السنن والخلافات ، أخرجه من طريق عمرو بن سعيد ، عن أبيه ، عن جده وصحة .

قلنا : قال التوربشتي ، حديث بن عمرو ضعيف ، وحديث سمرة أثبت وأقوى ، أو هذا قبل النهي عن الربا . الخ .

وأما حل حديث سمرة على ما ورد من النهي عن الكال بالكال ، فلا يساعده اللفظ ، مع أن النهي المذكور فيها رواه ابن راهويه والرازي والدارقطني والحاكم وفي مسنده موسى بن عبيد ، ضعفه أحمد وعبره المولى ؛ محمد حسن السبيل دام قبضه العلي .

فهذه أحكام الأشياء السكيات والموزونات والمعدودات ، غير الحيوان ، على ما شرنا .

فكان غير السكيل والمورون ، لا بأس ببيعه ، بما هو من خلاف نوعه ، نسيئة ، وإن كان المبيع والمبتاع به ثياباً كلها ، وكان الحيوان لا يجوز بيع بعضه ببعض نسيئة ، وإن اختلفت أجناسه ، لا يجوز بيع هيد ببيعير ، ولا ببقرة ولا بشاة ، نسيئة .

ولو كان النهى من النبي ﷺ ، عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، إنما كان لاتفاق النوعين ، لجاز بيع العمد بالبقرة نسيئة ، لأنها من غير نوعه ، كما جاز بيع الثوب الكتان ، بالثوب القطن الموصوف ، نسيئة .

فلما بطل ذلك في نوعه ، وفي غير نوعه ثبت أن النهى في ذلك ، إنما كان لعدم وجود مثله ، ولأنه غير موقوف عليه .

وإذا كان إنما بطل بيع بعضه ببعض نسيئة ، لأنه غير موقوف عليه ، بطل قرضه أيضاً لأنه غير موقوف عليه . فهذا هو النظر في هذا الباب .

وبما يدل على ذلك أيضاً ، ما قد أجمعوا عليه في استقراض الإماء ، أنه لا يجوز ، وهن حيوان . فاستقراض سائر الحيوان في النظر أيضاً ، كذلك .

فإن قال قائل : فإذا رأينا رسول الله ﷺ ، حكم في الجنين بغرة عبد ، أو أمة وحكم في الدية بمائة من الإبل ، وفي أروش^(١) الأعضاء ، بما قد حكم به ، مما قد حمله في الإبل ، وكان ذلك حيواناً كله يجب في الذمة^(٢) فلم لا كان كل الحيوان أيضاً كذلك ؟ .

قيل له : قد حكم النبي ﷺ في الدية والحنين بما ذكرت من الحيوان ، ومنع من بيع الحيوان بالحيوان بعضه ببعض نسيئة ، على ما قد ذكرنا وشرحنا في هذا الباب .

ثبت النهى في وجوب الحيوان في الذمة بأموال ، وأبيع وجوب الحيوان في الذمة بنهر^(٣) أموال فهذا أن اسلان مختلفان نصيحتهما ، وزد إليهما سائر الفروع .

فنجعل ما كان بدلا من مال ، حكمه حكم الفرض الذي وصفنا ، وما كان بدلا من غير مال ، فحكمه حكم الديات .

والمرة التي ذكرنا من ذلك ، الترويع على أمة وسط ، أو على عبد وسط ، والخلع ، على أمة وسط ، أو على عبد وسط .

والدليل على صحة ما وصفنا أن النبي ﷺ قد جعل في جنين الحرة ، عرة عبداً ، أو أمة .

وأجمع المسلمون أن ذلك لا يجب في حنين الأمة ، وأن الواجب فيه دراهم أو دنانير ، على ما اختلفوا .

وقال بعضهم : عشر قيمة الجنين ، إن كان أنثى ، ونصف عشر قيمته ، إن كان ذكراً .

(٢) وفي نسخة « أروش »

(٣) وفي نسخة « و الدية » .

(٤) وفي نسخة « غير »

ومن قال ذلك ، أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

وقال آخرون : نصف عشر قيمة أم الجنين ، وأجمعوا في جنين البهائم أن يبه مانقص أم الجنين .

وكانت الديات الواجبة من الإبل ، على ما أوجبها رسول الله ﷺ ، يجب في أنفس الأحرار ، ولا يجب في أنفس العبيد .

فكان ماحكم فيه بالحيوان الموعول في الدم ، هو ما ليس يسدل من مال ، ومنع من ذلك في الأبدال من الأموال .

فثبت بذلك أن القرض الذي هو بدل من مال ، لا يجب فيه حيوان في الدم ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين وقد روى ^(١) ذلك عن نفر من المتقدمين .

٥٧٤٥ - **حدثنا** سليمان بن شعيب الكيساني ، قال : ثنا عبد الرحمن بن رباد ، قال : ثنا شعبة عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب ، قال : أسلم زيد بن خزيمة إلى عتريس بن عرقوب في فلائص ، كل فلوص بخمسين ، فلما حل الأجل جاء بتقامضاه ، فأتى ابن مسعود يستنظره فنهاه عن ذلك ، وأمره أن يأخذ رأس ماله .

٥٧٤٦ - **حدثنا** أبو بشر الرقي ، قال : ثنا شجاع بن الوليد ، عن سميد بن أبي عروبة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، قال : السلف في كل شيء إلى أجل مسمى ، لا بأس به ، ما خلا الحيوان .

٥٧٤٧ - **حدثنا** مبشر بن الحسن قال : ثنا أبو عمر ، قال : ثنا شعبة ، عن عمار الدهني ، عن سميد بن جبير ، قال : كان حذيفة يكره السلم في الحيوان .

٥٧٤٨ - **حدثنا** نصر بن مرزوق قال : ثنا الخصب ، قال : ثنا حماد ، عن حميد ، عن أبي نصر ، أنه سأل ابن عمر عن السلف في الوصفاء ^(٢) فقال لا بأس به .

قلت : فإن أمراءنا ينهوننا عن ذلك ، قال : فأطيعوا أمراءكم ، وأمراؤنا يومئذ ، عبد الرحمن بن سمرة ، وأصحاب النبي ﷺ .

(١) قوله « قد روى الخ » قد مجتمعت للشافعي في حواشي البيوع ، عا أخرجه البيهقي في سننه ، من حديث ابن عمرو وفيه « أفبيع ببقرة بالقرنين ، والبعير بالبعيرين ، والاشاة بالثانين » فقال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن أحبز جيشاً الخ كما قدمنا . وبحديث جابر عند أحمد ، وأصحاب السنن ، وصححه الترمذي رحمه « اشترى عبداً بعدن » وأخرجه مسلم أيضاً في صحيحه وله في القرض أيضاً أخبار .

قلنا على تقدير الصحة والتعارض يصار إلى القياس على ما تقر في الأصول وهو ما ساعد لنا . كما ذكره المصنف ، أول في آثار لصحابة ، وهي أيضاً مساعداً لنا ، كما أخرجه المصنف .

والحنفية قد حملوا تلك الأخبار على الانتساح ، والله أعلم ، المتولوى محمد حسن السبكي دام فيه العلي .

(٢) في الوصفاء ، بهيمة ممدودة مع « وصيف » هو الممد والامة

١٧ - كتاب الصرف

١ - باب الربا

- ٥٧٤٩ - **حَدَّثَنَا** نُهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ يَحْيَى ، قَالَ : ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِمَّا الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ » .
- ٥٧٥٠ - **حَدَّثَنَا** نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ : ثنا الْخَصِيبُ بْنُ نَاصِحٍ ، قَالَ : ثنا جَاهِدٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَثَلَهُ .
- ٥٧٥١ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ : ثنا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ ، عَنْ حَالِدٍ ، هُوَ الْحَذَاءُ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِئَةِ » .
- ٥٧٥٢ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ ، قَالَ : ثنا الْوَلِيدُ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ عَطَاءٍ ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لِيَّ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ : أَرَأَيْتَ (أَيُّ أَخْبَرَنِي) قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ (يَعْنِي الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ) وَبَيْنَهُمَا فَضْلٌ ، أَشَيْءٌ مِمِّتَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَوْ شَيْءٌ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؟
- فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَمَا كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . فَلَا أَعْلَمُ . وَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي .
- ٥٧٥٣ - **وَلَكِنْ حَدَّثَنِي** أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِمَّا الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ » .
- ٥٧٥٤ - **حَدَّثَنَا** يُونُسُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : أَرَأَيْتَ الَّذِي يَقُولُ ، الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ ، أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ^(١) الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ ، لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا .
- فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ .
- فَقَالَ ^(٢) فَإِنِّي لَمْ أَسْمَعْ هَذَا ، إِمَّا أَخْبَرَنِيهِ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ .
- قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : وَزَعَّ عَنْهَا ابْنُ عَبَّاسٍ .
- ٥٧٥٥ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ : ثنا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ رُبَيْعٍ ، وَهُوَ ابْنُ الرِّبِيعِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي سَعِيدٍ : أَنْتَ تَنْهَى عَنِ الصَّرْفِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِهِ .
- فَقَالَ : قَدْ لَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا الَّذِي تَقْتَضِي بِهِ فِي الصَّرْفِ ؟ أَشَيْءٌ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، أَوْ شَيْءٌ مِمِّتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟
- فَقَالَ : أَنْتُمْ أَقْدَمُ مَحَبَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي ، وَمَا أَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا تَقْرَأُونَ ، وَلَكِنْ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ
- ٥٧٥٦ - **حَدَّثَنِي** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا رِبَا إِلَّا فِي الدِّينِ » .

(١) وَوِي سَفْهُةً « يَقُولُ » .

(٢) وَوِي نَجْعَةً « قَالَ » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن بيع الفضة بالفضة ، والذهب بالذهب ، مثلين بمثل ، جائز ، إذا كان بدأ بيد . واحتجوا في ذلك بما رويناه عن أسامة بن زيد ، عن النبي ﷺ .
وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : لا يجوز بيع الفضة بالفضة ، ولا الذهب بالذهب ، إلا مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، بدأ بيد .

وكانت الحجة لهم في تأويل حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، عن أسامة رضي الله عنه ، الذي ذكرنا في الفصل الأول أن ذلك الربا إنما عني به ربا القرآن ، الذي كان أصله في النسبة ، وذلك أن الرجل كان يكون له على صاحبه الدين ، فيقول له : أجلي منه إلى كذا وكذا يكدا وكذا درهما أزيدكها في دينك ، فيكون مشترياً لأجل بئال ، فنهاهم الله عز وجل عن ذلك بقوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَدَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ثم جاءت السنة بعد ذلك بتحريم الربا في المتعاضد ، والذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، وسائر الأشياء ، المسكيات والموزونات ، على ما ذكره عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ فيما رويناه عنه ، فيما تقدم من كتابنا هذا في « باب بيع الحنطة بالتمير » فكان^(١) ذلك ربا حرم بالسنة^(٢) وتواترت^(٣) به الآثار عن رسول الله ﷺ ، حتى قامت بها الحجة

والدليل على أن ذلك الربا المحرم في هذه الآثار ، هو غير الربا ، والذي رواه ابن عباس ، عن أسامة رضي الله عنهم ، عن رسول الله ﷺ ، رجوع ابن عباس رضي الله عنهما إلى ما حدثه به أبو سعيد رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، مما قد ذكرناه في هذا الباب .

فلو كان ما حدثه به أبو سعيد رضي الله عنه ، من ذلك ، في المعنى الذي كان أسامة رضي الله عنه حدثه به إذاً ، لما كان حديث أبي سعيد عنده بأولى من حديث أسامة رضي الله عنه .

ولكنه لم يكن علم بتحريم رسول الله ﷺ هذا الربا ، حتى حدثه به أبو سعيد رضي الله عنه .

فعل أن ما كان حدثه به أسامة رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، كان في ربا غير ذلك الربا .

٥٧٥٧ - فما روى عن رسول الله ﷺ في نحو ما ذكره أبو سعيد رضي الله عنه ، ما حدثنا ابن أبي داود ، قال : ثنا

(١) و نسخة « وكان » .

(٢) و نسخة « لنسبة » .

(٣) قوله : « تواترت » ، أعلم أن حديث الربا المشهور ، مروى عن ستة عشر من الصحابة ، وهم غير عبادة بن الصامت وأبو سعيد ، ومعاوية ، وبلال ، وأبو هريرة ، ومعمربن عبد الله ، وأبو بكر ، وعثمان وهشام ابن سالم ، وإبراهيم ابن عمار ، وريد بن أرقم ، وقضاء بن عبيد ، وأبو بكرة ، وابن عمر ، وأبو الدرداء .

حدثت عمر ، عند السنة ، وحديث عبادة ، وعمر ، غير البخاري ، وحديث أبي سعيد عند مسلم ، والنسائي ، وحديث معاوية لم يوجد إلا في صحيح حديث أبي الدرداء ، وحديث بلال عند المصري الطبراني ، وحديث أبي هريرة عند مسلم ، وكذا حديث معمربن ، وحديث أبي بكر ، عند البراء في مسنده ، وحديث عثمان عند مسلم والمصنف ، وحديث هشام عند الطبراني ، وحديث البراء وريد ، عند الشافعي ، وحديث فضالة عند المصنف ، وأبي داود ، وحديث أبي بكرة ، عند انصري والنسائي ، وحديث ابن عمر ، عند المصنف وأما في مستدركه وحديث أبي الدرداء ، عند النسائي .

سط غرضهما الحفاظ المعنى ، في عامتها ، حرمة ربا الفضل في المحرمين ، التولوى محمد حسن السخيل ، دام فيضه العلي .

يعقوب بن حميد بن كاسب ، قال : ثنا عبد العزيز بن أبي حازم ، قال : ثنا مالك بن أنس ، عن مولى لهم ، عن مالك بن أبي عامر ، عن عثمان بن عفان أن النبي ﷺ قال « لا تبمعوا الدينار بالدينارين ، ولا الدرهم بالدرهمين » .

٥٧٥٨ - حدثنا يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني مالك ، أن حميد بن قيس حدثه ، عن مجاهد المكي ، أن صائناً - هو عامل الحلي - سأل عبد الله بن عمر : إني أصوغ ثم أبيع الشيء من ذلك بأكثر من وزنه ، وأستفضل من ذلك قدر عمل .

فنهأ عبد الله بن عمر عن ذلك .

فجعل الصائغ يردد عليه المسألة ، ويأباه عليه عبد الله بن عمر ، حتى انتهى إلى دابته ، أو إلى باب المسجد .

فقال له عبد الله « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما ، هذا عهد نبينا إلينا ، وعهدنا إليكم » .

٥٧٥٩ - **وحدثنا** علي بن عبد الرحمن ، قال : ثنا عفان ، قال : ثنا همام ، قال : ثنا قتادة ، عن أبي الخليل ، عن مسلم المكي ، عن أبي الأشعث الصنعاني أنه شهد خطبة عبادة أنه حدث عن النبي ﷺ أنه قال « الذهب بالذهب ، وزناً بوزن ، والفضة بالفضة ، وزناً بوزن ، والبر بالبر كيلاً بكيل ، والشعير بالشعير ، ولا بأس ببيع الشعير بالتمر ، والتمر أكثرهما ، يبدأ بيد ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، من زاد^(١) أو استراد ، فقد أربى » .

٥٧٦٠ - **حدثنا** أبو بكر ، قال : ثنا حسين بن حفص الأسبهاني قال : ثنا سفيان ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي الأشعث ، عن عبادة بن الصامت قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « الذهب بالذهب ، وزناً بوزن ، والفضة بالفضة ، وزناً بوزن ، والبر بالبر ، مثلاً بمثل ، والشعير بالشعير ، مثلاً بمثل ، والتمر بالتمر ، مثلاً بمثل ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، فمن زاد ، أو أزداد ، فقد أربى » .

٥٧٦١ - **حدثنا** علي بن عبد الرحمن قال : ثنا يحيى بن معين ، قال : ثنا الفضل ، بن حبيب السراج ، قال : ثنا حيان أبو زهير ، عن ابن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ اشتوى تمرأ فأرسل بعض أزواجه ، ولا أراها إلا أم سلمة ، بصاعين من تمر فأتوا بصاع من عجوة^(٢) .

فلما رآه النبي ﷺ أنكره فقال « من أين لكم هذا ؟ » .

قالوا : بعثنا بصاعين ، فأتينا بصاع ، فقال « ردوه ، فلا حاجة لي فيه » .

٥٧٦٢ - **حدثنا** أبو بكر ، قال : ثنا عمر بن يونس ، قال : ثنا عاصم بن محمد ، قال : **حدثني** زيد بن محمد ، قال : **حدثني** نافع ، قال : مشى عبد الله بن عمر إلى رافع بن خديج ، في حديث بلغه عنه في شأن الصرف ، فأنه ،

(١) من زاد . أي : أعطى الزيادة . واستراد . أي : طلب الزيادة ، فقد أربى ، أي : أوقع نفسه في الربا ونعاطاه .

(٢) من عجوة . هو نوع من التمر . يضرب إلى السواد . من عرس الذي صلى الله عليه وسلم . كذا في النهاية .

فدخل عليه ، فسأله عنه فقال رافع : سمعته أذناني ، وأبصرته عيناي ، رسول الله ﷺ يقول : « لا تشفوا ^(١) الدينار على الدينار ، ولا الدرهم على الدرهم ، ولا تبيعوا ^(٢) غائباً منها بواجز ، وإن استنظرك حتى يدخل عتبة بابه » .

٥٧٦٣ - **حديثنا** ابن مرزوق قال : ثنا عارم ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع قال : انطلقت مع عبد الله ابن عمر إلى أبي سعيد ، فذكر مثله ، غير قوله « وإن استنظرك » إلى آخر الحديث ، فإنه لم يذكره .

٥٧٦٤ - **حديثنا** بحر بن نصر قال : ثنا أسد بن موسى ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن عبيد الله ، فذكر بإسناده مثله .

٥٧٦٥ - **حديثنا** علي بن شيبه قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن حكيم بن جابر ، عن عبادة بن الصامت قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « الذهب بالذهب ، مثلاً بمثل ، الكيفـة بالكيفـة ^(٣) ، والفضة بالفضة ، مثلاً بمثل ، الكيفـة بالكيفـة ، والبر بالبر ، مثلاً بمثل ، يدا بيد ، والشعير بالشعير ، مثلاً بمثل ، يدا بيد ، والتمر بالتمر ، مثلاً بمثل ، يدا بيد » حتى ذكر الملح .

٥٧٦٦ - **حديثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني يعقوب بن عبد الرحمن ، أن سهيل بن أبي صالح أخبره ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ، إلا وزناً بوزن ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء » .

٥٧٦٧ - **حديثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا أبو عاصم ، عن ابن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ « الدرهم بالدرهم ، لا زيادة ، والدينار بالدينار ، ولا تُشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا غيباً منها بواجز » .

٥٧٦٨ - **حديثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني رجال من أهل العلم ، منهم مالك بن أنس ، أن نافعا ، مولى ابن عمر ، حدثهم ، عن أبي سعيد الخدري ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٥٧٦٩ - **حديثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب أن مالكا أخبره ، عن عبد الحميد بن سهيل ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد الخدري ، وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، استعمل رجلاً على خيبر ، فجاء بتمر جنيب ، فقال له رسول الله ﷺ « أكل تمر خيبر هكذا ؟ »

قال : لا والله ، يا رسول الله ، إنا لناخذ الصاع من هذا ، بالصاعين ، والصاعين بالثلاثة .

فقال رسول الله ﷺ « فلا تفعل ، بيع الجمع بالدرام ، ثم اشتر بالدرام جنيباً » .

(١) لا تشفوا يضم التاء وكسر الشين المعجمة ، وتشديد الهمزة من « شف » بالكسر : الزيادة أي : لا تفصلوا الدينار على الدينار في الوزن ، كذا أفاده العلامة القاري .

(٢) لا تبيعوا غائباً . أي مؤجلاً منها أي : من الأنواع الذهب والفضة . بواجز ، أي : بخامس . « والواجز » بالنون . والبيع . والزاي : الخامس أي : لابد من التقاض في المجلس .

(٣) الكيفـة بكسر الكاف ، وتشديد الهمزة أي : كمية الميزان وجنيب ، هو من أجود التمر المحجار . المولود وصي أحمد ، سلمه لصنم .

٥٧٧٠ - **حَدَّثَنَا** أَبُو أُمِيَّةٍ قَالَ : ثنا الملعلي بن منصور الرازي ، قال : ثنا ابن لهيعة ، قال : ثنا أبو النضر ، عن عبد الله ابن مُخْنِبٍ ، أن رجلاً من أهل العراق ، قال لعبد الله بن مُعَمَّرٍ ، أن ابن عباس رضي الله عنهما قال ، وهو علينا أمير « من أعطى بالدرهم مائة درهم ، فليأخذها » .

فقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله ﷺ « الذهب بالذهب ، وزناً بوزن ، مثلاً بمثل ، فمن زاد فهو ربا » .

وقال ابن عمر : إن كنت في شك ، فسل أبا سعيد الخدري عن ذلك .

فسأله فأخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ .

فقال لابن عباس رضي الله عنه ، ما قال ابن عمر رضي الله عنه ، فاستغفر ربه وقال : إنما هو رأي مني .

٥٧٧١ - **حَدَّثَنَا** محمد بن حَزَيْمَةَ قَالَ : ثنا مسدد ، قال ثنا يحيى عن التيمي ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد أن رجلاً أتى النبي ﷺ بتمر أنكره فقال « أتى لك هذا ؟ » قال : اشتريته بصاعين من تمر قال « أضعفت أرييت ، أو أرييت أضعفت » .

٥٧٧٢ - **حَدَّثَنَا** عبد الله بن محمد بن خشيش ، قال : ثنا مسلم بن إبراهيم قال : ثنا هشام^(١) قال : ثنا قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد الخدري قال : أُنِيَ النبي ﷺ بصاع تمر دِيَّانَ ، وكان تمر النبي ﷺ بملا^(٢) « فقال أتى لكم هذا ؟ » .

فقالوا : يا رسول الله ، بعنا صاعين من تمر ، بصاع من هذا ، فقال « لا تفعلوا ، ولكن بيعوا تمركم ، واشتروا من هذا » .

٥٧٧٣ - **حَدَّثَنَا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني ابن أبي ذئب ، عن الحارث بن عبد الرحمن ، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « دينار بدینار ، ودرهم بدرهم ، وصاع تمر بصاع تمر ، وصاع بُرّ بصاع بر ، وصاع شعير بصاع شعير ، لا فضل بين شيء من ذلك » .

حَدَّثَنَا محمد بن عبد الله بن ميمون قال : ثنا الوليد ، عن الأوزاعي ، عن يحيى قال : **حَدَّثَنَا** عقبه ابن عبد الغافر ، قال : **حَدَّثَنَا** أبو سعيد الخدري قال : قال النبي ﷺ « لا صاع تمر بصاعين ، ولا حنطة بصاعين ، ولا درهم بدرهمين » .

٥٧٧٥ - **حَدَّثَنَا** ابن مرزوق قال : أخبرنا عثمان بن عمر ، قال : أخبرني إسرائيل ، عن أبي إسحق ، عن مسروق^(٣) عن بلال قال : كان عندي من تمر للنبي ﷺ ، فوجدت أطيّب منه صاعاً بصاعين ، فاشتريته ، فأتيته به إلى النبي ﷺ فقال « من أين لك هذا يا بلال ؟ » .

(١) وفي نسخة « هشيم » .

(٢) بملا ، هو كل نخل وشجر وزرع ، لا يبقى ، أو ما سقته السماء .

(٣) وفي نسخة « منصور » .

فقلت : اشتريته ، صاعا بصاعين فقال « رده ، ورد علينا تمرنا » .

٥٧٧٦ - **حديثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني ابن لهيعة ، عن عامر بن يحيى ، وخالد بن أبي عمران ، عن حذش بن عبد الله السبائي ، عن فضالة بن عبيد ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر ، نبيع اليهود ، أوقية الذهب بالدينارين ، والثلاثة .

فقال رسول الله ﷺ « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، إلا وزنا بوزن » .

٥٧٧٧ - **حديثنا** علي بن معبد قال : ثنا الملقى بن منصور ، قال : أخبرنا عبيد بن عبد العزيز بن المختار ، عن يحيى ابن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن أبي بكر ، بمعنى ، عن أبيه ، قال : نهانا النبي ﷺ أن نبيع الفضة بالفضة ، والذهب بالذهب ، إلا مثلاً بمثل ، وأمرنا أن نبيع الذهب في الفضة ، والفضة في الذهب ، كيف شئنا .

٥٧٧٨ - **حديثنا** فهد ، قال : ثنا ابن أبي مريم قال : أخبرنا نافع بن يزيد قال : أخبرنا ربيعة بن سليمان ، مولى عبد الرحمن ابن حسان النخعي أنه سمع حشاشاً^(١) الصنماني يحدث ، عن روفيع بن ثابت ، في غزوة أناس قبل : المغرب ، يقول : إن رسول الله ﷺ قال في غزوة خيبر « بلغني أنكم تتبايعون الثقال بالنصف والثلاثين ، وأنه لا يصلح إلا الثقال بالثقال ، والوزن بالوزن » .

٥٧٧٩ - **حديثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : سمعت مالكاً يقول : **حديثنا** موسى بن أبي تميم ، عن سميد ابن يسار ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « الدينار بالدينار ، لا فضل بينهما ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما » .

٥٧٨٠ - **حديثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عامر ، قال : ثنا زهير بن محمد ، عن مومى بن أبي تميم ، فذكر بإسناده مثله .

قال أبو جعفر : فثبت بهذه الآثار المتواترة ، عن رسول الله ﷺ أنه نهى^(٢) عن بيع الفضة بالفضة ، والذهب بالذهب ، متفاضلاً ، وكذلك سائر الأشياء المكيالات ، التي قد ذكرت في هذه الآثار التي رويناهما .

فالعامل بها أولى بنا ، من العمل بمحدث أسامة ، الذي قد يجوز أن يكون تأويله على ما قد ذكرنا في هذا الباب .

ثم هذا أصحاب رسول الله ﷺ من بعده ، قد ذهبوا في ذلك إلى ما تواترت به الآثار ، عن رسول الله ﷺ أيضاً .

٥٧٨١ - **حديثنا** ابن مرزوق قال : أخبرنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن جبلة ابن سُحيم قال : سمعت ابن عمر يقول : خطب عمر فقال : « لا يشتري أحدكم ديناراً بدينارين ، ولا درهما بدرهمين ، ولا قفيزاً بقفيزين ، إني أخشى عليكم الرماء^(٣) » وإني لا أؤتى بأحد فعله إلا أوجعته عقوبة ، في نفسه وماله .

(١) - حشاشا بفتح المهملة ، والذنون الحفيفة بعد معجزة ، مولوى وصى أحمد ، سماعه أصمد .

(٢) - وفي نسخة « انتهى » .

(٣) - وفي نسخة « الربا » الرماء ، بفتح الراء والميم ، على ما في « النهاية » و « القاموس » هو الرباء ، ولم يذكره في الشارح وغيره ، سوى القصر ، لكنه وقع هنا ، وفي موطن الإمام محمد بن الحسن رحمه الله ممدوداً .

- ٥٧٨٢ - **حديثنا** ابن مرزوق قال : ثنا وهب ، عن شعبة ، عن الأشعث ، عن أبيه ، عن ابن عمر قال : قال عمر : « لا يأخذ أحدكم درهما بدرهمين ، فإني أخشى عليكم الرماء » .
- ٥٧٨٣ - **حديثنا** ابن مرزوق قال : أخبرنا وهب قال : ثنا أبي ، قال : سمعت نافعاً قال : **حديثنا** ابن عمر ، قال خطب عمر فقال : لا تبعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ، إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، إني أخاف عليكم الرماء ^(١) .
- ٥٧٨٤ - **حديثنا** ابن مرزوق قال : ثنا عارم ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر رضي الله عنهما ، مثله .
- قال أبو جعفر : فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، بخطب بهذا ، على منبر رسول الله ﷺ ، بحضرة أصحابه رضوان الله عليهم ، لا ينكره عليه منهم منكر ، فدل ذلك ، على موافقتهم له عليه .
- ثم قد روى في ذلك أيضاً ، عن أبي بكر ، وعلى ، وغيرهما من أصحاب رسول الله ﷺ ما يوافق ذلك أيضاً .
- ٥٧٨٥ - **حديثنا** بحر بن نصر ، عن شعيب بن الليث ، عن موسى بن علي ، حدثه عن أبيه ، عن أبي قيس ، مولى عمرو بن العاص ، قال : كتب أبو بكر الصديق إلى أمراء الأجناد ، حين قدم الشام .
- أما بعد فإنكم قد بعيلتم أرض الربا ، فلا تتبايعون الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن ، ولا الورق بالورق إلا وزناً بوزن ، ولا الطعام بالطعام إلا كيلاً بكيل « قال أبو قيس : قرأت كتابه .
- ٥٧٨٦ - **حديثنا** فهد قال : ثنا الحسن ابن الربيع ، قال : ثنا أبو إسحاق الفزاري ، عن المغيرة بن مقسم ، عن أبيه ، عن أبي صالح السنان ، قال : كنت جالساً عند علي بن أبي طالب ، فأتاه رجل فقال : يكون عندي الدرهم ، فلا تنفق عني ^(٢) في حاجتي ، فأشترى بها دراهم تجوز عني ، واحض ^(٣) فيها .
- قال : فقال علي : « اشتر بدرهمك ذهباً ، ثم اشتر بذهبك ورقاً ، ثم أنفقها فيما شئت » .
- ٥٧٨٧ - **حديثنا** حسين بن نصر قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا سفيان ، عن حماد ، عن أبي صالح ، عن ثريح ، عن عمر قال : « الدرهم بالدرهم ، فضل ما بينهما ربا » .
- قال أبو نعيم : قال بعض أصحابنا ، عن سفيان « الدرهم بالدرهم » قال حسين : قال لي أحمد بن صالح [أبو صالح] ، أمام مسجد حماد .
- ٥٧٨٨ - **حديثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا هارون بن إسماعيل قال : ثنا علي بن المبارك ، قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، قال : كان عمر وعبد الله ، ينهيان عن بيع الدرهمين بالدرهم ، يداً بيد ، ويقولان « الدرهم بالدرهم ، والدينار بالدينار » .
- ٥٧٨٩ - **حديثنا** بحر بن نصر قال قرأ على شعيب **حديثنا** ^(٤) موسى بن علي ، عن يزيد بن أبي منصور عن أبي دافع

(١) وفي نسخة « الربا » .

(٢) وفي نسخة « عندي » .

(٣) وفي نسخة « اخضم » .

(٤) وفي نسخة « حدثك » .

قال: مر^١ بن عمر بن الخطاب ومعه ورق فقال « اصنع لنا أوضاحاً لصبي لنا ».

قلت : يا أمير المؤمنين ، عندى أوضاح^(١) مملولة ، فإن شئت أخذت الورق وأخذت الأوضاح .

فقال عمر « مثلاً بمثل » فقلت « نعم » فوضع الورق في كفة الميزان ، والأوضاح في الكفة الأخرى ، فلما استوى الميزان ، أخذ بإحدى يديه ، وأعطى بالأخرى .

٥٧٩٠ - **حديث** إبراهيم بن منذر ، قال : ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ، عن قباث بن رزین قال : **حدثني** علي بن رباح ، وهو الغنمي ، قال . كنا في غزاة مع فضالة بن عبيد ، فسأله عن بيع الذهب بالذهب ، فقال « مثلاً بمثل » ، ليس بينهما فضل .

٥٧٩١ - وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في رجوعه عن الصرف ، ما قد **حدثنا** نصر بن مرزوق قال : ثنا الخصب قال ، ثنا حماد ، عن داود بن أبي هند ، عن أبي نضرة ، عن أبي الصهباء أن ابن عباس نزع^(٢) عن الصرف .

فهذا ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو الذي روى عن أسامة بن زيد رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ أنه قال « إنما الربا في النسيئة » وتأول ذلك على إجازة الفضة بالفضة ، والذهب بالذهب مثلي^(٣) بمثل ، وأكثر من ذلك ، قد رجع عن قوله ذلك .

فإنما أن يكون رجوعه لعله أن ما كان أسامة رضي الله عنه حديثه إنما هو ربا القرآن ، وعلم أن ربا النسيئة بغير^(٤) ذلك أو يكون ثبت عنده ما خالف^(٥) حديث أسامة رضي الله عنه ، مما لم يثبت منه ، حديث أسامة من كثرة من نقله له ، عن رسول الله ﷺ حتى قامت عليه به^(٦) الحجة ولم يكن ذلك في حديث أسامة رضي الله عنه ، لأنه خبر واحد ، فرجع إلى ما جاءت به الجماعة ، الذين تقوم بنقلهم الحجة ، وترك ما جاء به الواحد ، الذي قد يجوز عليه السهو والغلط والغفلة .

وهذا الذي بينا في الصرف ، قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٢ - باب القلادة تباع بذهب وفيها خرز وذهب

٥٧٩٢ - **حديث** إبراهيم بن أبي داود ، قال : ثنا عمرو بن عون الواسطي ، قال : ثنا هشيم ، عن ليث بن سعد ، عن خالد بن أبي عمران ، عن حنث الصنعاني ، عن فضالة بن عبيد الله قال : أصبت يوم خير قلادة^(٧) فيها ذهب وخرز ، فأردت أن أبيعها .

(١) أوضاح : أي نوع من الحل ، من الفضة سميت بها ، لبياضها ، قال الطيب : هو جمع « وصح » بفتحين ، كذا ذكره في المجموع ، واللؤلؤ وصى أحد ، سلمه الصمد .

(٢) وفي نسخة « منع » أي : رجع عن قوله في الصرف ، أنه « لا ربا إلا في النسيئة » .

(٣) وفي نسخة « مثلاً » . (٤) وفي نسخة « تغير » . (٥) وفي نسخة « يختلف » .

(٦) وفي نسخة « عنه » .

(٧) قلادة ، بكسر الهمزة ، ما جعل في الدق ، و « الحرز » بفتحين : ما ينظم من جواهر ولؤلؤ وغيرها .

فأثبت النبي ﷺ ، ذكرت ذلك له ، فقال « أَفْضَلُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ ، ثُمَّ بِهَا كَيْفُ شَتَّى » .

٥٧٩٣ - حَدَّثَنَا ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد قال : ثنا الليث بن سعد ، قال : حَدَّثَنِي أَبُو شَجَاعٍ ، سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ الْحَمَرِيُّ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عَيْدٍ ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قال : استربت يوم خير قلادة ، فيها ذهب وخرز ، بائني عشر ديناراً ، ففصلتها ^(١) فإذا الذهب أكثر من اثني عشر ديناراً .

فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال « لا تباع حتى تفصله » .

٥٧٩٤ - حَدَّثَنَا فهد قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا عبد الله بن المبارك ، عن سعيد بن يزيد ، قال : سمعت خالد بن أبي عمران ، يحدث عن حنّس ، عن فضالة قال : أتى النبي ﷺ يوم خير بقلادة ، فيها خرز معلقة بذهب ، ابتاعها رجل بسبع أو بدسع .

فأثب النبي ﷺ ، فذكر ذلك له فقال « لا ، حتى تميز ما بينهما » .

فقال : إنما أردت الحجارة فقال « لا ، حتى تميز بينهما ، فرده » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن القلادة إذا كانت كما ذكرنا لم يجوز أن تباع بالذهب ، لأن ذلك الثمن ، وهو ذهب ، يقسم على قيمة الخرز ، وعلى الذهب ، فيكون كل واحد منهما مبيعاً ، بما أصابه من الثمن ، كالمريضين يباعان بذهب ، فكل واحد منهما مبيع بما أصاب قيمته ، من ذلك الذهب .

قالوا : فلما كان ما يصيب الذهب ، الذي في القلادة ، إنما يصيبه بالخرز ، والظن ، وكان الذهب لا يجوز أن يباع بالذهب إلا مثلاً بمثل ، لم يجوز البيع إلا أن يعلم أن ثمن الفذهب الذي في القلادة ، مثل وزنه من الذهب ، الذي اشترى به القلادة .

ولا يعلم بقسمة الثمن ، إنما يعلم بأن يكون على حدة ، بعد الوقوف على وزنه ، وذلك غير موقوف عليه إلا بعد أن يفصل من القلادة .

قالوا : فلا يجوز بيع هذه القلادة بالذهب ، إلا بعد أن يفصل ذهبها منها ، لما قد ذكرناه ، عن رسول الله ﷺ ، ولما احتججنا به من النظر .

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : إن كانت هذه القلادة ، لا يعلم مقدار ذهبها ، أهو مثل وزن جميع الثمن ، أو أقل من ذلك ، أو أكثر ، إلا بأن تفصل القلادة ، فيوزن ذلك الذهب الذي فيها ، فيوقف على زنته ^(٢) لم يجوز بيعها بذهب إلا بعد أن يفصل ذهبها منها ، فيعلم أنه أقل من ذلك الثمن .

وإن كانت القلادة يحيط العلم بوزن ما فيها من الذهب ، ويعلم أنه أقل من الذهب الذي بيعت به . أولاً يحيط العلم بوزنه إلا أنه يعلم . - في الحقيقة - أقل من الثمن الذي بيعت به القلادة ، وهو ذهب ، فالبيع جائز .

(١) ففصلتها ، بالتشديد ، والضمير للقلادة ، أي : يرب ذهبها ، من حررها .

(٢) وفي نسخة « وزنه » .

ودلك أنه يكون ذهبها ، بمثل وزنه من الذهب ، الثمن ، ويكون ما فيها من الخرز ، بما بقى من الثمن ، ولا يحتاج إليه في المروض المبينة بالثمن الواحد .

والدليل على ذلك ، أنا رأينا الذهب ، لا يجوز أن يباع بذهب مثلاً بمثل ، ورأيناهم لا يختلفون في دينارين ، أحدهما في الجودة أفضل من الآخر ، بيما ، صفقة واحدة ، بدينارين متساويين في الجودة ، أو بذهب غير مضروب جيد ، أن البيع جائز .

فلو كان ذلك مردود إلى حكم القيمة ، كما رُدَّ المروض من غير الذهب والفضة ، إذا بيعت بشمن واحد ، إذا نَفَسَدَ البيع ، لأن الدينار الردي ، يصيبه أقل من وزنه إذا كانت قيمته أقل من قيمة الدينار الآخر .

فلما أُجْمِعَ على صحة ذلك البيع ، وكانت السنة قد ثبتت عن رسول الله ﷺ ، بأن الذهب ، تَبْرُهُ وعينه سواء ، ثبت بذلك أن حكم الذهب في البيع : كان بذهب على غير القسمة على القيم ، وأنه مخصوص في ذلك بحكم ، دون حكم سائر المروض المبينة صفقة واحدة ، وإنما يصيبه من الثمن وزنه ، لا ما يصيب قيمته .
فهذا هو ما يشهد لهذا القول من النظر .

وقد اضطرب علينا حديث فضالة ، الذي ذكرنا ، فرواه قوم ، على ما ذكرنا في أول هذا الباب ، ورواه آخرون على غير ذلك .

٥٧٩٥ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : **حدثني** ، أبو هاني ، أنه سمع علي بن رباح اللخمي يقول : سمعت فضالة بن عبيد الأنصاري يقول : **أُتِيَ** رسول الله ﷺ وهو بخير^(١) بقلادة فيها ذهب وخرز ، وهي من المنام تباع .

فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة ، فنزع وحده ، ثم قال رسول الله ﷺ « الذهب بالذهب ، وزناً بوزن » .

٥٧٩٦ - **حديث** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا ابن لهيعة ، قال : ثنا حميد بن هاني ، عن فضالة ، عن رسول الله ﷺ مثله ، غير أنه لم يقل « بخير » .

(١) قوله « بخير الخ » أخرجه مسلم في صحيحه ، عن فضالة قال « اشتريت يوم حير قلادة فيها ذهب وخرز ، باني عشر ديناراً ، ففصلتها ، فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال « لا ناع حتى تفصل » رواه أبو داود وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير ، بطرق كثيرة ، في بعضها « خرز وذهب » وفي بعضها « ذهب وجوهر » وفي بعضها « خرز معلقة بذهب » وفي بعضها « اثني عشر ديناراً » وفي الأخرى « سبعة دنانير » .

فهذه الشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، وآخرون ، إلى العمل بظاهره ، وأنه لا يتعد البيع ، حتى يفصل .

والحنفية دفعوا النظر وبلغوا كنه الحديث كما هو شأنهم في العمل بالنصوص ، أنه منع ذلك ، لاحتمال الربا وشبهته ، فإن الحرز والتضييق ، من غير علم وحرم ، لا يليق للصحة ، كما يحرم الربا بالشبهة في المحازفة ، وهو الحمل الصحيح ، كما يشهد به مورد الحديث .

والدلالة قد تفوق العارة ، عند صريح المقصود ، فلا يرد أن طاهره ، الإطلاقي المنع ثم ليس فقه الحديث إلا ما ذكرنا ، كما اعترف به بعض من فرط جهله ، مع أنه يتفق أن الحق مع الغائل يعدم الصحة ، المولوي ، محمد حسن السنبهلي ، دام فيصه المل .

٥٧٩٧ - **حدَّثنا** بكر بن إدريس قال : ثنا المقرئ قال : ثنا حيوة عن أبي هانيء ، فذكر بإسناده مثله .

ففي هذا الحديث ، غير ما في الحديث الأول .

في هذا ، أن رسول الله ﷺ ، نزع الذهب ، فجعله على حدة ، ثم قال « الذهب بالذهب ، وزناً بوزن » ليعلم الناس كيف حكم الذهب بالذهب .

فقد يجوز أن يكون رسول الله ﷺ فصل الذهب لأن صلاح المسلمين كان في ذلك ، ففعل ما فيه صلاحهم ، لا لأن بيع الذهب قبل أن ينزع ، مع غيره ، في صفقة واحدة ، غير جائز .

وهذا خلاف ما روى من روى أن رسول الله ﷺ قال « لا تباع حتى تفصل » .

وقد رواه آخرون على خلاف ذلك أيضاً .

٥٧٩٨ - **حدَّثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا ابن لهيعة قال : ثنا خالد بن أبي عمران ، قال : **حدَّثني** حنش

ابن عبد الله الصنعاني ، أنه كان في البحر ، مع فضالة بن عبيد الأنصاري قال حنش : فاشتريت قلادة فيها تبر^(١) وياقوت ، وزبرجد فأتيت فضالة بن عبيد ، فذكرت له ذلك فقال « لا تأخذ التبر بالتبر إلا مثلاً بمثل ، فإن كنت مع رسول الله ﷺ بخير ، فاشتريت قلادة بسبعة دنانير ، فيها تبر وجوهر ، فسألت رسول الله ﷺ عنها ، فقال رسول الله ﷺ « لا تأخذ التبر بالذهب ، إلا مثلاً بمثل » .

ففي هذا الحديث ، غير ما تقدمه من الأحاديث : وذلك أن ما حكى فضالة في هذا الحديث ، عن رسول الله ﷺ ، هو التبر بالذهب ، مثلاً بمثل ، ولم يذكر فساد البيع في القلادة المبيعة بذلك إذ^(٢) كان فيها ذهب وغيره .

فهذا خلاف الأحاديث الأولى .

٥٧٩٩ - وقد رواه آخرون أيضاً على غير ذلك **حدَّثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني قرة بن عبد الرحمن ،

وعمر بن الحارث ، أن عامر بن يحيى المافري أخبرهما ، عن حنش أنه قال : كنا مع فضالة بن عبيد في غزوة ، فصارت لي ولأصحابي ، قلادة فيها ذهب ، وورق ، وجوهر فأردت أن أشتريها .

فسألت فضالة ، فقال : انزع دهمها ، واجعلها في الكفة ، واجعل ذهباً في الكفة الأخرى ، ثم لا تأخذن إلا مثلاً بمثل ، فإن سمعت رسول الله ﷺ يقول « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يأخذن إلا مثلاً بمثل » .

فهذا خلاف ما تقدمه من الأحاديث ، لأن فيه أمر فضالة بنزع الذهب وبيعه وحده ، ولم يذكر ذلك عن النبي ﷺ والذي ذكره عن النبي ﷺ ، هو أنه عن بيع الذهب بالذهب ، إلا وزناً بوزن .

فهذا مالا احتلاف فيه ، والأمر بالتفصيل من قول فضالة رضي الله عنه .

فقد يجوز أن يكون أمر بذلك ، على أنه لا يجوز عنده ، البيع فيها ، في الذهب ، حتى تفصل .

(١) تبر ، هو العير المصروف ، من الذهب والفضة ، فإذا صرباً ، كانا هيباً .

(٢) و « نسيعة » إن .

وقد يجوز أن يكون أمر بذلك ، لإحاطة علمه أن تلك قلادة ، لا يوصل إلى علم ما فيها من الذهب ، ولا إلى مقداره ، إلا بند أن يفصل منها .

فقد اضطرب هذا الحديث ، فلم يوقف على ما أريد منه .

فليس لأحد أن يحتج بمعنى من المعاني ، التي روي عليها ، إلا احتج بخالفه عليه ، بالمعنى الآخر .

وقد قدمنا في هذا الباب ، كيف وجه النظر في ذلك ، وأنه على ما ذهب إليه الذين جعلوا حكم الذهب المبيع مع غيره بالذهب ، لا على قسم الثمن على القيم ، ولكن على أن الذهب مبيع بوزنه من الذهب الثمن ، وما بقي مبيع بما بقي من الثمن .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٥٨٠٠ - **حديث** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني ابن لهيعة ، عن عبد الله ابن هبيرة السبائي ، عن أبي نعيم الجيشاني ، قال : اشترى معاوية بن أبي سفيان قلادة ، فيها تبر ، وزبرجد ، ولؤلؤ ، وباقوت بستائة دينار .

فقام عبيدة بن الصامت ، حين طلع معاوية النبر ، أو حين صلى الظهر ، فقال « ألا إن معاوية ، اشترى الربا ^(١) » وأكله ، ألا إنه في النار إلى حلقه .

فقد يجوز أن يكون تلك القلادة ، كان فيها من الذهب أكثر ، مما اشترت به ، فكان من عبادة ما كان لذلك .

ويجوز أن يكون بيعت بنسيئة ، فإنه قد روى عن معاوية ، أنه لم يكن يرى بذلك بأسا .

(١) قوله « الربا الح » لا يتوهم أن عبادة ، وهو صحابي جليل ، نسب أكل الربا وهي كبيرة ، من أكبر الكبائر ، إلى معاوية ، وهو من كبار الصحابة وخيارهم وفقهائهم ، مع أن الصحابة كلهم عدول مجتهدون ، على ما قالوه .

وفوق ذلك ، قوله « ألا إنه في النار إلى حلقه » ، فإنه نس على غاية من المعصية واقترافها ، بناء على أن الظاهر استحقاقه النار . فإنا نقول « على ما يستفاد من كلمات جمهور العلماء ، من التبراع » إنه ليس مقصوده ذلك ، في حق ذات معاوية ، ولا في حق دواع ، من حيث صدوره منه .

ولم يرد أنه قصد أكل الربا ، أو صنعه من حيث إنه أكله مع علمه به وبمحرمته .

بل مراده أن هذا الفعل في نفسه كذلك ، أي : معصية وفائد إلى النار .

وليس كل ما هذا شأنه ، يكون فاعله عاصيا أو فاسقا ، إلا أن يرتكبه بهذه الهيئة ، ومع علمه بشأنه ، ولا يؤاخذوا صدر عن اجتihad منه ، بل يوجب عليه الاجتihad .

ومعاوية عدل مجتهد ، فهو كما صدر عنه في عبارة على رضى الله عنه ، على ما صرحوا ، وأتنب عليه لاحاده ، لا من فعله من حيث هو ، بل من حيث إنه صدر باجتihاده .

وعليه يحمل ما حديث المحدثي عند البخاري في صحيحه ، في قصة قتل عمار مرفوعا « يدعوهم إلى الجنة ، ويدعونه إلى النار » . وأما قولهم « الصحابة كلهم عدول مجتهدون » فأطلس عليه الجمهور ، وإن كان المعصية من حواس الأنبياء ، فالهمل ، غير المعصية .

لكن بعض أعيان الدهلي حس هذه السكالية بخصوص العلة في رواية أي : امتناع تعمد الكذب فقط ، لما رأى من ردود الحدود في حقهم .

ولقد ثبت كونه مجتهدا باعتراف ابن عباس بنقره ، كما عند البخاري في صحيحه ، واللؤلؤ ، محمد حسن السبيل ، دام فضله العلي .

وقد روى في ذلك ، وفي السبب الذي من أجله عبادة رضى الله عنه أنكر على معاوية في ذلك ، ما أنكر .

٥٨٠١ - ما **حدثنا** إسماعيل بن يحيى المزني ، قال : ثنا محمد بن إدريس قال : أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد ، عن أيوب السخيتي ، عن أبي قلابة ، عن أبي الأشعث قال : كنا في غزاة ، علينا معاوية ، فأصبنا ذهباً وفضة ، فأمر معاوية رجلاً أن يبيها الناس في عطياتهم .

قال : فتنازع الناس فيها ، فقام عبادة ، فتهام ، فردوها ، فأبى الرجل معاوية فشكا إليه .

فقام معاوية خطيباً فقال « ما بال رجال يحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث ، يكذبون فيها عليه ، لم نسمعها . فقام عبادة فقال : والله لنسجدن عن رسول الله ﷺ ، وإن كره معاوية ، قال رسول الله ﷺ « لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الفضة بالفضة ، ولا البر بالبر ، ولا الشعير بالشعير ، ولا التمر بالتمر ، ولا الملح بالملح ، إلا سواء بسواء ، يدأ بيد ، عينا بعين » .

٥٨٠٢ - **حدثنا** إسماعيل بن يحيى قال : ثنا محمد بن إدريس ، قال : ثنا عبد الوهاب ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، أنه قال : قدم ناس في إمارة معاوية ، يبيعون آنية الذهب والفضة إلى العطاء .

فقام عبادة بن الصامت ، فقال : إن رسول الله ﷺ ، نهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والتمر بالتمر ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ، إلا مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، فمن زاد ، أو أزداد ، فقد أربى . قال أبو جعفر : فدل ذلك أن ما كان من إنكار عبادة رضى الله عنه على معاوية ، وهو بيع الذهب بالذهب ، إلى أجل ، لا غير ذلك .

وأما القلادة ، التي فيها الذهب البيعة بالذهب ، أو القلادة التي فيها الفضة البيعة بالفضة ، فلا دلالة فيما رويناه عنه ، على حكم ذلك إذا بيع بأكثر من وزن ذهبه أو فضته ، من الذهب أو الفضة .

٥٨٠٣ - وقد **حدثنا** علي بن شيبه ، قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا إسرائيل ، عن عبد الأعلى ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباس قال : اشترى السيف المحلي [بالفضة] ^(١) .

فهذا ابن عباس رضى الله عنهما قد أجاز بيع السيف ، الذي حليته فضة ، بفضة .

وقد روى في مثل ذلك أيضاً عن جماعة من التابعين ، اختلاف .

٥٨٠٤ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا بن وهب قال : أخبرني حيوة وابن لهيعة ، عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم ابن محمد ، وسالم بن عبد الله ، عن اشتراء الثوب المنسوج بالذهب ، بالذهب ، فقالا : لا يصلح اشتراؤه ^(٢) بالذهب .

٥٨٠٥ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عامر ، قال : ثنا سفيان ، عن عثمان بن الأسود ، عن مجاهد أنه كان لا يرى بأساً ، أن يشتري ذهباً بذهب ، أو فضة (بفضة وذهب ^(٣)) :

٥٨٠٦ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو عاصم ، عن مبارك ، عن الحسن ، أنه كان لا يرى بأساً ، أن يباع السيف

(١) انظر تحف المهر ٣/١٩ [ب] .

(٢) وفي نسخة « شراؤه » .

(٣) وفي نسخة ، بدل ما بين القوسين ، بذهب وفضة .

الفضض بالدرهم ، بأكثر^(١) مما فيه ، تكون الفضة بالفضة ، والسيد بالفضل .

٥٨٠٧ - **حدثنا** سليمان بن شعيب ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن ، عن أبي يوسف ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، أنه قال في بيع السيف المحلى : إذا كانت الفضة التي فيه ، أقل من الثمن ، فلا بأس بذلك .

٥٨٠٨ - **حدثنا** سليمان بن شعيب ، عن أبيه ، عن محمد ، عن أبي يوسف ، عن حصين بن عبد الرحمن ، عن عامر الشعبي قال : لا بأس ببيع السيف المحلى ، بالدرهم ، لأن فيه حائله وجفته^(٢) ونصله^(٣) .

١٨ - كتاب الهبة والصدقة

١ - باب الرجوع في الهبة

٥٨٠٩ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عامر العقدي ، قال : ثنا شعبة وهشام ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال « المائد في هبته ، كالمائد في قيئه » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن الواهب ، ليس له أن يرجع فيما وهب ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .

وقالوا : لما كان رسول الله ﷺ ، قد جعل الرجوع في الهبة ، كالرجوع في القيء ، وكان رجوع الرجل في قيئه ، حراما عليه ، كان كذلك رجوعه في هبته .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : للواهب أن يرجع في هبته إذا كانت فائضة على حالها ، لم تستهلك ، ولم يزد في بدنها ، بمد أن يكون للهوب له ، ليس بنى رحم محرم من الواهب ، وبعد أن يكون لم يثبه أى : لم يعطه منها ثواباً .

فإن كان أثنابه منها ثوابا ، وقبل ذلك الثواب منه ، أو كان للهوب له ، ذا رحم محرم من الواهب ، فليس للواهب أن يرجع فيها .

فإن لم يكن الواهب ذا رحم محرم للهوب له ، ولكنها امرأة وهبت لزوجها ، أو زوج وهب لامرأته ، فهما في ذلك ، كذى الرحم المحرم ، وليس لواحد منهما أن يرجع ، فيما وهب لصاحبه .

وكان من الحجة لهم في ذلك أن رسول الله ﷺ ، جعل المائد في هبته ، ولم يبين لنا من المائد في قيئه .

فقد يجوز أن يكون أراد الرجل المائد في قيئه ، فيكون قد جعل المائد في هبته كالمائد فيما هو حرام عليه .

فتب بذلك ، ما قال أهل المقالة الأولى .

(١) وى نسخة « أكثر » . (٢) جنة بفتح جيم ، وسكون فاء ، وبنون . أى : غنمه .

(٣) نصله في القاموس « النصل - حديدة السهم . والرمح . والسيب . ما لم يكن له مقبس » انتهى .

وقد يجوز أن يكون أراد الكلب المائد في قيئه ، والكلب غير متمتع بتجريم ولا تحليل ، فيكون المائد في قيئه عائداً في قدر ، كالفذر الذي يعود فيه الكلب ، فلا يثبت بذلك منع الواهب من الرجوع في الهبة .

منظرنا في ذلك ، هل نجد في الآثار ، ما يدلنا على مراد رسول الله ﷺ في الحديث الأول ماهو ؟

٥٨١٠ = فإذا فهد بن سليمان ، قد **حدثنا** قال : ثنا يحيى بن عبد الحميد ، قال : ثنا عبد الله بن المبارك ، عن خالد الحذاء ، عن عكرمة ، عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال « ليس لنا مثل ^(١) السوء ، الراجع في هبته كالكلب يعود ^(٢) في قيئه .

٥٨١١ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا معلى بن أسد قال : ثنا وهيب ، عن عبد الله بن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال « المائد في هبته ، كالكلب بقي » ، ثم يعود في قيئه .

فدل هذا الحديث أن رسول الله ﷺ إنما أراد بما قد ذكرنا في الحديث الأول ، تنزيه أمته عن أمثال الكلاب لا أنه أبطل أن يكون لهم الرجوع في هباتهم .

وقد روي هذا الكلام أيضاً ، الذي روينا عن ابن عباس ^(٣) ، عن أبي هريرة رضي الله عنهم ، عن النبي ﷺ

٥٨١٢ - **حدثنا** أبو بكره ، قال : ثنا روح بن عباد ، قال ، ثنا عوف ، عن الحسن عن النبي ﷺ . ح

٥٨١٣ - **حدثنا** أبو بكره ، قال : ثنا روح ، قال : ثنا عوف ، عن خلاص بن عمرو ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال « مثل الذي يعود في عطائه ، كمثل للكلب ، أكل حتى إذا شبع ، فاء ، ثم عاد في قيئه فأكله .

وقد روي عن رسول الله ﷺ ، مثل هذا الكلام ، في معنى ، غير هذا المعنى .

٥٨١٤ - **حدثنا** نصر بن مرزوق وابن أبي داود ، قالا : ثنا أبو صالح ، قال : **حدثني** الليث ، قال : **حدثني** عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر ^(٤) كان يحدث أن امرئ تصدق

(١) مثل السوء ، أي لا ينبغي لنا - معشر المؤمنين - أن نصف بصفة ذميمة تشابهنا فيها أخس الحيوانات ، في أخس أحوالها الولوى وصى أحمد ، سلمه الصد . (٢) وفي نسخة « يرجع » .

(٣) قوله « عن ابن عباس الخ » هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن ، فكان يسمى البحر وانحر ، لسعة علمه .

قال عمر « لو أدرك ابن عباس أسناننا ماعصره منا أحد » مات سنة ثمان وستين . بالطائف ، وهو أحد المكثرين من الصعابة . وأحد العبادة . من فقهاء الصعابة . قاله ابن حجر في تقريبه .

(٤) قوله « عبد الله بن عمر الخ » وعبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي . أبو عبد الرحمن . ولد بمكة المبعث ببير واستنصر يوم أحد . وهو ابن أربع عشرة سنة . وهو أحد المكثرين من الصعابة . والعبادة . وكان من أحد الناس لإتباعاً الأثر ، مات سنة ثلاث وسبعين . في آخرها أو أول التي تليها . قاله ابن حجر .

وكان في غاية من الورع والاحتياط . حتى اعتزل عن الطائفتين . في عبارة « صفين » بوجود نحو من الاشتباه ، ولا سيما في فنان أهل الإسلام . وخصوصاً الصعابة . ولما ورد فيه من الأخاديت في التخليط والصحاح . حتى منع أبو بكره الأحف من الشركة مع علي وكان كل من الطائفتين على ما قاله الجمهور - من ابن الاجتهاد . وكان أدلة معاوية - على ما في إصابة بن حجر وعبرها . في غاية من القوة بل أقوى وأجلى في الإصابة لكن أهل السنة لطيف لذكهم نظروهم وكونهم طائفة ناحية على الحق . اهورين من الله - أطلقوا . على أن الضبيب على وحانه جانب الإصابة وكان الحق بيده الولوى ، محمد حسن النبل . دام فيضه العلى .

بفرس في سبيل الله ، فوجده يباع بعد ذلك فأراد أن يشتريه فأتي رسول الله ﷺ . فاستأمره في ذلك .

فقال له رسول الله ﷺ « لا تعد في صدقتك » فلذلك كان ابن عمر ، لا يرى أن يبتاع مالا جعله صدقة .

٥٨١٥ - **حديث** يونس قال : أخبرنا ابن وهب أن مالكاً حدثه ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه قال : سمعت عمر ابن الخطاب يقول « حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه الذي كان عنده ، فأردت أن أبتاعه منه ، وظننت أنه بائنه برخص «هو ضد الغلاء» .

فسألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال « لا يبتعه ، وإن أعطاكه بدرهم واحد ، ولا تعد في صدقتك ، فإن المائد في صدقته ، كالكلب يعود في قيئه » .

٥٨١٦ - **حديث** إسماعيل بن يحيى قال : ثنا محمد بن إدريس ، قال : ثنا سفيان ، عن زيد أسلم ، عن أبيه ، عن عمر أنه أبصر فرسا يتباع في السوق ، وكان تصدق به ، فسأل رسول الله ﷺ « أشتريه ؟ » .

فقال رسول الله ﷺ « لا تشتريه ، ولا شيئاً من نتاجه » أى مما ينتجه من الولد .

فتم رسول الله ﷺ ، عمر رضى الله عنه ، أن يبتاع ما كان تصدق به أو شيئاً من نتاجه ، وجعله إن فعل ذلك ، كالكلب يعود في قيئه .

فلم يكن ذلك ، بموجب حرمة ابتياع الصدقة على المصدق بها ، ولكن ترك ذلك ، أفضل له .

فكذلك ما ذكرنا قبل هذا ، لما ذكر عن رسول الله ﷺ في الرجوع في الهبة ، ليس على تحريم ذلك سواء ، ولكنه ، لأن تركه أفضل .

٥٨١٧ - وقد **حديث** ابن أبي عمران ، قال : ثنا عبيد الله بن عمر القواريري ، قال : ثنا يزيد بن دريع عن حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن طاوس ، عن ابن عمر ، وابن عباس رضى الله عنهم قالوا : قال رسول الله ﷺ « لا يحل لواهب أن يرجع في هبته إلا الوالد لولده » .

فقال قائل ، فقد دل هذا الحديث على تحريم الرجوع في الهبة ، من الرجل لغير ولده .

فيل له : ما دل ذلك على شيء مما ذكرت ، فقد يجوز أن يكون النبي ﷺ ، وصف ذلك الرجوع بأنه لا يحل ، لتخليطه إياه ، لكراهية أن يكون لأحد من أمته مثل السوء .

وقد قال رسول الله ﷺ « لا تحل الصدقة لذى مرة سوى » فلم يكن ذلك على معنى أنها تحرم على الأغنياء ، ولكنها على معنى « لا تحل له ، من حيث تحمل لغيره ، من ذوى الحاجة والزمانة » .

فكذلك ما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ أيضا « لا يحل لواهب أن يرجع في هبته » إنما هو على أنه لا يحل له ذلك ، كما تحل له الأشياء التي قد أحلها الله عز وجل لعباده .

ولم يحل لمن قبلها ، مثلاً كالثل الذي جعله رسول الله ﷺ للمائد في هبته .

وقد دخل في ذلك المود فيها (بالرجوع والابتياح)^(١) وغيره ، ثم استثنى من ذلك ما وهب الوالد لولده .

(١) وفي نسخة بدل ما بين القوسين (بالعودة والابتياح) .

فذلك - عندنا ، والله أعلم - على إباحته للوالد ، أن يأخذ ما وهب لابنه ، في وقت حاجته إلى ذلك وفقره إليه ، لأن ما يجب للولد من ذلك ، ليس بفعل^(١) يفعله ، فيكون ذلك رجوعاً منه ، تكون مثله فيه كمثل السكب المتراجع في قبته .

ولسكنه شيء أوجبه الله عز وجل له لفقره ، فلم يضيق ذلك عليه ، كما قد روى عن رسول الله ﷺ أيضاً في غير هذا الحديث .

٥٨١٨ - **حَرْش** يونس قال : ثنا علي بن معبد قال : ثنا عبيد^(٢) الله بن عمرو ، عن عبد الكريم بن مالك ، عن عمرو ابن شبيب ، عن أبيه ، عن جده أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إني أعطيتُ أمي حديقة^(٣) وإنها ماتت ، ولم تترك وارثاً غيري .

فقال رسول الله ﷺ « وجبت صدقتك ، ورجعت إليك حديقتك » .

قال أبو جعفر : أفلا ترى أن رسول الله ﷺ قد أباح للمتصدق^(٤) صدقته ، لما رجعت إليه باليراث ، ومنع عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، من ابتياع صدقته .

فتثبت بهذين الحديثين إباحة الصدقة الراجعة إلى المتصدق ، بفعل الله كراهة الصدقة الراجعة إليه بفعل نفسه . فكذلك وجوب النفقة للأب ، من مال الابن ، لحاجته وفقره ، وجبت له بإيجاب الله تعالى إياها له .

فأباح له النبي ﷺ بذلك ، اجتماع هبته ، وإنفاقها على نفسه ، وجعل ذلك ، كما رجع إليه باليراث ، لا كما رجع إليه بالابتياع والارتجاع .

فإن قال قائل : فقد خص النبي ﷺ في هذا الحديث ، الوالد الواهب ، دون سائر الواهبين .

أفيكون حكم الولد ، فيما وهب لأبيه ، خلاف حكم الوالد فيما وهب لولده ؟

قيل له : بل حكمهما في هذا سواء ، فذكر رسول الله ﷺ ، أحدهما على المعنى الذي ذكرنا ، يمجزئ من ذكره إياها ، ومن ذكر غيرها ، ممن حكمه في هذا ، مثل حكمهما .

وقد قال الله عز وجل ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ﴾ .

محرم هؤلاء جميعاً ، بالأسباب .

ثم قال ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ ﴾ ولم يذكر في التحريم بالرضاعة ، غير هاتين .

(١) وفي نسخة « فعله » .

(٢) وفي نسخة « عبيد » .

(٣) حديقة قال في النهاية « هي كل ما أحاط به البناء ، من البساتين وغيرها ، ويقال القطعة من النخل » حديقة « وإن م تسكن عظامها » .

(٤) وفي نسخة « المتصدق » .

فكان ذكره ذلك ، دليلا على أن سائر من حرم بالنسب ، في حكم الرضاع سواء ، وأغناه ذكر هاتين بالتعريم بالرضاع ، عن ذكر من سواهما في ذلك ، إذ كان قد جمع بينهما في التحريم بالأنساب ، فجعل حكمهن حكما واحداً .

فدل تحريمه بعضهن أيضا بالرضاع ، أن حكمهن في ذلك ، حكم واحد .

فكذلك رسول الله ﷺ ، لما قال « لا يحل لأحد أن يرجع في هبته » ومع ذلك الناس جميعا .

ثم قال « إلا الوالد لولده » على المعنى الذى ذكرنا - دل ذلك على أن من سوى الوالد من الواهبين ، في رجوع الهبات إليهم ، يرد الله عز وجل إياها ، كذلك وأغناه ذكر بعضهم ، عن ذكر سائرهم .

فلم يكن في شيء من هذه الآثار ، ما يدلنا على أن للواهب أن يرجع في هبته ، بنقضه إياها ، حتى يأخذها من الموهوب له ، ويردّها إلى ملكه المتقدم الذى أخرجها منه بالهبة .

فنفطرنا ، هل نجد نية روى عن أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك شيئا .

٥٨١٩ - فإذا إبراهيم بن مرزوق ، قد **حدثنا** ، قال : ثنا مكي بن إبراهيم ، قال : ثنا حنظلة ، عن سالم ، قال : سمعت ابن عمر يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول « من وهب هبة ، فهو أحق بها ، حتى يثاب منها بما يرضى » .

٥٨٢٠ - وإذا يونس قد **حدثنا** ، قال : ثنا (١) ابن وهب ، أن مالكا حدثه ، عن داود بن الحصين ، عن أبي غطفان ابن طريف المدينى (٢) عن مروان بن الحكم ، أن عمر بن الخطاب قال « من وهب هبة أصالة رحم ، أو على وجه صدقة ، فإنه لا يرجع فيها ، ومن وهب هبة ، يرى أنه إنما يراد بها الثواب ، فهو على هبته ، يرجع فيها إن لم يرض منها .

فهذا عمر رضى الله عنه ، قد فرق بين الهبات والصدقات ، فجعل الصدقات ، لا يرجع فيها . وجعل الهبات على ضربين .

فضرب منها صلة (٣) الأرحام ، فرد ذلك إلى حكم الصدقات ، ومنع الواهب من الرجوع فيها وضرب منها خلاف (٤) ذلك فجعل للواهب أن يرجع فيه . ما لم يرض منه .

٥٨٢١ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن ، قال : ثنا حجاج إبراهيم الأدرق ، قال : ثنا يحيى بن أبي زكريا بن أبي زائدة ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عمر قال « من وهب هبة ، لذى (٥) رحم ، جازت ، ومن وهب هبة

(١) وفي نسخة « أخبرنا » .

(٢) المدي ، بضم الميم ، وتشديد الراء : نسبة إلى مرة ، بطن من غطفان ، و « المدي » منها تحريف كذا في العرب ، فإنه العلامة القارى ، المولوى وصلى أحمد ، وسلفه لصمد .

(٣) وفي نسخة « لصلة » (٤) وفي نسخة « بخلاف » .

(٥) لذى رحم ، قال في القاموس « الرحم بالكسر ، وكذا « كتب » القراءة أو أصلها « انتهى » .

ودوو الرحم هم الأقارب ، ويقع على كل من يجمع بينك وبينه نسب .

ويطلق في الفرائض على أقارب من جهة النساء ، ويقال ذو رحم محرم ، كضرب ، ومحرم ك « مكرم » - هو من لا يحل سكاحه ، كذا في النهاية .

لغير ذى رحم محرله ، فهو أحق بها ، ما لم^(١) يثب منها .

٥٨٢٢ - **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبة ، عن جابر الجعفي ، قال : سمعت القاسم بن عبد الرحمن يحدث عن عبد الرحمن بن أبي رزي عن علي قال « الواهب أحق ، ما لم يُثبب منها .

فهذا على رضي الله عنه ، قد جعل للواهب الرجوع في هبته ، ما لم يثب منها .

فذلك - عندنا - على الواهب الذي جعل له الرجوع في هبته ، على ما ذكر في الحديث الذي روينا عنه قبل هذا ، حتى لا يتضاد قولهما ، رضي الله عنهما في ذلك .

٥٨٢٣ - وقد **حدثنا** أبو بكر ، قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا شعبة ، عن جابر ، عن القاسم ، فذكر بإسناده مثله ، علي ما روينا عن سليمان .

وقد روى عن فضالة بن عبيد ، بنحو من هذا .

٥٨٢٤ - **حدثنا** أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي ، قال : ثنا أبو صالح ، عبد الله بن صالح ، قال : **حدثني** معاوية ابن صالح ، عن ربيعة بن يزيد ، عن عبد الله بن عامر اليحصبي ، قال : كنت عند فضالة بن عبيد ، فأتناه رجلان يختصمان إليه .

فقال أحدهما : إني وهبت لهذا ، بازياً ، على أن يثبني ، فلم يفعل .

فقال الآخر : وهب لي ، ولم يذكر شيئاً .

فقال له فضالة : أرددُ إليه هبته ، فإنما يرجع في الهبة النساء ، وسقاط^(٢) الرجال .

٥٨٢٥ - **حدثنا** فهد قال : ثنا عبد الله بن صالح قال : **حدثني** معاوية بن صالح ، عن ربيعة بن يزيد ، عن عبد الله ابن عامر اليحصبي أنه قال : كنت عند فضالة بن عبيد ، إذ جاءه رجلان يختصمان إليه في بازٍ .

فقال أحدهما : وهبت له بازياً ، وأنا أرجو أن يثبني منه .

فقال الآخر : نعم ، قد وهب لي بازياً ، ما سألته ، وما تعرضت له .

فقال له فضالة « اردد إليه هبته ، فإنما يرجع في الهبات ، النساء ، ويشترار الأقوام » .

٥٨٢٦ - وقد روى عن أبي الدرداء رضي الله عنه ، في ذلك أيضاً ، ما قد **حدثنا** فهد ، قال : ثنا أبو صالح قال : **حدثني** معاوية بن صالح ، عن راشد بن سمدة ، عن أبي الدرداء قال « الواهب ثلاثة ، رجل وهب من غير أن يستوهب ، فهي^(٣) كسبيل الصدقة ، فليس له أن يرجع في صدقته .

(١) لم يثب منها ، بصيغة المجهول أي : لم يعوس عنها يقال « ثاب بثوب إذا رجع وعاد ، ومنه الثواب والجزاء ولأنه نفع يعود إلى الخزي ، ذكره في كشف المصطفى » .

(٢) البعصى ، بفتح الباء التنجانية ، وسكون الميملة ، وفتح الصاد المهملة ، بعد باء موحدة .

(٣) سقاط الرجال ، أي أرادهم ، وأدانهم ، الساقطون عن أعين الناس ، المولى وصى أحمد سلمه الصدق .

(٤) وق نسخة « فهو » .

ورجل استوهب ، فوهب ، فله الثواب ، فإن قبل على موهبته ثواباً ، فليس له إلا ذلك ، وله أن يرجع في هبته ما لم يثب .

ورجل وهب ، واشترط الثواب ، فهو دين على صاحبها ، في حياته ، وبعد وفاته^(١) .

فهذا أبو الدرداء ، رضى الله عنه ، قد جعل ما كان من الهبات ، مخرجه مخرج الصدقات ، في حكم الصدقات . ومنع الواهب من الرجوع في ذلك ، كما يمنع المتصدق من الرجوع في صدقته .

وجعل ما كان منها بغير هذا الوجه ، مما لم يشترط ثواب ، مما يرجع فيه ، ما لم يثب الواهب عليه .

وجعل ما اشترط فيه العوض ، في حكم المبيع ، فجعل الموض لوأهبه ، واجبا على الموهوب له ، في حياته ، وبعد وفاته .

فهذا حكم الهبات عندنا .

فأما ما ذكرنا ، من انقطاع رجوع الواهب في هبته ، لموت الموهوب له ، أو باستهلاك الهبة ، فلما روى عن عمر رضى الله عنه أيضاً في ذلك .

٥٨٢٧ - **حدثنا** صالح قال ثنا : حجاج بن إبراهيم ، قال : ثنا يحيى ، عن الحجاج ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، [عن الأسود] عن عمر ، مثله ، يعني : مثل حديثه الذي ذكرنا ، في الفصل الذي قبل هذا الفصل ، وزاد «ويستهلكها أو يموت أحدهما» .

جعل عمر رضى الله عنه استهلاك الهبة ، يمنع وإعها من الرجوع فيها وجعل^(٢) موث أحدهما ، يقطع ما للواهب فيها ، من الرجوع أيضاً ، فكذلك نقول .

وقد روى عن شريح ، في الهبة ، نطير ما قد روى عن عمر رضى الله عنه .

٥٨٢٨ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو عمر قال : أخبرنا جبرير بن حارم ، قال : سمعت محمداً ، يحدث أن شريحاً قال « من أعطى قرابة ، أو معروف ، أو صلة ، فمعطيته حائزة ، والجانب المستقر ، يثب من هبته ، أو يرد عليه » .

٥٨٢٩ - **حدثنا** بونس قال : ثنا سفيان عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن شريح ، مثله .

٥٨٣٠ - قال أبو جعفر : وأما هبة كل واحد من الزوجين لصاحبه فإن أبا بكره قد **حدثنا** ، قال : ثنا أبو عمر قال : أخبرنا حماد بن سلمة ، عن أيوب ، عن محمد ، أن امرأة ، وهبت لزوجها هبة ، ثم رجعت فيها ، فاختصا إلى شريح فقال للزوج « شاهدك »^(٣) أنهما رأياها وهبت لك من غير كره ولا هوان ، وإلا فيميناها^(٤) لقد وهبت لك عن كره وهوان »

فهذا شريح قد سأل الزوج البينة ، أنها وهبت له ، لا عن كره بعد اجتماعها في الهبة .

(٢) وى نسخة « فخل » .

(٤) وى نسخة « فيئتها » .

(١) وى نسخة « موه » .

(٣) وى نسخة « شاهدان » .

فدل ذلك أن السنة^(١) لو ثبتت عنده على ذلك ، كَرَدَ الهبة إليها^(٢) ، ولم يجوز لها الرجوع فيها .
وقد كان من رأيه أن للوهاب الرجوع في هبته ، إلا من دى الرحم المحرم ، فجعل المرأة في هذا ، كذى الرحم المحرم ، فهكذا تقول .
٥٨٣١ - وأما هبة الزوج لامرأته ، فإنَّ أبا بكره **حَدَّثَنَا** ، قال : ثنا أبو عمر ، قال : أخبرنا أبو عوانة ، عن أبي منصور قال : قال إبراهيم : إذا وهبت المرأة لزوجها ، أو وهب الرجل لامرأته ، فالهبة جائزة ، وليس لواحد منهما أن يرجع في هبته .
٥٨٣٢ - **حَدَّثَنَا** سليمان بن شعيب ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن ، عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، أنه قال : « الزوج والمرأة بمنزلة ذى الرحم المحرم ، إذا وهب أحدهما لصاحبه ، لم يكن له أن يرجع » .
فجعل الزوجان في هذه الأحاديث ، كذى الرحم المحرم ، فنع كل واحد منهما من الرجوع ، فبإيهاب صاحبه ، فهكذا تقول .
وقد وصفنا في هذا ، ما ذهبت إليه في الهبات ، وما ذكرنا من هذه الآثار ، إذ لم نعلم عن أحد مثل من رويناهما عنه ، خلافاً لها .
فتركنا النظر من أجلها ، وقلدناها .

وقد كان النظر - لو خيلنا وإياه - خلاف ذلك ، وهو أن لا يرجع الوهب في الهبة ، لغير ذى الرحم المحرم ، لأن ماله قد زال عنها بهية إياها ، وصار للموهوب له دونه ، فليس له نقض ما قد ملك عليه إلا برضا ماله .
ولكن اتباع الآثار ، وتقليد أئمة أهل العلم ، أول ، فلذلك قلدناها ، واقتديناها .
وجميع ما بينا في هذا الباب ، قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٢ - باب الرجل ينحل بعض بينه دون بعض

٥٨٣٣ - **حَدَّثَنَا** يونس قال : ثنا سفيان ، قال : ثنا الزهري ، عن محمد بن النعمان ، وحيد بن عبد الرحمن أخبرنا ، أنهما سمعا النعمان بن بشير يقول : نَحَلْنِي^(٣) ، أبي غلاماً فأمرتني أى أن أذهب إلى رسول الله ﷺ لأشهده على ذلك .
فقال رسول الله ﷺ « أكل^(٤) وليك أعطيت » فقال : لا ، قال « فاردده » .
٥٨٣٤ - **حَدَّثَنَا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، وعن محمد بن النعمان بن بشير ، حدثنا عن النعمان بن بشير قال إن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ ، فقال « إني نَحَلْتُ ابني هذا ، غلاماً كان لي » .

(١) وفي نسخة « الهبة » . (٢) وفي نسخة « إياه » .

(٣) نَحَلْنِي ، بفتح النون وفتح الحاء المهملة ، أى : أعطاني عبداً .

(٤) « أكل وليك » ، المدة للاستفهام ، على طريق الاستخبار و « كل » منصوب ، « نَحَلْتُ » المقدر ، يسره ما بعده ، ويحتل الرغ على الابتداء ، وخبره ما بعده ، وأول أرجح ، ذكره بعض الشراح من عمائنا .

فقال رسول الله ﷺ « أكل ولدك نحلته مثل هذا ؟ » فقال : لا ، فقال رسول الله ﷺ « فارجمه » .
قال أبو جعفر : فذهب قوم إلي أن الرجل إذا نحل بعض بنيه دون بعض ، أن ذلك باطل .
واحتجوا في ذلك بهذا الحديث ، وقالوا : قد كان النعمان في وقت ما نحل له أبوه صغيراً فكان أبوه قابضاً له
لصغره عن القبض لنفسه .
فلما قال النبي ﷺ « اردده » بعد ما كان في حكم ما قبض ، دل هذا ، أن النحل من الوالد لبعض ولده
دون بعض ، لا يملكه النحول . ولا ينمقله عليه هبة .
وحالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : ينبغي للرجل أن يسوي بين ولده في العطية ، ليستووا في البر ، ولا يفضل
بعضهم على بعض ، فيوقع ذلك له الوحشة في قلوب المفضولين^(١) منهم .
فإن نحل بعضهم شيئاً دون بعض وقبضه ، النحول لنفسه ، إن كان كبيراً ، أو قبضه له أبوه من نفسه ، إن
كان صغيراً بإعلامه إياه والإشهاد به ، فهو جائز .
وكان من الحجة لهم في ذلك ، أن حديث النعمان ، الذي ذكرنا ، قد روى عنه على ما ذكرنا ، وليس فيه دليل
أنه كان حينئذ صغيراً ، وأعلمه ، وقد كان كبيراً ، ولم يكن قبضه .
٥٨٣٥ - وقد روى أيضاً على غير هذا المعنى الذي في الحديث الأول .
حدثنا نصر بن مرزوق قال : ثنا الخصب بن ناصح ، قال : ثنا وهيب ، عن داود بن أبي هند ، عن عامر
الشعبي ، عن النعمان بن بشير قال : انطلق بي أبي إلى النبي ﷺ ، ونحلني نحل^(٢) يشهد على ذلك فقال « أكل
ولدك نحلته مثل هذا » فقال : لا .
قال : « أيسرك أن يكونوا إليك في البر كهم سواء » قال : بلى ، قال : « فأشهد على هذا غيري » .
فكان والذي في هذا الحديث ، من قول النبي ﷺ لبشير ، فيما كان نحل له النعمان « أشهد على هذا غيري » .
فهذا دليل أن الملك ثابت ، لأنه لو لم يثبت ، لا يصح قوله .
فهذا خلاف ما في الحديث الأول ، لأن هذا القول ، لا يدل على فساد العقد ، الذي كان عقده النعمان ، لأن
النبي ﷺ ، قد يتوقى الشهادة على ماله ، أن يشهد عليه ، وعلى الأمور التي قد كانت .
وكذلك لمن بعده ، لأن الشهادة إنما هي أمر يتضمنه الشاهد للمشهود له ، فله أن لا يتضمن ذلك .
وقد يحتمل غير هذا أيضاً ، فيكون قوله « أشهد على هذا غيري » أي : إني أنا الإمام ، والإمام ليس من
شأنه أن يشهد ، وإنا من شأنه أن يحكم .

(١) وفي نسخة « المفضول » .

(٢) نحل : بضم النون ، العطية ، وكذا النحل والنحلة ، ومنها قوله تعالى « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » قاله القاري
المطولي ، وصلى أحد - سلمه الصدق - .

وفي قوله « أشهد على هذا غبري » دليل على صحة العقد .

٥٨٣٦ - وقد **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا آدم ، قال : ثنا ورقاء ، عن المغيرة ، عن الشعبي قال : سمعت النعمان على منبرنا هذا يقول : قال رسول الله ﷺ « سووا بين أولادكم في العطية ، كما تحبون أن يسووا بينكم في البر » . قال أبو جعفر : فكان المقصود إليه في هذا الحديث ، الأمر بالتسوية بينهم في العطية ، ليستووا جميعاً في البر .

وليس فيه شيء ، من ذكر فساد العقد المعقود على التفضيل .

٥٨٣٧ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو بكر بن أبي سببة ، قال : ثنا عباد بن العوام ، عن حصين ، عن الشعبي قال : سمعت النعمان بن بشير يقول : أعطاني أبي عطية فقالت أمي حمرة بنت رباحة « لا أرضي حتى تشهد من الأشهاد رسول الله ﷺ » .

فأتى رسول الله ﷺ فقال : إن قد أعطيت ابني من عمرة عطية . وإنني أشهدك .

قال « أكل ولدك أعطيت مثل هذا ؟ » قال : لا . قال « فاتقوا الله ، واعدلوا بين أولادكم » . فليس في هذا الحديث أن النبي ﷺ أمره برد الشيء ، وإنما فيه الأمر بالتسوية .

٥٨٣٨ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أبو عمر الحوضي ، قال : ثنا مريح ، قال : ثنا داود عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير قال : انطلق بي أبي يحملني إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إشهد أني قد تحملت النعمان من مالي كذا وكذا .

فقال له رسول الله ﷺ « أكل ولدك تحمته » قال : لا ، قال « أما يسرك أن يكونوا لك في البر سواء » . قال : بلى قال « فلا ، إذا » .

فقد اختلف لفظ حديث داود هذا ، فيما روى عنه مريح ههنا ، وفيما روى عنه وهيب ، فيما قد تقدم في هذا الباب وهكذا رواه الشعبي عن النعمان وقد رواه أبو الضحى عن النعمان أيضاً .

٥٨٣٩ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا مسدد ، قال : ثنا يحيى ، عن فطر ، ح .

٥٨٤٠ - **وحدثنا** فهد ، قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا فطر ، قال : ثنا أبو الضحى ، قال سمعت النعمان بن بشير يقول : ذهب بي أبي إلى رسول الله ﷺ ، ليشهد علي شيء أعطانيه .

فقال « ألك ولد غيره ؟ » قال : نعم ، فقال بيده « ألا سويتَ بينهم » .

فلم يخبر في هذا الحديث أنه أمره برده .

وإنما قال « ألا سويتَ بينهم » على طريق المشورة ، وأن ذلك لو فعله ، كان أفضل .

وقد روى عن جابر بن عبد الله ، رضى الله عنهما ، عن النبي ﷺ ، في قصة النعمان هذا ، خلاف كل ما روينا عن النعمان .

٥٨٤١ - **حديث** فهد ، قال : ثنا النفي^(١) قال : ثنا زهير ، قال : ثنا أبو زبير ، عن جابر قال : قالت امرأة بشير لبشير ، أنحلي ابني غلامك وأشهدني لي رسول الله ﷺ عليه .

قال : فأتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ، إن بنت فلان سألتني أن أنحل ابنها علاني ، وقالت أشهد رسول الله ﷺ .

فقال : « أله إخوة ؟ » قال : نعم ، قال : « أفكلهم أعطيته ؟ » قال : لا ، قال : « فإن هذا لا يصلح ، وإنى لا أشهد إلا على حق » .

ففي هذا الحديث أن النبي ﷺ إنما كان أمره لبشير ، بالرد قبل إنفاذ بشير الصدقة ، فأشار النبي ﷺ عليه بما ذكرنا .

وهذا خلاف جميع ما روى عن النعمان ، لأن في تلك الأحاديث ، أنه تحله قبل أن يحج . به إلى النبي ﷺ ، وأنه قال للنبي ﷺ « إني تحلت ابني هذا ، كذا » فأخبر أنه قد كان فعل .

وفي حديث جابر هذا ، إخباره للنبي ﷺ بسؤال امرأته إياه ، فكان كلام النبي ﷺ إياه بما كلفه به ، على طريق المشورة ، وعلى ما ينبغي أن يفعل عليه الشيء ، إن آثر أن يفعله .

وقد روى شعيب بن أبي حمزة هذا الحديث ، عن الزهري موافقاً لهذا المعنى .

٥٨٤٢ - **حديث** فهد ، قال : ثنا أبو اليمان ، قال : أخبرنا شعيب ، عن الزهري قال : **حديث** حميد بن عبد الرحمن ، وعبد بن النعمان ، أنهما سمعا النعمان بن بشير يقول : تحلني أبي غلاماً ، ثم عشي بي حتى أدخلني على النبي ﷺ فقال « يا رسول الله ، إني تحلت ابني غلاماً ، فإن أذنت أن أجيزه له أجيزه » ثم ذكر الحديث .

فدل ما ذكرنا ، على أنه لم يكن التحلي^(٢) ، كملت فيه من حين تحله إياه ، إلى أن أمره النبي ﷺ برده . وقد كان رسول الله ﷺ إذا قسم شيئاً بين أهله سوى بينهم جميعاً ، فأعطى المملوك منهم ، كما يعطى الحر .

٥٨٤٣ - **حديث** بذلك يونس ، قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس ، عن عبد الله ابن نيار ، عن عروة ، عن عائشة قالت : أتى رسول الله ﷺ بعتيبة خز ، فقسمها بين الحر والامة . قالت : عائشة وكذلك كان أبي يقسم للحر والعبد .

فكان هذا ، مما كان النبي ﷺ يفعله ، يعم بمطايه جميع أهله ، حرهم وعبدتهم ، ليس على أن ذلك واجب ولكنه أحسن من غيره .

فكذلك كانت مشورته في الولد ، أن يسوى بينهم في العطية ، ليس على أنه واجب ، ولا على أن غيره ، إن فعل ، لم يثبت .

(١) وفي نسخة « الملى » .

(٢) التحلي : البصري يعطيه .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

وقد فصل بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، ورعى عنهم ، بعض أولادهم على بعض في العطايا .

٥٨٤٤ - فحدثنا يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، أن مالكا حدثه ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي ﷺ ، أنها قالت « إن أبا بكر الصديق نحلها جداداً ^(١) عشرين وسقاً من ماله بالغابة ^(٢) » .

فلما حضرته الوفاة قال « والله يا بنية ، ما من أحد من الناس أحب إليّ غنيّ منك ، ولا أعزّ ^(٣) الناس على فقراً من بعدى منك ، وإنني كنت نحلّك جداداً ^(٤) عشرين وسقاً ، فلو كنت جدتيه ^(٥) وأحرزتيه ، كان لك ، وإنما هو اليوم مال وارث ، وإنما هما أحوك وأختاك ، فاقسموه ^(٦) على كتاب الله تعالى .

فقلت « عائشة : والله يا أبت ، لو كان كذا وكذا لتركته ، إنما هي أسماء ، فن الأخرى ؟ » قال : ذو بطن بنت ^(٧) خارجة ، أراها جارية .

٥٨٤٥ - حدثنا مهدي قال : ثنا عمر ابن حفص بن عياث قال : ثنا أبي عن الأعمش ، عن شقيق قال : ثنا مسروق ، قال : كان أبو بكر الصديق قد أعطى عائشة نحلي ، فلما مرض قال لها « اجعليه في الميراث » ودكروا القبض والهبة ^(٨) والصدقة .

٥٨٤٦ - حدثنا يونس قال : ثنا سفيان عن عمرو قال أخبرني ^(٩) صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن فعل بنى ^(١٠) أم كلثوم بنحل قسمه بين ولده .

فهذا أبو بكر رضي الله عنه ، قد أعطى عائشة رضي الله عنها ، دون سائر ولده ، ورأى ذلك جائزاً ، ورأته هي كذلك ، ولم ينسكه عليهما أحد من أصحاب النبي ﷺ ، ورعى عنهم .

وهذا عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ، قد فضل بعض أولاده ^(١١) أيضاً فيما أعطاهم ، على بعض ، ولم ينسكه ذلك عليه منكر .

(١) وفي نسخة « جاد » جداد ، بكسر الجيم وفتحها ، وبدالين وقبل جمعيتين أي حصاد عشرين وسقاً ، ينتج الواو ، قدر ستين صاعاً قاله العلامة الفارسي ، واحداد بكسر الجيم وضمها ، وهو القطع وجمعين ما كسر من الشيء وقطع منه ، ذكره الشامي والقاموس في باب الدال المجمع « الجذ القطع المشتأصل ، والاسم الجذاذ مثله ، وقال الإمام الديلمي قوله « جداد ، بكسر الجيم من جدت » الشيء جدته بالضم ، جذا قطعه » انتهى .

(٢) بالغابة يعني معجمه ، ثم موحد : موضع قريب من المدينة ، من حواليلها .

(٣) أعز أي أشد وأشق على فقراً ، أي حاجة بعدى منك ، أي ذاك محبوبة أيضاً من أجل كونك زوجة لجبيب الله ومحبوبة له ، والتوسع عليك كالتوسع عليه ، عليه الصلاة والسلام .

(٤) وفي نسخة « حاد » .
(٥) جدتيه بأشباع كسره التاء ، أي قطعت وأحرزتيه من الإحراز أي : قبضته . المولوي وصي أحد ، سبه الصمد .

(٦) وفي نسخة « فاقسموه » .

(٧) وفي نسخة « والهبة » .

(٨) وفي نسخة « ن » .

(٩) وفي نسخة « أحده » .

(١٠) وفي نسخة « ولده » .

(١١) وفي نسخة « ن » .

وكيف يجوز لأحد أن يحمل فعل هؤلاء ، على خلاف قول النبي ﷺ
ولكن قول النبي ﷺ هنداً ، وما ذكرنا من ذلك ، إنما كان على الاستحباب ، كاستحبابه النسوبة بين أهله
في العطية .

وترك التفضيل لحرهم على مملوكهم ليس على أن ذلك مالا يجوز غيره ، ولكن على استحبابه لذلك وغيره في
الحكم ، حائر كجوازه .

وقد اختلف أصحابنا في عطية الولد التي يبيع فيها أمر النبي ﷺ بشعره ، كيف هي ؟ .

فقال أبو يوسف رحمه الله عليه : يسوى بين الأنثى فيها والذكر ، وقال محمد بن الحسن رحمه الله عليه : بل يعملها
بينهم على قدر الموارث ، لذكر مثل حظ الأنثيين .

قال أبو جعفر في قول^(١) النبي ﷺ « سودا بينهم في العطية » ، كأنهم يقولون أن يسووا الحكم في البر ، دليل على
أنه أراد النسوبة بين الإناث والذكور ، لأنه لا يراد من البس شيء من البر ، إلا الذي يراد من الابن مثله .

فلما كان النبي ﷺ أراد من الأب لولده ، ما يريد من ولده له ، وكان ما يريد من الأنثى من البر ، مثل ما يريد
من الذكر ، كان ما أراد منه لهم من العطية للأنثى ، مثل ما أراد للذكر .

وفي حديث أبي الضحى ، فقال النبي ﷺ « ألك ولد غيره ؟ » فقال : نعم .

فقال (ألا سويت بينهم ؟) ولم يقل (ألك ولد غيره ذكر أو أنثى) وذلك لا يكون إلا وحكم الأنثى فيه ،
كحكم الذكر ، ولولا ذلك ، لما ذكر النسوبة إلا بعد علمه أنهم ذكور كلهم .

فلما أمسك عن البحث عن ذلك ، ثبت استواء حكمهم في ذلك عنده ، فهذا أحسن عندنا ، مما قال محمد ،
رحمة الله عليه .

وقد روى عن رسول الله ﷺ ، ما يدل على ذلك أيضا .

٥٨٤٧ - **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا يعقوب بن حميد بن كاسب ، قال : ثنا عبد الله بن مهاد ، عن معمر ، عن
الزهري ، عن أنس قال : كان مع رسول الله ﷺ رجل ، فجاء ابن له ، فقبله وأجلسه على فخذه ، ثم جاءت بنت
له فأجلسها إلى جنبه قال (فهلا عدلت بينهما) .

أفلا يرى أن رسول الله ﷺ قد أراد منه التمديد ، بين الابنة والابن ، وأن لا يفضل أحدهما على الآخر ،
فذلك دليل على ما ذكرنا في العطية أيضا .

(١) وروى نسخة « وقول » .

٣ - باب العمري^(١)

٥٨٤٨ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال ثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري ، قال : ثنا^(٢) عبد العزيز بن أبي حازم ، عن كثير بن ريد ، عن الوليد بن رباح ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال (المسلمون عند شروطهم) .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى إجارة العمري ، وجعلوها راجعة إلى العمر بعد موت الممر له ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : إما وقع قول رسول الله ﷺ هذا ، على الشروط التي قد أباح الكتاب اشتراطها ، وجاءت به السنة ، وأجمع عليه المسلمون .

فأما ما نهى عنه الكتاب ، أو نهت عنه السنة ، فهو غير داخل في ذلك .

ألا يرى أن رسول الله ﷺ قال في حديث بريرة (كل شرط ليس في كتاب الله ، فهو باطل ، وإن كان مائة شرط) .

وما في كتاب الله عز وجل ، هو ما كان منصوباً فيه أو ما قاله رسول الله ﷺ ، لأنه إما وجب قبوله لكتاب الله عز وجل ، إذ يقول فيه ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا ﴾ .

وليس كل شرط يشترطه المسلمون ، يدخل في قول النبي ﷺ (المسلمون عند شروطهم) لأنه لو كان ذلك كذلك ، لحاز الشرطان في البيع ، اللذان قد نهى عنهما النبي ﷺ ، ولكن هذا الحديث معارضاً لذلك ، ولقوله (كل شرط ليس في كتاب الله ، فهو باطل وإن كان مائة شرط) .

فما لم يجعل ذلك على هذا المعنى ، وإما جعل على خاص من الشروط ، وقد^(٣) وقفنا عليها وعرفناها ، فأعلمنا رسول الله ﷺ بقوله (المسلمون عند شروطهم) أنهم عند تلك الشروط التي قد أجاز لهم اشتراطها ، حتى لا يجب من هم عليهم ففضها .

٥٨٤٩ - وقد روى عن النبي ﷺ ، ما قد دل على ذلك أيضاً **حدثنا** أحمد بن داود قال : ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ، قال : ثنا عبد الله بن نافع الصائغ ، قال : ثنا كثير بن عبد الله المزني ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله ﷺ قال (المسلمون عند شروطهم ، إلا شرطاً أحل حراماً ، أو حرم حلالاً) .

فدل هذا ، أن الشروط التي المسلمون عندها ، هي بخلاف هذه الشروط المستثناة .

وكانت الشروط في العمري ، قد وقفنا رسول الله ﷺ على بطلانها ، في آثار قد جاءت عنه بحيثاً متواتراً .

(١) العمري هي « فقي » من « العمر » بضم ميم وفتح راء . يشبه ألب ، فيصور قال المصنفاني : وحكي ضم المن مع صم أوله ، مأخوذة من العمر .

قال العلامة القاري في قوله « أعزبك هذه الدار ، جعلتها عمري لك » .

(٢) وفي نسخة « فقد »

(٣) وفي نسخة « غي » .

٥٨٥٠ - فيها ما قد **حدثنا** يونس ، قال : ثنا سفيان ، عن عمرو عن سليمان بن يسار ، أن أميراً كان على المدينة يقال له طارق ، قضى بالعمري للوارث ، عن قول جابر ، عن النبي ﷺ .

٥٨٥١ - أخبرنا^(١) يونس قال : ثنا سفيان ، عن عمرو عن طاوس ، عن حجر ، عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ قضى بالعمري للوارث .

جمل رسول الله ﷺ في هذا ، العمري للوارث ، فقطع بذلك شرط العمري فقال الأولون : فلم يبين رسول الله ﷺ في هذا الحديث ذلك الوارث ، وارث من هو معه ؟ فقد يجوز أن يكون أراد وارث الممر .

فيل له : هذا محال عندنا ، لأنه إنما كان الذكر على شيء ، قد جعل للعمري حياته ، على أن يعود بعد الموت إلى الممر فجعل رسول الله ﷺ ذلك للوارث ، أي : جعل للوارث الممر ، ما قد كان اشترط فيه الممر ، أن لا يكون ميراثاً .

٥٨٥٢ - والدليل على ذلك ، أن محمد بن بحر بن مطر ، **حدثنا** قال : ثنا أبو النضر هاشم بن القاسم ، قال : أخبرنا محمد ابن مسلم الطائفي ، عن إبراهيم بن ميسرة ، عن طاوس ، عن زيد بن ثابت ، أن رسول الله ﷺ قال « من أعمر^(٢) شيئاً حياته ، فهو له ولوارثه » .
فدل قول رسول الله ﷺ هذا ، على الوارث المنكحوم بها له في الحديث ، انتهى ذكرناه ، في الفصل الذي قبل هذا ، أنه وارث الممر .

٥٨٥٣ - وقد **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس أن حجر بن قيس أخبره ، أن زيد بن ثابت أخبره أن رسول الله ﷺ قال « العمري ميراث » .

٥٨٥٤ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : أخبرنا محمد بن المنهال ، قال : ثنا يزيد بن زريع ، قال : ثنا روح بن القاسم ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن حجر المدري ، عن زيد بن ثابت قال : قال رسول الله ﷺ « سبيل العمري ، سبيل الميراث » .

قال أبو جعفر : فهذا أيضاً ، معناه مثل ما قبله .

٥٨٥٥ - وقد **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا أبو الوليد ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن محمد بن علي ، عن معاوية ، عن النبي ﷺ قال « العمري جائزة^(٣) لأهلها » .
فقال أهل المقالة الأولى : أهلها هم الذين أعمروها .

٥٨٥٦ - فكان من الحجة عليهم في ذلك أن فهذا **حدثنا** ، قال : ثنا عبيد بن يعيس ، قال : ثنا يونس بن بكير قال : أخبرنا محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن محمد بن الحنفية قال : قال لي معاوية سمعت رسول الله ﷺ قال^(٤) « من أعمر عمري فهي له ، يرثها من عقبه ، من يرثه^(٥) » .

(١) من عمر ، على بناء المفعول .

(٢) وفي نسخة « حدثنا »

(٣) جائزة لأهلها ، أي : جائز له الممر . انتهى اسم المشددة وتبع اسم حار من مرفوعاً « العمري ميراث لأهلها » المرفوع ، وصلى أحمد ، سلمه الصدوق .

(٤) وفي نسخة « ورثه » .

(٥) وفي نسخة « يقول »

فدل هذا الحديث على أن أهلها ، الذين جازت لهم ، هم المعمرون ، لا المُعمِّرون .

٥٨٥٧ - وقد **حدثنا** محمد بن عبد الله بن ميمون البغدادي ، قال : ثنا الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي [عن يحيى] عن أبي سلمة ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال « العمري لمن وهبت له » .

٥٨٥٨ - و**حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا مسدد ، قال : ثنا يحيى ، عن هشام بن أبي عبد الله ، عن يحيى ، فذكر بإسناده مثله .

٥٨٥٩ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا الحائلي ، قال : ثنا أبو معاوية ، عن الحجاج ، عن أبي الزبير عن طاوس ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٥٨٦٠ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « أمسكوا عليكم أموالكم ، لا تعمروها ، فمن أمر أحدا شيئا ، فهو له » .

٥٨٦١ - **حدثنا** فهد قال : أخبرنا عبيد بن معبد ، قال : أخبرنا إسماعيل بن أبي كثير ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لا عمرى ، فمن أمر شيئا ، فهو له » .

فقال أهل المقالة الأولى : فتجن لا نسكر أن يكون العمري لمن أمرها ، وإنما قلنا : إنها ترجع إلى المُعمِّر بعد موت المُعمِّر .

فكان من حجتنا عليهم في ذلك أن رسول الله ﷺ ، نهى فيها ذكرنا من الآثار ، عن العمري .

فاستحال أن يكون نهى عنها ، وهي تجرى كما عقدت ، ولكنه نهى عنها ، لأنها تجرى هلى خلاف ذلك .

قال « فمن أمر شيئا فهو له » فأرسل ذلك ، ولم يقل « فهو له ما دام حيا » .

فدل ذلك على أنها له ، كسائر ماله ، في حياته وبعد مماته .

وهذا معنى ما روى ، عن رسول الله ﷺ أنه جعلها جائزة ، أى جائزة للمعمّر فيها ، بعد ذلك أبدا .

٥٨٦٢ - ومما روى عن رسول الله ﷺ أنه جعلها جائزة ما **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : أخبرنا عمار ، قال : ثنا همام ، قال : ثنا قتادة ، عن الحسن ، عن سبرة قال : قال رسول الله ﷺ « العمري جائزة » .

٥٨٦٣ - والدليل على ذلك أيضا ، أن ابن أبي داود ، وأحمد بن داود ، قد حدثنا ، قال : ثنا أبو عمر الخوصي ، قال : ثنا همام ، قال : ثنا قتادة ، قال : قال سليمان بن هشام « ما تقول في العمري ؟ » .

فقلت له : **حدثني** النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « العمري جائزة » .

قال الزهري : إنها لا تكون عمري ، حتى تجعل له ولعقبه^(١) .

(١) أحقه ، قال العلامة القاري . « الف ، بكسر القاف ، ومحوز إسكانها مع فتح العين : هم أولاد الإنسان ، ما تناسلوا » .

٥٨٦٤ - فقال إعطاء بن أبي رباح : ما تقول ؟ فقال : **حدثني** جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال « العمري ميراث » .

فهذا إعطاء وقتاده جميعاً ، قد جعلها جائزة للعمير ، موروثه عنه ، ولم ينسكرك ذلك عليهما الزهري ، وإنما قال « لا يكون عمري يكون ^(١) هذا حكمها ، حتى تجعل للعمير ، ولعقبه ، فتكون كماله ، وتكون موروثه عنه ، كما يورث سائر أمواله عنه ، وإن كان من يرثها عنه نيهم ^(٢) خلاف عقبه ، على ما حدثه أبو سلمة ، وسندك ذلك في موضعه ، من هذا الباب ، إن شاء الله تعالى .

٥٨٦٥ - ومما يدل أيضاً على صحة ما ذكرنا ، أن يونس قد **حدثنا** ، قال : ثنا سفيان ، عن ابن جريج ، عن إعطاء ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « لا تعمروا ولا ترقبوا ^(٣) » فن أعر شيئاً أو أرقبه ، فهو للوارث إذا مات » .

٥٨٦٦ - **حدثنا** روح بن الفرغ ، قال : ثنا عمرو بن خالد قال : ثنا زهير بن معاوية ، قال : ثنا أبو الزبير ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « أمسكوا عليكم أموالكم ، لا تفسدوها ، فإنه من أعر عمري ، ففي له ، حياً وميتاً ، ولعقبه » .

٥٨٦٧ - **حدثنا** يزيد بن سنان قال : ثنا وهب بن جرير ، قال : ثنا هشام ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « من أعر عمري حياته ، فهي له في حياته ، ولورثته بعد موته » .

٥٨٦٨ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا يحيى بن أبي زائدة ، عن أبيه ، عن حبيب ابن أبي ثابت ، عن حميد ، عن جابر قال : يحل رجل منا أمه يحل له حياته ، فلم مات ، فقال أنا أحق بنحلي فقضي النبي ﷺ أنها ميراث .

قال ابن أبي شيبة (حميد) هذا ، رجل من كندة .

قال أبو جعفر : فقد كشفت لنا هذه الآثار ، مراد رسول الله ﷺ في الآثار التي قبلها ، وأنها على ما وصفنا من التأويل ، الذي ذكرنا ، وقد رويت في العمري أيضاً آثار بغير هذا اللفظ .

٥٨٦٩ - فثنا ، ما قد **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال « إنما رجل أعر عمري له ولعقبه ، فإنها للذي يعطاها ، لأنه أعطى إعطاء وقت فيه الموارث » .

٥٨٧٠ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو الوليد الطيالسي ، قال : ثنا ليث عن ابن شهاب . ح

٥٨٧١ - **وحدثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد ، قال : ثنا ليث ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله

(١) وفي نسخة « فيكون » .

(٢) وفي نسخة « فيهم » .

(٣) لا ترقبوا ، قال بعض عماتنا في شرح الترمذي : يقال « أرقبه الرقي » من « الإرقاق » بمعنى المراقبة ، والاسم الرقي ، وهي أن يقول « ومنت لك داري ، فإن مت قبل ، رجعت إلى ، وإن مت فقلت ، فهي لك » من « ابراقة » لأن كلا منهما ، يرب صاحب . وصي أحد .

قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من أعرم رجلا عمري له ولعقبه ، فقد قطع قوله حقه فيها ، وهي لمن أعرمها ولعقبه » .

٥٨٧٢ - **حديث** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : أخبرنا ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر ابن عبد الله قال : قضى رسول الله ﷺ « من أعرم عمري فهي له ولعقبه بته ^(١) لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا ثنيا » . قال أبو جعفر : في هذه الآثار ، من أعرم عمري له ولعقبه ، هي للذي ^(٢) عمرها ، لا ترجع إلى المعطي بشرط ، ولا ثنيا ، لأنه أعطى عطاء ، وقمت فيه الموارث .

فقال الذين أجازوا الشرط في العمري : بهذا نقول إذا وقمت العمري على هذا ، لم ترجع إلى المعطي أبداً ، وإذا لم يكن فيها ذكر العقب ، فهي راجعة إلى المعطي ، بعد زوال العمر . قالوا : وهذا أولى مما روى عطاء ، وأبو الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، لأن أبا سلمة زاد عليهما قوله « ولعقبه » وليس هو بدونهما والزيادة ^(٣) أولى .

فكان من حجتنا للآخرين في ذلك ، أنه لم يكن روى عن النبي ﷺ في العمري ، حديث غير حديث أبي سلمة هذا ، لكان فيه أكثر الحجج ، للذين يقولون : إن العمري لا ترجع إلى العمر أبداً ، ولا يجوز شرطه .

وذلك أن العمري ، لا تخلو من أحد وجهين ، إما أن تكون داخلة في قول النبي ﷺ « المسلمون عند شروطهم » فينفذ للعمير فيها الشرط ، على ما شرطه ، لا يبطل من ذلك شيء ، كما ينفذ الشروط من الموقف فيما وقف ، أو تكون خارجة من ملك العمر ، داخلة في ملك العمر ، فيصير بذلك في سائر ماله ، ويبطل ما شرط عليه فيها .

فنظرنا في ذلك ، فإذا العمري ، إذا أوقمت على أنها للعمير ولعقبه ، مات ، وله عقب وروجة ، أو أوصى بوصايا ، أو كان عليه دين ، أن تلك الأشياء تنفذ فيها ، كما تنفذ في ماله ، ولا ينضمها الشرط الذي كان من العمر ، في جملة إياها ، له ، ولعقبه ، وزوجته ليست من عقبه ، ولا غرماؤه ولا أهل وصاياه .

وكذلك لو مات العمر ، ولا عقب له ، لم يرجع شيء من ذلك إلى العمر .

فما كان ما وصفتنا كذلك ^(٤) كانت كذلك أبداً ، يجوز على ما جعلها عليه العمر ، ويبطل شرطه الذي اشترط فيها ، ولا ^(٥) ينفذ منه قليل ولا كثير ، ويخرج من قول النبي ﷺ « المسلمون عند شروطهم » فيكون شروطها ، ليست من الشروط التي عناها النبي ﷺ بذلك .

وهذا القول الذي صحته ، قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم :

٥٨٧٣ - وقد روى أيضا ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، مثل ذلك **حديث** ابن مرزوق ، قال : ثنا بشر بن عمر قال : ثنا شعبة ، عن حبيب بن أبي ثابت ، قال : سمعت ابن عمر - وسأله رجل ، عن رجل وهب له رجل ناقة حياته فَنَبِيَّجَتْ (أى ولدت) فقال : هي له وأولادها ، فسألته بعد ذلك فقال : هي له ، حيا وسيتا ، والله أعلم .

(٢) و نسخة « فيه »

(١) و نسخة « منه »

(٤) و نسخة « فذلك »

(٥) و نسخة « فلا »

(٣) و نسخة « فزيادة »

٤ - باب الصدقات الموقوفات

٥٨٧٤ - **حدثنا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا أبو عاصم ، وسعيد بن سفيان الجحدري ، قالا : ثنا ابن عون قال : أخبرني نافع ، عن ابن عمر ، أن عمر ، أصاب أرضا بخيبر ، فأتي النبي ﷺ يستأمره فقال « إني أصبت أرضا ، لم أصب مالا قط أحسن منها فكيف تأمرني ؟ » .

قال « إن شئت حبست ^(١) أصلها لا تباع ولا توهب » قال أبو عاصم ، وأراه قال « لا تورث » .
قال فتصدق بها في الفقراء والقريب ، والرقاب ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، والصميف ^(٢) لا جناح على من وليها أن يأكل منها غير متمول ^(٣) قال : فذكرت ذلك لمحمد فقال : غير متائل .

٥٨٧٥ - **حدثنا** أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، قال : **حدثني** عبيد الله بن عبد العزيز ، عن ابن المطلب ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، مولى ابن عمر ، عن ابن عمر ، أن عمر ، استشار رسول الله ﷺ في أن يتصدق بماله بثلثمائة ^(٤) فقال رسول الله ﷺ « تصدق به ، تقسم ثمره ، وتحبس أصله ، لا تباع ولا توهب » .
قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن الرجل إذا أوقف داره على ولده ، وولد ولده ، ثم من بعدهم في سبيل الله ، أن ذلك حائر ، وأنها قد خرجت بذلك من ملكه إلى الله عز وجل ، ولا سبيل له بعد ذلك إلى بيعها ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .

ومن قال بذلك ، أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، رحمتهما الله عليهما ، وهو قول أهل المدينة ، وأهل البصرة .
وخالفهم في ذلك آخرون ، منهم أبو حنيفة ، وزفر بن الهذيل ، رحمتهما الله عليهما ، فقالوا : هذا كله مراث ، لا يخرج من ملك الذي أوقفه ، بهذا السب .

وكان من الحجة لهم في ذلك ، أن رسول الله ﷺ ، لما شاوره عمر رضي الله عنه في ذلك ^(٥) قال له « **حدثس** أصلها وسبيل ^(٦) الثمرة » .

فقد يجوز أن يكون ما أمره به من ذلك ، يخرج به من ملكه ، ويجوز أن يكون ذلك لا يخرجها من ملكه ،

(١) حبست ، قال الشيخ الناطق باحق ، محمد عبد الحق الدهلوي ، في شرح المشكاة : محجبه في البيع باعده .
وفي مجمع البحار ، عن السكري : « حبست » بالضم ، و « أحست » أي أوقفت و « حبست » بالفتح ، أو مده وصقت عليه ، وحكى الحقة ، أي : في الوقف ، يريد : أن يقف أصل الملك ، ويباع الثمر من أوقفها عليه .

(٢) وفي نسخة « لصيف » .

(٣) غير متمول ، أي : غير متخذ منه مالا ، قوله « غير متائل » أي : غير جامع مالا ، وكل شيء له أصل قدم فهو مؤئل ، ومنه محمد مؤئل أي : قديم ، وهو من تأئل بالبناء ، كذا أوردته بعض النسخ .

(٤) بثلثمائة ، بالثلاثة ، وسكون الميم ، وعن معجزة ، قال لعلاء القاري : هي أرض بالمدينة . المولوي وصي أحمد ، سمعته .
(٥) وفي نسخة « بذلك » .

(٦) سبل الثمرة ، أي : اجعلها وقفا ، وأبع ثمرتها ، من وقفها عليه « سبلته » إذا أبعثه كأنك جعلت إليه طريقا مطروقة ، كذا في النهاية . المولوي وصي أحمد ، سمعته .

ولكنها تكون جارية على ما أجزاها عليه من ذلك ما تركها ، ويسكون له فسخ ذلك ، متى شاء .
كرجل ، جعل لله عليه أن يتصدق شجرة نخلة ما عاش ، فيقال له : أنفذ ذلك ، ولا يجبر عليه ، ولا يؤخذ به
إن شاء وإن^(١) أبي .

ولكن إن أنفذ ذلك ، بحسن ، وإن منعه لم يجبر عليه .
وكذلك ورثته من بعده ، إن أنفذوا ذلك ، على ما كان أبوهم أجزاه عليه ، بحسن وإن منعه ، كان ذلك لهم .
وإس في بقاء حبس عمر ، رضي الله عنه إلى غابتنا هذه ، ما يدل على أنه لم يكن لأحد من أهله نقضه .
وإنما الذي يدل على أنه ليس لهم نقضه ، لو كانوا خصموا فيه بعد موته ، فمنعوا من ذلك .
ولو^(٢) جاز ذلك ، لكان فيه العمري ، ما يدل على أن الأوقاف لا تباع .

ولكن إن جاءنا تركهم ، لوقف عمر رضي الله عنه ، يجري على ما كان عمر رضي الله عنه أجزاه عليه في حياته ،
ولم يبلغنا أن أحدا منهم ، عرض فيه بشيء .

٥٨٧٦ - وقد روى عن عمر ، رضي الله عنه ، ما يدل على أنه قد كان له نقضه **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب
أن مالهكا أخبره ، عن زياد بن سعد ، عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب قال : لو لا أني ذكرت صدقي لرسول
الله ﷺ أو نحو هذا ، لرددتها .

فلما قال عمر رضي الله عنه هذا ، دل ذلك أن نفس الإيقاف للأرض ، لم يكن يمنعه من الرجوع فيها ، وأنه
إنما منعه من الرجوع فيها ، أن رسول الله ﷺ أمره فيها بشيء ، وفارقه على الوفاء به ، فسكره أن يرجع عن ذلك ،
كما كره عبد الله بن عمر أن يرجع بعد موت رسول الله ﷺ عن العوم الذي كان فارقه عليه أن^(٣) يفعله ، وقد
كان له أن لا يصوم .

ثم هذا شرح ، وهو قاضي عمر ، وعثمان ، وعلى ، الخلفاء الراشدين المهديين ، رضوان الله عليهم أجمعين ،
٥٨٧٧ - قد روى عنه في ذلك أيضا ، ما قد **حدثنا** سليمان بن شعيب ، عن أبيه ، عن أبي يوسف ، عن عطاء بن السائب
قال : سألت شريحا ، عن رجل جعل داره حبسا على الآخر ، فالآخر من ولده فقال : إنما أفضى ، ولست أفتى ،
قال : فنأشدته ، فقال : لا حبس على^(٤) فرائض الله .

وهذا لا يسع القضاة جهله ، ولا يسع الأئمة تقليد من يحمل مثله ، ثم لا يسكر ذلك عليه منكر ، من أصحاب
رسول الله ﷺ ، ولا من تابعهم ، رحمة الله عليهم .

٥٨٧٨ - ثم قد روى عن ابن عباس ، رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ في ذلك أيضا ما قد **حدثنا** الربيع المؤذن
قال : ثنا أسد قال : ثنا ابنه لبيعة ، قال : **حدثني**^(٥) أخى حيسى ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : سمعت

(٣) وى نسخة « أنه » .

(٢) وى نسخة « فلو » .

(١) وى نسخة « أو » .

(٥) وى نسخة « ثنا » .

(٤) وى نسخة « عن » .

رسول الله ﷺ - بعد ما أنزلت سورة النساء ، وأنزل فيها الفرائض - نهى عن الحبس .

٥٨٧٩ - **حديثنا** روح بن الفرج قال : أخبرنا يحيى بن عبدالله بن بكير ، وعمرو بن خالد ، قالوا : ثنا عبدالله بن لهيعة ، فذكر بإسناده مثله .

٥٨٨٠ - **حديثنا** عبد الرحمن بن الجارود ، قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : **حديثنا** ابن لهيعة ، فذكر بإسناده مثله .

٥٨٨١ - **حديثنا** روح ومحمد بن حزيمة ، قالوا : قال لنا أحمد بن صالح « هذا حديث صحيح ، وبه أقول » .

قال روح : قال لي أحمد بن صالح وقد حدثني المشقي ، يعني : عبد الله بن يوسف ، عن ابن لهيعة .

فأخبر ابن عباس رضي الله عنهما ، أن الأحباس منهى عنها ، غير جارة ، وأنها قد كانت قبل نزول الفرائض ، بخلاف ما صارت عليه بعد نزول الفرائض ، فهذا وجه هذا الباب من طريق الآثار .

وأما وجهه من طريق النظر ، فإن أبا حنيفة ، وأبا يوسف ، ورور ، وجمداً ، ورحمة الله عليهم ، وجميع المخالفين لهم والموافقين ، قد اتفقوا على أن الرجل إذا وقف داره في مرضه على ^(١) الفقراء والمساكين ، ثم توفي في مرضه ذلك ، حائراً من ثلثه ، وأنها غير مورثة عنه .

فاعتبرنا ذلك ، هل يدل على أحد القولين ؟ فسكان الرجل إذا جعل شيئاً من ماله ، من دينار أو دراهم صدقة ، فلم ينفذ ذلك حتى مات ، أنه ميراث وسواء جعل ذلك في مرضه ، أو في صحته ، إلا أن يجعل ذلك وسية بعد موته ، فينفذ ذلك بعد موته ، من ثلث ماله ، كما ينفذ الوصايا .

فأما إذا جعله في مرضه ، ولم ينفذه للمساكين ، بدفعه إياه إليهم ، فهو كما جعله في صحته ، وكان جميع ماله يفعل به في صحته ، فينفذ من جميع ماله ، ولا يكون له عليه بعد ذلك ملك ، مثل العتاق ، والهبات ، والصدقات هو الذي ينفذ إذا فعله في مرضه من ثلث ماله ، وكان الواقف إذا وقف في مرضه داره أو أرضه . وجعل آخرها في سبيل الله ، كان ذلك جائزاً ، بأماقهم من ثلث ماله بعد وفاته ، لا سبيل لوارثه عليه .

وليس ذلك بداحل في قول النبي ﷺ « لا حبس على فرائض الله » .

فسكان النظر على ذلك أن يكون كذلك سبيله ، إذا وقف في الصحة ، فيكون نادماً من جميع المال ، ولا يكون له عليه سبيل بعد ذلك ، قياساً ونظراً على ما ذكرنا .

فإلى هذا ، أذهب ، وبه أقول من طريق النظر ، لا من طريق الآثار ، لأن الآثار في ذلك ، قد تقدم وصي لها ، وبيان معانيها ، وكشف وجوهها .

فإن قال قائل : أفترض الأرض بالوقوف من ملك ربها ، بوقعه إياها لا إلى ملك ماله ؟

قيل له : وما تنكر من هذا ، وقد اتفقت أنت وخصمك ، على الأرض ، يجعلها صاحبها مسجداً للمسلمين ، ويحل بينهم وبينها ، أنها قد خرجت بذلك من ملكه ، لا إلى ملك ماله ، ولكن إلى الله عز وجل .

فألذي يلزم مخالفك ، فيما احتججت عليه ، بما وصفنا ، يلزمك في هذا ، مثله .
 فإن قال قائل : فما معنى نهي رسول الله ﷺ عن الحسن الذي رويته عنه ، في حديث ابن عباس رضي الله عنهما ؟
 قيل له : قد قال الناس في ذلك قولين : أحدهما ، القول الذي ذكرناه ، عند روايتنا إياه .
 والآخر ، أن ذلك أريد به ما كان أهل الجاهلية يفعلونه ، من البسحية ، والسائبة والوصيلة ، والحام .
 فكانوا يحبسون ما يحملونه كذلك كذلك ، فلا يورثونه أحداً ، فلما أنزلت سورة المرائض ، وبين الله عز وجل فيها المواريث ، وقسم الأموال عليها ، قال رسول الله ﷺ « لا حبس » .
 ثم تكلم الذين أجازوا الصدقات الموقوفات فيها ، بعد تشييتهم إياها على ما ذكرنا ، فقال بعضهم : هي جائزة ، قبضت من المصدق بها ، أو لم تقبض . ومن قال بذلك ، أبو يوسف ، رحمه الله عليه .
 وقال بعضهم : لا ينفذها حتى يحررها من يده ، ويقبضها منه غيره ، ومن قال بهذا القول ، ابن أبي ليلى ، ومالك ابن أس ، ومحمد بن الحسن ، رحمه الله عليهم .
 فاحتجنا أن ننظر في ذلك ، نستخرج من القولين . فولا صحيحاً قرأنا أشياء يفعلها العباد على ضروب .
 فمنها المتأق ، ينفذ بالقول ، لأن^(١) العبد إنما يزول ملك مولاه عنه إلى الله عز وجل .
 ومنها الهبات والصدقات ، لا ينفذ بالقول ، حتى يكون معه القبض من انذى ملكها له .
 فأردنا أن ننظر حكم الأوقاف ، بأيها هي أشبه ، فتمطفت عليه ؟
 فرأينا الرجل إذا وقف أرضه ، أو داره ، فإنما يملك الذي أوقفها عليه منافعها ، ولم يملك من رقبها شيئاً ،
 إنما أخرجها من ملك نفسه إلى الله عز وجل ، وثبت أن ذلك نظير ما أخرجه من ملكه إلى الله عز وجل .
 فكما كان ذلك ، لا يحتاج فيه إلى قبض مع القول ، كان كذلك ، الوقوف ، لا يحتاج فيها إلى قبض مع القول .
 وحجة أخرى : أن القبض لو أوجبناه ، فإنما كان القابض يقبض ما لم يملك بالوقف ، فقبضه إياه وغير قبضه إياه ، سواء .
 فثبت بما ذكرناه ، ما ذهب إليه أبو يوسف ، رحمه الله عليه .

١٩ - كتاب الرهن

١ - باب ركوب الرهن واستعماله وشرب لبنه

٥٨٨٢ - حدثنا علي بن شيبه ، قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : أخبرنا زكريا بن أبي زائدة ، عن الشعبي ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال «الظهير ركب بنفقته ، إذا كان مرهونا ، ولبن الدر ، يشرب بنفقته ، إذا كان مرهونا» .

(١) وفي نسخة « ألا ترى »

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن للراهن أن يركب الرهن بحق نفقته عليه ، ويشرب لبنه أيضا ، بحق نفقته عليه ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : ليس للراهن أن يركب الرهن ، ولا يشرب لبنه ، وهو رهن معه ، وليس له أن يتنفع منه بشيء .

وكان من الحجة لهم على أهل المقالة الأولى ، أن هذا الحديث الذي احتجوا به ، حديث مجمل ، لم يبين فيه ، من الذي يركب ويشرب اللبن ؟

فإن أين جاز لهم أن يجعلوه الراهن دون أن يجعلوه المرتهن ؟ هذا لا يكون لأحد إلا بدليل يدل على ذلك ، إما من كتاب ، أو سنن أو إجماع .

ومع ذلك ، فقد روى هذا الحديث هشيم ، وبين فيه ما لم يُبين يزيد بن هارون .

٥٨٨٣ - **حديث** أحمد بن داود قال : ثنا إسماعيل بن سالم السائغ ، قال : ثنا هشيم ، عن زكريا ، عن الشعبي ، عن أبي هريرة ، ذكر أن النبي ﷺ قال « إذا كانت الدابة مرهونة ، فعلى المرتهن علفها ، ولين الدريشرب ، وعلى الذي يشرب ، نفقتها ، ويركب » .

فدل هذا الحديث أن المسمى بالركوب ، وشرب اللبن ، في الحديث الأول ، هو المرتهن ، لا الراهن ، فجعل ذلك له ، وجعلت النفقة عليه ، بدلا مما يتعوض منه مما ذكرنا .

وكان هذا عندنا ، والله أعلم - في وقت ما كان الربا مباحا ، ولم يُنفَ حينئذ ، عن القرض الذي يجز منفعة ، ولا عن أخذ الشيء بالشيء ، وإن كانا غير متساويين ، ثم حُرِّم الربا بعد ذلك ، وحرم كل قرض جر نفعا وأجمع أهل العلم أن نفقة الرهن على الراهن ، لا على المرتهن ، وأنه ليس للمرتهن ، استعمال الرهن .

٥٨٨٤ - **قما روى في نسخ الربا ، ما حديث** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبة ، عن منصور والأعمش ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عائشة قالت : لما نزلت الآيات التي في آخر سورة البقرة ، قام رسول الله ﷺ ، فقرأهن على الناس ، ثم حرم التجارة في بيع الخمر .

٥٨٨٥ - **حديث** أحمد بن داود ، قال : ثنا مسدد قال : ثنا يحيى عن شعبة قال : **حديث** منصور ، عن مسلم ، عن مسروق ، عن عائشة ، مثله .

فلما حرم الربا ، حرمت أشكاله كلها ، وردت الأشياء الأخوذة ، إلى أبدالها المساوية لها ، وحرم بيع اللين في الضروع ، ودخل في ذلك ، النهي عن النفقة التي يملك بها النفق لبنا في الضروع ، وتلك النفقة فقير موقوف على مقدارها ، واللبن كذلك أيضا .

فارتفع بنسخ الربا أن تجب النفقة على المرتهن بالمنافع . التي يجب له عوضا منها ، وباللين الذي يحتلبه فيشربه

ويقال لمن صرف ذلك إلى الراهن ، فجعل له استعمال الرهن : يجوز للراهن ، أن يرهن رجلا دابة هو راكبها ؟ فلا يجز بدا ، من أن يقول : لا .

فيقال له : فإذا كان الرهن لا يجوز ، إلا أن يكون مخلصاً بينه وبين المرتهن فيقبضه ، ويصير في يده ، دون يد الرهن ، كما وصف الله عز وجل الرهن بقوله ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ فيقول : نعم .

فيقال له : فلما لم يجوز أن يستقبل الرهن ، على ما الرهن راكبه ، لم يجوز ثبوته في يده بعد ذلك رهناً بحقه ، إلا لذلك^(١) أيضاً ، لأن دوام القبض ، لا بد منه في الرهن ، إذ كان الرهن إنما هو احتباس المرتهن للشيء المرهون بالدين ، وفي ذلك أيضاً ما يمنع المرتهن^(٢) من استخدام الأمة الرهن ، لأنها ترجع بذلك إلى حال ، لا يجوز عليها استقبال الرهن .

وحجة أخرى : أنهم قد أجمعوا أن الأمة الرهن ، ليس للراهن أن يطلأها ، وللمرتهن منعه من ذلك . فكلما كان المرتهن يمنع الراهن بحق الرهن ، من وطنها ، كان له أيضاً أن يمنعه بحق الرهن من استخدامها . وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد رحمة الله عليهم .

٥٨٨٦ - وقد حدثنا فهد قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا الحسن بن صالح ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي قال « لا ينتفع من الرهن بشيء » .

فهذا الشعبي ، يقول هذا ، وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، ما ذكرنا . فيجوز عليه ، أن يكون أبو هريرة رضي الله عنه يحدثه ، عن النبي ﷺ بذلك ، ثم يقول هو بخلافه ، ولم يثبت النسخ عنده ؟

فلئن كان ذلك كذلك ، فلقد صار متهما في رأيه ، وإذا كان متهما في رأيه ، كان متهما في روايته ، وإذا ثبت له العدالة في روايته ، ثبت له العدالة في ترك خلافها ، وإن وهب سقوط أحد الأمرين ، وهب سقوط الآخر . والمحتمج علينا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا ، يقول من روى حديثاً عن النبي ﷺ ، فهو أعلم بتأويله . فكان يحیی على أصله . ويلزمه في قوله أن يقول لما قال الشعبي ما ذكرنا ، مما يخالف ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، كان ذلك دليلاً على نسخه .

٢ - باب الرهن يهلك في يد المرتهن كيف حكمه ؟

٥٨٨٧ - حدثنا يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، أنه سمع مالكا ، ويونس ، وابن أبي ذئب ، يحدثون عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قال « لا يعلق الرهن » .

٥٨٨٨ - قال يونس بن يزيد ، قال ابن شهاب : وكان ابن المسيب يقول « الرهن لصاحبه^(٣) غنمه ، وعليه غرمه » .

٥٨٨٩ - حدثنا محمد بن حزيمة ، قال : ثنا يوسف بن عدى ، قال : ثنا عبد الله بن إدريس ، عن ابن جريج ، عن عطاء

(١) وفي نسخة « كذلك » (٢) وفي نسخة « الراهن » .

(٣) وفي نسخة ، بدل ما بين القوسين « ممن رهنه » .

وسليمان بن موسى ، قال رسول الله ﷺ « لا يفتق الرهن » .

قال أبو جعفر : فقال قائل : فلما قال رسول الله ﷺ « لا يفتق الرهن » ، لصاحبه غنمه ، وعليه عرمة » ثبت بذلك أن الرهن لا يضيّع بالدين ، وأن لصاحبه غنمه ، وهو سلامته ، وعليه غرمة ، وهو غرم الدين ، بعد ضياع الرهن .

وهذا تأويل قد أنكره أهل العلم جميعاً باللغة ، وزعموا أن لوجه له عندهم .

والذي حملنا على أن تأتي بهذا الحديث ، وإن كان منقطعاً ، احتجاج الذي يقول بالسند به علينا ، ودعواه أنا خالفناه .

وقد كان يلزمه على أصله لو أنصف حصمه ، أن لا يحتج بمثله هذا إذ كان منقطعاً ، وهو لا يقوم الحجة عنده ، بالنقطع .

فإن قال : إنما قبلته ، وإن كان منقطعاً ، لأنه عن سميد بن المسيب ، ومنقطع سميد ، يقوم مقام المتصل .

فيل له : ومن جعل لك أن تحصى سعيداً هذا وتغنى منه مثله ، من أهل المدينة ، مثل أبي سلمة ، والقاسم ، وسالم ، وعروة ، وسليمان بن يسار ، رحمة الله عليهم ، وأمثالهم من أهل المدينة ، والشعبي ، وإبراهيم النخعي ، وأمثالهم ، رحمة الله عليهم ، من أهل الكوفة ، والحسن ، وابن سيرين وأمثالهم رحمة الله عليهم ، من أهل البصرة ، وكذلك من كان في عصر من ذكرنا ، من سائر فقهاء الأمصار ، رحمة الله عليهم ، ومن كان فوقهم من الطبقة الأولى من التابعين ، مثل علقمة ، والأسود ، وعمر بن شريك ، وعبيدة ، وشريح ، رحمة الله عليهم ؟ .

لئن كان هذا لك مطلقاً ، في سميد بن المسيب ، فإنه مطلق لغيرك ، فبمن ذكرنا .

وإن كان غيرك ممنوعاً من ذلك ، فإنك ممنوع من مثله ، لأن هذا تحكّم ، وليس لأحد أن يحكّم في دين الله بالتحكّم .

وقد قال أهل العلم ، في تأويل قول رسول الله ﷺ ، غير ما ذكرت .

٥٨٩٠ - **حديث** علي بن عبد العزيز فيما أعلم ، فإن لم يكن ، فقد دخل فيما كان أجازته لي .

قال : ثنا أبو عبيد ، قال : ثنا جرير ، عن معيرة ، عن إبراهيم ، في رجل دفع إلى رجل رهناً ، وأخذ منه دراهم وقال : إن جئتك بمحكك إلى كذا وكذا ، وإلا في الرهن لك بمحكك .

فقال إبراهيم « لا يفتق الرهن » قال أبو عبيد : أحمله جواباً لمسألته ؟ .

وقد روى عن طاوس نحو من هذا ، يفتق ذلك عن ابن عينة ، عن عمرو بن طاوس .

٥٨٩١ - قال أبو عبيد : وأخبرني عبد الرحمن بن مهدي ، عن مالك بن أنس ، وسفيان بن سعيد ، أنهما كانا يفسران على هذا التفسير .

٥٨٩٢ - **حديث** يونس بن عبد الأعلى ، قال : أخبرنا ابن وهب ، عن مالك بن أنس بذلك أيضاً .

٥٨٩٣ - **حدّثنا** محمد قال : ثنا أبو الثيان ، قال أخبرنا شعيب^(١) عن الزهري ، قال : قال سعيد بن المسيب ، قال رسول الله ﷺ « لا يعلق الرهن » .

فذلك يمنع صاحب الرهن أن يبنّاه ، من الذي رهنه عنده ، حتى يباع من غيره .

مذهب الزهري أيضاً في ذلك الخلق إلى أنه في البيع ، لا في الضياع ، فهؤلاء المتقدمون ، يقولون بما ذكرنا .

٥٨٩٤ - وقد روى عن النبي ﷺ في هذا أيضاً ما **حدّثنا** محمد بن حزيمة قال : ثنا عبد الله بن محمد التيمي ، قال : أخبرنا عبد الله بن المبارك ، قال : ثنا مصعب بن ثابت ، عن عطاء بن أبي رباح ، أن رجلاً ، ارتهن فرساً ، فأت العرس في يد المرتهن ، فقال رسول الله ﷺ (ذهب حقك) .

فدل هذا من قول رسول الله ﷺ ، على بطلان الدين بضياع الرهن .

فإن قل : هذا منقطع ، قيل له : والذي نأوته أيضاً منقطع ، فإن كان المنقطع حجة لك علينا ، فالمنقطع أيضاً حجة لما عليك .

وقد روى عن رسول الله ﷺ من جهة أخرى ، ما يوافق ذلك أيضاً .

٥٨٩٥ - **حدّثنا** أبو العوام ، محمد بن عبد الله بن عبد الحبار الرازي ، قال : ثنا خالد بن رار الأيلي ، قال : **حدّثني** عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن أبيه ، قال : كان من أدركت من فقهاءنا الذين ينتهي إلى قولهم ، منهم سعيد بن المسيب ، وعروة بن الربير ، وانقاسم بن محمد ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ، وحارثة بن زيد ، وعبيد الله بن عبد الله في مشيخة من بطرائهم ، أهل فقه وصلاح وفصل فذكر جميع ما جمع من أقاويلهم في كتابه ، غلبت هذه الصفة أنهم قالوا (الرهن بما فيه ، إذا هلك وصحيت قيمته ، ويرفع ذلك منهم الثقة إلى النبي ﷺ) .

فهمؤلاً : أئمة المدينة ، وفقهؤها ، يقولون : إن الرهن يهلك^(٢) بما فيه ويرفعه الثقة منهم إلى النبي ﷺ

فأنهم ما حكاه ، فهو حجة ، لأنه فقيه إمام ، ثم ولهم جميعاً بذلك وإجابههم عليه .

فقد ثبت به صحة ذلك أيضاً ، عن سعيد بن المسيب ، وهو المأخوذ عنه قول رسول الله ﷺ (لا يعلق الرهن) .

٥٨٩٦ - وقد رعم هذا المخالف لنا أن من روى حديثنا عن رسول الله ﷺ ، فهو أعلم بتأويله ، حتى قال في حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، الذي رواه سيف لنا ، عن قيس بن سعد ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، قال عمرو : في الأموال .

فجعل هو قول عمرو ، في هذا حجة ودليلاً له ، أن ذلك الحكم في الأموال ، دون سائر الأشياء .

فلئن كان قول عمرو بن دينار ، هذا تأويله ، يجب به حجة . فإن قول سعيد بن المسيب ، الذي ذكرنا ، وتأويله مما روى ، أخرى أر ذكر حجة وهذا المخالف لما . قد زعم أنه يقول بالاتباع . فممن أخذ قوله هذا . ومن إمامه فيه ؟ .

(٢) وفي نسخة « شعيب »

(٢) وفي نسخة « يهلك » .

وقد روينا عن رسول الله ﷺ خلافه ، وعن تابعي أصحابه ، خلافه أيضا .

٥٨٩٧ - وقد روى عن أئمة أصحابه ، خلاف ذلك أيضا **حديثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا أبو عاصم ، عن أبي العوام ، عن مطر ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير أن عمر ابن الخطاب قال ، في الرجل يرتهن الرهن ، فيضييع ، قال : إن كان بأقل ، ردوا عليه ، وإن كان بأفضل ، فهو أمين في الفضل .

٥٨٩٨ - **حديثنا** نصر بن مرزوق قال : ثنا الحبيب بن ناصح ، قال : ثنا يزيد بن هارون ، عن إسرائيل ، عن عبد الأعلى التميمي ، عن محمد بن الحنفية أن علياً قال (إدارهن الرجل الرجل رهنا ، فقال له المظي : لا أقبله إلا بأكثر مما أعطيك ، فضاع ، رد عليه الفضل ، وإن رهنه . وهو أكثر مما أعطى يطيب نفس من الرهن فضاع ، فهو بما فيه) .

٥٨٩٩ - **حديثنا** نصر قال : ثنا الخطيب قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن حلاس ، هو ابن عمرو ، أن علياً قال : إذا كان في الرهن فضل ، فأصابته جائحة ، فهو بما فيه . وإن لم تصبه جائحة وآثم ، فإنه يرد الفضل .

٥٩٠٠ - **حديثنا** أحمد بن داود قال : ثنا أبو عمر الحوضي . قال : ثنا حماد ، عن قتادة ، عن الحسن وخلاس بن عمرو ، أن علياً قال في الرهن (يتراذان الزيادة والنقصان جميعا ، فإن أصابته جائحة ، برى) .

فهذا عمر . وعلى ، رضى الله عنهما . قد أجمعا أن الرهن الذي قيمته مقدار الدين ، يضييع بالدين ، وإنما احتلماهما ، فيما زاد من قيمة الرهن . على مقدار الدين . فقال عمر رضى الله عنه : هو أمانة .

وقال على رضى الله عنه ، ما قد روينا عنه ، في حديث نصر بن مرزوق ، وأحمد بن داود .

٥٩٠١ - وقد روى أيضا عن الحسن وشريح في ذلك . ما قد **حديثنا** نصر ، قال : ثنا الحبيب قال : ثنا حماد بن سلمة عن قتادة أن الحسن وشريحا ، قالا : الرهن بما فيه .

٥٩٠٢ - **حديثنا** حسين بن نصر قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا سميان ، عن أبي حصين ، قال : سمعت شريحا يقول « ذهب الرهان بما فيها » .

٥٩٠٣ - **حديثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن عيسى بن جابان ، قال : رهننت حلياً ، وكان أكثر مما فيه ، فضاع ، فاحتصمنا إلى شريح فقال (الرهن بما فيه) .

فهذا الحسن ، وشريح ، قد رأيا الرهن ، يبطل ذهابه بالدين^(١) وقد روى ذلك أيضاً عن إبراهيم النخعي .

٥٩٠٤ - **حديثنا** سليمان بن شعيب ، عن أبيه محمد بن الحسن ، عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم أنه قال في الرهن يهلك في يدي المرتهن ، (إن كانت قيمته ، والدين سواء ، ضاع بالدين ، وإن كانت قيمته أقل من الدين ، رد عليه الفضل ، وإن كانت قيمته أكثر من الدين فهو أمين في الفضل) .

٥٩٠٥ - وروى في ذلك عن عطاء بن أبي رباح ، ما قد **حديثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، في رجل رهن رجلاً جارية ، فهلك قال (هي بحق المرتهن) .

فهذا عطاء يقول بهذا ، وقد روينا عنه ، عن رسول الله ﷺ أنه قال « لا يعلق الرهن » .
فهذا أيضاً حجة علي بحالنا إذا كان من أصله أن من روى حديثاً عن رسول الله ﷺ ، فتأويله فيه حجة .
وقد حاث هذا كله ، في هذا الباب ، وحالف ماقد روينا ، عن رسول الله ﷺ ، وعن عمر وعلي رضي الله
عنهما ، وعن ذكرنا من التابعين ، رحمة الله عليهم ، فمن إمامه في هذا ؟ أو بمن اقتدى به ؟ .

ثم النظر في هذا أيضاً ، يدفع مقال ، وما ذهب إليه ، إذ جعل الرهن أمانة ، يصيح بغير شيء .
وقد أجمعوا أن الأمانات ، لربها أن يأخذها ، وحرام على المرتهن منعه منها .
والرهن محاف لذلك إذ كان المرتهن حبسه ، ومنع ماله منه حتى يستوفي دينه ، فخرج بذلك حكمه من
حكم الأمانات .

ورأينا الأشياء المنصوبة ، حرام على العاصين حبسها ، وحلال للمصوبين منهم أخذها ، والرهن ليس كذلك ،
لأن المرتهن حلال له حبس الرهن ، ومنع الراهن منه ، حتى يستوفي منه دينه .
ورأينا العواري ، للمستعير الانتفاع بها ، وللعير أخذها منه ، متى أحب .

والرهن ليس كذلك ، لأن المرتهن ، حرام عليه إستعمال الرهن ، وليس للراهن أخذه منه ، حتى يوفيه دينه .
فبان حكم الرهن ، عن حكم الودائع ، والمنصوب ، والعواري ، وثبت أن حكمه بخلاف حكم ذلك كله .
وقد أجمعوا أن المرتهن حبسه ، حتى يستوفي الدين ، وحلال للراهن أخذه إذا برى ، من الدين .

فلما كان حبس الرهن مضمناً بحس الدين ، وسقوط حبسه مضمناً بسقوط حبس الدين ، كان كذلك أيضاً ،
ثبوت الدين ، مضمناً بثبوت الرهن ، فما كان الرهن ثابتاً ، فالدين ثابت ، ومتى كان الرهن غير ثابت ، فالدين
غير ثابت .

وكذلك رأينا المبيع في قولك ، وقول هذا المخالف لك ، للبائع حبسه بالثمن ، ومتى صاع في يده ، صاع بالثمن .
فالنظر على ما اجتمعنا عليه ، نحن وهو ، من هذا ، أن يكون الرهن كذلك ، وأن يكون ضياعه ، يبطل الدين
كما كان ضياع المبيع ، يبطل الثمن .

فهذا هو النظر في هذا الباب ، غير أن أبا حنيفة ، وأبا يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم ، ذهبوا في الرهن
إلى ماقد روينا في هذا الباب ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وإبراهيم النخعي ، رحمة الله عليه .

واحتجوا في ذلك ، بما قد أجمعوا عليه في النصب ، فقالوا: رأينا الأشياء المنصوبة ، لا يوجب ضياعها من غصبها
أكثر من ضمان قيمتها ، وغصبها حرام .

قالوا : فالأشياء المرهونة ، التي قد ثبت أنها مضمونة ، أخرى أن لا يجب بضمانها على من قد ضمنها أكثر
من مقدار قيمتها .

وكانوا يذهبون في تفسير قول سعيد بن المسيب « له عنمه وعليه غرمه » إلى أن ذلك في البيع .

يريدون إذا بيع الرهن بشئ فيه نقص عن الدين غرم المُرْتَهَن^(١) ذلك النقص ، وهو غرمه المذكور في الحديث ، وإذا بيع بفضل عن الدين ، أخذ الراهن ذلك الفضل ، وهو غنمه المذكور في الحديث .

٢٠- كتاب المزارعة والمساقاة

١- باب المزارعة

٥٩٠٦- **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ ، وَفَعْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَا : ثنا أَبُو نَعِيمٍ ، الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ ، قَالَ : ثنا سَفْيَانٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمَزَارَعَةِ .

٥٩٠٧- **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرَةَ ، بَكَّارُ بْنُ قَتَيْبَةَ ، قَالَ : ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ثنا سَفْيَانٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : كُنَّا نَخْبِرُ ، وَلَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا ، حَتَّى زَعَمَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَخَابَرَةِ^(٢) فَتَرَكْنَاهَا .

٥٩٠٨- **حَدَّثَنَا** نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ ، قَالَ : ثنا أَبُو سَالِحٍ ، قَالَ : **حَدَّثَنِي** اللَّيْثُ ، قَالَ : **حَدَّثَنِي** عَقِيلٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ أَبَاهُ ، يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، كَانَ يَكْرِى أَرْضَهُ ، حَتَّى يَلْقَاهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ ، كَانَ يَنْهَى عَنِ كِرَاءِ الْأَرْضِ .

فَلَقِيهِ فَقَالَ : يَا ابْنَ خَدِيجٍ ، مَاذَا تَحْدُثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ ؟ .

فَقَالَ : سَمِعْتُ عُمَى وَكَانَا قَدْ شَهِدَا بَدْرًا ، يَحْدِثَانِ أَهْلَ الدَّارِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ كِرَاءِ الْأَرْضِ .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّ الْأَرْضَ كَانَتْ تَسْكُرَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْدَثَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا ، لَمْ يَكُنْ عَلَّمَهُ ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ .

٥٩٠٩- **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ ، قَالَ : ثنا أَبُو عَامِرٍ ، قَالَ : ثنا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، نَهَى عَنِ الْحَقْلِ .

قَالَ شُعْبَةُ : فَقُلْتُ لِلْحَكَمِ : مَا الْحَقْلُ ؟ قَالَ : أَنْ تَسْكُرَى الْأَرْضُ .

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : أَرَاهُ أَنَا قَالَ : بِالثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ .

٥٩١٠- **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرَةَ قَالَ : ثنا يَحْيَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ : ثنا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، قَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَنْ لَنَا نَافِعًا ، وَأَمَرَ نَبِيَّ اللَّهِ أَنْ نَقَعَ لَنَا قَالَ « مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرَعْهَا أَوْ لِيُزْرَعْهَا » .

٥٩١١- **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ : ثنا عِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : ثنا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، قَالَ : ثنا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزَّيْدِيُّ . قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ : **حَدَّثَنِي** أُسَيْدُ بْنُ أَحِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ ، قَالَ : قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ ، عِيرَ أَنَّهُ قَالَ « فَلْيُزْرَعْهَا ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا فَلْيُزْرَعْهَا أَخَاهُ » .

(٢) وَهُوَ لَمِنَ الْمَرْهَنِ .

(١) وَهُوَ نَسْخَةُ « عَنْهَا »

٥٩١٢ - **حدثنا** يونس بن عبد الأعلى قال: ثنا علي بن معبد، قال: ثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم الجزري، عن مجاهد قال: أخذت بيد طاوس حتى أدخلته على ابن رافع بن خديج، فحدثه عن أبيه، عن رسول الله ﷺ، أنه نهى عن كرى^(١) الأرض.

فأبى طاوس وقال: سمعت ابن عباس، أنه لا يرى بذلك بأساً.

٥٩١٣ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن قال: ثنا سعيد بن منصور، قال: ثنا أبو الأحوص، عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب، عن رافع بن خديج قال: نهى رسول الله ﷺ، عن المزابنة، والمخافلة.

وقال: إما يزرع ثلاثة، رجل له أرض، فهو يزرعها، ورجل منح أخاه أرضاً، فهو يزرع مامنح منها، ورجل أكثرى، ذهب أو فضة.

٥٩١٤ - **حدثنا** أبو أمية قال: ثنا أبو نعيم والمولى بن منصور، قال: ثنا أبو الأحوص، ثم ذكر بإسناده، مثله.

٥٩١٥ - **حدثنا** يونس قال: ثنا ابن وهب قال: أخبرني جرير بن حازم، عن يعلى بن حكيم، عن سليمان بن يسار، عن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ «من كانت له أرض فليزرعها أو يزرعها أخاه، ولا يكرها؛ بالثنت ولا بالربع، ولا بطعام مسمى»

٥٩١٦ - **حدثنا** مهدي، قال: ثنا أبو نعيم، قال: ثنا بسكير بن عاصم، عن ابن أبي نعيم، قال: **حدثني** رافع بن خديج أنه زرع أرضاً، فربه النبي ﷺ وهو يسقيها، فسأله: لمن الزرع، ولمن الأرض؟ فقال ردعي ببدرى^(٢) وعلمي، لي الشطر، ولبنى فلان الشطر.

فقال «أربيت، قرء الأرض على أهلها، وخذ نفقتك».

٥٩١٧ - **حدثنا** مهدي قال: ثنا أبو نعيم قال: ثنا بسكير عن الشعبي، عن رافع، مثله.

٥٩١٨ - **حدثنا** أبو بكرة قال: ثنا عمر بن يونس، قال: ثنا عكرمة بن عمار، قال: **حدثني** أبو النجاشي، مولى رافع بن خديج، قال: قلت لرافع: إن لي أرضاً أكرها، فنهاني رافع وأراه قال لي: إن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض قال: «إذا كانت لأحدكم أرض فليزرعها، أو ليزرعها أخاه، وإن لم يفعل، فليدعها، ولا يكرها بشيء».

فقلت: أ رأيت إن تركتها، فلم أزرعها، ولم أكرها بشيء، فزرعها قوم، وهبوا لي من بساتينها شيئاً آخذه؟ قال: لا.

٥٩١٩ - **حدثنا** إبراهيم بن مرروق قال: ثنا حبان بن هلال، ح.

٥٩٢٠ - **وحدثنا** محمد بن [علي] بن داود، قال: ثنا عفان بن مسلم، قال: ثنا عبد الواحد بن زياد، قال: ثنا سليمان الشيباني قال: **حدثني** عبد الله بن السائب، قال: سألت عبد الله بن معقل، عن المزارعة فقال: أخبرني ثابت بن الضحاك أن رسول الله ﷺ، نهى عن المزارعة.

(١) وى سعة «كرى».

(٢) وى سعة «بدرى».

٥٩٢١ - **حديثنا** مهدي ، قال : ثنا محمد بن سعيد الأصهباني قال : ثنا علي بن مهر ، عن الشيباني قال : أخبرنا عبد الله ابن السائب ، فذكر بإسناده مثله .

٥٩٢٢ - **حديثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا بشر بن بكر ، قال [ثنا الأوزاعي قال] : **حديثنا** عطاء بن أبي رباح ، عن جابر بن عبد الله قال : كان لرجال منا فضول أرضين ، على عهد رسول الله ﷺ ، فكانوا يؤاجرونها ، على النصف ، والثالث ، والرابع . فقال رسول الله ﷺ : « من كانت له أرض ، فليزرعها ، أو لينح أخاه ، فإن أبي فليمسك » .

٥٩٢٣ - **حديثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، قال : ثنا عطاء ، عن جابر ، مثله .

٥٩٢٤ - **حديثنا** سليمان بن شبيب ، قال : ثنا الخصيب ، قال : ثنا همام قال : قيل لعطاء : هل حدثك جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال « من كانت له أرض فليزرعها ، أو ليزرعها أخاه ، ولا يؤاجرها » ؟ فقال عطاء : نعم .

٥٩٢٥ - **حديثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا عبد الله بن رجاء ، قال : ثنا همام قال : سأل سليمان بن موسى عطاء ، وأنا شاهد ، ثم ذكر بإسناده مثله .

٥٩٢٦ - **حديثنا** إبراهيم بن أبي داود ، قال : ثنا خطاب بن عثمان الفوزي ، قال : ثنا ضمرة ، عن ابن شاذب ، عن مطير ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، ثم ذكر مثله .

٥٩٢٧ - **حديثنا** ابن أبي داود قال : ثنا يحيى بن معين ، قال : ثنا عبد الله بن رجاء ، قال ابن خثيم : **حديثنا** عن أبي الزبير ، عن جابر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من لم يدر الحفارة ، فليؤذن بحرب من الله عز وجل » .

٥٩٢٨ - **حديثنا** مهدي قال : ثنا محمد بن سعيد قال : أخبرنا يحيى بن سليم الطائفي ، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم ، فذكر بإسناده مثله وزاد « من الله ورسوله » .

٥٩٢٩ - **حديثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا أبو داود ، عن سليم بن حيان ، عن سعيد بن ميناء ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال « من كان له فضل ماء ، أو فصل أرض ، فليزرعها ، أو يررعها ، ولا تبيموها » . قال سليم : فقلت له : يعني السكراء ؟ فقال : نعم .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذه الآثار ، وكروها بها إجارة أرض يجرء مما يخرج منها ، وهذه الآثار فقد جاءت على معان مختلفة .

فأما ثابت بن الضحاك رضى الله عنه ، فروى عن النبي ﷺ أنه نهى عن المزارعة ، ولم يبين أى مزارعة . فإن كانت هي المزارعة ، على جزء معلوم ، مما تخرج الأرض ، فهذا الذى يختلف فيه هؤلاء المحتجون بهذه الآثار ومخالفوهم .

فإن كانت تلك المزارعة التى نهى عنها ، هي المزارعة على الثلث والرابع ، وشئ غير ذلك مثل ما يخرج مما يزرع في موضع من الأرض بعينه ، فهذا مما يجتمع المريقان جميعا ، على فساد المزارعة عليه .

وليس في حديث ثابت هذا ما ينفي أن يكون النبي ﷺ ، أراد معنى من هذين المعنيين بعينه ، دون المعنى الآخر .

وأما حديث جابر بن عبد الله ، فإنه قال فيه : كان لرجال منا فضول أرضين ، فكانوا يؤاجرونها ، على النصف والثالث ، والرابع .

فقال رسول الله ﷺ « من كانت له أرض ، فليزرعها ، وليمنحها أخاه ، فإن أبي مليسك » .
ففي هذا الحديث أنه لم يميز لهم إلا أن يزرعوها بأنفسهم ، أو يمنحوها من أحبوا ، ولم يُبَيَّعْ لهم في هذا الحديث غير ذلك .

فقد يحتمل أن يكون ذلك النهي ، كان على أن لا تؤاجر بثلاث ، ولا بربع ، ولا بدرهم ، ولا بدنانير ، ولا بغير ذلك .

فيكون المقصود إليه بذلك النهي ، هو إجارة الأرض .

٥٩٣٠ - وقد ذهب قوم إلى كراهة إجارة الأرض بالذهب والفضة **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو عمر قال : ثنا حماد ابن زيد قال : أخبرنا عمرو بن دينار ، قال : كان طاوس يكره كراء الأرض ، بالذهب والفضة .

فهذا طاوس يكره كراء الأرض بالذهب والفضة ، ولا يرى بأساً بدفعها ، بيمض ما يخرج ، وسيجيء بذلك فيما بعد ، إن شاء الله تعالى .

فإن كان النهي الذي في حديث جابر رضي الله عنه ، وقع على الكراء أصلاً بشيء ، مما يخرج ، وبغير ذلك ، فهذا معنى يخالفه الفريقان جميعاً .

وقد يحتمل أن يكون النهي واقع لمعنى غير ذلك .

فنظرنا ، هل روى أحد عن جابر رضي الله عنه في ذلك شيئاً ، يدل على المعنى الذي من أجله كان النهي ؟
٥٩٣١ - فإذا يونس قد **حدثنا** ، قال : ثنا عبد الله بن نافع المدني ، عن هشام بن سعد عن أبي الزبير المكي ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ بلغه أن رجالاً يكرهون مزارعتهم بنصف ما يخرج منها ، وبثلثه ، وبالماذيات .
فقال في ذلك رسول الله ﷺ « من كانت له أرض ، فليزرعها ، فإن لم يزرعها ، فليمنحها أخاه ، فإن لم يفعل ، فليمسكها .

٥٩٣٢ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني إسماعيل بن سعدان ، أبي الزبير المكي ، حدثه قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : كنا في زمن رسول الله ﷺ نأخذ الأرض ، بالثالث ، أو الربع ، بالماذيات ، فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك .

٥٩٣٣ - **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا زهير بن معاوية ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : كنا نحارب على عهد النبي ﷺ ، فنصيب كذا وكذا ، فقال « من كانت له أرض ، فليزرعها ، أو ليعطيها أخاه ، وإلا فليزرعها » .

فأخبر أبو الزبير في هذا ، عن جابر رضي الله عنه ، بالمعنى الذي وقع النهي من أجله ، وأنه إنما هو شيء كانوا يصيبونه في الإجارة ، فكان النهي من قبل ذلك ، جاء .

وقد يحتمل أن يكون معنى حديث ثابت بن الضحاك ، رضى الله عنه ، الذى ذكرنا ، كذلك .
وأما حديث رافع بن خديج ، رضى الله عنه ، فقد جاء بألفاظ مختلفة ، اضطرب من أجلها .
فأما حديث ابن عمر عنه ، فهو مثل حديث ثابت بن الضحاك ، لأن رسول الله ﷺ ، نهى عن المزارعة .
فهو يحتمل ما وصفنا ، من معاني حديث ثابت ، على ما ذكرنا ، وبيننا .
وأما من رواه على مثل ما روى جابر رضى الله عنه ، فيحتمل أيضا ، ما وصفنا ، مما يحتمل حديث جابر رضى الله عنه .

ثم نظرنا بعد ذلك ، هل نجد عن رافع ، معنى يدلنا على وجه النهى عن ذلك ، لم كان ؟
٥٩٣٤ - فإذا أبو بكره قد **حُشِنَا** قال : ثنا أبو عمر ، قال : أخبرنا حماد بن سلمة أن يحيى بن سعيد الأنصارى أخبرهم ،
عن حنظلة بن قيس الزرق ، عن رافع بن خديج ، قال : كنا - بنى حارثة - أكثر أهل المدينة حقلا ، وكنا نكسرى
الأرض ، على أن ماسق الماديانات والربيع ، فلنا ، وما سقت الجداول ، فلهم ، فربما سلم هذا ، وهلك هذا ، وربما
هلك هذا ، وسلم هذا ، ولم يكن عندنا يومئذ ، ذهب ولا فضة ، فنعلم ذلك ، فسألنا رسول الله ﷺ عن
ذلك ، فنهانا .

٥٩٣٥ - **حُشِنَا** روح بن الفرج قال : ثنا حامد بن يحيى ، قال : ثنا سميان ، قال : ثنا يحيى بن سعيد الأنصارى ، قال :
ثنا حنظلة بن قيس الزرق أنه سمع رافع بن خديج يقول : كنا أكثر أهل المدينة حقلا ، وكنا نقول للذى نحارب
« لك هذه القطعة ، ولنا هذه القطعة ، ترعها لنا » .

فربما أخرجت هذه القطعة ، ولم تخرج هذه شيئا ، وربما أخرجت هذه ، ولم تخرج هذه شيئا ، فنهانا رسول الله ﷺ
عن ذلك ، فأما بالنورق ، فلم ينهنا عنه .

٥٩٣٦ - **حُشِنَا** ابن أبي داود قال : ثنا محمد بن المنهال ، قال : ثنا يزيد بن ذريع ، قال : ثنا ابن أبي عروبة ، عن يعلى
ابن حكيم ، عن سليمان بن يسار ، عن رافع بن خديج قال : كنا نحافل على عهد رسول الله ﷺ ، والمحافلة : أن يكسرى
الرجل أرضه بالثك ، أو الربيع ، أو طعام مسمى .

فبينما أنا ذات يوم ، إذ أتاني بعض عمومتى ، فقال : نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافع ، فطاعة رسول
الله ﷺ أنفع قال « من كانت له أرض فليمنحها أخاه ، ولا يكريها ، بثك ، ولا بربع ، ولا بطعام مسمى » .

فبين رافع في هذا الحديث ، كيف كانوا يرارعون ، فرجع معنى حديثه إلى معنى حديث جابر رضى الله عنه ،
وثبت أن النهى في الحديثين جميعا ، إنما كان ، لأن كل فريق من أرباب الأرضين والمزارعين ، كان يختص بطائفة
من الأرض ، فيكون له ما يخرج منها من زرع ، إن سلم فله ، وإن عطب ، فعليه ، وهذا لما أجمع على فساد .
فهذا قد خرج معنى حديث رافع ، على أن النهى المذكور فيه ، كان للمعنى الذى وصفنا ، لا لإجارة الأرض
بجزء مما يخرج منها .

وقد أنكر آخرون على رافع ، ما روى من ذلك ، وأخبروا أنه لم يحفظ أول الحديث .

٥٩٣٧ - أخذنا على بن شيبه قال : ثنا يحيى بن يحيى ، قال : ثنا بشر بن المفضل ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن أبي عبيدة ابن محمد بن عمار ، عن الوليد بن أبي الوليد ، عن عروة بن الزبير ، عن زيد بن ثابت أنه قال : يغفر الله لرافع ابن خديج ، أنا والله ، كنت أعلم بالحديث منه ، إنما جاء رجلان من الأنصار إلى رسول الله ﷺ قد اقتتلا .

فقال « إن كان هذا شأنكم ، فلا تسكروا المزارع » فسمع قوله « لا تسكروا المزارع » .

فهذا زيد بن ثابت رضي الله عنه ، يخبر أن قول النبي ﷺ « لا تسكروا المزارع » النهي الذي قد سمعه رافع ، لم يكن من النبي ﷺ على وجه التحريم ، إنما كان لسكراهية وقوع السوء^(١) بينهم .

وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً ، من ذلك شيء .

٥٩٣٨ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا سفيان وحماد ابن سلمة ، وحماد بن زيد عن عمرو بن دينار ، عن طاوس قال : قلت له يا أبا عبد الرحمن ، لو تركت المحاربة ، فإنهم يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عنها .

فقال : أخبرني أعلمهم ، يعني ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ لم ينه عنها ، ولكنه قال « لأن يمنع أحدكم أخاه أرضه ، خير له من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً »

٥٩٣٩ - **حدثنا** أبو بكر قال : ثنا إبراهيم بن بشار ، قال : ثنا سفيان ، عن عمرو ، فذكر بإسناده مثله .

فبين ابن عباس رضي الله عنهما أن ما كان من النبي ﷺ في ذلك ، لم يكن للنهي ، وإنما أراد الرفق بهم .

وقد يحتمل أيضاً أن يكون كره لهم أخذ الخراج ، لما وقع بين الرجلين في حديث زيد فقال « لأن يمنع أحدكم أخاه أرضه ، خير له من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً » لأن ما كان وقع بين ذبك الرجلين من الشر ، إنما كان في الخراج الواجب لأحدهما على صاحبه ، فرأى أن المنفعة التي لا توجب^(٢) بينهم شيئاً من ذلك ، خير لهم من المزارعة ، التي توقع بينهم مثل ذلك .

وقد جاء بعضهم بحديث رافع ، على لفظ حديث ابن عباس هذا .

٥٩٤٠ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا وهب قال : ثنا^(٣) شعبة ، عن عبد الملك بن ميسرة ، قال : سمعت مجاهداً عن رافع بن خديج قال : نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً ، وأمرنا بخير منه فقال « من كانت له أرض فليزرعها ، أو يمنحها » .

قال : فذكرت ذلك لطاوس ، فقال : قال ابن عباس « إنما قال رسول الله ﷺ يمنحها^(٤) أخاه خير له ، أو يمنحها خير » .

فيحتمل أن يكون وجه هذا الحديث على ذلك أيضاً ، فيكون قوله « نهانا عن أمر كان لنا نافعاً » يريد ما ذكر زيد بن ثابت رضي الله عنه ، أن رافعاً سمعه ، وأمرنا بكذا ، ما حكاه ابن عباس رضي الله عنهما .

(١) وفي نسخة « القبر »

(٢) وفي نسخة « تحرى »

(٣) وفي نسخة « عن »

(٤) وفي نسخة « لمنحها »

فلم يكن في جميع^(١) ماسمع في الحقيقة ، نهى لكراء الأرض ، بالثك ، والربع .

وقد روى عن سعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، رضي الله عنهم ، أيضاً في النهي عن ذلك أنه إنما كان لبعض المعاني التي تقدم ذكرها لها .

٥٩٤١ - **حديث** أحمد بن داود قال : أخبرنا يعقوب بن حميد بن كاسب قال : أخبرنا إبراهيم بن سعد ، قال : **حديث** محمد بن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث [عن] ابن لبيبة ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد بن أبي وقاص قال : كان الناس يكرهون المزارع ، بما يكون على الساق ، وبما يسق بالاء ، مما حول البئر ، فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك ، وقال « أكرهوا بالذهب والورق » .

٥٩٤٢ - **حديث** ربيع الجيزي ، قال : ثنا حسان بن غالب ، قال : ثنا يعقوب بن عبد الرحمن ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع بن رافع بن خديج أخبر عبد الله بن عمر ، وهو متسكى على ندي ، أن عمومته جاءوا إلى رسول الله ﷺ ثم رجعوا فقالوا : إن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع .

فقال ابن عمر : قد علمنا أنه كان صاحب مزرعة يكرها ، هي عهد رسول الله ﷺ ، على أن له ما في ربيع الساق الذي تفجر منه الماء ، وطائفة من التبن ، لا أدري ما التبن ، ماهو ؟ .

فبين سعد رضي الله عنه في هذا الحديث ، مانه النبي ﷺ لم كان ، وأنه إنما كان ، لأنهم كانوا يشترطون ما على ربيع الساق ، وذلك فاسد في قول الناس جميعاً .

وحمل ابن عمر رضي الله عنهما النهي على أنه قد يجوز أن يكون على ذلك المعنى أيضاً .

وزاد حديث سعد على غيره من هذه الأحاديث إباحة النبي ﷺ إجارة الأرض ، بالذهب والورق .

فقد بان نهى^(٢) النبي ﷺ ، عن المزارعة ، في الآثار المتقدمة ، لم كان ، وما الذي نهى عنه من ذلك ؟

ولم ثبت في شيء منها ، النهي عن إجارة الأرض ببعض ما يخرج ، إذا كان ثلثاً ، أو رباعاً ، أو ما أشبه ذلك .

٥٩٤٣ - وقد احتج قوم في ذلك لأهل المقالة الأولى ، بما **حديث** ربيع المؤذن ، قال : ثنا شعب بن الليث ، عن أبيه ، عن جعفر بن ربيعة ، عن ابن هرمز ، عن أسد بن رافع بن خديج ، سمعه يذكر أنهم منعوا من المحاقلة ، وهي أن يكرى أرضاً^(٣) على بعض ما فيها .

٥٩٤٤ - **حديث** روح بن المرح قال : ثنا حماد ، قال : ثنا سفيان قال : سمعت عمرو بن دينار يقول : سمعت ابن عمر يقول : كنا نخبر ، ولا نرى بذلك بأساً ، حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ نهى عنها ، فتركناها من أجل قوله .

٥٩٤٥ - **حديث** أحمد قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : أخبرنا بن مسلم الطائفي ، قال : أخبرني إبراهيم بن مسرة قال : أخبرني عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله ﷺ عن المحاربة ، والمزابنة ، والمحاقلة .

(٢) و في نسخة « بهي » .

(١) و في نسخة « جميع » .

(٣) و في نسخة « إجارة الأرض » .

والمخاربة : على الثلث ، والربع ، والنصف ، من بياض الأرض .

والمزبنة : بيع الرطب في رموس النخل بالتمر ، وبيع العنب في الشجر بالزبيب .

والمخافة : بيع الزرع قائما هو ، على أصوله ، بالطعام .

٥٩٤٦ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو داود ، عن سليم بن حيان ، عن سميد بن ميناء ، عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله ﷺ ، نهى عن المخافة ، والمزبنة ، والمخاربة .

٥٩٤٧ - **حدثنا** ربيع الجيزي^(١) قال : ثنا سميد بن عنبر قال : ثنا يحيى بن أيوب ، عن ابن جريج ، عن عطاء وأبي الزبير ، عن جابر عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٥٩٤٨ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا الوهي ، قال : ثنا ابن إسحاق ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع ابن حبان ، عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله ﷺ عن المخافة ، والمزبنة

٥٩٤٩ - **حدثنا** علي بن شيبه قال ثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا ابن إسحاق ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن زيد ابن ثابت ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٥٩٥٠ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا عمر^(٢) بن يونس بن القاسم ، قال : ثنا أبي عن إسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٥٩٥١ - **حدثنا** أبو بكرة ، قال : ثنا حسين بن حمص الأصماني ، قال : ثنا سفيان قال ، **حدثني** سميد بن إبراهيم قال : **حدثني** عمر بن أبي سلمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

قال : والمخافة : الشراك في الربع ، والمزبنة : التمر بالتمر على^(٣) رموس النخل .

فالوا : فقد نهى النبي ﷺ عن المخافة ، وهي كراء الأرض بالثلث ، والربع ، ونهى أيضاً عن المخاربة ، وهي أيضاً كذلك .

فيل لهم : أما ما ذكرتم عن النبي ﷺ من نهيه عن المخافة ، فقد صدقتم ، ونحن نوافقكم على صحة عني ذلك .

وأما تأويلكم إياه على أنه المزارعة بالثلث ، والربع ، فهذا تأويل منكم ، وليس عندكم من النبي ﷺ في ذلك دليل يدل على أن^(٤) تأويله كما تأويلتم .

وقد يحتمل عندنا ، ما ذكرتم ، ويحتمل أن يكون كما قال مخالفكم أنه بيع الحنطة كيلا ، بحنطة هذا الحقل الذي لا يدرى ما كيله .

فذلك^(٥) عندنا وعندكم فاسد ، وهذا أشبه بذلك ، لأنه مقرون بالمزبنة ، والمزبنة هي بيع التمر المسكيل^(٦) بما في رموس النخل من التمر .

(١) وفي نسخة « الجيزي » .

(٢) وفي نسخة « محمد » .

(٣) وفي نسخة « في » .

(٤) وفي نسخة « أنه » .

(٥) وفي نسخة « فهذا » .

(٦) وفي نسخة « بالكيل » .

فهذا الحديث يحتمل ما تأوله^(١) الفريقان جميعاً عليه ، ولا حجة فيه لأحد الفريقين ، علي الفريق الآخر .
وقد جاءت آثار غير هذه الآثار ، فيها إباحة المزارعة ، بالثلث ، والرابع .

٥٩٥٢ - فيها ما **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا يحيى بن زكريا ، عن الحجاج بن أرطاة ، عن الحكم عن أبي القاسم ، وهو مقسم ، عن ابن عباس ، قال أعطى رسول الله ﷺ خيبر ، بالشطر ، ثم أرسل ابن رواحة فقامهم .

٥٩٥٣ - **حدثنا** محمد بن عمرو بن يونس ، قال : ثنا عبد الله بن نمير ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ ، عامل أهل خيبر ، بشطر ما خرج من الزرع .

٥٩٥٤ - **حدثنا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا أبو بكر الحنفي ، قال : ثنا عبد الله بن نافع ، عن أبيه ، عن ابن عمر قال : كانت المزارع تسمى علي عهد رسول الله ﷺ ، علي أن لب الأرض ماعلي ربيع الساق من الزرع ، وطائفة من التبن ، لا أدرى كم هو ؟ .

٥٩٥٥ - قال نافع : جاء رافع بن خديج وأنا معه فقال : إن رسول الله ﷺ أعطي خيبر يهودا ، علي أنهم يعملونها ويزرعونها ، بشطر ما يخرج من تمر ، أو زرع .

٥٩٥٦ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو عون الزبدي ، وهو بن محمد بن عون ، قال : ثنا إبراهيم بن طهمان قال : ثنا أبو الزبير ، عن جابر قال : أفاء الله خيبر ، فأقرم رسول الله ﷺ كما كانوا ، وجعلها بينه وبينهم ، فيث ابن رواحة ، فخرصها عليهم .

٥٩٥٧ - و**حدثنا** أبو أمية قال : أخبرنا محمد بن سابق قال : ثنا إبراهيم بن طهمان ، عن أبي الزبير ، عن جابر رضي الله عنه ، مثله .

ففي هذه الآثار ، دفع النبي ﷺ خيبر بالنصف ، من تمرها ، وزرعها .

فقد ثبت بذلك ، جواز المزارعة والمساقاة ، ولم يصاد ذلك ، ما قد تقدم ذكرنا له ، من حديث جابر ، رضي الله عنه ، ورافع ، وثابت ، رضي الله عنهما ، لما ذكرنا من حقائقها .

فاحتج محتج في ذلك فقال : قد عورضت هذه الآثار أيضاً بما روى عن النبي ﷺ من النهي ، عن بيع الثمار ، قبل أن تكون ، مما^(٢) قد وصفنا ذلك في « باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها » .

قال : فإذا نهى النبي ﷺ عن الاتياع بالثمار قبل أن تكون دخل في ذلك الاستيجار بها ، قبل أن تكون ، فكما كان البيع بها قبل كونها باطلاً ، كان الاستيجار بها ، قبل كونها أيضاً كذلك .

ألا ترى أن النبي ﷺ ، قد نهى عن بيع مائس عندك ؟ فكان الاستيجار بذلك غير جائز . إذ كان الاتياع به غير جائز ، فكذلك لما كان الاتياع ، بما لم يكن غير حائز ، كان الاستيجار به أيضاً غير جائز .

(١) وفي نسخة « قاله » .

(٢) وفي نسخة « ما » .

قيل له : إنه لو لم يروى هذه الآثار التي ذكرنا في إجارة المزارعة ، بالثالث ، والرابع ، لكان الأمر على ما ذكرنا .
ولكن لما روى عن النبي ﷺ بإحتياها ، وعمل بها المسلمون بعده ، احتتمل أن لا يكون الاستيجار بمالم يكن ،
داخلًا في الابتاع بما (١) لم يكن ويكون مستثنى من ذلك ، وإن لم يبين في الحديث .

كما أبيع السلم ، ولم يحرمه النهي عن بيع ما ليس عندك ، وإنما وقع النهي في ذلك ، على بيع ما ليس عندك
غير السلم .

فكذلك يحتتمل أن يكون النهي عن بيع الثمار ، قبل أن تكون ذلك على ماسوى المزارعة بها ، والسلفاة عليها .
وقد عمل بالمزارعة والمساقاة أصحاب رسول الله ﷺ من بعده .

٥٩٥٨ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر ، قال : سمعت أبي يذكر عن موسى
ابن طلحة ، قال : أقطع عثمان قراً من أصحاب النبي ﷺ ، عبد الله بن مسعود ، والزبير بن العوام ، وسعد بن
مالك ، وأسامة ، فكان جارى منهم ، سعد بن مالك ، وابن مسعود ، يدفعان أرضهما بالثالث ، والرابع .

٥٩٥٩ - **حدثنا** فهد قال : ثنا محمد بن سعيد ، قال أخبرنا شريك ، عن إبراهيم بن مهجار ، قال : سألت موسى بن
طلحة ، عن المزارعة فقال : أقطع عثمان عبد الله أرضاً ، وأقطع سعداً أرضاً ، وأقطع خباباً أرضاً ، وأقطع سبيبا
أرضاً ، فكلا جارياً كان يزاران بالثالث والرابع .

٥٩٦٠ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو عمر الضري ، قال : أخبرنا حماد بن سلمة أن يحيى بن سعيد الأنصارى أخبرهم
عن إسماعيل بن أبي حكيم ، عن عمر بن عبد العزيز أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث بطل (٢) بن منية (٣) إلى
اليمن ، فأمره أن يعطيهم الأرض البيضاء ، على أنه إن كان البقر والبذر والحديد من عمر ، فله الثلثان ولهم الثلث
وإن كان البقر والبذر والحديد منهم ، فلعمر الشطر ، ولهم الشطر .

وأمره أن يعطيهم النخل والسكر ، على أن لعمر ثلثين ، ولهم الثلث .

٥٩٦١ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو عمر الضري قال : أخبرنا عبد الواحد بن زياد ، قال : ثنا الحجاج بن أرطاة ،
عن أبي جعفر ، محمد بن علي ، أنه قال : كان أبو بكر الصديق ، رضي الله عنه ، يعطي الأرض على الشطر .

٥٩٦٢ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو عمر ، قال : أخبرنا حماد بن سلمة أن الحجاج أخبرهم ، عن عثمان ابن عبد الله
ابن موهب [عن موسى بن طلحة] أنه قال : كان حذيفة بن اليمان ، رضي الله عنه ، يكرى الأرض على الثلث والرابع .

٥٩٦٣ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا إبراهيم بن بشار قال : ثنا سفیان ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، أن معاذاً ،
رضي الله عنه ، قدم إلى اليمن ، وهم يخابرون ، فأقرهم على ذلك .

٥٩٦٤ - **حدثنا** علي بن شيبه ، قال : ثنا يحيى بن [يحيى بن] عبد الرحمن ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن عمرو بن دينار ،
عن طاوس ، أن معاذاً ، رضي الله عنه ، لما قدم اليمن ، كان يكرى الأرض أو المزارع ، على الثلث أو الربع .

(٢) يطل بن منية هو يطل بن أمية الآتي .

(١) وى سعة « ١٠ » .

(٣) وى سعة « أمية » .

وقال : قدّم اليّين وهم يفعلونه ، فأضحي لهم ذلك .

٥٩٦٥ - **حدثنا** محمد بن عمرو بن يونس قال : **حدثني** أسباط بن محمد الكوفي عن كليب بن وائل قال : قلت لابن عمر : أتاني رجل له أرض وماء ، وليس له بئر ولا بقر ، أخذت أرضه بالنصف ، فزرعتها ببغري وبقرى ، فناصفته ؟ فقال : حسن .

٥٩٦٦ - ثم إنه قد اختلف التابعون من بعدهم في ذلك ، **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا بشر بن عمر قال : ثنا شعبة ، عن حماد أنه قال : سألت سميد بن السيب ، وسميد بن جبير ، وسالم بن عبد الله ، ومجاهداً ، عن كراء الأرض ، بالثلث ، والربع ، فكروه .

٥٩٦٧ - **حدثنا** أبو بكره قال : أخبرنا أبو داود ، قال : ثنا شعبة ، عن حماد أنه قال : سألت مجاهداً ، وسالم ، عن كراء الأرض بالثلث ، والربع ، فكروها .
وسألت عن ذلك طاوساً ، فلم ير به بأساً .

قال : فذكرت ذلك لمجاهد ، وكان يشرفه ويوقره . فقال : إنه يزوع .

٥٩٦٨ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو عمر قال : أخبرنا أبو عوانة ، عن منصور قال : كان إبراهيم يكره كراء الأرض ، بالثلث ، والربع .

٥٩٦٩ - **حدثنا** أبو بكره قال : أخبرنا [أبو عمر] قال أخبرنا حماد بن سلمة ، عن قتادة عن الحسن ، مثله .

٥٩٧٠ - **حدثنا** أبو بكره ، قال : ثنا أبو عمر قال : أخبرنا أبو عوانة ، عن منصور بن العتمر ، عن سميد بن جبير ، مثله .

٥٩٧١ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو عمر ، قال : أخبرنا حماد ، عن قيس بن سعد ، أخبرهم عن عطاء ، مثله .

٥٩٧٢ - **حدثنا** ربيع بن سليمان المؤذن ، قال : ثنا أسد قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن حميد الطويل ، ويونس بن عبيد^(١) عن الحسن أنه كان يكره أن يكرى الرجل الأرض من أخيه ، بالثلث والربع .

فأما وجه هذا الباب من طريق النظر فإن ذلك ، كما قد قاله أهل المقالة الأولى : إن ذلك لا يجوز في المزارعة ، والمعاملة ، والمساقاة ، إلا بالدرهم والدنانير ، والعروض .

وذلك أن الذين قد أجازوا المساقاة في ذلك ، زعموا أنهم قد شبهوها بالمضاربة ، وهي المال يدفعه الرجل إلى الرجل ، على أن يعمل به على النصف ، أو الثلث ، أو الربع ، فكل قد أجمع على جواز ذلك ، وقام ذلك مقام الاستيعار بالمال المعلوم .

قالوا : فكذلك ، المساقاة ، تقوم النخل المدفوعة ، مقام رأس المال في المضاربة ، ويكون الحادث عنها من الثمر ، مثل الحادث من المال من الربح .

(١) وفي نسخة « عبد الله » .

فكانت حجتنا عليهم في ذلك ، أن المضاربة إنما يثبت فيها الربح ، بعد سلامة رأس المال ، ووصوله إلى يدي رب المال ، ولم ير المزارعة ، ولا المساقاة ، فعل ذلك فيهما .

ألا ترى أن المساقاة في قول من يميزها ، لو أثمرت النخل ، فخر عنها الثمر ، ثم احترقت النخل ، وسلم الثمر ، كان ذلك الثمر ، بين رب النخل والساق ، على ما اشترطنا فيها .

ولم يمنع من ذلك ، عدم النخل المدفوعة ، كما يمنع عدم رأس المال في المضاربة من الربح .

وكانت المساقاة والمزارعة إذا عقدتا ، لا إلى وقت معلوم ، كانتا فاسدتين ولا تجوزان إلا إلى وقت معلوم .

وكانت المضاربة تجوز ، لا إلى وقت معلوم ، وكان المضارب ، له أن يتمتع بعد أخذه المال مضاربة ، من العمل بذلك ، متى أحب ، ولا يجبر على ذلك ، وقد كان لرب المال أيضا ، أن يأخذ المال من يده ، متى أحب ، شاء ذلك المضارب ، أو أبى .

وليست المساقاة ، ولا المزارعة كذلك ، لأننا رأينا الساق ، إذا أبى العمل بعد وقوع عقد المساقاة ، أجبر على ذلك ، وإن أراد رب النخل أخذهامنه ، وتقضى المساقاة ، لم يكن ذلك له ، حتى تنقضى المدة التي قد تعافدا عليها .

مكان عقد المضاربة عقداً ، لا يوجب إلزام واحد من رب المال ولا من المضارب ، وإنما يعمل المضارب بذلك المال ، ما كان هو ورب المال ، متفقين على ذلك .

وكانت المساقاة ، يجبر على الوفاء بما يوجبها عقدها ، كل واحد ، من رب النخل ، ومن الساق .

وأشبهت المضاربة ، الشركة فيما ذكرنا ، وأشبهت المساقاة ، الاجارة ، فيما قد وصفنا .

ثم إننا قد رحعنا إلى حكم الاجارة ، كيف ؟ لنعلم بذلك كيف حكم المساقاة التي قد أشبهتها ، من حيث ما وصفنا .

فأرأينا الإجازات تقع على وجوه مختلفة .

ففيها إجازات على بلوغ مسافاة معلومة بأجر معلوم ، فهي جائزة ، وهذا وجه من الإجازات .

ومنها ما يقع على عمل معلوم ، مثل خياطة هذا القميص ، وما أشبه ذلك ، بأجر معلوم ، فيسكون ذلك أيضاً جائزاً .

ومنها ما يقع على مدة معلومة ، كالرجل يستأجر الرجل ، على أن يخدمه شهراً بأجر معلوم ، فذلك جائز أيضاً .

فاحتيج في الاجارات كلها ، إلى الوقوف على ما قد وقع عليها منها المقد ، فلم يجز في جميع ذلك إلا على شيء معلوم إما مسافاة معلومة ، وإما عمل معلوم ، وإما أيام معلومة ، وقد كانت هذه الأشياء المعلومة في نفسها ، لا يجوز أن يكون أبدالها مجبولة ، بل تدجمل حكم أبدالها كحكمها .

فاحتيج أن تكون معلومة ، كما أن الذي هو بدل من ذلك^(١) يحتاج أن يكون معلوماً ، وقد كانت المضاربة

تقع على عمل بالمال ، غير معلوم ، ولا إلى وقت معلوم ، فكان العمل فيها مجهولاً ، والبديل من ذلك^(١) مجهول .
فقد ثبت في هذه الأشياء التي وصفنا من الإجازات والمضاربات ، أن حكم كل واحد منها حكم بدله .
فما كان بدله معلوماً فلا يجوز أن يكون في نفسه إلا معلوماً ، وما كان في نفسه غير معلوم ، فجائز أن يكون بدله غير معلوم .

ثم رأينا المساقاة ، والمزارعة ، والمعاملة ، لا يجوز واحدة منها إلا إلى وقت معلوم ، في شيء معلوم .
فالنظر على ذلك ، أن لا يجوز البديل منها إلا معلوماً ، وأن يكون حكمها كحكم البديل منها كما كان حكم الأشياء التي ذكرنا ، من الإجازات ، والمضاربات ، حكم أبدالها .
فقد ثبت بالنظر الصحيح ، أن لا يجوز المساقاة ، ولا المزارعة إلا بالدرهم والدينار ، وما أشبههما ، من العروض .
وهذا كله ، قول أبي حنيفة رضي الله عنه في هذا الباب .

وأما أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن رحمهما الله فأنهما قد ذهبا إلى جوازها جميعاً وتركنا النظر في ذلك ، واتبعنا ما قد روينا في هذا الباب من الآثار ، عن رسول الله ﷺ . وعن أصحابه بعده . وقد أداها في ذلك .

٢ - باب من زرع^(٢) في أرض قوم بغير إذنهم كيف حكمهم في ذلك؟

(وما يروى عن رسول الله ﷺ في ذلك)

٥٩٧٣ - **حدثنا** نهد بن سليمان قال : ثنا يحيى بن عبد الحميد الخاني ، قال : ثنا شريك ، عن أبي إسحاق ، عن عطاء ، عن رافع بن خديج ، أنه قال : قال رسول الله ﷺ « من زرع زرعاً في أرض قوم بغير إذنهم ، فليس له من الزرع شيء » ، ويرد عليه نقضه في ذلك » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن من زرع في أرض قوم زرعاً بغير أمرهم ، كان ذلك الزرع لأرباب الأرض ، وغرموا للزارع ، ما اتفق فيه ، واحتجوا في ذلك ، بهذا الحديث .

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : أصحاب الأرض بالخيار إن شاءوا ، خلوا بين الزارع وبين أخذ زرعه ذلك ، وضمنوه بنقصان أرضهم ، إن كان زرعه ذلك قد نقص الأرض شيئاً ، وإن شاءوا منعوا الزارع من ذلك ، وغرموا له قيمة زرعه ذلك ، مقلوعاً .

وقد كان لهم من الحجة في ذلك أن هذا الحديث ، قد روى عن رسول الله ﷺ ، على غير ما ذكرناه في ذلك .
٥٩٧٤ - وهو كما قد **حدثنا** أحمد بن أبي عمران ، قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا شريك ، عن أبي إسحاق

(١) وفي نسخة « منه » .

(٢) وفي نسخة « يزرع » .

عن عطاء ، عن رافع بن خديج قال : قال رسول الله ﷺ « من زرع في أرض قوم بغير إذنه ، فله نفقته ، وليس له من الزرع شيء » .

وقد روى هذا الحديث أيضاً يحيى بن آدم ، عن شريك ، وقيس جيماً ، عن أبي إسحاق ، وذكره هنيئاً في كتاب الخراج ، كما قد **حدثنا** ابن أبي عمران أيضاً ، لا كما قد **حدثنا** نعد بن سليمان .

فمضى هذا الحديث عندنا ، غير معنى ما روى الحناني لأن ما قد روى الحناني هو قوله « فليس له من الزرع شيء » ، ويرد عليه نفقته في ذلك » .

فوجه ذلك أن غيره ، يعطيه النفقة التي قد أنفقها في ذلك ، فيكون له الزرع لا بما يعطى من ذلك .

وهذا محال عندنا ، لأن النفقة التي قد أخرجت في ذلك الزرع ، ليست بقائمة ، ولا لها بدل قائم ، وذلك أنها إنما دفعت في أجر عمل ، وغير ذلك مما قد فعله المزارع له نفسه^(١) فاستحال أن يجب له ذلك على رب الأرض ، إلا بموضى يتعوضه منه رب الأرض في ذلك .

ولكن أصل الحديث عندنا والله أعلم ، إنما هو على ما قد رواه أبو بكر بن أبي شيبة ، لا على ما قد رواه الحناني في ذلك .

وجه^(٢) ذلك عندنا على أن المزارع لا شيء له في الزرع ، يأخذه لنفسه ، فيملكه كما يملك الزرع الذي يزرعه في أرض نفسه ، أو في أرض غيره ، ممن قد أباح^(٣) له الزرع فيها ولكنه يأخذ نفقته وبذره ، ويتصدق بما بقي ، هكذا وجه^(٤) هذا الحديث عندنا في ذلك والله أعلم .

وقد ذكر ذلك ، يحيى بن آدم ، عن حفص بن غياث أيضاً .

٥٩٧٥ - ومن الدليل على صحة ذلك أيضاً ، ما قد **حدثنا** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا أبي عن أبي يوسف ، عن محمد بن إسحاق ، عن يحيى بن عروة بن الزبير ، عن رجل ، من أصحاب النبي ﷺ ، أن رسول الله ﷺ ، قد قال « إن من أحيى أرضاً ميتة ، فهي له ، وليس لمرق ظالم حق » .

٥٩٧٦ - قال عروة : فلقد **حدثني** هذا الرجل ، الذي قد **حدثني** بهذا الحديث أنه رأى نخلاً يقطع أصولها بالفوس .

٥٩٧٧ - وقد **حدثنا** أبو بكرة ، قال : ثنا أبو عمر الضرير قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، عن يحيى بن عروة ، عن أبيه ، عن رجل من بني بياضة ، عن رسول الله ﷺ بنحو ذلك أيضاً .

أفلا ترى أن رسول الله ﷺ ، قد أمر بقطع النخل المروى في غير حق ، بعد ما قد ثبت في الأرض ، ولم يملكه لأرباب الأرض ، فيوجب عليهم غرم ما أنفق فيه .

(٢) وفي نسخة « وجه » .

(١) وفي نسخة « فيه » .

(٤) وفي نسخة « وجه » .

(٣) وفي نسخة « لإباحة » .

فدل ذلك على أن الزرع المزروع في الأرض أخرى ، أن يكون كذلك ، وأن يقلع ذلك ، فيدفع إلى صاحب الزرع ، كالدخل التي قد ذكرناها ، إلا أن يشاء صاحب الأرض أن يمنع من ذلك ، ويفرم قيمة الزرع والنخل ، مزروعين مقلوعين ، فيكون ذلك له .

٥٩٧٨ - وقد دل على ما ذكرناه من ذلك أيضا ، ما قد **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عامر عن ^(١) الأوزاعي عن واصل بن أبي جيل ، عن مجاهد قال : اشترك أربعة نفر على عهد رسول الله ﷺ ، فقال أحدهم على البذر ، وقال الآخر على العمل ، وقال الآخر على الأرض ، وقال الآخر على الفدان ^(٢) فزرعوا ، ثم حصدوا .

ثم أتوا النبي ﷺ ، فجعل الزرع لصاحب البذر ، وجعل لصاحب العمل أجراً ، وجعل لصاحب الفدان ^(٣) درهما في كل يوم ، وأتى ^(٤) الأرض في ذلك .

أفلا ترى أن رسول الله ﷺ ، لما أفسد هذه المزارعة ، لم يجعل الزرع لصاحب الأرض ، بل قد جعله لصاحب البذر .

وقد دل على ذلك أيضاً ، ما قد حكم به أصحاب رسول الله ﷺ وتابعوه ، من بعدهم ، فيمن بنى في أرض قوم بغير أمرهم بناء .

٥٩٧٩ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو عمر الضرير قال : أخبرنا حماد بن سلمة ، أن عامر الأحول ، أخبرهم ، عن عمرو ابن شبيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : في رجل بنى في دار بناء ، ثم جاء أهلها فاستحقوها قال : إن كان بنى بأمرهم ، فله نفقته ، وإن كان بنى بغير إذنه ، فله **نَقَضُهُ** ^(٥) .

٥٩٨٠ - وقد **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو عوانة ، عن جابر الجعفي ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، مثله .

٥٩٨١ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو عمر الضرير قال : أخبرنا أبو عوانة ، عن جابر الجعفي ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن شريح ، مثل ذلك سواء .

٥٩٨٢ - وقد **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو عمر الضرير ، قال : وقال حماد بن سلمة عن حميد الطويل أنه قد أخبرهم أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله ، قد كتب بمثل ذلك ، فيمن بنى في دار قوم ، وفيمن فرس في أرض قوم ، بمثل ذلك أيضا ، سواء .

أفلا ترى أنهم جميعا قد جعلوا **النَّقْضَ** لصاحب ^(٦) البناء ولم يحملوه لصاحب الأرض فالزرع في النظر أيضا كذلك .

والذي قد حملنا عليه معنى حديث رافع بن خديج الذي قد روينا في هذا الباب ، أولى مما قد حمله عليه من قد خالفنا ، ليقف ذلك ، وما رواه الرجل البياضي ، عن رسول الله ﷺ ، أيضا ، ولا يتضادان في ذلك .

(١) وفي نسخة « حدثنا » . (٢) وفي نسخة « القرات » . (٣) وفي نسخة « القرآن » .
(٤) وفي نسخة « ألقى » . (٥) وفي نسخة « نفس ذلك » . (٦) وفي نسخة « صاحبه » .

وقد روينا عن رافع بن خديج في « باب الزراعة » الذي قبل هذا الباب ، أن رسول الله ﷺ قد مر رجلاً يزرع له فسأله عنه فقال « هو زرعى ، والأرض لآل فلان ، والبذر من قبلى ، بنصف ما يخرج » .
فقال رسول الله ﷺ « أريت ، خذ نفقتك » .

فلم يكن ذلك على معنى ، خذ نفقتك من رب الأرض ، لأن رب الأرض لم يأمره بالإتفاق لنفسه .
ولكن معنى ذلك ، خذ نفقتك ، مما قد خرج من الزرع من (١) هذا الزرع ، وتصدق بما بقي .
فاً (٢) قد روينا عن رافع عن رسول الله ﷺ ، فيمن زرع في أرض غيره ، وقد جعل له نفقته كذلك أيضاً .
وهذا قول أبى حنيفة ، وأبى يوسف ، ومحمد بن الحسن ، في هذا الباب ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٢١ - كتاب الشفعة

١ - باب الشفعة بالجوار

٥٩٨٣ - حدثنا يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني ابن جريج أن أبا الزبير أخبره ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ « الشفعة في كل شرك بأرض أو ربع أو حائط ، لا يصلح أن يبيع ، حتى يعرض على شريكه ، فيأخذ ، أو يدع » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن الشفعة لا تكون إلا بالشركة في الأرض أو الحائط ، أو الربع ، ولا يجب بالجوار ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : الشفعة فيما وصفتم واجبة للشريك الذي لم يقاسم ، ثم هي من بعده واجبة للشريك الذي قاسم بالطريق الذي قد بقي له فيه الشرك ، ثم هي من بعده واجبة للتجار الملازق (٣) .

وكان من الحجة لهم في ذلك أن هذا الأثر إنما فيه أن رسول الله ﷺ قال « الشفعة في كل شرك بأرض ، أو ربع ، أو حائط » .

ولم يقل : إن الشفعة ، لا تكون إلا في كل شرك (فلا يكون ذلك نصاً) (٤) أن يكون الشفعة واجبة بغير الشرك .

ولكنه إنما أخبر في هذا الحديث أنها واجبة في كل شرك ، ولم ينف أن تكون واجبة في غيره ، وقد جاء عن جابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، ما قد زاد على معنى هذا الحديث .

٥٩٨٤ - حدثنا أبو بشر الرقي ، قال : ثنا شجاع بن الوليد ، عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ « الجار أحق بشفعة جاره ، فإن كان غائباً ، انتظر ، إذا كان طريقهما واحداً » .

(١) وفي نسخة « في » .

(٢) وفي نسخة « فيها » .

(٣) وفي نسخة « الملازق » .

(٤) وفي نسخة بدل ما بين القوسين « فلو قال ذلك نصاً » .

٥٩٨٥ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن قال : ثنا سعيد بن منصور ، قال : ثنا هشيم قال : أخبرنا عبد الملك ، قال : ثنا عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ ، فذكر مثله .

٥٩٨٦ - **حدثنا** أحمد بن داود قال : ثنا إسماعيل بن سالم ، قال : ثنا هشيم ، قال : أخبرنا عبد الملك ، عن عطاء ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، مثله .

ففي هذا الحديث إيجاب الشفعة في المبيع ، الذي لا شرك فيه بالشرك في الطريق ، فلا يجعل واحد من هذين الحديثين مضادا للحديث الآخر ، ولكن يثبتان جميعا ، ويعمل بهما .

فيكون حديث أبي الزبير فيه ، إخبار عن حكم الشفعة للشريك ، في الذي يبيع منه ، ما يبيع .

وحديث عطاء في ذلك ، إخبار عن حكم الشفعة في المبيع ، الذي لا شركة لأحد فيه بالطريق .

وقال أصحاب المقالة الأولى : فإنه قد روى عن النبي ﷺ ، ما يعني ما ادعيت .

٥٩٨٧ - **فذكروا** في ذلك ، ما **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا أبو عاصم ، عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة ، فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، فلا شفعة .

٥٩٨٨ - **حدثنا** أبو بكر قال : ثنا أبو عاصم ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مثله .

٥٩٨٩ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا ابن أبي قتيلة المدني ، قال : ثنا مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة مثله .

٥٩٩٠ - **حدثنا** سعد^(١) بن عبد الله بن عبد الحكم ، قال : ثنا عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ، قال : ثنا مالك ، فذكر بإسناده مثله .

قالوا : ففني هذا الحديث أن تكون الشفعة تجب إذا حدثت الحدود .

فكان من الحجة عليهم ، أن هذا الحديث — على أصل المحتج به علينا — لا يجب به حجة لأن الأثبات من أصحاب مالك ، رحمه الله عليهم ، إنما روي عن مالك منقطعاً ، لم يرفعوه إلى أبي هريرة ، رضي الله عنه .

٥٩٩١ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا أبو عاصم والقمي ، قال : ثنا مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة ، فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، فلا شفعة .

٥٩٩٢ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني مالك ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، وأبي سلمة ، مثله .

فكان هذا الحديث مقطوعاً ، والمقطوع — عندهم — لا تقوم به حجة .

ثم لو ثبت هذا الحديث وأصل إسناده ، لم يكن فيه — عندنا — ما يخالف الحديث الذي ذكرناه ، عن عطاء ، عن جابر . رضي الله عنه .

لأن الذي في هذا الحديث ، إنما هو قول أبي هريرة رضي الله عنه «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة ، فيما لم يقسم» .

(١) وفي نسخة «سعيد» .

فكان بذلك مخبراً ، مما قضى به رسول الله ﷺ .

ثم قال بعد ذلك « فإذا وقعت الحدود ، فلا شفعة » وكان ذلك قولاً من رأيه ، لم يحكمه عن رسول الله ﷺ . وإنما يكون هذا الحديث حجة على من ذهب إلى وجوب الشفعة بالجوار ، لو كان أن رسول الله ﷺ قال « الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، فلا شفعة » .

فيكون ذلك تقيماً من رسول الله ﷺ ، لما قد قسم أن تكون فيه الشفعة .

ولكن أبا هريرة رضي الله عنه إنما أخبر في ذلك ، عن رسول الله ﷺ بما عليه من قضائه ، ثم نفي الشفعة برأيه ، بما لم يعلم من رسول الله ﷺ فيه حكماً ، وعلمه غيره .

ثم قد روى معمر هذا الحديث عن الزهري ، يخالف مالكا في مثنى ، وفي إسناده .

٥٩٩٣ - **حدثنا** أحمد بن داود قال : ثنا مسدد ، قال : ثنا عبد الواحد بن زيادة ، قال : ثنا معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر بن عبد الله قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة ، في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق ، فلا شفعة .

٥٩٩٤ - **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا يعقوب بن حميد ، قال : ثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، قد ذكر بإسناده مثله . ففي هذا الحديث نفي الشفعة ، بعد وقوع الحدود ، وصرف الطرق ، وذلك دليل على ثبوتها ، قبل صرف الطرق ، وإن حدد الحدود .

فقد وافق هذا الحديث ، حديث عبد الملك ، عن عطاء ، وزاد على ما روى مالك ، فهو أولى منه .

ولما يحتمل أيضاً ، حديث مالك ، أن يكون غنى بوقوع الحدود ، التي نقيت ، بوقوعها الشفعة ، في الدور ، والطرق .

فيكون المبيع ، لا شرك لأحد فيه ، ولا في طريقه .

فيكون معنى هذا الحديث ، مثل معنى حديث معمر ، وهو أولى ما حمل عليه ، حتى لا يتضاد ، هو وحديث معمر .

وقد روى ابن جريج ، عن الزهري ، ما يوافق ما روى معمر .

٥٩٩٥ - **حدثنا** أحمد بن داود قال : أخبرنا يعقوب بن حميد ، قال : ثنا ابن أبي داود ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب أن النبي ﷺ قال « إذا مُدَّتِ الطرق ، فلا شفعة » .

فإن قال قائل : فقد ثبت بما ذكرت ، وجوب الشفعة بالشركة ، في الدور والأرضين ، وبالشرك في الطريق إلى ذلك ، ففي أين أوجبت الشفعة بالجوار ؟

٥٩٩٦ - قيل له : أوجبها بما **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا علي بن بحر القطان ، وأحمد بن حنبل قالوا : ثنا عيسى ابن يونس ، قال : ثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أس : أن رسول الله ﷺ قال « جاك الدار ، أحق بالدار » .

٥٩٩٧ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا علي وأحمد قالا : ثنا عيسى بن يونس ، قال : ثنا سميد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب ، أن رسول الله ﷺ قال «جار الدار ، أحق بشفعة الدار» .

٥٩٩٨ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا عفان ، قال : ثنا همام قال : ثنا قتادة ، فذكر بإسناده مثله .

٥٩٩٩ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، وأحمد بن داود ، قالا : ثنا أبو الوليد ، قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، فذكر بإسناده مثله .

٦٠٠٠ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا عفان ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، قال : ثنا حميد وقاتدة ، عن الحسن ، عن النبي ﷺ ، مثله ، ولم يذكر ممرة .

٦٠٠١ - **حدثنا** ابن أبي عمران قال : ثنا أحمد بن جناب ، ح .

٦٠٠٢ - **وحدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا علي بن بحر ، وأحمد بن جناب ، قالا : ثنا عيسى بن يونس ، عن شعبة ، عن يونس ، عن الحسن ، عن ممرة ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٠٠٣ - **حدثنا** أبو بكر قال : ثنا أبو أحمد ، قال : ثنا سفيان ، هو الثوري ، عن منصور ، عن الحكم ، عن سمع علياً وعبد الله يقولان : قضى رسول الله ﷺ بالجوار .

٦٠٠٤ - **حدثنا** أحمد بن داود قال : أخبرنا محمد بن كثير ، قال : ثنا سفيان ، عن أبي حيان ، عن أبيه ، عن عمرو ابن حرith ، مثله .

ففي هذه الآثار ، وجوب الشفعة بالجوار .

فإن قال قائل : قد يجوز أن يكون هذا الجار شريكاً ، فإنه قد يقال للشريك ، جار .

قيل له : ما في الحديث ، ما يدل على شيء مما ذكرت ، ولكنه قد روي عن أبي رافع ، ما قد دل على أن ذلك الجار ، هو الذي لا شركة له .

٦٠٠٥ - **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا يعقوب بن حميد ، قال : ثنا سفيان بن عيينة ، عن إبراهيم بن ميسرة ، عن عمرو بن الشريد قال : أثنى المسور بن مخرمة ، فوضع يده على أحد منكبي ، فقال : انطلق بنا إلى سعد . فأتينا سعد بن أبي وقاص في داره ، فجاء أبو رافع فقال للمسور : ألا تأمر هذا ؟ يعني : سعداً ، أن يشتري مني بيتين في داري .

فقال سعد : والله لا أزيدك على أربع مائة دينار مقطعة ، أو متجمعة .

فقال : سبحان الله ، لقد أعطيت به خمس مائة دينار نقداً ، ولولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول «الجار أحق بسقبة» ما بعتك .

فدل ما ذكرنا ، أن ذلك الجار ، الذي عنده رسول الله ﷺ ، هو الجار الذي تعرفه العامة ومن أطاعك أن الشريك يقال له : جار ؟ وأين وجدت هذا في لغات العرب ؟ فإن قال : لأنني قد رأيت المرأة تسمى جارة زوجها .

قيل له : سدت ، قد سميت ، المرأة جارة زوجها ، ليس لأن لها غخالط للحمه ، ولا دمها غخالط لدمه ، ولكن لقربها منه .

فكذلك الجار ، سمى جاراً ، لقربه من جاره ، لا لمخالطته إياه فيما جاوره به .

وأنت فقد زعمت أن الآثار على ظاهرها ، فكيف تركت الظاهر في هذا ، ومعه الدلائل ، وتملتق بغيره ، مما لا دلالة معه ؟

ثم قد روي عن رسول الله ﷺ أيضاً ، من إيجابه الشفعة بالجوار ، وتفسيره ذلك الجوار .

٦٠٠٦ - ما قد حدثنا محمد بن سليمان قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا أبو أسامة ، عن حسين المعلم ، عن عمرو ابن شعيب ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه ، الشريد بن سويد قال : قلت يا رسول الله ، أرض ليس فيها لأحد قسم ، ولا شريك إلا الجوار^(١) يمت قال « الجار أحق بسقبة » .

فكان قول رسول الله ﷺ « الجار أحق بسقبة » جواباً لسؤال الشريد إياه ، عن أرض منفردة ، لا حق لأحد فيها ، ولا طريق .

فدل ما ذكرنا ، أن الجار الملازق ، يجب له الشفعة ، بحق جواره .

فقد ثبت بما روينا من الآثار ، في هذا الباب ، وجوب الشفعة ، بكل واحد ، من معان ثلاثة ، بالشرك في البيع ، بيع منه ما بيع ، وبالشرك في الطريق إليه ، وبالجاورة له .

فليس ينبغي ترك شيء منها ، ولا حمل بعضها على التضاد ، وإذا كانت قد خرجت على الاتفاق من الوجوه ، التي ذكرنا ، على ما شرحنا ، وبيننا في هذا الباب .

فإن قال قائل : فقد جعلت هؤلاء الثلاثة شفعاً ، بالأسباب التي ذكرت^(٢) فلم أوجبت الشفعة لبعضهم دون بعض ، إذا حضروا وطلبوا بها ، وقد تمت حق بعضهم فيها على حق بعض ، ولم تجعلها لهم جميعاً ، إذ كانوا كلهم شفعاء ؟ .

قيل له : لأن الشريك في الشيء المبيع ، خليط فيه وفي الطريق إليه ، فمه من الحق في الطريق ، مثل الذي مع الشريك في الطريق .

ومعه اختلاط ملكه بالشيء المبيع ، وليس ذلك مع الشريك في الطريق فهو أولى منه ومن الجار الملازق .

ومع الشريك في الطريق ، شركة في الطريق وملازمة للشيء المبيع ، فمه من أسباب الشفعة ، مثل الذي مع الجار الملازق ، ومعه أيضاً ، ما ليس مع الجار الملازق ، من اختلاط حق ملكه في الطريق ، بملكه فيه ، فلذلك كان — عندنا — أولى بالشفعة منه .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمته الله عليهم أجمعين .

٦٠٠٧ - وقد روي ذلك عن شرح حديث أحمد بن داود ، قال : ثنا محمد بن كثير قال : أخبرنا سفيان ، عن هشام ،

(١) وفي نسخة « بالجوار »

(٢) وفي نسخة « ذكرنا » .

عن محمد ، عن شريح ، وأشعث أظنه ، عن الشعبي ، عن شريح قال : « الخليط أحق من الشفع ، والشفيع أحق ممن سواه » .

٦٠٠٨ - **حديث** أحمد بن داود ، قال : **حدثني** إسماعيل بن سالم قال : أخبرنا هشيم ، عن يونس ، وهشام عن محمد ، ح

٦٠٠٩ - **وحدثنا** أحمد قال : ثنا يعقوب بن حميد ، قال : ثنا عبد الله بن رجاء ، عن هشام ، عن محمد ، عن شريح مثله

٦٠١٠ - **حدثنا** روح بن النرح ، قال : ثنا يوسف بن عدى قال : ثنا شريك ، عن جابر ، عن عاصم ، عن شريح قال « الشفعة شفتان ، شفعة للجار ، وشفعة للشريك » .

٦٠١١ - **فإن قال قائل** : فقد روى عن عثمان ، رضى الله عنه ، خلاف هذا فذكر **ما حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا إسماعيل بن سالم ، قال : ثنا هشيم ، عن محمد بن إسحاق ، عن منظور بن ثعلبة ، عن أبان بن عثمان ، قال : قال عثمان رضى الله عنه « لا مكابلة^(١) إذا وقعت الحدود ، فلا شفعة » .

قيل له : قد روى هذا عن عثمان ، رضى الله عنه كما ذكرت ، وليس فيه - عندنا - حجة لك ، لأنه قد يجوز أن يكون أراد بذلك : إذا جدت الحدود ، من الحقوق كلها ، وأدخل الطريق في ذلك فيكون ذلك موافقا لما قد روينا ، عن جابر رضى الله عنه ، في هذا الباب « إذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق ، فلا شفعة » .

ولو كان على ما تأولتموه عليه لكان قد خالفه في ذلك ، سعد بن أبي وقاص ، والصور بن غزمية ، وأبو رافع ، فيما قد روينا عنهم ، فيما مضى من هذا الباب .

٦٠١٢ - وقد روى عن عمر رضى الله عنه أيضا في ذلك ، ما قد **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا يزيد بن خالد بن موهب ، قال : ثنا ابن إدريس ، عن يحيى بن سعيد ، عن عون بن عبيد الله بن أبي رافع ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال : قال عمر رضى الله عنه « إذا وقعت الحدود ، وعرف الناس حقوقهم فلا شفعة » .

فقد وافق هذا ما روينا عن عثمان رضى الله عنه ، واحتمل ، ما احتمله حديث عثمان ، رضى الله عنه . وقد رُوِيَ عن عمر رضى الله عنه ، خلاف ذلك أيضا .

٦٠١٣ - **حدثنا** أحمد قال : ثنا يعقوب ، قال : ثنا ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي بكر بن حفص ، أن عمر رضى الله عنه ، كتب إلى شريح أن يقضي بالشفعة للجار الملازم .

وقد روى أيضا ، عن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن رسول الله ﷺ ، ما يدل أن الشفعة تجب بالشرك في الطريق .

٦٠١٤ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا نعيم ، قال : ثنا الفضل بن موسى ، عن أبي حزة السكري ، عن عبد العزيز ابن رفيع ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « الشريك شفيع ، والشفعة في كل شيء » .

٦٠١٥ - **حديث** محمد بن خزيمة قال : ثنا يوسف بن عدى ، قال : ثنا ابن إدريس ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر رضى الله عنه قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء .

فلما كان الشريك في الطريق ، يسمى شريكاً ، كان داخلاً في ذلك .

فإن قال قائل : فإنه لا تقول بهذا الحديث ، لأنه يوجب الشفعة في كل شيء ، من حيوان وغيره ، وأنت لا توجب الشفعة في الحيوان .

فيل له : ليس هذا على ما ذكرت ، إنما معنى الشفعة في كل شيء ، أى : في الدور ، والمقار ، والأرضين .

والدليل على ذلك ، ما قد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

٦٠١٦ - **حديث** أحمد بن داود ، قال : ثنا يعقوب ، قال : ثنا ممن بن عيسى ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، رضى الله عنهما ، قال : « لا شفعة في الحيوان » .

٢٢ - كتاب الإجازات

١ - باب الاستيجار على تعليم القرآن

هل يجوز ذلك أم لا ؟ وما قد روي عن رسول الله ﷺ في ذلك

٦٠١٧ - **حديث** إبراهيم ابن مرزوق ، قال : ثنا وهب بن جرير ، قال : ثنا شعبة ، عن عبد الله بن أبي السيف ، عن عامر الشعبي ، عن خارجة بن الصلت ، عن عمه أنه قال : أقبلنا من عند رسول الله ﷺ ، فأتينا على حي من أحياء العرب ، فقالوا لنا : إنكم قد جئتم من عند هذا الخبر بخبر ، فهل عندكم دواء ، أو دُفِيةٌ أو شيء ؟ فإن همدنا ممتوها في القيود .

قال : فقلنا ، نعم .

فجاءوا به فجعلت أقرأ عليه بفتح الكتاب ثلاثة أيام ، غدوة وعشية^(١) أجمع زاق ، ثم أتقل^(٢) فكأنما أنشط من عقال فأعطوني جُملاً فقلت : لا ، حتى أسأل النبي ﷺ فسألته ، فقال « كل » ، فلمرى كُنْ أَكَلْ برقية باطل^(٣) ، لقد أَكَلْتُ حق .

٦٠١٨ - وقد **حدثنا** أبو^(٤) الموام محمد بن عبد الله بن عبد الجبار الراصد ، قال : ثنا يحيى بن حسان ، قال : ثنا هشيم ، عن أبي بشر ، عن أبي التوكل الناجي ، عن أبي سعيد الخدري ، أن أصحاب رسول الله ﷺ ، قد كانوا في غزاة ، فروا يحيى من أحياء العرب ، فقالوا : هل فيكم من راقٍ ؟ فإن سيد الحلى قد لدغ ، أو قد عرض^(٥) له شيء .

(١) وفي نسخة « وعشيا » .

(٢) وفي نسخة « أتله » .

(٣) وفي نسخة « باطله » .

(٤) وفي نسخة « أخو » .

(٥) وفي نسخة « وعرس » .

قال : فراه رجل بفاتحة الكتاب ، فقرأ ، فأعطى قطيعاً من العنم ، فأبى أن يقبله .
فسأل عن ذلك رسول الله ﷺ ، فقال له « بم رفيته ؟ » فقال : بفاتحة الكتاب .
قال : « وما يدريك أنها رقية ؟ » قال : ثم قال رسول الله ﷺ « خذوها ، واضربوا لي معكم فيها بسهم » .
فاحتج قوم بهذه الآثار ، فقالوا لا بأس بالجمل ، على تعليم القرآن .
وخالفهم في ذلك آخرون ، فكروهوا الجمل على تعليم القرآن ، كما قد يكره الجمل على تعليم الصلاة .
وقد كان من الحجة لهم على أهل المقالة الأولى في ذلك ، أن الآثار الأول في ذلك لم يكن الجمل المذكور فيها
على تعليم القرآن ، وإنما كان على الرق التي ^(١) لم يقصد بالاستيجار عليها إلى القرآن .
وكذلك نقول نحن أيضاً : لا بأس بالاستيجار على الرق والعلاجات كلها ، وإن كنا نعلم أن المستأجر على
ذلك ، قد يدخل فيها ^(٢) يرقى به بعض القرآن ، لأنه ليس على الناس أن يرقى بعضهم بعضاً فإذا استؤجروا فيه على
أن يعملوا ما ليس عليهم أن يعملوه ، جار ذلك .
وتعليم القرآن على الناس ، واجب أن يعلمه بعضهم بعضاً ، لأن في ذلك ، التبليغ عن الله تعالى ، إلا أن من
عليه ^(٣) منهم أجرى ذلك عن بقيتهم ، كالصلاة على الحنأ ، إنما هي فرض على الناس جميعاً ، إلا أن من فعل
ذلك منهم أجرى عن بقيتهم .
ولو أن رجلاً استأجر رجلاً ، ليصلي على ولي له قد مات ، لم يجز ذلك ، لأنه إنما استأجره على أن يفعل ما عليه
أن يفعل ^(٤) ذلك .
فكذلك تعليم الناس القرآن ، بعضهم بعضاً ، هو عليهم فرض إلا أن من فعله منهم ، فقد أجرى فعله ذلك
عن بقيتهم .
فإذا استأجر بعضهم بعضاً على تعليم ذلك ، كانت إجارته تلك ، واستيجاره إياه باطلاً ^(٥) لأنه إنما استأجره
على أن يؤدي فرساً هو عليه لله تعالى ، وما يفعله لنفسه ، لأنه إنما يسقط عنه الفرض بفعله إياه والإجازات إنما
تجوز وتلك بها الأبدال فيما يفعله المستأجرون للمستأجرين .
فإن قال قائل : فهل روى عن النبي ﷺ شيء يدل على ما ذكرت في المنع ، من الاستيجار على تعليم القرآن ؟
فيل له : نعم ، قد روى من رسول الله ﷺ في ذلك أنه قال « لا تأكلوا بالقرآن » .
وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، أنه قال : كنت أفرى ناساً من أهل العفة القرآن ، فأهدى إلي
رجل منهم قوساً ، على أن أقبلها في سبيل الله تعالى .
فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لي « إن أردت أن يطوفات الله بها قوساً من نار ، فأقبلها » .

(١) وفي نسخة « الذي »

(٢) وفي نسخة « فيها »

(٣) وفي نسخة « علم ذلك »

(٤) وفي نسخة « بفعله »

(٥) وفي نسخة « باطله »

وقد ذكرنا ذلك كله عن رسول الله ﷺ بأسانيدها ، فيما تقدم منا من كتابنا هذا في « باب الترويج على سورة من القرآن » من « كتاب النكاح » .

٦٠١٩ - ثم قد روى عن النبي ﷺ في ذلك أيضاً ، ما قد حدثنا سليمان بن شبيب ، قال : ثنا يحيى بن حسان ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن أبي مسعود ، سميد بن إياس الجريري ، عن أبي الملاء يزيد بن عبد الله بن الشخير ، عن أخيه مطرف^(١) بن الشخير ، عن عثمان بن أبي العاص أنه قال : قد قال رسول الله ﷺ « اتخذ مؤذناً لا يأخذ علي أذانه أجراً » فذكره رسول الله ﷺ الأذان بالأجر .

٦٠٢٠ - وقد روى في ذلك أيضاً ، عن عبد الله بن عمر ، رضى الله عنهما ، ما قد حدثنا أحمد بن أبي عمران قال : ثنا عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر التيمي ، قال : أخبرنا حماد بن سلمة عن يحيى البكاء ، أن رجلاً قال لابن عمر « إني أحبك في الله » .

فقال له ابن عمر « لكني أفضلك في الله ، لأنك تبني في أذك أجزاً ، وتأخذ على الأذان أجراً » .

فقد ثبت بما ذكرنا كراهية الاستيجار على الأذان ، فلاستجمال على تعاليم القرآن كذلك أيضاً ، لأن رسول الله ﷺ قد أمر بالتبليغ عن الله ، ولو آية من كتاب الله ، وأوجب الله على نبيه التبليغ عنه ، فقال ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ .

٦٠٢١ - وقد قال رسول الله ﷺ في مثل ذلك أيضاً ، فيما حدثنا أبو بكره ، وإبراهيم بن مرزوق ، جميعاً قالا : ثنا أبو عاصم عن الأوزاعي ، عن حسان بن عطية ، عن أبي كبشة السلولى ، عن عبد الله بن عمر وابن العاص أنه قال : قد قال رسول الله ﷺ « بلغوا عني ، ولو آية » من كتاب الله ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج في ذلك ومن كذب على معتمداً ، فليقبوا مقعده من النار » .

فأوجب رسول الله ﷺ في هذا الحديث على أمته ، التبليغ عنه .

ثم قد فرق رسول الله ﷺ بين التبليغ عنه والحديث عن غيره فقال « وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » أى : ولا حرج عليكم و أن لا تحدثوا عنهم في ذلك » .

فلاستجمال على ذلك ، استجمال على الفرض ومن استجمل جُملاً على عمل يمله ، فيما افترض الله عمله عليه ، فذلك عليه حرام لأنه إنما يمله لنفسه ، ليؤدى به فرضاً عليه .

ومن استجمل جُملاً على عمل يمله لغيره ، من رقية أو غيرها ، وإن كانت بقرآن ، أو علاج ، أو ما أشبه ذلك ، فذلك جائز ، والاستجمال عليه حلال .

فيصح بما ذكرنا ، معاني ما قد روى عن النبي ﷺ في هذا الباب ، من النحي ، ومن الإباحة ، ولا يتضاء ذلك ، فيتناقى .

(١) ونسقة « المعروف » .

وهذا كله ، قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم .

٢ - باب الجعل على الحجامة ، هل يطيب للحجام أم لا؟

٦٠٢٢ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا هارون بن إسماعيل الخراز ، قال : ثنا علي بن المبارك ، قال : ثنا يحيى ابن أبي كثير ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، أن السائب بن يزيد قد حدثهم أن رافع بن خديج قد حدثهم ، أن رسول الله ﷺ قد قال « إن كسب الحجام خبيث » .

٦٠٢٣ - **حدثنا** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا بشر بن بكر ، قال : **حدثني** الأوزاعي ، قال : **حدثني** يحيى بن أبي كثير قال : **حدثني** إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، قال : **حدثني** السائب بن يزيد ، قال : سمعت رافع بن خديج ، يحدث عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٠٢٤ - **وحدثنا** يزيد بن سنان ، وإبراهيم بن مرزوق جميعا ، قال : ثنا أبو طاهر العقدي ، قال : ثنا رباح بن أبي معروف ، عن عطاء ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إن من السحت ، كسب الحجام » .

٦٠٢٥ - **حدثنا** فهد بن سليمان ، قال : ثنا أحمد بن يونس قال : ثنا شهاب ، عن محمد بن أبي ليلي ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٠٢٦ - **وحدثنا** هبذ الرحمن بن الجارود قال : ثنا وهب بن بيان الواسطي ، قال : ثنا يحيى بن سعيد العطار ، قال : **حدثني** هبذ العزيز بن زياد ، عن أنس بن مالك أنه قال : قد حرم رسول الله ﷺ كسب الحجام .

٦٠٢٧ - **حدثنا** علي بن شبيب ، قال : ثنا روح بن عبادة قال : أنبأنا شعبة ، قال : ثنا عون [بن] أبي جحيفة أنه قال : قد اشتري أبي حجاماً ، فكسر محاجمه .

فقلت له : يا أبت ، لم كسرتها ؟ فقال : إن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم .

قال أبو جعفر : وليس في هذا دليل على تحريم كسب الحجام ، ولكن إنما أتينا به ، لئلا يتوهم أننا قد أغفلناه وإنما في هذا الحديث ، كراهية أبي جحيفة لذلك فقط .

فأما ما في ذلك ^(١) عن رسول الله ﷺ من نهيه عن ثمن الدم ، فهو ما يباع به الدم ، لا غير ذلك .

فذهب قوم إلى كراهية كسب الحجام ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .

وخالفتهم في ذلك آخرون ، فقالوا : إن كسب الحجام ، كسب ذئ دَنَس ، فيكره للرجل أن يدنس نفسه ، ويدينها بذلك .

فأما أن يكون ذلك في نفسه حراماً ، فلا .

٦٠٢٨ - واحتجوا في ذلك بما **حدثنا** يونس والربيع المؤذن ، قال : ثنا ^(٢) يحيى بن حسان قال : ثنا وهيب ، عن

سبده بن طاوس عن أبيه ، عن عبد الله بن عباس أنه قال : احتجم رسول الله ﷺ وأعطى الحجام أجره في ذلك .

٦٠٢٩ - **وقد حدثنا** الحسين بن الحكم الحبري ، قال : ثنا عفان بن مسلم ، ح .

(١) وفي نسخة « فيه » .

(٢) وفي نسخة « أخرنا » .

- ٦٠٣٠ - **وحدثنا** أحمد بن داود بن موسى ، قال : ثنا سهل بن بكار ، قال : ثنا وهيب ، فذكر بإسناده مثله .
- ٦٠٣١ - **وحدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو الوليد ، قال : ثنا شعبة ، عن جابر الجعفي ، أنه قال : سمعت الشعبي يحدث عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ ، أرسل إلى غلام حجام ، فجاء فحجمه فأعطاه أجر 'مداً' ، أو نصف مد ، ولو كان حراماً ، لم يعطه ذلك .
- ٦٠٣٢ - **وحدثنا** الحسين بن نصر قال : أخبرنا محمد بن يوسف الفريابي ، قال : ثنا سفيان الثوري ، عن جابر الجعفي ، عن عامر الشعبي ، عن عبد الله بن عباس أنه قال : احتجم رسول الله ﷺ وأعطى الحجام أجره ، ولو كان حراماً لم يعطه ذلك .
- ٦٠٣٣ - **وحدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري **حدثنا** (١) سميد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أبي طالب ، عن عبد الله بن عباس ، أن حجاماً كان يقال له « أبو طيبة الحجام » حجم النبي ﷺ ، فأعطاه أجره ، وحطه عنه طائفة من غلته ، أو وضع عنه أهله طائفة من غلته . فقال ابن عباس : فلو كان حراماً ، لما أعطاه رسول الله ﷺ .
- ٦٠٣٤ - **وحدثنا** عبد الرحمن بن الجارود ، قال : ثنا سميد بن كثير بن غير ، قال : **حدثني** يحيى بن أيوب ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن رسول الله ﷺ قد احتجم ، فأمر الحجام بصاع من طعام ، وأمر مواليه أن يخففوا عنه من الخراج شيئاً .
- ٦٠٣٥ - **وحدثنا** فهد بن سليمان ، قال : ثنا أبو غسان ، قال : ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن سليمان بن قيس ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ دعا أبا طيبة الحجام فحجمه ، فسأله « كم ضريتكم » فقال : ثلاثة أصوع (٢) فوضع عنه ساعاً منها .
- ٦٠٣٦ - **وحدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن سليمان بن قيس ، عن جابر ، عن رسول الله ﷺ ، ثم ذكر هذا الحديث ، بمثل ذلك أيضاً ، سواء .
- ٦٠٣٧ - **وحدثنا** إبراهيم بن أبي داود ، قال : ثنا آدم بن أبي إياس ، قال : ثنا ورقاء بن عمر عن (٣) عبد الأعلى ، عن أبي جميلة ، عن علي قال « احتجم رسول الله ﷺ ، وأعطى الحجام أجره » .
- ٦٠٣٨ - **وحدثنا** محمد بن النعمان قال : ثنا الحميدي ، قال : ثنا سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر أن النبي ﷺ قد قال في كسب الحجام « علقة الناضح » أو قال « اعلف ذلك ناضحك » .
- ٦٠٣٩ - **وحدثنا** إبراهيم بن أبي داود ، قال : ثنا عمرو بن عوف ، ح .
- ٦٠٤٠ - **وحدثنا** أبو أمية ، محمد بن إبراهيم قال : ثنا الملقى بن منصور ، قال : ثنا خالد بن عبد الله ، عن يونس بن هبید ، عن محمد بن سيرين ، عن أنس بن مالك قال : احتجم رسول الله ﷺ ، وأعطى الحجام أجره .
- ٦٠٤١ - **وحدثنا** إبراهيم بن أبي داود ، قال : ثنا يوسف بن هدى ، قال : ثنا القاسم بن مالك ، عن هاشم ، عن أنس

(١) وفي نسخة « بن »

(٢) وفي نسخة « أصع » .

(٣) وفي نسخة « عن » .

أن أبا طيبة ، حجّم النبي ﷺ ، وهو صائم ، فأعطاه أجره ، قال : ولو كان حراماً لم يعطه .

٦٠٤٢ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا عبد الله بن بكر السهمي ، قال : ثنا حميد الطويل ^(١) أنه قال : سئل أنس عن كسب الحجام .

فقال : احتجّم رسول الله ﷺ ، حجّمه أبو طيبة الحجّام ، فأمر له رسول الله ﷺ بصاعين من طعام ، وكلم مواليه ، ليخففوا عنه من غلته شيئاً ، ففعلوا ذلك .

٦٠٤٣ - **وحدثنا** يونس قال : أخبرنا عبد الله بن وهب قال : أخبرني سفيان الثوري أن حميداً قد حدثهم ، عن أنس ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٠٤٤ - **وقد حدثنا** يونس أيضاً قال : ثنا عبد الله بن وهب قال : أخبرني مالك بن أنس ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك ، عن رسول الله ﷺ ، ثم ذكر هذا الحديث أيضاً ، مثل ذلك سواء .

٦٠٤٥ - **وقد حدثنا** نصر بن مرزوق ، قال : ثنا علي بن معبد ، قال : ثنا إسماعيل بن جعفر ، عن حميد الطويل ، عن أنس ، عن النبي ﷺ ، مثله .

ففي هذه الآثار ، إباحة كسب الحجّام ، فاحتمل أن يكون ذلك ، قد تأخر عن النهي الذي قد ذكرناه ، أو تقدمه .

٦٠٤٦ - فنظرنا في ذلك ، فإذا يونس قد **حدثنا** قال : ثنا عبد الله بن يوسف ، ح .

٦٠٤٧ - **وحدثنا** ربيع المؤذن قال : أخبرنا شبيب بن الليث ، قال : ثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي غير الأنصاري ، عن محمد بن سهل بن أبي حثمة ^(٢) عن عيصبة بن مسعود الأنصاري ، أنه قد كان له غلام حجّام يقال له « نافع وأبو » طيبة » فانطلق إلى رسول الله ﷺ فسأله عن خراجه فقال « لا تقربه » فرد ذلك على رسول الله ﷺ فقال « اعلف به الناضع ، اجعلوه في كرشه » .

٦٠٤٨ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا عمر بن يونس ، قال : ثنا عكرمة بن عمار ، قال : ثنا طارق بن عبد الرحمن أن رفاعة ابن رافع ، أو رافع بن رفاعة ، الشكّ منهم في ذلك ، قد جاء إلى مجلس الأنصار فقال : نهى رسول الله ﷺ ، عن كسب الحجّام ، وأمرنا أن نطعمه ناضعنا .

٦٠٤٩ - **وقد حدثنا** فهد بن سليمان ، قال : ثنا عبد الله بن صالح الكاتب ، قال : حدثني الليث قال : حدثني عبد الرحمن ابن خالد بن مسافر ، عن ابن شهاب ، عن حرام بن سعد بن عيصبة ، عن أغيصبة ، رجل من بني حارثة أنه قد كان له حجّام ، واسم الرجل المحيصبة ، سأل رسول الله ﷺ عن ذلك ، فنهاه أن يأكل كسبه ، ثم عاد ، فنهاه ، ثم عاد ، فنهاه ، ثم عاد ، فنهاه ، فلم يزل يراجع حتى قال له رسول الله ﷺ « اعلف كسبه ناضحك ، وأطعمه رقيقك » .

٦٠٥٠ - **وحدثنا** إسماعيل بن يحيى المزني قال : ثنا محمد بن إدريس قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن حرام بن سعد ابن محيصبة ، أن عيصبة سأل رسول الله ﷺ ، فذكر مثله .

(١) وفي نسخة « عن حميد »

(٢) وفي نسخة « حيشة » .

(٢) وفي نسخة « أو » .

٦٠٥١ - **حديث** إسماعيل بن يحيى الزبي ، قال : ثنا محمد بن إدريس ، قال : ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك المديني ، **حديث** محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب^(١) عن ابن شهاب ، عن حرام بن سميد بن محيصة الحارثي ، عن أبيه أنه سأل رسول الله ﷺ ، فذكر مثله .

٦٠٥٢ - **حديث** سليمان بن شعيب قال : ثنا أسد بن موسى قال : ثنا ابن أبي ذئب ، فذكر بإسناده مثله .

٦٠٥٣ - **حديث** يونس قال : أخبرنا ابن وهب أن مالكاً ، أخبره ، عن ابن شهاب الزهري ، عن حرام بن محيصة ، أحد بني حارثة ، عن أبيه ، فذكر مثله .

فدل ما ذكرنا أن ما كان من رسول الله ﷺ في ذلك ، من الإباحة في هذا^(٢) إنما كان بعد ما نهاه عنه ، نهياً عاماً مطلقاً ، على ما في الآثار الأولى .

وفي إباحة النبي ﷺ أن يطعمه الرقيق ، أو الفاضح ، دليل على أنه ليس بحرام .

ألا ترى أن المال الحرام الذي لا يحل أكله ، لا يحل له أن يطعمه رقيقه ، ولا ناضجه ، لأن رسول الله ﷺ قال في الرقيق « أطمعهم مما تأكلون » .

فلما ثبت إباحة النبي ﷺ لهيصة أن يطعم ذلك ناضجه ، ويُطعم رقيقه من كسب حجامة ، دل ذلك على نسخ ما تقدم من نهيه عن ذلك ، وثبت حل ذلك له ولغيره .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم .

وهذا هو النظر عندنا أيضاً ، لأننا قد رأينا الرجل يستأجر الرجل ، ليفصد له عرقاً ، أو يبرغ له حملاً ، فيسكون ذلك جائزاً ، والاستيجار على ذلك جائز ، فالحجامة أيضاً كذلك .

٦٠٥٤ - وقد روي في ذلك أيضاً ، من بعد رسول الله ﷺ ، ما **حديث** يونس قال : ثنا عبد الله بن وهب قال : أخبرني موسى بن علي بن رباح اللخمي عن أبيه قال : كنت عند عبد الله بن العباس رضي الله عنهما فأتته امرأة فقالت له : إن لي غلاماً حجّاماً ، وإن أهل المراق يزعمون ، أني آكل من السم .

فقال لها عبد الله بن عباس : لقد كذبوا ، إنما تأكلين خراج غلامك .

٦٠٥٥ - **حديث** يونس قال : ثنا عبد الله بن يوسف **حديث**^(٣) الليث قال : و**حديث** ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرازي أن الحجّامين قد كان لهم سوق ، على عهد عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه .

٦٠٥٦ - وقد **حديث** يونس قال : ثنا عبد الله بن يوسف **حديث**^(٤) الليث أنه قال : — وقد أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري — إن المسلمين لم يزالوا مقرين بأجر الحجامة ، ولا ينكرونها .

(٢) وفي نسخة « فيها » .

(٤) وفي نسخة « عن » .

(١) وفي نسخة « عن ابن أبي ذئب » .

(٣) وفي نسخة « عن » .

٣ - باب اللقطة والضوال

٦٠٥٧ - **حديث** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا سليمان بن حرب ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب عن أبي العلاء ، يزيد بن عبد الله بن الشخير ، عن أبي مسلم الجذامي عن الجارود ، أنه قال : قال رسول الله ﷺ « إن ضالة المسلم ، حرق النار » .

٦٠٥٨ - **حديث** محمد بن علي بن داود ، قال : ثنا عفان بن مسلم ، قال : ثنا همام ، قال : ثنا قتادة ، عن يزيد ، أخى مطرف ، عن أبي مسلم الجذامي ، عن الجارود عن النبي ﷺ قال « إن ضالة المسلم أو المؤمن ، حرق النار » .

٦٠٥٩ - **حديث** محمد بن علي بن داود قال : ثنا عفان بن مسلم ، قال : ثنا يحيى بن سعيد ، قال : **حديث** حميد الطويل ، قال : ثنا الحسن ، عن مطرف بن الشخير ، عن أبيه أنه قال : قد كنا قدمنا على رسول الله ﷺ في نفر من بني عامر .

فقال لنا « ألا أحلکم ؟ » فقلت : إنا نجد في الطريق هوامى الإبل ، فقال النبي ﷺ « إن ضالة المسلم ، حرق النار » .

فذهب قوم إلى أن الضوال حرام أخذها على كل حال ، للتعريف وغير ذلك ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .
وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : إنه لم يرد النبي ﷺ بما قد ذكرنا في هذه الآثار ، بتحريم أخذ الضالة للتعريف ، وإنما أراد ، أخذها لغير ذلك .

٦٠٦٠ - وقد بين ما ذهبوا إليه من ذلك ، ما **حديث** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا سعيد بن عامر ، قال : ثنا شعبة ، عن خالد الحذاء ، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير ، عن أبي مسلم الجذامي ، عن الجارود ، أنه قال : كنا أتينا رسول الله ﷺ ، ونحن على إبل عجاف .

فقلنا : يا رسول الله ، إنا نمر بالجرف فنجد إبلا فزكها ، فقال « إن ضالة المسلم ، حرق النار » .
فكان سؤالهم النبي ﷺ عن أخذها لأن يركبوها ، لأن يعرفوها ، فأجابهم بأن قال « ضالة المسلم حرق النار » أى : إن ضالة المسلم حکمها أن يحفظ على صاحبها ، حتى تؤدي إلى صاحبها ، لأن ينفع بها ركوب ، ولا لغير ذلك .

فبان بذلك ، معنى هذا الحديث وأن ذلك على ما قد ذكرنا .

٦٠٦١ - وقد كان مما احتج بذلك أيضا ، من قد حرم أخذ الضالة من ذلك ، ما قد **حديث** علي بن معبد ، قال : ثنا يعلى بن عبيد ، قال : ثنا أبو حيان التميمي ، عن الضحاك بن النضر ، عن النضر أنه قال : قد كنت بالبوازيج ، موضع ، فراحت البقر ، فرأى فيها جرير بقره أنكرها .

فقال للراعى : ما هذه البقرة ؟ قال : بقرة لحقت بالبقر ، لا أدري لمن هي ؟ فأمر بها جرير فطُرِدَتْ ، حتى توارت .

ثم قال : قد سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يأوي الضالة إلا ضالٌّ » .

قالوا : فهذا الحديث أيضا ، يحرم أخذ الضالة .

فكان من الحجة عليهم للآخرين في ذلك ، أنه قد يحتمل أن يكون هو ذلك الإيواء ، الذي لا تعريف معه .

٦٠٦٢ - فإنه قد بين ذلك أيضا ، ما قد **حدثنا** فهد بن سليمان ، قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : أنا يحيى بن أيوب قال : **حدثني** عمرو بن الحارث ، أن بكر بن سُوداه قد أخبرهم ، عن أبي سالم الجيثاني ، عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : قال رسول الله ﷺ « من آوى ضالة ، فهو ضال ، ما لم يعرفها » .

٦٠٦٣ - **حدثنا** أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال : ثنا عمي ، عبد الله بن وهب ، قال : **حدثني** عمرو بن الحارث ، ثم ذكر هذا الحديث ، بإسناده عن رسول الله ﷺ ، بمثل ذلك أيضا ، سواء .

فبين رسول الله ﷺ في هذا الحديث ، من الذي يكون إيواء الضالة ضالا ، وأنه الذي لا يعرفها .

فماد معنى هذا الحديث ، إلى معنى حديث الجارود ، وعبد الله بن الشخير ، في ذلك أيضا .

٦٠٦٤ - وقد **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا الحسين بن المهدي . قال : ثنا عبد الرزاق قال : أنا سفيان بن عيينة ، عن وائل بن داود ، عن الزهري ، عن محمد بن سُلَفة ، عن أبيه ، سرافة بن مالك ، أنه جاء رسول الله ﷺ فقال له : يا رسول الله ، أ رأيت الضالة ترد على حوض أبيي ألي أجر إن سقيتها؟ قال « وفي الكبد الحراء أجر » .

٦٠٦٥ - وقد **حدثنا** فهد بن سليمان قال : ثنا الحسن بن الربيع ، قال : ثنا عبد الله بن إدريس . قال : ثنا محمد ابن إسحاق ، عن ابن شهاب الزهري ، عن عبد الرحمن بن مالك بن جعشم ، عن أبيه أن أحاه سرافة بن مالك قال : قلت يا رسول الله ، ثم ذكر هذا الحديث بمثل ذلك أيضا ، سواء .

وهو في حال سقيه إياها مؤ لها فلم ينه النبي ﷺ عن ذلك الإيواء إذا كان إنما يريد به منفعة صاحبها وإبقاها على وبها ، والثواب فيها .

ثبت بذلك أن الإيواء المكروه في حديث جرير ، إنما هو الإيواء الذي يراد به خلاف حبسها ، على صاحبها ، وطلب الثواب فيها .

٦٠٦٦ - وقد احتج أهل المقالة الأولى لقولهم في ذلك أيضا ، بما قد **حدثنا** يونس بن عبد الأعلى الصديقي ، قال : أنا عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، ومالك بن أس وسفيان بن سعيد انثوري جميعاً ، أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرأي ، حدثهم جميعاً ، عن يزيد ، مولى المنبث ، عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، وأنا مع رسول الله ، فسأله عن اللقطة ، فقال له رسول الله ﷺ « اعرف عفاصها ، ووكاءها ، ثم عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها ، وإلا فأتناك بها » .

قال فضالة : الغنم ، يا رسول الله ؟ فقال « هي لك ، أو لأخيك ، أو للذئب » .

قال فضالة : الإبل ، يا رسول الله ؟ فقال « معها سقاؤها وحذاؤها ، ترد الماء ، وتأكل الشجر ، حتى يلقاها ربها » .

٦٠٦٧ - **حدثنا** روح بن الفرغ قال : ثنا عبد الله بن محمد الميمى ، قال : أنا سليمان بن بلال ، قال : **حدثني** يحيى ابن سعيد ، وربيعة بن أبي عبد الرحمن جميعاً ، عن يزيد مولى المنبث ، عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : قد سئل

رسول الله ﷺ عن اللقطة ، من الذهب ، والنفضة ، والورق .

فقال « اعرف وكأها ، وعفاسها ، ثم عرفها سنة ، فإن لم تعرف ، فاستنفع بها ، ولتكن وديعة عندك ، فإن جاء لها طالب يوماً من الدهر ، فأدّها إليه » .

ثم ذكرنا في الحديث ، في الإبل والغنم ، بمثل ما في حديث يونس ، سواء .

٦٠٦٨ - **حديث** علي بن عبد الرحمن ، قال : ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، قال : ثنا سليمان بن بلال ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن يزيد ، مولى النبي ﷺ أنه سمع زيد بن خالد الجهني يقول : ثم ذكر هذا الحديث ، عن رسول الله ﷺ ، مثل ذلك أيضاً ، سواء .

٦٠٦٩ - **حديث** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا أبو عامر المقدسي ، قال : ثنا سليمان بن بلال ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرازي ، عن يزيد مولى النبي ﷺ ، عن زيد بن خالد الجهني ، عن النبي ﷺ ، بمثل ذلك الحديث أيضاً ، سواء ، غير أنه لم يقل في ذلك « وليكن وديعة عندك » .

٦٠٧٠ - **حديث** فهد بن سليمان ، وعلي بن عبد الرحمن ، قالا : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا يحيى بن أيوب ، قال : **حديث** محمد بن عجلان ، قال : **حديث** القعقاع بن حكيم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، أنه سئل عن ضالة الغنم ، فقال « هي لك ، أو لأخيك ، أو للذئب » .

وسئل عن ضالة الإبل فقال « مالك ومالها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ، دعها حتى يجدها ربها » .

قالوا في هذا الحديث أنه قد نهاه عن أخذ ضالة الإبل ، وأمره بتركها ، فذلك أيضاً ، دليل على تحريم أخذ الضوال .

فيل لهم : ما في ذلك دليل على ما ذكرتموه ، ولكن في ذلك أمر النبي ﷺ بإياه بترك ضالة الإبل ، لأن من شأنها طلب الماء ، حتى يقدر على ذلك ، وهو لا يخاف عليها الضياع لذلك ، لأنها قد ترد الماء ، وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها ، فتركها أفضل من أخذها ، وليس من أخذها ليحفظها على صاحبها ، بما توم بذلك .

وقد سئل النبي ﷺ في هذا الحديث عن ضالة الغنم فقال « هي لك ، أو لأخيك ، أو للذئب » .

أي : لك أن تأخذها لنفسك ، فتكون في يدك لأخيك ، أو تخلّيها ، فيأخذها الذئب فيأكلها أو يجدها ربها فيأخذها .

ففي ذلك إباحة لأخذها .

٦٠٧١ - وقد روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ في ذلك أيضاً ، ما قد **حديث** يونس قال : ثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث ، وهشام بن سعد ، كلاهما ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن رجلاً من مزينة أتى رسول الله ﷺ فسأله ، فقال له : يا نبي الله ، كيف ترى في ضالة الغنم ؟

فقال « طعام مأكول لك ، أو لأخيك ، أو للذئب » احبس على أخيك ضالته .

فقال له : يا نبي الله ، وكيف ترى في ضالة الإبل ؟ فقال « مالك ومالها ؟ معها سقاؤها ، وحذاؤها ، ولا يخاف عليها الذئب ، تأكل السكلا ، وترد الماء ، دعها حتى يأتي طالبها » .

ففي هذا الحديث أيضاً إباحة أخذ الضوال ، التي قد يخاف عليها الضياع ، وحبسها له ^(١) .

عدل ذلك على أن معنى قول رسول الله ﷺ « إن ضالة المسلم أو المؤمن ، حرق النار » وقول النبي ﷺ « لا يأوى ، أو يؤوى الضالة ، إلا ضال » إنما أراد بذلك ، الإيواء الذي لا تعريف مع ذلك ، والأخذ الذي لا تعريف مع ذلك أيضاً اللذين هما ضد الحبس على صاحب الضوال ، حتى يتفق معنى حديثنا هذا ، ومعنى ذنبك الحديثين ، ولا يتضاد هذا الحديث ، وذنبك الحديثين أيضاً .

وفيما قد بين النبي ﷺ في الإبل بقوله « مالك ومالها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ، ولا يخاف الذئب عليها » دليل على أنه لم يطلق له أخذها ، لعدم الخوف عليها .

وفي إباحته لأخذ الشاة ، لخوفه عليها من الذئب ، دليل على أن الناقة كذلك أيضاً ، إذا خيف عليها من غير الذئب ، وأن أخذها لصاحبها ، وحفظها على ربها ، أولى من تركها وذهابها .

وقد جاء عن النبي ﷺ ، ما يدل على أن حكم الضالة ، كحكم اللقطة في ذلك ، وهو ما قد **هزنا** إبراهيم ابن مرزوق ، قال : ثنا سليمان بن حرب ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن خالد ، عن أبي العلاء ، [عن مطرف] عن عياض بن حمار أن النبي ﷺ قد سئل عن الضالة فقال « عرفها ، فإن وجدت صاحبها ، وإلا فهي مال الله » .

٦٠٧٢ - ففي هذا الحديث أن تعريفها واجب ، ومعرفها في حال تعريفها إياها ، ممسك لها ، ومؤور إياها لصاحبها ، ولم يؤمر بترك ذلك .

فدل هذا ، أن الإمساك انتهى عنه عن ذلك ، في غير هذا الحديث ، إنما هو الإمساك الذي لم يملكه المسك لنفسه ، لأرب الضالة في ذلك .

فهذا ما في الضوال من الأحكام ، عن رسول الله ﷺ .

وقد روى عن النبي ﷺ في اللقطة ، أنه قد أمر بالإشهاد عليها ، وترك كتمانها ، مما قد روى عن رسول الله ﷺ في ذلك ، ما قد **هزنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا الملق بن أسد ، قال : ثنا عبد العزيز بن المختار ، عن خالد الحذاء ، عن يزيد بن الشخير ، عن مطرف بن الشخير ، عن عياض بن حمار الجاشمي ، عن النبي ﷺ أنه قال « من التقط لقطة ، فليشهد عليها ذوى عدل ، ولا يكتتمها ، ولا يغيرها ، فإن جاء ربها ، وإلا ، فالله يؤتيه من يشاء » .

ولما كان أخذ اللقطة على هذا الوجه مباحاً ، كان كذلك أيضاً أخذ الضالة في ذلك ، وإنما يكره أخذها جيماً ، إذا كان يراد منها ضد ذلك .

وانتد اسحتب اتى بن كسب أخذ اللقطات ، وأن لا يترك للسباع .

(١) وفي نسخة « لربها » .

٦٠٧٤ - حدثنا علي بن شيبة قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : أنا سفيان بن سعيد الثوري ، عن سلمة بن كهيل ، عن سويد بن غفلة ، أنه قال : خرجت حاجاً فأصبت سوطاً فأخذتها .

فقال لي زيد بن صوحان : دعها ، فقلت : لا أدعها للسباع ، لأخذنها ، فلا ستمنعن بها .

فلقيت أبا بن كعب فذكرت ذلك له ، فقال لي : لقد أحسنت في ذلك ، إني قد كنت وجدت صرة فيها مائة دينار ، على عهد رسول الله ﷺ ، فأخذتها ، فذكرتها لرسول الله ﷺ فقال لي « عرفها حولاً » ، فإن وجدت من يعرفها ، فادفعها إليه ، وإلا ، فاستمتع بها .

٦٠٧٥ - حدثنا أبو بكره قال : ثنا أبو داود الطيالسي ، قال : ثنا شعبة ، عن سلمة بن كهيل أنه قال : قد سمعت سويد ابن غفلة يقول : قد كنت خرجت حاجاً ، فأصبت سوطاً ، فأخذتها .

فقال لي زيد بن صوحان : دعها عنك ، فقلت : والله لا أدعها للسباع ، ولأخذنها ، فلا ستمنعن بها .

فلقيت أبا بن كعب ، فذكرت له ذلك فقال لي : لقد أحسنت في أخذها ، فإني قد كنت وجدت صرة فيها مائة دينار ، على عهد رسول الله ﷺ ، فأخذتها ، ثم أتيت رسول الله ﷺ فذكرتها له فقال « عرفها حولاً كاملاً » .

قال : فمرقتها حولاً ، فلم أجد من يعرفها .

قال : فأتيت بها النبي ﷺ فقال « اذهب ، فمرقها حولاً » فمرقتها حولاً ، فلم أجد من يعرفها .

ثم أتيت رسول الله ﷺ فقال « عرفها حولاً » فمرقتها حولاً ، فلم أجد من يعرفها .

فقال لي رسول الله ﷺ « احفظ عددها ، ووعاءها ، وغفاسها ، ووكاءها ، فإن جاء صاحبها ، وإلا فاستمتع بها » .

قال شعبة : ثم إن سلمة بن كهيل ، شك في ذلك ، لا يدري ، أثلاثة أعوام ، قال في الحديث : أوعاماً واحداً ؟ .

قال سلمة بن كهيل : فأعجبني هذا الحديث ، فقلت لأبي صادق ذلك ، فقال أبو صادق : وقد سمعت أنا ذلك الحديث أيضاً من أبي بن كعب ، كما قدمه سويد بن غفلة ، من أبي بن كعب ، سواء .

٦٠٧٦ - حدثنا إبراهيم بن أبي داود ، قال : ثنا أبو معمر النخعي ، قال : ثنا عبد الوارث ، قال : ثنا محمد بن حجاج ،

عن سلمة بن كهيل ، عن سويد بن غفلة ، عن أبي بن كعب أنه قال : كنت التقطت على عهد رسول الله ﷺ ،

مائة دينار ، فأتيت بها النبي ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال لي « عرفها سنة » فمرقتها سنة ثم أتيت رسول الله ﷺ ،

فقلت له : عرفها سنة ، فلم أجد من يعرفها ، فقال لي « عرفها سنة » فمرقتها سنة ، فلم أجد أحداً يعرفها ،

فأتيت رسول الله ﷺ ، فقلت له : عرفها سنة ، فلم أجد من يعرفها فقال لي « عرفها سنة » فمرقتها سنة ، فلم أجد

أحداً يعرفها فقال لي « أعلم عددها ووكاءها ، ثم استمتع بها » .

٦٠٧٧ - وقد روى عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه في ذلك أيضاً ، ما قد حدثنا فهد بن سليمان ، قال : ثنا محمد

ابن سعيد الأسبغاني قال : أنا أبو أسامة ، عن الوليد بن كثير ، أنه قال : حدثني عمرو بن شعيب عن عمرو ،

وعاصم ، ابني سفيان بن عبد الله بن ربيعة أن أباهما ، سفيان بن عبد الله ، قد كان وجد عيبة ، فأتى بها عمر بن الخطاب

فقال له « عرفها سنة ، فإن عرفت ، فذاك ، وإلا نهي لك » .

قال : فمرقها سنة ، فلم تعرف .

فأتى بها عمر ، العام المقبل ، أو القابل ، في الموسم فأخبره بذلك فقال له عمر « هي لك » .
وقال : إن رسول الله ﷺ كان أمرنا بذلك .

فأتى سفيان أن يأخذها ، فأخذها منه عمر بن الخطاب ، فجعلها في بيت مال المسلمين .

٦٠٧٨ - **حديث** إبراهيم بن أبي داود ، قال : ثنا أحمد بن الحسين اللهي ، قال : ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، عن الضحاك بن عثمان ، عن أبي النضر ، عن بسر بن سعيد ، عن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله ﷺ ، سئل عن اللفظة فقال « عرفها سنة ، فإن جاء بأغيبها ، فأدّها إلى صاحبها ، وإلا فاعرف عفاصها ووكاءها ، فإن جاء بأغيبها ، فأدّها إلى أغيبها » .

أنفلا ترى أن النبي ﷺ لم يعنف أبي بن كعب في أخذه تلك الدنانير ، حين أخذها ، وقد صوّب أبي بن كعب في أخذه السوط ، ليحفظها على صاحبها ، ولا يدعها للسباع .

وقد قال عمر بن الخطاب في حديث سفيان بن عبد الله « هي مالك ، قد أمرنا رسول الله ﷺ بذلك » .

فلما أن أبي سفيان ذلك جعلها عمر في بيت المال .

وقد : أجاز رسول الله ﷺ أخذ اللقطة والضالة ، لأن يحفظهما على صاحبهما .

٦٠٧٩ - وقد روى أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك أيضا ، ما **حديث** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعبي ، قال : ثنا مالك ، عن سليمان بن يسار ، أن ثابت بن الضحاك ، كان وجد بعيراً ، فقال له عمر « هرّقه » فعرف ذلك ثلاث مرات ، ثم جاء إلى عمر .

فقال : قد شغلني عن صنعتي فقال له عمر : اترع خطامه ، ثم أرسله ، حيث وجدته .

٦٠٨٠ - **حديث** يونس أخبرنا عبد الله بن وهب أن مالكاً حدثهم ، عن يحيى بن سعيد ، ثم ذكر هذا الحديث بإسناده عن عمر بن الخطاب مثل ذلك أيضا ، سواء .

وزاد في الحديث « أن ثابت بن الضحاك ، وقد كان من أصحاب رسول الله ﷺ - حدثه ، أنه كان وجد بعيراً على عهد عمر بن الخطاب » .

٦٠٨١ - وقد **حديث** يونس قال : أنا أس بن عياض قال : ثنا يحيى بن سعيد قال : سمعت سليمان بن يسار ، يحدث ، عن ثابت بن الضحاك أنه كان وجد بعيراً ، ثم ذكر هذا الحديث ، عن عمر بن الخطاب ، مثل ذلك أيضا ، سواء .
فهذا عمر بن الخطاب مد حكم في الضالة ، بحكم اللقطة .

٦٠٨٢ - وكذلك روى عن عبد الله بن عمر في ذلك أيضا ، وهو كما قد **حديث** علي بن شيبه قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أنا العوام بن حوشب ، قال : **حديث** العلاء بن سُهَيْل أنه سمع عبد الله بن عمر يُسأل عن الضالة ، من القدح والشئ يجدّه الإنسان فقال « اتق خيرها بشرها ، وشرها بخيرها ، ولا نضمها ، فإن الضالة لا يضمها إلا ضال » .

٦٠٨٣ - **حديث** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو داود وبشر بن عمر قال : ثنا شعبه^(١) عن حبيب بن أبي ثابت سمعت رجلاً يسأل عبد الله بن عمر عن الضالة ، فقال له « ادفمها إلى السلطان » .

٦٠٨٤ - **حديث** سليمان بن شعيب قال : ثنا الخصيب بن ناصح قال : ثنا همام ، عن نافع ، وابن سيرين ، أن رجلاً . عبد الله بن عمر فقال : إني قد أصبت ناقة ، فقال : عرفها ، فقال : عرفتُها فلم تعرف فقال : ادفمها إلى الوالي .

٦٠٨٥ - **حديث** سلمان بن شعيب قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد الرصافي قال : ثنا شعبه ، عن حبيب بن أبي ثابت أنه قال : سمعت عبد الله بن عمر ، وقد سئل عن الضالة ، فقال « ادفمها إلى السلطان أو إلى الأمير » .

وقد رُوي عن عائشة في ذلك أيضاً ، ما **حديث** إبراهيم بن مرزوق قال : أنا وهب بن جرير قال : ثنا شعبه ، عن يزيد الرشك ، عن معاذة العدوية أن امرأة سألت عائشة فقالت : إني أصبت ضالة في الحرم ، وإني عرفتُها فلم أجد أحداً يعرفها ، فقالت لها عائشة : استنفعي بها .

٦٠٨٦ - وقد رُوي عن عبد الله بن مسعود في هذا ، مثل ذلك أيضاً ، وهو كما قد **حديث** فهد بن سليمان ، قال : ثنا محمد بن سعيد الأصماني ، أنا شريك ، عن عامر بن شقيق ، عن أبي وائل أنه قال : اشتري عبد الله خادماً بسبعائة درهم ، فطلب صاحبها ، فلم يجده ، فمرفقها حولاً ، فلم يجد صاحبها ، فجمع الساكنين ، وجعل يعطيهم ويقول : « اللهم عن صاحبها ، فإن أبي ذلك ، فني ذلك وعلى الثمن » ثم قال : هكذا يفعل بالضوال .

٦٠٨٧ - وقد رويناه عن رسول الله ﷺ في ذلك ، وعن رويناه من أصحابه ، ممن قد ذكرناهم في هذا الباب ، التسوية بين حكم اللقطة والضالة جميعاً .

فدل أن ما قد جاء من هذه الآثار ، مما في ذلك ذكر إحداها ، فهو فيها وفي الأخرى ، وأن حكمها ، حكم واحد في جميع ذلك .

فإن قال قائل : فإن الضال ، ما قد ضل بنفسه ، واللقطة : ما سوى ذلك من الأمتعة ، وما أشبهها .

فيل له : وما دليلك على ما قد ذكرت ؟ بل رأينا اللغة في ذلك ، أباحت أن ما يسمى مالا نفس له ، ضالا .

ألا يرى أن رسول الله ﷺ قال في حديث الإفك « إن أمكم قد أضلّت فلادتها » .

وقد رُوي عن عائشة أيضاً في الضالة أن حكمها حكم اللقطة في جميع ذلك .

٦٠٨٨ - وهو كما قد **حديث** روح بن الفرج قال : ثنا يوسف بن عدي قال : ثنا أبو الأحوص ، عن أبي إسحاق ، عن العالية ، امرأة أبي إسحاق أنها قالت : كنت عند عائشة ، فأتتها امرأة فقالت لها : يا أم المؤمنين ، إني وجدت ضالة ، فكيف تأمريني أن أصنع بها ؟ .

فقالت : عرفها ، واعلني ، واحتلبي قالت . ثم عادت فسألتها ، فقالت عائشة « تريدن أمرك ببيمها أو زعها ؟ من ذلك لك » .

(١) وفي نسخة « سعيد » .

فقد ثبت بما ذكرنا ، التسوية بين حكم الضَّوال ، واللقطة وهذا كله قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ابن الحسن ، رحمهم الله تعالى — في هذا الباب .

٦٠٨٩ - وقد روى عن النبي ﷺ في لقطة مكة وضائتها ، ما قد **حدثنا** علي بن عبد الرحمن ، قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال : ثنا محمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال — في وصف مكة « ولا يلتقط ضائتها إلا لمنشد » .

٦٠٩٠ - وقد **حدثنا** محمد بن عبد الله بن ميمون ، قال : ثنا الوليد بن مسلم قال : ثنا الأوزاعي قال : ثنا يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ بمثل ذلك الحديث ، سواء .

٦٠٩١ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا حرب بن شداد ، قال : ثنا يحيى بن أبي كثير ، ثم ذكر هذا الحديث ، بإسناده ، عن رسول الله ﷺ ، مثل ذلك أيضاً سواء .

فكان الضر بن شمیل يقول — فيما بلغني عنه في ذلك — إن معنى ذلك أنه لا ينبغي أن يلتقط ضالة في الحرم إلا أن يسمع رجلاً يطالبها وينشدها ، فيرفقها إليه ، ليرأها ، ثم يردّها من حيث أخذها .

٦٠٩٢ - وقد روى هذا الحديث ، عن رسول الله ﷺ بغير هذا اللفظ أيضاً ، وهو كما قد **حدثنا** إبراهيم بن أبي داود قال : أنا عمرو بن عون قال : أنا أبو يوسف ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عباس أنه قال : قال رسول الله ﷺ في وصف مكة « ولا يرفع لقطتها إلا لمنشدها » .

٦٠٩٣ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا الحاج بن المبال ، أبو محمد الأنطاقي ، وأبو سلمة موسى بن إسماعيل البصري قالاً جميعاً قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ أنه قال — في وصف مكة — « ولا يرفع لقطتها إلا لمنشد » فهذا الحديث ، يمنع من أخذها إلا للإنشاد بها .

فقد أباح هذا الحديث أخذ لقطة الحرم لتعرف ، فاحتمل أن يكون ذلك يراد به أن ينشد ، ثم ترد في مكانها . واحتمل أن يكون المراد أن ينشد كما ينشد اللقطة الموجودة في سائر الأماكن والبلدان .

فوجدنا عن عائشة ، ما قد روينا عنها في هذا الباب ، أنها سئلت عن ضالة الحرم ، وأن المرأة التي سألتها عن ذلك ، كانت عرفت ، فلم تجد من يعرفها فقالت لها « استنفي بها » .

فدل ذلك على أن حكم اللقطة في الحرم ، كحكمها في غير الحرم .

٦٠٩٤ - وقد روى عن رسول الله ﷺ في لقطة الحاج أيضاً ، ما **حدثنا** روح بن الفرج ، قال : ثنا أبو مصعب الزهري قال : ثنا عبد العزيز بن أبي حازم ، عن أسامة بن زيد ، عن بكير بن عبد الله ، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الرحمن بن عثمان أنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن لقطة الحاج .

ثماني هذا — عندنا ، والله أعلم — على اللقطة التي لا ينشدها ولا يعرف بها ، لأن لقطة الحرم إنما أبيضت للإنشاد .

وقد يكون للحاج وغير الحاج ، كانت لقطة الحاج في غير الحرم أولاً ، أن يكون كذلك أيضاً ، والله عز وجل ، أعلم .

٢٣ - كتاب القضاء والشهادات

١ - باب القضاء بين أهل الذمة

٦٠٩٥ - **حديث** يونس بن عبد الأعلى قال : ثنا علي بن معبد ، عن عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم بن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ رجم يهوديا ويهودية ، حين تمأكوا إليه .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن أهل الذمة إذا أصابوا شيئا من حدود الله تعالى ، لم يحكم عليهم المسلمون ، حتى يتحاكوا إليهم ، ويرضوا بحكمهم ، فإذا تمأكوا إليهم ، كان الإمام بخيرا ، إن شاء أعرض عنهم ، فلم ينظر فيما بينهم ، وإن شاء حكم .

واحتجوا في ذلك أيضا بقول الله تعالى ﴿ فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : على الإمام أن يحكم بينهم بأحكام المسلمين ، فكلما وجب على الإمام أن يقيمه على المسلمين ، فيما أصابوا من الحدود ، وجب عليه أن يقيمه على أهل الذمة ، غير ما استحلوا به في دينهم ، كشربهم الخمر وما أشبهه ، وأن ذلك يختلف حالهم فيه ، وحال المسلمين ، بماقبون على ذلك وأهل الذمة ، لا يماقبون عليه ، ما خلا الرجم في الزنا ، فإنه لا يقام عندهم ، على أهل الذمة ، لأن الأسباب التي يجب بها الإحصان في قولهم أحدها الإسلام .

فأما ما سوى ذلك من العقوبات الواجبات ، في انتهاك الحرمات ، فإن أهل الذمة فيه كأهل الإسلام ، ويجب على الإمام أن يقيمه عليهم ، وإن لم يتحاكوا إليه ، كما يجب عليه أن يقيمه على أهل الإسلام وإن لم يتحاكوا إليه .

وكان من الحجة لهم ، في حديث ابن عمر الذي ذكرنا أنه ، إنما أخبر فيه ابن عمر أن رسول الله ﷺ رجم اليهود حين تمأكوا إليه .

ولم يقل : إن رسول الله ﷺ قال : إنما رجمتهم لأنهم تمأكوا إلى .

ولو كان قال ذلك ، لم أن الحكم منه إنما يكون إليه ، بعد أن يتحاكوا إليه ، وأنهم إذا لم يتحاكوا إليه ، لم ينظر في أمورهم .

ولكنه لم يبيح ، إنما جاء عنه أنه رجمهم حين تمأكوا إليه .

فإنما أخبر عن فعل النبي ﷺ وحكمه إذ تمأكوا إليه ، ولم يخبر عن حكمهم عنده ، قبل أن يتحاكوا إليه ، هل يجب عليهم فيه إقامة الحد أم لا ؟ .

فيطلب أن يكون في هذا الحديث دلالة في ذلك ، عن رسول الله ﷺ ، ولا عن ابن عمر من رأيه .

ثم نظرنا فيما سوى ذلك ، من الآثار ، هل نجد فيه ما يدل على شيء من ذلك ؟ .

٦٠٩٦ - فأما أحمد بن أبي عمران قد **حدثنا** قال : ثنا أبو خيثمة ، زهير بن حرب ، قال : ثنا حفص بن غياث ، عن مجاهد بن سميد ، عن عامر الشعبي ، عن جابر بن عبد الله أن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ رجل وامرأة منهما زنيا .

فقال لهم رسول الله ﷺ « إيتوا بأربعة منكم يشهدون » .

فثبت بهذا أن رسول الله ﷺ ، قد كان ينظر بينهم قبل أن يحكمه الرجل والمرأة المدعى عليهما الزنا ، لأنهما جميعاً جاحدان ، ولو كانا مقرين ، لما احتاج مع إقرارهما إلى أربعة يشهدون .

وروى عن البراء بن عازب ، عن رسول الله ﷺ ، ما يدل على ذلك أيضاً .

٦٠٩٧ - **حدثنا** فهد قال : ثنا عمر بن حفص بن غياث قال : ثنا أبي ، عن الأعمش ، عن عبد الله بن مرة ، عن البراء قال : مرّ على رسول الله ﷺ رجل قد حم وجهه ، وقد ضرب ، يطاف به .

فقال رسول الله ﷺ « ما شأن هذا » قالوا : زنى ، قال « فأتجدون في كتابكم » قالوا : بحمم وجهه ، ويعزر ، وبطاف به .

فقال « أنشدكم الله ، ما تجدون حده في كتابكم ؟ » فأشاروا إلى رجل منهم فسأله رسول الله ﷺ فقال الرجل نجد في التوراة الرجم ، ولكنه كثر في أشرافنا ، فكرهنا أن نقيم الحد على سفلتنا ، وندع أشرافنا ، فاسطلحنا على شيء ، فوضعنا هذا .

فرجه ﷺ وقال « أنا أولى من أحيانا أمانتنا من أمر الله » .

ففي هذا ، ما يدل أن النبي ﷺ قد كان له أن يحكم بينهم ، وإن لم يحكموه لأن في هذا الحديث أنهم مروا به وهو محمم ، فذكر باقي الحديث ، ثم رجه رسول الله ﷺ .

فلما دعاهم رسول الله ﷺ — إنكاراً لما فعلوه من قبل أن يأتوه فرد أمرهم إلى حكم الله الذي قد عطلوه وغيروه — ثبت بذلك أنه قد كان له أن يحكم فيما بينهم ، حكموه أو لم يحكموه .

فهذا ما في هذه الآثار ، من الدلائل ، على ما قد تكلمنا عليه .

وأما قول الله عز وجل ﴿ فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ فإن الذي ذهبوا فيه إلى تثبيت الحكم ، يقولون : هي منسوخة .

٦٠٩٨ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو حذيفة ، عن سفيان عن السدي ، عن عكرمة ﴿ فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ قال : نسختها هذه الآية ﴿ وَإِنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ .

وقال الآخرون : تأويلها ﴿ وَإِنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، إِنْ حَكَتْ ﴾

فلما اختلف في تأويل هذه الآية ، وكانت الآثار قد دلت على ما ذكرنا ، ثبت الحكم عليهم على إمام المسلمين ،

ولم يكن له تركه ، لأن في حكمه ، النجاة في قواهم جميعاً ، لأن من يقول : عليه أن يحكم ، يقول قد ترك ما كان عليه أن يفعله .

ومن يقول : له أن لا يحكم ، يقول : قد ترك ما كان له تركه ، فإذا حكم يشهد له الفريقان جميعاً بالنجاة ، وإذا لم يحكم ، لم يشهدا له بذلك .

فأولى الأشياء بنا ، أن نفعل ما فيه النجاة بالاتفاق ، دون ما فيه ضد النجاة بالاختلاف .

وهذا الذي ذكرنا ، من وجوب الحكم عليهم ، قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

فإن قال قائل : فأنتم لا ترجون اليهود إذا زنوا ، فقد تركتم بعض ما في الحديث الذي به احتججتم .

قيل له : إن الحكم كان في الزناة ، في عهد موسى عليه السلام ، هو الرجم علي المحسن وغير المحسن .

وكذلك كان جواب اليهودي الذي سأله رسول الله ﷺ عن حد الزاني في كتابهم ، فلم يشكر ذلك عليه ، رسول الله ﷺ ، فكان على النبي ﷺ ، اتباع ذلك ، والعمل به ، لأن على كل بي ، اتباع شريعة النبي الذي كان قبله ، حتى يُحدث الله شريعة تنسخ شريعته ، قال الله تعالى ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَفْتَدِهِ ﴾ فرجم رسول الله ﷺ اليهوديين على ذلك الحكم ، ولا فرق حينئذ ، في ذلك بين المحسن وغير المحسن .

ثم أحدث الله عز وجل لنبيه ﷺ شريعة ، فنسخت هذه الشريعة فقال ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَأَنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَبْقُوا فَآهِنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَحْمَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ .

وكان هذا ناسخاً لما كان قبله ، ولم يفرق في ذلك بين المحسن وغير المحسن .

ثم نسخ الله تعالى ذلك ، فجعل الحد ، هو الإيداء بالآية التي بعدها ، ولم يفرق في ذلك أيضاً بين المحسن وغيره .

ثم جعل لمن سبيل « البكر بالبكر ، جلد مائة ، وتعذيب عام ، والثيب بجلد مائة ، والرجم » .

فرق حينئذ بين حد المحسن ، وحد غير المحسن ، الجلد ثم اختلف الناس من بعد في الإحصان .

فقال قوم : لا يكون الرجل محصناً بامراته ، ولا المرأة محصنة بزوجها ، حتى يكونا حرين مسلمين بالغين ، قد جامعها ، وهما بالغان [في نكاح صحيح] .

ومن قال ، بذلك أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

٦٠٩٩ - وقال آخرون : يحسن أهل الكتاب بعضهم بعضاً ، ويحسن المسلم النصرانية ، ولا تحسن النصرانية المسلم ، وقد كان أبو يوسف قال بهذا القول في الإملاء ، فيما حدثني سليمان بن شعيب ، عن أبيه .

فاحتمل قول رسول الله ﷺ « الثيب بالثيب ، الرجم » أن يكون هذا على كل ثيب ، واحتمل أن يكون على خاص من الثيب .

فنظرنا في ذلك ، فوجدناهم مجتمعين ، أن المبيد غير داخلين في ذلك ، وأن العبد لا يكون محصناً ، ثيباً كان أو بكراً ، ولا يحسن زوجته ، حرة كانت أو أمة .

وكذلك الأمة لا تكون محصنة بزوجها ، حرّاً كان أو عبداً .
فثبت بما ذكرنا أن قول النبي ﷺ « الثيب بالثيب الرجم » إنما وقع على خاص من الثيب ، لا على كل الثيب .
فلم يدخل فيما أجمعوا ، أنه وقع على خاص ، إلا ما قد أجمعوا أنه فيه داخل .
وقد أجمعوا أن الحرين المسلمين البالغين الزوجين ، اللذين قد كان منهما الجماع ، محصنين ، واختلفوا
فيمن سواهم .
فقد أحاط علمنا أن ذلك قد دخل في قول رسول الله ﷺ « الثيب بالثيب ، الرجم » .
فأدخلنا فيه ، ولم نحيط علمنا بما سوى ذلك ، فأخرجناه منه .
وقد كان يحى في القياس — لما كانت الأمة لا تحصن الحر ، ولا يحصنها الحر ، وكانت هي في عدم إحصانها
إياه ، كهو في عدم إحصانه إياها — أن يكون كذلك النصرانية ، فسكا هي لا تحصن زوجها المسلم ، كان هو
أيضاً كذلك ، لا يحصنها .
وقد رأينا الأمة أيضاً — لما بطل أن تحصن المسلم — بطل أن يحصن الكافر قياساً ، ونظراً على ما ذكرنا ،
والله تعالى أعلم .

٢ - باب القضاء باليمين مع الشاهد

- ٦١٠٠ - **حديث** فهد قال : ثنا يحيى بن عبد الحميد الجاني ، قال : ثنا زيد بن حباب قال : أخبرني سيف بن سليمان
الملكى ، عن قيس بن سعد ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي ﷺ قضى باليمين
مع الشاهد .
- ٦١٠١ - **حديث** يونس ، قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني سليمان بن بلال ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن
سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .
- ٦١٠٢ - **حديث** صالح بن عبد الرحمن وابن أبي داود ، قالوا : ثنا سعيد بن منصور قال : ثنا عبد العزيز بن محمد عن ربيعة
ابن أبي عبد الرحمن ، فذكر بإسناده مثله .
- ٦١٠٣ - قال عبد العزيز : وسميه سهيل قال **حديث** ربيعة عنى .
- ٦١٠٤ - **حديث** فهد قال : ثنا يحيى بن عبد الحميد — يعنى الجاني — قال : ثنا سليمان بن بلال ، والدروردي ،
فذكر بإسناده مثله .
- قال عبد العزيز : فلقيت سهيلاً ، فسألته عن هذا الحديث ، فلم يعرفه .
- ٦١٠٥ - **حديث** بحر بن نصر قال : ثنا عبد الله بن وهب ، قال : **حديث** عثمان بن الحكم ، عن زهير بن محمد ، عن
سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن زيد بن ثابت ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .
- ٦١٠٦ - **حديث** وهبان بن عثمان ، قال : ثنا أبو همام ، قال : ثنا عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي ، عن جعفر بن محمد ،

عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦١٠٧ - **حديث** فهد قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا سفيان ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ ، ولم يذكر جابراً .

٦١٠٨ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب ، أن مالكا حدثه ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦١٠٩ - **حديث** بحر قال : ثنا عبد الله بن وهب قال : **حدثني** عمر [بن محمد ومالك بن أنس ويحيى بن أيوب عن جعفر] بن محمد ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى القضاء باليمين مع الشاهد الواحد ، في خاص من الأشياء في الأموال ، خاصة واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : لا يجب أن يقضى في شيء من الأشياء إلا برجلين ، أو رجل وامرأتين ، ولا يقضى بشاهد وعين ، في شيء من الأشياء .

قالوا : أما ما روئتموه عن رسول الله ﷺ ، مما ذكر فيه أنه قضى باليمين مع الشاهد ، فقد دخله الضعف ، الذي لا يقوم به معه حجة .

وأما حديث ربيعة ، عن سهيل ، فقد سأل الدراوردي سهيلاً عنه ، فلم يعرفه ، ولو كان ذلك من السنن المشهورة ، والأمور العروفة إذاً ، لما ذهب علمه ، وأنتم قد تضمنفون من الأحاديث ما هو أقوى من هذا الحديث ، بأقل من هذا .

وأما حديث عثمان بن الحكم عن زهير بن محمد ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن زيد بن ثابت ، فنكر أيضاً ، لأن أبا صالح لا تُعرف له رواية ، عن زيد .

ولو كان عند سهيل من ذلك شيء ، ما أنكر على الدراوردي ما ذكرتم من ربيعة ، ويقول له « لم يحدثني به أبي عن أبي هريرة ، ولكن **حدثني** به عن زيد بن ثابت » مع أن عثمان بن الحكم ، ليس بالذي يثبت مثل هذا بروايته .

وأما حديث ابن عباس ، فنكر ، لأن قيس بن سعد ، لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشيء ، فكيف يحتجون به في مثل هذا ؟ ! .

وأما حديث جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر ، فإن عبد الوهاب رواه كما ذكرتم .

وأما الحفاظ ، مالك ، وسفيان الثوري ، وأمثالها فرووه ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، ولم يذكروا فيه جابراً وأنتم لا تحتجون بـ « عبد الوهاب » فيما يخالف فيه الثوري ومالكا .

ثم لو لم ينزع في طريق هذا الحديث ، وسالت على هذه الألفاظ التي قد رويت غليها ، لكافت محتملة للتأويل الذي لا يقوم لكم بمثلها معه الحجة .

وذلكم أنكم ، إنما روئتم أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد .

ولم يبين في الحديث ، كيف كان ذلك السبب ، ولا المستحلف [مع] من هو ؟ .

فقد يجوز أن يكون ذلك على ما ذكرتم ، ويجوز أن يكون أريد به يمين الدعي عليه .

وإذا ادعى المدعى ولم يقم على دعواه ، إلا شاهداً واحداً ، فاستحلف له النبي ﷺ المدعى عليه ، فروی ذلك ، ليعلم الناس أن المدعى لا يجب له اليمين على المدعى عليه ، لا بحجة أخرى غير الدعوى - لا يجب له اليمين إلا بها . كما قال قوم : إن المدعى لا يجب له اليمين فيما ادعى ، إلا أن يقيم البينة أنه قد كانت بينه وبين المدعى عليه خلطة وبس ، فإن أقام على ذلك بينة ، استحلف له ، وإلا لم يستحلف .

فأراد الذي روى هذا الحديث ، أن ينفي هذا القول ، ويثبت اليمين بالدعوى ، وإن لم يكن مع الدعوى غيرها ، فهذا وجه .

وقد يجوز أن يكون أريد به يمين المدعى ، مع شاهده الواحد ، لأن شاهده الواحد ، كان ممن يحكم بشهادته وحده ، وهو خزعة بن ثابت ، فإن رسول الله ﷺ قد كان عدل شهادته بشهادة رجلين .

٦١١ - حدثنا محمد قال : ثنا أبو اليمان قال : أخبرنا شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري قال : أخبرني عمارة بن خزعة الأنصاري أن عمه ^(١) حدثه ، وهو من أصحاب النبي ﷺ ، أن رسول الله ﷺ ابتاع فرساً من أعرابي ، فاستبعه ليقبضه ثمن فرسه .

فأسرع النبي ﷺ المشي ، وأبطأ الأعرابي ، فطلق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه بالفرس لا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه ، حتى زاد بعضهم الأعرابي في السوم على من الفرس الذي ابتاعه به النبي ﷺ . فنادى الأعرابي النبي ﷺ فقال : إن كنت مبتاعاً لهذا الفرس ، فابتعه ، وإلا بعته .

فقام النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابي فقال « أو ليس قد ابتعتك منك ؟ » فقال الأعرابي : لا والله ، ما بعتك . فقال النبي ﷺ « لي ، قد ابتعتك منك » .

فطلق الناس يلون بالنبي ﷺ والأعرابي ، وهما يتراجعان ، وطلق الأعرابي يقول : هلم شهيذاً يشهد لك أنني قد بابتعتك ، ممن جاء من المسلمين قالوا للأعرابي « وبلك إن النبي ﷺ لم يكن يقول إلا حقاً » حتى جاء خزعة ، فاستمع لمراجعة النبي ﷺ ومراجعة الأعرابي وهو يقول « هلم شهيذاً يشهد لك أنني قد بابتعتك » . فقال خزعة : أنا أشهد أنك قد بابتعته .

فأقبل النبي ﷺ على خزعة فقال « بم تشهد ؟ » فقال بتصديقك يا رسول الله .

فجمل رسول الله ﷺ شهادة خزعة ، بشهادة رجلين .

فلما كان ذلك الشاهد الذي قد ذكرنا ، قد يجوز أن يكون هو خزعة بن ثابت ، فيكون المشهود له بشهادته وحده ، مستحقاً لما شهد له ، كما يستحق غيره بالشاهدين . مما شهدا له به ، فادعى المدعى عليه الخروج من ذلك الحق إلى المدعى ، فاستحلفه له النبي ﷺ على ذلك ، وأريد بنقل هذا الحديث ، ليعلم أن المدعى إذا أقام البينة على دعواه ، وادعى المدعى عليه الخروج من ذلك الحق إليه — أن عليه اليمين مع بينته .

فهذه وجوه يحتملها ما جاء عن النبي ﷺ ، من قصائه باليمين مع الشاهد .

فلا ينبغي لأحد أن يأتي إلى خبر قد احتمل هذه التأويلات ، فيعطفه على أحدها بلا دليل يدل على ذلك ،

من كتاب أو سنة ، أو إجماع ثم يزعم أن من خالف ذلك ، مخالف لما روى عن رسول الله ﷺ .

وكيف يكون مخالفا لما قد روى عن رسول الله ﷺ ، وقد تأول ذلك على معنى يحتمل ما قال ؟ .

بل ما خالف إلا تأويل مخالفه ، بحديث رسول الله ﷺ ، ولم يخالف شيئا من حديث رسول الله ﷺ .

٦١١١ - وقد روى عن علي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه ، ما حدثنا أبو بكره قال : ثنا أبو أحمد ، قال : ثنا مسمر عن عمرو بن مرة ، عن أبي البخترى ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن علي قال « إذا بلفكم عن رسول الله ﷺ حديث ، فظنوا به الذي هو أهنا ، والذي هو أهدى ، والذي هو أبقى ، والذي هو خير » .

٦١١٢ - حدثنا ابن مرزوق قال : ثنا وهب ، وأبو الوليد قالا : ثنا شعبة ، عن عمرو فذكر بإسناده مثله غير أنه لم يقل « والذي هو خير » .

فهيكلنا ينبغي للناس أن يفعلوا وأن يحسنوا تحقيق ظنهم ، ولا يقولون على رسول الله ﷺ إلا بما قد علموه فإنهم منهيون عن ذلك ، معاقبون عليه .

وكيف يجوز لأحد أن يحمل حديث رسول الله ﷺ ، على ما حمله عليه هذا المخالف ، وقد وجدنا كتاب الله عز وجل يدفعه ، ثم السنة المجمع عليها تدفعه أيضا ؟ .

فأما كتاب الله عز وجل ، فإن الله تعالى يقول ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ وقال ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ .

وقد كانوا قبل نزول هاتين الآيتين ، لا ينبغي لهم أن يقضوا بشهادة ألف رجل ، ولا أكثر منهم ولا أقل ، لأنه لا يوصل بشهادتهم إلى حقيقة صدقهم .

فلما أنزل الله عز وجل ما ذكرنا ، قطع بذلك المذر ، وحكم بما أمر به ، على ما تميد به خلقه ، ولم يحكم بما هو أقل من ذلك ، لأنه لم يدخل فيما تعبدوا به .

أما السنة المتفق عليها ، فهي أن لا يحكم بشهادة جار إلى نفسه مفعلا ، ولا دافع عنها مفعلا .

فالحكم باليمين مع الشاهد الواحد ، على ما حمله عليه هذا المخالف لنا ، حديث رسول الله ﷺ فيه ، حكم لدعي يمينه ، فذلك حكم لجار إلى نفسه يمينه .

فهذه سنة متفق عليها ، تدفع الحكم باليمين مع الشاهد ، مع ما قد دفعه أيضا ، مما قد ذكرنا من كتاب الله تعالى .

فأولى الأشياء بنا ، أن نصرف حديث رسول الله ﷺ إلى ما يوافق كتاب الله تعالى ، والسنة المتفق عليها لا إلى ما يخالفها ، أو يخالف أحدها .

ولقد روى عن رسول الله ﷺ نسا ما يدفع القضاء باليمين مع الشاهد ، على ما ادعى هذا المخالف لنا .

٦١١٣ - حدثنا إبراهيم بن مرزوق ، ومحمد بن خزيمة جميعا ، قالا : ثنا أبو الوليد الطيالسي ، قال : ثنا أبو عوانة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن علقمة بن وائل ، عن وائل بن حجر ، قال : كنت عند رسول الله ﷺ فأتاه رجلان يختصمان في أرض .

فقال أحدهما : إن هذا يارسول الله انترا على أرضه في الجاهلية ، وهو امرئ القيس بن عابس الكندي ، وخصمه ربيعة بن عيدان .

فقال له : بينتك ، فقال : ليس لي بينة قال : عينه قال : إذا ، يذهب بها قال : ليس لك إلا ذلك .

فلما قام ليحلف ، قال رسول الله ﷺ « من اقتطع أرضا ظلما ، لقي الله وهو عليه غضبان » .

٦١١٤ - **حديث** روح بن الفرج قال : ثنا يوسف بن عدى قال : ثنا أبو الأحوص ، عن سماك بن حرب ، عن علقمة

ابن وائل ، عن أبيه قال : جاء رجل من حضرموت ، ورجل من كندة إلى رسول الله ﷺ

فقال الحضرمي : يارسول الله ، إن هذا قد غلبني على أرض كانت لي .

فقال الكندي : هي أرضي في يدي ، أزرهما ، ليس له فيها حق .

فقال رسول الله ﷺ للحضرمي « ألك بينة ؟ » فقال : لا .

فقال النبي ﷺ « فأحلفه ؟ » فقال : إنه ليس له بين .

فقال رسول الله ﷺ « ليس لك منه إلا ذلك » .

فانطلق ليحلفه ، فقال رسول الله ﷺ « أما إنه إن حلف على مالك ظلما ليأكله ، لقي الله وهو عنه معرض » .

٦١١٥ - **حديث** فهد قال : ثنا جندل بن والي ، قال : ثنا أبو الأحوص ، فذكر بإسناده مثله ، غير أنه قال « فقال

الحضرمي : يارسول الله ، إن هذا غلبني على أرض كانت لي » .

قال أبو جعفر : فلما قال رسول الله ﷺ « بينتك ، أو عينه ليس لكم فيه إلا ذلك » دل على أنه لا يستحق

شيئا بغير البينة ، فهذا ينفي القضاء باليمين مع الشاهد .

والذي هو أولى بنا أن نحمل وجه ما اختلف فيه تأويله ، من الحديث الأول ، على ماوافق هذا ، لاعلى

ما يخالفه .

وقد قال رسول الله ﷺ « لو يعطي الناس بدعواهم ، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على

المدعى عليه » .

فدل ذلك أن اليمين لا يكون أبداً إلا على المدعى عليه ، وقد ذكرنا ذلك بالإسناد ، فباتقدم من هذا الكتاب .

وأما النظر في هذا ، فإنه ينبغي عن ذكر أكثر فساد قول الذين ذهبوا إلى القضاء باليمين مع الشاهد .

فجعلوا ذلك في الأموال خاصة ، دون سائر الأشياء .

فلما ثبت أنه لا يقضى بيمين وشاهد في غير الأموال ، كان حكم الأموال ، في النظر أيضاً كذلك .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمه الله تعالى .

٦١١٦ - وقد **حدثنا** وهبان ، قال : ثنا أبوهم ، قال : ثنا ابن المبارك ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري أن معاوية أول

من قضى باليمين مع الشاهد ، وكان الأمر على غير ذلك ، والله أعلم .

٣ - باب رد اليمين

قال أبو جعفر : اختلف الناس في المدعى عليه ، يرد اليمين على المدعى .
فقال قوم : لا يستحلف المدعى ، وقال آخرون : بل يستحلف ، فإن حلف استحق ما ادعى بحلفه ، وإن لم يحلف ، لم يكن له شيء .
واحتجوا في ذلك ، بما قد روينا في غير هذا الموضع ، عن سهل بن أبي حثمة في القسامة ، أن رسول الله ﷺ قال للأَنْصار « تبرئكم يهود ، بخمسين مِئْنةً » فقالوا : كيف نقبل أيمان قوم كفار ؟
فقال رسول الله ﷺ « أتخلفون وتستحقون ؟ » .
فقالوا : قد رد رسول الله ﷺ الأيمان التي جعلناها في البدء على المدعى عليهم ، فجعلها على المدعين .
فكان من الحجة عليهم لأهل المقالة الأولى أن رسول الله ﷺ لما قال « أبرئكم يهود بخمسين مِئْنةً » لم يكن من اليهود رد الأيمان على الأنصار ، فبردها النبي ﷺ ، فيكون ذلك حجة لمن يرى رد اليمين في الحقوق .
إنما قال « أبرئكم يهود بخمسين مِئْنةً » . فقلت الأنصار : كيف نقبل أيمان قوم كفار ؟
فقال النبي ﷺ « أتخلفون وتستحقون ؟ » .
فقد يجوز أن يكون كذلك حكم القسامة ، ويجوز أن يكون ذلك على التكثير منه عليهم ، إذ قالوا « كيف نقبل أيمان قوم كفار ؟ » فقال لهم « أتخلفون وتستحقون » كما قال : أيدعون ويستحقون .
فلما احتمل هذين الوجهين ، لم يكن لأحد أن يحمله على أحدهما دون الآخر ، إلا يبرهان يده على ذلك .
فنظرنا فيما سوى هذا الحديث من الآثار الروية ، فإذا ابن عباس قد روى عن رسول الله ﷺ أنه قال « لو يعطى الناس بدعواهم ، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه » .
فثبت بذلك أن المدعى لا يستحق بدعواه ، دماً ولا مالاً ، وإنما يستحق بها يمين المدعى عليه خاصة .
هذا حديث ظاهر المعنى ولا لنا أن نحمل ما خفي علينا معناه من الحديث الأول ، على ذلك .
وأما وجه ذلك من طريق النظر ، فإننا رأينا المدعى الذي عليه أن يقيم الحجة على دعواه ، لا تكون حجته تلك حجة جارة إلى نفسه معناه ، ولا دافعة عنها مفرماً .
فلما وجبت اليمين على المدعى عليه ، فردوها على المدعى ، فإن استحللنا المدعى ، جعلنا يمينه حجة له وحكمتنا له بحجة كانت منه هو بها جار إلى نفسه معناه وهذا خلاف ما تعبد به العباد ، فبطل ذلك .
فإن قال قائل : إنما نحكم له بيمينته ، وإن كان بها جاراً إلى نفسه ، لأن المدعى عليه قد رضي بذلك .
فيل له : وهل يوجب رضا المدعى عليه زوال الحكم عن جهته ؟
أرأيت لو أن رجلاً قال « ما ادعى على فلان من شيء » ، فهو مصدق « فادعى عليه درهما فافوقه » ، هل يقبل ذلك منه ؟

أرأيت لو قال « قد رضيت عما شهد به زيد على » رجل فاسق أو لرجل جار إلى نفسه بتلك الشهادة مغنياً ، شهد زيد عليه بشيء هل يحكم بذلك عليه ؟ .

فلما كانوا قد اتفقوا أنه لا يحكم عليه بشيء من ذلك ، وأن رضاه في ذلك وغير رضاه سواء ، وأن الحكم يجب في ذلك ، وإن رضى ، إلا بما كان يجب لو لم يرض ، كان كذلك أيضاً ، بمن الدعي ، لا يجب له بها حق على الدعي عليه ، وإن رضى الدعي عليه به بذلك .
والحكم بيمينته بعد رضاه بها ، كحكمها قبل ذلك .

فثبت بما ذكرنا ، بطلان رد اليمين على الدعي عاينه وهذا كله ، قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله تعالى عليهم .

٤ - باب الرجل يكون عنده الشهادة للرجل هل يجب عليه أن يخبره بها ؟

وهل يقبله الحاكم على ذلك أم لا ؟

٦١١٧ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو أحمد ، محمد بن عبد الله بن الزبير ، قال : ثنا إسرائيل قال : ثنا عبد الملك بن عمير ، قال : ثنا جابر بن سمرة قال : خطبنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالجابية فقال « قام فينا رسول الله ﷺ مقامي فيكم اليوم ، فقال « أحسنوا إلى أصحابي ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يمشوا الكذب ، حتى يشهد الرجل على الشهادة ، لا يسألها ، وحتى يحلف الرجل على اليمين ، لا يستحلف » .

٦١١٨ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن خشيش قال : ثنا عارم بن الفضل ، قال : ثنا جرير بن حازم قال : ثنا عبد الملك ابن عمير ، فذكر بإسناده مثله ، غير أنه قال : « أحسنوا إلى أصحابي [ثم] الذين يلونهم [ثم] الذين يلونهم » ، ثم يمشوا الكذب » .

٦١١٩ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو داود الطيالسي ، قال : ثنا حماد بن يزيد ، قال : ثنا معاوية بن قرة المزني ، قال : سمعت كهماً يقول : سمعت عمر يقول ، فذكر نحو حديث أبي بكرة ، عن أبي أحمد .

فذهب قوم إلى أن من شهد بالشهادة قبل أن يسألها مذموم ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : بل هو محمود مأجور ، على ما كان منه من ذلك .

وكان من الحجة لهم ، في دفع ما احتج به عليهم أهل المقالة الأولى ، أن النبي ﷺ قال « ثم يمشوا الكذب ، حتى يشهد الرجل على الشهادة لا يسألها ، وحتى يحلف على اليمين لا يستحلف » .

فمضى ذلك أن يشهد كاذباً ، أو يحلف بكاذباً ، لأنه قال « حتى يمشوا الكذب فيكون كذا وكذا » .

فلا يجوز أن يكون ذلك الذي يكون ، إذا فشا الكذب ، إلا كذباً ، وإلا فلا معنى لذكره « يمشوا الكذب » .

٦١٢٠ - واحتج أهل المقالة الأولى لقولهم أيضاً ، بما **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا نعيم ، قال : ثنا ابن المبارك قال : أخبرنا محمد بن سوفة ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن عمر رضى الله عنه أنه خطبهم بالجابية فقال .

سمعت رسول الله ﷺ يقول « أكرموا أصحابي ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يفشو الكذب ، حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد » .

٦١٢١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد البصري ، قال : ثنا عارم قال : ثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن زرارة بن أوفى ، عن عمران بن حصين قال : قال رسول الله ﷺ « خير أمتي القرن الذي يموت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » قال والله أعلم ، أذكر الثالث أم لا ؟ ثم يفشو قوم ، يشهدون ولا يستشهدون ، وينذرون ولا يوفون ، ويخونون ولا يؤمنون ويفشو فيهم السمن » .

٦١٢٢ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا بشر بن ثابت البزار ، قال : ثنا شعبة ، عن أبي جرة ، عن زهدم بن مضر الجرمي ، أنه سمع عمران بن حصين يقول : قال رسول الله ﷺ « خيركم قرني » ثم ذكر مثله .
قالوا : فقد ذم النبي ﷺ في هذا الحديث ، الذي يشهد ولا يستشهد .

قيل لم : هذا على الذي لا يستشهد في بدء الأمر ، فيكون في شهادته عند الحاكم ، شاهداً بما لم يشهد عليه ، ولا يملأه .

فما د معنى هذا الحديث إلى معنى الحديث الأول .

٦١٢٣ - وذكروا في ذلك أيضاً ، ما **حدثنا** حسين بن نصر قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا الليث بن سعد ، عن يحيى بن سليم ، عن مصعب بن عبد الله بن أبي أمية قال : حدثني أم سلمة أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول « يأتي على الناس زمان يكذب فيه الصادق ، ويصدق فيه الكاذب ، ويخون فيه الأمين ، ويؤمن فيه الخؤون ، ويشهد فيه المرء ، وإن لم يستشهد ، ويحلف المرء ، وإن لم يستحلف » .

٦١٢٤ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا عفان قال : ثنا حماد ، ح .

٦١٢٥ - **وحدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا مشام بن عبد الملك ، قال : ثنا أبو عوانة ، قالاً جميعاً عن أبي بشر ، عن عبد الله ابن شقيق ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « خير أمتي قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم لا أدرى أذكر الثالثة أم لا » ثم يخلف بعدهم خولف بمحبهم السمانة ، ويشهدون ولا يستشهدون » .

٦١٢٦ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو مسهر قال : ثنا صدقة بن خالد قال : **حدثني** عمرو بن شراحيل ، عن بلال بن سعد ، عن أبيه قال : قلنا : يا رسول الله ، أى أمتك خير ؟ قال « أنا وقرني » .

قال : قلنا ، ثم ماذا ؟ قال « ثم القرن الثاني » قال : قلنا ، ثم ماذا ؟ قال « القرن الثالث » .

قال : قلنا ، ثم ماذا ؟ قال « ثم يأتي قوم ، يشهدون ولا يستشهدون ، ويحلفون ولا يستحلفون ، ويؤمنون ولا يؤدون » .

قال أبو جعفر : فالكلام في تأويل هذا ، هو الكلام الذي ذكرنا في تأويل الآثاء التي في الفصل الذي قبل هذا .

٦١٢٧ - واحتجوا في ذلك أيضاً بما **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو عاصم قال : ثنا شعبة ، عن منصور وسليمان « أى لأئمة » عن إبراهيم ، عن عبيدة (أى السمانى) عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ « خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم

- ثم الذين يلوونهم ، ثم يخلف قوم يسبق شهادتهم أيمانهم ، وأيمانهم شهادتهم » .
- ٦١٢٨ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا أحمد بن أشكيب^(١) قال : ثنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عبيدة ، عن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .
- ٦١٢٩ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا عفان ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، الجريري عن أبي نضرة ، عن عبد الله بن مولة قال : كنت أسير مع بريدة الأسلمي ، وهو يقول « اللهم الحقني بقربي الذي أمانته » ثلاثاً ، وأنا معه .
- فقلت « وأنا » فدعا لي ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « خير هذه الأمة القرن الذي يمشت فيهم ، ثم الذين يلوونهم ، ثم الذين يلوونهم ، ثم يكون قوم ، تسبق شهادتهم أيمانهم ، وأيمانهم شهادتهم » .
- ٦١٣٠ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال : ثنا حسين بن علي الجعفي ، عن زائدة ، عن عاصم ، عن خزيمة ، عن النعمان بن بشير ، عن النبي ﷺ قال « خير الناس قرني ثم الذين يلوونهم ، ثم الذين يلوونهم ، ثم يخلف قوم ، تسبق شهادتهم أيمانهم ، وأيمانهم شهادتهم » .
- ٦١٣١ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا أبو غسان قال : ثنا أبو بكر بن عياش ، عن عاصم ، فذكر بإسناده مثله ، وزاد « ثم الذين يلوونهم » مرة أخرى « ثم يأتي قوم » .
- فكان من حجتنا على الذين احتجوا بهذه الآثار لأهل المقالة الأولى ، أن هذه الشهادة ، لم يرد بها الشهادة على الحقوق ، وإنما أريد بها الشهادة في الأيمان ، وقد روى ما يدل على ذلك ، عن إبراهيم النخعي .
- ٦١٣٢ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا عبد الله بن رجاء ، قال : أنا شيبان ، عن منصور عن إبراهيم ، عن عبيدة ، عن عبد الله قال : قلنا يارسول الله ، أي الناس خير ؟ قال « قرني ، ثم الذين يلوونهم ، ثم الذين يلوونهم ، ثم يحيى قوم يسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته » .
- قال إبراهيم : كان أصحابنا يبهوتنا ونحن غلمان ، أن نخلف بالشهادة والعهد .
- فدل هذا من قول إبراهيم أن الشهادة التي ذم النبي ﷺ صاحبها ، هي قول الرجل « أشهد بالله ، ما كان كذا » على معنى الحلف ، فكره ذلك ، كما يكره الحلف ، لأنه مكروه للرجل ، الا كثر منه ، وإن كان صادقاً .
- فنهى عن الشهادة التي هي حلف ، كما نهى عن اليمين ، إلا أن يستحلف بها ، فيسكون حينئذ معذوراً .
- ولعله أن يكون أراد بالشهادة ، التي ذكرنا ، الحلف على ما لم يكن لقوله (ثم يفسو الكذب) فتسكون تلك الشهادة ، شهادة كذب .
- ٦١٣٣ - وقد روى عن النبي ﷺ في تفضيل الشاهد المبتدى بالشهادة ، ما **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب أن مالكا حدثه ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان ، عن أبي عمرة الأنصاري ، عن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله ﷺ قال (ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يسأل عنها ، أو يخبر بشهادته قبل أن يسألها) .
- قال مالك : الذي يخبر بشهادته ، ولا يعلم بها الذي هو له ، أو يأتي بها الإمام ، فيشهد بها عنده ، وجعله خير الشهداء .

(١) هو أحمد بن محمد بن أشكيب ويقال إشكاب .

فأول بنا أن نحمل الآثار الأول على ما وصفنا من تأويل كل أثر منها ، حتى لا تضاد ، ولا تختاف ، ولا يدفع بعضها بعضاً .

فتسكون الآثار الأول على المعاني التي ذكرنا ، وتسكون هذه الآثار الآخر ، على تفضيل المبتدئ بالشهادة من هي له أو الخبير بها الإمام .

وقد فعل ذلك أصحاب رسول الله ﷺ ، فاتوا الإمام ، فشهدوا ابتداء ، منهم أبو بكر ، ومن كان معه حين شهدوا على المغيرة بن شعبة ، فأروا ذلك لأنفسهم لازماً ، ولم يعنفهم عمر على ابتدائهم إياه بذلك ، بل سمع شهادتهم .

ولو كانوا في ذلك مذمومين ، لذهبهم وقال « من سألكم عن هذا ؟ إلا فقدمتم حتى تسألوا ؟ » .

فلما سمع منهم ولم ينكر ذلك عليهم عمر ، ولا أحد ممن كان بحضرته من أصحاب رسول الله ﷺ ، دل ذلك على أن فرضهم كذلك ، وأن من فعل ذلك ابتداء ، لاعت مسألة ، محمود .

٦١٣٤ - فأروى في ذلك ، ما **حدث** علي بن عبد الرحمن قال : ثنا عفان بن مسلم ، وسعيد بن أبي مرزوق ، قال : **حدث** السري بن يحيى ، قال : ثنا عبد الكريم بن رشيد ، عن أبي عثمان النهدي قال : جاء رجل إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فشهد على المغيرة بن شعبة ، فتغير لون عمر ، ثم جاء آخر فشهد ، فتغير لون عمر ، ثم جاء آخر فشهد ، فتغير لون عمر ، حتى عرفنا ذلك فيه وأنكر لذلك .

وجاء آخر يحرك يديه فقال : ما عندك يا سلخ العقاب ؟ وصاح أبو عثمان صيحة تشبه بها صيحة عمر ، حتى كدت أن يغشي علي .

قال : رأيت امرأة قبيحاً ، قال : الحمد لله الذي لم يشمت الشيطان بأمة محمد ، فأمر بأولئك النفر فجلدوا .

٦١٣٥ - **حدث** فهد قال : ثنا ابن أبي مرزوق قال : أنا محمد بن مسلم الطائفي قال : ثنا إبراهيم بن ميسرة ، عن سعيد بن المسيب قال : شهد على المغيرة أربعة ، فسئل زياد بن أبي سفيان فجلد عمر بن الخطاب الثلاثة ، واستتابهم ، فتاب الاثنان ، وأبى أبو بكر أن يتوب ، فكان يقبل شهادتهما حين تابا ، وكان أبو بكر لا يقبل شهادته لأنه أبى أن يتوب ، وكان مثل النضو من العبادة .

٦١٣٦ - **حدث** فهد قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا الوليد بن عبد الله بن جميع قال : **حدث** أبو الطفيل قال : أقبل رهط ، معهم امرأة ، حتى زلوا فتنفروا في حوائجهم ، فتخلف رجل مع امرأة ، فرجموا ، وهو بين رجلها ، فشهد ثلاثة منهم ، أنهم رأوه يهب كما يهب الرود في المكحلة .

وقال الرابع : أحمى سمى وبصرى ، لم أره يهب فيها ، رأيت **سُخْتِيَه** ^(١) (يعني خصيتيه) يضربان أسنما ورجلاهما مثل أذن حمار .

وعلى مكة يومئذ ، نافع بن الحارث الخزاعي ، وكتب إلى عمر .

(١) هكذا وجد في النسخة المنقول عنها .

فكتب عمر « إن شهد رابع بمثل ما شهد الثلاثة ، فقدمها أجلدها ، وإن كانا محصنين ، فارجهما ، وإن لم يشهدا إلا بما كتبت به إلي » ، فاجلد الثلاثة ، وخل سبيل الرجل .

قال : فجلد الثلاثة ، وأخل سبيل الرجل والمرأة .

فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ ، قد شهد بعضهم ابتداء ، وقبلها بعضهم ، وحضر ذلك أكثرهم ، فلم ينكر .

فدل ذلك ، على اتفاقهم جميعاً ، على هذا المعنى ، وثبت أن معاني الآثار الأول ، على ما ذكرنا من معانيها ، التي وصفناها في مواضعها .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله .

٥ - باب الحاكم ، يحكم بالشيء

فيكون في الحقيقة بخلافه في الظاهر

٦١٣٧ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو اليمان قال : أنا شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري قال : أخبرني عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة وأمها أم سلمة ، أخبرته أن أمها أم سلمة قالت : سمع النبي ﷺ جلبة خصام عند بابها ، فخرج إليهم فقال « إنما أنا بشر ، وإنه يأتيني الخصم ، ولعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض ، فأقضي له بذلك وأحسب أنه صادق ، فمن قضيت له بحق مسلم ، فإنما هي قطعة من النار ، فليأخذها ، أو ليدعها » .

٦١٣٨ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا عبد العزيز الأوسي ، قال : ثنا إبراهيم بن سعد ، عن صالح ، عن ابن شهاب فذكر بإسناده مثله .

٦١٣٩ - **حدثنا** يونس قال : أنا ابن وهب ، أن مالكا حدثه ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن زينب ، عن أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ « إنكم تختصمون إلي » ، وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته ، فأقضي له على نحو ما أسمع منه ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً ، فإنما أقطع له قطعة من النار ، فلا يأخذها » .

٦١٤٠ - **حدثنا** علي بن معبد قال : ثنا عبد الوهاب بن عطاء ، قال : أخبرنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦١٤١ - **حدثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد قال : ثنا وكيع ، عن أسامة بن زيد ، سمعه من عبد الله بن نافع ، مولى أم سلمة ، عن أم سلمة قالت : جاء رجلان من الأنصار ، يختصمان إلى النبي ﷺ في مواريث بينهما قد درست ، ليست بينهما بينة .

فقال رسول الله ﷺ « إنما أنا بشر ، وإنه يأتيني الخصم ، ولعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض ، فأقضي له بذلك ، وأحسب أنه صادق ، فمن قضيت له بحق مسلم ، فإنما هي قطعة من النار ، فليأخذها ، أو ليدعها » .

فبكي الرجلان ، وقال كل واحد منهما « حق لأخي » .

فقال رسول الله ﷺ « أما إذ فعلتم هذا ، فاذهبوا ، فافقسوا وتوخوا الحق ، ثم استهما ، ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه » .

٦١٤٢ - **حديث** ابن مرزوق قال : ثنا عثمان بن عمر قال : أنا أسامة بن زيد ، فذكر بإسناده مثله .

٦١٤٣ - **حديث** يونس ، قال : ثنا عبد الله بن نافع الصائغ ، قال : **حديث** أسامة ، فذكر بإسناده مثله .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن كل قضاء قضى به حاكم ، من تملك مال ، أو إنالة ملك ، عن مال ، أو من إثبات نكاح ، أو من حله بطلاق ، أو بما أشبهه ، أن ذلك كله على حكم الباطن وأن ذلك في الباطن ، كهو في الظاهر ، وجب ذلك على ماحكم به الحاكم .

وإن كان ذلك في الباطن ، على خلاف ما شهد به الشاهدان ، وعلى خلاف ماحكم به بشهادتهما على الحكم الظاهر ، لم يكن قضاء القاضي موجبا شيئا ، من تملك ، ولا تحريم ، ولا تحليل ، واحتجوا في ذلك ، بهذا الحديث .

ومن قال بذلك ، أبو يوسف .

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : ما كان من ذلك من تملك مال ، فهو على حكم الباطن ، كما قال رسول الله ﷺ « من قضيت له بشيء من حق أخيه ، فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » .

وما كان من ذلك ، من قضاء ، بطلاق ، أو نكاح بشهود ، ظاهرهم العدالة ، وباطنهم الجرحة ، فحكم الحاكم بشهادتهم على ظاهرهم الذي تعبد الله أن يحكم بشهادة مثلهم معه ، فذلك يحرم في الباطن ، كحرمته في الظاهر . والدليل على هذا ، ما قد روى عن رسول الله ﷺ في التلاعنين .

٦١٤٤ - **حديث** يونس قال : أنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن سميد بن جبير ، عن عبد الله بن عمر قال : فرق رسول الله ﷺ بين أخوي بني المجلان ، وقال لهما « حسابكما على الله ، الله يعلم أن أحكما كاذب ، لاسبيل لك عليهما » .

قال : يارسول الله ، صدق الذي أصدقها ؟ قال « لا مال لك عليهما ، إن كنت أصدقت عليهما ، فهو بما استحلت من فرجها ، وإن كنت كاذبا عليهما ، فهو أبعد لك منه » .

٦١٤٥ - **حديث** يونس ، قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، سمع سهل بن سعد يقول : شهدت النبي ﷺ ، فرق بين التلاعنين فقال : يارسول الله ، كذبت عليهما إن أمسكتها .

٦١٤٦ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : ثنا مالك ، عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره ، أن هويمر المجلاني جاء إلى حاصم بن عدي الأنصاري ، فقال له : أرايت يا حاصم ، لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا ، أبقته فقتلوه ، أم كيف يفعل ؟ مل لي عن ذلك ، يا حاصم ، رسول الله ﷺ .

فلما رجع حاصم إلى أهله ، جاءه هويمر ، فقال : يا حاصم ، ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟

فقال حاصم : يا هويمر ، لم تأتني بخير ، فذكره رسول الله ﷺ المسألة التي سألته عنها .

فقال : عويمر لا أنتهى حتى أسأله عنها .

فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وسط الناس ، فقال : يا رسول الله ، أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أبقته فقتلوه ، أم كيف يفعل ؟

فقال رسول الله ﷺ « قد أنزل الله فيك وفي صاحبك ، اذهب فائت بها » .

قال سهل : فتلاعنا ، وأنا مع الناس ، عند رسول الله ﷺ .

فلما فرغا قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله ، إن أمسكتها ، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ .

قال ابن شهاب : فكانت سنة المتلاعنين .

٦١٤٧ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا الوهبي ، قال : ثنا الماجشون ، عن الزهري ، عن سهل بن سعد ، عن عاصم قال : جاءني عويمر ، ثم ذكر مثله .

فقد علمنا أن رسول الله ﷺ ، لو علم الكاذب منهما بعينه ، لم يفرق بينهما ، ولم يلاعن ، لو علم أن المرأة صادقة ، لحد الزوج لها بتذفة إياها .

ولو علم أن الزوج صادق لحد المرأة بالزنا ، الذي كان منها .

فلما خفي الصادق منهما على الحاكم ، وجب حكم آخر ، فحرم الفرج على الزوج في الباطن والظاهر ، ولم يرد ذلك إلى حكم الباطن .

فلما شهدا في المتلاعنين ، ثبت أن كذلك الفُرق كلها ، والقضاء بما ليس فيه عليك أموال ، أنه على حكم الظاهر ، لا على حكم الباطن وأن حكم القاضي يحدث في ذلك التحريم والتحليل ، في الظاهر والباطن جميعاً ، وأنه خلاف الأموال التي تقضى بها على حكم الظاهر ، وهي في الباطن ، على خلاف ذلك .

فتكون الآثار الأول هي في القضاء بالأموال ، والآثار الآخر ، هي في القضاء بغير الأموال ، من ثبات العقود وحلها ، حتى تتفق معاني وجوه الآثار ، والأحكام ، ولا تتضاد .

وقد حكم رسول الله ﷺ في المتبايعين ، إذا اختلفا في الثمن ، والسلمة قأمة ، أنهما يتحالفان ويترادان .

فتعمد الجارية إلى البائع ، ويحل له فرجها ، ويحرم على المشتري .

ولو علم الكاذب منهما بعينه إذاً ، نقض بما يقول الصادق ، ولم يقض بفسخ بيع ، ولا بوجود حرمة فرج الجارية المبيعة على المشتري .

فلما كان ذلك على ما وصفنا ، كان كذلك ، كل قضاء ، بتحريم أو تحليل ، أو عقد نكاح أو حله على ، ما حكم القاضي فيه في الظاهر ، لا على سكوته في الباطن ، وهذا قول أبي حنيفة ، ومحمد ، رحمهما الله .

٦ - باب الحر يجب عليه دين ، ولا يكون له مال ، كيف حكمه ؟

٦١٤٨ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا يحيى بن صالح الوحاظي ، قال : ثنا مسلم بن خالد الزنجي ، عن زيد بن أسلم ، عن عبد الرحمن ابن البيلماني قال : كنت بمصر ، فقال لي رجل : ألا أدلك على رجل من أصحاب النبي ﷺ ؟ فذهب بي إلى رجل فقلت : من أنت ، يرحمك الله ؟ فقال : أنا سُرق ، فقلت : يرحمك الله ، ما ينبغي لك أن تسمى بهذا الاسم وأنت رجل من أصحاب رسول الله ﷺ .

فقال إن رسول الله ﷺ سماني سُرق ، فلن أدع ذلك أبداً .

قلت : ولم سماك سرق ؟ قال : لقيت رجلاً من أهل البادية يبيعون له بيبيهما ، فابتعثهما منه وقلت له : انطلق معي حتى أعطيك ، فدخلت بيتي ، ثم خرجت من خلف لي ، وقضيت بثمان البعيرين حاجتي ، وتغيبت حتى ظننت أن الأعرابي قد خرج .

فخرجت والأعرابي مقيم ، فأخذني فقدمني إلى رسول الله ﷺ ، فأخبرته الخبر .

فقال رسول الله ﷺ « ما حملك على ما صنعت ؟ » قلت : قضيت بثمان حاجتي يا رسول الله .

قال « فافضه » قال : قلت ليس عندي ، قال « أنت سرق اذهب به يا أعرابي ، فيمه حتى تستوي حقك » .

قال : فجعل الناس يسومونه في ويلتفت إليهم فيقول : ماذا تريدون ؟ فيقولون : نريد أن نبتاعه منك [فنعنته] .

قال : فوالله إن منكم أحد أخرج إليه مني ، أذهب فقد أعتقتك .

٦١٤٩ - **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال : ثنا عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار ،

قال : **حدثني** زيد بن أسلم ، قال : لقيت رجلاً بالأسكندرية يقال له سرق ، فقلت : ما هذا الاسم ؟

فقال : سمانيه رسول الله ﷺ ، قدمت المدينة ، فأخبرتهم أنه يقدم لي مال فبايعوني ، فاستهلك أموالهم فأتوا بي النبي ﷺ فقال (أنت سرق) فباعني بأربعة أبرة .

فقال له غرماؤه : ما صنعت به ؟ قال أعتقه قالوا : ما نحن بأزهد في الأجر منك ، فأعتقوني .

قال أبو جعفر : ففي هذا الحديث بيع الحر في الدين ، وقد كان ذلك في أول الإسلام يبتاع من عليه دين فيما عليه من الدين ، إذا لم يكن له مال يقضيه عن نفسه ، حتى نسخ الله عز وجل ذلك فقال : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ .

وقضي رسول الله ﷺ بذلك ، في الذي ابتاع الثمار ، فأصيب بها ، فكثر دينه .

فقال رسول الله ﷺ (تصدقوا) فتصدق عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه .

فقال رسول الله ﷺ (خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك) .

وقد ذكرنا ذلك بإسناده ، فيما تقدم من كتابنا هذا .

ففي قول رسول الله ﷺ لفرمائه (ليس لكم إلا ذلك) دليل على أن لاحق لهم في بيعة ، ولولا ذلك لباعه لهم ، كما باع سُرق في دينه لفرمائه ، وهذا قول أهل العلم جميعاً ، رحمهم الله .

٧ - باب الوالد هي يملك مال ولده أم لا؟

٦١٥٠ - **حدثنا** ربيع الجيزي وابن أبي داود ، قالوا : **حدثنا** عبد الله يوسف ، قال : ثنا عيسى بن يونس ، قال : ثنا يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق ، عن ابن النكدر ، عن جابر بن عبد الله أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : إن لي مالا وعيالا ، وإن لأبي مالا وعيالا ، وإنه يريد أن يأخذ مالي إلى ماله . فقال رسول الله ﷺ (أنت ومالك لأبيك) .

٦١٥١ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو عمر الحوضي ، قال : ثنا عبد الوارث قال : ثنا حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رجل لرسول الله ﷺ : إن لي مالا ولي والدأريد أن يحتاج مالي . فقال رسول الله ﷺ (أنت ومالك لأبيك ، إن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم) . قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن ما كسبه الابن ، من مال فهو لأبيه ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار . وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : ما كسب الابن من شيء ، فهو له خاصة ، دون أبيه .

وقالوا قول النبي ﷺ هذا ليس على التملك منه للأب كسب الابن ، وإنما هو على أنه لا ينبغي للابن أن يخالف الأب في شيء من ذلك ، وأن يجعل أمره فيه نافذاً ، كأمره فيما يملك . ألا تراه يقول (أنت ومالك لأبيك) فلم يكن الابن مملوكاً لأبيه ، بإضافة النبي ﷺ إياه ، فكذلك لا يكون مالاً لوالده ، بإضافة النبي ﷺ إليه .

٦١٥٢ - وقد **حدثنا** فهد ، قال : ثنا محمد بن سعيد ، قال : ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ (ما تنفعني مال قط ، ما تنفعني مال أبي بكر) . فقال أبو بكر رضي الله عنه : إنما أنا ومالي لك يا رسول الله .

فلم يرد أبو بكر بذلك أن ماله ملك للنبي ﷺ دونه ، ولكنه أراد أن أمره ينفذ فيه وفي نفسه . فكذلك قوله (أنت ومالك لأبيك) فهو على هذا المعنى أيضاً ، والله أعلم .

وقد روى عن رسول الله ﷺ (حرم أموال المسلمين كما حرم دماؤهم) ولم يستثن في ذلك والدأ ولا غيره .

٦١٥٣ - ما روى عنه في ذلك ، ما **حدثنا** أبو بكر قال : ثنا أبو داود ، ح .

٦١٥٤ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا وهب ويعقوب بن إسحاق الحضرمي قالوا : ثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن مرة بن شراحيل قال : **حدثني** رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وأحسبه قال (في غزوتي هذه) قال : قام فينا رسول الله ﷺ قال : (هل تدرون أي يوم هذا ؟) قالوا : نعم ، يوم النحر قال (صدقتم يوم الحج الأكبر) .

قال (هل تدرون أي شهر هذا ؟) قالوا : نعم ، ذو الحجة قال (صدقتم ، شهر الله الأصم) .

« هل تدرون أي بلد هذا ؟ » قالوا : نعم ، المشعر الحرام ، قال (صدقتم) .

فقال رسول الله ﷺ (إن دماءكم وأموالكم ، وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا) .

٦١٥٥ - **حديث** علي بن مبيد قال : ثنا أبو الأشهب البكر أوى ، هو ابن حليفة ، قال : ثنا ابن عون ، عن محمد بن سيرين ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة [عن أبيه] ، أن النبي ﷺ قال في خطبته يوم النحر في حجة الوداع (إن أموالكم وأعراضكم ، ودماءكم حرام بينكم ، في مثل يومكم هذا ، في مثل بلدكم هذا ، ألا ليلعلم الشاهد الغائب) .

٦١٥٦ - **حديث** فهد قال : ثنا عمر بن حمص قال : ثنا أنى ، قال : ثنا الأعمش قال : سمعت أبا صالح يحدث ، عن أبي سعيد الخدري ، أو عن أبي هريرة ، وأراه أبا سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع (إن أعظم الآلام ، حرمة هذا اليوم ، وإن أعظم الشهور ، حرمة هذا الشهر ، وإن أعظم البلدان ، حرمة هذا البلد وإن دماءكم وأموالكم حرام عليكم ، كحرمة هذا اليوم ، وهذا الشهر ، وهذا البلد ، هل بلغت ؟) قالوا : نعم ، قال : (اللهم اشهد) .

٦١٥٧ - **حديث** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا حاتم بن إسماعيل ، قال : ثنا جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر أن رسول الله ﷺ خطبهم في حجة الوداع ، فقال (ألا إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا) .

٦١٥٨ - **حديث** يزيد بن سنان ، قال : ثنا دحيم بن اليتيم ، قال : ثنا الوليد بن مسلم ، قال : ثنا هشام بن الغاز الجرشى قال : أخبرني نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، ثم ذكر مثله .

٦١٥٩ - **حديث** محمد بن علي بن داود قال : ثنا عفان بن مسلم ، قال : ثنا ربيعة بن كيثوم بن جبر ، قال : ثنا أنى ، قال : سمعت أبا غادية الجهني قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، ثم ذكر مثله .

٦١٦٠ - **حديث** علي بن مبيد ، قال : ثنا يونس بن محمد ، قال : ثنا حسين بن عازب بن شبيب بن غرقدة ، أبو غرقدة ، عن شبيب بن غرقدة ، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص قال : خطب رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فذكر مثله .

قال أبو جعفر : فجعل رسول الله ﷺ ، حرمة الأموال ، كحرمة الأبدان .

فكما لا يحل أبدان الأبناء للآباء ، إلا بالحقوق الواجبة ، فكذلك لا يحل لهم أموالهم إلا بالحقوق الواجبة .

فإن قال قائل : يزيد أن يوجد ما ذكرت في الأب ، منصوصاً عن النبي ﷺ .

٦١٦١ - قلت : **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني سعيد بن أبي أيوب ، عن عياش بن عباس القتبي ، عن عيسى بن هلال الصدوق ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال لرجل : أمرت بيوم الأضحى عيد جملة الله لهذه الأمة .

فقال الرجل : أمرأت إن لم أجد إلا منيحة ابني ، أفأضحي بها .

قال : لا ، ولكنك تأخذ من شعرك وأظفارك ، وتقص شاربك ، وتحلق عاتيك ، فذلك تمام أضحيتك ، عند الله .

قال أبو جعفر : فلما قال هذا الرجل : يا رسول الله ، أضحي بمنيحة ابني ؟ فقال رسول الله ﷺ « لا » .

وقد أمره أن يضحي من ماله ، وحضه عليه — دل ذلك على أن حكم مال ابنه ، خلاف ماله .

مع أن أولى الأشياء بنا ، حل هذه الآثار على هذا المعنى ، لأن كتاب الله عز وجل ، يدل على ذلك ، قال الله عز وجل ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ ثم قال ﴿وَلِابْنِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا رَكَ﴾ .

فورث الله عز وجل ، غير الولد مع الوالد ، من مال الابن ، فاستحال أن يكون المال للأب في حياة الابن ، ثم يصير بعضه لغير الأب .

قال الله عز وجل ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ فجعل الله عز وجل الموارث للوالد وغيره ، بعد قضاء دين ، إن كان على الميت ، وبعد إتمام وصاياه من ثلث ماله .

وقد أجمعوا أن الأب لا يقضى من ماله دين ابنه ، ولا ينفذ وصاياه أبيه من ماله ، ففي ذلك ، ما قد دل على ما ذكرنا .

وقد أجمع المسلمون أن الابن ، إذا ملك مملوكة ، حل له أن يطأها ، وهي ممن أباح الله عز وجل له وطأها بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ نَمَنُ لَهُمْ وَأَحْسَبُ حَافِظُونَ﴾ إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ﴿فَلَوْ كَانَ مَالَهُ لَأَبِيهِ ، إِذَا لَحِرْمَ عَلَيْهِ وَطء ما كسب من الجوارى ، كحرمة وطء جوارى أبيه عليه .

فدل ذلك أيضاً على انتفاء ملك الأب لمال الابن ، وأن ملك الابن فيه ثابت ، دون أبيه .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله .

٨ - باب الولد يدعيه الرجلان كيف الحكم فيه؟

٦١٦٢ - حدثنا يونس قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : دخل مجزز الدجلى ، على رسول الله ﷺ ، فرأى أسامة وزيداً ، وعليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما ، فقال : إن هذه الأقدام ، بعضها من بعض ، فدخل على رسول الله ﷺ مسروراً .

٦١٦٣ - حدثنا يونس قال : ثنا شعيب بن الليث ، عن أبيه ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة أنها قالت : دخل على رسول الله ﷺ مسروراً ، تبرق أسارير وجهه ، فقال « ألم تَرَ أن مجزراً ، نظر أنفاساً إلى زيد بن حارثة وأسامه بن زيد ، فقال : إن بعض هذه الأقدام ، من بعض » .

قال أبو جعفر : احتج قوم بهذا الحديث ، فزعموا أن فيه ما قدر لهم أن القافة ، يحكم بقولهم ، ويثبت به الأنساب .

قالوا : ولولا ذلك ، لأنكر النبي ﷺ على مجزز ، ولقال له : وما يدريك ؟ .

فلما سكّت ، ولم ينكر عليه ، دل أن ذلك القول ، مما يؤدى إلى حقيقة ، يجب بها الحكم .

وخالقهم في ذلك آخرون فقالوا : لا يجوز أن يحكم بقول القافة في نسب ، ولا غيره .

وكان من الحجة لهم على أهل المقالة الأولى أن سرور النبي ﷺ بقول مجزز الدجلى ، الذى ذكرنا في حديث

عائشة ، ليس فيه دليل على ما توهموا ، من واجب الحكم بقول القافة ، لأن أسامة قد كان نسبه ، ثبت من زيد قبل ذلك .

ولم يحتج النبي ﷺ في ذلك إلى قول أحد ، ولولا ذلك ، لما كان دُعي أسامة فيما تقدم إلى زيد .

إنما تعجب النبي ﷺ ، من إصابة مجزز ، كما يتعجب من ظن الرجل الذي يصيب بظنه ، حقيقة الشيء الذي ظنه ولا يجب الحكم بذلك .

فترك رسول الله ﷺ الإنكار عليه ، لأنه لم يتعاط بقوله ذلك ، إثبات ما لم يكن ثابتاً فيما تقدم ، فهذا ما يحتمله هذا الحديث .

وقد روى في أمر القافة ، عن عائشة رضي الله عنها ، ما يدل على غير هذا .

٦١٦٤ - **حدثنا** ابن [أبي] داود قال : [ثنا أصبغ بن الفرج قال ثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال] أخبرني عروة بن الزبير ، أن عائشة رضي الله عنها ، أخبرته أن النكاح كان في الجاهلية على أربعة أنحاء .

فنه أن يجتمع الرجال العدد ، على المرأة ، لا تمتنع ممن جاءها ، وهن البنايا ، وكن ينصبن على أبوابهن رايات فيطوها كل من دخل عليها ، فإذا حملت ووضعت حمل ، جمع لهم القافة ، فأبهم الحقوه به . كان أباء ، ودُعي ابنه ، لا تمتنع من ذلك .

فلما بعث الله عز وجل محمداً ﷺ بالحق ، هدم ذلك النكاح الذي كان يكون فيه ذلك الحكم ، وأقر الناس على النكاح الذي لا يحتاج فيه إلى قول القافة ، وجعل الولد لأبيه الذي يدعيه ، فثبت اسمه بذلك ، ونسخ الحكم المتقدم ، الذي كان يحكم فيه بقول القافة .

وقد كان أولاد البنايا ، الذين ولدوا في الجاهلية ، من ادعى أحداً منهم في الإسلام ، لحق به .

٦١٦٥ - **حدثنا** يونس قال : أنا ابن وهب أن مالكا حدثه ، عن يحيى بن سعيد .

٦١٦٦ - **وحدثنا** يونس قال : أنا أنس ، عن يحيى بن سعيد قال : مالك في حديثه ، عن سليمان بن يسار ، وقال أنس : أخبرني سليمان بن يسار ، أن عمر كان يبيط أهل الجاهلية بهم من ادعى بهم في الإسلام .

فدل ذلك أنهم لم يكونوا يباحقون بهم بقول القافة ، فيكون قولهم كالبيئة ، التي تشهد على ذلك .

فلو كان قولهم مستملا في الإسلام ، كما كان مستملا في الجاهلية إذاً ، لما قالت عائشة : إن ذلك مما هدم إذا كان قد يجب به علم أن الصبي ممن وطئ أمة من الرجال فني نسخ ذلك دليل أن قولهم : لم يجب به حكم بثبوت النسب .

٦١٦٧ - واحتج أهل المقالة الأولى بقولهم أيضاً ، بما **حدثنا** يونس أخبرني يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، أن رجلين أتيا عمر ، كلاهما يدعي ولد امرأة .

فدعا لهما رجلا من بني كعب ، قائفاً ، فنظر إليهما ، فقال لعمر : لقد اشتركا فيه فضربه عمر بالدرّة ، ثم دعا المرأة فقال : أخبريني خبرك ، قالت : كان هذا لأحد الرجلين بأنهما ، وهى إبل أهلها فلا يفارقها ، حتى تظن أن قد

استمر بها حمل ، ثم ينصرف عنها فأهراقت عليه دما ، ثم خلفها ذا ، تمنى الآخر ، فلا يفارقها حتى استمر بها حمل ، لا يدرى ممن هو ، فسكر الكعبى ، فقال عمر للفلان « وال أيهما شئت » .

٦١٦٨ - **حديث** يونس ، قال : ثنا ابن وهب ، عن مالك حدثه ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان ، مثله .

٦١٦٩ - **حديث** بحر بن نصر قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني ابن أبي الزناد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن يحيى بن حاطب ، عن أبيه قال : أتى رجلان إلى عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، يختصمان في غلام من ولادة الجاهلية ، يقول هذا : هو ابني ، ويقول هذا : هو ابني .

فدعا لهما عمر رضى الله عنه قائما من بنى المصطلق ، فسأله عن الغلام ، فنظر إليه المصطلق ، ثم قال لعمر : والذي أكرمك ، إنهما قد اشتركا فيه جميعاً .

فقام إليه عمر مضربه بالردة حتى ضجج ثم قال : والله ، لقد ذهب بك النظر إلى غير مذهب .

ثم دعا أم الغلام فسألها ، فقالت : إن هذا لأحد الرجلين ، قد كان غلب على الناس ، حتى ولدت له أولاداً ، ثم وقع بي على نحو ما كان يفعل ، فبنا أرى ، فأصابني هراقة من دم ، حتى وقع في نفسي أن لا شيء في بطني ، ثم إن هذا الآخر ، وقع بي ، فوالله ما أدرى من أيهما هو ؟ .

فقال عمر للفلان « اتبع أيهما شئت » فاتبع أحدهما .

قال عبد الرحمن بن حاطب : فكأنى أنظر إليه متديماً لأحدهما ، فذهب به

وقال عمر : قاتل الله أنا بنى المصطلق .

قالوا : فني هذا الحديث أن عمر حكم بالقافة ، فقد وافق ماتأولنا في حديث مجزز الدلجى .

فكان من الحجة عليهم للآخرين أن في هذا الحديث ، ما يدل على بطلان ما قالوا ، وذلك أن فيه ، أن القائف قال « هو منهما جميعاً » .

فلم يجعله عمر كذلك ، وقال له : « وال أيهما شئت » على ما يجب في صبي ادعاه رجلان فإن أقر أحد ، كان أباه فلما رد عمر ذلك إلى حكم الصبي المدعي إذا ادعاه رجلان ، ولم يكن بحضرة الإمام قائف ، لا إلى قول من دل ذلك ، على أن القافة لا يجب بقولهم ثبوت سب من أحد .

وقد روى عن عمر أيضاً من وجوه صحاح ، أنه جعل بين الرجلين جميعاً .

٦١٧٠ - **حديث** ابن مسروق قال : ثنا وهب ابن جرير ، قال : ثنا شعبة ، عن توبة النخعي ، عن الشعبي ، عن ابن عمر ، أن رجلين اشتركا في ظهر امرأة ، فولدت ، فدعا عمر القافة فقالوا « أخذ الشبه » منها جميعاً « فجعله بينهما » .

٦١٧١ - **حديث** ابن مسروق قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، عن سعيد ابن المسيب ، عن عمر ، نحوه .

قال : فقال لى سعيد : لمن ترى ميراثه ؟ قال هو لآخرهما موتاً .

٦١٧٢ - **حدثنا أبو بكر** قال : ثنا **سميد بن عامر** ، قال : **حدثني** عوف بن أبي جميلة ، عن أبي الهيثم ، أن عمر بن الخطاب قضى في رجل ادعاه رجلان ، كلاهما يزعم أنه ابنه ، وذلك في الجاهلية .

فدعا عمر أم الغلام المدعى ، فقال « أذكرك بالذي هداك للإسلام ، لأيهما هو ؟ » .

فالت : لا والذي هداني للإسلام ، ما أدري لأيهما هو ؟ أتاني هذا أول الليل ، وأتاني هذا آخر الليل ، فما أدري لأيهما هو ؟ .

قال : فدعا عمر من القافة ، أربعة ، ودعا بيطحاء فنثرها ، فأمر الرجلين المدعين فوطي . كل واحد منهما بقدم ، وأمر للمدعي فوطي . بقدم ، ثم أراه القافة قال « انظروا فإذا آتيتم فلا تتكلموا ، حتى أسألكم » .
قال : فنظر القافة ، فقالوا : قد أميتنا ، ثم فرق بينهم ، ثم سألهم رجلا رجلا قال : فتقادعوا ، يعني فتبايعوا ، كلهم يشهد أن هذا لمن هذين .

قال : فقال عمر : يا عجباً لما يقول هؤلاء ، قد كنت أعلم أن السكبة تلقح بالكلاب ذوات العدد ، ولم أكن أشعر أن النساء يفعلن ذلك قبل هذا ، إني لا أرد ما يرون ، إذ ذهب فها أبووك .

٦١٧٣ - **حدثنا علي بن شيبة** ، قال : ثنا **يزيد بن هارون** قال : أنا **همام بن يحيى** ، عن قتادة ، عن **سميد بن المسيب** أن رجلين اشتركا في ظهر امرأة ، فولدت لها ولداً ، « ارتعنا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فدعا لها ثلاثة من القافة ، فدعا بتراب فوطي . فيه الرجلان والغلام .

ثم قال لأحدهم : انظر ، فنظر ، فاستقبل واستعرض ، واستدبر ، ثم قال : أسراو وأعلن ؟ فقال عمر : بل أسر . فقال : لقد أخذ الشبه منهما جميعاً ، فما أدري لأيهما هو ؟ فأجلسه .

ثم قال للآخر أيضاً : انظر ، فنظر ، واستقبل ، واستعرض ، واستدبر ، ثم قال : أسراو وأعلن ؟ قال : بل أسر .

قال لقد أخذ الشبه منهما جميعاً ، فلا أدري لأيهما هو ؟ وأجلسه .

ثم أمر الثالث فنظر ، فاستقبل ، واستعرض ، واستدبر ، ثم قال : أسراو وأعلن ؟ .

قال : لقد أخذ الشبه منهما جميعاً ، فما أدري لأيهما هو ؟ .

فقال عمر : إنا نعرف الآثار بقولها ثلاثاً ، وكان عمر قائماً ، فجعله لهما ، يرثانه ويرثهما .

فقال له **سميد** : أتدري عن عصيته ؟ قلت : لا ، قال : الباقى منهما .

قال أبو جعفر : فليس يخلو حكمه في هذه الآثار ، التي ذكرنا من أحد وجهين ، إما أن يكون بالدعوى لأن الرجلين ادعيا السبي وهو في أيديهما ، فألقه بهما بدعواهما ، أو يكون فعل ذلك .

فكان الذين يحكمون بقول القافة ، لا يحكمون بقولهم إذا قالوا هو ابن هذين .

فلما كان قولهم كذلك ، ثبت على قولها ، أن يكون قضاء عمر بالولد للرجلين ، كان ينبغي قول القافة .

وفي حديث سعيد بن المسيب ، ما يدل على ذلك ، وذلك أنه قال : فقال القافة « لا مدري لأيهما هو ؟ » فجعله مهر بينهما .

والقافة لم يقولوا : هو ابنيهما ، فدل ذلك أن مهر ، أثبت نسبه من الرجلين بدعواهما ، ولما لم يعلما عليه من اليد ، لا بقول القافة .

فإن قال قائل : فإذا كان ذلك كما ذكرته ، فما كان احتياج عمر إلى القافة ، حتى دعام ؟ .

فيل له : يحتمل ذلك عندنا ، والله أعلم ، أن يكون عمر رضي الله عنه وقع بقلبه أن حملا لا يكون من رجلين ، فيستحيل إلحاق الولد بمن يعلم أنه لم يلد ، فدعا القافة ، ليعلم منهم ، هل يكون ولد يحمل به من نطفتي رجلين أم لا ؟ وقد بين ذلك ما ذكرنا ، وفي حديث أبي الهلب .

فلما أخبره القافة بأن ذلك قد يكون ، وأنه غير مستحيل ، رجع إلى الدعوى التي كانت من الرجلين ، فحكم بها ، فجعل الولد ابنيهما جميعاً ، يرثهما ويرثانه ، فذلك حكم بالدعوى ، لا بقول القافة .

٦١٧٤ - وقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ذلك أيضاً ، ما حدثنا روح ابن الفرج ، قال : ثنا يوسف ابن هدي ، قال : ثنا أبو الأحوص ، عن سماك ، عن مولى ابني غزومة قال : وقع رجلان ، على حارية في ظهر واحد ، فملقت الحارية ، فام يدر من أيهما هو .

فأثبا عمر يختصمان في الولد فقال عمر « ما أدري كيف أقضي في هذا ؟ .

فأثبا هثياً ، فقال : هو بينكما ، يرثكما ويرثانه ، وهو للباقي منكبا .

فهذا حكم بالولد لمدهيه جميعاً ، فجعله ابنيهما ، ولم يحتج في ذلك إلى قول القافة ، وبهذا نأخذ .

وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله .

٩ - باب الرجل يبتاع سلعة في قبضها ثم يموت وثمانها عليه دين

٦١٧٥ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب أن مالكا حدثه « عن يحيى بن سعيد ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إنما رجل أفلس فأدرك رجل ماله بيمينه فهو أحق به من غيره » .

٦١٧٦ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا وهب وبشر بن عمر ، ح .

٦١٧٧ - **وحدثنا** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قالوا : ثنا شعبة [عن يحيى بن سعيد ح وعن حسين بن نصر عن يزيد بن هارون] ، عن قتادة ، عن أنس ، عن بشير بن نبيك ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، مثله .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن الرجل إذا اشترى عبداً بثمن ، وقبض العبد ولم يدفع ثمنه ، فأفلس المشتري وعليه دين ، والعبد قائم في يده بيمينه . أن بائنه أحق به من غيره ، من غرما المشتري واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .

وخالصهم في ذلك آخرون فقالوا : بل بائع العبد ، وسائر الغرماء فيه سواء ، لأن ملكه قد زال عن العبد ، وخرج من ضمانه ، فإنما هو في مطالبة غريم من غرماء المطلوب ، يطالبه بدين في ذمته ، لا وثيقة في يده ، فهو وهم في جميع ما لهم ، سواء .

وكان من حججهم على أهل المقالة الأولى في فساد ما ذهبوا إليه ، واحتجوا لقولهم من حديث أبي هريرة الذي ذكرنا ، أن الذي في ذلك الحديث « فأصاب رجل ماله بعيته » وإنما ماله بعيته ، يقع على المنصوب ، والمواري والودائع ، وما أشبه ذلك ، فذلك ماله بعيته ، فهو أحق به من سائر الغرماء .

وفي ذلك ، جاء هذا الحديث ، عن رسول الله ﷺ .

وإنما يكون هذا الحديث حجة لأهل المقالة الأولى ، لو كان « فأصاب رجل غير ماله قد كان له ، فباعه من الذي وجده في يده ، ولم يقبض منه عنه ، فهو أحق به من سائر الغرماء » .

وهذا الذي يكون حجة لهم ، لو كان لفظ الحديث كذلك .

فإنما إذا كان على ما روينا في الحديث فلا حجة لهم في ذلك ، وهو على الودائع والمنصوب ، والمواري والرهون أموال الطالبين في وقت المطالبة بها ، وذلك كما جاء عن رسول الله ﷺ في حديث سمرة .

٦١٧٨ - فإنه **حدثنا** محمد بن عمرو ، قال : ثنا أبو معاوية ، عن حجاج ، عن سعيد بن زيد بن عقبة ، عن أبيه ، عن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال « من سرق له متاع أو ضاع له متاع ووجده في يد رجل بعيته ، فهو أحق به ، ويرجع المشتري على البائع باليمن » .

قال أبو جعفر : فقال أهل المقالة الأولى : لو كان الحديث على ما ذكرتم من التأويل الذي وصفتم إذاً ، لما كان بنا إلى ذكر النبي ﷺ ذلك من حاجة ، لأن هذا يعلمه العامة ، فضلاً عن الخاصة فالسلام بذلك فضل ، وليس من صفته ﷺ الكلام بالفضل ، ولا الكلام بما لا فائدة منه .

فكان من الحجة للآخرين عليهم في ذلك ، أن ذلك ليس بفضل ، بل هو كلام صحيح ، وفيه فائدة ، وذلك أنه أعلمهم أن الرجل إذا أفلس وجب أن يقسم جميع ما في يده بين غرمائه ، فثبت ملك رجل لبعض ما في يده ، أنه أولى بذلك وأن الذي كان في يده قد ملكه وغر فيه ، فلا يجب له فيه حكم إذ كان مفروراً فعلمهم بهذا الحديث ، علمهم بحديث سمرة ، ونفى أن يكون المفرور الذي يشكل حكمه عند العامة يستحق بذلك المفرور شيئاً ، فهذا وجه لهذا الحديث صحيح .

وقال أهل المقالة الأولى : وروى هذا الحديث من غير هذا الوجه ، بألفاظ غير ألفاظ الحديث الأول .

٦١٧٩ - فذكروا ما **حدثنا** يونس ، قال : أنا ابن وهب قال : أخبرني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب قال : أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قضى بالسلمة ، يبتاعها الرجل ، فيفاس وهي عنده بيمينها ، لم يقبض صاحبها من ثمنها شيئاً ، فهو أسوة الغرماء .

قال أبو بكر : قضى رسول الله ﷺ أنه من توى وعنده سلعة رجل بعينها ، ولم يقبض من ثمنها شيئاً ، فصاحب السلعة أسوة الغرماء .

٦١٨٠ - **حديث** يونس قال : ثنا [ابن] وهب ، أن مالكاً حدثه ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قال : « إنما رجل ابتاع متاعاً ، فأفلس الذى ابتاعه ، ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئاً ، فوجده بعينه ، فهو أحق به ، فإن مات المشتري ، فصاحب المتاع أسوة الغرماء » .

قالوا : فقد بان بهذا الحديث أن رسول الله ﷺ إنما أراد في هذا الحديث الأول ، الباعة لا غيرهم .

فكان من الحجعة للآخرين عليهم أن هذا الحديث منقطع ، لا يقوم بمثله حجة .

فإن قالوا : إنما قبلناه ، وإن كان منقطعاً ، لأنه بيّن ما أشكل في الحديث المتصل .

فيل لهم : قد كان ينبغي لكم — لما اضطرب حديث أبي بكر بن عبد الرحمن هذا ، ورواه عنه الزهري كما ذكرنا آخرآ ، ورواه عنه ، عمر بن عبد العزيز على ما وصفنا أولاً — أن رجعوا إلى حديث غيره ، وهو نشير ابن نهيك ، فيجملوه هو ، أصل حديث أبي هريرة ، ويسقطون ما حاله .

وإذا فعلتم ذلك ، عادت الحجعة الأولى عليكم ، وإن لم تفعلوا ذلك ، كان لخصمكم أيضاً أن يقول : هذا الحديث الذى رواه الزهري ، عن أبي بكر ، فمركب فيه بين حكم لتفليس والموت ، هو غير الحديث الأول فيكون الحديث الأول عنده ، مستعملاً من حيث تأوله ، ويكون هذا الحديث الثانى ، حديثاً منقطعاً شاذاً ، لا يقوم بمثله حجة ، فيجب ترك استعمله .

فهذا الذى ذكرنا ، هو وجه الكلام في الآثار المروية في هذا الباب .

وأما وجه ذلك من طريق النظر ، فإننا رأينا الرجل ، إذا باع من رجل شيئاً ، كان له أن يحبس حتى ينقده الثمن .

وإن مات المشتري ، وعليه دين ، فالبايع ، أسوة الغرماء .

فكان البايع ، متى كان محسباً لما باع ، حتى مات المشتري ، كان أولى به من سائر غرماء المشتري .

ومتى دفعه إلى المشتري وقبضه منه ، ثم مات ، فهو وسائر الغرماء فيه ، سواء .

فكان الذى يوجب له الانفراد بشمعه ، دون الغرماء — هو بقاءه في يده .

فلما كان ما وصفنا كذلك ، كان كذلك ، إفلاس المشتري ، إذا كان العبد في يد البايع ، فهو أولى به من سائر غرماء المشتري .

وإن كان قد أخرجه من يده إلى يد المشتري ، فهو وسائر الغرماء فيه سواء ، فهذه حجة صحيحة .

وحجة أخرى : أننا رأينا ، إذا لم يقبضه المشتري ، وقد بقى للبايع كل الثمن ، أو نقده بعض الثمن ، وبقيت له له عليه طائفة منه — أنه أولى بالعبد ، حتى يستوفى ما بقى له من الثمن .

فكان ببقائه في يده ، أولى به إذا كان له كل الثمن أو بعض الثمن ، ولم يفرق بين شيء من ذلك ، لجعل حكمه ، حكماً واحداً .

فلما كان ذلك كذلك ، وأجمعوا أن المشتري إذا قبض المبد وتقد البائع من ثمنه طائفة ، ثم أفلس المشتري ، أن البائع لا يكون بتلك الطائفة الباقية له ، أحق بالمبد من سائر الفرما ، بل هو وهم فيه سواء .
وكذلك إذا بقي له ثمنه كله حتى أفلس ، فلا يكون بذلك أحق بالمبد من سائر الفرما ، ويكون هو وهم فيه سواء .

فيستوى حكمه إذا بقي له كل الثمن على المشتري ، أو بعض الثمن حتى أفلس المشتري ، كما استوى بقاؤها جميعاً له عليه ، حتى كان الموت الذي أجمعوا فيه على ما ذكرنا .

ثبت بالنظر ، ما ذكرنا من ذلك ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد رحمهم الله .

٦١٨١ - وقد **حدثنا** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبة ، عن النخعي ، عن إبراهيم .

٦١٨٢ - **وحدثنا** سليمان قال : ثنا عبد الرحمن ، قال : ثنا شعبة ، عن أشعث ، مولى آل حمران ، عن الحسن قال : هو أسوة الفرما ، والله أعلم .

١٠ - باب شهادة البدوي . هل تقبل على القروي ؟

٦١٨٣ - حدثنا يونس ، قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني نافع بن يزيد ويحيى بن أيوب ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن عمرو بن عطاء ، عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال « لا تقبل شهادة البدوي على القروي » .

فذهب قوم إلى أن شهادة أهل البادية ، غير مقبولة على أهل الحضرة ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .
وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : أما من كان من أهل البادية ، ممن يجب إذا دعي وفيه أسباب العدالة ، ما في أهل العدالة من أهل الحضرة ، فشهادته مقبولة ، وهو كأهل الحضرة .
وممن كان منهم لا يجب إذا دعي ، فلا تقبل شهادته .

٦١٨٤ - وقد روى عن رسول الله ﷺ في سائر ذلك ، ما **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا الوهبي قال : ثنا [ابن] إسحاق ، عن صالح بن كيسان ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : قدمت أم سنبلة الأسلمية ، ومعهما وطب من لبن ، تهديته لرسول الله ﷺ ، فوضننه عندي ، ومعهما قدح لها .

فدخل النبي ﷺ فقال « مرحبا وسهلا ، بأم سنبلة » قالت : بأبي وأمي ، أهديت لك وطبا من لبن .
قال « بارك الله عليك ، صُتبي لي في هذا القدح » فصبت له في القدح فلما أخذه قلت : قد قلت « لا أقبل هدية من أعرابي » .
قال « أعراب أسلم يا عائشة » إنهم ليسوا بأعراب ولكنهم أهل باديقتنا ، ونحن أهل حضرتهم ، وإذا دهنونا أجابوا ، وإذا دهنونا أجبتهم » ثم شرب .

٦١٨٥ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا محمد بن عبد الله بن غير ، قال : ثنا يونس بن بكير ، قال : ثنا ابن إسحاق ، فذكر بإسناده مثله .

٦١٨٦ - **حدثنا** الربيع بن سليمان الجيزي ، قال : ثنا سعيد بن كثير بن عفير ، قال : ثنا سليمان بن بلال ، عن عبد الرحمن ابن حرملة ، عن عبد الله بن نيار ، عن عروة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ ، بنحوه وزاد في آخره « فليسوا بأعراب » فأخبرني رسول الله ﷺ أن من كان من أهل البادية يجب إذا دعى ، فهو كأهل الحضر وأن الأعراب التقومين ، الذين لا تقبل هداياهم ، بخلاف هؤلاء ، وهم الذين لا يحبون إذا دعوا .

فن كان كذلك ، لم تقبل شهادتهم ، وهم الذين هنام رسول الله ﷺ في حديث هريرة الذي ذكرنا ، ميانزي ، والله أعلم .

٢٤ - كتاب الصيد والذبائح والأضاحي

١ - باب العيوب التي لا يجوز الهدايا والضحايا إذا كانت بها

٦١٨٧ - **حدثنا** أبو موسى ، يونس بن عبد الأعلى قال : ثنا عبد الله بن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، وابن لميعة ، والليث بن سعد ، أن سليمان بن عبد الرحمن حدثهم عن عبيد بن فيروز مولى بني شيبان ، عن البراء ابن عازب رضي الله عنه أنه سأله عما كرهه رسول الله ﷺ من الأضاحي ، أو ما نهى عنه .

فقال : قام فينا رسول الله ﷺ وبدي أقصر من يده ، فقال « أربع لا يجزى^(١) في الضحايا ، الموراء البين^١ عورها ، والمرجاء البين^٢ عرجها ، والمريضة البين^٣ مرضها ، والعجفاء التي لا تنق^٤ » .

قال البراء رضي الله عنه : فلقد رأيتني وإنى لأرى الشاة وقد تركت ، فأشير إليها ، فإذا طرفت ، أخذتها فضحيت بها .

فقلت له : فإني أكره أن يكون في السن نقص ، أو في الأذن نقص ، أو في القرن نقص .

فقال : ما كرهت فدعه ، ولا تحرمه على أحد .

٦١٨٨ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، أن مالكاً حدثه ، عن عمرو بن الحارث ، عن عبيد بن فيروز ، عن البراء بن عازب ، رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ ، سئل : ماذا يتقى من الضحايا ؟ فأشار بيده وقال « أربعة » .

وكان البراء رضي الله عنه يشير بيده ويقول : يدي أقصر من يد رسول الله ﷺ ، المرجاء البين^١ ضلعها والموراء البين^٢ عورها ، والمريضة البين^٣ مرضها ، والعجفاء التي لا تنق^٤ .

٦١٨٩ - **حدثنا** إبراهيم بن مهزوق قال : ثنا أبو الوليد ، وحبان بن هلال ، ح .

٦١٩٠ - **حدثنا** علي بن شعبة قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا شعبة ، عن سليمان بن عبد الرحمن قال : سمعت عبيد بن فيروز قال : سألت البراء ، فذكر مثله .

(١) وق سفة « لا يجوز » .

٦١٩١ - **حدثنا** يونس قال : ثنا أيوب بن سويد ، عن الأوراعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أنسمة بن عبد الرحمن عن البراء بن عازب رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ مثله ، غير أنه قال « والمحماء التي لا تنقي » ولم يقل « والكسيرة »^(١) .

قال أبو جهمر : فذهب قوم إلى هذا الحديث ، فقالوا : لا تجزى شاة ، ولا بدنة ، ولا بقرة ، إذا كان بها واحد من هذه الميوب الأربع في هدى ولا أضحية .

قالوا : وما كان سوى هذه الأربع^(٢) ، مثل قطع الإلية والأذن وعبر ذلك ، فإن ذلك لا يمنع الشاة ، ولا البقرة ولا البدنة أن تهدي ولا أن يصحى بها .

٦١٩٢ - واحتجوا في ذلك أيضاً ، بما **حدثنا** إبراهيم بن محمد الصيرفي ، قال : ثنا أبو الوليد ، قال : ثنا أبو عوانة ، وشريك ، عن جابر ، عن محمد بن فرطة ، عن أبي سعيد الخدري . رضي الله عنه ، قال : اشترت كبشاً لأصحبى به ، فمدا الذئب عليه ، فقطع إليته ، فمثل النبي ﷺ فقال « صبح به » .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : لا يجوز أن يضحي بالشاة ، ولا بالبقرة ، ولا بالبدنة ، وبها عيب من هذه الميوب ، الأربع ، ولا يجوز مع ذلك أيضاً أن يضحي بمقطوعة الأذن ، ولا أن يهدي .

واحتجوا في ذلك أيضاً ، بما روى عن رسول الله ﷺ ، في غير هذا الحديث .

٦١٩٣ - **حدثنا** محمد بن بحر بن مطر البندادي ، قال : ثنا شجاع بن الوليد ، قال : **حدثني** زياد بن خيثمة قال : ثنا أبو إسحاق ، عن شريح بن النعمان ، عن علي رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ قال « لا يضحي بمقابلة ولا مدبرة ، ولا حرقاء ، ولا شرقاء ، ولا عوراء » .

٦١٩٤ - **حدثنا** روح بن النرج ، قال : ثنا عمرو بن خالد ، قال : ثنا زهير بن معاوية ، قال : **حدثنا** أبو إسحاق عن شريح بن النعمان ، قال : أبو إسحاق ، وكان رجلاً صدق ، عن علي ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦١٩٥ - **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا عبد الرحمن بن رباد ، قال : ثنا شعبة ، عن قتادة قال : سمعت جري بن كليب ، قال سمعت علياً رضي الله عنه يقول « نهى رسول الله ﷺ عن أعضاء القرن والأذن » .

قال قتادة : فقلت لسعيد بن المسيب : ما أعضاء الأذن ؟ قال : إذا كان النصف فأكثر من ذلك — مقطوعاً .

٦١٩٦ - **حدثنا** سليمان قال : ثنا علي بن معبد قال : ثنا أبو بكر بن عياش ، عن أبي إسحاق ، عن شريح بن النعمان الحمماني ، عن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه قال « نهى رسول الله ﷺ أن يضحي بمقابلة ، أو مدبرة ، أو شرقاء ، أو حرقاء ، أو جدعا » .

٦١٩٧ - **حدثنا** يونس قال أخبرني ابن وهب قال : أخبرني سليمان الثوري ، عن سلمة بن كهيل ، عن حجية بن هدي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال « أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن » .

٦١٩٨ - **حدثنا** فهد قال ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا حسن ابن صالح ، و**حدثنا** فهد قال : ثنا محمد بن سعيد قال : أخبرنا شريك قالاً جميعاً ، عن سلمة بن كهيل ، عن حجية بن عدى قال : أتى رجل علياً فسأله عن المكسورة القرن فقال « لا يضرك » قال : عرجاء ؟ قال « إذا بلغت المنك أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن » .

قال أبو جعفر : ففي هذه الآثار ، النهى عن الأضحية بمقابلة ، أو مدابة ، وذلك في الأذن ، ما كان من ذلك من قتاله^(١) الأذن ، فهو مقابلة ، وما كان من أسفلها ، فهو مدابة .

وبين سعيد بن المسيب عضباء الأذن النهى عن ذبحها في الأضحية فقال « هي المقطوعة نصف أذنها » .
ثبت بذلك ، ما سبهى عنه من ذلك في الأذن ، ولم يجر لنا تركه ، لأن حديث البراء الذي ذكرنا ، لا يخلو من أحد وجهين .

إما أن يكون متقدماً ، على حديث علي هذا ، فيكون حديث علي هذا ، زائداً عليه أو يكون متأخراً عنه ، فيكون ناسخاً له .

فلما لم يعم نسخ حديث علي بعد ما قد علمنا ثبوته ، جعلناه ثابتاً مع حديث البراء رضي الله عنه ، وأوجبنا العمل بهما جميعاً .

فإن قال قائل : فأنت لا تذكره عضباء القرن ، وفي حديث جري بن كليب ، عن علي رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ النهى عنها .

قيل له : إما تركنا ذلك ، لأن علياً رضي الله عنه ، لم يترك بذلك بأساً ، فيما قد روينا عنه ، في حديث حجية بن عدى ، فعملنا بذلك أن علياً ، رضي الله عنه ، لم يقل بعد رسول الله ﷺ ، خلاف ما قد سمعنا من رسول الله ﷺ ، إلا بعد ثبوت نسخ ذلك عنده .

وأما حديث أبي سعيد الخدري ، ورواؤه عنه من حديث إبراهيم بن عبد الصيرى ، لحديث فاسد ، في إسناده ومثته ، فقد بين ذلك ، شعبة .

٦١٩٩ - **حدثنا** عبد الغني ابن رفاعة ابن أبي عقيل ، قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبة ، عن جابر ، عن محمد ابن قرظة ، عن أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه ، قال : ولم نسمعه منه أنه اشترى كبشاً ليضحي به ، فأكل ذنبه ، أو بعض ذنبه ، فسأل النبي ﷺ عن ذلك فقال « ضح به » .

فقد فسد إسناده هذا الحديث ، بما قد ذكرنا ، وفسد مثته ، لأنه قال « قطع ذنبه أو بعض ذنبه » .

فإن كان البعض هو المقطوع ، فيجوز أن يكون ذلك أقل من ربه ، وذلك لا يمنع أن يضحي به في قول أحد من الناس .

ولو كان الحديث ، كما رواه إبراهيم بن محمد ، أنه قطع إتيته ، لاحتمال أن يكون ذلك أيضاً ، على بعضها ، لأنه قد يقال : قطع إتيته ، إذا قطع بعضها ، كما يقال : قطع إصبعه ، إذا قطع بعضها .

(١) وولسفة « قال » .

فتصحیح هذه الآثار ، يمنع أن يصحى بالأربع ، التي في حديث البراء ، أو بالمقابلة والمدايرة ، وهي المشقوفة أكثر أذنهما من قبلها أو من دبرها .

وإذا كان ذلك لا يجوز في الأضاحي ، فالمقطوعة الأذن أخرى أن لا تحرى .

وكذلك في النظر عندنا ، كل عضو قطع من شاة ، مثل ضرعها ، أو إيلها ، فذلك يمنع أن يصحى بها إذا قطع بكمالها ، فقطع بمصه ، فإن أصحابنا رحمهم الله ، يختلفون في ذلك .

فأما أبو حنيفة ، رحمه الله عليه ، فروى عنه ، المقلوع من ذلك ، إذا كان ربع ذلك العضو فصاعداً ، لم يصح بما قطع ذلك منه ، وإن كان أقل من الربع ، صحى به .

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إذا كان المقلوع من ذلك ، هو النصف فصاعداً ، فلا يصحى بما إذا قطع ذلك منه . وإن كان أقل من النصف ، فلا بأس أن يصحى بها .

إلا أن أبا يوسف رحمه الله ذكر أنه ذكر هذا القول لأبي حنيفة فقال له : فولى مثل قولك .

ثبت بذلك رجوع أبي حنيفة رحمه الله عليه ، عن قوله الذي قد كان قاله ، إلى ما حدثه به أبو يوسف .

وقد وافق ذلك من قولهم ، ماروينا عن سعيد بن المسيب في هذا الباب ، في تفسير العضباء التي قد نهى عن الأضحية بها ، وأنها المقطوعة نصف أذنهما ، وكل ما كان من هذا ، لا يكون أضحية ، لما قد نقص منه ، فإنه لا يكون هدبا .

٢ - باب من نحر يوم النحر قبل أن ينحر الإمام

٦٢٠٠ - حدثنا محمد بن علي بن داود البندادي ، قال : ثنا سنييد بن داود ، قال : ثنا حجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، أخبره عن جابر ، رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ صلى يوم النحر بالمدينة .

فتقدم رجال منحروا ، فظنوا أن النبي ﷺ قد نحر فأمر من كان نحر قبله ، أن يعيد بذبح آخر ، ولا ينحر حتى ينحر النبي ﷺ .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا ، فقالوا : لا يجوز لأحد أن ينحر ، حتى ينحر الإمام ، وإن نحر قبل ذلك بعد الصلاة أو قبلها ، لم يجزه ذلك ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وتأولوا قول الله عز وجل (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) .

وحالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : من نحر بعد صلاة الإمام أجزاء ذلك ، ومن نحر قبل الصلاة^(١) فلم يجزه ذلك ، وقالوا : قد روى عن ابن الزبير أن هذه الآية قد نزلت في غير هذا المعنى

(١) وروى نسخة « صلاة الإمام » .

٦٢٠١ - مذكروا ، ما حدثنا محمد بن عبد الله الأصبهاني ، قال : ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل ، قال : أخبرنا هشام بن يوسف ، عن ابن جريج أن ابن أبي مليكة أخبره أن عبد الله بن الزبير أخبره : أن ركباً من بني تميم ، قدموا على رسول الله ﷺ .

فقال أبو بكر رضي الله عنه : يا رسول الله ، أمر القمقاع ابن معبد بن ررارة .

وقال عمر رضي الله عنه : أمر الأقرع بن حابس .

فقال أبو بكر رضي الله عنه : ما أردت بذلك إلا حلالاً .

فقال عمر رضي الله عنه : ما أردت خلافك .

فتبارها حتى ارتفعت أصواتهما ، فأنزل الله عز وجل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ .

وكان من الحجة لهم في قولهم ، أن حديث جابر رضي الله عنه ، قد روي على غير هذا اللفظ .

٦٢٠٢ - حدثنا عبد الله بن محمد بن حشيش ، قال : ثنا الحجاج بن المنهال ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن أبي الزبير ،

عن جابر بن عبد الله ، رضي الله عنه ، أن رجلاً ذبح قبل أن يصلي النبي ﷺ ، عتوداً جذها .

فقال رسول الله ﷺ « لا تجزى عن أحد بمدك » ونهى أن يذبحوا قبل أن يصلي .

قال أبو جعفر : ففي هذا الحديث أن النهي من النبي ﷺ ، إنما قصد به إلى النهي عن الذبح قبل الصلاة ، لا قبل ذبحه ، وهو لا يجوز أن ينهام عن الذبح قبل أن يصلي إلا وهو يريد بذلك إعلامهم بإباحة الذبح لهم بعد ما يصلي ، وإلا لم يكن لذكر الصلاة ، معنى .

وقد روي في ذلك أيضاً ، عن غير جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، ما يوافق هذا .

٦٢٠٣ - حدثنا إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا أبو داود الطيالسي ، ووهب بن جرير ، قالا : ثنا شعبة ، عن زيد

الياحي ، قال : سمعت الشعبي يحدث عن البراء ابن عازب ، رضي الله عنه ، قال : خرج إلينا رسول الله ﷺ يوم الأضحى إلى البقيع ، فبدأ ، فصلى ركعتين ، ثم أقبل علينا بوجهه فقال « إن أول نسكنا في يومنا هذا ، أن نبداً بالصلاة ، ثم نرجع ، فننحر ، فمن فعل ذلك ، فقد وافق سنتنا ، ومن ذبح قبل ذلك ، فإنما هو لحم عجله لأهله ، ليس من النسك في شيء » .

فقام خالي فقال : يا رسول الله ، إني ذبحت ، وعندى جذعة خير من مسنة ، فقال « اذبحها ، ولا تجزى ، أولاً ، توفي ، عن أحد بمدك » .

٦٢٠٤ - حدثنا محمد بن علي بن داود ، قال : ثنا هفان بن مسلم ، قال : ثنا شعبة قال : أخبرني زيد ، ومنصور ،

وداود ، وابن عون ، ومحمد ، عن الشعبي .

وهذا حديث زيد ، قال : سمعت الشعبي هاهنا يحدث ، عن البراء ، عند سارية في المسجد ، ولو كنت قريباً منها ، لأخبرتكم بموضعها ، ثم ذكر مثله .

٦٢٠٥ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو المطرف بن أبي الوزير ، قال : ثنا محمد بن طلحة ، عن زبيد ، عن الشعبي ، عن البراء رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ مثله ، إلا أنه قال « اذبحها ، ولا تركي جذعة بعد » .

قال أبو جعفر : ففي هذا الحديث قول النبي ﷺ « إن أول سكنا ، و يومنا هذا ، أن نصلي ، ثم نرجع ، فننحر ، فمن فعل ذلك ، فقد وافق سنتنا » .

فأخبر أن النكسك في يوم النحر ، هو صلاة ، ثم الذبح بعدها .

فدل ذلك على أن ما يحمل به الذبح ، هو الصلاة ، لا ذبح ^(١) الإمام الذي يكون بعدها ، وعلى أن حكم النحر بعد الصلاة ، خلاف حكم النحر قبلها .

وقد روى مثل هذا أيضاً عن النبي ﷺ ، غير البراء .

٦٢٠٦ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا مؤمل بن إسماعيل قال : أخبرنا سفيان ، عن الأسود بن قيس ، عن جندب ، رضي الله عنه قال : شهدت رسول الله ﷺ يوم النحر ، فر يقوم قد دبجوا قبل أن يصلي ^(٢) فقال « من كان ذبح قبل الصلاة ، فليعد ، فإذا سلينا ، فمن شاء ذبح . ومن شاء فلا يذبح » .

٦٢٠٧ - **حدثنا** إبراهيم بن سرزوق ، قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن الأسود بن قيس ، عن جندب بن عبد الله قال : قال النبي ﷺ « من كان ذبح ^(٣) قبل أن يصلي ، فليعد أخرى مكانها ، ومن لم يكن ذبح ، فليذبح » .

٦٢٠٨ - **حدثنا** يونس ، قال : ثنا سفيان عن الأسود بن قيس ، سمع جندبا ، رضي الله عنه يقول : شهدت الأضحي مع النبي ﷺ ، فلم أن ناساً دبجوا قبل الصلاة فقال « من كان ذبح ، فليعد ، ومن لا ، فليذبح ، على اسم الله » .

٦٢٠٩ - **حدثنا** روح بن الفرج قال : أخبرنا يوسف بن عدى قال : أخبرنا أبو الأحوص ، عن الأسود بن قيس ، عن جندب بن سفيان قال : شهدت النبي ﷺ وقد صلى بالناس العيد ، فإذا هو بنتم قد دبجت فقال « من كان ذبح قبل الصلاة ، فتك شاة لحم ، ومن لم يكن ذبح ، فليذبح على اسم الله » .

٦٢١٠ - **حدثنا** أبو أمية قال : ثنا عبيد الله بن عمر قال : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن محمد قال : حماد : ولا أعلمه إلا عن أنس ، وهشام عن محمد ، عن أنس : أن رسول الله ﷺ صلى ، ثم خطب ، فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد ذبحاً .

قال أبو جعفر : فدل ما ذكرنا أن أول وقت الذبح ، يوم النحر ، هو من بعد الصلاة ، لا من بعد ذبح الإمام .
فهذا حكم هذا الباب ، من طريق الآثار .

فأما ما يدل عليه النظر في ذلك ، فإننا رأينا الأصل المجمع عليه أن الإمام لو لم ينحر أصلاً ، لم يكن ذلك بمسقط عن الناس النحر ، ولا ينافي لهم من النحر في ذلك العام .

(١) وفي نسخة « نحر » .

(٢) وفي نسخة « يصلوا » .

(٣) قوله « من كان ذبح » يعني يوم النحر .

٦٢١١ - وقد روى عن حذيفة بن أسيد أبي سريحة ، ما قد **حَدَّثَنَا** ابن مرزوق قال : ثنا أنس بن حاتم ، قال : ثنا شعبة ، عن سعيد بن مسروق ، عن الشعبي ، عن أبي سريحة أن أبا بكر وعمر ، رضى الله عنهما ، كانا لا يضحيان . قال أبو جعفر : أفتري ماضحى فى تلك السنين أحد ، إذ كان إمامهم لم يضح ، أو لا ترى أن إماماً ، لو تشاغل يوم النحر بقتال عدو أو غيره ، فشق له ذلك من النحر ، أما لغيره ممن أراد أن يضحى ، فله أن يضحى . فإن قال : إنه ليس لأحد أن يضحى فى عامه ذلك ، خرج بهذا من قول الأئمة .

وإن قال : للناس أن يصحوا إذا ادالت الشمس ، لذهاب وقت الصلاة ، فقد دل ذلك ، على أن ما يحل به النحر ، ما كان فى وقت صلاة العيد ، فإنما ^(١) هو الصلاة ، لا نحر الإمام ، فإذا صلى الإمام ، حل النحر لمن أراد أن ينحر .

أو لا ترى أن الإمام لو نحر قبل أن يصل لم يجزه ذلك ، وكذلك سائر الناس . فكان الإمام وغيره - فى الذبح قبل الصلاة - سواء ، فى أن لا يجزئهم . فالنظر على ذلك أن يكون الإمام ، وسائر الناس أيضاً ، سواء فى الذبح بعد الصلاة . فكما كان ذبح الإمام بعد الصلاة يجزئه ، وكذلك ذبح سائر الناس بعد الصلاة يجزئهم . هذا هو النظر فى هذا ، وهو قول أبى حنيفة ، وأبى يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٣ - باب البدنة ، عن كم تجزىء فى الضحايا والهدايا

٦٢١٢ - **حَدَّثَنَا** فهد قال : ثنا يوسف بن بهلول ، قال : ثنا عبد الله بن إدريس قال : ثنا محمد بن إسحاق ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن السور بن غرمة ، ومروان بن الحكم ، قالا : خرج رسول الله ﷺ عام الحديبية يريد زيارة البيت ، وساق معه الهدى ، وكان الهدى سبعين بدنة ، وكان الناس سبعمائة وجل ، وكانت كل بدنة عن عشرة .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن البدنة تجزىء فى الهدايا والضحايا عن عشرة ، واحتجوا فى ذلك بهذا الحديث .

وحالفهم فى ذلك آخرون فقالوا : لا تجزى البدنة إلا عن سبعة ، وقالوا : قد روى عن النبي ﷺ فى نحر البدن يوم الحديبية ، ما يخالف هذا .

٦٢١٣ - وذكرنا فى ذلك ما **حَدَّثَنَا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو عامر العقدي ، قال : ثنا مالك بن أنس ، عن أبى الزبير أن جابر بن عبد الله رضى الله عنه حدثهم أنهم نحرُوا يوم الحديبية ، البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة .

(١) وى نسخة « قائماً » .

٦٢١٤ - **حَدَّثَنَا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، أن مالكا حدثه ، فذكر بإسناده مثله .

٦٢١٥ - **حَدَّثَنَا** محمد بن خزيمة قال : أخبرنا عبد الله بن صالح قال : **حَدَّثَنَا** يحيى بن أيوب ، عن ابن جريج . عن عمرو بن دينار ، وأبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله قال : نحرنا مع رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة نفر فقيل لجابر : رضي الله عنه : والبقرة ؟ قال هي مثلها .

وحضر جابر رضي الله عنه ، عام الحديبية قال : ونحرنا يومئذ سبعين بدنة .

٦٢١٦ - **حَدَّثَنَا** فهد قال : ثنا محمد بن عمران قال : ثنا أبي ، قال : **حَدَّثَنَا** ابن أبي ليلى عن أبي الزبير ، عن جابر رضي الله عنه قال : نحر رسول الله ﷺ يوم الحديبية ، سبعين بدنة فأمرنا أن يشترك منا سبعة^(١) في البدنة .

٦٢١٧ - **حَدَّثَنَا** أبو بكرة قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن سليمان بن فيس ، عن جابر رضي الله عنه ، قال : نحرنا مع النبي ﷺ سبعين بدنة ، البدنة . بن سبعة .

٦٢١٨ - **حَدَّثَنَا** أحمد بن داود قال : ثنا هذبة بن خالد ، قال : سمعت أبا نيزد ، يحدث عن قتادة ، عن أنس رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال : « الجزور عن سبعة » .

فهذا جابر بن عبد الله ، رضي الله عنه ، يخبر عن رسول الله ﷺ بما ذكرنا ، وهو كان معه ، حيثئذ .

وقد روى عن علي ، وعبد الله رضي الله عنهما من قولهما ، ما يوافق هذا في البدنة أنها عن سبعة .

٦٢١٩ - **حَدَّثَنَا** فهد قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا إسرائيل ، عن عيسى بن أبي عزة^(٢) عن عامر عن علي وعبد الله ، رضي الله عنهما ، قال : البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة .

وقد روى مثل ذلك أيضاً ، عن أنس رضي الله عنه ، يحكيه عن أصحاب رسول الله ﷺ ، ورضي عنهم .

٦٢٢٠ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود قال : **حَدَّثَنَا** سليمان بن حرب قال : ثنا أبو هلال ، قال : ثنا قتادة ، عن أنس رضي الله عنه ، قال : كان أصحاب النبي ﷺ ، يشتركون سبعة ، في البدنة من الإبل ، والسبعة في البدنة من البقر .

فهذا مذهب أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم ، في البدنة ، يوافق ما روى عن جابر رضي الله عنه ، لا ما روى عن المسور ، ومسوان ، فهو أولى منه .

ولما اختلفوا عن رسول الله ﷺ فيما ذكرنا ، رجعنا إلى ما روى عنه في هذا الباب ، مما سوى ما نحر يوم الحديبية .

٦٢٢١ - فإذا حسين بن نصر قد **حَدَّثَنَا** ، قال : ثنا يوسف بن عدى ، قال : ثنا حفص ابن غياث ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس . رضي الله عنهما قال : سأل رجل رسول الله ﷺ فقال : « إن علي ناقه وقد غربت هي » فقال « اشتر سبعة من الغنم » .

(١) وى نسخة « ستة ما » .

(٢) وى نسخة « أبي عبيدة » .

أما ترى أن رسول الله ﷺ في هذا الحديث إنما عدلها بسبع من الغنم ، مما يجزىء كل واحدة منهن من رجل ، ولم يعدلها بعشر من الغنم .

فدل ذلك ، على تصحيح ما روى جابر رضي الله عنه في ذلك ، لا ما روى المسور ، فهذا وجه هذا الباب من طريق الآثار .

وأما وجه ذلك من طريق النظر ، فإننا قد رأيناهم قد أجمعوا ، أن البقرة لا تجزىء في الأضحية ، عن أكثر من سبعة وهي من البدن باتفاقهم .

فالنظر على ذلك أن تكون الناقة مثلها ، ولا تجزىء عن أكثر من سبعة .

فإن قال قائل : إن الناقة ، وإن كانت بدنة كما أن البقرة بدنة ، فإن الناقة أعلى من البقرة في الديانة والرفعة . قيل له : إنها ، وإن كانت كما ذكرت ، فإن ذلك غير واجب لك به عينا حجة .

ألا ترى أننا قد رأينا البقرة الوسطى ، تجزىء عن سبعة وكذلك ما هو دونها ، وما هو أرفع منها .

وكذلك الناقة تجزىء عن سبعة ، أو عن عشرة ، رفيعة كانت أو دون ذلك .

لم يسكن السمن والرفعة ، مما يميز^(١) به بعض البقر عن بعض ، ولا بعض الإبل عن بعض ، فيما تجزىء في الهدى والأضاحي .

بل كان حكم ذلك كله ، حكماً واحداً تجزىء عن عدد واحد .

فلما كان ما ذكرنا كذلك ، وكانت الإبل والبقر ، بدنأً كلها ، ثبت أن حكمها حكم واحد ، وأن بعضها لا يجزىء أكثر مما يجزىء عنه البعض الباقي ، وإن زاد بعضها على بعض في السمن والرفعة .

فلما كانت البقرة لا تجزىء عن أكثر من سبعة ، كانت الناقة أيضاً كذلك في النظر لا تجزىء عن أكثر من سبعة ، قياساً ونظراً ، على ما ذكرناه .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٤ - باب الشاة ، عن كم تجزىء أن يضحى بها؟

٦٢٢٢ - حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال : ثنا عيسى^(٢) .

٦٢٢٣ - وحدثنا ربيع الجيزي قال : ثنا أبو زرعة ، قال : ثنا حيوة ، عن أبي سخر اللدني ، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ أمر بكبش أقرن يعطى في سواد ، وينظر في سواد ، ويبرك في سواد ، فأتى به ليضحى به .

(٢) وفي نسخة « عيسى »

(١) وفي نسخة « بين » .

ثم قال « يا عائشة ، هلستى المديّة » ثم قال « اشعذنيها ^(١) بحجر » ففعلت ، ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ، ثم ذبحه وقال « بسم الله ، اللهم تقبل ، من محمد وآل محمد ، ومن أمة محمد » ثم ضحى به .

٦٢٢٤ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : ثنا سفيان الثوري ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، أو عن عائشة ، رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان إذا ضحى ، اشترى كبشين عظيمين سيدين أملحين أقرنين موجودين ، يذبح أحدهما عن أمته ، من شهد منهم بالتوحيد ، وشهد له بالبلاغ ، والآخر عن محمد وآل محمد .

٦٢٢٥ - **حدثنا** يونس قال : ثنا علي بن معبد ، عن عبيد الله بن مرو ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن علي ابن حسين ^(٢) عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ كان إذا ضحى ، اشترى كبشين عظيمين أملحين ، حتى إذا خطب الناس وصلى أتى ^(٣) بأحدهما وهو قائم في مصلاه ، فذبحه بيده ، ثم قال « اللهم هذا عن أمتى جميعاً ، من شهد لك بالتوحيد ، وشهد لي بالبلاغ » .

ثم يؤتى بالآخر فيذبحه ثم يقول : « اللهم هذا عن محمد وآل محمد » ثم يحممهما جميعاً ، وبأكل كل هو وأهله منهما .

قال فكنتنا سنين ليس رجل من بنى هاشم يضحي قد كفى الله المؤنة والعزم برسول الله ﷺ .

٦٢٢٦ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا عفان ، ح .

٦٢٢٧ - **وحدثنا** محمد بن حزيمة قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، قال : ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل قال : أخبرني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ، قال : **حدثني** أبي أن رسول الله ﷺ أتى بكبشين عظيمين أقرنين موجودين ، فأضج أحدهما وقال « بسم الله والله أكبر ، اللهم عن محمد وأمته ، من شهد لك بالتوحيد ، وشهد لي بالبلاغ » .

٦٢٢٨ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : أخبرنا أحمد بن خالد الوهبي قال : أخبرنا ابن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي عياش ، عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : ضحى رسول الله ﷺ بكبشين في يوم عيد .

فقال — حين وجههما — « وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ » إلى آخر الآية « اللهم منك ولك ، عن محمد وأمته » ثم سعى وكبر وذبح .

٦٢٢٩ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني يعقوب بن ^(٤) عبد الرحمن ، ويحيى بن عبد الله بن سالم ، عن عمرو ، مولى المطلب ، عن المطلب بن عبد الله ، وعن رجل من بنى سلمة أنهما حدثاه أن جابر بن عبد الله أخبرهما أن رسول الله ﷺ ، صلى للناس يوم النحر .

(١) وفي نسخة « الشدة » .

(٢) وفي نسخة « حسن » .

(٣) وفي نسخة « أو » .

(٤) وفي نسخة « عن » .

فلما فرغ من حطبته وصلاته ، دعا بكبش ، فذبحه هو بنفسه ، وقال « بسم الله ، والله أكبر ، اللهم عني وعن
لم يضح من أمي » .

٦٢٣٠ - **حدثنا** روح بن الفرج قال : ثنا أبو إبراهيم الترمذي قال : ثنا الدراوردي ، عن ربيع بن عبد الرحمن
ابن أبي سعيد الخدري ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ضحى بكبش أقرن ،
ثم قال « اللهم هذا عني ، وعمن لم يضح من أمي » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن الشاة ، لا بأس أن يضحي بها عن الجماعة ، وإن كثروا ، واقتزى أهل
هذه المقالة على فرقتين :

فقال فرقة : لا تجزىء إلا أن يكون الذين يضحي بها عنهم من أهل بيت واحد .

وقالت فرقة : إن ذلك تجزىء ، كان المضحي بها عنهم من أهل بيت واحد ، أو من أهل آيات شتى ،
لأن النبي ﷺ ضحى بالكبش الذي سحى به عن جميع أمته ، وم أهل آيات شتى ، فإن كان ذلك ثابتاً ، لمن بعد
النبي ﷺ ، فهو يجزىء عن أجزاء ، بذبح النبي ﷺ .

فتب بهذا ، قول الذين قالوا : يضحي بها عن أهل البيت ، وعن غيرهم .

ثم كان الكلام بين أهل هذا القول وبين الفرقة التي تخالف هؤلاء جميعاً ، وتقول : إن الشاة لا تجزىء
عن أكثر من واحد ، وتذهب إلى أن ما كان من النبي ﷺ ، مما احتجبت به الفرقتان الأوليان لقولها ،
منسوخ أو مخصوص .

فما دل على ذلك أن الكبش ، لما كان يجزىء عن غير واحد ، لا وقت في ذلك ولا عدد ، كانت البقرة
والبدنة أخرى أن تكون كذلك ، وأن تكونا تجزيان عن غير واحد ، لا وقت في ذلك ولا عدد .

ثم قد روينا عن النبي ﷺ ما قد دل على خلاف ذلك ، مما قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا ، من نحر
أصحابه معه الجوز عن سبعة ، والبقرة عن سبعة ، وكان ذلك عند أصحابه على التوقيف منه لهم ، على أن البقرة والبدنة ،
لا تجزىء واحدة منهما عن أكثر مما فبحت عنه يومئذ ، وتواترت عنهم الروايات بذلك .

٦٢٣١ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج قال : ثنا حماد ، قال : [عن حجاج عن رهير بن حبيب عن المغيرة بن حذاف
عن علي وعن سلمة بن كهيل ، عن حجبة بن عدي ، وعبد الله بن تمام ، ومالك بن حويرث فيما يحسب سلمة بن
كهيل أن رجلاً اشترى بقرة أضحية فتتجها ، فسأل علياً رضي الله عنه : هل لا أبدل مكانها أخرى؟ فقال « لا ، ولكن
اذبحها ولدها يوم النحر ، عن سبعة » .

٦٢٣٢ - **حدثنا** أبو بكر قال : ثنا مؤمل ، قال : ثنا سفيان ، عن منصور ، عن ربيع ، قال : كان أصحاب محمد ﷺ
ورضى الله عنهم يقولون : البقرة ^(١) عن سبعة .

٦٢٣٣ - **حدثنا** علي بن شعبة ، قال : ثنا قبيصة بن حبة قال : ثنا سفيان ، عن أبي حصين ، ح .

٦٢٣٤ - **وحدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن أبي حصين ، عن خالد بن سلمة ، عن أبي مسعود رضي الله عنه قال : البقرة عن سبعة .

٦٢٣٥ - **وحدثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا خالد بن عبد الرحمن ، **وحدثنا** ابن أبي ذئب ، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ ، مثله .

فلما جعلت البقرة عن سبعة ، وكان ذلك مما قد وقف عليه ، ولم يجعل لنا أن نمدد ذلك إلى ما هو أكثر منه ، كانت الشاة أخرى أن لا تجزى عن أكثر مما تجزى عنه البقرة من فلاك .

فلما ثبت أن الشاة لا تجزى عن أكثر من سبعة ، انتفى بذلك قول من قال : إنها تجزى عن جميع من ذبحت عنه ، ممن لا وقت لهم ولا عدد ، ولا يجاوز إلى غيره ، وثبت صده ، وهو قول من قال : إن الشاة لا تجزى إلا عن واحد .

فقال قائل : إنا إنما جعلنا الشاة تجزى عن أكثر مما تجزى عنه البقرة ، والجزور ، لأن الشاة أفضل منهما .

٦٢٣٦ - ف قيل له : ولم قلت ذلك ؟ وما دليلك عليه ؟ وقد روى عن النبي ﷺ ، ما قد **حدثنا** يزيد بن سنان قال : ثنا أبو بكر الحنفي قال : ثنا عبد الله بن نافع ، عن أبيه ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يضحي بالجزور [إذا وجد وكان لا يذبح البقرة والغنم وهو قادر عليه ثم إذا لم يجد الجزور ذبح البقرة والغنم] ، وبالكباش ، إذا لم يجد جزوراً .

فأخبر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ كان يضحي بالجزور إذا وجد ، وذلك دليل على أنه كان يدع ما سواه ، مما يضحي به من البقر والغنم ، وهو قادر عليه ، ويضحي بالشاة إذا لم يقدر على الجزور ، فذلك دليل على أن الجزور كان عنده ، أفضل من الشاة .

وقد رأينا الهدايا والحج ، جعل للبدنة فيها من الفضل ، ما لم يجعل للشاة ، فجعلت البدنة مما يشترك فيها الجماعة فيهدونها عن قرانهم وممتعهم ، ولم تجعل الشاة كذلك .

٦٢٣٧ - فما روى عن رسول الله ﷺ من ^(١) إباحة الشربة في الهدي إذا كان جزوراً ، ما **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد ، قال : ثنا سفيان ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ أهدى مائة بدنة ، وأشرك علياً رضي الله عنه في ثلثها .

٦٢٣٨ - **وحدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو حذيفة قال : ثنا سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر رضي الله عنه قال : ساق النبي ﷺ سبعين بدنة ، وأشرك بينهم فيها .

فلما كانت الشربة جائزة في الجزور ، مباحة في الهدي ، وغير مباحة في الشاة ، ثبت بذلك أن الشاة إنما عدلت بجزء من الجزور .

وقد ذكرنا عن رسول الله ﷺ ، في الباب الذي قبل هذا ، أن رجلاً قال له : إن علياً ناقة وقد غربت عني ، فأمره أن يجعل مكانها سبعاً من الغنم فدل ذلك ، على ما ذكرنا أيضاً .

(١) وفي نسخة «ق» .

وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أيضاً ، ما يوافق هذا المعنى .

٦٢٣٩ - **حديثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : **حديثنا** وهب قال : ثنا شعبة ، عن أبي جرة قال : سئل ابن عباس رضى الله عنهما ، عما استيسر من الهدى ، فقال : جزوراً أو بقرة ، أو شرك في دم .

٦٢٤٠ - **حديثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا أسد ، قال : ثنا حاد بن زيد ، عن أبي جرة قال : سمعت ابن عباس رضى الله عنهما يقول ، فذكر مثله .

فأخبر عبد الله بن عباس رضى الله عنهما بأن الجزء من الجزور ، يمدل الشاة فيما استيسر من الهدى .

وقد روى عن رسول الله ﷺ أيضاً ، ما يدل على فضل الجزور على البقرة ، وعلى فضل البقرة على الشاة .

٦٢٤١ - **حديثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي عبد الله الأخر ، عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا كان يوم الجمعة ، كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول ، فإذا جلس الإمام طَوىُّوا الصحف ، وجلسوا يستمعون الذكر ، فتل المهرجر ، كتل القى يهدى بدنة ، ثم كالتى يهدى بقرة ، ثم كالتى يهدى الكباش ، ثم كالتى يهدى الدجاجة ، ثم كالتى يهدى البيضة » .

٦٢٤٢ - **حديثنا** محمد بن خزيمة وفهد قالا : ثنا عبد الله بن صالح قال : **حديثنا** الليث قال : **حديثنا** ابن الهادي (١) عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « مثل المهجر إلى الصلاة كتل القى يهدى بدنة ، ثم الذى جاء على أثره كتل الذى يهدى البقرة ، ثم الذى على أثره ، كتل الذى يهدى الكباش ، ثم الذى على أثره ، كتل الذى يهدى الدجاجة ، ثم الذى على أثره ، كتل الذى يهدى البيضة » .

٦٢٤٣ - **حديثنا** إسماعيل بن يحيى المزني قال : ثنا محمد بن إدريس الشافعي ، قال : ثنا سفيان عن الزهري ، عن سعيد ابن المسيب ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، فذكر نحوه .

٦٢٤٤ - **حديثنا** ابن أبي داود قال : ثنا محمد بن المنهال ، قال : ثنا يزيد بن زريع قال : ثنا روح بن القاسم ، عن العلاء ابن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٢٤٥ - **حديثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج بن المنهال قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق عن العلاء ابن عبد الرحمن ، عن أبيه قال : سمعت أبا سعيد الخدري رضى الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ ، فذكر مثله .

فلما جعل رسول الله ﷺ المهجر في أفضل الأوقات كالتى بدنة ، والمهجر في الوقت الذى بعده ، كالتى بقرة ، والمهجر في الثالث ، كالتى كبشاً ثبت بذلك أن أفضل ما يهدى الجزور ، ثم البقرة ، ثم الكباش .

فلما كانت البدنة أعظم ما يهدى ، ثبت أنها أعظم ما يضحى به .

ولما انتني أن تجزى الشاة عما فوق السبعة ، ثبت أنها لا تجزى إلا عن خاص من الناس .
ولما كانت باتفاقهم - لا تجزى في الأضحية عما فوق السبعة . كانت الشاة أخرى أن لا تجزى عن ذلك
وقد أجمعوا على أنها مجزئة عن الواحد ، واختلفوا فيما هو أكثر منه ، فلا يدخل فيها قد ثبت له حكم الخصوصية
إلا ما قد أجمعوا على دخوله فيه .
فثبت بما ذكرنا أنه لا يجوز أن يضحي بالشاة الواحدة ، عن اثنين ، ولا عن أكثر من ذلك ، وهو قول أبي حنيفة
وأبي يوسف ، ومحمد ، رحة الله عليهم أجمعين .

٥ - باب من أوجب أضحية في أيام العشر

أو عزم على أن يضحي ، هل له أن يقص شعره أو أظفاره؟

٦٢٤٦ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا بشر بن ثابت البراز ، قال : ثنا شعبة عن مالك بن أنس ، عن عمرو
ابن مسلم ، عن سعيد بن المسيب ، عن أم سلمة ، رضي الله عنها ، عن النبي ﷺ أنه قال « من رأى منكُم هلال
في الحجة ، وأراد أن يضحي ، فلا يأخذ من شعره وأظفاره ، حتى يضحي » .

٦٢٤٧ - **حدثنا** ربيع الجيزي قال : ثنا أبو صالح ، قال : ثنا الليث ، عن خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال
من عمرو^(١) بن مسلم أنه قال : أخبرني سعيد بن المسيب أن أم سلمة رضي الله عنها ، زوج النبي ﷺ قد كرمته .
قال الليث : قد جاء هذا ، وأكثر الناس ، على غيره .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا الحديث ، فقلدوه ، وجعلوه أصلاً .
وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : لا بأس بقص الأظفار والشعر ، في أيام العشر ، لمن عزم على أن يضحي ،
ولمن لم يعزم على ذلك .

واحتجوا في ذلك ، بما قد ذكرناه في كتاب الحج ، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كنت أقتل فلاناً
هذري رسول الله ﷺ ، فيبعث بها ، ثم يقيم فينا حلالاً ، لا يجتنب شيئاً مما يجتنبه المحرم ، حتى يرجع الناس .
ففي ذلك دليل على إباحة ، ما قد حظره الحديث الأول .

ومجيء حديث عائشة رضي الله عنها أحسن ، من مجيء حديث أم سلمة رضي الله عنها ، لأنه جاء
مجيئاً متواتراً .

وحديث أم سلمة رضي الله عنها ، فلم يجيء كذلك ، بل قد طعن في إسناد حديث مالك ، فقليل : إنه موقوف
على أم سلمة ، رضي الله عنها .

٦٢٤٨ - **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا عثمان بن عمر بن فارس قال : أخبرنا مالك ، عن عمرو بن مسلم ، عن سعيد بن السيب ، عن أم سلمة رضى الله عنها ، ولم ترفعه قالت « من رأى هلال ذى الحجة ، وأراد أن يضحي فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ ، وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ ، حَتَّى يَضْحَى » .

٦٢٤٩ - **حَدَّثَنَا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني مالك ، عن عمرو بن مسلم ، عن سعيد بن السيب ، عن أم سلمة ، رضى الله عنها ، مثله ولم ترفعه .

فهذا هو أصل الحديث عن أم سلمة رضى الله عنها ، فهذا حكم هذا الباب ، من طريق الآثار .
وأما النظر في ذلك فإننا قدرنا الإحرام بنحوه به أشياء ، مما قد كانت كلها قبله حلالاً ، منها الجماع ، والقُبْلَةُ ، وقص الأظفار ، وحلق الشعر ، وقتل الصيد ، فكل هذه الأشياء تحرم بالإحرام ، وأحكام ذلك مختلفة .
فأما الجماع فمن أصابه في إحرامه ، فسد إحرامه ، وما سوى ذلك لا يفسد إصابته الإحرام فكان الجماع أغلظ الأشياء التي يحرمها الإحرام .

ثم رأينا من دخلت عليه أيام العشر ، وهو يريد أن يضحي أن ذلك لا يمنعه من الجماع فلما كان ذلك لا يمنعه من الجماع ، وهو أغلظ ما يحرم بالإحرام ، كان أخرى أن لا يمنع مما دون ذلك .

فهذا هو النظر في هذا الباب أيضاً ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .
وقد روى ذلك أيضاً عن جماعة من المتقدمين .

٦٢٥٠ - **حَدَّثَنَا** يونس ، قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني ابن أبي ذئب . ح

٦٢٥١ - **وَحَدَّثَنَا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا بشر بن عمر ، قال : ثنا بن أبي ذئب ، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أن عطاء بن يسار ، وأبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وأبا بكر بن سليمان ، كانوا لا يرون بأساً أن يأخذ الرجل من شعره ويقلم أظفاره في عشر ذى الحجة .

٦٢٥٢ - وقد احتج في ذلك أيضاً بعض أصحابنا ، بما **حَدَّثَنَا** يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني ابن أبي ذئب ، عن عثمان بن عبيد الله بن [أبي] رافع ، عن عبد الرحمن بن هرمز ، عن محمد بن ربيعة ، قال : رأي عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، طويل الشارب ، وذلك بذى الحليفة ، وأنا على ناقتي ، وأنا أريد الحج ، فأمرني أن أقص من شعري ، ففعلت .

ولا حجة عندنا في هذا ، لأنه لا يريد أن يضحي ، إذا كان يريد الحج ، فلا حجة في هذا على أهل المقالة الأولى لأنهم إنما يمنعون من ذلك من أراد أن يضحي .

وحجة أخرى تدفع هذا الحديث أن يكون فيه حجة عليهم ، وذلك أنه لم يذكر أن ذلك كان في عشر ذى الحجة ، أو قبل ذلك .

٦ - باب الذبيح بالسن والظفر

٦٢٥٣ - **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن مروق ، قال : ثنا وهب بن جرير ، وروح بن عباد ، قال : ثنا شعبة . ح
 ٦٢٥٤ - **وَحَدَّثَنَا** إبراهيم بن مروق ، قال : ثنا أبو حذيفة ، قال : ثنا سفيان ، قال : جيماً عن سماك بن حرب ، عن
 مُرَيْرِ بْنِ قَطَرٍ ، رجل من بني ثعلب ، عن عدي بن حاتم ، قال : قلت يا رسول الله ، أرسل كلبي فيأخذ^(١)
 الصيد ، فلا يكون ممي ما يذكيه^(٢) إلا الروة والعصى ، فقال « أَهْمِر^(٣) الدم بما شئت ، وإذا ذكر اسم الله عز وجل »
 قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن أباحوا ما دبح بالسن والظفر المزروعين ، وغير المزروعين واحتجوا في ذلك
 بهذا الحديث .

وحالهم في ذلك آخرون ، فكروهوا ما دبح بهما ، إذا كانا غير مزروعين ، وأباحوا ما دبح بهما ، إذا كانا
 مزروعين .

٦٢٥٥ - واحتجوا في ذلك ، بما **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن مروق ، قال : ثنا روح وسعيد بن عامر ، قال : ثنا شعبة ، عن
 سعيد بن مسروق ، عن عباية بن رفاع ، عن جده رافع بن خديج أنه قال : يا رسول الله ، إنا لافو العدو عداءً ،
 وليس معنا مدى .

قال : « ما أنهر الدم وذكرت اسم الله عليه ، فكُلْ » ، ليس السن والظفر ، وسأجبرك ، أما الظفر ، فَعُدَى
 الحبشة ، وأما السن ، فمُعْظَمٌ .

٦٢٥٦ - **حَدَّثَنَا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : **حَدَّثَنَا** سميان الثوري ، عن أبيه ، عن عباية بن رفاع ، عن جده
 رافع بن خديج رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ : إنا نرجو ، أو نخشى أن نلقى العدو ، وليس معنا مدى :
 أفندبح بالقصب ؟

فقال رسول الله ﷺ « ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه ، فكلوا ، إلا السن والظفر » .
 ففي هذا الحديث ، إخراج النبي ﷺ ، السن والظفر ، مما أباح الذكاة به .

فاحتمل أن يكون ذلك على المزروعين ، واحتمل أن يكون على المزروعين وغير المزروعين .

فإن كان ذلك على المزروعين ، فهما إذا كانا غير مزروعين أخرى أن يكونا كذلك .

وإن كان ذلك على غير المزروعين ، فليس في ذلك دليل على حكم المزروعين في ذلك كيف هو ؟

فلما أحاط العلم بوقوع النهي في هذا على غير المزروعين ، ولم يحط العلم بوقوعه على المزروعين ، وقد جاء حديث
 عدي ، الذي ذكرناه مطلقاً ، أخرجنا منه ما أحاط العلم ، بإخراج حديث رافع إياه منه ، وتركنا ما لم يحط العلم

(١) وفي نسخة « فأخذ »

(٢) وفي نسخة « شئ »

(٣) وفي نسخة « أمر »

(١) وفي نسخة « يا رسول الله » .

بإخراج حديث رافع إياه منه ، على ما أطلقه حديث هدى بن حاتم رضي الله عنه .

٦٢٥٧ - وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذا ، ما قد **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا الخصب بن ناصح ، قال : ثنا أبو الأشهب ، عن أبي رجاء العطاردي ، قال : خرجنا حججاً ، فصاد رجل من القوم أرنباً ، فذبحها يظفرو فشاها ، فأكواها ، ولم أكل معهم .

فلما قدمنا المدينة ، سألت ابن عباس رضي الله عنهما فقال « لعلك أكلت معهم ؟ » فقلت : لا ، قال « أصدت إنما قتلها خنقا » .

٦٢٥٨ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا يعقوب بن إسحاق قال : ثنا سلم بن زرير ، عن أبي رجاء ، مثله .
أما ترى أن ابن عباس رضي الله عنهما ، قد بين في حديثه ، هذا المعنى الذي به حرم أكل ما ذبح بالظفر ، أنه الخنق ، لأن ما ذبح به ، فإنما ذبح بكف ، لا بغيرها^(١) فهو مخنوق .

فدل ذلك ، أن ما نهى عنه من الذبح بالظفر ، هو الظفر المركب في الكف ، لا الظفر المنزوع .
وكذلك ما سهى عنه ، مع ذلك ، من الذبح بالسِّن ، فإنما هو على السن المركبة في الفم ، لأن ذلك يكون عضاً ، فأما السن المنزوعة ، فلا .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٧ - باب أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام

٦٢٥٩ - **حدثنا** أحمد بن داود قال ، ثنا يعقوب بن حميد ، قال : ثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري عن أبي عبيد ، مولى عبد الرحمن ، أنه سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول يوم الأضحية « أيها الناس ، إن النبي ﷺ قد نهى أن تأكلوا نسككم بعد ثلاث ، فلا تأكلوها بعدها » .

٦٢٦٠ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو صالح قال : **حدثني** الليث ، قال : **حدثني** عقيل ، عن ابن شهاب قال : **حدثني** أبو عبيد ، مولى [ابن] أزهر ، قال : صليت مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه العيد ، وعثمان بن عفان رضي الله عنه محصور ، فصلى ثم خطب فقال : « لا تأكلوا من لحوم أضاحيكم بعد ثلاثة أيام ، فإن رسول الله ﷺ أمر بذلك » .

٦٢٦١ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا يحيى بن صالح الوحاظي ، قال : ثنا إسحاق بن يحيى الكلبي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « كلوا منها ثلاثاً » يعني لحوم الأضاحي .

٦٢٦٢ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا شعيب بن الليث قال : أخبرنا الليث بن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول : « لا يأكل أحدكم من لحم أضحيته فوق ثلاثة أيام » .

(١) وفي نسخة « لا غير »

فذهب قوم إلى هذا ، غرموا لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .
وخالفهم في ذلك آخرون ، فلم يروا بأكلها وإدخالها بأساً .

٦٢٦٣ - واحتجوا في ذلك ، بما **حدثنا** يونس قال : ثنا ممن بن عيسى : عن معاوية بن صالح ، عن أبي الزاهرية ، عن جبير بن نفير ، عن ثوبان قال : دبح رسول الله ﷺ أضحيته^(١) ثم قال « يا ثوبان أصلح لحم هذه الأضحية » فآذت أطمعه منها ، حتى قدم المدينة .

٦٢٦٤ - **حدثنا** إبراهيم بن مسروق قال : ثنا أبو عاصم العقدي ، قال : ثنا شعبة ، عن جابر بن يزيد^(٢) عن الشعبي ، عن مسروق ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : إن كنا لنا كلة بعد عشرين ، تمنى لحوم الأضاحي .

٦٢٦٥ - **حدثنا** إبراهيم بن مسروق قال : ثنا أبو عاصم العقدي ، قال : ثنا رهير بن محمد ، عن شريك بن أبي نمر ، عن عبد الرحمن بن أبي سميد الخدرى ، عن أبيه وعمه قتادة رضي الله عنهم ، أن النبي ﷺ قال « كلوا لحوم الأضاحي وأدخروا » .

فاحتمل أن يكون أحد هذين المعنيين اللذين ذكرناهما ، حجة لأحد هذين القولين ، ناسخاً للمعنى الآخر ، فنظرنا في ذلك .

٦٢٦٦ - فإذا ابن أبي داود قد **حدثنا** ، قال : ثنا أبو معمر ، قال : ثنا عبد الوارث ، قال : **حدثني** علي بن زيد ، قال : **حدثني** النابغة بن مخارق بن سليم ، قال : **حدثني** أبي ، أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إني كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي أن تدخروها فوق ثلاثة أيام ، فادخروها ما بدا لكم » .
٦٢٦٧ - **حدثنا** إسماعيل المؤذن قال : ثنا أسد ، ح .

٦٢٦٨ - و**حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن ربيعة بن النابغة ، عن أبيه ، عن علي رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ مثله .

٦٢٦٩ - **حدثنا** يونس بن عبد الأعلى ، قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني ابن جريج ، عن أيوب بن هاني ، عن مسروق بن الأجدع ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ مثله .

٦٢٧٠ - **حدثنا** ابن أبي داود^(٣) قال : ثنا عمرو بن خالد ، قال : ثنا زهير بن معاوية ، عن زبير^(٤) عن محارب بن دثار ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٢٧١ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا أبو نعيم ، ح .

٦٢٧٢ - و**حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أحمد بن يوسف ، قال : ثنا مُعَرِّف بن واصل ، قال : **حدثني** محارب ابن دثار ، ثم ذكر بإسناده مثله .

(١) وفي نسخة « أضحيته » .

(٢) وفي نسخة « زيد » .

(٣) وفي نسخة « ابن مسروق » .

(٤) وفي نسخة « زبير » .

٦٢٧٣ - **حديث** إبراهيم بن مروق قال : ثنا أبو عاصم ، قال : ثنا سفيان الثوري ، عن علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٢٧٤ - **حديث** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : **حديث** أسامة بن زيد الليثي أن محمد بن يحيى بن حبان أخبره ، أن الواسع بن حبان أخبره ، أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه ، حدثه عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٢٧٥ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا أيوب بن سليمان بن بلال ، قال : ثنا أبو بكر بن أبي أوفس ، عن سليمان ابن بلال ، عن عبد الرحمن بن عبد الله عن عطاء بن أبي رباح ، سمعه يحدث عن جابر بن عبد الله ، رضي الله عنه ، أنهم كانوا يأكلون الضحايا في عهد رسول الله ﷺ ، ثلاثاً ، لا يزيدون عليها ، ثم إن رسول الله ﷺ أذن لهم بعد ، أن يأكلوا ويتزودوا .

٦٢٧٦ - **حديث** فهد قال : ثنا علي بن معبد قال : **حديث** عبيد الله بن عمرو ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن عطاء ، عن جابر رضي الله عنه ، نحوه .

٦٢٧٧ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا عمرو بن خالد . قال : أخبرنا ابن لهيعة ، عن أبي الزبير ، عن زيد ، أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه أخبره أنه أتى أهله ، فوجد عندهم قصعة ثريد ، ولحم من اللحم الأضاحي ، فأبى أن يأكله .

فأتى قتادة بن النعمان ، أخاه ، فحدثه أن رسول الله ﷺ عام الحج ، قال « إني كنت سهيتكم أن لا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام ، وإني أحيلُ لكم ، فكلوا منه ما شئتم . »

٦٢٧٨ - **حديث** ابن أبي داود قال : ثنا الحائلي ، قال : ثنا خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي المليح عن بيشة الخسبر ، أن النبي ﷺ قال : « أنا سهيتكم ^(١) عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام حتى تسلمكم فقد جاء الله بالسعة . فكلوا ، وادخروا ، فإن هذه الأيام أيام أكل وشرب ، وذكر الله تعالى . »

٦٢٧٩ - **حديث** يونس قال ثنا ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث ومالك ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ، نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ، ثم أذن فيه فقال « كلوا ، وتزودوا ، وادخروا » .

فقال عمرو ، قال أبو الزبير قال : جابر رضي الله عنه ، فتزودونا منها ، إلى المدينة .

٦٢٨٠ - **حديث** إبراهيم بن منقذ قال : ثنا إدريس ^(٢) بن يحيى عن بكر بن مضر ^(٣) قال أخبرني خالد بن زيد ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، رضي الله عنه قال ضحينا مع رسول الله ﷺ بـ « منى » وتزودنا منها إلى المدينة .

٦٢٨١ - **حديث** يونس قال : أخبرني أنس بن عياض ، عن سعد بن إسحاق ، عن زبيب بن كعب ، عن أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى أن يدخر لحوم الأضاحي فوق ثلاث وأمرنا أن نأكل منها

(١) وفي نسخة « كانهيتكم » (٢) وفي نسخة « يونس » . (٣) وفي نسخة « مضرب » .

وتصدق منها ، ولا تأكلها بعد ثلاث ، فأقننا على ذلك ما شاء الله ، ثم بدا لرسول الله ﷺ أن يأمرنا بأكلها ، والصدقة منها ، وأن يدخر من أحب ذلك .

٦٢٨٢ - **حديث** ربيع المؤذن قال : ثنا شعيب بن الليث ، قال ثنا الليث بن سعد ، عن [الحارث بن يعقوب ، عن يزيد بن أبي يزيد ، يزيد الأنصاري ، عن امرأته ، أنها سألت عائشة رضي الله عنها ، عن لحوم الأضاحي فقالت « قدم على بن أبي طالب رضي الله عنه من سفر ، فقدمنا إليه منه فقال « لا آكل حتى أسأل رسول الله ﷺ » فسأله فقال « كلوا من ذى الحجة إلى ذى الحجة » .

٦٢٨٣ - **حديث** بحر ^(١) عن شعيب عن أبيه ، عن الحارث بن يعقوب ، عن يزيد بن أبي يزيد ، مولى الأنصار ، ثم ذكر بإسناده مثله .

قال أبو جعفر : في هذه الآثار ، ما يدل على نسخ ما روينا في أول هذا الباب عن رسول الله ﷺ ، من النهي عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام .

فإن قيل : فقد روينا عن عليٍّ في هذا الفصل ، عن النبي ﷺ أنه أباح لحوم الأضاحي بعد ما قد كان نهى عنها . ثم روينا عنه في الفصل الذي قبل هذا الفصل ، أنه خطب الناس ، وعثمان محصور فقال « لا تأكلوا من لحوم أضاحيكم بعد ثلاثة أيام ، فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بذلك » .

فقد دل ذلك على أن رسول الله ﷺ ، قد كان نهى عن ذلك ، بعد ما كان أباحه ، حتى تتفق معاني ما روينا عنه ، عن علي رضي الله عنه من هذا ، ولا يتضاد .

قيل له : ما في هذا دليل على ما ذكرت ، لأنه قد يجوز أن يكون رسول الله ﷺ كان نهى عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام ، لشدة كان الناس فيها ثم ارتفعت تلك الشدة ، فأباح لهم ذلك ، ثم عاد ذلك ، في وقت ما خطب على الناس ، فأمرهم بما كان رسول الله ﷺ أمرهم به في مثل ذلك .

٦٢٨٤ - والدليل على ما ذكرنا من هذا أن ابن مرزوق حدثنا قال : ثنا ، أبو حذيفة ، قال : ثنا سفيان ، قال : ثنا عبد الرحمن بن عابس ، عن أبيه قال : دخلت على عائشة رضي الله عنها ، فقلت : يا أم المؤمنين ، أحرّم رسول الله ﷺ أن يؤكل لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام ؟

فقلت « إنما نمل ذلك في عامٍ جامع الناس فيه ، فأراد أن يطعم النبي الفقير »

قالت « ولقد كنا نرفع الكراع ، خمس عشرة ليلة » .

قال أبو جعفر : فدل هذا الحديث أن ذلك النهي ، إنما كان من رسول الله ﷺ ، للمراض المذكور في هذا الحديث .

فلما أرمع ذلك المراض أباح لهم رسول الله ﷺ ، ما قد كان يحظره عليهم ، على ما ذكرناه في الآثار الأولى ، التي في الفصل الذي قبل هذا .

فإذلك ما فعله علي رضي الله عنه في زمن عثمان رضي الله عنه وأمر به الناس بعد علمه ، بإباحة رسول الله ﷺ . ما قد نهاهم هو عنه ، إنما كان ذلك منه عندنا (والله أعلم) لضيق كانوا فيه ، مثل ما كانوا في زمن رسول الله ﷺ ، في الوقت الذي نهاهم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام .

فأمرهم علي رضي الله عنه في أيامهم ، بمثل ما كان رسول الله ﷺ أمر الناس في مثلها .

وقد روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ إنما كان نهى عن ذلك من أجل دافئة دفت عليهم .

٦٢٨٥ - **حديث** إبراهيم بن مروق ، قال : ثنا عثمان بن عمر ، قال : أخبرنا مالك بن أس عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : ذف الناس من أهل البادية ، فحضرت لأضحى ، فقال رسول الله ﷺ « إُدخروا الثلث ، وتصدقوا بما بقي » .

قالت : فلما كان بعد ذلك ، قلت : يا رسول الله ، قد كان الناس يتفقون بضحاياهم ، يحملون منها الودك ، ويتخذون منها الأشقية .

قال : « وما ذاك ؟ » قالت : نهيت عن إمساك لحوم الأضاحي بعد ثلاث .

فقال : « إنما كنت نهيتكم للدافئة التي دفت ، فكلوا ، وتصدقوا ، وتزودوا » .

٦٢٨٦ - **حديث** يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب أن مالكاً حدثه ، فذكر بإسناده مثله .

فأحبرت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ لم يكن حرماً ، ولكنه أراد التوسعة على الدافئة التي قد دفت عليهم .

فقد عاد معنى هذا الحديث أيضاً إلى معنى حديث عابس ، من عائشة رضي الله عنها .

وقد روى هذا الحديث عن عابس عن عائشة رضي الله عنها على غير ذلك اللفظ .

٦٢٨٧ - **حديث** نهد ، قال : ثنا أبو غسان ، قال : ثنا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن عابس بن ربيعة ، قال : أتيت عائشة رضي الله عنها فقلت : يا أم المؤمنين ، أكان رسول الله ﷺ حرم لحوم الأضاحي فوق ثلاث ؟ .

فقلت : لا ، ولكنه لم يكن ضحى منهم إلا قليل ، ففعل ذلك ، ليطعم من ضحى منهم من لم يضح ، ولقد رأيتنا نحبب الكراع ، ثم نأكلها بعد ثلاث .

فقد يجوز أن يكون تلك الدافئة ، قد كانت كثيرة ، فكان الناس الذين يضحون معها قليلاً ، فأمرهم رسول الله ﷺ بما أمرهم به من الصدقة ، من أجل ذلك .

فقد عاد معنى هذا أيضاً إلى معنى ما قبله .

وقد روى عن عائشة رضي الله عنها أيضاً أن ذلك القول من رسول الله ﷺ لم يكن على العزيمة ، ولكنه كان منه على الترغيب لهم في الصدقة .

٦٢٨٨ - **حديث** نهد ، قال : ثنا أبو صالح ، قال : **حديث** الليث ، قال : ثنا عبد الله ، عن أبي الأسود ، عن هشام بن

عروة ، عن يحيى بن سميد ، عن عمرة ، عن عائشة رضى الله عنها ، أنها قالت فى لحوم الأضاحي (كئنا نملح منه ، فندفع به الناس إلى المدينة فقال : « لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام » ليست بالزينة^(١) ولكن أراد أن يطعموا منه .

فلم يحل سئى رسول الله ﷺ عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام ، من أحد وجهين .

إما أن يكون ذلك على الحض منه لهم ، على الصدقة والخير .

فإن كان ذلك على الحض منه لهم فى الصدقة ، لا على التحريم ، فذلك دليل على أن لا بأس بادخار لحوم الأضاحي وأكلها بعد الثلاث .

وإن كان ذلك من رسول الله ﷺ على التحريم ، فقد كان منه بعد ذلك ، ما قد نسخ ذلك ، وأوجب التحليل .

فثبت بما ذكرنا ، إباحة ادخار لحوم الأضاحي وأكلها فى الثلاثة وبعدها ، وهو قول أبى حنيفة ، وإبى يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٨ - باب أكل الضبيع

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى إباحة أكل لحم الضبيع ، واحتجوا فى ذلك بحديث ابن أبى عمير رضى الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « هى من الصيد » .

وبحديث إبراهيم الصائغ ، عن عطاء ، عن جابر رضى الله عنه ، عن النبى ﷺ بمثل ذلك ، ويؤكد ، وقد ذكرنا ذلك بإسناده فى كتاب « مناسك الحج » .

وخالفهم فى ذلك آخرون ، فقالوا : لا يؤكل .

وكان من الحججة لهم فى ذلك أن حديث جابر هذا ، قد اختلف فى لفظه ، فرواه كل أحد من جرير وإبراهيم الصائغ كما ذكرناه عنه .

ورواه ابن جريج ، على خلاف ذلك ، فذكر عن ابن أبى عمير رضى الله عنه أنه سأل جابراً رضى الله عنه من الضبيع

فقال : أسيد هى ؟ قال : نعم .

قال : وسمعت ذلك من النبى ﷺ ؟ فقال : نعم .

فأخبر عن النبى ﷺ أنها صيد ، وليس كل الصيد يؤكل .

فاحتمل أن تكون تلك الزيادة ، على ذلك المذكورة ، فى حديث ابن جريج ، من قول جابر رضى الله عنه : لأنه سمع النبى ﷺ سماها صيداً .

واحتمل أن يكون النبى ﷺ .

(١) وفى نسخة « بالزينة » .

فلما احتمل ذلك ، ووجدنا السنة قد جاءت ، عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن كل ذي ناب من السباع ، والضبع ذات ناب ، لم يخرج من ذلك شيئاً ، قد علمنا أنه دخل فيه بشئ لم يعلم يقيناً أنه أخرجه منه .

٦٢٨٩ - وما روى عن رسول الله ﷺ في تحريمه كل ذي ناب من السباع ، ما حدثنا ربيع المؤذن ونصر بن مرزوق ، قالاً : ثنا أسد ، قال : ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جريج ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي بن أبي طالب ، رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع ، وعن كل ذي مخلب من الطير » .

٦٢٩٠ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن قال : ثنا سعيد بن منصور قال : ثنا هشيم^(١) عن أبي بشر ، عن ميمون بن مهران ، عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع ، وعن كل ذي مخلب من الطير .

٦٢٩١ - **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا يحيى بن حسان قال : ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، فذكر بإسناده مثله ، وقال : نهى رسول الله ﷺ .

٦٢٩٢ - **حدثنا** أحمد بن عبد المؤمن الروزى ، قال : ثنا علي بن الحسن بن شقيق قال : ثنا أبو هوانة ، فذكر بإسناده مثله .

٦٢٩٣ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا عبد الرحمن بن المبارك ، قال : ثنا خالد بن الحارث ، قال : ثنا سعيد بن أبي عروبة عن علي بن الحكم ، عن ميمون بن مهران ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، رضى الله عنهما ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٢٩٤ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يحيى بن عبد الله بن سالم ، عن عبد الرحمن بن الحارث الخزومي ، عن مجاهد ، عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع .

٦٢٩٥ - **حدثنا** يونس قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي ثعلبة الخشني ، رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٢٩٦ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا عيسى بن إبراهيم البركي ، قال : ثنا عبد العزيز بن مسلم ، قال : ثنا محمد ابن عمرو بن هلقمة ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ ، مثله .

فقد قامت الحجة عن رسول الله ﷺ ، بنهيه عن أكل كل ذي ناب من السباع ، وتواترت بذلك الآثار عنه .

(١) وى نسخة « إبراهيم » .

فلا يجوز أن يخرج من ذلك الضيع ، إذا كانت ذات ناب من السباع ، إلا بما يقوم علينا به الحجة بإخراجها من ذلك .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٩ - باب صيد المدينة

٦٢٩٧ - حدثنا فهد بن سليمان قال : ثنا عمر بن حفص بن غياث قال : ثنا أبي قال ثنا الأعمش قال : حدثني إبراهيم التيمي ، قال حدثني أبي ، قال : خطبنا على رضي الله عنه على منبر من آجر ، وعليه سيف فيه صحيفة معلقة به ، فقال : « والله ما عندنا من كتاب نقرأه إلا كتاب الله ، وما في هذه الصحيفة » ثم شرها ، فإذا فيها « المدينة حرام ، من عبر إلى ثور » .

٦٢٩٨ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عامر العقدي قال : ثنا عبد الله بن جعفر ، عن إسماعيل بن محمد ، عن عاصم بن سعد أن سعد أركب إلى قصره بالعقيق ، فوجد علاماً يقطع شجرة أو يحتطبه .

قال أبو حمزة رضي الله عنه أظن فيه « فأخذ سله » فلما رحع ، أتاه أهل التلام ، فكلموه أن يرد عليهم ما أخذ من علامهم .

فقال : معاذ الله أن أرد شيئاً تقلديه رسول الله ، وأبي أن يرده إليهم .

٦٢٩٩ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا وهب بن جرير ، عن أبيه ، عن يعلب بن حكيم ، عن سليمان ابن أبي عبد الله قال : شهدت سعد بن أبي وقاص ، رضي الله عنه ، وقد أتاه قوم في عبد لهم ، أخذ سعد بن أبي وقاص سله ، رآه بصيد^(١) في حرم المدينة ، الذي حرم رسول الله ﷺ ، فأخذ سله فكلموه أن يرد عليه سله فأبى وقال : « إن رسول الله ﷺ لما أحد حدود الحرام ، حرم المدينة فقال : « من وحدتموه بصيد في شيء من هذه الحدود ، فمن وجدته فله سله » فلا أرد عليكم طعمة أطعمتها رسول الله ﷺ ، ولكن إن شئتم عرمت لكم من سله ، فعلت .

٦٣٠٠ - حدثنا أحمد بن داود قال : ثنا يعقوب بن حميد قال : أخبرنا مروان بن معاوية ، عن عثمان بن حكيم قال : أخبرني عامر بن سعد ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ حرم ما بين لا يتي المدينة أن يقطع عضاها أو يقتل سيدها .

٦٣٠١ - **حدثنا** علي بن معبد قال : ثنا أحمد بن أبي بكر قال : حدثني أبو ثابت ، عمران بن عبد العزيز الزهري ، عن عبد الله بن يزيد ، مولى النخعي ، عن صالح بن إبراهيم ، عن أبيه قال : أسطدت طيراً بالقنبلة ، ففرجت به في يدي فلقيني أبي ، عبد الرحمن بن عوف ، رضي الله عنه فقال : ما هذا ، فقلت : طيراً أسطدته بالقنبلة ، ففرك أذن عركاً شديداً ثم أرسله من يدي ثم قال : حرم رسول الله ﷺ صيد ما بين لا يتيها .

(١) وفي نسخة « بعض » .

٦٣٠٢ - حدثنا يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال أخبرني مالك ، عن يونس بن يوسف ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي أيوب الأنصاري ، رضي الله عنه أنه وجد غلمانا ، قد ألقوا ثعلباً إلى زاوية ، فطردهم .
قال مالك لا أهلك إلا أنه قال : أي حرم رسول الله ﷺ ، يصنع هذا ؟

٦٣٠٣ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا عفان ، قال : ثنا عبد الواحد بن زياد ، قال : ثنا سليمان الشيباني ، عن يسير بن عمرو ، عن سهل بن حنيف ، قال : سمعت رسول الله ﷺ ، — أو أهوى بيده إلى المدينة — يقول « إنه حرم آمن » .

٦٣٠٤ - **حدثنا** ابن خزيمة قال : ثنا إبراهيم بن بشار الرمادي قال : حدثنا سفيان قال : ثنا زياد بن سعد ، عن شرحبيل قال : أنا زيد بن ثابت رضي الله عنه ، ونحن ننصب نفاحاً لنا بالمدينة ، فرمى بها وقال : ألم تعلموا أن رسول الله ﷺ حرم صيدها ؟

٦٣٠٥ - **حدثنا** علي بن معبد قال : ثنا أحمد بن اسحاق الحضرمي ، قال : ثنا وهيب ، قال : ثنا عمرو بن يحيى ، عن عباد بن نعيم ، عن عبد الله بن زيد ، رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إبراهيم عليه السلام حرم مكة ، ودها لهم ، وإني حرمت المدينة ، ودعوت لهم بمثل ما دعا به إبراهيم الأهل مكة ، أن يبارك لهم في صاهمهم ومدمهم » .

٦٣٠٦ - **حدثنا** علي ، قال : أخبرنا ابن أبي مريم قال : أخبرنا محمد بن جعفر ، قال : أخبرني عمرو بن يحيى ، فذكر بإسناده مثله .

٦٣٠٧ - **حدثنا** علي بن شعبة ، قال ثنا قبيصة بن عقبة ، قال : ثنا سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ « أن إبراهيم عليه السلام ، حرم بيت الله وأمنه ، وإني حرمت المدينة ما بين لايتها ، لا يقطع عضاه ولا يصاد صيدها » .

٦٣٠٨ - **حدثنا** يزيد بن سنان قال ثنا يحيى بن سعيد القطان ، ح .

٦٣٠٩ - **وحدثنا** يونس قال ثنا : أنس بن عياض ، عن سعد بن إسحق ، عن زينب بنت كعب ، عن أبي سعيد

الخدري ، رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ ، حرم ما بين لابتي المدينة أن يعضد شجرها ، أو يخطب .

٦٣١٠ - **حدثنا** حسين بن نصر وهلي بن معبد ، قال : ثنا ابن أبي مريم قال : أخبرنا محمد بن جعفر ، قال أخبرني

عتبة بن مسلم ، مولى بني يثم^(١) ، عن نافع بن جبير ، عن رافع بن خديج ، رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ حرم ما بين لابتي المدينة .

٦٣١١ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن ، قال : ثنا القعني ، قال : ثنا سليمان بن بلال ، عن عتبة بن حيد أن مروان

بن الحكم خطب ، فذكر مكة وحرمتها وأهلها ، ولم يذكر المدينة وحرمتها وأهلها .

فقام رافع بن خديج رضي الله عنه فقال : مالي أسمعك ذكرت مكة وحرمتها وأهلها ولم تذكر المدينة وحرمتها وأهلها ؟ وقد حرم رسول الله ﷺ ما بين لابتي المدينة وذلك عندنا في الأديم الخولاني ، إن شئت أقرأ تله ،

فقال مروان : قد سمعت .

٦٣١٢ - **حدثنا** محمد بن خزيمة وفهد قالنا ثنا عبد الله بن صالح قال : **حدثني** الليث ، قال : **حدثني** ابن الهاد ، عن أبي بكر بن محمد عن محمد بن عبد الله ^(١) بن عمرو بن عثمان ، عن رافع بن خديج رضى الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ ذكر مكة ثم قال « إن إبراهيم عليه السلام حرم مكة ، وإني حرمت ما بين لابتيها » يعنى المدينة .

٦٣١٣ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب أن مالكاً حدثه عن عمرو ، مولى الطلق ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ طلع على أحد فقال « هذا جبل يحبني ونحبه » ، اللهم إن إبراهيم حرم مكة ، وإني أحرم ما بين لابتيها .

٦٣١٤ - **حدثنا** إبراهيم بن مهزوق قال : ثنا القهني ، قال : ثنا عبد العزيز الدراوردي ، عن عمرو ، عن أنس رضى الله عنه ، عن النبي ﷺ نحوه .

٦٣١٥ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا سعيد بن منصور ، قال : ثنا يعقوب بن عبد الرحمن ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن أنس رضى الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٣١٦ - **حدثنا** أبو أمية ، قال : ثنا عبيد الله بن موسى قال : ثنا الحسن بن صالح ، عن عاصم قال : سألت أساء ، رضى الله عنه : أكان النبي ﷺ حرم المدينة ؟ فقال : نعم ، هي حرام من لدن كذا إلى كذا .

٦٣١٧ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج قال : ثنا حماد ، عن عاصم الأحول ، عن أنس رضى الله عنه أن النبي ﷺ ، مثله .

٦٣١٨ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا سليمان بن حرب ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن عاصم ، عن أنس رضى الله عنه أن النبي ﷺ حرم المدينة ، ما بين كذا إلى كذا أن لا يعصده شجرها .

٦٣١٩ - **حدثنا** أبو أمية ، قال : ثنا عبيد الله قال : أخبرنا شريك ، عن عاصم الأحول ، قال : سمعت أنساً رضى الله عنه يقول عن النبي ﷺ ، مثله وزاد « من أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله ، والملائكة ، والناس أجمعين » .

٦٣٢٠ - **حدثنا** يونس قال أخبرنا ابن وهب ، قال : **حدثني** مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه كان يقول ، لو أنى رأيت الأطباء رنح بالمدينة ، ماذعرتها لأنى سمعت رسول الله ﷺ قال « ما بين لابتيها حرام » .

٦٣٢١ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري ، قال ثنا عبد العزيز بن أبي حازم ، عن كثير بن زيد عن الوليد بن وباح ، عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إن إبراهيم حرم مكة ، وإني أحرم المدينة ، بمنزل ما حرم » .

قال : ونهى النبي ﷺ أن يعصده شجرها أو ينحيط ، أو يؤخذ طبرها .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى تحريم صيد المدينة ، وتحريم شجرها ، وجعلوها في ذلك كسكة في حرمة صيدها وشجرها .

(١) وفي نسخة « عبد الرحمن »

وقالوا : من فعل من ذلك شيئاً في حرم رسول الله ﷺ ، حل سلبه لمن وجده ، يفعل ذلك ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : أما ما ذكرتموه من تحريم النبي ﷺ ، صيد المدينة وشجرها ، فقد كان فعل ذلك ، ليس أنه جعله حكمة صيد مكة ، ولا حكمة شجرها ، ولكنه أراد بذلك ، بقاء زينة المدينة ، ليستطيبوها وبألفوها .

وقد رأينا رسول الله ﷺ منع من هدم آطام المدينة ، وقال « إنها زينة المدينة » .

٦٣٢٢ - **حدثنا** علي بن عبد الرحمن ، قال : ثنا يحيى بن معين ، قال : ثنا وهب بن جرير ، عن العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن آطام المدينة أن تهدم .

٦٣٢٣ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا إسحق بن محمد الفروي قال ثنا العمري ، فذكر بإسناده مثله .

٦٣٢٤ - **حدثنا** يزيد بن سنان قال : ثنا ابن أبي حريم قال : أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، قال : **حدثني** عبد الله بن نافع ، عن أبيه ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال « لا تهدموا الآطام ، فإنها زينة المدينة » .

٦٣٢٥ - **حدثنا** روح بن الفرج ، قال : ثنا أبو مصعب ، قال : ثنا الدراوردي ، فذكر بإسناده ، مثله .

أفلا ترى أن رسول الله ﷺ ، نهام عن هدم آطام المدينة ، لأنها زينة لها .

قالوا : فكذلك ما نهام عنه ، من قطع شجرها ، وقتل سيدها ، إنما هو لأن ذلك زينة للمدينة ، فأراد أن يترك لهم فيها زيتها ، ليألفوها ويطلب لهم بذلك سكنها ، لأنها تكون في ذلك كـ « مكة » في حرمة سيدها ونباتها ، ووجوب الجزاء على من انتهك حرمة شيء من ذلك .

ثم انظرنا ، هل نجد عن النبي ﷺ في ذلك ، دليلاً آخر ، يدلنا على ما ذكرنا .

٦٣٢٦ - فإذا إسماعيل بن يحيى المزني **حدثنا** ، قال : قرأنا على محمد بن إدريس الشافعي ، عن الثقي ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال : كان لأبي طلحة ابن ، من أم سليم يقال له « أبو عمير » وكان رسول الله ﷺ يضاحكه إذا دخل ، وكان له نَعْسِير .

فدخل رسول الله ﷺ ، فرآى أبا عمير حزينا فقال « ما شأن أبي عمير ؟ » فقيل : يا رسول الله ، مات نغيره .

فقال رسول الله ﷺ « أبا عمير ، ما فعل النغير ؟ » .

٦٣٢٧ - **حدثنا** يونس قال أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني يحيى بن أيوب ، عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال كان لأبي طلحة ابن ، يدعى أبا عمير ، فكان له نغير ، فكان رسول الله ﷺ إذا دخل قال « يا أبا عمير ، ما فعل النغير » .

٦٣٢٨ - **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال ثنا شعبة ، عن أبي التياح قال : قال : سمعت

أنس بن مالك رضي الله عنه يقول كان رسول الله ﷺ يخاطبنا ، حتى يقول لأخ لي صغير « يا أبا عمير ، ما فعل النغير »
٦٣٢٩ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا عمار بن زاذان ، عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال : كان
لي أخ ، فكان النبي ﷺ يستقبله ويقول : « يا أبا عمير ، ما فعل النغير » .

قال أبو جعفر : فهذا قد كان بالمدينة ، ولو كان حكم صيدها حكم صيد مكة ، إذًا ، لما أطلق له رسول الله ﷺ
حبس النغير ، ولا اللب به ، كما لا يطاق ذلك بمكة .

فقال قائل : فقد يجوز أن يكون هذا كان بقناة ، وذلك الموضع ، غير موضع الحرم ، فلا حجة لكم في هذا
الحديث .

فنظرنا ، هل نجد فيها سوى هذا الحديث ما يدل على شيء من حكم صيد المدينة .

٦٣٣٠ - إذا عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي ، وفهد بن سليمان ، قد حدثنا ، قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا يونس
ابن أبي إسحق ، عن مجاهد قال : قالت عائشة رضي الله عنها ، كان لآل رسول الله ﷺ وحش ، فإذا خرج ،
لب واشتد ، وأقبل وأدبر ، فإذا أحس برسول الله ﷺ أنه قد دخل ، رضى فلم يترسم ، كراهية أن يؤذيه .

فهذا بالمدينة ، وفي موضع قد دخل فيها حرم منها ، وقد كانوا يأوون فيه الوحش ، ويتخذونها ، ويتلقون
دونها الأبواب .

فقد دل هذا أيضاً ، على أن حكم المدينة في ذلك ، خلاف حكم مكة .

٦٣٣١ - وقد **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا ابن أبي قتيلة المدني ، قال : ثنا محمد بن طلحة العيمى ، عن موسى بن محمد
ابن إبراهيم ، عن أبيه ، عن [أبي سلمة عن] سلمة بن الأكوع ، أنه كان يصيد ويأتي النبي ﷺ من صيده فأبطأ عليه ،
ثم جاءه . فقال له رسول الله ﷺ « ما الذي حبسك ؟ » فقال : يا رسول الله انتفى عنا الصيد ، فصرنا نصيد ما بين
تيت^(١) إلى قناة .

فقال رسول الله ﷺ « أما إنك لو كنت تصيد بالمعيق ، لشيعتك إذا ذهبت ، وتلقيتك إذا جئت فأنى
أحب المعيق » .

٦٣٣٢ - **حدثنا** حسين بن نصر ، قال : ثنا نعيم بن حماد ، قال : ثنا محمد بن طلحة التيمي ، عن موسى بن إبراهيم
التيمي ، عن أبيه ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن سلمة بن الأكوع ، رضى الله عنه ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٣٣٣ - **حدثنا** أحمد بن داود قال : أخبرنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ، قال : ثنا محمد بن طلحة ، قال : **حدثني** موسى
ابن محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي ، ثم ذكر بإسناده مثله .

ففى هذا الحديث ، ما يدل على إباحة صيد المدينة ، ألا ترى أن رسول الله ﷺ قد دل سلمة ، وهو بها ، على
موضع الصيد ، وذلك لا يحل بمكة .

(١) وفى نسخة « تيت »

ألا ترى أن رجلاً لودل ، وهو بمكة ، رجلاً على سيد من صيدها ، كان آتياً .
فلما كانت المدينة في ذلك ، ليست كمكة . ثبت أن حكم صيدها ، خلاف حكم صيد مكة ، وفي هذا الحديث أيضاً
إباحة صيد الطعق .

وقد رويناه عن سعد ، في الفصل الأول من النبي ﷺ في ذلك ، ما قد رويناه ، ففي هذا ، ما يخالفه .
فأما ما في حديث سعد من إباحة سلب الذي يصيد صيد المدينة ، فإن ذلك — عندنا والله أعلم — كان في
وقت ، ما كانت العقوبات التي تجب بالمعاصي في الأموال .
فمن ذلك ما قد روى عن النبي ﷺ في الزكاة أنه قال : من أداها طائماً ، فله أجرها ، ومن لا ، أخذناها
منه وشطر ماله .

وماروى عنه ، فيمن سرق ثمراً من أكمامه^(١) أن عليه غرامة مثليه ، في نظائر من ذلك كثيرة ، قد ذكرناها
في موضعها من كتابنا هذا .

ثم نسخ ذلك ، في وقت نسخ الربا ، فرد الأشياء السأخوذة إلى أمثالها ، إن كان لها أمثال ، وإلى قيمتها
إن كان لا مثل لها ، وجعلت العقوبات في انتهاك الحرم في الأبدان ، لا في الأموال .
فهذا وجه ماروي في صيد المدينة .

وأما حكم ذلك من طريق النظر ، فإننا رأينا مكة حراماً ، وصيدها وشجرها كذلك ، وهذا ما لا اختلاف
بين المسلمين فيه .

ثم رأينا من أراد دخول مكة ، لم يكن له أن يدخلها إلا حراماً ، فكان دخول الحرم ، لا يحل لحلال كانت
حرمة صيده وشجره ، كحرمة في نفسه .

ثم رأينا المدينة ، كلُّ قد أجمع أنه لا بأس بدخولها للرجل خللاً ، فلما لم تكن محرمة في نفسها ، كان حكم
صيدها وشجرها ، كحكمها في نفسها .

وكما كان صيد مكة إنما حرم لحرمتها ، ولم تكن المدينة في نفسها حراماً ، لم يكن صيدها ،
ولاشجرها ، حراماً .

فثبت بذلك قول من ذهب إلى أن صيد المدينة وشجرها كصيد سائر البلدان وشجرها ، غير مكة .
وهذا أيضاً قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

(١) وفي نسخة : عورة من أكمامها .

١٠ - باب أكل الضباب

٦٣٣٤ - **حدثنا** محمد بن الحجاج بن سليمان الحضرمي ، قال : ثنا الحبيب بن ناصح ، قال : ثنا يزيد بن عطاء ، عن الأعمش ، عن زيد بن وهب ، عن عبد الرحمن بن حنيفة قال : ثلثنا أرضاً كثيرة الضباب ، فأصابتنا جماعة ، فطبخنا منها ، فإن القدور بلغت بها .

إذ جاء رسول الله ﷺ فقال « ما هذا ؟ » فقلنا ضباب أصبناها .

فقال « إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض ، وإن أخشى أن تكون هذه ، فأكفثرها » .

٦٣٣٥ - **حدثنا** فهد قال : ثنا عمر بن حفص ، قال : ثنا أبي ، قال : ثنا الأعمش قال : ثنا زيد بن وهب الجهني قال : ثنا عبد الرحمن بن حنيفة رضي الله عنه ، ثم ذكر مثله .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى تحريم لحوم الضباب ، لأنهم لم يأمروا أن تكون ممسوحة واحتجوا في ذلك ، بهذا الحديث .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فلم يروا بها بأساً ، وكان من الحجة لهم في ذلك أن حصيناً قد روى هذا الحديث ، عن زيد بن وهب ، على خلاف هذا المعنى ، الذي رواه الأعمش عليه .

٦٣٣٦ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا محمد بن فضيل ، عن حصين ، عن زيد بن وهب ، عن ثابت بن زيد الأنصاري ، رضي الله عنه ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ ، فأصاب الداس ضباباً ، فاشتروها ، فأكلوها .

فأصبت منها ضبا فتشويته ثم أتيت به النبي ﷺ ، فأخذ جريدة ، فجعل يمد بها أصابعه فقال « إنه أمة من بني إسرائيل ، مسخت دواب في الأرض ، وإني لأدري ، لعلها هي ؟ » .

فقلت : إن الناس قد اشتروها فأكلوها ، فلم يأكل ، ولم ينه .

٦٣٣٧ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو الوليد قال : ثنا أبو عوانة ، عن حصين ، فذكر بإسناده مثله ، غير أنه قال : ثابت بن ودبة .

قال أبو جعفر : ففي هذا الحديث ، خلاف ما في الحديث الأول ، لأن في هذا ، أن رسول الله ﷺ لم ينههم عن أكلها ، وقد خشي في هذا الحديث أن يكون ممسوخاً ، كما خشي في الحديث الأول .

غير أنه قد يجوز أن يسكون ترك النهي ، لأنهم كانوا جماعة ، على ما في حديث الأعمش ، فأباح ذلك لهم للضرورة .

٦٣٣٨ - ثم رجعنا إلى ما في ذلك أيضاً ، سوى هذين الحديثين ، فإذا إبراهيم بن مرزوق ، قد حدثنا قال : ثنا أبو الوليد وعفان قالوا : ثنا أبو عوانة ، قال : ثنا عبد الملك بن حمير ، عن حصين ، رجل من بني فزارة ، قال : أخبرني

سمرة بن جندب ، رضى الله عنه أن نبى الله ﷺ أتاه أعرابي وهو يحطب . فقطع عليه خطيبته فقال يا رسول الله ، ما تقول في الصب ؟ .

فقال « إن أمة من بنى إسرائيل مسخت ، فلا أدري ، أى الدواب مسخت » .

٦٣٣٩ - **حدثنا** مهدي قال : ثنا حيوة بن شريح ، قال : ثنا بقية بن الوليد ، عن شمبة قال **حدثني** الحكم ، عن زيد بن وهب ، عن البراء بن عازب ، عن ثابت بن وداعة الأنصاري ، رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه أرى بصب فقال « أمة مسخت » .

٦٣٤٠ - **حدثنا** أبو بكرة بكار بن قتيبة ، قال ثنا أبو داود ، قال ثنا شمبة ، عن الحكم ، قال : سمعت زيد بن وهب ، عن البراء بن عازب ، عن ثابت بن وداعة ، رضى الله عنه أن رجلاً أتى النبي ﷺ بصب . فقال له رسول الله ﷺ « إن أمة فقدت ، فالله أعلم » .

٦٣٤١ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا حميد الصائغ ، قال : ثنا شمبة ، عن عدى بن ثابت ، عن زيد بن وهب ، عن ثابت بن وداعة ، أن رجلاً من بنى فزارة أتى النبي ﷺ بضباب أحترسها لحمل رسول الله ﷺ يقبلها ، وينظر إلى صب منها .

فقال رسول الله ﷺ « أمة مسخت ، فلا ندري ما فعلت ، ولا أدري لعل هذا منها » .

٦٣٤٢ - **حدثنا** مهدي قال : ثنا الحسن بن بشر قال ثنا المعاني بن عمران ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ ، أبى أن يأكله ، يعنى الصب ، وقال « لا أدري ، لعله من الثرون الأولى ، التى مسخت » .

قال أبو جعفر : ففى هذه الآثار ، أن رسول الله ﷺ ترك أكله ، خوفاً من أن يكون مما مسح . فاحتمل أن يكون قد حرمه مع ذلك ، واحتمل أن يكون تركه ، تنزهاً منه ، عن أكله ، ولم يحرمه ، فنظرنا فى ذلك .

٦٣٤٣ - فإذا ابن أبي داود قد **حدثنا** ، قال : ثنا أبو الوليد ، قال : ثنا أبو عقيل ، بشير بن عقبة ، قال : ثنا أبو نصره ، عن أبي سعيد الخدرى ، رضى الله عنه ، أن أعرابياً سأل النبي ﷺ فقال : إني فى حائطي مَصْبِيَّة ، وإنه طعام أهلنا ، فسكت .

فقلنا له : عاوده معاودة ، فسكت ، ثم قلنا له : عاوده ، فعاوده فقال « إن الله سخط على سبط من بنى إسرائيل فسخطهم دواب يدبون على الأرض ، فأظنهم إلا هؤلاء ، ولست آكلها ، ولا أحرمها » .

قال أبو جعفر : ففى هذا الحديث أن رسول الله ﷺ لم يحرم الضباب ، مع خوفه أن تكون من المسوخ .

ثم نظرنا ، هل روى عن النبي ﷺ ، ما ينفى أن تكون الضباب ممسوخاً ؟

٦٣٤٤ - فإذا أبو بكرة قد **حدثنا** ، قال : ثنا مؤمل بن إسماعيل ، قال : ثنا سفيان الثوري ، عن علقمة بن مرثد ، عن

المغيرة بن عبد الله الشكري ، عن المرور بن سويد عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال مثل رسول الله ﷺ
عن القردة والخنازير : أهى مما مسخ ؟

فقال : « إن الله عز وجل لم يهلك قوماً ، أو لم يمسخ قوماً ، فيجعل لهم نسلًا ولا عاقبة » .

٦٣٤٥ - **حديث** ابن أبي داود ، وأحمد بن داود قالوا : ثنا محمد بن كثير قال : أخبرنا سفيان الثوري ، ثم ذكر
بإسناده مثله ، وزاد « وإن القردة والخنازير ، كانوا قبل ذلك » .

٦٣٤٦ - **حديث** روح بن الفرغ قال : أخبرنا يوسف بن هدى قال : **حديث** عبد الرحيم^(١) بن سليمان عن
مسمر^(٢) عن علقمة بن مرثد ، عن المغيرة الشكري ، عن المرور ، عن عبد الله بن مسعود ، رضى الله عنه ، قال :
قال رسول الله ﷺ « إن الله لم يهلك قوماً ، فيجعل لهم نسلًا ولا عاقبة » .

٦٣٤٧ - **حديث** فهد قال : ثنا الحسن بن الربيع ، قال : ثنا ابن إدريس ، عن ليت ، عن علقمة بن مرثد ، عن المرور
ابن سويد ، عن أم سلمة رضى الله عنها ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

فبين رسول الله ﷺ في هذا الحديث أن المسوخ ، لا يكون لها نسل ولا عقب ، فعللنا بذلك أن الضب
لو كان مما مسخ ، لم يبق ، فانتفى بذلك أن يكون الضب بمكروه ، من قيل أنه مسخ أو قبل ما جاز^(٣) أن
يكون مسخاً .

ثم نظرنا فيما روى فيه خلاف ما ذكرنا ، هل يجد في شيء من ذلك ، ما يدلنا على إبادة أكله ، أو على المنع
من ذلك ؟

٦٣٤٨ - فإذا حسين بن نصر ، وزكريا بن يحيى بن إياس ، قد حدثنا ، قالوا : ثنا نعيم بن حماد ، قال : أخبرنا الفضل بن
موسى ، عن حسين بن واقد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال يوماً
« ليت عندنا قرصة من برة سمراء ، ملبقة بسمن ولبن » .

فقام رجل من أصحابه ، فعملها ثم جاء بها .

فقال رسول الله ﷺ « فيم كان سمها ؟ » قال : في عكة ضب ، قال له « ارفها » .

فقال قائل ، ففي حديث ابن عمر رضى الله عنهما هذا ، ما يدل على كراهة رسول الله ﷺ لأكل لحم الضب .
فيل له : قد يجوز أن يكون هذا على الكراهة التي ذكرها أبو سعيد رضى الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، في
حديثه الذي قد روينا عنه ، لا على تحريمه إياه على الناس .

وقد روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أيضاً ، ما يدل على ذلك .

٦٣٤٩ - **حديث** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا عازم ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر
رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ أتى بضب ، فلم يأكله ولم يحرمه .

(١) وفي نسخة «عبد الرحمن» .

(٢) وفي نسخة «مسعود» .

(٣) وفي نسخة «مايجاف» .

٦٣٥٠ - **حديثنا** بس قال : ثنا ابن وهب ، قال : حدثني مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : نادى رسول الله ﷺ رجل فقال : ما تقول في الضب ؟ فقال : « لست بأكله ولا يحرمه »

٦٣٥١ - **حديثنا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا مكِّي بن إبراهيم ، قال : أخبرنا ابن جريج ، عن مافع ، قال : كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول . سئل رسول الله ﷺ عن الضب ، فذكر مثله .

٦٣٥٢ - **حديثنا** علي بن معبد قال : ثنا سهل بن عامر البجلي ، قال : ثنا مالك بن معول ، قال سمعت نافماً ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سئل رسول الله ﷺ عن الضب فقال « لا أكل ، ولا أنهي » .

٦٣٥٣ - **حديثنا** نصر بن مرزوق قال : ثنا أسد قال : ثنا ورقاء ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٣٥٤ - **حديثنا** إبراهيم بن مروق ، قال ثنا أبو حذيفة قال ثنا سفهان ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٣٥٥ - **حديثنا** علي بن شعبة ، قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : أخبرنا شعبة ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ ، مثله .

فهذا ابن عمر رضي الله عنهما ، يحجر عن رسول الله ﷺ ، أنه لم يحرم أكل الضب .

وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إنه حلال » .

٦٣٥٦ - **حديثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا وهب وعبد الصمد ، قالا : ثنا شعبة ، عن توبة العنبري ، قال : سمعت الشعبي يقول : رأيت فلاناً حين يروي عن النبي ﷺ ، لقد حالست ابن عمر رضي الله عنهما ، فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ ، غير أنه قال . كان أناس من أصحاب النبي ﷺ يأكلون ضباً ، فنادتهم امرأة من أزواج النبي ﷺ « إنها صب » .

فقال النبي ﷺ « كلوه ، ليس من طعامي » وفي حديث وهب « فإنه حلال » .

قال أبو جعفر : فعي هذا الحديث أن رسول الله ﷺ أخبر أنه حلال ، وأنه تركه ، لأنه لم يكن من طعامه .

وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضاً أن رسول الله ﷺ لم يحرمه .

٦٣٥٧ - **حديثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد ، قال : ثنا ابن لهيعة ، عن أبي الزبير ، قال : سألت جابرًا رضي الله عنه ، عن الضب .

فقال : أتني به رسول الله ﷺ ، فقال « لا أطعمه » .

وقال عمر رضي الله عنه : إن رسول الله ﷺ لم يحرمه ، وإن الله لينفع به غير واحد ، وطعام عامة ازعاً ولو كان عندى لأكلته .

وقد كره قوم أكل الضب ، منهم أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٦٣٥٨ - واحتج لهم محمد بن الحسن في ذلك ، بما حدثنا محمد بن بحر بن مطر ، قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا حماد بن سلمة ، ح :

٦٣٥٩ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا عفان ، ح .

٦٣٦٠ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا مسلم بن إبراهيم ، قالوا : ثنا حماد بن سلمة ، قال ثنا حماد ، وهو ابن أبي سليمان ، عن إبراهيم ، عن الأسود عن عائشة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أهدى له ضَبُّ فلم يأكله .

فقام عليهم سائل فأرادت عائشة رضي الله عنها أن تعطيه فقال لها النبي ﷺ « أتعطينه ما لا تأكلين ؟ » . قال محمد رحمه الله : فقد دل ذلك على أن رسول الله ﷺ كره لنفسه ولغيره ، أكل الضب ، قال : فبذلك نأخذ .

قيل له : ما في هذا دليل على ما ذكرت .

قد يجوز أن يكون كره لها أن تطعمه السائل ، لأنها إما فعلت ذلك من أجل أنها عافته ، ولولا أنها عافته ، لما أطعمته إياه ، وكان ما تطعمه السائل ، فإنما هو لله تعالى .

فأراد النبي ﷺ ، أن لا يكون ما يقترب به إلى الله عز وجل إلا من خير الطعام ، كما قد نهى أن يتصدق بالبسر الردي ، والتمر الردي .

٦٣٦١ - فما روى عنه في ذلك ، ما حدثنا ابن أبي داود ، قال ثنا سعيد بن سليمان الواسطي ، قال : ثنا عباد بن العوام ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، عن أبيه قال : أمر رسول الله ﷺ بالصدقة فجاء رجل بكباش^(١) من هذه النخل قال سفيان : يعني الشيص ، وكان لا يجيء أحد بشيء إلا نسب إلى الذي جاء به فقلت « وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ » .

ونهى رسول الله ﷺ عن الجعور ولون الحبيص أو يؤخذ في الصدقة قال الزهري : لوان من عمر المدينة .

٦٣٦٢ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو الوليد ، قال : ثنا سليمان بن كثير ، قال : ثنا الزهري ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن الجعور ، ولون الحبيص .

٦٣٦٣ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا مؤمل ، قال : ثنا سفيان ، عن الشددي ، عن أبي مالك ، عن البراء رضي الله عنه ، قال : كانوا يجيئون في الصدقة بأردأ تمرهم ، وأردأ طعامهم ، فزلت « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ^(٢) (إِلَّا أَنْ تَهْمِضُوا فِيهِ) » .

قال : لو كان لكم فأعطاكم ، لم تأخذوه إلا وأنتم ترون أنه قد نقصكم من حلكم .

٦٣٦٤ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا عبد الله بن حمران ، قال : ثنا عبد الحميد بن جعفر ، عن صالح ، عن ابن^(٣) مره ، عن عوف بن مالك رضي الله عنه ، قال : بينما نحن في المسجد إذ خرج علينا رسول الله ﷺ ، وفي يده عصا ، وإفنا معلقة في المسجد ، فيها قنقوش فقال « لو شاء رب هذا القنقوش ، لتصدق بأطيب منه ، إن رب هذه

(١) وفي نسخة « بكباش »

(٢) وفي نسخة بدل ما بين القوسين « إلى قوله » .

(٣) وفي نسخة (أبي)

الصدقة ليأكل الحشف يوم القيامة .

ثم أقبل على الناس فقال : « أم والله ، ليدَّ عنها مذهب أربعين هاماً للموافي » يعني : نحل المدينة .
٦٣٦٥ - **حدثنا** يزيد بن سنان قال : ثنا أبو بكر الحنفى ، قال : ثنا عبد الحميد بن جعفر ، قال : **حدثنى** صالح بن أبي عريب ، عن كثير بن مرة الحضري ، عن هوف بن مالك الأشجعي ، عن النبي ﷺ ، مثله .
فهذا المعنى ، الذى كرهه رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها الصدقة بالضرب ، لا لأن أكله حرام .

٦٣٦٦ - وقد روى عن رسول الله ﷺ ، فى إباحة أكله أيضاً ، ما **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ومالك ، عن ابن شهاب أنه أخبرهم ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن خالد بن الوليد رضي الله عنه ، دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة ، رضي الله عنها ، فألقى بضرب مهنود ، فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده .

فقال بعض النسوة ، اللاتي فى بيت ميمونة رضي الله عنها « أخبروا رسول الله ﷺ ما يريد أن يأكل منه » .
فقالوا : هو ضب ، فرفع يده فقلت : أحرام هو ؟ فقال : « لا ، ولكنه لم يكن بأرض قومي ، فأجذنى أعافه » .

فاحترته فأكلته ، ورسول الله ﷺ ينظر إلى فلم ينهى .

٦٣٦٧ - **حدثنا** محمد بن عمرو بن يونس قال : : **حدثنى** أسباط بن محمد ، عن الشيباني ، عن يزيد بن الأصم قال : دعينا لمرس بالمدينة ، ففُتِرَبَ إلينا طعام فأكلناه ، ثم قُربَ إلينا ثلاثة عشر ضباً ، فنا آكل ، ومنا نارك .
فلما أصبحت أتيت ابن عباس رضي الله عنهما فأخبرته بذلك ، فقال : بعض من عنده ، قال رسول الله ﷺ « لا آكله ولا أحرمه ، ولا آمر به ، ولا أنهى عنه » .

فقال ابن عباس رضي الله عنهما : ما بعث رسول الله ﷺ محملاً أو محرماً . قُربَ إلى رسول الله ﷺ لحم قد بدده يأكل .

فألت ميمونة رضي الله عنها « يا رسول الله ، إنه لحم ضب » فكف يده ثم قال : « هذا لحم لم آكله قط »
فأكل الفضل بن عباس رضي الله عنهما ، وخالد بن الوليد رضي الله عنه ، وأمراته كانت معهم .
وقالت ميمونة رضي الله عنها « لا آكل طعاماً ، لم يأكل منه رسول الله ﷺ » .

٦٣٦٨ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا المقدسي ، قال ثنا يزيد بن زريع ، قال : ثنا حبيب المعلم ، عن عطاء ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ ، أتى بصحفة فيها ، ضباب فقال « كلوا ، فألقى عائشة » .

٦٣٦٩ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة عن أبي بشر ، عن سميد بن جبير ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أهدت خالتي ، أم حفيد ، إلى رسول الله ﷺ أطعاماً وسماً وأضبا فأكل النبي ﷺ من الأنط والسمن ، ولم يأكل من الأضب ، وأكل على مائدة النبي ﷺ ، ولو كان حراماً لم يؤكل على مائدته ﷺ .
ثبت بتصحيح هذه الآثار أنه لا بأس بأكل الضب وهو القول ههنا ، والله أعلم بالصواب .

١١ - باب أكل لحوم الحمر الأهلية

٦٣٧٠ - **حديث** فهد ، قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا مسعر بن كدام ، عن عبيد بن حسن ، عن ابن مقل ، عن رجلين من مزينة ، أحدهما عن الآخر عبد الله بن عمر بن لويم^(١) ، والآخر ، غالب بن الأجير .
قال : مسعر : أرى غالباً الذي سأل النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إنه لم يبق من مالي شيء أستطيع أن أطعم منه أهلي غير 'محر' لي أو حرات لي .

قال « فأطعم أهلك من سمين مالك فإنما قدرت لكم جوال القرية » .

٦٣٧١ - **حديث** فهد قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا شعبة ، عن عبيد بن حسن ، عن عبد الرحمن بن مقل ، عن عبد الرحمن بن بشر^(٢) عن رجال من مزينة ، من أصحاب النبي ﷺ من الظاهرة ، عن أجير ، أو ابن أجير أنه قال : يا رسول الله ، إنه لم يبق من مالي شيء أستطيع أن أطعمه أهلي إلا حر لي .
قال لي « فأطعم أهلك من سمين مالك ، فإنما كرهت لكم جوال القرية » .

٦٣٧٢ - **حديث** ابن مرزوق قال : ثنا روح بن عباد قال : ثنا شعبة ، قال : سمعت عبيد بن الحسن ، عن عبد الله^(٣) بن مقل ، عن عبد الرحمن بن بشر^(٢) أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ ، من مزينة ، حدثوا عن سيد مزينة الأجير ، أو ابن الأجير ، سأل النبي ﷺ ، ثم ذكر مثله .

٦٣٧٣ - **حديث** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو داود قال : ثنا شعبة ، فذكر بإسناده مثله .
غير أنه قال : « عبد الرحمن بن مقل » وقال : « عن رجال من مزينة الظاهرة » ولم يقل « من أصحاب النبي ﷺ » وقال : « إن أجير ، أو ابن أجير » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا ، فأباحوا أكل لحوم الحمر الأهلية ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .
وحالفهم في ذلك آخرون ، فكروهوا أكل لحوم الحمر الأهلية ، وقالوا : قد يجوز أن يكون الحمر التي أباح النبي ﷺ أكلها في هذا الحديث ، كانت وحشية ، ويكون قول النبي ﷺ « ما نأكلكم جوال القرية » على الأهلية .
وقد روى شريك ، حديث غالب هذا ، على خلاف ما رواه مسعر وشعبة .

٦٣٧٤ - **حديث** ابن أبي داود ، ويحيى بن عثمان ، وروح بن الفرج قالوا : حدثنا يوسف بن عدي ، ح [وحدثنا ابن أبي داود قال حدثنا علي بن حكيم الأودي ح] .

٦٣٧٥ - **وحدث** فهد قال ثنا محمد بن سعيد ، يزيد بعضهم على بعض ، قالوا : ثنا شريك ، عن منصور بن معتمر^(٥) عن عبيد بن الحسن ، عن غالب بن أجير قال : قيل للنبي ﷺ (أنه قد أصابتنا سنة ، وإن سمين مالنا في الحمير) فقال : (كلوا من سمين مالكم) .

(٢) وفي نسخة « بشر »

(٤) وفي نسخة « بشر »

(١) وفي نسخة « كيوم »

(٣) وفي نسخة « عبد الرحمن »

(٥) وفي نسخة « النعمان »

فأخبر أن ما كان أباح لهم من ذلك ، كان في عام سنة .

وإن كان ذلك على ما حملنا عليه حديث مسعر ، وشعبة ، فهو على ما حملناه عليه من ذلك .

وإن كان ذلك على الحر الأهلية ، فإنه إما كان في حال الضرورة ، وقد تحل في حال الضرورة ، الميتة .

فأيس في هذا الحديث ، دليل على حكم لحوم الحر الأهلية ، في غير حال الضرورة .

وقد جاءت الآثار عن رسول الله ﷺ ، بحيثاً متوازراً ، في نهيه عن أكل لحوم الحر الأهلية .

٦٣٧٦ - فما روى عنه في ذلك ، ما قد **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، وأسماء ، ومالك ، عن ابن شهاب ، عن الحسن ، وعبد الله بن أبي محمد بن علي بن أبي طالب ، عن أبيهما أنه سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ، يقول لابن عباس رضي الله عنهما « نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الحر الإنسانية وعن متعة النساء ، يوم خير » .

٦٣٧٧ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني يحيى بن عبد الله بن سالم ، عن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي ، [عن ابن أبي نجيع] عن مجاهد ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى يوم خير ، عن أكل لحوم الحمر الإنسانية .

٦٣٧٨ - **حدثنا** مهدي قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا عبد الله بن غير قال : ثنا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى رسول الله ﷺ يوم خير ، عن أكل لحوم الحمر الأهلية .

٦٣٧٩ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا مسدد ، قال : ثنا يحيى القطان ، عن عبيد الله بن عمر ، فذكر بإسناه مثله .

٦٣٨٠ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا دحيم ، قال : ثنا عبيد الله بن موسى ، عن أبي حنيفة ، هو النعمان ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٣٨١ - **حدثنا** مهدي قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا ابن نمير ، قال : حدثنا محمد بن إسحاق ، عن عبيد الله بن عمرو بن حمزة الفزاري ، عن عبد الله بن أبي سليط ، عن أبيه ، أبي سليط ، وكان بديراً قال « لقد أناما نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الحمر ، ونحن بحير ، وإن القدور لتنفور بها فكأنها على وجهها » .

٦٣٨٢ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد ، قال : **حدثنا** حماد بن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن محمد بن علي ، عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله ﷺ نهى يوم خير ، عن أكل لحوم الحمر الأهلية ، وأذن في لحوم الخيل .

٦٣٨٣ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا إبراهيم بن بشار ، قال : ثنا سفيان ، ح .

٦٣٨٤ - **وحدثنا** مهدي قال : ثنا محمد بن سميد ، قال : ثنا سفيان ، عن عمرو ، عن جابر رضي الله عنه قال : أطلعنا النبي ﷺ لحوم الخيل ، ونهانا عن لحوم الحمر .

٦٣٨٥ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرنا ابن جريج أن أبا الزبير السكي أخبره أنه سمع جابر بن عبد الله يقول « أكلنا زمن خير ، الخيل والحمار الوحشي ، ونهى رسول الله ﷺ عن الحمار الأهلي » .

٦٣٨٦ - **حديث** فهد قال : ثنا محمد بن سعيد ، قال : أخبرنا أبو خالد الأحمر ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر ، مثله .

٦٣٨٧ - **حديث** إبراهيم بن مرزوق قال : أخبرنا روح بن عبادة قال : ثنا شعبة عن أبي إسحاق ، عن البراء سمعه منه قال : أصبنا حمراً يوم خيبر ، فطبخناها ، فنادى منادي رسول الله ﷺ « أن أكفثوا القدور » .

٦٣٨٨ - **حديث** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا بشر بن عمر قال : ثنا شعبة ، عن عدي بن ثابت ، عن البراء ، وابن أبي أوفى ، رضى الله عنهما ، عن النبي ﷺ ، نحوه .

٦٣٨٩ - **حديث** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا عبد الله بن رجاء ، قال : أخبرنا شعبة . عن عدي بن ثابت ، قال : سمعت البراء ، وعبد الله بن أبي أوفى ، رضى الله عنهما ، مثله ، ولم يذكر خيبر .

٦٣٩٠ - **حديث** ابن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن إبراهيم الهجري ، عن ابن أبي أوفى ، مثله .

٦٣٩١ - **حديث** ابن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن الشيباني ، عن ابن أبي أوفى ، رضى الله عنه ، مثله .

٦٣٩٢ - **حديث** إسماعيل بن يحيى الزنى ، قال : ثنا محمد بن إدريس ، قال : ثنا سفيان ، قال : أخبرنا عمرو ، قال : قلت لجابر بن زيد « إنهم يزعمون أن النبي ﷺ ، قد نهى عن لحوم الجر الأهلية » .

بقال ، قد كان يقول ذلك ، الحكم بن عمرو الغفاري ، عن النبي ﷺ ، ولكن أبي ذلك الحبر ، يعني ابن عباس رضى الله عنهما ، وفرأ « قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه » الآية .

٦٣٩٣ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا عيسى بن إبراهيم ، قال : ثنا عبد العزيز بن مسلم قال : ثنا محمد بن عمرو ، عن أبي سلفة ، عن أبي هريرة ، رضى الله عنه ، قال : نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر ، عن لحوم الجر الإسيية .

٦٣٩٤ - **حديث** فهد ، قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : أخبرنا الدراوردي ، قال : **حديث** محمد بن عمرو ، فذكر بإسناده مثله .

٦٣٩٥ - **حديث** إسماعيل بن يحيى الزنى ، قال : ثنا محمد بن إدريس ، قال : ثنا سفيان ، عن أيوب السختياني ، عن ابن سيرين ، عن أنس بن مالك ، رضى الله عنه قال : لما افتتح النبي ﷺ خيبر ، أسابوا حمراً فطبخوا منها ، فنادى منادي النبي ﷺ « ألا إن الله ورسوله ينهيانكم عنها ، فإنها نجس » فأكفثوا القدور .

٦٣٩٦ - **حديث** أبو أمية ، قال : ثنا عبيد الله بن عمر^(١) قال : ثنا حماد [عن هشام] ، عن محمد ، عن أنس وأيوب ، عن محمد ، قال : حماد « وأظنه عن أنس رضى الله عنه » قال : أرى رسول الله ﷺ يوم خيبر ، فقيل له « أركلت الجر » فسكت ثم أرى فقيل له « فليت الجر » فأمر أبا طلحة ينادي ، ثم ذكر مثله .

(١) وفي نسخة « عبد الله بن عمرو »

٦٣٩٧ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : سمعت يزيد بن هرون ، قال أخبرنا هشام ، عن محمد ، عن أنس ، عن النبي ﷺ مثله .

٦٣٩٨ - **حدثنا** علي بن عبد الرحمن ، قال : ثنا عبد الوهاب بن نجدة ، قال : ثنا بقية ، قال أخبرنا الزبيدي ، عن الزهري ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي تميلة الخثني : أن رسول الله ﷺ نهى عن كل ذي ناب من السباع ، وعن لحوم الحمر الأهلية .

٦٣٩٩ - **حدثنا** فهد قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا إبراهيم بن ^(١) سويد ، قال : **حدثني** يزيد بن أبي عبيد ، مولى سلفة بن الأكوع ، قال : أخبرني سلفة ، أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ مساء يوم افتتحوا خيبر ، فرأى رسول الله ﷺ نيراناً توقد .

فقال « ما هذه النيران ؟ » قالوا : على لحوم الحمر الانسية .

فقال رسول الله ﷺ « أهرقوا ما فيها ، واكسروها » يعني : القدور .

فقال رجل من القوم « أو نفسها ؟ » فقال رسول الله ﷺ « أوداك » .

٦٤٠٠ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا أبو عاصم ، قال : ثنا يزيد بن أبي عبيد ، عن سلفة ، فذكر نحوه .

فكانت هذه الآثار ، قد تواترت عن رسول الله ﷺ بالنهي ، عن أكل لحوم الحمر الأهلية :

فكان أولى الأشياء بنا أن نحمل حديث غالب بن الأثير ، على ما وافقها ، لاعلى ما خالفها .

فقال قوم . إنما نهى رسول الله ﷺ عن ذلك ، إبقاء على الظهر ، ليس على وجه التحريم .

٦٤٠١ - ورووا في ذلك ، **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا عباد بن موسى الخثلي ، قال : ثنا يحيى بن سعيد الأموي

عن الأعمش قال : حدثت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : قال ابن عباس رضي الله عنهما « ما نهى رسول الله ﷺ

ﷺ يوم خيبر عن أكل لحوم الحمر الأهلية إلا من أجل أنها ظهر » .

٦٤٠٢ - **حدثنا** فهد قال : ثنا ابن أبي مريم قال : أخبرنا يحيى بن أيوب ، عن ابن جريج ، أن نافعا أخبره

عن عبد الله بن عمر قال نهى رسول الله ﷺ عن أكل الحمار الأهلي يوم خيبر ، وكانوا قد احتاجوا إليها .

٦٤٠٣ - **حدثنا** يزيد بن سنان قال : ثنا مكي بن إبراهيم وأبو عاصم قالا : أخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرني نافع

قال : قال ابن عمر ، ثم ذكر مثله .

فكان من الحجة عليهم في ذلك أن جابراً رضي الله عنه قد أخبر أن النبي ﷺ أعلمهم يومئذ لحوم الخيل ،

ونهاهم عن لحوم الحمر ، وهم كانوا إلى الخيل أحوج منهم إلى الحمر .

فدل تركه منهم أكل لحوم الخيل أنهم كانوا في بقية من الظهر ، ولو كانوا في قلة من الظهر ، حتى احتج

لذلك أن يمنعوا من أكل لحوم الخمر ، لكانوا إلى النع من أكل لحوم الخيل أحوج ، لأنهم يحملون على الخيل ، كما يحملون على الخمر ، ويركبون الخيل بعد ذلك ، لمان ، لا يركبون لها الخمر .

فدل ماد كرنا أن العلة التي لها منعوا من أكل لحوم الخمر ، ليست هي هذه العلة .

وقد قال آخرون : إنما منعوا ، يومئذٍ ، من أكل لحوم الخمر ، لأنها حر كافت تأكل المذرة .

٦٤٠٤ - ورووا في ذلك ما حدثنا إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن الشيباني قال : ذكرت لسعيد بن جبير حديث ابن أبي أوى ، في أمر النبي ﷺ بإمام ، بإكفاء القدور يوم خيبر .

فقال : إنما نهى عنها ، لأنها كانت تأكل المذرة .

وقالوا : فإما نهى النبي ﷺ عن أكلها لهذه العلة .

فكان من الحجعة عليهم في ذلك ، أنه لو لم يكن جاء في هذا إلا الأمر بإكفاء القدور ، لكان ذلك محتملاً لما قالوا ولكنه قد جاء هذا ، وجاء النهي في ذلك مطلقاً .

٦٤٠٥ - **حديث** علي بن مبدد قال : ثنا شاذان بن سوار ، قال : ثنا أبو زبير ، عبد الله بن الملاء ، قال : ثنا مسلم بن مشكم ، كاتب أبي الدرداء رضي الله عنه ، قال : سمعت أبا ثعلبة الخشني يقول : أتيت النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله ، **حديث** ما يحمل لي مما يحرم علي .

فقال « لا تأكل الحمار الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السباع »^(١) .

فكان كلام النبي ﷺ في هذا الحديث ، جواباً لسؤال أبي ثعلبة إياه ، عما يحمل له ، مما يحرم عليه .

فدل ذلك ، على نهيه ، عن أكل لحوم الخمر الأهلية ، لا لعله تكون في بعضها دون بعض ، من أكل المذرة وما أشبهها ، ولكن لها في أنفسها .

وقد جعلها ﷺ في نهيه عنها ، كذئب الناب من السباع .

فكما كان ذو ناب منهيّاً عنه لا لعله ، كان كذلك الخمر الأهلية ، منهيّاً عنها ، لا لعله .

وقد قال قوم : إن رسول الله ﷺ إنما نهى عنها ، لأنها كانت نهيّة .

٦٤٠٦ - ورووا في ذلك ، **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا عمرو بن مرزوق ، قال : ثنا حرب بن شداد ، عن يحيى ابن أبي كثير ، عن النعاز الحنفي ، عن سنان بن سلمة ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ مر يوم خيبر بقدور فيها لحم حمر الناس ، فأمر بها فأُكْفِرَتْ .

فكان من الحجعة عليهم في ذلك أن قوله « حمر الناس » يحتمل أن يكون اتهموها من الناس ، ويحتمل أن تكون سبت إلى الناس ، لأنهم يركبونها ، فيكون النهي وقع عليها ، لأنها أهلية ، لا لغير ذلك .

قالوا : فإنه قد روي في ذلك ، ما يدل على أنها كانت نهيّة .

(١) وروى نسخة « السبع »

٦٤٠٧ - فذكروا ما **حدثنا** أحمد بن داود قال : ثنا أبو الوليد ، قال : ثنا شعبة ، عن عدي بن ثابت ، عن البراء رضي الله عنه أنهم أصابوا من النوى محرراً فذبحوها .

فقال النبي ﷺ « أكنثوا القدور » قالوا : مئين هذا الحديث أن تلك الحر ، كانت نهيبة .

ف قيل لهم : فإذا ثبت أنها كانت نهيبة كما ذكرتم ، فما دليلكم على أن النهي كان للنهيبة ؟ وما جعلكم بتأويل ذلك النهي أنه كان للنهيبة أولى من غيركم في تأويله أن النهي عنها كان لها في أنفسها لا للنهيبة ؟ .

وقد ذكرنا في حديث أس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لهم « أكنثوها » ، فإنها رحس ، فدل ذلك على أن النهي وقع عليها ، لأنها رحس ، لا لأنها نهيبة .

وفي حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لهم « أكنثوا القدور » ، وأكسروها .

فقالوا : يا رسول الله ، أو نفسلها ؟ فقال « أؤذاك » فدل ذلك أيضاً على أن النهي كان لنجاسة لحوم الحر ، لا لأنها نهيبة ، ولا لأنها منصوبة .

الارى أن رجلاً لو غصب رجلاً شاة فذبحها وطبخ لحماً ، أن قدرته التي طبخ ذلك فيها لا تنجس ، وأن حكمها في طهارتها ، حكم ما طبخ فيه لحم غير مقصوب ؟

فدل ما ذكرنا من أمره إياه بنفسها ، على نجاسة ما طبخ فيها ، على أن الأمر الذي كان منه بطرح ما كان فيها لنجاستها ، لا لغصبيهم إياها .

وقد رأينا رسول الله ﷺ أمر في شاة غصبت فذبحت وطبخت ، بخلاف هذا .

٦٤٠٨ - **حدثنا** فهد قال : ثنا النفيلي ، قال : ثنا زهير بن معاوية ، قال : ثنا عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن رجل قال : حسبته من الأنصار ، أنه كان مع رسول الله ﷺ في جنازة ، فلقى رسول امرأة من فريش يدهوه إلى طعام ، فجلسنا مجالس الغلمان^(١) من آبائهم ففطن^(٢) آباؤنا [إلى] النبي ﷺ ، وفي يده أكلة فقال : « إن هذا لحم شاة ، يخبرني أنه أخذت بغير حلها » .

فقامت المرأة ، فقالت : يا رسول الله ، لم ترل تعجني أن تأكل في بيتي ، وإني أرسلت إلى البقيع ، فلم يوجد فيه شاة ، وكان أخي اشترى شاة بالأمس ، فأرسلت بها إلى أهله باليمن ، فقال (أطمعوها الأسارى) .

فقره رسول الله ﷺ عن أكائها ، ولم يأمر بطرحها ، بل أمرهم بالصدقة بها ، إذ أمرهم أن يطمعوها الأسارى .

فهذا حكم رسول الله ﷺ في اللحم الحلال ، إذا غصب فاستهلك .

فلو كانت لحوم الحر الأهلية حلالاً عنده ، لأمر فيها ، لما انتهت ، بمثل ما أمر به في هذه الشاة لما غصبت .

ولكنه إنما أمر في لحم تلك الحر لما أمر به ، لمعنى خلاف المعنى الذي من أجله ، أمر في لحم هذه الشاة

بما أمر به

ألا يرى أن رجلاً لو غصب رجلاً شاة فذبحها ، وطبخ لحمها ، أنه لا يؤمر بطرح ذلك في قول أحد من الناس فكذلك لحم الأهلية المذبوحة بخير ، لو كان النبي ﷺ إنما نهى عنها من أجل النهية التي حكمها حكم الغصب إذاً ، لما أمر بطرح ذلك اللحم ، ولأمرهم فيه بمثل ما يؤمر به من غصب شاة ، فذبحها ، وطبخ لحمها .

فلما انتفى أن يكون نهى النبي ﷺ عن أكل لحوم الحمر ، لمعنى من هذه المعاني التي ادعاها الذين أباحوا لحماً ، ثبت أن نهيه ذلك عنها ، كان لها في نفسها ، كالنهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ، فكان ذلك النهي له في نفسه ، فلا يلغى لأحد خلاف شيء من ذلك .

فإن رسول الله ﷺ قد قال : (لا أُلْفَيْنِ أَحَدًا مِنْكُمْ مُتَكَنًّا عَلَى أُرَيْكْتِهِ ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي فَيَقُولُ : بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ ، فَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامِ حَرَمَانَا ، وَمَا وَجَدْنَا مِنْ حَلَالٍ أَحْلَلْنَاهُ ، أَلَا وَإِنْ مَحَرَّمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَهُوَ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ) .

٦٤٠٩ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُجَّاجِ قَالَ : ثَنَا أَسَدُ قَالَ : ثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ جَابِرٍ ، عَنْ الْقَدَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

٦٤١٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ : ثَنَا أَبُو مَسْعُورٍ ، قَالَ : ثَنَا يَحْيَى بْنُ حَزْمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ ، عَنْ مَرْوَانَ ابْنَ رُوَيْةٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ الْجُرَشِيِّ ، عَنِ الْقَدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبِ الْكِنْدِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمَا يَمْدُلُهُ ، يَوْشَكَ شَيْعَانُ عَلَى أُرَيْكْتِهِ ، يَقُولُ : بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ هَذَا الْكِتَابُ ، فَا كَانَ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ أَحْلَلْنَاهُ ، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَمْنَاهُ ، أَلَا وَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، لَا يَحِلُّ نَوَابِغُ مِنَ السَّبَاعِ ، وَلَا الْهَامُ الْأَهْلِي) .

٦٤١١ - حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ .

٦٤١٢ - وَحَدَّثَنَا يُونُسُ ، قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ حَوْلَهُ (لَا أَعْرِفُنَّ أَحَدَكُمْ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي ، قَدْ أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ ، وَهُوَ مُتَكَنٌّ عَلَى أُرَيْكْتِهِ فَيَقُولُ : مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَمَلَانَا ، وَإِلَّا فَلَا) .

٦٤١٣ - حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، عَنْ ابْنِ الْمُسَكِّنِ ، وَأَبِي النَّضْرِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (لَا أُلْفَيْنِ أَحَدَكُمْ مُتَكَنًّا عَلَى أُرَيْكْتِهِ ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي ، مِمَّا قَدْ أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ ، فَيَقُولُ : لَا أَدْرِي ، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتِّعْنَاهُ ^(١)) .

فحذر رسول الله ﷺ من خلاف أمره ، كما حذر من خلاف كتاب الله عز وجل ، فَلْيَحْذَرِ أَنْ يَخَالَفَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَيُحَقِّقْ عَلَيْهِ ، مَا يَحْتَقُّ عَلَى خِلَافِ كِتَابِ اللَّهِ .

(١) وفي نسخة : عملناه .

وقد تواترت الآثار عن رسول الله ﷺ في النهي عن لحوم الحمر الأهلية ، بما قد ذكرنا ، ورجعت معانيها إلى ما وصفنا .

فليس ينبغي لأحد خلاف شيء من ذلك .

فإن قال قائل : فقد رويتم عن ابن عباس رضي الله عنهما بإباحتها ، وما احتج به في ذلك من قول الله عز وجل « قُلْ لَا أُحَدِّثُ فِيمَا أَوْحَى إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ » الآية .

فيل له : ما قاله رسول الله ﷺ من ذلك ، فهو أولى مما قال ابن عباس رضي الله عنهما .

وما قاله رسول الله ﷺ من ذلك ، فهو مستثنى من الآية ، على هذا ينبغي أن يحمل ما جاء عن رسول الله ﷺ ، هذا المحي ، التواتر في الشيء المقصود إليه بعينه ، مما قد أنزل الله عز وجل في كتابه ، آية مطلقة على ذلك الجنس فيجمل ما جاء عن رسول الله ﷺ من ذلك ، مستثنى من تلك الآية ، غير مخالف لها ، حتى لا يضاد القرآن السنة ، ولا السنة القرآن .

فهذا حكم لحوم الحمر الأهلية ، من طريق تصحيح معاني الآثار .

قال أبو جعفر : ولو كان إلى النظر ، لكان لحوم الحمر الأهلية حلالاً ، وكان ذلك كلحم الحمر الوحشية ، لأن كل صنف قد حرم ، إذا كان أهلياً ، مما قد أجمع على تحريمه ، فقد حرم إذا كان وحشياً .

الآن ترى أن لحم الخنزير الوحشي كلحم الخنزير الأهلي ، فكان النظر على ذلك أيضاً ، إذا كان الحمار الوحشي لحمه أن يكون حلالاً ، أن يكون كذلك الحمار الأهلي .

ولكن ما جاء عن رسول الله ﷺ أولى ما اتبع ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، ورحمة الله عليهم أجمعين .

١٢ - باب أكل لحوم الفرس

٦٤١٤ - حدثنا ربيع الجبيري قال . ثنا نعيم ، ح .

٦٤١٥ - وحدثنا عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي ، قال : ثنا يزيد بن عبد ربه وخالد بن خثي ، قالوا : ثنا بقية بن الوليد ، عن نود بن يزيد ، عن صالح بن يحيى بن المقدم ، عن أبيه ، عن جده ، عن خالد بن الوليد : أن رسول الله ﷺ نهى عن لحوم الخيل ، والبغال ، والحمير .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا ، فكروها لحوم الخيل .

ومن ذهب إلى ذلك ، أبو حنيفة رحمه الله ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : لا بأس بأكل لحوم الخيل .

٦٤١٦ - واحتجوا في ذلك بما **حدثنا** يونس قال : ثنا علي بن معبد عن عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم الجزري عن عطاء بن رباح ، عن جابر بن عبد الله قال : كنا نأكل لحوم الخيل ، على عهد رسول الله ﷺ .

٦٤١٧ - **حدثنا** نهد ، قال : ثنا ابن الأصماني ، قال أخبرنا شريك ^(١) عن عبد الكريم ، ووكيع ، عن سليمان ، عن عبد الكريم ، فذكر بإسناده ، مثله .

٦٤١٨ - **حدثنا** محمد بن عمرو بن يونس ، قال : ثنا أبو معاوية ، عن هشام ابن عمرو : عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت : نحرنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ ، فأكلناه .

وفي هذا الباب آثار ، قد دخلت في باب النهي عن لحوم الحمر الأهلية ، فأغنانا ذلك عن إعادتها .

فذهب قوم إلى هذه الآثار ، فأجازوا أكل لحوم الخيل ، ومن ذهب إلى ذلك ، أبو يوسف ، ومحمد رحمهما الله واحتجوا بذلك بتواتر الآثار في ذلك وتظاهرها .

ولو كان ذلك مأخوذاً من طريق النظر ، لما كان بين الخيل الأهلية والحمر الأهلية فرق .

ولكن الآثار ، عن رسول الله ﷺ ، إذا صحت وتواترت أولى أن يقال بها من النظر ، ولا سيما إذ قد أخبر جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في حديثه أن رسول الله ﷺ أباح لهم لحوم الخيل في وقت منعه إياهم من لحوم الحمر الأهلية ، فدل ذلك على اختلاف حكم لحومهما .

٢٥ - كتاب الأشربة

١ - باب الخمر المحرمة ماهي ؟

٦٤١٩ - **حدثنا** أبو بكرة ، بكار بن قتيبة قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا هشام ، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ (الخمر من هاتين الشجرتين ، النخلة ، والعنب) .

٦٤٢٠ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عاصم ، عن الأوزاعي ، وعكرمة بن عمار ، عن أبي كثير ، وهشام عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي كثير ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مقله .

٦٤٢١ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا عبد الله بن حمران ، قال : ثنا عقبة بن التوم الرقاشي ، قال : **حدثني** أبو كثير الجعفي ، قال : دخلت من اليمامة إلى المدينة ، لما أكثر الناس الاختلاف في النبيذ ، لأنني أبا هريرة ، فأسأله عن ذلك ، فلقيته فقلت : يا أبا هريرة ، إني أتيتك من اليمامة أسألك عن النبيذ ، فحدثني عن النبي ﷺ ، لا تحذرن عن خيره .

فقال : سمعت النبي ﷺ يقول (الخمر من الكرمة والنخلة) .

(١) وفي نسخة : إسرائيل ،

قال أبو جهمر : فذهب قوم إلى أن الخمر من التمر والعنب جميعاً ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .
وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا الخمر المحرمة في كتاب الله تعالى ، هي الخمر التي من عنب العنب إذا نش العنبير
والتي بالزبد ، هكذا كان أبو حنيفة رحمه الله يقول .

وقال أبو يوسف رحمه الله : إذا نش^(١) ، وإن لم يلحق بالزبد ، فقد صار خمرأ .

وليس الحديث الذي روينا عن أبي هريرة^(٢) ، عن النبي ﷺ في أول هذا الباب ، بخلاف ذلك عندنا ، لأنه
يحتمل أن يكون أراد بقوله « الخمر من هاتين الشجرتين » إحداهما ، فمهما بالخطاب وأراد إحداهما دون الأخرى
كما قال الله عز وجل « يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ » وإنما يخرج من أحدهما .

وكما قال : « يَا مَعْشَرَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رَسُولٌ مِنْكُمْ » والرسول من الإنس
لامن الجن .

وكما قال رسول الله ﷺ ، في حديث عبادة بن الصامت إذ أخذ على أصحابه في البيعة كما^(٣) أخذ على النساء
« أن لا تشركوا ، ولا تسرقوا ، ولا تزنا .

ثم قال « من أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به ، فهو كفارة له » .

٦٤٢٢ - حدثنا بذلك يونس ، قال : ثنا سفيان عن الزهري ، عن أبي إدريس ، عن عبادة بن الصامت ،
عن النبي ﷺ .

وقد علمنا من أشرك ، فعوقب بشركه فليس ذلك بكفارة .

فدل ما ذكرنا أنه إنما أراد ، ماسوى الشرك ، مما ذكر في هذا الحديث .

فلما كانت هذه الأشياء ، قد جاءت ظاهرها على الجمع ، وباطنها على خاص من ذلك ، احتمل أيضاً أن يكون
قوله « الخمر من هاتين الشجرتين ، النخلة ، والعنب » ظاهر ذلك عليهما ، وباطنه على أحدهما ، فيكون الخمر
المقصود في ذلك من العنب ، لا من النخلة .

ويحتمل أيضاً قوله « الخمر من هاتين الشجرتين » أن يكون عني به الشجرتين جميعاً ويكون ماخر من ثمرها
خمرأ ، كما ذهب إليه أبو حنيفة ، وأبو يوسف ومحمد فيما ينقع من الزبيب والتمر ، فجملوه خمرأ .

ويحتمل قوله « الخمر من هاتين الشجرتين » أن يكون أراد : الخمر منهما ، وإن كانت مختلفة ، على أنها
من العنب ، ما قد علمناه^(٤) من الخمر ، وعلى أنها من التمر ، ما يسكر ، فيكون خمر العنب هي عين العنبير ، إذا
اشتد وخمر التمر ، هو القندار من نبيذ التمر الذي يسكر .

فلما احتمل هذا الحديث هذه الوجوه التي ذكرنا ، لم يكن أحدها بأولى من بقيتها ، ولم يكن لتأول أن يتأوله
على أحدهما إلا كان لخصه أن يتأوله على ذلك .

(٢) وفي نسخة « علقناه » .

(١) وفي نسخة « ما » .

٦٤٢٣ - فإن قال قائل: فما معنى حديث عمر؟ يريد ما حدثنا ابن أبي داود قال: ثنا محمد بن عبد الله بن عمر قال: سمعت ابن إدريس، قال: سمعت أبا حيان التيمي، عن الشعبي، عن ابن عمر قال: سمعت عمر رضي الله عنه على منبر رسول الله ﷺ يقول: «أما بعد أيها الناس، إنه نزل بحريم الخمر، وهي يومئذ من خمسة، التمر، والنخ، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر: ما خاصر العقل.

وقد روى مثل ذلك أيضاً عن ابن عمرو، النعمان، عن النبي ﷺ.

٦٤٢٤ - حدثنا ربيع بن سليمان الجيزي، قال: ثنا أبو الأسود، قال: ثنا ابن لهيعة، عن أبي النضر، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «إن من النخب خمراً، وأنها كم من كل مسكر».

٦٤٢٥ - حدثنا مهدي قال: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: ثنا عبيد الله^(١) بن موسى، عن إسرائيل، عن إبراهيم ابن المهاجر، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ مثله غير أنه لم يذكر قوله «وأنها كم من كل مسكر».

نيل له: يحتمل هذان الحديثان، جميع المعاني التي يحتملها الحديث الأول، غير معنى واحد، وهو ما احتمله الحديث الأول مما^(٢) حمله عليه من ذهب إلى كراهة نقيع التمر والزبيب، فإنه لا يحتمله هذا الحديث، لأنه قرن مع ذلك، خمر الحنطة وخمر الشعير، وهم لا يقولون ذلك، لأنهم لا يرون بنقيع الحنطة والشعير بأساً، ويفرقون بينهما وبين نقيع التمر والزبيب، فذلك التأويل، لا يحتمله هذا الحديث ولكنه يحتمل التأويلات الأخر كما يحتمله الحديث الأول.

٦٤٢٦ - فإن احتج في ذلك، بما روى عن أنس وهو ما: حدثنا ابن أبي داود قال: ثنا مسدد، قال: ثنا أبو الأحوص قال: ثنا أبو إسحق الهمداني، عن يزيد بن أبي مريم، عن أنس قال: كنا في عهد رسول الله ﷺ ننبذ الرطب والبسر، فلما نزل تحريم الخمر أمر فقاما من الأوعية، ثم تركناهما.

٦٤٢٧ - حدثنا نصر بن مزروق قال: ثنا علي بن ميمون، قال: ثنا إسماعيل بن جعفر، قال: ثنا حميد الطويل، عن أنس قال: كان أبو عبيدة بن الجراح وسهيل بن البيضاء، وأبي بن كعب عند أبي طلحة وأنا أسقيهم من شراب، حتى كاد أن يأخذ بهم.

قال: فمر بنا من المسلمين، فنادى (ألا هل شعرتم؟ إن الخمر قد حرمت، فوالله ما انتظروا أن أمروني أن ألتقي ما في الآنية، ففعلت فما عادوا في شيء منها، حتى لقوا الله، وإنها للبسر والتمر وإنها لخمرةنا يومئذ).

٦٤٢٨ - حدثنا علي بن شيبة قال: ثنا عبد الله بن بكر، قال: ثنا حميد، عن أنس، مثله.

٦٤٢٩ - حدثنا إبراهيم بن مزروق، قال: ثنا عفان، قال: ثنا حماد بن سلمة، قال: أنا ثابت، وحيد، عن أنس، قال: كنت أسقي أبا طلحة، وسهيل بن البيضاء، وأبا عبيدة بن الجراح، وأبا دجاجة، خليط البسر والتمر، حتى أشرعت فيهم، فنادى رجل: «ألا إن الخمر قد حرمت» فوالله ما انتظروا حتى يعلموا أحقاً ما قال أم باطلا،

فقالوا : أكنف . إنك يا أنس ، فكفأتها ، فلم يرجع إلى رؤوسهم حتى لقوا الله عز وجل ، وكان خمرهم يومئذ ، البسر والتمر .

٦٤٣٠ - **حديث** عبد الله بن محمد بن خنيس قال : ثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : ثنا هشام ، عن قتادة ، عن أنس قال : إني لأسقى أبا طلحة ، وأبا دجانة ، وسهيل بن بيضاء ، خليط بسر وتمر ، إذ حرمت الخمر ، فأرقتها وأنا ساقهم يومئذ وأصفرهم ، وإنا نعدّها يومئذ خرا .
قالوا : هذا ما يدل على أن ذلك كان خراً أيضاً .

فيل لهم : ليس في ذلك دليل على ما ذكرت ، لأنه قد يجوز أن يكون الشراب نقيع تمر مخمر ، فثبت بذلك قول من كره نقيع التمر ، ولا يجب بذلك حجة حرمة طبيخه .
ويحتمل أن يكونوا فعلوا ذلك ، لعلمهم أن كثير ذلك مسكر ، فلم يأمنوا على أنفسهم الوقوع فيه ، لقرب عهدهم به ، فكسروه لذلك .

وأما قول أنس « وإنيما لخرنا يومئذ » فيحتمل أن يكون أراد بذلك : ما كنا نمخر .

٦٤٣١ - والدليل على ذلك ، ما **حدثنا** فهد ، قال : ثنا أحمد بن يونس قال : ثنا ابن شهاب^(١) ، عن أبي ليلى ، عن عيسى ، أن أباه بعثه إلى أنس في حاجة ، فأبصر عنده طلاء شديداً ، والطلاء : ما يسكر كثيراً ، فلم يكن ذلك عند أنس محرراً ، وإن كثيراً يسكر .

وثبت بما وصفنا أن الخمر عند أنس ، لم يكن من كل شراب ولكنها من خاص من الأشربة .

وقد وجدنا من الآثار ، ما يدل على ما ذكرنا أيضاً ، مما تأولنا عليه أحاديث أنس .

٦٤٣٢ - **حديث** مهدي قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا مسعر بن كدام ، عن أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد بن الهاد ، عن عبد الله بن عباس قال : حرمت الخمر^(٢) بعينها ، والسكر من كل شراب .

فأخبر ابن عباس أن الحرمة وقعت على الخمر بعينها ، وعلى السكر من سائر الأشربة سواها .

فثبت بذلك أن ما سوى الخمر التي حرمت مما يسكر كثيراً ، قد أبيع شرب قليله الذي لا يسكر ، على ما كان عليه من الإباحة المتقدمة بتحريم الخمر ، وأن التحريم الحادث ، إنما هو في عين الخمر والسكر مما في سواها من الأشربة .

فاحتمل أن يكون الخمر المحرمة ، هي عصير العنب خاصة ، واحتمل أن يكون كل ما خمر ، من عصير العنب وغيره .

فلما احتمل ذلك ، وكانت الأشياء قد تقدم تحليلها جملة ، ثم حدث تحريم في بعضها ، لم يخرج شيء مما قد أجمع على تحليله ، إلا بإجماع يأتي على تحريمه .

(٢) وفي نسخة « الخمر » .

(١) وفي نسخة « أبو شهاب » .

ونحن نشهد على الله عز وجل ، أنه حرم عصير العنب إذا حدث فيه صفات الخمر ، ولا تشهد عليه أنه حرم ما سوى ذلك إذا حدث فيه مثل هذه الصفة .

فالذى تشهد على الله بتحريمه إياه هو الخمر الذى آمننا بتأويلها ، من حيث قد آمننا بتزييلها .

والذى لا تشهد على الله أنه حرم ، هو الشراب الذى ليس بخمر .

فما كان من خمر ، فقليله وكثيره حرام ، وما كان مما سوى ذلك من الأشربة ، فالسكر منه حرام ، وما سوى ذلك منه مباح .

هذا هو النظر عندنا ، وهو قول أبى حنيفة ، وأبى يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله .

غير نقيع الزبيب والتمر خاصة ، فإنهم كرهوا .

وليس ذلك عندنا فى النظر كما قالوا ، لأننا وجدنا الأصل المجمع عليه أن العصير وطبيخه سواء ، وأن الطبخ لا يحل به ، ما لم يكن حللاً قبل الطبخ ، إلا الطبخ الذى يخرج من حد العصير ، إلى أن يصير فى حد العسل ، فيكون بذلك حكمه حكم العسل .

فراينا طبيخ الزبيب والتمر مباحاً باتفاقهم .

فالنظر على ذلك أن يكون فيهما كذلك ، فيستوى نبيذ التمر والعنب ، النىء والمطبوخ ، كما استوى العصير وطبيخه .

فهذا هو النظر ، ولكن أصحابنا خالفوا ذلك ، للتأويل الذى تأولوا عليه حديث أبى هريرة وأنس اللذين ذكرنا ، وشيء روه عن سعيد بن جبير .

٦٤٣٣ - فإنه **حدثنا** ابن أبى داود قال ثنا عمرو بن عون قال : أنا هشيم ، عن ابن شبرمة ، عن سعيد بن جبير أنه قال فى ذلك : هي الخمر فاجتنبها .

٢ - باب ما يحرم من النبيذ

٦٤٣٤ - **حدثنا** يزيد بن سنان ، وبيع الجيزى ، قالوا : ثنا عبد الله بن مسلمة ، قال : ثنا عبد الله بن عمرو ، عن عبد الرحمن بن زياد ، عن مسلم بن يسار ، عن سفيان بن وهب الخولانى ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « كل مسكر حرام » .

٦٤٣٥ - **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا عبد الوهاب بن عطاء ، قال : أنا محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » .

٦٤٣٦ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : سمعت يزيد بن هارون قال : أنا محمد بن عمرو ، فذكر بإسناده مثله .

٦٤٣٧ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : أنا يوسف بن عدى ، قال : ثنا عبد الله بن إدريس ، عن محمد بن عمرو ، عن

أبي سلمة ، عن أبي هريرة وابن عمر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٤٣٨ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : أنا الربيع الزهراني ، قال : أنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٤٣٩ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا الخطاب بن عثان ، قال : ثنا عبد المجيد ، عن ابن جريج ، عن أيوب السخيتي ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٤٤٠ - **حدثنا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : أنا يحيى بن أيوب ، قال : **حدثني** ابن عجلان ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٤٤١ - **حدثنا** محمد بن إدريس المكي قال : القمني ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٤٤٢ - **حدثنا** محمد بن إدريس المكي ، قال : ثنا سليمان بن حرب ، قال : ثنا حماد بن زيد ، فذكر بإسناده مثله ، ولم يرفعه .

٦٤٤٣ - **حدثنا** علي بن معبد قال : ثنا سعيد بن أبي مريم ، قال : أنا محمد بن جعفر ، قال : أنا الضحاك بن عثمان بن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ « أنها كم عن قليل ما أسكر كثيره » .

٦٤٤٤ - **حدثنا** فهد قال : ثنا محمد بن سعيد قال : أنا عبد الرحمن بن محمد الهاربي ، عن الحسن ، بن عمرو الفقيمي^(١) عن الحكم عن شهر بن حوشب ، عن أم سلمة قالت : نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر .

٦٤٤٥ - **حدثنا** يونس وحسين بن نصر قالا : ثنا علي بن معبد ، عن هيب بن عبد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم الجزري ، عن قيس بن حبر ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « إن الله عز وجل ، حرم الخمر والميسر ، والكوبة » وقال « كل مسكر حرام » .

٦٤٤٦ - **حدثنا** علي بن معبد قال **حدثنا** إسحق بن عيسى قال : ثنا مالك بن أنس ، قال ثنا ابن شهاب الزهري ، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، عن عائشة قالت : سئل رسول الله ﷺ عن البتع فقال « كل شراب أسكر ، فهو حرام » .

٦٤٤٧ - **حدثنا** يونس قال : أنا ابن وهب قال : أخبرني مالك ويونس ، عن ابن شهاب ، فذكر بإسناده مثله

٦٤٤٨ - **حدثنا** علي بن معبد قال : ثنا سريج بن النعمان الجوهري ، قال : ثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة رضي الله عنها ، عن النبي ﷺ قال « كل شراب أسكر ، فهو حرام »

٦٤٤٩ - **حدثنا** علي قال : ثنا سعيد بن منصور قال : ثنا مهدي بن ميمون ، عن أبي عثمان الأنصاري قال : سمعت القاسم بن محمد ، يحدث عن عائشة قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق منه ، فيل الكف منه حرام » .

(١) وفي نسخة « الفقيمي » .

٦٤٥٠ - **حدثنا** ابن مرزوق قال: **ثنا** أبو عامر العقدي ، قال : **ثنا** زهير بن محمد ، عن (عبد الله بن محمد بن عقيل) ، عن **عطاء** ابن يسار ، عن ميمونة ، و(عن القاسم بن محمد ، عن عائشة) ، عن النبي ﷺ قال « كل شراب أسكر ، فهو حرام » .

٦٤٥١ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال: **ثنا** أسد ، قال : **ثنا** حاد بن سلمة ، عن محمد بن إسحق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن وليد بن عبيدة ، عن عبد الله بن مرو ، أن النبي ﷺ ، نهى عن الخمر والبسر والكوبة ، وقال « كل مسكر حرام » .

٦٤٥٢ - **حدثنا** علي بن معبد قال: **ثنا** يونس بن محمد قال: **ثنا** عبيد الله بن عمرو عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن عبد الله ابن مرو ، أن النبي ﷺ قال « ما أسكر كثيره ، فقليله حرام » .

٦٤٥٣ - **حدثنا** ربيع الجيزي قال **ثنا** أبو الأسود ، قال : أنا ابن لهيعة ، عن أبي حبيزة قال : سمعت شيخنا يحدث أبا تميم أنه سمع قيس بن سعد بن عبادة على النبي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول « كل مسكر حرام » .

٦٤٥٤ - **حدثنا** علي بن معبد قال **ثنا** علي بن منصور قال : أنا إسماعيل بن جعفر ، عن دادو بن بكر ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ « ما أسكر كثيره ، فقليله حرام » .

٦٤٥٥ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : **ثنا** سعيد بن سليمان الواسطي ، عن هبان بن مطر ، عن أبي هريرة ، عن الشعبي قال : سمعت النعمان بن بشير يقول : قال رسول الله ﷺ « أنها كم عن كل مسكر » .

٦٤٥٦ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : **ثنا** علي بن بحر ، قال **ثنا** متمر بن سليمان ، قال ، قرأت على فضيل بن ميسرة أبي معاذ قال : **حدثني** أبو هريرة ، أن الشعبي حدثه قال : سمعت النعمان بن بشير يخطب على منبر الكوفة يقول : قال رسول الله ﷺ « أنها كم عن كل مسكر » .

٦٤٥٧ - **حدثنا** مشر بن الحسن قال : **ثنا** أبو داود الطيالسي ، قال **ثنا** الحريش بن سليم الكوفي ، عن طلحة اليامي ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى قال : قال رسول الله ﷺ « كل مسكر حرام » .

٦٤٥٨ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : **ثنا** عبد الرحمن بن زياد ، قال : **ثنا** شعبة ، عن سعيد بن أبي بردة قال : سمعت أبي يحدث عن أبي موسى أن رسول الله ﷺ لما بعث أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن ، قال أبو موسى « إن شراباً يصنع في أرضنا من العسل ، يقال له البتع ، ومن الشعر يقال له الزر » .

فقال النبي ﷺ « كل مسكر حرام » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن حرموا قليل النبيذ وكثيره ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار

وخالفهم في ذلك آخرون ، فأباحوا من ذلك ما لا يسكر ، وحرموا الكثير الذي يسكر .

وكان من الحجة لهم في ذلك أن هذه الآثار التي ذكرنا ، قد وويت عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ . ولكن تأويلها يحتمل أن يكون كما ذهب إليه من حرم قليل النبيذ وكثيره ، فيحتمل أن يكون على الدار الذي يسكر منه شارب خاصه .

فلما احتملت هذه الآثار كل واحد من هذين التأويلين ، نظرنا فيما سواهما ، ليعلم به أي المعنيين أريد بما ذكرنا فيها .

فوجدنا عمر بن الخطاب ، وهو أحد النفر الذين روي عنهم عن رسول الله ﷺ أنه قال « كل مسكر حرام » .

٦٤٥٩ - قد روى عنه في إباحة القليل من النبيذ الشديد ، ما **حدثنا** فهد قال : ثنا عمر بن حفص قال : ثنا أبي ، قال : ثنا الأعمش قال : **حدثني** إبراهيم ، عن همام بن الحارث ، عن عمر أنه كان في سفر ، فأقرب ببنيذ ، فشرب منه فقطب ، ثم قال : « إن بنيذ الطائف له غرام » فذكر شدة لا أحفظها ، ثم دعا بماء فصب عليه ، ثم شرب .

٦٤٦٠ - **حدثنا** أبو بكره قال ثنا أبو داود ، قال : ثنا زهير بن معاوية ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون قال : شهدت عمر حين طعن ، فجاءه الطبيب فقال : « أي الشراب أحب إليك ؟ » قال : النبيذ ، فأقرب ببنيذ فشرب منه فخرج من إحدى طعننيه .

٦٤٦١ - **حدثنا** روح بن الفرج ، قال : ثنا عمرو بن خالد ، قال : ثنا زهير قال : ثنا أبو إسحاق ، عن عمرو بن ميمون مثله ، وزاد « قال : عمر ، وكان يقول « إنا نشرب من هذا النبيذ شراباً يقطع لحوم الإبل في بطوننا أن يؤذينا قال ، وشربت من بنيذه فكان أشد النبيذ » .

٦٤٦٢ - **حدثنا** روح ، قال : ثنا عمرو ، قال : ثنا زهير قال : قال أبو إسحاق ، عن عامر ، عن سعيد بن ذى لموة ، قال : أتني عمر برجل سكران ، جلده فقال : « إنا شربنا من شرابك » فقال : « وإن كان » .

٦٤٦٣ - **حدثنا** فهد قال : ثنا عمر بن حفص قال : ثنا أبي عن الأعمش ، قال : **حدثني** أبو إسحاق ، عن سعيد بن ذى حذان ، أو ابن ذى لموة ، قال : جاء رجل قد ظمى إلى خازن عمر ، فاستسقاء فلم يسقه ، فأقرب بسطيحة لعمر ، فشرب منها فسكر فأقرب به عمر فاعتذر إليه وقال : (إنا شربنا من سطيحتك) فقال عمر (إنا أضربك على السكر) فضربه عمر .

٦٤٦٤ - **حدثنا** فهد قال : ثنا عمر بن حفص قال : ثنا أبي عن الأعمش ، قال : **حدثني** حبيب بن أبي ثابت ، عن نافع ، ابن علقمة قال أمر [عمر بن الخطاب] ببنيذ له فصنع في بعض تلك المنازل ، فأبطأ عليهم ليلة ، فأقرب بطعام فطعم ، ثم أتى ببنيذ قد أحلف واشتد ، فشرب منه ثم قال : (إن هذا لشديد) ثم أمر بماء فصب عليه ، ثم شرب هو وأصحابه .

٦٤٦٥ - **حدثنا** محمد بن خزيمة : قال : ثنا الحجاج بن منهال ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، قال : ثنا خالد الحذاء ، عن أبي المعدل ، عن ابن عمر ، أن عمر ، انتبذ له في مزادة فيها خمسة عشر ، أو ستة عشر ، فأثاء فذافه ، فوجده حلواً ، فقال : (كأنكم أقللتم عكره) .

٦٤٦٦ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو صالح ، قال : **حدثني** الليث ، قال : ثنا عقيل ، عن ابن شهاب أنه قال : أخبرني معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أن أباه عبد الرحمن بن عثمان قال : صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى مكة فأهدى له ركب من ثيف سطيحتين من بنيذ ، والسطيحة فوق الإداوة ، ودون المزادة .

قال عبد الرحمن : فشرب عمر إحداها ، ولم يشرب الأخرى حتى اشتد ما فيه ، فذهب عمر فشرب منه ، فوجده قد اشتد فقال : اكسروه بالماء .

٦٤٦٧ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو اليمان قال : ثنا شعيب عن الزهري ، فذكر بإسناده مثله . فلما ثبت بما ذكرنا عن عمر ، إباحة قليل النبيذ الشديد ، وقد سمع رسول الله ﷺ يقول « كل مسكر حرام »

كان مافله في هذا دليلاً أن ما حرم رسول الله ﷺ بقوله ذلك عنده ، من النبيذ الشديد ، هو السكر منه لا غير فإما أن يكون مسموح ذلك من النبي ﷺ قولاً ، أو رآه رأياً .

فإن ما يكون منه في ذلك يكون رآه رأياً ، فراه في ذلك عندنا حجة ، ولا سيما إذ كان فعله المذكور في الآثار التي رويها عنه بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ ، فلم ينكره عليه منهم منكر ، فدل ذلك على متابعتهم إياه عليه .

وهذا عبد الله بن عمر ، وهو أحد نفر الدين روي عنه عن النبي ﷺ « كل مسكر حرام » .

٦٤٦٨ - وقد روى عنه عن النبي ﷺ ، ما حدثنا أبو أمية قال ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا عبد السلام ، عن ليث ، عن عبد الملك بن أخى القمقاع بن شور ، عن ابن عمر قال شهدت رسول الله ﷺ أتى بشراب ، فأدناه إلى فيه ، فقطب فرد . فقال رجل : يا رسول الله أحرام هو ؟ فرد الشراب ، ثم دعا بما فصبه عليه ، ذكر^(١) مرتين أو ثلاثاً ، ثم قال « إذا اعتلقت هذه الأسقية ، عليكم ، فأكسروا متونها بالماء » .

٦٤٦٩ - حدثنا وهبان بن عثمان البغدادي قال : ثنا أبو همام ، قال : حدثني يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، قال ثنا قرة المجلى ، قال : حدثني عبد الملك بن أخى القمقاع عن ابن عمر مثله .

٦٤٧٠ - حدثنا محمد بن عمرو بن يونس ، قال : حدثني أسباط بن محمد ، عن الشيباني ، عن عبد الملك بن نافع قال : سألت ابن عمر قلت : إن أهلنا يبنون نبيذا في سقاء ، لو أنه سكته لأخذ في ؟ .

فقال ابن عمر : إنما البني على من أراد ، البغى شهدت رسول الله ﷺ عند هذا الركن ، وأتانا رجل بقدر من نبيذ .

ثم ذكر مثل حديث أبي أمية غير أنه قال « فأكسروها بالماء » .

ففي هذا ، إباحة قليل النبيذ الشديد .

وأولى الأشياء بنا ، إذ كان قد روى عنه هذا عن النبي ﷺ ، فروى عنه عن النبي ﷺ « كل مسكر حرام » أن نجعل كل واحد من القولين ، على معنى غير المعنى الذى عليه القول الآخر .

فيكون قوله (كل مسكر حرام) على القدر الذى يسكر منه من النبيذ ، ويكون ما في الحديث الآخر ، على إباحة قليل النبيذ الشديد .

وقد روي عن أبي مسعود الأنصاري ، عن النبي ﷺ ، نحو حديث ابن عمر هذا .

٦٤٧١ - أخبرنا محمد بن سعد ، قال : ثنا يحيى بن الليان ، عن سفيان ، عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبي مسعود قال : عطش النبي ﷺ حول الكعبة ، فاستسق ، فأبى بنبيذ من نبيذ السقاية ، فشبه فقطب فصب عليه من ماء زهرم ، ثم شرب .

فقال رجل : أحرام هو ؟ فقال (لا)

(١) وفي نسخة ذكره ،

٦٤٧٢ - وقد روى في ذلك عن أبي موسى الأشعري ، عن النبي ﷺ ، ما **حدثنا** علي بن مبد ، قال : ثنا يونس قال : ثنا شريك ، عن أبي إسحق ، عن أبي بردة بن أبي موسى ، عن أبيه قال : بعثني رسول الله ﷺ أنا ومعاذاً ، إلى اليمن فقلنا : يا رسول الله ، إن بها شرابين يصنعان من البر والشعير ، أحدهما يقال له المزر ، والآخر يقال له البتع ، فما نشرب ؟ .

فقال رسول الله ﷺ « اشربا ، ولا تسكرا » .

٦٤٧٣ - **وحدثنا** أبو بكر قال : ثنا عبد الله بن رجاء ، قال : أنا إسرائيل ^(١) عن أبي إسحق ، عن أبي بردة ، عن أبيه أنه قال : بعثني رسول الله ﷺ أنا ومعاذاً إلى اليمن .

فقلت إنك ^(٢) بمثنتا إلى أرض كثير شراب أهلها ، فقال « اشربا ، ولا تشربا مسكراً » .

٦٤٧٤ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد ، قال : ثنا الفضيل بن مرزوق ، عن أبي إسحق ، فذكر بإسناده مثله .

فلما قال رسول الله ﷺ لأبي موسى ومعاذ ، حين سألا عن البتع « اشربا ولا تسكرا ولا تشربا مسكراً » كان ذلك دليلاً أن حكم القدار الذي يسكر من ذلك الشراب ، خلاف حكم مالا يسكر منه .

فدل ذلك على أن ما ذكره أبو موسى ، عن رسول الله ﷺ ، مما ذكرنا عنه في الفصل الأول من قوله : « كل مسكر حرام » إنما هو على القدار الذي يسكر ، لا على العين التي كثيرها يسكر .

وقد روينا حديث أبي سلمة ، عن عائشة ، في جواب النبي ﷺ للذي سأله عن البتع بقوله « كل شراب أسكر ، فهو حرام »

فإن جعلنا ذلك على قليل الشراب ، الذي يسكر كثيره ، ضادٌ لجواب النبي ﷺ لمعاذ وأبي موسى الأشعري .

وإن جعلناه على تحريم السكر خاصة ، لا على تحريم الشراب ، وافق حديث أبي موسى .

وأولى الأشياء بنا ، حل الآثار على الوجه الذي لا يتضاد . إذا حملت عليه .

٦٤٧٥ - وقد روى عن عبد الله بن مسعود في ذلك أيضاً ، ما **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا محمد بن كثير قال : أنا سفيان بن أبيه ، عن ليبيد ابن شماس ^(٣) قال : قال عبد الله : إن القوم ليجلسون على الشراب ، وهو يحل لهم ، فما يزالون ، حتى يحرم عليهم .

٦٤٧٦ - **حدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حاد قال : أنا حاد ، عن إبراهيم ، عن علقمة بن قيس أنه أكل مع عبد الله بن مسعود خبزاً ولحماً ، قال : فأتينا بنيذ شديد نبذته [امرأة] سيرين في جرة خضراء ، فشربوها منه .

٦٤٧٧ - **حدثني** ابن أبي داود ، قال : ثنا نعيم وغيره ، قال : أنا حجاج ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، قال : سألت ابن مسعود عن قول رسول الله ﷺ في السكر ، قال : الشربة له الأخيرة .

(٢) ولى نسخة « إنا » .

(١) ولى نسخة « شريك » .

(٣) ولى نسخة « سماء » .

فهذا عبد الله بن مسعود قد روى عنه في إباحة قليل النبيذ الشديد من فعله . وقوله ما ذكرنا ، ومن تفسير قول رسول الله ﷺ «كل مسكر حرام» على ما وصفنا .

وقد روى عن عبد الله بن عباس عن النبي ﷺ ، ما يدل على هذا أيضاً .

٦٤٧٨ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو أحمد الزبيري قال : ثنا سفيان ، عن علي بن بذيمة ، عن قيس بن حبر ، قال : سألت ابن عباس عن الجر الأخضر ، والجر الأحمر .

فقال : إن أول من سأل النبي ﷺ عن ذلك ، وفد عبد القيس فقال (لا تشربوا في الدباء ، ولا في المزفت ، ولا في النقيير ، واشربوا في الأسقية) .

فقالوا : يا رسول الله ، فإن اشتد في الأسقية ؟ قال : (سبوا عليه من الماء) وقال لهم في الثالثة أو الرابعة (فأهريقوه) .

٦٤٧٩ - **حدثنا** محمد بن حزيمة قال : ثنا عبد الله بن رجاء ، قال : ثنا إسرائيل عن علي بن بذيمة ، عن قيس بن حبر عن ابن عباس أنه سئل عن الجر ، فذكر مثل ذلك .

ففي هذا الحديث أن رسول الله ﷺ أباح لهم أن يشربوا من نبيذ الأسقية ، وإن اشتد .

فإن قال قائل : فإن في أمره إباحة بما مرهقه بعد ذلك ، دليلاً على نسخ ما تقدم من الإباحة ؟ .

ليل لهم : وكيف يكون ذلك كذلك ؟ وقد روى عن ابن عباس من كلامه بعد رسول الله ﷺ (حرمت الخمر ليعينها والسكر من كل شراب) .

وقد ذكرنا ذلك بإسناده فيما تقدم من هذا الكتاب ، وهو الذي روى عنه ما ذكرت .

فدل ذلك أن التعريم في الأشربة كان على الخمر بعينها ، قليلاً وكثيراً ، والسكر من غيرها .

وكيف يجوز على ابن عباس ، مع علمه وفضله ، أن يكون قد روى عن النبي ﷺ ، ما يوجب تحريم النبيذ الشديد ، ثم يقول : حرمت الخمر ليعينها ، والسكر من كل شراب ؟ فيعلم الناس أن قليل الشراب من غير الخمر وإن كان كثيره يسكر ، حلال ؟ هذا فير جائز عليه عندنا .

ولكن معنى ما أراد بإهراق النبيذ في حديث قيس : أنه لم يأمنهم عليه أن يسرعوا ^(١) في شربه ، فيسكروا ، والسكر يحرم عليهم ، فأمرهم بإهراقه لذلك .

٦٤٨٠ - وقد روى في مثل هذا أيضاً ، ما **حدثنا** محمد بن حزيمة ، قال : ثنا عثمان بن الهيثم بن الجهم المؤذن ، قال : ثنا عوف بن أبي جميلة ، قال : **حدثني** أبو القموص ، زيد بن علي ، عن أحد الوفد الذين وفدوا إلى رسول الله ﷺ ، في وفد عبد القيس ، أو يكون قيس بن النعمان ، فأبى قد نسبت اسمه ، أنهم سألوه عن الأشربة فقال (لا تشربوا في الدباء ، ولا في النقيير ، واشربوا في السقاء الحلال الموكاً عليها ، فإن اشتد منه ، فأكسروه بالماء ، فإن أعياكم ، فأهريقوه)

(١) وفي نسخة « يسرعوا » .

فإن قال قائل : قد رويت في هذا الباب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ما ذكرت في حديث عمرو بن ميمون وغيره ، وقد روى عنه خلاف ذلك .

فذكر ما **حدث** ابن أبي داود قال : ثنا أبو اليمان قال : أنا شعيب ، عن الزهري قال : **حدثني** السائب بن يزيد ، أن عمر بن الخطاب خرج ، فعلى على جنازة ثم أقبل على القوم فقال لهم : (إني وجدت آتفاً من عبيد الله ابن عمر ريح الشراب ، فسألته عنه ، فزعم أنه طلاء ، وإني سائل عنه ، فإن كان يسكر ، جلدته) .
٦٤٨١ - قال : ثم شهدت عمر بعد ذلك جلد عبيد الله ثانياً ، في ريح الشراب الذي وجد منه .

حدث يونس قال : أنا ابن وهب أن مالكا أخبره عن ابن شهاب ، عن السائب بن يزيد أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال (إني وجدت من فلان ريح شراب ، فزعم أنه شراب الطلاء ، أنا سائل عما شرب فإن كان يسكر ، جلدته) فجلده عمر الحد تماماً .

٦٤٨٢ - قال : فهذا عمر قد **حدث** في الشراب الذي يسكر ، فهذا يخالف لما رويتم ، عن عمرو بن ميمون وغيره عنه .
فيل له : ما هذا يخالف لذلك ، لأن عمر قال في هذا الحديث (وأنا سائل عما شرب ، ما كان يسكر جلدته) فقد يحتمل أن يكون أراد بذلك القدر الذي شرب ، أي : فإن كان ذلك المقدار يسكر ، فقد علمت أنه قد سكر ، ووجب عليه الحد .

وهذا أولى ما حمل عليه تأويل هذا الحديث ، حتى لا يضاد ما سواه من الأحاديث ، التي قد رويت عنه .
٦٤٨٣ - وقد روى عن أبي هريرة أيضاً في هذا ، ما **حدث** ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد بن موسى ، قال : ثنا مسلم بن خالد ، قال : **حدثني** زيد بن أسلم ، عن **سُمَيٍّ** ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فاطممه طعاماً ، فليأكل من طعامه ، ولا يسأل عنه ، فإن أسقانا شراباً فليشرب منه ، ولا يسأل عنه ، فإن خشي منه ، فليكسره بشيء » .

ففي هذا الحديث ، إباحة شرب التبيذ .

فإن قال قائل : إنما أباحه بعد كسره بالماء ، وذهب شدته .

فيل له : هذا كلام فاسد ، لأنه لو كان في حال شدته حراماً ، لكان لا يحل ، وإن ذهب شدته بصب الماء عليه .

الا ترى أن خمرأ لو صب فيها ماء ، حتى غلب الماء عليها ، أن ذلك حرام .

فلما كان قد أبيح في هذا الحديث الشراب الشديد ، إذا كسر بالماء ، ثبت بذلك أنه قبل أن يكسر بالماء غير حرام .

ثبت بما روي في هذا الباب ، إباحة ما لا يسكر ، من التبيذ الشديد ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

٣ - باب الانتباذ في الدباء والحتم والنقير، والمزفت

٦٤٨٦ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا القواريري قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن سفيان الثوري ، عن سليمان ، عن إبراهيم التيمي ، عن الحارث بن سويد ، عن علي بن رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ ، عن الدباء ، والمزفت » .

٦٤٨٥ - **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : ثنا هشام الدستوائي ، قال : ثنا أيوب عن سعيد بن جبير ، قال : سئل ابن عمر ، عن نبيذ الجر ، فقال : حرمه النبي ﷺ .

فأثبت ابن عباس ، فذكرت ذلك له فقال : صدق ، قلت : أى جر ؟ قال : كل شيء من الله .

٦٤٨٦ - **حدثنا** نصر بن مرروق ، قال : ثنا الخصيب بن ناصح ، قال : ثنا وهيب ، عن أيوب ، عن رجل ، عن سعيد بن جبير مثله .

٦٤٨٧ - **حدثنا** علي بن معبد . قال ثنا أبو أحمد الزبيري قال : ثنا سفيان ، عن علي بن بذيمة ، قال **حدثنا** قيس بن حبر ، قال : سألت ابن عباس عن الجر الأخضر والأحمر .

فقال : إن أول من سأل النبي ﷺ وفد عبد القيس ، فقالوا : إنا نصيب من النخل ، فقال : (لا شر بوا في الدباء ، ولا في المزفت ، ولا في النقير ، ولا في الجر) .

٦٤٨٨ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا روح بن عباد ، قال : ثنا شعبة ، عن يحيى البهراني ، قال : سمعت ابن عباس يقول : نهى رسول الله ﷺ ، عن الدباء ، والحتم ، والنقير ، والمزفت .

٦٤٨٩ - **حدثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد ، قال : ثنا شعبة وحماد بن سلمة ، عن أبي حزة قال : سمعت ابن عباس يقول نهى رسول الله ﷺ ، وفد عبد القيس ، عن الدباء ، والحتم ، والنقير .

في حديث شعبة (وربما قال : النقير والمزفت ، في حديثهما جميعاً) .

وفي حديث شعبة (فاحفظوهن عني ، وأخبروا بهن من وراءكم ^(١)) .

٦٤٩٠ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا حماد بن زيد وأبو هلال ، عن أبي حزة عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ وفد عبد القيس ، عن الحتم ، والنقير ، والمزفت ، وفي حديث حماد (والدباء) .

٦٤٩١ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا وهب ، قال : ثنا أبي عن يعلى بن حكيم ، عن سعيد بن جبير ، قال : سمعت ابن عمر يقول : حرم رسول الله ﷺ نبيذ الجر .

قال : فأثبت ابن عباس ، فقلت : ألا تسمع ما يقول ابن عمر ؟

قال : وما يقول ؟ قلت يقول : حرم رسول الله ﷺ ، نبيذ الجر .

قال : صدق ابن عمر ، حرم رسول الله ﷺ نبيذ الجر .

٦٤٩٢ - **حدثنا** يزيد بن سنان قال : ثنا أبو عامر العقدي ، قال : ثنا شعبة ، عن سلمة بن كهيل قال : سمعت أبا الحكم قال : سألت ابن عباس ، عن النبيذ فقال : نهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجر ، والدباء ، والمزفت .

(١) وفي نسخة « ورائكم » .

قال : وسألت ابن الأثير فقال : مثل ذلك ، قال : وسألت ابن عمر فقال : نهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجبر ، والدباء ، والمزفت .

قال : وأخبرني أخي ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ ، مثل ذلك .

٦٤٩٣ - **حديث** ابن مرزوق قال : ثنا أبو عامر العقدي ، قال : ثنا زهير بن محمد ، عن عبد الله بن عقيل ، عن عطاء ابن يسار ، عن ميمونة ، وعن القاسم بن محمد عن عائشة ، عن النبي ﷺ أنه قال (لا تنبذوا في الدباء ، والمزفت ، والفقر ، والجرار) .

٦٤٩٤ - **حديث** ابن مرزوق قال : ثنا عبد الصمد ، عن شعبة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، قال : سألت عائشة عما حرم رسول الله ﷺ من الأوعية التي ينبذ فيها ، فقالت : المزفت .

٦٤٩٥ - **حديث** ابن مرزوق قال : ثنا روح بن عبادة ، عن حماد ، [عن شعبة] عن إبراهيم ، عن الأسود ، قال : سألت عائشة عن الأوعية التي حرم رسول الله ﷺ .

فقالت : القرع ، والمزفت ، وهي جرار خضر كان يجاء بها من مصر ، مزفتة .

٦٤٩٦ - **حديث** أبو بكره قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا شعبة ، عن منصور قال سمعت إبراهيم يحدث عن الأسود قال : سألت عائشة عما حرم رسول الله ﷺ من الأوعية التي ينبذ فيها ، فقالت : المزفت .

٦٤٩٧ - **حديث** ابن مرزوق قال : ثنا عبد الصمد ، عن شعبة قال : سمعت منصوراً ، فذكر بإسناده مثله .

قال : قلت فالجرار ؟ قالت : ما أنا زائدتك ، هل ما قد سمعت .

٦٤٩٨ - **حديث** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد ، قال : ثنا شيبان ، أبو معاوية ، عن الأشعث بن أبي الضمئ ، قال : **حديث** عبد الله بن معقل الحارثي ، قال : سمعت عائشة تقول : نهى رسول الله ﷺ أن ينبذ في الحنتم ، والدباء ، والمزفت .

٦٤٩٩ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا أبو عمر الحوضي قال : **حديث** همام ، قال **حديث** قتادة ، قال : **حديث** أربعة رجال ، عن أبي سعيد الخدري ، و**حديث** خمس نسوة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ نهى عن نبيذ الجبر .

٦٥٠٠ - **حديث** ابن مرزوق قال : ثنا روح قال : ثنا شعبة ، قال : ثنا عبيد الله بن عمران ، أو عمران بن عبيد الله قال : سمعت عبد الله بن شماس يقول : سألت عائشة رضي الله عنها فقالت : نهى رسول الله ﷺ عن الحنتم ، وهي الجرة ، وعن الدباء ، والمزفت ، والفقر .

٦٥٠١ - **حديث** ابن مرزوق قال : ثنا أبو داود ، قال ثنا سليمان بن معاذ قال : ثنا الأشعث قال : سمعت حبة العرني يقول : سمعت عائشة تقول : نهى رسول الله ﷺ عن الدباء ، والحنتم ، والفقر ، والمزفت .

٦٥٠٢ - **حديث** علي بن شيبه قال : ثنا يحيى بن يحيى ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن ثابت ^(١) قال : قلت لابن عمر : رضي الله عنهما نهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجبر ؟ فقال : قد زعموا ذلك .

٦٥٠٣ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا هدية ، بن خالد قال : أنا سليمان بن مغيرة ، عن ثابت قال : قلت لابن عمر : أنهى رسول الله ﷺ عن نهي الجر ؟ فقال : زعموا ذلك .

٦٥٠٤ - **حدثنا** يونس قال : أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ خطب في بعض مغازيه ، فأنصرف قبل أن أبلغه ، فسألت : ماذا قال ؟ قالوا « نهى أن ينتهب في الدباء ، والمزفت » .

٦٥٠٥ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو الوليد ، قال ثنا شعبة ، عن سليمان التيمي ، عن طاوس ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن نهي الجر .

٦٥٠٦ - **حدثنا** ابن خزيمة قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ ، نهى عن القرع والمزفت .

٦٥٠٧ - **حدثنا** علي بن شعبة ، قال : ثنا يحيى بن يحيى قال : ثنا أبو خيشمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر وابن عمر ، أن رسول الله ﷺ ، نهى عن النقيير ، والدباء والمزفت .

٦٥٠٨ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، ح .

٦٥٠٩ - **حدثنا** ابن مرزوق أيضاً ، قال : ثنا بشر بن عمر قال : ثنا شعبة ، عن عقبة ، وهو ابن حريث ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن الجر ، والدباء ، والمزفت ، وأمر أن تنبذ في الأسقية .

٦٥١٠ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا وهب قال : ثنا شعبة ، عن محارب بن دثار ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن الدباء ، والحتم ، والمزفت ، قال : لا أدري ، وذكر النقيير أم لا ؟ .

٦٥١١ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا روح بن عباد قال : ثنا شعبة ، قال : **حدثني** عمرو بن مرة ، عن زاذان قال : قلت لابن عمر ، أخبرني عما نهى رسول الله ﷺ عنه من الأوعية ، وفسه لنا بلغتنا .

قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن الحتم ، وهي التي تسمونها الجر ، ونهى عن الدباء ، وهي التي تسمونها القرعة ، ونهى عن المزفت ، وهي المقيرة ، ونهى عن النقيير وهي النخلة تنسج نسجاً وتنقر نقرأ ، وأمر أن تنبذ في الأسقية .

٦٥١٢ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا روح ، عن حماد ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن الدباء ، والمزفت ، والنقيير .

٦٥١٣ - **حدثنا** علي بن ميمون قال : ثنا الحجاج بن محمد ، عن ابن جريج قال : قال أبو الزبير : سمعت جابر بن عبد الله يقول : نهى رسول الله ﷺ ، عن الجر المزفت ، والدباء ، والنقيير .

٦٥١٤ - **حدثنا** علي ، قال : ثنا الحجاج ، عن ابن جريج قال : أخبرني أبو قرعة ، أن أبا نضرة وحسناً أخبراه أن أبا سميد الخدري أخبرهما أن وفد عبد القيس لما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : يا نبي الله ، جعلنا الله فداك ، ما يصلح لنا من الأشربة ؟

قال : « لا تشربوا في النقيير » قالوا : يا نبي الله ، جعلنا الله فداك ، لا ندري ما النقيير ؟

قال : « نم ، الجذع ، يفتر وسطه ، ولا في الدباء ، ولا في الحنتمة » .

٦٥١٥ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا عياش الرقام قال : ثنا عبد الأعلى ، قال : ثنا ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك قال : سمعت النبي ﷺ ينهى عما يصنع في الظروف المزفة وفي الدباء ، وقال « كل مسكر حرام » .

٦٥١٦ - **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا روح ، قال : ثنا شعبة قال : سمعت التيمي يحدث عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ ، نهى عن نبذ الجر .

٦٥١٧ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا أبو زيد النحوي ، عن سليمان التيمي ، فذكر بإسناده مثله .

٦٥١٨ - **حدثنا** يونس ، قال : ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير ، قال : **حدثني** الليث ، عن ابن شهاب ، عن أنس ابن مالك أنه أخبره أن رسول الله ﷺ نهى عن الدباء ، والمزفت أن تنبذ^(١) فيهما .

٦٥١٩ - **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا علي بن الجعد قال : أنا شعبة ، قال : أخبرني سليمان الشيباني قال : سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول : نهى رسول الله ﷺ ، عن نبذ الجر الأخضر قال : قلت ، فالأبيض ؟ قال : لا أدرى .

٦٥٢٠ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا وهب ، وسعيد بن عامر ، قال : ثنا شعبة ، عن سليمان الشيباني ، عن ابن أبي أوفى ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٥٢١ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا روح ، قال : ثنا شعبة ، عن أبي ثمر الضبعي ، قال : سمعت عائذ بن عمرو يقول : نهى رسول الله ﷺ عن الدباء ، والنقير ، والمزفت ، والحناتم .

٦٥٢٢ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج قال : ثنا حماد عن أبي التياح ، عن حفص الليثي ، عن عمران بن حصين ، أن رسول الله ﷺ ، نهى عن الحنتم .

٦٥٢٣ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : سمعت يزيد بن هارون قال : أنا هشام بن حسان ، عن محمد ، عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ ، وفد عبد القيس ، عن الدباء ، والحنتم ، والنقير ، والمزادة المحبوبة .

وقال : « انتبذ في سفاثك ، وأشر به حلوا طيبا » .

فقال له رجل : أتأذن لي في مثل هذه ؟ وأشار بيديه ، وفرج بينهما فقال : « إذا ، تجملها مثل هـ » وأشار بيديه أكثر من ذلك .

٦٥٢٤ - **حدثنا** علي بن معبد قال : ثنا سريج بن النعمان الجوهري ، قال : ثنا سفيان ، عن الزهري أخبره أبو سلمة أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ « لا تنبذوا في الدباء ، ولا في المزفت » .

ثم يقول أبو هريرة « اجتنبوا الحناتم والنقير » .

٦٥٢٥ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا عمرو بن أبي سلمة قال : سمعت الأوزاعي يقول : **حدثني** يحيى بن أبي كثير قال : **حدثني** أبو سلمة قال : **حدثني** أبو هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ عن نبذ الجراد المزفته ، والدباء المزفته ، والظروف .

(١) وفي نسخة « بنذ » .

٦٥٢٦ - **حدثنا** فهد قال : ثنا النفيلي قال : ثنا زهير ، قال : ثنا أبو إسحق قال : أنبأني مجاهد قال : سمعت أبا هريرة يقول : نهانا رسول الله ﷺ أن نتبذ في الدباء والمزفت .

٦٥٢٧ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن ميمون قال : ثنا الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : نهى النبي ﷺ عن الجرار ، والدباء ، والظروف المزفتة .

٦٥٢٨ - **حدثنا** يونس قال : أنا ابن وهب أن مالكا ، أخبره عن الملاة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى أن تبذ في الدباء والمزفت .

٦٥٢٩ - **حدثنا** علي بن معبد قال : ثنا شبابة بن سوار قال : ثنا شعبة ، عن بكير بن عطاء ، عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٥٣٠ - **حدثنا** علي ، قال : ثنا يحيى بن عبد الحميد ، قال : ثنا عبد الله بن المبارك ، عن وقاء عن إياس ، عن علي بن ربيعة ، عن سمرة بن جندب قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن الدباء ، والحفم ، والمزفت .

٦٥٣١ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال : ثنا إسماعيل بن عياش ، عن يحيى بن أبي عمرو ، عن عبد الله بن الديلمي ، عن أبيه قال : أتيت النبي ﷺ حين نزل تحريم الخمر فقلت : يا رسول الله ! إنا أصحاب كرم ، وقد نزل ^(١) تحريم الخمر ، فإذا نصنع بها ؟ فقال « تتخذونه زيباً » .

قال : يا رسول الله ، نصنع بالزبيب ماذا ؟ قال « تصنعونه على غدائكم ، وتشربونه على عشائكم » ، [وتصنعونه على عشائكم] وتشربونه على غدائكم .

قالوا : يا رسول الله ، ألا تؤخره حتى يشتد ؟ قال « لا تجمعلوه في الغلال والدباء » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن الانتباز في الدباء ، والنقير ، والحفم ، والمزفت ، حرام ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فأباحوا الانتباز في الأوعية كلها وكان من الحجة لهم في ذلك أن هذه الآثار التي رويناها ، منسوحة كلها .

٦٥٣٢ - فما روى في نسخها ، ما **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو معمر ، عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج ، قال : ثنا عبد الوارث قال **حدثني** علي بن يزيد قال : **حدثني** النابتة بن غارق بن سليم ، قال : **حدثني** أبي ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إني كنت نهيتكم عن الأوعية ، فاشربوا في ما بدا لكم ، وإياكم وكل مسكر » .

٦٥٣٣ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد ، قال : ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد ، عن ربيعة بن نابتة ، عن أبيه عن علي عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٥٣٤ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : **حدثنا** حجاج قال : **حدثنا** حماد ، فذكر بإسناده مثله .

٦٥٣٥ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : ثنا ابن جزيج ، عن أيوب بن هاني ، عن مسروق بن الأجدع ، عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ مثله وزاد « ألا إن وعاء لا يحرم شيئاً » .

٦٥٣٦ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : سمعت يزيد بن هارون ، قال : ثنا حماد بن زيد ، قال : ثنا فرقد السبخي قال : ثنا جابر بن يزيد ، أنه سمع مسروقاً يحدث عن عبد الله ، عن النبي ﷺ مثل حديث علي ، عن النبي ﷺ .

٦٥٣٧ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا محمد بن الصباح النولابي ، قال : ثنا شريك ، عن زياد بن فياض ، عن أبي عياض ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : سئل رسول الله ﷺ عن الأوعية فقال « لاتنبدوا في الدباء ، والحتم ، والنقير » فقال أعرابي : يا رسول الله ، لاظروف ؟ قال النبي ﷺ « اشربوا ما حل لكم ، واجتنبوا كل مسكر » .

٦٥٣٨ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا مسدد قال : ثنا يحيى القطان ، عن سفيان ، عن منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن جابر بن عبد الله قال : لما نهى رسول الله ﷺ عن الأوعية قالت الأنصار : إنه لا بد لنا منها ، فقال النبي ﷺ « فلا ، إذا » .

٦٥٣٩ - **حدثنا** إسماعيل بن إسحق ، قال : ثنا سعيد بن أبي سرهم ، قال : أنا نافع بن يزيد ، قال **حدثني** أبو حمزة ، يعقوب بن مجاهد ، قال : أخبرني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال « إني كنت نهيتكم أن تنبدوا في الدباء ، والحتم ، والزفت ، فانبدوا ، ولا أحل مسكراً » .

٦٥٤٠ - **حدثنا** يونس قال : أنا ابن وهب ، قال **حدثني** أسامة بن زيد أن محمد بن يحيى بن حبان أخبره أن الواسع ابن حبان حدثه ، أن أبا سعيد الخدري حدثه ، عن رسول الله ﷺ ، نحوه .

٦٥٤١ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا علي بن معبد ، ويحيى بن عبد الحميد قالا : ثنا أبو الأحوص ، سلام بن سليم الحنفي ، عن سماك بن حرب ، عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، عن أبيه ، عن أبي بردة ابن نهار الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ « إني كنت نهيتكم عن الشرب في الأوعية ، فاشربوا فيما بدالكم ، ولا تسكروا » .

٦٥٤٢ - **حدثنا** ابن مسروق قال : ثنا أبو عاصم النبيل ، قال : ثنا سفيان الثوري ، عن علفمة بن مرشد ، عن ابن بريدة [عن أبيه] ، عن النبي ﷺ ، نحوه .

٦٥٤٣ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا عمرو بن خالد ، قال : ثنا زهير بن معاوية ، عن زبيد عن محارب بن دثار ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٥٤٤ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا أبو نعيم ، **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، قالا : ثنا معمر بن واصل ، **حدثني** محارب بن دثار ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٥٤٥ - **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا زهير بن معاوية ، عن زبيد الياي ، عن محارب ابن دثار ، عن ابن بريدة ، عن زهير ، أراه عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، نحوه .

٦٥٤٦ - **حديث** فهد قال ثنا أبو نعيم ، عن أبي جعفر ، عن الربيع بن أس ، عن أبي العالية وغيره ، عن عبد الله بن المغفل قال شهدت رسول الله ﷺ حين نهى عن نبيذ الجر ، وشهدته حين أمر بشربه ، وقال « اجتنبوا السكر » .

٦٥٤٧ - **حديث** محمد بن حزيمة قال : ثنا حجاج ، قال ثنا حماد قال أنا خالد الحذاء ، عن شهر بن حوشب ، عن أبي هريرة قال : لما قفل وفد عبد القيس قال النبي ﷺ « كل امرئ حسب نفسه ، لينتبهذ كل قوم فيما بدا لهم » .

فتبت بهذه الآثار ، نسخ ماتقدمها ، مما قد روينا في هذا الباب ، في تحريم الانتباه في الأوعية المذكورة فيها . وثبت لإباحة الانتباه في الأوعية كلها ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

٦٥٤٨ - وما يدل على ذلك أيضا ، أن فهدا **حديثا** قال : ثنا أبو نعيم ، قال ثنا أبو جعفر ، عن الربيع ، قال : دخلت على أنس ، فرأيت نبيذه ، في جرة خضراء .

٦٥٤٩ - **حديث** محمد بن حزيمة ، قال : ثنا حجاج قال : ثنا حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان ، قال : دخلت على أنس ابن مالك بواسطة القصب ، فرأيت نبيذه في جرة خضراء ، يندله فيها .

فهذا أنس بن مالك يقبذ في الظروف ، وهو أحد من روى عن رسول الله ﷺ النهي عن الانتباه فيها ، فدل على ثبوت نسخ ذلك .

٢٦ - كتاب الكراهة

١ - باب حلق الشارب

٦٥٥٠ - **حديث** محمد بن الحجاج الحصري ، قال : ثنا خالد بن عبد الرحمن ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، ح .

٦٥٥١ - **حديث** إبراهيم بن مرزوق ، قال ثنا عفان ، قال ثنا حماد بن سلمة ، عن علي بن ريد ، عن سلمة بن عبد الحميد ، عن ياسر ، قال : قال رسول الله ﷺ « الفطرة عشرة » فذكر قص الشارب .

٦٥٥٢ - **حديث** فهد قال : ثنا الحائلي ، قال ثنا وكيع ، عن زكريا ، عن مصعب بن شيبة ، عن طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٥٥٣ - **حديث** عبد النبي بن رفاعة ، بن أبي عقيل ، ويونس قال : ثنا^(١) ابن وهب قال أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال « الفطرة خمس » ثم ذكر مثله .

٦٥٥٤ - **حديث** سليمان بن شعيب قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال ثنا السعدي ، عن أبي عون الثقفي ، عن المغيرة ابن شعبة ، أن رسول الله ﷺ ، رأى رجلا طويل الشارب ، فدعا بسواك وشفرة ، فقص شارب الرجل على عود السواك .

٦٥٥٥ - **حديث** ابن حزيمة قال : ثنا عبد الله بن رجاء قال ثنا السعدي قال : ثنا محمد بن عبيد الله ، عن المغيرة بن شعبة ، أن رجلا أتى النبي ﷺ ، طويل الشارب ، فدعا النبي ﷺ بسواك ، ثم دعا بشفرة ، فقص شارب الرجل على سواك .

٦٥٥٦ - **حديث** بكار قال : ثنا إبراهيم بن أبي الوزير ، ح .

(١) ول نسخة « أنا » .

٦٥٥٧ - **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ ، قَالَ : ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : ثَنَا سَفْيَانُ ، عَنْ مَسْعَرٍ ، عَنْ أَبِي صَخْرَةَ ، جَامِعِ ابْنِ شَدَّادِ الْحَارِثِيِّ ، عَنْ الْمُنِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْمُنِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ شَارِبِي عَلَى سِوَاكَ .

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : فَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِلَى هَذِهِ الْأَثَارِ ، وَاخْتَارُوا لَهَا قِصَصَ الشَّارِبِ عَلَى إِحْفَائِهِ .

وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ آخَرُونَ فَقَالُوا : بَلْ يَسْتَحِبُّ إِحْفَاءُ الشَّوَارِبِ ، نَرَاهُ أَفْضَلَ مِنْ نَفْسِهَا .

٦٥٥٨ - وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِمَا **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْمُودٍ ، قَالَ : ثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ ، قَالَ : ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ مَيْكَ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ هَكْرَمَةَ ، عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجُزُّ شَارِبَهُ وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ ، يَجُزُّ شَارِبَهُ .

٦٥٥٩ - **وَحَدَّثَنَا** يُونُسُ قَالَ : ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : **وَحَدَّثَنِي** مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، ح .

٦٥٦٠ - **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ يُونُسَ قَالَ : ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ^(١) بْنِ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ كَلَامٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « أَحْفُوا الشَّوَارِبَ ، وَأَعْفُوا اللَّحَى » .

٦٥٦١ - **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي عَقِيلٍ ، قَالَ : ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : **وَحَدَّثَنِي** مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٦٥٦٢ - **وَحَدَّثَنَا** يَزِيدُ بْنُ سَنَانٍ قَالَ : ثَنَا حَبَابُ بْنُ هَلَالٍ قَالَ : ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْمَدِينِيُّ ، قَالَ : ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَزَادَ « وَلَا تُشَبِّهُوا بِالْيَهُودِ » .

٦٥٦٣ - **وَحَدَّثَنَا** يَزِيدُ بْنُ سَنَانٍ قَالَ : ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « جُزُوا الشَّوَارِبَ ، وَأَرْخُوا ، أَوْ أَحْفُوا اللَّحَى » .

٦٥٦٤ - **وَحَدَّثَنَا** صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : ثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَ : ثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ « أَحْفُوا الشَّوَارِبَ ، وَأَعْفُوا اللَّحَى » .

فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ ، فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ الْإِحْفَاءُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، « جُزُوا الشَّوَارِبَ » فَذَلِكَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جُزًّا ، مَعَهُ الْإِحْفَاءُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

فَقَدْ ثَبَتَ مُعَارَضَةُ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ هُرَيْرَةَ ، بِمَحْدِثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَمَّارٍ ، وَعَائِشَةَ ، الَّذِي ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ .

وَأَمَّا حَدِيثُ الْمُنِيرَةِ ، فَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَيْءٍ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَكُنْ بِمَحْضَرَتِهِ مُعَارِضٌ ، بِقَدْرِ عَلَى إِحْفَاءِ الشَّارِبِ .

وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا حَدِيثُ عَمَّارٍ وَعَائِشَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، فِي ذَلِكَ مَعْنَى آخَرَ ، يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْفَطْرَةُ ، هِيَ الَّتِي لَا بَدَأَ مِنْهَا ، وَهِيَ قِصَصُ الشَّارِبِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فَضَّلَ حَسَنٌ .

فَقَبِلْتُ الْأَثَارَ كُلَّهُمَا الَّتِي رَوَيْنَاهَا فِي هَذَا الْبَابِ ، وَلَا تَضَادُّ ، وَيَجِبُ يَثْبُوتُهَا أَنْ الْإِحْفَاءَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِصَصِ .

وهذا معنى هذا الباب ، من طريق الآثار .

وأما من طريق النظر ، فإننا رأينا الحلق قد أمر به في الإحرام ، ورخص في التقصير .

فكان الحلق أفضل من التقصير ، وكان التقصير ، من شاء فعله ، ومن شاء زاد عليه ، إلا أنه يكون بزيادته عليه أعظم أجراً ممن قصّ .

فالنظر على ذلك أن يكون كذلك حكم الشارب قصه حسن ، وإحفاؤه أحسن وأفضل .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله .

٦٥٦٥ - وقد روى عن جماعة من المتقدمين ، ما قد **حدثنا** ابن أبي عقيل ، قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني إسماعيل بن عياش ، قال : **حدثني** إسماعيل بن أبي خالد ، قال : رأيت أنس بن مالك وائلة بن الأسقع ، يُخَفِّيان شواربهما ويعفیان لحاهما ، ويصفراهما .

٦٥٦٦ - قال إسماعيل : و**حدثني** عثمان بن عبيد بن [أبي] رافع المدني ، قال : رأيت عبد الله بن عمر ، وأبا هريرة ، وأبا سعيد الخدري ، وأبا أسيد الساعدي ، ورافع بن خديج ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، وسلة ابن الأكوع ، يفعلون ذلك .

٦٥٦٧ - **حدثنا** محمد بن النعمان قال : ثنا أبو ثابت ، قال : ثنا عبد العزيز بن محمد عن عثمان بن عبيد الله بن أبي رافع قال : رأيت أبا سعيد الخدري ، وأبا أسيد ، ورافع بن خديج ، وسهل بن سعد وعبد الله ابن عمر ، وجابر بن عبد الله وأبا هريرة يُخَفُّونَ شواربهم .

٦٥٦٨ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس قال : ثنا عاصم بن محمد عن أبيه ، عن ابن عمر أنه كان يُخَفِّي شاربِه ، حتى يرى بياض الجلد .

٦٥٦٩ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا حامد بن يحيى ، قال : ثنا سفيان ، عن إبراهيم بن محمد بن حاطب ، قال : رأيت ابن عمر يُخَفِّي شاربِه .

٦٥٧٠ - **حدثنا** فهد قال : ثنا محمد بن سعيد الأصبهاني ، قال : ثنا شريك ، عن عثمان ابن إبراهيم الحاطبي ^(١) قال : رأيت ابن عمر يُخَفِّي شاربِه ، كأنه ينتفه .

٦٥٧١ - **حدثنا** ابن مزروق قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أنه كان يُخَفِّي شاربِه .

٦٥٧٢ - **حدثنا** يونس قال : ثنا عبد الله بن يوسف ، عن ابن لهيعة ، عن عقبة بن مسلم قال : ما رأيت أحداً أشد إخفاءً لشاربِه ، من ابن عمر ، كان يُخَفِّيهِ ، حتى إن الجلد ليرى .

فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ ، قد كانوا يخفون شواربهم ، وفيهم أبو هريرة ، وهو ممن روينا عنه من رسول الله ﷺ أنه قال « من الفطرة قص الشارب » .

فدل ذلك أن قص الشارب من المفطرة ، وهو مما لا بد منه ، وأن ما بعد ذلك من الإحفاء ، هو أفضل ، وفيه من إصابة الخير ، ما ليس في القص .

٢ - باب استقبال القبلة بالفروج للغائط والبول

٦٥٧٣ - **حدثنا** يونس قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، سمع أبا أيوب الأنصاري يقول : قال رسول الله ﷺ « لا تستقبلوا القبلة لغائط ، ولا لبول ، ولكن شرقوا أو غربوا » .

فقدمنا الشام ، فوجدنا مراحمض قد بنيت نحو القبلة ، فنتحرف عنها ، وستغفر الله .

٦٥٧٤ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : ثنا يونس ، عن ابن شهاب ، فذكر بإسناده مثله ، غير أنه لم يذكر قول أبي أيوب « فقدمنا الشام » إلى آخر الحديث .

٦٥٧٥ - **حدثنا** روح بن الفرج ، قال : ثنا أبو مصعب ، قال : ثنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جارية ، أن أبا أيوب الأنصاري ، ثم ذكر مثله ، وذكر كلام أبي أيوب أيضاً .

٦٥٧٦ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ^(١) ابن وهب ، أن مالكاً حدثه ، عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن رافع ابن إسحق ، مولى لآل الشفاء ، امرأة ، وكان يقال له مولى أبي طلحة أنه سمع أبا أيوب الأنصاري يقول ، وهو بمصر ، والله ما أدري كيف أصنع بهذه الكرايس ، فقد قال رسول الله ﷺ « إذا ذهب أحدكم لغائط ، أو لبول فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها بفرجه » .

٦٥٧٧ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، أن مالكاً حدثه ، عن نافع : أن رجلاً من الأنصار أخبره عن أبيه ، أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى أن يستقبل القبلة لغائط أو بول .

٦٥٧٨ - **حدثنا** أحمد بن الحسن الكوفي ، قال : ثنا عبيدة بن حميد النحوي ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبد الرحمن ابن يزيد ، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، قال له رجل : إني أظن أن صاحبكم يملككم ، حتى إنه ليعلمكم كيف تأتون الغائط .

فقال له : أجل ، وإن شجرت أنه ليفعل أنه لينهانا إذا أتى أحدنا الغائط ، أن يستقبل القبلة .

٦٥٧٩ - **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، والليث وابن لهيعة ، عن يزيد ابن أبي حبيب ، عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي قال : أنا أول من سمع رسول الله ﷺ يقول « لا يبولن أحدكم مستقبل القبلة » وأنا أول من حدث ^(٢) الناس بذلك .

٦٥٨٠ - **حدثنا** ابن مزروق قال : ثنا أبو عاصم ، عن عبد الحميد بن جعفر ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عبد الله ابن الحارث بن جزء ، قال : أنا أول من سمع النبي ﷺ ينهى الناس أن يبولوا مستقبل القبلة ، فخرجت إلى الناس ، فأخبرتهم .

(٢) وفي نسخة « أخر » .

(١) وفي نسخة « أنا » .

٦٥٨١ - **حدثنا** أبو البشر عبد الرحمن بن الجارود قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا ابن لهيعة ، قال : أخبرني يزيد بن أبي حبيب ، عن جبلة بن نافع قال : سمعت عبد الله بن الحارث الزبيدي ، فذكر نحوه .

٦٥٨٢ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : **حدثني** الليث ، قال : **حدثني** سهل ^(١) بن ثعلبة ، عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يبول الرجل مستقبل القبلة ، وأنا أول من سمع ذلك من رسول الله ﷺ .

٦٥٨٣ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا جندل بن والي ، قال : ثنا حفص ^(٢) عن الأعمش ، عن إبراهيم عن ^(٣) عبد الرحمن ابن يزيد ، عن سلمان قال : نهينا أن نستقبل القبلة لقضاء الحاجة .

٦٥٨٤ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا ابن أبي ريم ، قال : ثنا أبو غسان ، قال : ثنا ابن عجلان ، عن القعقاع ابن حكيم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : « إنما أنا لكم مثل الوالد . أعصمكم ، فإذا أتى أحدكم الغائط ، فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها » .

٦٥٨٥ - **حدثنا** بكار قال : ثنا صفوان بن عيسى ، قال : ثنا محمد بن عجلان ، فذكر بإسناد مثله .

٦٥٨٦ - **حدثنا** روح ، قال : ثنا سعيد بن كثير بن عفير ، قال : ثنا ابن لهيعة ، عن أبي الأسود ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : « إذا خرج أحدكم لغائط أو بول ، فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها ، ولا يستقبل الريح » .

٦٥٨٧ - **حدثنا** فهد قال : ثنا الحفائي ، قال : ثنا سليمان بن بلال ، قال : ثنا عمرو بن يحيى ، [عن أبي زيد] عن معقل بن أبي معقل الأسدي ، وكان قد صحب النبي ﷺ ، قال : نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ، لغائط أو بول .

٦٥٨٨ - **حدثنا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا داود الطمار ، قال : ثنا عمرو بن يحيى ، قال : ثنا أبو زيد ، مولى بني ثعلبة ، عن معقل بن أبي معقل ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٥٨٩ - **حدثنا** يزيد قال : ثنا أبو كامل . قال : ثنا عبد العزيز بن الحفار ، قال : ثنا عمرو بن يحيى ، عن أبي زيد ، عن معقل ، عن النبي ﷺ ، مثله .

فذهب قوم إلى كراهة استقبال القبلة ، لغائط ، أو بول ، في جميع الأماكن ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار . ومن ذهب إلى ذلك ، أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : لا بأس باستقبال القبلة ، للغائط والبول ، في الأماكن .

٦٥٩٠ - واحتجوا في ذلك ، بما **حدثنا** يونس ، قال : ثنا ابن وهب ، أن مالكاً حدثه ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد ابن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع بن حبان ، عن ابن عمر أنه كان يقول : إن ناساً يقولون : إذا قدمت لحاجتك ، فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس .

(٢) وفي نسخة « جعفر »

(١) وفي نسخة « سهل »

(٣) وفي نسخة « بن »

فقال عبد الله : لقد ارتقيت على ظهر بيت ، فرأيتُ رسول الله ﷺ على لبنتين ، مستقبل بيت المقدس ، لحاجته
٦٥٩١ - **حدَّثنا** يونس قال : ثنا أنس ، عن يحيى بن سعيد ، فذكر بإسناده مثله .

٦٥٩٢ - **حدَّثنا** صالح بن عبد الرحمن ، قال : ثنا سميد بن منصور قال : أنا هشيم ، قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن
محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع بن حبان قال : سمعت ابن عمر يقول : ظهرت على أجاز^(١) لي في بيت حفصة ،
في ساعة لم أكن أظن أن أحداً يخرج فيها ، فذكر مثله .

٦٥٩٣ - **حدَّثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا إبراهيم بن الحجاج ، قال : ثنا وهيب ، عن إسماعيل بن أمية ، ويحيى بن
سميد ، وعبيد الله بن عمر^(٢) عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع بن حبان ، عن ابن عمر قال : رقيت فوق
بيت حفصة ، فإذا أنا بالنبي ﷺ جالس على مقعده ، مستقبل القبلة ، مستدير الشام .

٦٥٩٤ - **حدَّثنا** ابن أبي داود قال . ثنا ابن أبي مرزيم ، قال : ثنا يحيى بن أيوب قال : **حدَّثني** محمد بن عجلان ، عن
محمد بن يحيى ، عن واسع بن حبان ، عن ابن عمر ، أنه قال : يتحدث الناس عن رسول الله ﷺ في النائط ،
بحديث ، وقد اطلمت يوماً ، ورسول الله ﷺ على ظهر بيت ، يقضي حاجته ، محجوباً عليه بلبن ، فرأيت
مستقبل القبلة .

٦٥٩٥ - **حدَّثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت ، قال :
كنا عند عمر بن عبد العزيز ، فذكروا استقبال القبلة بالفروج .

فقال عراك بن مالك : قالت عائشة : ذكر عند رسول الله ﷺ أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بالفروج .
فقال رسول الله ﷺ « أو قد فعلوها ؟ حولوا مقعدتي نحو القبلة » .

٦٥٩٦ - **حدَّثنا** محمد بن الحجاج ، قال : ثنا أسد بن موسى قال : ثنا ابن لهيعة ، عن أبي الزبير ، عن جابر
ابن عبد الله ، عن أبي قتادة أنه رأى رسول الله ﷺ يبول مستقبل القبلة .

٦٥٩٧ - **حدَّثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، قال : ثنا أبي ، عن ابن^(٣) إسحاق قال :
ثنا أبان بن صالح ، عن مجاهد بن جبر ، عن جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله ﷺ قد نهانا أن نستقبل القبلة
و نستديرها بفروجنا للبول ، ثم رأيت قبل موته بعام ، يبول مستقبل القبلة .

٦٥٩٨ - **حدَّثنا** علي بن شيبه ، قال : ثنا يزيد بن هرون ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي
الصلت قال : كنا عند عمر بن عبد العزيز ، فذكروا الرجل يجلس على الخلاء ، فيستقبل^(٤) القبلة ، فكرهوا ذلك
فحدث عراك بن مالك ، عن عمرو بن الزبير ، عن عائشة أن ذلك ذكر عند رسول الله ﷺ فقال « أو قد
فعلوها ؟ حولوا مقعدتي إلى القبلة » .

(١) وفي نسخة « إحمار » .

(٢) وفي نسخة « عبد الله بن عمرو » .

(٣) وفي نسخة « أبي » .

(٤) وفي نسخة « مستقبل » .

فكانت هذه الآثار ، حجةً لأهل هذه المقالة ، على أهل المقالة الأولى ، وموجبة الحجة عنهم لأن في هذه الآثار تأخير الإباحة عن النهي ، على ما ذكرنا في حديث جابر ، فهي ناسخة للآثار التي ذكرناها في أول هذا الباب .

وقد خالف قوم في القولين جميعاً ، فقالوا : بل نقول : إن هذه الآثار كلها لا يباح شيء منها شيئاً .

وذلك أن عبد الله بن الحارث أخبر في حديثه ، أنه أول من سمع النبي ﷺ ينهى عن ذلك .

قال : وأنا أول من حدث الناس بذلك .

فقد يجوز أن يكون ذلك النهي لم يقع على البول والغائط في جميع الأماكن ، ووقع على خاص منها ، وهي الصحارى .

ثم جاء أبو أيوب ، فكانت حكايته عن النبي ﷺ هي النهي خاصة ، فذلك يحتمل ما احتمله حديث ابن حزم على ما فسره ، وكراهة الاستقبال في الكرايس المذكور فيه ، فهو عن رأيه ، ولم يحكمه عن النبي ﷺ .

فقد يجوز الاستقبال إلى أن يكون سمع من النبي ﷺ ما سمع ، فعلم أن النبي ﷺ أراد به الصحارى ، ثم حكم هو للبيوت برأيه بمثل ذلك .

ويجوز أن يكون النبي ﷺ أراد البيوت والصحارى ، إلا أنه ليس في ذلك دليل عن النبي ﷺ ، يبين^(١) لنا أنه أراد أحد المعنيين دون الآخر .

وحديث عبد الرحمن بن يزيد ، عن سلمان ، وحديث معقل بن أبي معقل وحديث أبي هريرة ، مما فيها عن النبي ﷺ ، فمثل ذلك أيضاً .

ثم عدنا إلى ما روينا في الإباحة ، فإذا ابن عمر يقول : رأيت النبي ﷺ على طهر بيت مستقبل القبلة .

فاحتمل أن يكون ذلك ، على إباحته لاستدبار القبلة للغائط أو البول ، في الصحارى والبيوت .

واحتمل أن يكون ذلك على الإباحة لذلك في البيوت خاصة فكان أراد به ، فيما روى عنه في النهي على الصحارى خاصة .

فأولى بنا أن نجعل هذا الحديث ، زائداً على الأحاديث الأولى ، غير مخالف لها ، فيكون هذا على البيوت ، وبذلك الأحاديث الأولى على الصحارى ، وهذا قول مالك بن أنس .

٦٥٩٩ - **عز** يونس قال : ثنا ابن وهب أنه سمع مالكا يقول ، ذلك :

ثم رجعنا إلى حديث أبي قتادة ، فيه : أنه رأى النبي ﷺ يبول مستقبل القبلة .

فقد يكون رآه حيث رآه ابن عمر ، فيكون معنى حديثه ، وحديث ابن عمر سواء .

أو يسكون رأه في صحراء ، فيحالف حديث ابن عمر ، وينسخ الأحاديث الأول ، فهو عندنا غيرنا نسخ لها ، حتى يعلم يقيناً أنه قد نسخها .

وأما حديث جابر ، ففيه النهي من رسول الله ﷺ ، عن استقبال القبلة واستدبارها ، لغائط أو بول ، ولم يبين مكاناً .

فيحتمل أن يسكون ذلك أيضاً على ما فسرنا وبيننا ، من حديث أبي أيوب ، فلاحجة فيه أيضاً توجب ^(١) مضادة حديث ابن عمر ، وأبي قتادة .

قال جابر في حديثه : ثم رأيت رسول الله ﷺ يبول مستقبل القبلة .

فقد يحتمل أن يسكون ذلك البول كان ، في المكان الذي لم يكن نهياً رسول الله ﷺ الأول وقع عليه ، فلم نعلم شيئاً من هذه الآثار ، نسخ شيئاً منها شيء .

ثم هدنا إلى حديث عراك فيه أنه ذكر لرسول الله ﷺ أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم .

فقال رسول الله ﷺ « حولوا مقعدتي مستقبل القبلة » .

فقد يجوز أن يسكون أنكر قولهم ، لأنهم كرهوا ذلك في جميع الأماكن ، فأمر بتحويل مقعده نحو القبلة ، ليرد عليهم ، وليعلم أنه لم يقم نهية على ذلك ، وإنما وقع النهي على استقبالها في مكان دون مكان .

ويحتمل أن يسكون أراد بذلك ، نسخ النهي الأول في الأماكن كلها ، لأن النهي كان قد وقع في الآثار الأول عن ذلك ، فليس فيه دليل أيضاً على نسخ ولا غيره .

فلما كان حكم هذه الآثار كذلك ، كان أولى بنا أن نصححها كلها .

فتجمل ما فيه النهي منها على الصحارى ، وما فيه الإباحة على البيوت ، حتى لا تضاد منها شيء .

٦٦٠ - وقد **حدثنا** ابن أبي هريرة ، قال : ثنا إسحق بن إسماعيل ، قال : ثنا حاتم بن إسماعيل ح : وثنا يونس ، قال : ثنا ابن وهب ، عن حاتم ، عن عيسى بن أبي عيسى الخياط ، ح .

٦٦٠١ - **وحدثنا** إسماعيل قال : ثنا عبيد الله بن موسى ، قال : ثنا عيسى ، عن الشعبي أنه سأل عن اختلاف هذين الحديثين

فقال الشعبي : صدقوا والله ، أنا حديث أبي هريرة ، فلي الصحارى ، إن الله وملائكته يصلون ، فلا تستقبلوه ، وإن حشوشكم ^(٢) هذه ، لاقبلة فيها .

فلي هذا المعنى يحمل هذه الآثار حتى لا تضاد ^(٣) منها شيء .

(١) و نسخة « فوجب »

(٢) و نسخة « حشوشهم » .

(٣) و نسخة « تضاد » .

٣ - باب أكل الثوم والبصل والكراث

٦٦٠٢ - **حَدَّثَنَا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني طلحة بن عمرو ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « من أكل من حضرة إخوانكم هذه ، ذوات الريح ، فلا يقربنا في مساجدنا ، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » .

٦٦٠٣ - **حَدَّثَنَا** أحمد بن داود ، قال : ثنا يعقوب بن حميد ، قال : ثنا عبد الله بن رجاء ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « من أكل من هذه الشجرة ، فلا يأت المساجد » .

٦٦٠٤ - **حَدَّثَنَا** فهد قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا ابن عمر ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال « من أكل من هذه البقلة ، فلا يقربن ^(١) المسجد ، حتى يذهب ريحها » .

٦٦٠٥ - **حَدَّثَنَا** محمد بن خزيمة ، وفهد قالا : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : **حَدَّثَنَا** الألبان ، قال : **حَدَّثَنَا** ابن الهادي ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن أكل الثوم بحمير .

٦٦٠٦ - **حَدَّثَنَا** فهد قال : ثنا أبو غسان ، قال : ثنا قيس بن أبي إسحق ، عن شريك بن حنبل ، عن علي ، عن رسول الله ﷺ قال « من أكل من هذه البقلة ، فلا يقربنا أو يؤذينا في مسجدا » ^(٢) .

٦٦٠٧ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أبو صالح الحنفي ، محمد بن عبد الوهاب ، قال : ثنا معن بن هيسى ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن عباد بن ثميم ، عن عمه أن النبي ﷺ قال « من أكل من هذه الشجرة ، فلا يقربن مساجدنا » .

٦٦٠٨ - **حَدَّثَنَا** أحمد بن داود قال : ثنا أبو معمر ، قال : ثنا عبد الوارث قال : ثنا عبد العزيز بن سهيب ، قال : سألت رجلاً أنساً ما سمعت رسول الله ﷺ يقول في الثوم ؟ .

فقال يعني سمعت رسول الله ﷺ يقول « من أكل من هذه الشجرة ، فلا يقربنا ، ولا يصلين معنا » .

٦٦٠٩ - **حَدَّثَنَا** محمد بن عمرو قال : ثنا عبيد ^(٣) الله بن موسى ، عن ابن أبي ليلى ، عن عطاء ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « من أكل من هذه البقلة ^(٤) فلا يقربنا في مسجدا ، ولا يقربن مسجدا » .

٦٦١٠ - **حَدَّثَنَا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو الوليد ، قال : ثنا قيس بن الربيع ، عن بشر بن بشر ، عن أبيه ، وكان من أصحاب الشجرة ، قال : قال رسول الله ﷺ « من أكل من هذه الشجرة ، فلا يناجينا » .

٦٦١١ - **حَدَّثَنَا** علي بن معبد ، قال : ثنا يونس بن محمد ، قال : ثنا حكيم بن عطية ، عن أبي الزباب ، عن معقل بن يسار ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مسير له وأنا نزلنا في مكان فيه شجر ثوم ، فبث أصحابه فيه ، فأكلوا منه ، ثم غدوا إلى العلي .

(١) وفي نسخة « يقرب » . (٢) هذا الحديث ساقط من بعض النسخ . (٣) وفي نسخة « عبيد » .

(٤) وفي نسخة « الشجرة » .

(٥) وفي نسخة « عبيد » .

- فوجد النبي ﷺ ريح الثوم ، فقال « لا تقربوا هذه الشجرة ، ثم تأتوا المساجد » .
- قال : ثم جاءوا الثانية إلى المصل ، فوجد ريحها ، فقال « من أكل من هذه الشجرة ، فلا يقربن المصل » .
- ٦٦١٢ - **حَدَّثَنَا** فهد قال : ثنا أبو غسان ، قال : ثنا قيس ، عن أبي إسحق ، عن شريك بن حنبل ، عن علي ، عن النبي ﷺ قال « من أكل هذه البقلة ^(١) ، فلا يقربنا ، أو يؤذينا في مساجدنا » .
- قال أبو جعفر ، فكره قوم أكل البقول ، ذوات الريح أصلا ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .
- وخالفهم في ذلك آخرون ، وقالوا : إنما نهى النبي ﷺ عن أكلها ، لا لأنها حرام ، ولكن لأنها يؤذي ريحها ، من يحضر معه المسجد ، وقد جاء في ذلك آثار آخر ، ما قد دل على ذلك .
- ٦٦١٣ - **حَدَّثَنَا** علي بن ميمد قال : ثنا عبد الوهاب بن عطاء ، قال : ثنا ^(٢) سعيد ، عن قتادة ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن معدان بن أبي طلحة اليمعري أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « يا أيها الناس ، إنكم لتأكلون من شجرتين خبيثتين ، هذا الثوم ، وهذا البصل ، ولقد كنت أرى الرجل على عهد رسول الله ﷺ يوجد منه ريح ، فيؤخذ بيده ، فيخرج إلى البقيع ، فمن كان أكلها ، فليصمتها ^(٣) طبعًا .
- فهذا عمر ، قد أخبر بما كانوا يصنعون ، بمن أكلها على عهد رسول الله ﷺ ، وقد أباح هو أكلها ، بمد أن يمانا طبعًا .
- فدل ذلك على أن النهي عنه ، لم يكن للتحريم .
- ٦٦١٤ - وقد **حَدَّثَنَا** علي بن ميمد ، قال : ثنا يونس بن محمد ، قال : ثنا خالد بن ميسرة ، عن معاوية بن قرة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ قال « من أكل من هاتين الشجرتين الخبيثتين ، فلا يقربن مسجدنا ، فإن كنتم لابد آكليهما ، فأصمتوهما طبعًا » .
- فهذا رسول الله ﷺ ، قد أباح أكلهما بمد ذهاب ريحهما .
- فدل ذلك أن نهيه عن أكلها إنما كان لكراهته ريحهما ، لا أنهما ^(٤) حرام في أنفسهما .
- ٦٦١٥ - وقد **حَدَّثَنَا** علي بن شيبه قال : ثنا يزيد بن هرون ، قال : ثنا أبو هلال الراسي وغيره ، عن حميد بن هلال ، عن أبي بردة بن أبي موسى ، عن المفيرة بن شعبة قال : أكلت الثوم على عهد رسول الله ﷺ ، فأثبت المسجد ، وقد سبقت بركمة ، فدخلت معهم في الصلاة ، فوجد رسول الله ﷺ ريحهم ، فلما سلم قال « من أكل من هذه الشجرة الخبيثة ، فلا يقربن مصلانا ، حتى يذهب ريحها » .
- فأثمت صلاتي ، فلما سلمت قلت : يا رسول الله ، أقسمت عليك إلا أعطيتني يدك ، فتناولني يده ، **ﷺ** ، فأدخلتها في كمي ، حتى انتهيت إلى صدرى فوجده معصوبا فقال « إن لك عذرا » .

(١) وفي نسخة « أخبرنا » .

(٢) وفي نسخة « لأنهما » .

(٣) وفي نسخة « الفجرة » .

(٤) وفي نسخة « ليطبعا » .

ففي قول رسول الله ﷺ « إن من أكل من هذه الشجرة الحبيثة ، فلا يقربنا في مسجدنا ، حتى يذهب ريحها » دليل على أنه إنما نهى عن أكلها لئلا يؤدي ريحها من يحضر المسجد ، لا لأن أكلها حرام .

٦٦١٦ - **حديث** ابن مرزوق قال : ثنا سعيد بن عامر قال : ثنا شعبة ^(١) عن سماك بن حرب ، عن جابر بن سمرة ، كان رسول الله ﷺ إذا أكل من طعام ، بعث بفضله إلى أبي أيوب .

قال : فبعث إليه ذات يوم بقصعة لم يأكل منها فاتاه أبو أيوب فقال : يا رسول الله ، أحرام هو ؟ قال « لا ، ولكن كرهته لريحه » قال : فإنا أكره ما كرهت .

٦٦١٧ - **حديث** يونس قال : ثنا سفیان ، عن عبيد الله بن أبي يزيد ، عن أبيه قال : نزلت على أم أيوب الأنصارية التي كان النبي ﷺ يزل عليهم ، فحدثني أنهم تكلفوا له طعاما ، فيه بعض هذه البقول ، فأنود ، فكرهه ، فقال لأصحابه « كلوه ، فإني لست كأحدكم ، إني أخاف أن أؤذي صاحبي » .

٦٦١٨ - **حديث** يونس مرة أخرى ، قال : ثنا سفیان ، عن عبيد الله قال : سمعت أم أيوب الأنصارية قالت : نزل على رسول الله ﷺ ، فقربت إليه طعاما ، فيه من بعض هذه البقول فلم يأكله ، وقال « إني أكره أن أؤذي صاحبي » .

٦٦١٩ - **حديث** ربيع المؤذن قال : ثنا شعيب بن الليث ، قال : ثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الحر ، عن أبي رهم السامي ، أن أبا أيوب حدثه قال : قلت يا رسول الله ، كنت ترسل بالطعام فأنظر ، فإذا رأيت أثر أصابعك ، وضعت يدي فيه ، حتى كان هذا الطعام الذي أرسلت به ، فنظرت فيه ، فلم أرفيه أثر أصابعك .

فقال رسول الله ﷺ « أحل ، إن فيه بصلًا ، فسكرهت أن آكله من أجل الملك الذي يأتي ، وأما أنتم مكلوه » .

٦٦٢٠ - **حديث** صالح بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال : ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ ، قال : **حديث** ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، فذكر بإسناده مثله .

٦٦٢١ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا عتياش بن وليد الرقام ، قال : ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، قال : ثنا ابن إسحاق ، قال : **حديث** يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله ، عن أبي أمامة ، [عن أبي أيوب] عن رسول الله ﷺ مثله ، غير أنه لم يسم الشجرة .

٦٦٢٢ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، عن بكر بن سوادة أن سفیان ابن عبد الله حدثه ، عن أبي أيوب الأنصاري ، عن رسول الله ﷺ بنحوه ، إلا أنه قال : « بصل ، أو كراث » وزاد في آخره « وليس بمحرم » .

فقد أباح رسول الله ﷺ في هذه الآثار للناس ، أكل البصل والكراث ، وأن ذلك غير محرم .

بل إن قال قائل : هذا الذي ذكرت ، إنما هو على ما كان منهما قد طبخ .

(١) وفي نسخة « شعيب » .

فأما ما كان غير مطبوخ ، فهو داخل في النهي الذي في الآثار الأول .

فيل له : قد قال رسول الله ﷺ ، فيما ذكرنا عنه في هذه الآثار « إنما كرهه لريحه » وقد أباح أصحابه أكله .
فإن^(١) كانت ريحه فيه قامة بعد الطبخ ، كان على حكمه قبل الطبخ ، إذ كان إنما كره أكله فيهما جميعاً ، من أجل ريحه .

فدل بإباحته أكله لهم بعد الطبخ وريحه موجودة على أن أكلهم إياه قبل الطبخ ، مباح لهم أيضاً .

٦٦٢٣ - وقد حدثنا يونس ، قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، قال : حدثني عطاء بن أبي رباح ، أن جابر بن عبد الله قال : إن رسول الله ﷺ قال « من أكل ثوماً أو بصلاً ، فليعتزلنا ، أو يعتزل مسجدنا فيقتعد في بيته » وأنه أتى بقدر ، أو يبدر فيه خضروات من بقول ، فوجد لها ريحاً لسأل عنها فأخبر بما فيها من البقول فقال : قربوها إلى بعض أصحابه كان معه ولما رآه كره أكله قال : « كل فإن أناحي من لاتناحي » .
٦٦٢٤ - حدثنا يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : ثنا ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال « من أكل من الكراث ، فلا يشمتنا^(٢) في مساجدنا ، حتى يذهب ريحها فإن اللائكة تتأذى مما يتأذى منه الإنسان » .

٦٦٢٥ - حدثنا عبد العزيز بن معاوية العتابي ، قال : ثنا عبد الله بن صالح^(٣) ح .

٦٦٢٦ - وحدثنا حسين بن نصر قال : ثنا سبابة بن سوار قال : ثنا إسرائيل ، عن مسلم ، الأعور ، عن حبة عن علي قال أمرنا رسول الله ﷺ أن نأكل الثوم وقال « لولا أن الملك ينزل علي ، لأكلته » .
فقد دل ما ذكرنا ، على إباحة أكلها ، مطبوخاً كان أو غير مطبوخ ، لمن قعد في بيته ، وكراهة حضور المسجد ، وريحه موجود ، لئلا يؤذي بذلك من يحضره من الملائكة وبني آدم ، فهذا نأخذوه قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

٤ - باب الرجل يمر بالحائط أنه أن يأكل منه^(٤) أم لا ؟

٦٦٢٧ - حدثنا علي بن شيبه ، قال : ثنا علي بن عاصم ، قال : ثنا الجري ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري قال : أحسبه عن النبي ﷺ قال « إذا أتى أحدكم علي حائط ، فليناد صاحبه ثلاث مرات ، فإن أجابه ، وإلا فليأكل من غير أن يفسد ، وإذا أتى على غنم ، فليناد صاحبه ثلاث مرات ، فإن أجابه ، وإلا فليشرب من غير أن يفسد » .
قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا فجعلوا لمن مر بالحائط ، أن ينادي صاحبه ثلاثاً ، فإن أجابه ، وإلا فأكل ، وكذلك في الغنم .

وخالقهم في ذلك آخرون ، فقالوا : لا ينبغي أن يأكل من غير ضرورة ، فإن كانت ضرورة فالأكل له من ذلك والشرب له مباح .

(١) وفي نسخة « فلما » . (٢) وفي نسخة « بشا » . (٣) وفي نسخة « رجاء » . (٤) وفي نسخة « منها » .

قالوا : وقد روى ، عن أبي سعيد الخدري في غير هذا الحديث ، ما يدل على أن الإباحة المذكورة في هذا الحديث ، هي على الضرورة .

٦٦٢٨ - قد كروا ما **حدثنا** فهد ، قال : ثنا غول بن إبراهيم ، قال : ثنا إسرائيل ، عن عبد الله بن عصمة قال : سمعت ، أبا سعيد الخدري يقول : إذا أرمل القوم فصبحوا الإبل ، فلينادوا الراعي ثلاثاً ، فإن لم يجدوا الراعي ، ووجدوا الإبل ، فليتبصخوا ^(١) ، ابن الراوية ، إن كل في الإبل راوية ، ولا حق لهم في بقيتها ، فإن جاء الراعي ، فليجئهم رجلان ولا يقاقلوه ، ويشربوا ، فإن كان معهم دراهم ، فهو حرامٌ عليهم إلا بإذن أهلها .

وفي هذا الحديث ، دليل على أن ما أبيض من ذلك في هذا الحديث الأول ، إنما هو على الضرورة .

وقد جاء عن رسول الله ﷺ في غير هذا الحديث ، ما يدل على هذا المعنى أيضاً .

٦٦٢٩ - **حدثنا** ربيع الجيزي قال : ثنا إسحاق بن بكر بن مضر ، قال : ثنا أبي ، عن يزيد بن الهاد ، عن مالك بن أنس ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « لا يمتلئ أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه ، يحب أحدكم أن يؤتى مائة ^(٢) مشربته ، فيكسر خزائنه ، فيحمل طعامه ؟ فإنما تخزن لهم ضرور مواشيهم أطعمتهم ، فلا يمتلئ أحدكم ماشية امرئ إلا بإذنه .

٦٦٣٠ - **حدثنا** بكار قال : ثنا مؤمل بن إسماعيل قال : ثنا الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مثله .

٦٦٣١ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا محمد بن الصباح قال : ثنا شريك بن عبد الله عن عبد الله بن عصم قال سمعت أبا سعيد الخدري رفعه قال : لا يحل لأحد أن يحل صرار ناقة إلا بإذن أهلها فإنه خاتمهم عليها .

٦٦٣٢ - **حدثنا** ابن مرزوق قال **حدثنا** أبو عامر المقدي قال : ثنا سليمان بن بلال عن سهيل عن عبد الرحمن بن سعد عن أبي حميد الساعدي أن النبي ﷺ قال : « لا يحل لامرئ أن يأخذ عصا أخيه (فترطيب نفسه منه) قال وذلك لشدة ما حرم الله على المسلمين من مال المسلم .

٦٦٣٣ - **حدثنا** ربيع الجيزي قال : ثنا إسحاق بن الفرج قال : ثنا حاتم بن إسماعيل قال : ثنا عبد الملك بن الحسن عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن عمارة بن حارثة ^(٣) عن عمرو بن يثري ^(٤) قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال « لا يحل لامرئ من مال أخيه شيء إلا بطيب نفس منه » قال : قلت يا رسول الله ، إن لقيت غنم ابن عمي ، أخذ منها شيئاً ؟ فقال « إن لقيتها تحمل شجرة وزناداً بخبث الجميش ^(٥) فلا تهجها » .

فهذه الآثار التي ذكرنا ، تمنع ماتوم من ذهب في تأويل الحديث الأول ، إلى ما ذكرناه .

(١) وفي نسخة (فليصبخوا) .

(٢) قوله (مائة) يعني أن كرامة (مائة) قد رويت مدوئة مائة واربعة .

(٣) وفي نسخة (حرانة)

(٤) وفي نسخة (بن يثري)

(٥) وفي نسخة (شجرة ورياد الخبث)

ولو ثبت ما ذهب إليه من ذلك ، لاحتمل أن يكون ذلك الحديث ، كان في حال وجوب الضيافة ، حين أمر رسول الله ﷺ بها ، وأوجبها للمسافرين ، على من حلوا به .

٦٦٣٤ - فإنه **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا بشر بن عمر ، ووهب بن جرير ، قالوا : ثنا شعبة ، عن منصور ، عن الشمسي ، عن المقدم ، أبي كريمة ، قال : قال رسول الله ﷺ « ليلة الضيف ^(١) حق واجب على كل مسلم ، فإن أصبح بفنائهم ، فإنه دين » ، إن شاء اقتضاه ، وإن شاء تركه » .

٦٦٣٥ - **حدثنا** بكار قال : ثنا أبو داود قال : ثنا شعبة ، فذكر بإسناده مثله .

٦٦٣٦ - **حدثنا** نصر بن مرزوق قال : ثنا الخصيب ، قال : ثنا وهيب ^(٢) عن منصور ، فذكر بإسناده مثله .

٦٦٣٧ - **حدثنا** فهد قال : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : ثنا معاوية بن صالح ، أن أبا طلحة حدثه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « أيتما ضيف زل بقوم ، فأصبح الضيف محروماً ، فله أن يأخذ بقدر قراه ، ولا حرج عليه » .

٦٦٣٨ - **حدثنا** أحمد بن عبد الرحمن ، قال : ثنا عيسى ، قال : ثنا معاوية بن صالح ، عن نعيم بن زياد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٦٣٩ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أبو مسهر ، قال : ثنا يحيى بن حمزة ، عن الزبيدي ، عن مروان بن روية أنه حدثه ، عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشى ، عن المقدم بن ممدى كرب ، أن رسول الله ﷺ قال « أيتما رجل ضاف بقوم ، فلم يقروه ، كان له أن يعقبهم بمثل قراه » ^(٣) .

٦٦٤٠ - **حدثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا شعيب بن الليث ، قال : ثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير من عقبة بن عامر قال : قلنا يا رسول الله ، إنك تبعنا فمهر بقوم [فلا يأمرهم لنا بحق الضيف] .

قال « إن ترلهم يقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف ، فأقبلوا ، فإن لم يفعلوا ، فخذوا منهم حق الضيف ائدى بئني » .

فأوجب ﷺ ، الضيافة في هذه الآثار ، وجعلها ديناً وجبت له أخذها ، كما يأخذ الدين . ثم نسخ ذلك .

٦٦٤١ - فما روى في نسخه ، ما **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا سليمان بن المغيرة ، قال : ثنا ثابت ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : ثنا المقداد بن الأسود قال : جئت أنا وصاحب لي ، قد كادت أن تذهب أسماؤنا وأبصارنا من الجوع ، فجعلنا نتعرض للناس فلم يصفنا أحد .

فأتينا النبي ﷺ فقلنا : يا رسول الله ، أصابتنا جوع شديد ، فتمرضنا للناس فلم يصفنا أحد فأدينناك .

(١) وفي نسخة « الضيفة »

(٢) وفي نسخة (وهب)

(٣) وفي نسخة (قراه)

فذهب بنا إلى منزله ، وعنده أربعة أعنز ، فقال : « يا مقداد ، احلبني ، وجزم^(١) الابن لكل اثنين جزءاً »
وذكر حديثاً طويلاً .

٦٦٤٢ - **حديث** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد ، عن ثابت ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن المقداد
ابن عمرو ، قال : قدمت المدينة أنا وصاحب لي ، ثم ذكر مثله .

أفلا ترى أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يضيفهم ، وقد بلغت بهم الحاجة إلى ما ذكر في هذا الحديث ،
ثم لم يمنهم رسول الله ﷺ على ذلك .
فدل ما ذكرنا ، على نسخ ما كان أوجب على الناس من الضيافة .

وقد ذكرنا فيما تقدم من كتابنا هذا ، عن رسول الله ﷺ « مال المسلم على المسلم ، كحرمة دمه » .

٦٦٤٣ - وقد **حدث** ربيع^(٢) قال : ثنا أسد قال : ابن أبي ذئب ، عن عبد الله بن السائب ، عن أبيه ، عن جده^(٣) أنه سمع
النبي ﷺ يقول : « لا يأخذ أحدكم متاع صاحبه لاعباً ولا جاداً ، وإذا (أخذ أحدكم)^(٤) عصا أخيه ،
فليردها إليه » .

٦٦٤٤ - وقد عمل أصحاب رسول الله ﷺ في الضيافة ، بما **حدث** أبو بكر ، قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا أبان بن يزيد
المطاري ، قال : ثنا يحيى بن أبي كشيح قال : ثنا عبد الرحمن ، مولى سعد بن أبي وقاص قال : كنت مع سعد
ابن أبي وقاص في سفر ، فأوآنا الليل إلى قرية دهقان ، وإذا الإبل عليها أحمالها .

فقال لي سعد « إن كنت تريد أن تكون مسلماً حقاً ، فلا تأكل منها شيئاً » فبتنا جائعين .

فهذا سعد يقول : « إن مررت أن تكون مسلماً حقاً ، فلا تأكل منها شيئاً » فلا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده ،
حقيقة علمه به ، إذ كان عنده من أمور الإسلام ، ولم يأخذ أهل القرية بحق الضيافة .
فذلك دليل أنه لم تكن — حينئذ — الضيافة واجبة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥ - باب لبس الحرير

٦٦٤٥ - **حدث** أحمد قال : ثنا عبد الله بن صالح ، قال **حدث** الليث بن سعد ، عن ابن أبي مليكة ، عن المسور بن غرمة
أن رسول الله ﷺ قدمت عليه أقبية ، فبلغ ذلك أبي غرمة ، فقال : يا بني ، إنه قد بلغني أن رسول الله ﷺ قدمت
عليه أقبية فهو يقسمها ، فاذهب بنا إليه .

قال : فذهبنا ، فوجدنا رسول الله ﷺ في منزله فقال لي أبي : يا بني ، ادع لي رسول الله ﷺ .
فقال المسور : فأعظمت ذلك ، وقالت : ادعوا لك رسول الله ﷺ !! .

فقال^(٥) : يا بني ، إنه ليس بمجبار .

(٢) هو صيفي بن عائذ .

(١) هو المؤذن .

(٤) في نسخة « قال » .

(٣) وفي نسخة بدل ما بين القوسين « أحدكم أحد » :

فدعوت رسول الله ﷺ ، فخرج وعليه ثياب من ديباج (مزرة بذهب فقال) ^(١) « يا محرمه ، هذا خبأته لك » فأعطاه إياه .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا ، فقالوا لا بأس بلبس الحرير ، للرجال والنساء ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فكروهوا لبس الحرير للرجال ، واحتجوا في ذلك بالآثار المتواترة المروية ، في النهي عنه ، عن النبي ﷺ .

٦٦٤٦ - فيها ، ما **حدثنا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا معاذ بن هشام ، قال : ثنا أبي ، عن قتادة ، عن عامر الشعبي ، عن سويد بن غفلة ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب بالجابية ، فقال : « نهى نبي الله ﷺ ، عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع . »

٦٦٤٧ - **حدثنا** يزيد قال : ثنا معاذ ، قال : ثنا أبي ، عن قتادة ، عن أبي عثمان النهدي ، عن عمر بن الخطاب قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير ، إلا موضع أصبعين ، أو ثلاث ، أو أربع . »

٦٦٤٨ - **حدثنا** يزيد بن سنان قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : ثنا عاصم الأحول ، عن أبي عثمان النهدي قال : قال عمر بن الخطاب « إياكم والحرير ، فإن رسول الله ﷺ قد نهى عنه وقال : « لا تلبسوا منه إلا ما كان هكذا » وأشار رسول الله ﷺ بأصبعيه . »

٦٦٤٩ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : سمعت يزيد بن هارون ، فذكر بإسناده مثله .

٦٦٥٠ - **حدثنا** يزيد قال : ثنا وهب بن جرير ، قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أبي عثمان النهدي ، قال : أنا نا كتاب عمر ، وأنا بأذربيجان ، مع عتبة بن فرقد أن رسول الله ﷺ نهانا عن لبس الحرير إلا هكذا ، قال : فأعلمنا أنها الأعلام .

٦٦٥١ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا وهب بن جرير ، عن أبيه ، عن جميل بن مرة ، عن أبي الوضئ قال : رأيت علياً ، ورأى على رجل برداً يتلأف فقال : « فيه حرير ؟ » فقال : نعم فأخذه ، فجمع صفتيه بين أصبعيه فشقه فقال : « أما إني لم أحسدك عليه ، ولكن سمعت رسول الله ﷺ نهى عن الحرير . »

٦٦٥٢ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا عارم ، قال : ثنا حماد بن زيد ^(٢) عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن عمر قال : يا رسول الله إني مرت ببطارد ، أو بليبد ، وهو يمرض عليه حلة حرير ، فلو اشتريتها للجمعة ولأوفود . فقال رسول الله ﷺ « إنما يلبس الحرير في الدنيا ، من لا خلاق له في الآخرة . »

٦٦٥٣ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، أن مالكاً حدثه عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ نحوه غير أنه لم يذكر ، عطارداً ، ولا بليبد .

(١) وفي نسخة بدل ما بين القوسين (من دور قال)

(٢) وفي نسخة (عن يزيد)

٦٦٥٤ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، ومحمرو ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ مثله ، وذكر أن الرجل عطار د ، أولييد .

٦٦٥٥ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا أبو معمر قال : ثنا عبد الوارث بن سعيد ، قال : ثنا يحيى بن أبي إسحاق قال : قال لي سالم بن عبد الله : ما الإستبرق ؟ .

قلت : ما غلظ من الديباج ، وخشن منه .

فقال سمعت عبد الله بن عمر يقول : رأى عمر بن الخطاب على رجل حلة من إستبرق ، فأتى بها فقال : يا رسول الله ، اشتر هذه ، فالبسها لو فد الناس ، إذا قدم عليك .

فقال : « إنما يلبس الحرير ، من لا خلاق له » قال : فضى لذلك ما مضى .

ثم إن رسول الله ﷺ ، بعث إليه بحلة فأثارة بها فقال : يا رسول الله ، بعثت إلى بهذه ، وقد قلت في مثل هذا ما قلت ؟ .

فقال « إنما بعثت إليك بها لتصيب بها مالا » .

وكان عبد الله بن عمر يكره العَلَمَ في الثوب من أجل هذا الحديث .

٦٦٥٦ - **حديث** ابن مزيق قال : ثنا وهب ، قال : ثنا أبي قال : سمعت الصقعب بن زهير ، يحدث عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ، عن عبد الله بن عمر قال : أتى رسول الله ﷺ أعرابي ، عليه جبة مكفوفة بحرير ، أو قال : مزردة بدبياج ، فقام إليه رسول الله ﷺ مفضيا وأخذ بجميع جيبته فجذبها به ثم قال « لا أرى عليك ثياب من لا يعقل » وهو حديث طويل ، فاختصرنا منه هذا المعنى .

٦٦٥٧ - **حديث** سليمان بن شعيب قال : ثنا الخصيب ، قال : ثنا همام ، عن قتادة ، عن أبي شيخ الهناني (١) قال : كنت في ملا من أصحاب النبي ﷺ عند معاوية فقال : أنشدكم الله ، هل تعلمون أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس الحرير ؟ قال : قالوا « اللهم نعم » قال : وأنا أشهد .

٦٦٥٨ - **حديث** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا همام ، فذكر بإسناده مثله .

٦٦٥٩ - **حديث** محمد قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد ، قال : أخبرني حميد ، عن بكر بن عبد الله ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال « إنما يلبس الحرير ، من لا خلاق له » .

٦٦٦٠ - **حديث** محمد بن حميد قال : ثنا عبد الله بن يوسف ، قال : ثنا يحيى بن حمزة ، قال : ثنا الأوزاعي ، قال : **حديث** يحيى بن أبي كثير ، قال : ثنا حمران ، قال : حج معاوية ، فدعا نقرأ من الأنصار في الكعبة فقال « أنشدكم الله ، ألم تسمعوا أن رسول الله ﷺ ، نهى عن ثياب الحرير ؟ فقالوا : اللهم نعم ، قال : وأنا أشهد .

٦٦٦١ - **حديث** ابن مزيق قال : ثنا أبو عامر المقدى ، قال : ثنا شعبة ، عن الحكم ، عن ابن أبي ليلى قال : استسقى حذيفة بالمداثي (٢) فأثارة دهقان يافاء من فصة ، فرمى به ثم قال « إني كنت نهيته عنه فأتى أن يلبس ،

(١) بضم الماء وتخفيف النون .

(٢) وى نسخة « بالمدينة »

إن رسول الله ﷺ نهى عن الشرب ^(١) في آنية الذهب والفضة ، وعن لبس الحرير والديباج « وقال « دعوهم في الدنيا ، وهي لكم في الآخرة » .

٦٦٦٢ - **حدثنا** أبو بكر قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن الحكم ، عن ابن أبي ليلى ، مثله .

٦٦٦٣ - **حدثنا** علي بن شيبه قال : ثنا أبو عسّان ، قال : ثنا مسمود بن سعد الجمعي ، عن يزيد بن أبي رباد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، مثله .

٦٦٦٤ - **حدثنا** ابن مروزق ، قال : ثنا أبو إسحاق الضرير ، قال : ثنا ابن عون ، عن مجاهد ، عن ابن أبي ليلى ، مثله .

٦٦٦٥ - **حدثنا** ابن مروي ، قال : ثنا أبو عاصم ، قال : ثنا عمر بن سميد ، عن أبيه ، عن علي بن عبد الله ، عن أبيه عن معاوية قال « نهى رسول الله ﷺ ، عن لبس الحرير والذهب » .

٦٦٦٦ - **حدثنا** أبو بكر قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن أبي التياح ، عن رجل من بني ليث عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ ، نهى عن لبس الحرير .

٦٦٦٧ - **حدثنا** محمد بن حزيمة قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد قال : ثنا أبو التياح ، عن حفص ^(٢) الليثي ، عن عمران بن حصين ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٦٦٨ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا عياش الرقام ، قال : ثنا عبد الأملئ ، قال : ثنا سميد عن مطر عن الحسن ، عن عمران بن الحصين ^(٣) قال : قال رسول الله ﷺ « لا ألبس التميمي المكف بالحرير » وأوى الحسن إلى جيب قميصه .

٦٦٦٩ - **حدثنا** عبد الغني بن أبي عقيل قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبة ، ح .

٦٦٧٠ - **حدثنا** ابن مروزق قال : ثنا أبو داود ، ووهب قالنا ثنا شعبة ، عن الأشعث بن أبي الشعثاء ، عن معاوية ابن سويد بن مقرن ، عن البراء بن عازب قال : نهانا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباج ، والشرب في آنية الذهب والفضة .

٦٦٧١ - **حدثنا** محمد بن النعمان قال : ثنا سميد بن منصور ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن ثابت البناني ، قال : سمعت عبد الله بن الزبير يقول : قال : محمد ﷺ « من لبس الحرير في الدنيا ، لم يلبسه في الآخرة » .

٦٦٧٢ - **حدثنا** بكار قال : ثنا أبو داود قال : ثنا هشام بن أبي عبد الله ، عن قتادة ، عن داود السراج ، عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ قال « من لبس الحرير في الدنيا ، لم يلبسه في الآخرة ولو دخل الجنة يلبسه أهل الجنة ، ولا يلبسه هو » .

٦٦٧٣ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو معمر قال : ثنا عبد الوارث : قال : ثنا عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس

(١) وفي نسخة « شراب »

(٢) وفي نسخة (جعفر)

(٣) وفي نسخة (حميد)

قال : قال رسول الله ﷺ « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » .

٦٦٧٤ - **حدثنا** مبشر بن الحسن ، قال : ثنا أبو عامر العقدي ، قال : ثنا شعبة ، عن عبد العزيز بن صهيب ، وسأله عن الحرير فقال : سمعت أسأ فقلت : عن النبي ﷺ ؟ فقال : سديدا^(١) ، ثم ذكر مثله .

٦٦٧٥ - **حدثنا** يونس ، قال : ثنا أسد قال ثنا : شعبة عن حميد الطويل ، عن أنس قال : كنا نتحدث بذلك .

٦٦٧٦ - **حدثنا** يونس وبجر قال يونس : أخبرنا ابن وهب ، وقال بجر : ثنا ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث أن هشام بن أبي رقية الأنمي حدثه قال : سمعت مسلمة بن عمار بن مخطب وهو يقول « إياكم في القطن ، وفي الكتان ، ما يفتيك من لبس الحرير ؟ وهذا فيكم رجل ، يحبر عن رسول الله ﷺ ، قم يا عقبه » .

فقام عقبه بن عامر فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من لبس الحرير في الدنيا حرمه^(٢) » أن يلبسه في الآخرة » .

٦٦٧٧ - **حدثنا** محمد بن حميد بن هشام قال : ثنا عبد الله بن يوسف قال : **حدثني** يحيى بن حمزة ، عن الوليد بن السائب أن الوليد ، أبا^(٣) عمار ، قال : ثنا أبو أمامة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « لا يلبس الحرير في الدنيا إلا من لاخلاق له » .

٦٦٧٨ - **حدثنا** حسين بن نصر ومحمد بن حميد قالا : ثنا عبد الله بن يوسف ، قال : ثنا يحيى بن حمزة ، قال : **حدثني** زيد بن واقد ، أن خالد بن عبد الله بن أبي حسين^(٤) حدثه قال : **حدثني** أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من لبس الحرير في الدنيا ، لم يلبسه في الآخرة ومن شرب الخمر في الدنيا ، لم يشربه في الآخرة ، ومن شرب في آنية الفضة والذهب ، لم يشرب بهما في الآخرة » .

ثم قال « لباس أهل الجنة ، وشراب أهل الجنة ، وآنية أهل الجنة » .

ففي هذه الآثار المتواترة ، انتهى عن لبس الحرير .

فاحتمل أن يكون نسخت ما فيه الإباحة للبس ، واحتمل أن يكون ما فيه الإباحة هو الفاسخ .

فنظرنا في ذلك ، فنعلم الناسخ من ذلك ، من النسخ .

٦٦٧٩ - فإذا ابن أبي داود **حدثنا** ، قال : ثنا محمد بن عبد الرحمن العلاف ، قال : ثنا ابن سواء ، عن سعيد ، عن قتادة عن أنس ، أن أكيدر دومة ، أهدى إلى النبي ﷺ حُجَّةً من سدس ، وذلك قبل أن ينهى عن الحرير ، فلبسها ، فعجب الناس منها .

فقال « والذي نفسي بيده ، لمناذيل سعد بن معاذ في الجنة ، أحسن من هذه » .

٦٦٨٠ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني ابن لهيعة ، والليث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ،

(١) وفي نسخة (شداد)

(٢) وفي نسخة (حرام)

(٣) وفي نسخة « بن »

(٤) وفي نسخة « حسين » .

عن أبي الخير ، أنه سمع عقبة بن عامر يقول : خرج علينا رسول الله ﷺ ذات يوم ، وعليه قُرُوج حرير ، فعلى فيه ، ثم انصرف فزعه ، وقال « لا ينبغي لباس هذه اللتقين » .

٦٦٨١ - **حديث** أبو بكرة قال : ثنا أبو عامر قال : **حدثني** عبد الحيد بن جعفر ^(١) قال : ثنا يزيد بن أبي حبيب وذكر بإسناده مثله .

٦٦٨٢ - **حديث** يونس قال : ثنا عبد الله بن يوسف قال : ثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ، عن عقبة ابن عامر أنه قال : أهدى إلى رسول الله ﷺ قروج حرير ، فلبسه ، ثم ذكر مثله .

فدلت هذه الآثار أن لبس الحرير كان مباحاً ، وأن النهي عن لبسه ، كان بعد إباحته ، فلملنا أن ماجاء في النهي عن لبسه ، هو الناسخ لما جاء في إباحة لبسه .

وهذا أيضاً ، قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، وأكثر العلماء .

٦٦٨٣ - وقد روى عن أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك ، ما **حدثنا** أبو بكرة ، قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن سعد بن إبراهيم ، عن أبيه أن عمه إسماعيل بن عبد الرحمن ، دخل مع عبد الرحمن ، على عمر ، وعليه قميص من حرير ، وقلبان من ذهب ، فشق القميص ، وفك القلبين وقال « اذهب إلى أمك » .

٦٦٨٤ - **حديث** أبو بكرة قال : ثنا [أبو] أحمد ، قال : ثنا مسعر ، عن وبرة بن عبد الرحمن ، عن عامر ، عن سويد بن غفلة قال : أتينا عمر ، وعلينا من ثياب أهل فارس ، أو قال : كسرى فقال « برح الله هذه الوجوه » فرجعنا فألقيناها ، ولبسنا ثياب العرب ، فرجعنا إليه فقال « أتم خير من قوم أنوني ، وعليهم ثياب قوم ، لو رضينا الله لهم ، لم يلبسهم إياها ، لا يصلح ، ألا يجل ، إلا أسبعين أو ثلاثاً أو أربما » يعني : الحرير .

٦٦٨٥ - **حديث** أبو بكرة قال : ثنا أبو أحمد قال : ثنا سفيان ، عن إسماعيل بن سميع ، عن مسلم البطين ، عن أبي عمرو السيباني قال : رأى علي بن أبي طالب على رجل ، جبة في صدره لينة من ديباج .

فقال له علي « ما هذا الشيء ، الذي تحت لحيتك ؟ » فجعل الرجل ينظر فقال له رجل : إنما يعني ، الديباج .

٦٦٨٦ - **حديث** أبو بكرة قال : ثنا إبراهيم بن بشار ، قال : ثنا سفيان ، عن عمرو ، عن صفوان بن عبد الله ابن صفوان قال : استأذن سعد بن أبي وقاص ، على ابن عامر ، وتحتته مرافق من حرير ، فأمر بها فرفعت فدخل عليه سعد ، وعليه مطرف ، شطره حرير .

فقال له ابن عامر : يا أبا إسحاق ، استأذنت عليّ ونحى مرافق من حرير ، فأمرت بها فرفعت .

فقال : نعم الرجل أنت ، يا ابن عامر ، إن لم تكن من الذين قال الله عز وجل أذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَايَاتِكُمْ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا « لَأَنْ أَضْطَاجِعَ عَلَى جِمرِ النَّضَاءِ ، أحب إليّ من أن أضطجع على مرافق حرير .

قال « فهذا عليك مطرف ، شطره خز ، وشطره حرير » قال : إنما لي جلدي منه الخز ،

(١) وفي نسخة (عمر) .

٦٦٨٧ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا إبراهيم قال : ثنا سميان ، عن عمرو بن دينار ، عن طلحة بن حبيب ، قال : قلت لابن عمر : أرايت هذا الذي تقول في هذا الحرير ، أشيء سمعته من رسول الله ﷺ ، أو وجدته في كتاب الله عز وجل ؟

قال : ما وجدته في كتاب الله ، ولا سمعته من رسول الله ﷺ ، ولكني رأيت ^(١) أهل الإسلام يكرهونه .

٦٦٨٨ - **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا الخصب ، قال : ثنا يزيد بن بن زريع ، عن عبد الله بن عون ، قال : لا أعلمه إلا قال عن الحسن قال : دخلنا على ابن عمر بالبطحاء فقال له رجل : إن ثيابنا هذه ، يخاطها الحرير . قال : « دعوه ، فليله وكثيره » .

قال أبو جعفر : فذهب ذاهبون إلى أن الحرام من ذلك ، فقد دخل فيه النساء والرجال جميعاً ، واحتجوا في ذلك بقول النبي ﷺ « من لبسه في الدنيا ، لم يلبسه في الآخرة » ولم يخص في ذلك الرجال دون النساء .

قالوا : فقد رأينا آية الذهب والفضة ، حرمت على المسلمين ، لأنها آيات الكفار ، فاستوى في ذلك النساء والرجال .

فكذلك الحرير ، لما حرم على المسلمين ، لأنه لباس الكفار ، استوى فيه الرجال والنساء جميعاً .

فكان من الحجة على من ذهب إلى هذا القول ، أنه قد نهى عن لبس الثياب المصنعات وقيل : إنها لباس الكفار » .

٦٦٨٩ - وروى عن رسول الله ﷺ في ذلك ، ما **حدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا مسدد ، قال : ثنا يحيى ، عن هشام ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن إبراهيم ، عن خالد ابن معدان ، عن جبير بن نفير ، عن عبد الله بن عمرو : أن النبي ﷺ رأى عليه ثوبين ممصفرين قال « هذه من ثياب الكفار ، فلا تلبسها ^(٢) » .

٦٦٩٠ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا هرون بن إسماعيل الخزاز ، قال : ثنا علي بن المبارك ، قال : ثنا يحيى ، فذكر بإسناده مثله .

فنفى هذا الحديث أن الثياب المصبغة ، ثياب الكفار .

فنظرنا في ذلك ، هل حرم لبسها لهذه العلة ، على النساء أم لا ؟

٦٦٩١ - فإذا سليمان بن شعيب قد **حدثنا** ، قال : ثنا الخصب ، قال : ثنا عمارة بن زاذان ، عن زياد النخعي ، عن أنس ابن مالك ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ وعليه ثوب ممصفر فقال له « لو أن ثوبك هذا كان في تنور ، لكان خيراً لك » فذهب الرجل فجعله تحت القدر ، أوفى التنور ، فأتى النبي ﷺ قال « ما فعل ثوبك ؟ » قال : صنعت به ما أمرتني .

فقال له رسول الله ﷺ « ما بهذا أمرتك ، ألا ألقيته على بعض نساءك ؟ » .

(٢) وفي نسخة « تلبسوها »

(١) وفي نسخة « سمعت » .

مكان ذلك التحريم على الرجال ، دون النساء .

٦٦٩٢ - وقد روى في ذلك عن أصحاب رسول الله ﷺ ، ما **حدثنا** أبو حارم ، عبد الحميد بن عبد العزيز ، قال : ثنا بندار ، قال : ثنا ابن أبي عدى ، عن سميد بن أبي عروبة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم النخعي قال : دخلت على عائشة ، فرأيت عليها ثياباً مصبغة .

٦٦٩٣ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو عاصم قال : أخبرني ابن جريج ، عن موسى بن عقبة قال : كانت أم سلمة ، وعائشة ، وأم حبيبة ، يلبسن المعصرات .

٦٦٩٤ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابراً يقول لأهله : لا تلبسوا ثياب الطيب ، وتلبسوا الثياب المعصرة من غير الطيب .

٦٦٩٥ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أنها كانت تلبس الثياب المعصرات وهي محرمة ، ليس فيهن زعفران .

٦٦٩٦ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يحيى بن عبد الله بن سالم ، عن هشام بن عروة ، عن فاطمة بنت المنذر أنها قالت : ما رأيت أسماء لبست إلا المعصر ، حتى لقيت الله عز وجل ، وإن كانت تلبس الثوب يقوم قياماً من المعصر .

فما ينكرون أن يكون الحرير كذلك ، فيكون لبسه مكروهاً للرجال ، غير مكروه للنساء .

فإن قالوا لنا : فلم لا تشبهون حكم لباس الحرير في هذا الباب ، بحكم استعمال آنية الذهب والفضة ؟
قل لهم : لأن الثياب المصبغة هي من اللباس ، وكذلك ثياب الحرير والديباغ والذهب والفضة ، هما من الأواني واللباس ، بعضه ببعض ، أشبه منه بالآنية .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

٦٦٩٧ - وقد روى في ذلك أيضاً عن النبي ﷺ ، ما **حدثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا شعيب بن الليث ، قال : ثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الصعبة ، عن رجل من همدان يقال له « أفلع » عن ابن زُرير أنه سمع على ابن أبي طالب يقول : إن نبي الله ﷺ ، أخذ حريراً في يمينه ، وأخذ ذهباً فجعله في يساره ، ثم قال « إن هذين حرام على ذكور أمتي » .

٦٦٩٨ - **حدثنا** حسين بن نصر ، قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : ثنا محمد بن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد العزيز بن أبي الصعبة ، عن أبي أفلع ، عن عبد الله بن زُرير التافقي ، عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٦٩٩ - **حدثنا** فهد قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : أخبرني ابن طبيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عبد العزيز بن أبي الصعبة القرشي ، عن أبي علي الهمداني ، عن عبد الله بن زُرير قال : سمعت علي بن أبي طالب يقول « خرج علينا رسول الله ﷺ ، وفي إحدى يديه ذهب ، وفي الأخرى حرير ، فقال « هذان حرام على ذكور أمتي وحل لائمتها » .

٦٧٠٠ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد ، قال : ثنا ابن لهيعة ، قال : ثنا يزيد بن أبي حبيب أن عبد العزيز بن أبي الصعبة القرشي حدثه ، ثم ذكر بإسناده مثله .

٦٧٠١ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، عن عبد الرحمن بن رافع ، عن عبد الله بن عمرو ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٧٠٢ - **حديث** إبراهيم بن منقذ ، وصالح بن عبد الرحمن ، قالا : ثنا القرني عن عبد الرحمن بن زياد ، فذكر بإسناده مثله .

٦٧٠٣ - **حديث** ابن أبي عمران ، وابن أبي داود ، وهلي بن عبد الرحمن ، وأبو ذرعة الدمشقي ، ومحمد بن حريجة ، قالوا : ثنا سميد بن سليمان الواسطي ، عن عباد بن العوام ، قال : ثنا سميد بن أبي عروبة ، قال : **حديث** ثابت بن أرقم ، قال : حدثني عتي أنيسة بنت زيد بن أرقم ، عن أبيها ، زيد بن أرقم عن رسول الله ﷺ ، مثله وزاد علي بن عبد الرحمن « فقال له رجل : إنك لتقول هذا ، وهذا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ينهى عنه . قالت : وكان في يدي قلبان من ذهب ، فقال « ضعيب » وركب هيمراً له ، فانطلق ثم رجع ، فقال « أعيديهما » فقد سألته ، فقال « لا بأس به » .

٦٧٠٤ - **حديث** ابن أبي داود قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا يحيى بن أيوب قال : **حديث** الحسن بن ثوبان ، وعمر بن الحارث ، عن هشام بن أبي رقية ، قال : سمعت مسلمة بن مخلد يقول لعقبة بن عامر « قم » ، حدث الناس بما سمعت من رسول الله ﷺ « يعني : فقام عقبة فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من كذب علي متعمداً فليتبوأ بيته من جهنم (١) » .

وسمعت رسول الله ﷺ يقول « الحرير والذهب ، حرام على ذكور أمتي ، حلل لا نأتهم » .

٦٧٠٥ - **حديث** محمد بن خزيمة قال : ثنا الحجاج بن المنهال الأنماطي ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن عبيد الله ابن عمر ، عن نافع ، عن سميد بن أبي هند ، عن أبي موسى الأشعري ، عن النبي ﷺ أنه قال « الحرير والذهب ، حلال لا نأثم أمتي ، حرام على ذكورها » .

٦٧٠٦ - **حديث** فهد ، قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا محمد بن جعفر ، قال : أخبرني عبد الله بن سميد بن أبي هند عن أبيه ، عن أبي موسى الأشعري ، عن النبي ﷺ ، مثله .

مبين في هذه الآثار ، من قصد إليه بالنهي في الآثار الأول ، وأنهم الرجال دون النساء .

فقال الآخرون : فقد روى عن ابن عمر ، وابن الزبير أنهما جملا قول النبي ﷺ « من لبس الحرير في الدنيا ، لم يلبسه في الآخرة » على الرجال والنساء .

٦٧٠٧ - وذكروا في ذلك ، ما **حديث** أبوبكرة قال : ثنا أبو داود قال : ثنا هشيم ، عن أبي بشر ، عن يوسف بن ماهك قال : سألت امرأة ابن عمر قالت : أتجلى بالذهب ؟ .

قال : نعم ، قالت : فما تقول لي في الحرير ؟ قال : يكره ذلك ، قالت : ما يكره ؟ أخبرني ، أحلال هو ، أم حرام ؟ قال : كُنَّا نتحدث أن من لبسه في الدنيا ، لم يلبسه في الآخرة .

(١) و نسخة « مقدمه من النار » .

٦٧٠٨ - **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا خالد بن نزار ، قال : ثنا عبد العزيز ابن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر أن امرأة سألت عن لبس الحرير ، فكرهه .

فقلت : ولم ؟ فقال لها : أما إذا أبيت فساحرك ، كذا تقول ، من لبسه في الدنيا ، لم يلبسه في الآخرة .

٦٧٠٩ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا شعبة ، قال : أخبرني أبو ذبيان ، قال : سمعت ابن الزبير يحط يقول « يا أيها الناس ، لا تلبسوا ساءكم الحرير ، فإن سمعت عمر بن الخطاب يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من لبس الحرير في الدنيا ، لم يلبسه في الآخرة » .

قال ابن الزبير : وأنا أقول ، من لم يلبسه في الآخرة ، لم يدخل الجنة ، لأن الله عز وجل قال « وَلْيَاكُسُهُمْ مِمَّا أَحْرَر » .

٦٧١٠ - **حدثنا** محمد بن حزيمة قال : ثنا حجاج . قال : ثنا حماد بن سلمة ، قال : **حدثني** الأزرق بن فيس الحارثي قال : سمعت عبد الله بن الزبير يحط يوم التروية وهو يقول « يا أيها الناس لا تلبسوا الحرير ولا تلبسوه نساءكم ولا أبناءكم ، فإنه من لبسه في الدنيا ، لم يلبسه في الآخرة » .

٦٧١١ - ودكروا في ذلك أيضا ، عن النبي ﷺ ، ما **حدثنا** بحر بن نصر ، قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو ابن الحارث ، أن أبا عثانة المغافري حدثه ، أنه سمع عقبة بن عامر الجهني يخبر أن رسول الله ﷺ كان يمنح أهله الحلية والحرير ، ويقول « إن كنتن تحبين حلية الجنة وحريرها ، فلا تلبسوها في الدنيا » .

فيل لم : أما قول النبي ﷺ « من لبسه في الدنيا ، لم يلبسه في الآخرة » فقد روى ذلك .

وقد يجوز أن يكون النبي ﷺ أراد به الرجال خاصة ، ويجوز أن يكون أراد به الرجال والنساء .

وما ذكرنا من حديث علي ، وعبد الله بن عمر ، وزيد بن أرقم ، وأبي موسى ، يخبرون أن النبي ﷺ إنما أراد به الرجال ، دون النساء ، فهو أولى .

وهذا المعنى أولى أن يحمل عليه وجه هذا الحديث ، حتى لا يضاد ما ذكرنا قبله .

ولئن كان مذكروه عن ابن عمر ، وابن الزبير في ذلك ، حجة ، فإن ما قد ذكرناه عن علي مما يخالف ذلك ، أخرى بأن يكون حجة .

وقد روى في هذا أيضا عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، خلاف ذلك .

٦٧١٢ - **حدثنا** يزيد بن سنان وابن مروق ، قالا : ثنا وهب بن جرير قال : ثنا أبي ، قال : سمعت نافعاً يحدث عن ابن عمر قال : رأى عمر عطار رد التميمي يقيم في السوق حلة سيرا .

فقال عمر : يا رسول الله ، لو اشتريتها لوفد العرب ، إذا قدموا عليك ؟ .

فقال رسول الله ﷺ « إنما يلبس الحرير في الدنيا ، من لا خلاق له في الآخرة » .

فلما كان بعد ذلك أتى رسول الله ﷺ بحلل سيرا ، فبعث إلى عمر بحلة ، وإلى أسامة بحلة ، وأعطى علياً حلة فأمره أن يشقها خضراً بين نسائه .

قال : وراح أسامة بجلته ، ففطر إليها رسول الله ﷺ نظراً ، عرف أنه كره ماسم فقال « إني لم أبعث بها إليك لتلبسها ، إنما بعثت بها إليك لتشقها حمرا ، بين نسائك » .

٦٧١٣ - **حديث** روح بن الفرج ، قال : ثنا حامد بن يحيى ، قال : ثنا : سفيان قال ثنا أيوب بن موسى ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : أبصر رسول الله ﷺ حلة سبراء على عطاردة ، فكرهها له ، ونهاه عنها ، ثم إنه كساعمر مثلها . فقال : يا رسول الله ، قلت في حلة عطاردة ماقلت ، وتكسوني هذه . ؟

فقال « لم أكسكها لتلبسها ، إنما أعطيتها ، لتلبسها النساء » .

فأخبر ابن عمر ، عن النبي ﷺ في هذا الحديث أن قوله « إنما لبس الحرير في الدنيا ، من للاحلاق له » إنما قصد به الرجال دون النساء وقد روى هذا ، عن علي ، عن النبي ﷺ .

٦٧١٤ - **حديث** أحمد بن داود قال ثنا : يعقوب بن حميد ، قال : ثنا وكيع ، عن مسمر ، عن أبي عون ، عن أبي صالح الحنفي ، عن علي ، أن أكيديد رَدُومَةَ ، أهدى للنبي ﷺ ثوباً^(١) حرير فأعطاه إياه^(٢) وقال « اشققه خُمُراً بين النساء » .

٦٧١٥ - وروى عن علي بن أبي طالب في ذلك ، ما **حديث** أبو بكرة وابن مرزوق ، قالوا : ثنا أبو داود الطيالسي ، قال : ثنا شعبة ، عن أبي عون الثقفي قال : سمعت أبا صالح الحنفي يقول : سمعت علياً يقول « أهدى لرسول الله ﷺ حلة سببراء من حرير ، فبعث بها إلى فلبستها ، فرأيت الكراهة في وجهه ، فأطرها حمرا بين نسائي » .

٦٧١٦ - **حديث** سليمان بن شعيب قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبة ، قال : أخبرني أبو عون ، محمد بن عبد الله ، فذكر بإسناده مثله .

٦٧١٧ - **حديث** سليمان قال : ثنا عبد الرحمن ، قال : ثنا شعبة ، عن عبد الملك بن مسيرة ، عن زيد بن وهب ، عن علي ، فذكر مثله .

٦٧١٨ - **حديث** بوس قال : ثنا عبد الله بن يوسف ، قال : ثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب أن إبراهيم بن عبد الله بن حنين حدثه : أن أباة حدثه : أنه سمع علي بن أبي طالب يقول « كساني رسول الله ﷺ حلة سببراء فرحت فيها » .

فقال لي « يا علي ، إني لم أكسكها لتلبسها » .

فرجعت إلى فاطمة رضي الله عنها فأعطيتها طرفها ، كأنها تطوى ، ففدتها ، فقالت : ربت يداك يا ابن أبي طالب ، ماذا جئت به ؟ .

قلت : نهاني رسول الله ﷺ أن ألبسها ، فلبسها ، واكسي نساءك .

٦٧١٩ - **حديث** أحمد بن داود ، قال : ثنا يعقوب بن حميد ، قال : ثنا عمران بن عيينة ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن

(١) ورو نسخة (شعبة)

(٢) وفي نسخة « إياه »

أبي فاختة ، عن جمدة ، عن علي قال « أهدى أمير آذربيجان إلى النبي ﷺ حلة مسيرة بحرير ، إما سداها ، وإما لحمتها ، فبعث بها إلى فأتيته ، فقلت : يارسول الله ، ألبسها ؟ .

قال « لا ، أكره لك ما أكره لنفسى ، ولكن اجعلها خُمراً بين الفواطم » .

قال : فقطعت منها أربع خمر ، حماراً لفاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي بن أبي طالب ، وخماراً لفاطمة بنت رسول الله ﷺ ، وخماراً لفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب ، وخماراً لفاطمة أخرى قد نسيتهما .

٦٧٢٠ - **حدثنا** يزيد بن سنان قال : ثنا القمعي ، قال : ثنا عبد العزيز بن مسلم ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن أبي فاختة ، عن جمدة بن هبيرة ، عن علي أن رسول الله ﷺ أهديت له حلة لحمتها أوسداها ، إبريسم .

فقلت : يارسول الله ، ألبسها ؟ قال : « لا ، أكره لك ما أكره لنفسى ، ولكن اقطعها خُمراً ، لفلانة ، وولانة ، ولولانة ، وذكر فيهن فاطمة » قال ، فشققها أربع خمر .

٦٧٢١ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا شعبة ، عن أبي بشر ، قال : سمعت مجاهدًا يحدث عن ابن أبي ليلى قال : سمعت علياً يقول « أتى رسول الله ﷺ بحلة حرير ، فبعث بها إلى فاندستها ، فرأيت السكراة في وجهه ، فأطارتها خُمراً بين النساء .

٦٧٢٢ - وقد روى ذلك عن أنس بن مالك ، ما **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أبو الهيثم قال : ثنا شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، عن أنس أنه رأى على أم كلثوم ، بنت النبي ﷺ برد حرير سيرا .

٦٧٢٣ - **حدثنا** محمد بن حميد قال : ثنا عبد الله بن يوسف ، قال : ثنا يحيى بن حمزة ، عن الزبيدي عن الزهري ، عن أنس ، مثله .

٦٧٢٤ - **حدثنا** أبو أمية قال : ثنا عبد الله بن جعفر الرقي ، قال ثنا عيسى بن يوسف ، عن الأوزاعي ومعمر ، عن الزهري ، عن أنس مثله .

٦٧٢٥ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا الخطاب بن هبمان ، وحبيوة بن شريح ، قال : ثنا بقة عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أنس ، مثله .

قال : قال « والسيراء المضلع بالقز » .

٦٧٢٦ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن قال : ثنا سعيد بن منصور ، قال : ثنا ابن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك قال : رأيت على زينب ، بنت رسول الله ﷺ ، برداً سيرا من حرير .

فقد ثبت بهذه الآثار ، مما قد تناق ذلك من النظر ، بإباحة لبس الحرير للنساء وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وعبد ، ورحمة الله عليهم .

٦٧٢٧ - وقد **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا أبو أحمد قال : ثنا مسمر ، عن عبد الملك بن ميسرة ، عن عمرو بن دينار ، أن جابر بن عبد الله ، نزع الحرير عن الغلام ، وتركه على الحوارى .

قال مسمر : وسألت عنه عمر وبين دينار ، فلم يعرفه ^(١) .

٦ - باب الثوب يكون فيه علم الحرير أو يكون فيه شيء من الحرير

قال أبو جعفر : قد روينا في غير هذا الباب ، عن رسول الله ﷺ النهي ، عن الحرير . فذهب قوم إلى أن ذلك النهي قد وقع على قليله وكثيره ، فمكروهوا بذلك لئس المتعلم بمكتم الحرير . والثوب الذي لحمته غير حرر .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : قد وقع النهي من ذلك على ما حاوَز الأعلام ، وعلى ما كان سداً غير حرر ، لا على غير ذلك .

واحتجوا في ذلك ، بما قد روينا في «باب لئس الحرير» عن عمر في استثنائه ، مما حرم عليهم من الحرير . الأعلام ٦٧٢٨ - وما **حدثنا** روح بن العرج ، قال : ثنا يوسف بن عدى ، قال : ثنا القاسم بن مالك الزنى ، عن داود بن أبي هند ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن سعد بن هشام قال : حدثني عائشة ، قالت : كانت لنا قطيفة عليها حرر ، فكننا نلبسها

٦٧٢٩ - **حدثنا** يونس قال : ثنا يحيى بن حماد ، قال : ثنا عيسى بن يونس ، عن المغيرة بن زياد ، عن أبي عمر ، مولى أسماء ، قال : رأيت ابن عمر اشترى جبة ، فيها حيط أحمر مردها . فأثبت أسماء ، فذكرت ذلك لها .

فقلت : تؤسأ لابن عمر ، بإجارية ، ناوِلني جبة رسول الله ﷺ . فأخرجت إلينا ^(٢) جبة مكفوفة الحيب ، والسكين ، والفروج ، بالدباج

٦٧٣٠ - **حدثنا** الحسن بن عبد الله بن منصور ، قال : ثنا الهيثم بن جميل ، ح .

٦٧٣١ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا محمد بن سعيد قال : ثنا شريك ، عن خصيف ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت ، وأما السدى والعلم ، فلا .

٦٧٣٢ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو عسان ، قال : ثنا زهير بن معاوية ، عن خصيف ، فذكر بإسناده مثله .

في هذه الآثار إباحة لبس الثوب من غير الحرير ، إذا كان فيه من الحرير ، مثل العلم ، أو كانت لحته غير حرر إذا كان سداً حريراً .

ومما دل على صحة ما قالوا ، من ذلك ، ما قد رُوِيَ عن أصحاب رسول الله ﷺ ، في لبسهم الخرز .

٦٧٣٣ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر قال : سمعت أبا بكر عن النبي ﷺ قال : رأيت علي الحسين بن علي ، جبة خرز .

(١) وفي نسخة (يعرفه)

(٢) وفي نسخة « لنا »

٦٧٣٤ - **حدثنا** علي بن شيبه قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا يونس بن أبي إسحق ، عن العيزار بن حريث ، قال : رأيت على الحسين بن علي ، مطرف خز .

٦٧٣٥ - **حدثنا** علي بن عبد الرحمن ، قال : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : ثنا بكر بن مضر ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير بن عبد الله ، أن بسر بن سعيد حدثه أنه رأى على سعد بن أبي وقاص جبة شامية ، قيامها قر^(١) .
قال بسر : ورأيت على زيد بن ثابت ، خماص مملعة .

٦٧٣٦ - **حدثنا** علي ، قال : ثنا يحيى بن معين ، قال : ثنا وهب بن جرير ، قال : ثنا عبد الله بن عمر ، عن وهب ابن كيسان ، قال : رأيت سعد بن أبي وقاص ، وأبا هريرة ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، يلبسون الخبز .

٦٧٣٧ - **حدثنا** يونس ، قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة أنها كست عبد الله بن الزبير ، مطرف خز ، كانت عائشة تلبسه .

٦٧٣٨ - **حدثنا** سليمان بن شبيب ، قال : ثنا يحيى بن حسان ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن عمار بن أبي عمار ، مولى بني هاشم قال : قدمت على مروان بن الحكم مطارف خز ، مكساها ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ ، وكأني أنظر إلى أبي هريرة ، وعليه منها مطرف أعبر ، كأني أنظر إلى طرائق الإبرسم فيه .

٦٧٣٩ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا صالح بن حاتم بن وردان ، قال : ثنا يزيد بن زريع ، قال : **حدثني** عبد الله ابن عون ، قال : رأيت على أنس بن مالك ، جبة خز ، ومطرف خز ، وعمامة خز .

٦٧٤٠ - **حدثنا** ابن خزيمة قال : ثنا حجاج قال : ثنا مهدي بن ميمون ، عن شعيب بن الحبحاب ، قال : رأيت على أنس بن مالك جبة حر ، ومطرف خز ، أو قال : وبرنس خز .

٦٧٤١ - **حدثنا** علي بن شيبه قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : ثنا شعبة ، عن محمد بن زياد أنه رأى على أبي هريرة ، مطرف خز .

فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ ، قد كانوا يلبسون الخبز ، وقيامه حرير .

وكان من الحجة للآخرين على أهل هذه المقالة ، أن الخبز ، يومئذ ، لم يكن فيه حرير .

فيقال لهم : وما دليلكم على ما ذكرتم ، وقد ذكرنا في بعض هذه الآثار ، أن جبة سعد كان قيامها قزا .

وروينا عنه في كتابنا هذا ، في غير هذا الباب ، أنه دخل على ابن عامر ، وعليه جبة ، شطرها خز ، وشطرها حرير .

فكلمه ابن عامر في ذلك ، فقال : إنما لي جلدي منه ، الخبز .

فدل ذلك أن خزم كان كخز الناس من بعدهم ، فيه حرير ، وفيه خز .

ففي ثبوت ذلك ، ثبوت ما ذهب إليه من أباح لبس الثوب من غير الحرير الملم بالحرير ، وليس الثوب الذي قيامه حرير ، وظاهره غير حرير .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وعمر ، ورحمهم الله تعالى .

٧ - باب الرجل يتحرك سته ، هل يشدها بالذهب أم لا ؟

قال أبو جعفر ، قد اختلف الناس في الرجل يتحرك سته ، فريد أن يشدها بالذهب .

فقال أبو حنيفة : ليس له ذلك ، وأن يشدها بالفضة كذلك .

٦٧٤٢ - **حدثنا** محمد بن العباس قال : ثنا علي بن معبد ، عن محمد بن الحسن ، عن أبي يوسف ، عن أبي حنيفة .

وقال أصحاب الإمام ، منهم بشر بن ولید ، عن أبي يوسف ، عن أبي حنيفة ، أنه لا بأس أن يشدها بالذهب .

وقال محمد بن الحسن : لا بأس أن يشدها بالذهب ، كذلك .

وكان من الحجّة لأبي حنيفة ، في قوله الذي رواه محمد ، عن أبي يوسف ، عنه ، أنه قد نهى عن الذهب والحرير ، فنهى عن استعمالها وكان ما نهى عنه من الحرير ، قد دخل فيه لباسه ، وعصب الجراح به .

فكذلك ما نهى عنه من استعمال الذهب ، يدخل فيه شدّ السن به .

وكان من الحجّة لمحمد فيما ذهب إليه من ذلك ، على أبي حنيفة في روايته عن أبي يوسف عنه ، أن ما ذكر من نصيب^(١) الجراح بالحرير ، إن كان ما فعل لأنه علاج للجراح ، فلا بأس به ، لأن ذلك دواء ، كما أباح رسول الله ﷺ للزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، لبس الحرير من الحكة التي كانت بهما ، كذلك عصائب الحرير ، إن كانت علاجاً للجرح^(٢) لتقل مدته ، كما أن الثوب الحرير علاج^(٣) ، للحكة ، فلا بأس بها ، وإن يكن علاجاً للجرح ، فكانت هي وسائر العصابات ، في ذلك ، سواء ، فهي مكروهة .

فكذلك ما ذكرنا من الذهب ، إن كان يراد منه أنه لا يفتن كما تنقن الفضة ، فلا بأس به .

وقد أباح رسول الله ﷺ لمرثدة بن أسعد ، أن يتخذ أنفاً من ذهب .

٦٧٤٣ - **حدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا الحجاج بن النبال ، قال : ثنا أبو الأنهب ، ح .

٦٧٤٤ - **حدثنا** أبو بشر الرق ، قال : ثنا عسّان بن عبيد المصلي قال : ثنا أبو الأنهب ، ح .

٦٧٤٥ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أحمد بن يونس ، قال : ثنا أبو الأنهب ، عن عبد الرحمن بن طرفة ،

(١) ول نسخة « عصب »

(٢) وفي نسخة « للجراح » .

(٣) وفي نسخة « كالثوب الحرير علاجاً » .

من جده عرفة بن أسعد أنه أصيب أنه يوم الكلاب^(١) في الجاهلية ، فأتخذ أنثاً من ورقٍ ، فأتى عليه ، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ ، فأمره أن يتخذ أنثاً من ذهب ، ففعل .

٦٧٤٦ - حدثنا سليمان بن شعيب ، قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، والخصيب بن ناسح ، وأسد بن موسى ، قالوا : ثنا أبو الأشهب ، عن عبد الرحمن بن طرفة عن عرفة ، مثله .

فقد أباح رسول الله ﷺ لعرفة بن أسعد ، أن يتخذ أنثاً من ذهب ، إذا كان تتن الفضة .

فما كان ذلك كذلك في الأنف ، كان كذلك ، السن ، لا يشدها بالذهب إذا كان (أي غيره) لا يتن ، فيكون التتن الذي من الفضة ، مبيحاً لاستعمال الذهب ، كما كان التتن الذي يكون منها في الأنف ، مبيحاً لاستعمال الذهب مكانها ، فهذه حجة .

وفي ذلك حجة أخرى ، أنا رأينا استعمال الفضة مكروها كما استعمال^(٢) الذهب مكروها .

فما كانا مستويين في الكراهة ، وقد صمما النهي جيماً ، وكان شد السن بالفضة خارجاً من الاستعمال المكروه ، كان كذلك ، شدها بالذهب أيضاً ، خارجاً من الاستعمال المكروه .

فإن قال قائل : فقد رأينا خاتم الفضة أبيع للرجال ، ومنعوا من خاتم الذهب ، فقد أبيع لهم من الفضة ، ما لم يبيع لهم من الذهب .

فيل له : قد كان النظر ما حكينا^(٣) وهو إباحة خاتم الذهب للرجال ، كخاتم الفضة .

ولكننا منعنا من ذلك ، وجاء النهي عن خاتم الذهب نصاً ، فقلنا به ، وتركنا له النظر ، ولولا ذلك ، لجمعناه في الإباحة كخاتم الفضة .

فكذلك شد السن ، لما أبيع بالفضة ، ثبت أن شدها بالذهب كذلك ، حتى يأتي بالبرقة بين ذلك ، سنة يجب بها ترك النظر ، كما جاء في خاتم الذهب سنة ، نهت عنه فتمت^(٤) بها الحاجة ، ووجب لها ترك النظر ، فثبت بما ذكرنا ، ما قال محمد .

فإن قال قائل : وما الذي روى في النهي من خاتم الذهب ؟ .

فيل له : قد رويت عنه ﷺ في ذلك ، آثار متواترة ، جاءت بحيثاً صحيحاً ، وسند كرها في « باب هي عن خاتم الذهب » إن شاء الله تعالى .

وقد روى عن جماعة من المتقدمين ، إباحة شد الأسنان بالذهب

٦٧٤٧ - فن ذلك ما حدثنا نهد ، قال : ثنا أبو غسان ، وموسى بن داود ، قالوا : ثنا طعمة بن عمرو ، قال : رأيت صفة الذهب ، بين ثنايا ، أو قال ، بين ثنيتي موسى بن طلحة .

(١) وفي نسخة « السلاية » . (٢) وفي نسخة « كاستعمال » .

(٣) وفي نسخة « لو كان النظر قد حكينا نحن وهي » . (٤) وفي نسخة « قامت » .

٦٧٤٨ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا سعيد بن سليمان ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن حميد الطويل ، قال : رأيت الحسن شد^(١) أسنانه بالذهب .

٦٧٤٩ - **حدثنا** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا أسد ، قال : ثنا أبو الأشهب ، عن حماد قال : رأيت المنيرة بن عبد الله ، أمير الكوفة ، قد ضيب أسنانه بالذهب .

فذكرت ذلك لإبراهيم ، فقال : لا بأس به .

٦٧٥٠ - **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا عبد الرحمن ، قال : ثنا شعبة ، قال : رأيت أبا التياح ، وأبا حمزة ، وأبا نوفل بن أبي عقرب ، قد ضيبوا أسنانهم بالذهب .

٦٧٥١ - **حدثنا** سليمان قال : ثنا الخصب ، قال : رأيت عبيد الله بن الحسن^(٢) قاضي البصرة ، قد شد أسنانه بالذهب . فقد وافق ما روينا عنهم من هذا ، ما ذهب إليه محمد بن الحسن فيه فأخذه .

٨ - باب التختم بالذهب

٦٧٥٢ - **حدثنا** علي بن ميمون قال : ثنا إسحق بن منصور ، قال : ثنا أبو رجاء ، عن محمد بن مالك ، قال : رأيت علي البراء خاتماً من ذهب ، فقتل له .

قال^(٣) قسم رسول الله ﷺ غنيمة فألبسنيه وقال : « البس ما كساك الله ورسوله . »

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى إبادة لبس خواتم الذهب للرجال ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .

وقالوا : قد روى عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا يلبسون خواتم الذهب .

٦٧٥٣ - **حدثنا** ابن أبي داود ، ما **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا القواريري ، قال : ثنا ابن^(٤) عيينة ، عن إسماعيل ابن محمد عن مصعب بن سعد ، قال : رأيت في يد طلحة بن عبيد الله خاتماً من ذهب ، ورأيت في يد صهيب ، خاتماً من ذهب ، ورأيت في يد سعد ، خاتماً من ذهب .

٦٧٥٤ - **حدثنا** علي بن ميمون قال : ثنا النضر بن عبد الجبار ، قال : ثنا ابن لهيعة ، عن محمد بن زيد ، عن هبسي ابن طلحة أنه أخبره ، أن طلحة بن عبيد الله ، قُتِلَ وفي يده خاتم من ذهب .

٦٧٥٥ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا عمرو بن خالد ، عن جعفر بن ربيعة ، عن ابن شهاب ، عن يحيى بن سعيد ابن^(٥) العاص أن سعيد بن العاص قتل وفي يده خاتم من ذهب .

٦٧٥٦ - **حدثنا** علي بن ميمون قال : ثنا إسماعيل بن عمر ، قال : ثنا مالك بن مغول ، قال : ثنا أبو السمر ، ح .

(١) وفي نسخة « يشد » .

(٢) وفي نسخة « فقال » .

(٣) وفي نسخة « عبيد الله » .

(٢) وفي نسخة « عبد الله بن الحسين » .

(٤) وفي نسخة « أبو » .

٦٧٥٧ - **وحدثنا** علي قال: ثنا خالد بن يحيى ، قال: ثنا يونس بن أبي إسحاق ، قال: ثنا أبو السفر ، قال: رأيت على البراء ، خاتماً من ذهب .

فذهبوا إلى تقليد هذه الآثار ، مع ما تعلقوا به في ذلك من حديث البراء ، الذي ذكرناه في أول هذا الباب .
ولهم في ذلك من النظر ، أنه قد نهى عن استعمال الذهب والفضة ، نهياً واحداً ، ومنع من الأكل في آنية الفضة ، كما منع من الأكل في آنية الذهب .

فلما كان قد سوى في ذلك ، بين الذهب والفضة ، وجعل حكمهما واحداً ، ثم ثبت أن خام الفضة ، ليس ما نهى عنه ، كان كذلك ، حاتم الذهب .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فكروهوا خواتيم الذهب للرجال .

٦٧٥٨ - واحتجوا في ذلك ، بما **حدثنا** يونس قال: أخبرني عبد الله بن نافع ، عن داود ، بن قيس ، عن إبراهيم ابن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب قال: نهانا^(١) رسول الله ﷺ عن التختم بالذهب^(٢) .

٦٧٥٩ - **وحدثنا** ابن أبي داود ، قال: ثنا مسدد ، قال: ثنا يحيى ، عن محمد بن عجلان ، قال: **حدثني** إبراهيم ابن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن علي ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٧٦٠ - **وحدثنا** يونس ، قال: ثنا ابن وهب ، أن مالكا حدثه ، عن نافع ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، عن علي ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٧٦١ - **وحدثنا** ابن مرزوق قال: ثنا أبو عامر ، قال: ثنا داود بن قيس ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن علي ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٧٦٢ - **وحدثنا** يونس قال: ثنا عبد الله بن يوسف ، ح :

٦٧٦٣ - **وحدثنا** ربيع المؤذن ، قال: ثنا شبيب بن الليث ، قال: ثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب أن إبراهيم ابن عبد الله بن حنين حدثه أن أباه حدثه أنه سمع علياً يقول « نهاني رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب » .

٦٧٦٤ - **وحدثنا** ربيع المؤذن قال: ثنا أسد ، قال: ثنا أبو الأحوص ، عن أبي إسحاق ، عن هبيرة بن مريم ، عن علي قال: « نهى رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب » .

٦٧٦٥ - **وحدثنا** علي بن مبيد ، قال: ثنا إسحاق بن منصور ، قال: ثنا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله ﷺ « لا تتختم بالذهب » .

٦٧٦٦ - **وحدثنا** فهد قال: ثنا النخعي ، قال: ثنا زهير قال: ثنا يزيد بن أبي زياد ، عن أبي سعيد الأزدي ، عن أبي الكنود^(٣) قال: أتيت عبد الله بن مسمود فقال: نهى رسول الله ﷺ عن حلقة الذهب .

(٢) وفي نسخة « عن تختم الذهب » .

(١) وفي نسخة « نهى » .

(٣) وفي نسخة « أبي الأسود » .

٦٧٦٧ - **حدثنا** ابن مسروق قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن يزيد ، فذكر بإسناده مثله .

٦٧٦٨ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا ابن أبي صريم ، قال : أخبرنا أبو غسان ، قال : ثنا ابن عجلان ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن رجلا جلس إلى رسول الله ﷺ ، وعليه خاتم من ذهب ، فأعرض عنه رسول الله ﷺ ، فلبس خاتم حديد ، فقال رسول الله ﷺ « هذه لينة أهل النار » .
فرجع فلبس خاتم ورق^(٢) فسكت عنه رسول الله ﷺ .

٦٧٦٩ - **حدثنا** عبد الغني بن رقاعة ، قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبة ، ح .

٦٧٧٠ - **وحدثنا** ابن مسروق ، قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا شعبة ، عن أشعث بن أبي الشعثاء ، عن معاوية بن سويد بن مقرن ، عن البراء بن عازب قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن خاتم الذهب .
فهذا البراء قد رويناه عنه ، عن رسول الله ﷺ ، في هذا ، خلاف ما رويناه عنه في أول هذا الباب .

٦٧٧١ - **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا روح بن عبادة ، قال : ثنا شعبة ، قال : ثنا أبو التياح ، قال : سمعت رجلا من بني ليث يقول : أشهد على عمران بن حصين أنه حدث عن رسول الله ﷺ ، أنه نهى عن خاتم الذهب .
٦٧٧٢ - **حدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد ، عن أبي التياح ، عن حفص الليثي ، عن عمران بن حصين ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٧٧٣ - **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا الحجاج بن محمد ، قال : أخبرني شعبة ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشر بن نسيك ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، نهى عن خاتم الذهب .

٦٧٧٤ - **حدثنا** ابن مسروق ، قال ثنا وهب ، قال : ثنا أبي ، قال : سمعت النعمان بن راشد ، يحدث عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي ثعلبة الخشني ، قال : جلس رجل إلى رسول الله ﷺ ، وعليه خاتم من ذهب ، فقرع رسول الله ﷺ يده ، بتضيق كان في يده ، ثم غفل عنه ، فرمى الرجل بخاتمه ، ثم نظر إليه رسول الله ﷺ فقال « أين خاتمك ؟ » فقال : « ألقيته » .

قال رسول الله ﷺ « ما أظننا إلا وقد أو حمتناك وأغر منك » .

٦٧٧٥ - **حدثنا** بحر بن نصر ، قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني ابن لهيعة ، عن عمارة بن عزية الأنصاري ، عن سمى ، مولأى بكر ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة أن رجلا أتى النبي ﷺ ، وعليه خاتم من ذهب ، فأعرض عنه رسول الله ﷺ .

فانطلق فلبس خاتما من حديد ، ثم جاء فأعرض عنه .

فانطلق فقرعه ، ولبس خاتما من ورق ، فأقره النبي ﷺ ، وأقبل إليه^(٣) .

(١) يفتح الواو وكسر الراء ، أى : العضة

(٢) قوله « وأقبل إليه » الأصح أن يقال : « وأقبل عليه »

فقد رويت هذه الآثار ، عن رسول الله ﷺ في النهي عن التخنم بالذهب .

منها حديث البراء الذي قد ذكرناه فيها وهو أصح وأثبت ، مما روينا عنه في الإباحة .

فاحتمل أن يكون مذهب إليه أحد الفريقين عن رسول الله ﷺ ، ناسخا لما قد رواه الفريق الآخر .

٦٧٧٦ - فنظرنا في ذلك ، فإذا ابن أبي داود قد **حَدَّثَنَا** قال : ثنا مسدد ، قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله قال : **حَدَّثَنِي** نافع ، عن عبد الله أن رسول الله ﷺ ، اتخذ خاتما من ذهب ، وجعل فصه مما يلي كفه ، فاتخذ الناس ، فرى به ، واتخذ خاتما من ورق ، أو فضة .

٦٧٧٧ - **حَدَّثَنَا** ابن مزيق ، قال : ثنا أبو الوليد ، قال : ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٧٧٨ - **حَدَّثَنَا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا القعني ، قال : قرأت على مالك بن أنس ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ، كان يلبس خاتما من ذهب ، ثم قام فتبذه فقال « لا ألبسه أبدا » فتبذ الناس خواتيمهم .

٦٧٧٩ - **حَدَّثَنَا** نصر بن مرزوق ، عن علي بن معبد ، عن إسماعيل بن جعفر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٧٨٠ - **حَدَّثَنَا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو عاصم ، عن المنيرة بن زياد ، أنه حدثه قال : **حَدَّثَنِي** نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتما من ذهب ، فاتخذ أصحابه خواتيم من ذهب ، ثم رى به ، واتخذ خاتما من ورق ، وكتب فيه « محمد رسول الله » .

٦٧٨١ - **حَدَّثَنَا** يزيد بن سنان قال : ثنا عبد الواحد بن غياث ، قال : ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، مثله .

فثبت بهذه الآثار ، أن خواتيم الذهب ، قد كان لبسها مباحا ، ثم نهى عنه بعد ذلك .

فثبت أن ما فيه تحريم لبسها ، هو الناسخ لما فيه إباحة لبسها .

فهذا وجه هذا الباب من طريق الآثار .

وأما النظر في ذلك ، فقد ذكرناه فيما تقدم ذكرنا له ، في غير هذا الموضع ، وأنه يوافق ما ذهب إليه من ذهب في ذلك إلى الإباحة .

ولكن السنة في ذلك عن رسول الله ﷺ ، في النهي عن ذلك ، قد حظرت ذلك ، ومنعت منه .

٦٧٨٢ - ومما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ في النهي عن ذلك أيضا ، ما **حَدَّثَنَا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، مولى ابن عمر ، عن حنين ، مولى ابن عباس ، عن علي ، عن رسول الله ﷺ أنه نهاه عن التخنم بالذهب .

٦٧٨٣ - **حَدَّثَنَا** محمد قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد ، عن محمد بن عمرو ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه عن علي ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

فإن قال قائل : فهل يجد عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك ، نهياً ؟ .

٢٧٨٤ - قيل له : نعم **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : ثنا همام ، عن قتادة ، عن عبد الرحمن ، مولى أم بُرْثُن ، عن زياد ، عامل البصرة ، قال : وفدنا إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه مع الأشعري ، فرأى علياً خاتماً من ذهب .

فقال عمر : لقد تشبهتم بالمجسم ، ثلاثاً يقولها : تختموا بهذا الورق .

قال : فقال الأشعري : أما أنا ، فخافني حديد ، فقال عمر : ذاك أخبت وأنق .

٩ - باب نقش الخواتيم

٢٧٨٥ - **حدثنا** ابن أبي عمران قال : ثنا محمد بن الصباح قال : ثنا هشيم^(١) عن العوام بن حوشب ، عن الأزهر ابن راشد^(٢) عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ « لا تستضيئوا بنيران أهل الشرك ، ولا تنقشوا عربياً » قال : فسألت الحسن عن ذلك ، فقال : قوله « لا تنقشوا عربياً » لا تنقشوا في خواتيمكم « محمد رسول الله » . وقوله « لا تستضيئوا بنيران أهل الشرك » يقول « لا تشاوروهم في أموركم » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى كراهة نقش الخواتيم ، بشيء من العربية ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .

ولم يروا بنقش غير العربية بأساً ، واحتجوا في ذلك بما كان هل خواتيم تقرأ من أصحاب رسول الله ﷺ .

٢٧٨٦ - **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا مولى ، عن منصور قال : أخبرني عبد الواحد بن زياد ، قال : حدثنا أم نافع ، بنت أبي الجعد ، مولى النعمان بن مقرن ، عن أبيها قال : كان نقش خاتم النعمان بن مقرن ، إبلاً ، قابضاً إحدى يديه ، بإسقاط الأخرى .

٢٧٨٧ - **حدثنا** علي بن معبد قال : ثنا علي بن جهمد قال : ثنا شعبة ، عن جابر ، عن القاسم قال : كان نقش خاتم عبد الله ، ذبابان .

٢٧٨٨ - **حدثنا** علي ، قال : ثنا [علي قال ثنا] شريك عن الأعمش ، عن [موسى بن] عبد الله بن يزيد [عن أبيه] قال : كان نقش خاتم حذيفة ، كُرْكِيَّان^(٣) .

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : لا بأس بنقش العربية على الخواتيم ، غير ما منع منه رسول الله ﷺ ، من الانتقاش على خاتمه .

وقالوا : لا حجة لأهل المقالة الأولى ، فيما احتجوا به في ذلك ، لأن حديثهم الذي رواه عن النبي ﷺ ، لا يثبت من طريق الإسناد ، وإنما أصله ، عن عمر ، لا عن النبي ﷺ .

(٣) منثنى كركي وهو طائر معروف .

(١) وفي نسخة « همام » .

(٢) وفي نسخة « راشد الأزهرى » .

٦٧٨٩ - وذكروا في ذلك ، ما **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا سريج بن النعمان ، قال : ثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك قال : قال عمر بن الخطاب « لا تنقشوا في خواتيمكم العربية » .

فهذا هو أصل حديث أنس هذا ، عن عمر ، لا عن النبي ﷺ .

ثم لو ثبت عن النبي ﷺ ، لكان تفسيره عندنا ، ما قال الحسن ، لأن نقش خاتم رسول الله ﷺ كان كذلك ، فهي أن ينقش عليه .

٦٧٩٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن خشيش ، قال : ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن أبيه ، عن ثمامة ، عن أنس قال : كان نقش خاتم رسول الله ﷺ ثلاثة أسطر ، سطر « محمد » و سطر « رسول » و سطر « الله » فهذا كان نقش خاتم رسول الله ﷺ .

٦٧٩١ - **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا عبد الوهاب قال : ثنا سعيد ، عن قتادة ، عن أنس أن النبي ﷺ أراد أن يكتب إلى كسرى وقيصر .

ف قيل له : إنهم لا يقبلون كتابك إلا بخاتم ، فآخذ خاتماً من فضة ، نقشه « محمد رسول الله » .

٦٧٩٢ - **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا شاذان ، قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أنس قال : أراد النبي ﷺ أن يكتب كتاباً إلى الروم ، ثم ذكر مثله .

فهذا رسول الله ﷺ قد انتقش في خاتمه العربية ، ثم قد فعل ذلك أصحابه من بعده .

٦٧٩٣ - **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا إبراهيم بن محمد الفرشي ، عن عمرو^(١) بن يحيى ، عن جده قال : قدم عمرو ابن سعيد ، مع أخيه ، على النبي ﷺ ، فنظر إلى حلقة في يده فقال : « ما هذه الحلقة في يدك ؟ » قال : هذه حلقة يا رسول الله .

قال : « فما نقشها ؟ » قال « محمد رسول الله » قال « أرنيه » فتبختمه رسول الله ﷺ ، فات وهو في يده ثم أخذه أبو بكر بعد ذلك ، فكان في يده ، ثم أخذه عمر ، فكان في يده ، ثم أخذه عثمان ، فكان في يده عامة خلافته ، حتى سقط منه في بئر أريس .

فهذا رسول الله ﷺ ، لم ينكر على خالد بن سعيد ، لبس ما هو منقوش بالعربية .

٦٧٩٤ - **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا علي بن الجعد ، قال : ثنا الربيع بن سبيح ، عن حيان الصائغ ، قال : كان نقش خاتم أبي بكر الصديق « نعم القادر ، الله » .

٦٧٩٥ - **حدثنا** علي قال : ثنا خالد بن عمرو ، قال : ثنا إسرائيل عن جابر ، عن أبي جعفر ، قال : كان نقش خاتم علي رضي الله عنه « لله الملك » .

٦٧٩٦ - **حدثنا** علي قال : ثنا عبد الوهاب ، قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، قال : كان نقش خاتم أبي عبيدة بن الجراح « الحمد لله » .

فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ ، وخلفاؤه الراشدون المهديون ، قد نقشوا على خواتيمهم العربية .
فدل ما فعلوا من ذلك ، على أنه غير محظور عليهم ، وأنه إنما أريد بالنهي ، أن لا ينقش على خاتم الإمام ،
ثلاثا يفعل فيها بيده من الأموال ، التي للمسلمين .
ألا ترى أن عمر قد روينا عنه النهي عن ذلك ، ثم قد لبس هو من بعد رسول الله ﷺ ، ما هو
منقوش بالعربية .

فدل ذلك على أن ما كره من العربية ، هو العربية الموضوعة على خاتم إمام المسلمين خاصة ، لا غير ذلك .
وأما ما روي ، بما كان نقش خاتم الثمان بن مقرن ، وابن مسمود ، وحذيفة ، فإنه قد يجوز أن يكونوا فعلوا
ذلك ، ولم أن ينقشوا مكانهم عربيا .

٦٧٩٧ - ولقد حدثني ابن أبي داود ، قال : ثنا القوادري ، قال : ثنا عبد الوارث ، عن عمرو ، عن الحسن أنه كان
يكره أن ينقش الرجل على خاتمه صورة .
وقال : إذا ختمت لها ، فقد صورت بها .

١٠ - باب لبس الخاتم لغير ذي سلطان

٦٧٩٨ - حدثنا علي بن معبد ، قال : ثنا معلى بن منصور ، قال : ثنا مفضل بن فضالة ، قال : ثنا عياش بن عياش ،
عن الهيثم بن شفي الجعري ، عن أبي (١) حاصر ، عن أبي ربحانة ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن لبس الخاتم
إلا لدى سلطان .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى كراهة لبس الخاتم إلا لدى سلطان ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .
وخالفهم في ذلك آخرون ، فلم يروا بلبسه لسائر الناس ، من سلطان وغيره ، بأسا .
وكان من حججهم في ذلك ، الحديث الذي قد روينا عن رسول الله ﷺ ، في الباب الذي قبل هذا الباب ،
أنه ألقي خاتمه ، فألقى الناس خواتيمهم .

فقد دل هذا على أن العامة ، قد كانت تلبس الخواتيم في عهد رسول الله ﷺ .
فإن قال قائل . فكيف تحتج بهذا وهو منسوخ ؟ .

قيل له : إن الذي احتججتنا به منه ، ليس بمنسوخ ، وإنما المنسوخ ، ترك لبس الخاتم من الذهب ، للنبي ﷺ ،
ولغيره من أمته .

وقبل ذلك فقد كان هو ، وهم في ذلك ، سواء .

(١) وفي نسخة « ابن » .

فلما نسح ، لبس جوانيم^(١) الذهب ، كان الحكم متقدماً في لبسه ولبسهم الخواتيم^(٢) ، سواء ، وكان النسح لم يعمه ، هو عليه من لبس ختم الفضة ، فكذلك أيضاً لا يمتنعهم من لبس الخواتيم من فضة .
فهذا الذي أردنا من هذا الحديث .

وقد روي عن جماعة ممن لم يكن لهم سلطان ، أنهم كان يلبسون الخواتيم .

٦٧٩٩ - فما روي في ذلك ، ما **حدثنا** علي بن معبد ، قال : ثنا محمد بن جعفر المدائني ، قال : ثنا حاتم بن إسماعيل ، عن حمفر بن محمد ، عن أبيه ، أن الحسن والحسين ، كانا يتختمان في يسارهما ، وكان في خواتيمهما ، ذكر الله .

٦٨٠٠ - **حدثنا** علي ، قال : ثنا يعلى بن عبيد ، قال : ثنا رشدين بن كريب أنه قال : رأيت ابن الحنفية يتختم في يساره .

٦٨٠١ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا الوحاظي ، قال : ثنا سليمان بن بلال ، قال : ثنا جعفر بن محمد ، عن أبيه ، قال : كان الحسن والحسين ، يتختمان في يسارهما .

٦٨٠٢ - **حدثنا** ابن مروزق ، قال : ثنا أبو عاصم ، عن إبراهيم بن عطاء عن أبيه قال : كان نقش خاتم عمران ابن حصين ، رجلاً متقلداً بسيف .

٦٨٠٣ - **حدثنا** علي ، قال : ثنا خالد بن مورو ، قال : ثنا يونس بن أبي إسحاق قال رأيت قيس بن أبي حازم ، وعبد الرحمن بن الأسود ، وقيس بن ثمامة ، والشمي ، يتختمون بيسارهم .

٦٨٠٤ - **حدثني** علي ، قال : ثنا علي بن الجعد ، قال : ثنا شعبة ، عن مغيرة ، قال : كان نقش خاتم إبراهيم « نحن بالله وله » .

فمؤلاء الذين روينا عنهم هذه الآثار ، من أصحاب رسول الله ﷺ ونايهمهم ، قد كانوا يتختمون ، وليس لهم سلطان .

فهذا وجه هذا الباب ، من طريق الآثار .

وأما من طريق النظر ، فإن السلطان ، إذا كان له لبس الخاتم ، لأنه ليس بحامية ، فكذلك أيضاً غير السلطان له أيضاً لبسه ، لأنه ليس بحلية .

وقد رأينا مانحسي هته من استعمال الذهب والفضة ، يستوى فيه ، السلطان والعامه .

فالنظر على ذلك أن يكون كذلك ، ما أبيع للسلطان من لبس الخاتم ، يستوى فيه هو والعامه .

وإن كان إنما أبيع الخاتم لاحتياجه إليه ليختم به مال السلطين ، وأنه أيضاً مباح للعامه ، لاحتياجهم إليه للختم ، على أموالهم وكتبهم ، فلا فرق في ذلك بين السلطان ، وغير السلطان .

(١) وى نسخة « الخاتم » .

(٢) وى نسخة « خاتم » .

١١ - باب البول قائماً

- ٦٨٠٥ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ : ثنا أَبُو عامر^(١) .
- ٦٨٠٦ - **وَحَدَّثَنَا** مُهَذَّبٌ قَالَ : ثنا أَبُو نَعِيمٍ ، قَالَ : ثنا سَفِيانٌ ، عَنْ الْقَدَامِ بْنِ شَرِيحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا بَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِماً ، مِنْذُ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ .
- قال أبو جعفر : فسكروه قوم البول قائماً ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .
- وخالفهم في ذلك آخرون ، فلم يروا به بأساً .
- ٦٨٠٧ - واحتجوا في ذلك ، بما **حَدَّثَنَا** يونس قال : ثنا سفيان ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، شقيق بن سلمة ، عن حذيفة قال : رأيت النبي ﷺ بال وهو قائمٌ ، على سُبَّاطَةِ قوم ، ثم أَرَى بَوْضُومًا ، فتوضأ ، ومسح على خفيه .
- ٦٨٠٨ - **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرَةَ وَابْنُ مَرْزُوقٍ ، قَالَ : ثنا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ : ثنا شُعْبَةُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، مَذْكُورٌ بِإِسْنَادِهِ مِثْلُهُ .
- ٦٨٠٩ - **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرَةَ قَالَ : ثنا أَبُو الْوَلِيدِ ، قَالَ : ثنا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، مَذْكُورٌ بِإِسْنَادِهِ ، مِثْلُهُ .
- ٦٨١٠ - **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرَةَ قَالَ : ثنا مؤمل ، قال : ثنا سفيان الثوري ، قال : ثنا منصور ، عن أبي وائل ، عن حذيفة عن النبي ﷺ ، مِثْلُهُ .
- ففي هذا الحديث إباحة البول قائماً ، وهذا أولى مما ذكرنا قبله عن عائشة .
- لأن حديث عائشة إنما فيه « من حدثك ، أن رسول الله ، بال قائماً بعد ما أنزل عليه القرآن ، فلا تصدقه » .
- أي : أن القرآن ، لما نزل عليه أمر فيه بالطهارة ، واجتناب النجاسة ، والتحرز منها .
- فلما رأت عائشة ذلك ، وهلمت تعظيم رسول الله ﷺ ، لأمر الله ، وكان الأغلب عندها ، أن من بال قائماً ، لا يكاد يسلم من إصابة البول ثيابه وبدنه ، قالت ذلك ، وليس فيه حكاية منها عن رسول الله ﷺ يوافق ذلك .
- ثم جاء حذيفة فأخبر أنه رأى رسول الله ﷺ بالمدينة ، بعد نزول القرآن عليه ، يبول قائماً .
- فثبت بذلك إباحة البول قائماً ، إذا كان البائل في ذلك ، يأمن من النجاسة على بدنه وثيابه .
- وقد روى عن عائشة في هذا ، ما يدل على ما ذهبنا إليه من معنى حديثها الذي ذكرنا .
- ٦٨١١ - **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ ، وَقَالَ : ثنا [عبد الرحمن] ابن صالح ، قال : ثنا شريك ، عن المقدم بن شريح ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : من حدثك أنه رأى رسول الله ﷺ يبول قائماً فكذب ، فإني رأيته يبول جالساً .
- ففي هذا الحديث ، ما يدل على ما دفت به عائشة رواية رؤية من رأى رسول الله ﷺ يبول قائماً وإنما رؤيتها إياه يبول جالساً .

(١) وفي نسخة « عامر » .

فليس في هذا الحديث عندنا ، دليل على ذلك ، لأنه قد يجوز أن يبول جالساً في وقت آخر .

لم تحك عن النبي ﷺ في هذا شيئاً يدل على كراهية البول قائماً .

وقد روى عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ ، أنه بال قائماً .

٦٨١٢ - **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا سعيد بن عامر عن شعبة أنه حدث عن سليمان ، عن زيد بن وهب قال : رأيت عمر بال قائماً فأصبح ^(١) حتى كاد يصرع .

٦٨١٣ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا وهب وأبو داود ، قالوا : ثنا شعبة ، عن سلمة بن كهيل ، عن أبي ظبيان أنه رأى علياً بال قائماً .

٦٨١٤ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا سعيد بن عامر قال : ثنا شعبة ، عن سليمان ، فذكر بإسناده مثله .

٦٨١٥ - **حدثنا** فهد قال : ثنا عمر بن حفص قال : ثنا ، أبي عن الأعمش ، فذكر بإسناده مثله .

٦٨١٦ - **حدثنا** مهدي قال : ثنا محمد بن سعيد ، قال : ثنا يحيى بن اليان ، عن معمر ، عن الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، قال : رأيت زيد بن ثابت يبول قائماً .

٦٨١٧ - **حدثنا** يونس قال : ثنا معمر بن عيسى ، قال : ثنا مالك ، عن عبد الله بن دينار ، أنه قال : رأيت عبد الله بن عمر يبول قائماً .

فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ ، قد كانوا يبولون فيما ، وذلك ، عندنا ، على أنهم كانوا يأمنون أن يصيب شيء من ذلك ثيابهم وأبدانهم .

فإن قال قائل : فقد روى عن عمر بن الخطاب ، ما يخالف ما روي عنه في هذا الباب .

٦٨١٨ - فذكر ما **حدثنا** محمد بن خزيمة . قال : ثنا يوسف بن عدي ، قال ثنا عبد الله بن إدريس ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال عمر : ما يلت قائماً منذ أسلمت .

فيل له : قد يجوز أن يكون عمر لم يبل قائماً منذ أسلم ، حتى قال هذا القول ، ثم بال بعد ذلك قائماً ، على ما رواه عنه زيد بن وهب .

ففي ذلك ، ما يدل على أنه لم يكن يرى بالبول قائماً بأساً .

وقد دل على ذلك أبصاً ، ما قد روينا عن ابن عمر في هذا الباب ، من بوله قائماً .

وقد حدث عن عمر بن الخطاب بما قد ذكرنا .

فدل ذلك ، على رجوح عمر ، عن كراهية البول قائماً ، إذا كان ذلك ، لما رواه عنه عبد الله بن عمر .

(١) وفي نسخة « ناجح » والمراد « مال » .

ولم يكن عبدالله بن عمر ، يترك ما سمعه من عمر ، إلا إلى ما هو أولى ، نده من ذلك .

١٢ - باب القسم

٦٨١٩ - **حدثنا** إسحاق بن الحسين الطحان ، قال : ثنا سعيد بن أبي مريم قال : ثنا سفيان بن عيينة ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس في حديث طويل ، فيه ذكر رؤا عثرها أبو بكر عند رسول الله ﷺ .

فقال : أصبت يا رسول الله ؟ قال : « أصبت بعضا ، وأخطأت بعضا » قال أقسمت عليك ، يا رسول الله قال « لا تقسم » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى كراهة القسم ، وقالوا : لا ينبغي لأحد أن يقسم على شيء ، وأعظموا ذلك . وكان ممن أعظم ذلك ، الليث بن سعد ، فذكر لي غير واحد من أصحابنا ، عن ^(١) عيسى بن حماد زغبة قال : أثبت بكر بن مضر لأعوده ، فجاء الليث ، فهم بالصعود إليه .

فقال له بكر : أقسمت عليك أن تفعل ، فقال له الليث : أو تدرى ما القسم ؟ أو تدرى ما القسم ؟ أو تدرى ما القسم ؟

وخالفهم في ذلك آخرون ، فلم يروا بالقسم بأسا ، وجعلوه يمينا ، وحكوا له بحكم اليمين ، وقالوا قد ذكر الله في غير موضع في كتابه فقال عز وجل : « لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ * وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ » وقال : « فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ » وقال : « لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ » .

فكان تأويل ذلك عند العلماء جميعا « أقسم بيوم القيامة » و « لا » صلة .

وقال الله عز وجل : « وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مِنْ يَمُوتَ بَلَى وَعَدَا عَلَيْهِمْ حَقًّا » فلم يذهبهم بقسمهم ، ورد عليهم كفرهم فقال : « بَلَى وَعَدَا عَلَيْهِمْ حَقًّا » .

وكان في ذكره « جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ » دليل على أن ذلك القسم كان منهم يمينا .

وقال الله عز وجل : « إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْنَعُنَّ مِثْلَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » فلم يذهب ذلك عليهم . ثم قال : « وَلَا يَسْتَفْتِنُونَ » .

٦٨٢٠ - **حدثني** سليمان بن شعيب ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن قال : في هذه الآية دليل على أن القسم يمين ، لأن الاستثناء لا يكون إلا في اليمين .

وإذا كانت يمينا ، كانت مباحة ، فبما سائر الأيمان فيه مباحة ، ومكروهة فبما سائر الأيمان فيه مكروهة .

ولاحجة عندنا ، على أهل هذه المقالة ، في حديث ابن عباس ، الذي ذكرنا ، فإنه يجوز أن يكون الذي كره رسول الله ﷺ في القسم ، لأبي بكر من أجله ، هو أن التعبير الذي صوبه في بعضه ، وخطأه في بعضه ، لم يكن ذلك منه من جهة الوحي ، ولكن من جهة ما يعبر له الرؤيا كأنهى أن توطأ الحوامل ، على الإشفاق منه أن يضر ذلك بأولادهم .

فلما بلغه أن فارس والروم يفعلون ذلك فلا يضر بأولادهم ، أطلق ما كان حظه من ذلك .

وكما قال في تلخيص النخل « ما أظن أن ذلك يغني شيئاً » فتركوه ، ونزهوا عنه ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : إنما هو ظن ظننته ، إن كان يغني شيئاً فليصنعوه ، فإنما أنا بشر مثلكم ، وإنما هو ظن ظننته ، والظن يخطئ . ويصيب ، ولكن ما قلت « قال الله عز وجل » فلن أكذب على الله .

٦٨٢١ - **حديث** بذلك يزيد بن سنان قال : ثنا أبو عامر ، قال : ثنا إسرائيل ، عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه .

فأخبر رسول الله ﷺ أن ، ما قاله من جهة الظن ، فهو كسائر البشر في ظنونهم ، وأن الذي يقوله عن الله عز وجل ، فهو الذي لا يجوز خلافه .

وكانت الرؤيا إنما تعبر بالظن والتحرى ، وقد روى ذلك عن محمد بن سيرين ، واحتج بقول الله عز وجل « وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا » .

فلما كان التعبير من هذه الجهة التي لاحقيقة فيها ، كره رسول الله ﷺ لأبي بكر ، أن يقسم عليه ، ليخبره بما يظنه صواباً ، على أنه عنده كذلك ، وقد يكون ، في الحقيقة ، بخلافه .

الآن ترى أن رجلاً لو نظر في مسألة من الفقه ، واجتهد ، فأداه اجتهداه إلى شيء ، وسمعه القول به ، ورد ماخاذه ، وتخطئة قائله ، إذا كانت الدلائل التي بها يستخرج الجواب في ذلك ، رافعة له .

ونحو حلف على أن ذلك الجواب صواب ، كان مخطئاً ، لأنه لم يكلف إصابة الصواب ، فيكون ماقاله ، هو الصواب ، ولكنه كلف الاجتهاد .

وقد يؤديه الاجتهاد إلى الصواب وإلى غير الصواب ، فمن هذه الجهة ، كره رسول الله ﷺ لأبي بكر ، الحلف عليه ، ليخبره بصوابه ما هو ، لامن جهة كراهية القسم .

وقد روى في ذلك مايدل على ما ذكرناه .

٦٨٢٢ - **حديث**نا بحر بن نصر قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، مثل حديث إسحاق بن الحسين ، غير أنه قال « والله لتخبرني بما أصبت مما أخطأت » . فقال : رسول الله ﷺ « لا تقسم » .

فدل ذلك على أن ما كره رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هو الحلف فيه على إخباره بصوابه أو خطئه في شيء .

لم يقله ^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحي الذي يعلم به حقيقة الأشياء ، لا لذكره القسم .

٦٨٢٣ - **حدثنا** ابن أبي مريم ، قال : ثنا القرباني ، قال : ثنا شريك عن يزيد بن أبي ريد ، عن عبد الرحمن بن الحارث ، عن ابن عباس قال : « القسم بمن » .

فهذا ابن عباس ، وهو الذي روى عنه الحديث الأول ، قد جعل القسم بمن ، في ذلك دليل على إباحة الخاف به وأنه عنده ، كسائر الأيمان .

فثبت بذلك ، ما تأولنا الحديث الأول عليه ، وانتفى قول من تأوله على غير ما تأولناه عليه .

٦٨٢٤ - قال أبو جعفر : وقد روى في إباحة القسم ، ما قد **حدثنا** عبد الغني بن أبي عقيل قال : ثنا عبد الرحمن بن ريد ، قال : ثنا شعبة ، عن أشعث بن سليم ، عن معاوية بن سويد بن مقرن ، عن البراء بن عازب قال : أمرنا رسول الله ﷺ ، بإبرار القسم .

٦٨٢٥ - **حدثنا** بن مرزوق قال : ثنا أبو داود ، ووهب ، قال : ثنا شعبة ، فذكر بإسناده مثله . غير أنه قال : « بإبرار القسم » .

أفلا ترى أن رسول الله ﷺ قد أمر بإبرار القسم ، ولو كان القسم عاصياً ، لما كان ينبغي أن يبر قسمه .

٦٨٢٦ - وقد **حدثنا** أبو بكره وابن مرزوق ، قال : ثنا عبد الله بن بكر السهمي ، قال : ثنا حميد الطويل ، عن أنس ابن مالك قال : قال رسول الله ﷺ « إن من عباد الله ، من لو أقسم على الله لأبره » .

ولو كان القسم مكروهاً ، لكان فائله عاصياً ، ولما أبر الله قسم من عصاه .

وقد روينا فيما تقدم من كتابنا هذا ، عن المنيرة بن شعبة أنه قال : صلب مع رسول الله ﷺ ، فوجد ريح نوم .

فلما فرغ من الصلاة قال : « من أكل من هذه الشجرة (فلا يقربنا في مسجدنا ^(٢)) حتى يذهب ريحها » . فأتيته فقلت « أقسمت عليك يا رسول الله ، لما أعطيتني يدك » ، فأعطانيها ، فأوتيته جباراً على صدرى . فقال : « إن لك عذراً » ولم ينكر عليه إقسامه عليه ^(٣) .

٦٨٢٧ - **حدثنا** جعفر بن سليمان التوفلي ، قال : ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ، قال : **حدثنا** عمر بن أبي بكر الوصل ^(٤) عن ابن أبي الزناد ، عن أبيه عن عمرة ، عن عائشة أنها قالت : أهدى رسول الله ﷺ لحم فقال « أهدى لزينب بنت جحش » قالت : فأهديت لها فردته فقال ^(٥) أقسمت عليك لأرددها ، فرددها .

فدل ما ذكرنا على إباحة القسم ، وأن حكمه ، حكم اليمين ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وعبد ، ورحمهم الله تعالى .

(١) وفي نسخة « يعلمه » .

(٢) وفي نسخة « على ذلك » .

(٣) وفي نسخة « فقلت » .

(٤) وفي نسخة بدل ما بين القوسين « فلا يقربن مسجدنا » .

(٥) وفي نسخة « المصل » .

وقد روى ذلك ، عن إبراهيم النخعي .

٦٨٢٨ - **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا أبي ، عن محمد بن الحسن ، عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم قال : « أقسم ^(١) » و « أقسمت به » يعين ، وكفارة ذلك ، كفارة يعين .

٦٨٢٩ - وقد أقسم رسول الله ﷺ على سائمه **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أبو حفص الفلاس ، قال : ثنا أبو قتيبة ، قال : ثنا عبد الرحمن بن أبي الرحال ، قال : ثنا أبي مرة ، عن عائشة قالت ، كان إبلاء رسول الله ﷺ « أقسم بالله لا أفر بكن شهرآ » .

١٣ - باب الشرب قائماً

٦٨٣٠ - **حدثنا** ابن أبي عمران ومحمد بن علي بن داود ، قالا : أنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني ، قال : ثنا خالد بن الحارث ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أبي مسلم ، عن الجارود ، أن النبي ﷺ زجر عن الشرب قائماً .

٦٨٣١ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا المقدسي قال : ثنا خالد بن الحارث ، قال : ثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أبي مسلم ، عن الجارود بن المولى ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٨٣٢ - **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا عبد الرحمن بن المبارك ، قال : ثنا خالد بن الحارث ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أبي مسلم ، عن الجارود ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٨٣٣ - **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا عبد الصمد ، قال : ثنا حم وهشام ، قالا : ثنا قتادة ، عن أنس بن مالك ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٨٣٤ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن خشيش قال : ثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : ثنا هشام بن أبي عبد الله ، عن قتادة ، فذكر بإسناده ، مثله .

٦٨٣٥ - **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا هشام الدستوائي ، فذكر بإسناده مثله .

٦٨٣٦ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : سمعت يزيد بن هارون ، قال : ثنا همام ، عن قتادة ، عن أنس ، وعن قتادة ، عن أبي عيسى الأسواري ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٨٣٧ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا موسى بن إسماعيل ، ح .

٦٨٣٨ - **وحدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا حجاج قالا : ثنا حماد بن سلمة ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، مثله .

(١) وفي نسخة « أقسم بالله » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى كراهة الشرب قائماً ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فلم يروا بالشرب قائماً بأساً .

٦٨٣٩ - واحتجوا في ذلك بما **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني ابن جريج ، عن محمد بن علي بن حسين ، عن أبيه ، عن جده قال : قال لي ابن أبي طالب « إيتني بوضوء » فأتيته به فتوضأ ، ثم قام بفضل وضوئه ، فشرب قائماً ، فمجهت لذلك فقال : أنعجب يا بني ؟ إني رأيت أباك رسول الله ﷺ ، يصنع ذلك .

٦٨٤٠ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا بشر بن عمر ، قال : ثنا شعبة ، عن عبد الملك بن ميسرة ، عن الزال بن صبرة ، قال : رأيت علياً شرب بفضل وضوئه قائماً .

ثم قال : « إن ناساً يكرهون أن يشربوا قياماً ، وقد رأيت رسول الله ﷺ فعل ما فعلت » .

٦٨٤١ - **حدثنا** أبو بكر ، قال : ثنا أبو أحمد ، قال : ثنا مسعر ، عن عبد الملك ، فذكر بإسناده مثله .

٦٨٤٢ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا ورقاء بن ممر ، عن هطاء بن السائب ، عن زاذان وميسرة ، عن علي ، أنه شرب قائماً فقبل له في ذلك .

فقال : « إن أشرب قائماً ، فقد رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائماً ، وإن أشرب جالساً ، فقد رأيت رسول الله ﷺ يفعل ذلك » .

٦٨٤٣ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن هطاء بن السائب ، عن زاذان عن علي ، مثله .

٦٨٤٤ - **حدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد ، فذكر بإسناده ، مثله .

٦٨٤٥ - **حدثنا** يونس قال : ثنا سفيان ، عن عاصم الأحول عن الشعبي ، عن عبد الله بن عباس قال : رأيت النبي ﷺ يشرب وهو قائم .

٦٨٤٦ - **حدثنا** فهد قال : ثنا ابن الأصبهاني قال : ثنا شريك ، عن الشيباني ، عن عامر ، عن ابن عباس قال : تناولت النبي ﷺ دلوأ من ماء زمزم ، فشرب وهو قائم .

٦٨٤٧ - **حدثنا** ابن خزيمة قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن عاصم الأحول ، عن الشعبي ، عن ابن عباس ، مثله .

٦٨٤٨ - **حدثنا** ربيع الجيزي قال : ثنا إسحاق بن أبي فروة المدني ، قال : **حدثنا** عبيدة بنت نابل ، عن عائشة بنت سعد ، عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ ، كان يشرب قائماً .

٦٨٤٩ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا يوسف بن عدي قال : ثنا حفص ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن ممر قال : كنا نشرب ، ونحن قيام على عهد رسول الله ﷺ .

٦٨٥٠ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو عاصم وعثمان بن عمر رضي الله عنه قالوا : ثنا عمران بن حدير ، عن

أبي البرزى^(١)، وهو يزيد بن عطارد، عن ابن عمر قال: كنا نشرب ونحن قيام، ونأكل ونحن نسعى، على عهد رسول الله ﷺ.

٦٨٥١ - **حديث** محمد بن خزيمة قال: ثنا حجاج قال: ثنا حماد، عن عمران بن حفير، عن يزيد بن عطارد، عن ابن عمر، مثله.

٦٨٥٢ - **حديث** ابن مرزوق قال: ثنا أبو عاصم، عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الكريم بن مالك قال: أخبرني البراء بن زيد، أن أم سليم حدثته أن رسول الله ﷺ، شرب وهو قائم، من قربة.

٦٨٥٣ - **حديث** فهد قال: ثنا أبو عسان، قال: ثنا زهير بن معاوية، قال: ثنا عبد الكريم الجزري قال: **حديث** البراء بن بنت أسد، وهو ابن زيد، عن أنس بن مالك قال: حدثني أمي أن رسول الله ﷺ دخل عليها، وفي بيها قربة معلقة، فشرب من القربة قائماً.

٦٨٥٤ - **حديث** أبو أمية، قال: ثنا أبو عسان، قال: ثنا شريك، عن حميد، عن أنس أن النبي ﷺ شرب من قربة معلقة، وهو قائم.

في هذه الآثار إباحة الشرب قائماً وأولى الأشياء بنا إذا روى حديثان، عن رسول الله ﷺ، فاحتملا الاتفاق، واحتملا التصاد أن نحملهما على الاتفاق لا على التضاد، وكان ما روينا في هذا الفصل، عن رسول الله ﷺ إباحة الشرب قائماً، وفيما روينا منه في الفصل الذي قبله، النهي عن ذلك.

فاحتمل أن يكون ذلك النهي لم يرد به هذه الإباحة ولكن أريد به معنى آخر، فنظرنا في ذلك.

٦٨٥٥ - فإذا فهد قد **حديث** قال: ثنا أبو عسان قال: ثنا خالد، عن بيان، عن الشعبي قال: إنما أكره الشرب قائماً، لأنه داء.

فأخبر الشعبي في هذا المعنى الذي من أحله كان النهي، وأنه لما يخاف منه من الضرر وحدث الداء لا غير ذلك.

فأراد رسول الله ﷺ بذلك النهي الإشفاع على أمته وأمره بإمام بما فيه صلاحهم، في دينهم ودنياهم، كما قد قال لهم «أما أنا، فلا أكل متسكناً».

٦٨٥٦ - **حديث** ابن أبي داود، قال: ثنا سهل بن بكر، ح

٦٨٥٧ - **حديث** محمد بن خزيمة قال: ثنا حجاج، قال: ثنا أبو عوانة، عن رقية بن علي بن الأقر عن أبي جحيفة قال: قال رسول الله ﷺ «أما أنا فلا أكل متسكناً».

٦٨٥٨ - **حديث** ربيع المؤذن قال: ثنا أسد قال: ثنا جبر بن عبد الحيد، عن منصور عن علي بن الأقر، عن أبي جحيفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، فدكر مثله.

٦٨٥٩ - **حديث** فهد قال: ثنا أبو نعيم، قال: ثنا سفيان عن علي بن الأقر، عن أبي جحيفة، عن رسول الله ﷺ مثله.

(١) هو يزيد بن عطارد، وانظر الحديث التالي.

٦٨٦٠ - **حدثنا** نهد قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا مسعر بن كدام ، عن علي بن الأقر قال : سمعت أبا جحيفة قال : قال رسول الله ﷺ ، فذكر مثله .

فليس ذلك على طريق التحريم منه عليهم ، أن يأكلوا كذلك ، ولكن لمعنى في الأكل متكثراً خافه عليهم .
٦٨٦١ - **حدثنا** ابن أبي هرمان ، قال : ثنا إسحاق بن إسماعيل قال : ثنا جرير بن عبد الحميد قال : قال الشعبي « إنما كره الأكل متكثراً مخافة أن تعظم بطونهم » .

فأخبر الشعبي بالمعنى الذى كره رسول الله ﷺ من أجله الأكل متكثراً ، وأنه إنما هو لما يحدث عنه ، من عظم البطن .

فكذلك ما روى عنه من النهى عن الشرب قائماً ، إنما هو لمعنى يكون من ذلك ، كرهه من أجله ، لا غير ذلك . وقد روى في هذا أيضاً عن عبد الله بن عمرو .

٦٨٦٢ - **حدثنا** محمد بن الحجاج قال : ثنا أسد ، ح .

٦٨٦٣ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج قال ثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت البناني ، عن شعيب بن عبد الله بن عمرو ، عن أبيه قال : ما رأيت رسول الله ﷺ ، يأكل متكثراً قط .

فقد يجوز أن يكون اجتنب ذلك ، لما قال الشعبي ، وقد يجوز في ذلك معنى آخر .

٦٨٦٤ - فإنه **حدثنا** يحيى بن عثمان قال : ثنا أبي قال : ثنا ابن لهيعة ، عن هبيرة بن أبي جعفر ، عن إسماعيل الأعور قال : كان رسول الله ﷺ يأكل متكثراً ، فنزل عليه جبريل عليه السلام فقال : « انظروا إلى هذا العبد ، كيف يأكل متكثراً » قال : فجلس رسول الله ﷺ .

فقد يجوز أن يكون هذا هو المعنى الذى من أجله قال : « لا أكل متكثراً » لأنه فعل الملوك الجبارة ، وفعل الأعاجم ، فكره ذلك ، ورغب في فعل العرب ، كما روى عن عمر :

٦٨٦٥ - فإنه **حدثنا** حسين بن نصر قال : سمعت يزيد بن هارون قال : ثنا عاصم الأحول ، عن أبي عثمان النهدي . قال : أتانا كتاب عمر بن الخطاب « اخشوشوا ، واخشوشوا ، واخولقوا ، وتمددوا كأنكم معد ، وإياكم والتنعم ، وزى المعجم » .

أفلا ترى أنه نهى عن زى المعجم ، وأمرهم بالتمدد ، وهو العيش الخشن ، الذى تعرفه العرب ، فكذلك الأكل متكثراً نهوا عنه لأنه فعل المعجم .

وأما الشرب قاعداً فأمروا به ، خوفاً مما يحدث عليهم في صدورهم ، وليس في ذلك شيء من زى المعجم .

٦٨٦٦ - وقد روى في إباحة الشرب قائماً ، عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ ، ما **حدثنا** روح بن الفرغ قال : ثنا يوسف بن عدي قال : ثنا أبو الأحوص ، عن هبيرة الأحملي ، عن بشر بن غالب قال : دخلت على الحسين بن علي داره ، فقام إلى بحينة له ، فسمع ضرعها ، حتى إذا درت ، دعا بإناء ، فحلب ثم شرب وهو قائم ، ثم قال : « يا بشر ، إني إنما فعلت ذلك ، لتعلم أنا شرب ، ونحن قيام » .

٦٨٦٧ - **حَدَّثَنَا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو عامر قال : ثنا مالك ، عن عامر بن عبدالله بن الزبير قال : رأيت أبي يشرب وهو قائم .

٦٨٦٨ - **حَدَّثَنَا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج قال : ثنا حماد ، عن عبدالله بن عثمان بن خثيم ، عن هلى بن عبدالله البارقى قال : ناوت ابن عمر إداوة ، فشرب منها قائماً من فيها .

وقد روى عن رسول الله ﷺ ، أنه نهى أن يشرب من في السقاء .

٦٨٦٩ - **حَدَّثَنَا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن الشرب من في السقاء .

٦٨٧٠ - **حَدَّثَنَا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج قال : ثنا حماد ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

فلم يكن هذا النهى من رسول الله ﷺ ، على تحريم ذلك ، على أمته ، حتى يكون من قَمَلِهِ منهم عاصياله ، ولكن للمنى قد اختلف فيه ما هو ؟ .

٦٨٧١ - **حَدَّثَنَا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ نهى عن الشرب من في السقاء ، لأنه يُبْتَنُّه ، فهذا معناه .

٦٨٧٢ - وقد روى في ذلك معنى آخر ، وهو ما **حَدَّثَنَا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا حجاج قال : ثنا حماد ، عن ليث ، عن مجاهد قال : كان يكره الشرب من ثلثة القدح ، وعروة الكوز ، وقال : « هما مقعدا الشيطان » .

فلم يكن هذا النهى من رسول الله ﷺ على طريق التحريم ، بل كان على طريق الإشفاق منه على أمته والراثة بهم ، والفظر لهم .

وقد قال قوم : إنما نهى عن ذلك ، لأنه الموضع الذى يقصده الموام ، فنهى عن ذلك خوف أذاها .

فكذلك ما ذكرنا عنه في صدر هذا الباب ، من نهيه عن الشرب قائماً ، ليس على التحريم الذى يكون فاعله عاصياً ، ولكن للمنى الذى ذكرناه في ذلك .

وقد رويانا عن رسول الله ﷺ فيما تقدم ، من هذا الباب ، أنه أتى بيت أم سليم ، فشرب من قربة وهو قائم من فيها .

فدل ذلك على أن نهيه الذى روى عنه في ذلك ، ليس على النهى الذى يجب على منتهكه أن يكون عاصياً .

ولكنه على النهى من أجل الخوف ، فإذا ذهب الخوف ، ارتفع النهى فهذا ، عندنا ، معنى هذه الآثار ، والله أعلم .

وقد روى عن رسول الله ﷺ أيضاً ، أنه نهى عن اختناث الأسقية ، وهو : أن يكسر ، فيشرب من أنوارها .

٦٨٧٣ - **حدثنا** بذلك إسماعيل بن يحيى المزني ، قال : ثنا الشافعي ، عن سُفيان بن هيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ نهى عن اختناث الأسقية .

٦٨٧٤ - **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا أسد قال : ثنا ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، فذكر بإسناده مثله .

قال ابن أبي ذئب « اختناثها ، أن تكسر فيشرب منها .

فألوحه الذي نهى عن ذلك ، هو الوجه الذي من أجله ، نهى عن الشرب من في السقاء :

١٤ - باب وضع إحدى الرجلين على الأخرى

٦٨٧٥ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو حذيفة ، قال ثنا سفيان ، قال : ثنا أبو الزبير ، عن جابر أن رسول الله ﷺ كره أن يضع الرجل إحدى رجله على الأخرى .

٦٨٧٦ - **حدثنا** يونس ، قال : أخبرني شعيب بن الليث ، عن أبيه ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن رسول الله ﷺ مثله ، وزاد « وهو مضطجع » .

٦٨٧٧ - **حدثنا** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، ح .

٦٨٧٨ - **وحدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج بن المهال ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٨٧٩ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا المقدسي ، قال : ثنا المعتمر ، عن أبيه ، عن خدش ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٨٨٠ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أمية بن بسطام ، قال : ثنا يزيد بن دريع ، عن روح بن القاسم ، عن عمرو ابن دينار ، عن أبي بكر بن حفص ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، أنه نهى أن يثنى الرجل إحدى رجله على الأخرى .

قال أبو جعفر ، فكره قوم وضع إحدى الرجلين على الأخرى ، لهذه الآثار .

٦٨٨١ - واحتجوا في ذلك أيضاً ، بما **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن واصل ، عن أبي وائل قال : كان الأشعث ، وجريز بن عبد الله ، وكعب ، قموذاً ، فرفع الأشعث إحدى رجله على الأخرى وهو قاعد .

فقال له كعب بن عجرة : ضمها ، فإنه لا يصالح لبشر .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فلم يروا بذلك بأساً ، واحتجوا في ذلك ، بما روي عن رسول الله ﷺ .

٦٨٨٢ - **حدثنا** يونس ، قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن هبادة بن تميم ، عن عمار قال : رأيت النبي ﷺ مستلقياً في المسجد ، واضعاً إحدى رجله على الأخرى .

٦٨٨٣ - **حَدَّثَنَا** رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ أَبِي عِبَادٍ ، قَالَ: ثَنَا سَمِيانٌ ، قَالَ: **حَدَّثَنِي** الرَّهْرِيُّ ، قَالَ: **حَدَّثَنِي** عِبَادُ بْنُ تَيْمٍ ، عَنْ عَمِّهِ ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ .

٦٨٨٤ - **حَدَّثَنَا** يَزِيدُ بْنُ سَنَانٍ ، قَالَ: ثَنَا أَبُو بَكْرِ الْخَنَفِيُّ ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ ، قَالَ: ثَنَا الرَّهْرِيُّ ، قَالَ **حَدَّثَنِي** عِبَادُ بْنُ تَيْمٍ ، عَنْ عَمِّهِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ .

٦٨٨٥ - **حَدَّثَنَا** يُونُسُ قَالَ: ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ: **حَدَّثَنِي** مَالِكُ بْنُ أَسَدٍ وَيُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عِبَادِ بْنِ تَيْمٍ ، عَنْ عَمِّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِثْلَهُ .

٦٨٨٦ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ مَرْزُوقٍ ، قَالَ: ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ: ثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ .

٦٨٨٧ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ ، قَالَ: ثَنَا حُجَّاجٌ ، قَالَ: ثَنَا عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَاجَشُونُ ، ح .

٦٨٨٨ - **وَحَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ: ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ ، قَالَ: ثَنَا عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: **حَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ^(١) بْنُ لَبِيدٍ ، عَنْ عِبَادِ بْنِ تَيْمٍ ، عَنْ عَمِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ .

قَالُوا: فِيهِذِهِ الْآثَارُ قَدْ جَاءَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِبَاحَةِ مَا مَنَعَتْ مِنْهُ الْآثَارُ الْأُولَى .

وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ ، فَمَا احْتَجَّوْا بِهِ مِنْ قَوْلِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ ، فَإِنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، خِلَافَ ذَلِكَ .

٦٨٨٩ - **حَدَّثَنَا** يُونُسُ قَالَ: ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ ، وَيُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، كَانَا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ .

٦٨٩٠ - **حَدَّثَنِي** ابْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ: **حَدَّثَنِي** سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ ، قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، يَجْلِسُ أَحَدُهُمْ مَتَرَبِّعًا ، وَإِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى .

٦٨٩١ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ: ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ فَعَلَ ذَلِكَ .

٦٨٩٢ - **حَدَّثَنَا** يُونُسُ ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ نُوْفَلٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُ رَأَى أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ بِنَ حَارِثَةَ ، فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَعَلَ ذَلِكَ .

٦٨٩٣ - **حَدَّثَنَا** يُونُسُ قَالَ: ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ .

٦٨٩٤ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ: ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ سَفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، ابْنِ يَزِيدَ^(٢) قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ مَضْطَجِعًا بِالْأَرَاكِ^(٣) وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى وَهُوَ يَقُولُ: «رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ» .

(١) وَفِي نَسْخَةِ «مُحَمَّدٍ» .

(٢) وَفِي نَسْخَةِ «زَيْدٍ» .

(٣) وَفِي نَسْخَةِ «بِالْأَرَاكِ» .

٦٨٩٥ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو عامر قال : ثنا سفيان ، عن عمران^(١) بن مسلم ، قال : رأيت أنس بن مالك فاعدا ، قد وضع إحدى رجليه على الأخرى .

فقد روينا عن هؤلاء الجلالة ، من أصحاب رسول الله ﷺ ، وهذا مما لا يصل إلى تبيينه ، من طريق النظر فنستعمل فيه ، ما استعملناه في غيره من أبواب هذا الكتاب .

ولكن لما روينا عن رسول الله ﷺ ، ما وصفنا في الفصل المتقدم ، وروى عن كعب بن عجرة أنه قال : (إنه لا يصلح)^(٢) لبشر فكان معنى هذا ، عندنا والله أعلم ، أنها لا يصلح لبشر لبشر رسول الله ﷺ عنها ، لأنه لا يصلح لبشر أن يخالف رسول الله ﷺ .

ثم قد جاء ما ذكرناه في الفصل الثاني من إباحتها ، باستعمال رسول الله ﷺ إياها .

فاحتمل أن يكون أحد الأمرين قد نسخ الآخر ، فلما وجدنا أبا بكر ، وعمر ، وعثمان رضي الله عنهم ، وهم الحامون الراشدون المهديون ، على قريتهم من رسول الله ﷺ ، وعلمهم بأمره . قد فعلوا ذلك بعده ، بحضرة أصحابه جميعاً ، وفيهم الذي حدث بالحديث الأول عن رسول الله ﷺ في الكراهة . فلم ينسكروا ذلك أحد منهم ، ثم فعله عبد الله ابن مسعود ، وابن عمر وأسامة بن زيد ، وأنس بن مالك ، رضي الله عنهم ، فلم ينسكروا عليهم منكر .

ثبت بذلك أن هذا ، هو ماعليه أهل العلم ، من هذين الخبرين المروعين ، وبطل بذلك ما حاهاه ، لما ذكرنا وبيئنا .

وقد روى عن الحسن في ذلك ، ما يدل على غير هذا المعنى .

٦٨٩٦ - **حدثنا** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا خالد بن نزار الأيلي ، قال : **حدثني** السري بن يحيى ، قال : ثنا عميل قال : قيل للحسن : قد كان يكره أن يضع الرجل إحدى رجليه على الأخرى .

فقال الحسن : ما أخذوا ذلك إلا عن اليهود .

فيحتمل أن يكون كان من شريعة موسى عليه السلام ، كراهة ذلك الفعل ، فسكت اليهود على ذلك .

فأمر رسول الله ﷺ ، بإدبائهم ما كانوا عليه ، لأن حكمه أن يكون على شريعة النبي الذي كان قبله ، حتى يحدث الله له شريعة تفسخ بشرعته .

ثم أمر رسول الله ﷺ بخلاف ذلك ، وإباحة ذلك الفعل ، لما أباح الله عز وجل له ، ما قد كان حظه ، على من كان قبله .

وقد روى عن الحسن خلاف ذلك أيضا .

٦٨٩٧ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد ، عن حميد ، عن الحسن أنه كان يفعله ، يعني : يضع

(١) وفي نسخة « عامر » .

(٢) وفي نسخة بدل ما بين القوسين « إنها لا يصلح » .

إحدى الرجلين على الأخرى وقال : إنما كره له ذلك أن يفعله بين يدي القوم ، مخافة أن يشكف .
والوجه الأول عندي ، أشبه من هذا .

ألا ترى إلى قول كعب « إنها لاتصلح لبشر » فلو كان ذلك المني الذي روى عن الحسن في هذا الحديث ،
لم يقل ذلك كعب .

ولكنه إنما قال ذلك ، لعله ينهي رسول الله ﷺ ، لما كان عليه من اتباع من قبله ، ثم نسخ الله عز وجل
فلم يعلمه كعب ، فكان على الأمر الأول ، وعلمه غيره ، فرجع إليه ، وترك ما تقدمه .

١٥ - باب الرجل يتطرق في المسجد بالسهم

٦٨٩٨ - **حديث** أبو بكرة وعلي بن معبد ، قالا : ثنا أبو أحمد ، محمد بن عبدالله بن الزبير ، قال : ثنا يزيد بن عبد الله
ابن أبي بردة ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ قال : « إذا مر أحدكم في مسجدنا ، أو في مساجدنا ،
وفي يده سهم ، فليمسك بصلبها ، لا يقر بها أحداً » .

قال أبو حنيفة : فذهب قوم إلى أنه لا بأس أن يتخطى الرجل المسجد ، وهو حامل ما أراد حمله ، واحتجوا
في ذلك بهذا الحديث .

وخالفهم في ذلك آخرون ، وقالوا : لا ينبغي لأحد أن يدخل المسجد ، وهو حامل شيئاً من ذلك ، إلا أن يكون
دخل به يريد بدخوله الصلاة ، أو أن يكون إذا دخله ، يريد به الصدقة ، فأما أن يدخل به يريد أن يتخطى المسجد ،
فإن ذلك مكروه .

وقالوا : قد يحتمل أن يكون النبي ﷺ ، أراد بما ذكرنا ، في حديث أبي موسى ، الإدخال للصدقة .
فنظرنا في ذلك ، هل نجد شيئاً من الآثار يدل عليه .

٦٨٩٩ - فإذا يونس قد **حدثنا** ، قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، والليث بن سعد ، يزيد
أحدهما على الآخر ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : كان الرجل يتصدق بنبل في المسجد ، فأمره رسول الله ﷺ أن
لا يمر بها إلا وهو آخذ بنصولها .

٦٩٠٠ - **حديث** ربيع المؤذن ، قال : ثنا شبيب بن الليث ، عن الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي
ﷺ ، نحوه .

فبين جابر في هذا الحديث ، أن الذين كانوا يدخلون بها المسجد ، إنما كانوا يريدون بها ، الصدقة
فيه لا التخطي .

فهذا هو ما أباحه رسول الله ﷺ ، بما في حديث أبي موسى .

١٦ - باب المعانقة

٦٩٠١ - **حدثنا** محمد بن حزيمة ، قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، ويزيد بن زريع ، عن حنظلة السدوسي ، عن أس بن مالك أنهم قالوا : يا رسول الله ، أينحنى بعضنا لبعض ، إذا التقينا ؟ .

قال : « لا » قالوا ، فيمانق بعضنا بعضا ؟ قال « لا » .

قالوا : أفيسافح بعضنا لبعض ؟ قال « تصافحوا » .

٦٩٠٢ - **حدثنا** أبو أمية ، قال : ثنا سليمان بن حرب ، قال : ثنا أبو هلال ، عن حنظلة ، عن أس قال : قلنا يا رسول الله ، ثم ذكر مثله .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا فكروها المعانقة ، منهم أبو حنيفة ، ومحمد ، رحمة الله عليهما .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فلم يروا بها بأسا ، ومن ذهب إلى ذلك ، أبو يوسف رحمة الله عليه .

٦٩٠٣ - وكان مما احتجوا به في ذلك ، ما **حدثنا** فهد ، قال : ثنا أبو كريب ، محمد بن الصلاء ، قال : ثنا أسد بن محمد ، عن مجاهد بن سميد ، عن عامر ، عن عبدالله بن جعفر ، عن أبيه قال : لما قدمنا على النبي ﷺ من عند النجاشي ، تلقاني ، فاعتنقني .

٦٩٠٤ - **حدثنا** محمد بن حزيمة ، قال : ثنا عبيد الله بن محمد التيمي ، قال : ثنا أبو عوانة ، عن الأجلح ، عن الشعبي قال : وافق قدوم جعفر فتح خير .

فقال النبي ﷺ « لا أدري بأي الشيئين أنا أشد فرحا ، بفتح خير ، أو بقدوم جعفر » ثم تلقاه فاعتنقه ، وقبل بين عينيه .

٦٩٠٥ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا إبراهيم بن يحيى بن محمد الشجري ، قال : **حدثني** يحيى بن محمد بن عباد قال : أخبرني ابن إسحق ، عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : قدم زيد بن حارثة المدينة ، ورسول الله ﷺ في بيتي ، فأناه ، ففرع الباب ، فقام إليه رسول الله ﷺ عربانا ، والله عارأبته عربانا قبله ، فاعتنقه وقبله .

٦٩٠٦ - وقد روي في ذلك عن أصحاب رسول الله ﷺ ، ما **حدثني** محمد بن خزيمة قال : ثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : ثنا شعبة ، عن غالب التمار ، عن الشعبي أن أصحاب النبي ﷺ كانوا ، إذا التقوا ، تصافحوا ، وإذا قدموا من سفر ، تماثقوا .

٦٩٠٧ - **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا أبو الوليد ، ح .

٦٩٠٨ - **وحدثنا** ابن مردوق قال : ثنا يحيى بن حماد ، قال : ثنا شعبة ، فذكر بإسناده مثله .

٦٩٠٩ - **حدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، قال : ثنا أبو غالب ، عن أم الدرداء قالت : قدم علينا سلمان ، فقال : أين أخي ؟ قلت في المسجد ، فأناه ، فلما رآه اعتنقه .

فبؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ ، قد كانوا يتماثلون .

فدل ذلك على أن ما روي عن رسول الله ﷺ من إباحة المماثلة ، متأخر عما روي عنه من النهي عن ذلك .
فبدلك تأخذ ، وهو قول أبي يوسف ، رحمه الله .

١٧ - باب الصور تكون في الثياب

٦٩١٠ - **حدثنا** محمد بن حريجة قال : ثنا عبد الله بن رجاء ، قال : ثنا شعبة ، عن علي بن مدرك قال : سمعت أبا زرعة ابن عمرو بن جرير ، عن عبد الله بن نجسي ، عن أبيه قال : سمعت عليا بن النبي ﷺ قال : « لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة » .

٦٩١١ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا يعقوب بن إسحاق ، وحبان بن هلال ، قالا : ثنا شعبة ، فذكر بإسناده مثله .
٦٩١٢ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو عسان ، قال : ثنا أبو بكر بن عياش ، قال : ثنا مغيرة بن مقسم ، قال : **حدثني** الحارث العمكي ، عن عبد الله بن نجعي ، عن علي ، أن رسول الله ﷺ قال « قال لي جبريل عليه السلام : إنا لا ندخل بيتا فيه كلب ، ولا صورة ولا تمثال » .

٦٩١٣ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، عن بكير ، عن كريب ، مولى ابن عباس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ ، حين دخل البيت وجد ^(١) فيه صورة إبراهيم ، وصورة مريم فقال « أمام ، فقد سمعوا أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة إبراهيم ، فإله يستقسم » .

٦٩١٤ - **حدثنا** يونس قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي طلحة أن النبي ﷺ قال « لا تدخل الملائكة بيتا ، فيه صورة » .

٦٩١٥ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا عفان ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، قال : ثنا سهيل بن أبي صالح ، عن سميد ابن يسار ، عن أبي طلحة ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٩١٦ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أمية بن بسطام ، قال : ثنا يزيد بن زريع ، قال : ثنا روح بن القاسم ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن سميد بن يسار ، عن زيد بن خالد ، عن أبي أيوب ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٩١٧ - **حدثنا** روح بن الفرج ، قال : ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير ، عن عبد العزيز بن أبي حازم ، عن أبيه ، عن أبي سلمة ، عن عائشة رضي الله عنها أن جبريل عليه السلام قال لرسول الله ﷺ « إنا لا ندخل بيتا فيه صورة » .

٦٩١٨ - **حدثنا** روح بن الفرج قال : ثنا أبو زيد ^(٢) بن أبي الغمر ^(٣) قال : ثنا يعقوب بن عبد الرحمن ، عن موسى ابن عقبة ، عن نافع ، عن القاسم ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : اشتريت تمرقة فيها تصاوير ، فلما دخل على رسول الله ﷺ فرأها ، فغير ثم قال « يا عائشة ، ماهذه ؟ » .

(٢) وروى نسخة « يزيد » .

(١) وروى نسخة « رأى » .

(٣) وروى نسخة « العمري » .

فقلت : نمرقة اشتريتها لك ، تفعد عليها ، قال « إنا لاندخل بيتنا فيه تصاور » .

٦٩١٩ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا بشر بن بكر قال : **حدثني** الأوزاعي قال : **حدثني** ابن شهاب قال : أخبرني القاسم ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل على رسول الله ﷺ ، وأنا مستتره بقرام ستر ، فيه صورة ، فمetskه ، ثم قال « إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة ، الذين يشبهون بخلق الله عز وجل » .

٦٩٢٠ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني ابن أبي ذئب ، عن الحارث بن عبد الرحمن عن كريب ، مولى ابن عباس ، عن أسامة بن زيد ، عن رسول الله ﷺ قال « لاندخل الملائكة بيتا فيه صورة » .

٦٩٢١ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا علي بن الجعد ، قال : ثنا ابن أبي ذئب ، عن عبد الرحمن بن مهران ، عن عمير مولى ابن عباس ، عن أسامة بن زيد ، عن النبي ﷺ أنه دخل الكعبة ، فرآى فيها صورة ، فأمرني فأثبته بدلو من ماء ، فجعل يضرب به الصور ، يقول « قاتل الله قوما يصورون ما لا يخلقون » .

٦٩٢٢ - **حدثنا** يونس قال : أنا ابن وهب ، قال : **حدثني** عمر بن محمد أن سالم بن عبد الله حدثه عن أبيه أن جبريل قال لرسول الله ﷺ « إنا لاندخل بيتا فيه صورة » .

٦٩٢٣ - **حدثنا** يونس قال لنا ^(١) ابن وهب قال أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن ابن السباق ، عن ابن عباس عن ميمونة ، زوج النبي ﷺ ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٩٢٤ - **حدثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد قال : ثنا ابن لهيعة قال : ثنا أبو الزبير قال : سألت جابراً عن الصور في البيت ، وعن الرجل يفعل ذلك .

فقال : زجر رسول الله عن ذلك .

٦٩٢٥ - **حدثنا** فهد قال : ثنا محمد بن سعيد بن الأصبهي ، قال : ثنا محمد بن فضيل ، عن عمارة بن القعقاع ، عن أبي زرعة قال : دخلت مع أبي هريرة دار مروان بن الحكم ، فإذا بتماثيل .

فقال : قال رسول الله ﷺ « قال الله عز وجل : ومن أظلم ممن ذهب بخلق خلقاً فخلق ، فليخافوا ذرة ، أو ليخلقوا حبة ، أو ليخلقوا شعيرة » .

قال : أبو جعفر : فذهب ذاهبون إلى كراهية اتخاذ ما فيه الصور من الثياب ، وما كان يوطأ ^(٢) من ذلك ويمتن ، وما كان ملبوساً ، وكرهوا ^(٣) كونه في البيوت ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : ما كان من ذلك يوطأ ^(٤) ويمتن ، فلا بأس به ، وكرهوا ماسوى ذلك .

٦٩٢٦ - وكان من الحجة لهم في ذلك ، ما **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني أسامة بن زيد اللبي ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أمه أسماء بنت عبد الرحمن ، وكانت في حجر عائشة رضي الله عنها ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : قدم رسول الله ﷺ من سفر ، وعندى غطلى فيه صورة ، فوضمته على سموى فاجتذته وقال « لانسرى الجدار » .

(١) وفي نسخة « أنا »

(٢) وفي نسخة « يوطأ »

(٣) وفي نسخة « كراهة »

(٤) وفي نسخة « يوطأ »

قالت : فصنعتة وسادتين ، فأخذ رسول الله ﷺ ، يرتفق عليهما .

٦٩٢٧ - **حدثنا** يونس قال : أنا ابن وهب قال : أخبرني عمرو ، عن بكير الأشج ، عن ربيعة ابن عطاء مولى بني الأزهر ، أنه سمع القاسم بن محمد ، يذكر عن عائشة رضي الله عنها ، زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ ، كان يرتفق عليهما :

٦٩٢٨ - **حدثنا** علي بن عبد الرحمن ، قال : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : **حدثني** بكر ابن مضر ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه ، أن أباه حدثه ، عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت نصبت سترا ، فيه تصاوير ، فدخل رسول الله ﷺ فنزعها ، ففعلته وسادتين .

فقال رجل في المجلس حينئذ يقال له ربيعة بن عطاء مولى بني أزهر :

سمعت أبا محمد ، يذكر أن عائشة رضي الله عنها قالت : فكان رسول الله ﷺ يرتفق عليهما .

فقال : لا ، ولكن سمعت القاسم بن محمد يذكر ذلك عنها .

٦٩٢٩ - **حدثني** ابن مرزوق ، قال : ثنا محمد بن أبي الوزير ، قال : ثنا محمد بن مسلم ، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها أنها جعلت سترا فيه تصاوير إلى القبلة .

فأمرها رسول الله ﷺ ، فنزعته ، وجعلت منه وسادتين ، فكان النبي ﷺ يجلس عليهما .

٦٩٣٠ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب أن مالكا حدثه ، عن نافع ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة أم المؤمنين عنها رضي الله ، أنها اشترت بنمرة فيها تصاوير .

فلما رآها رسول الله ﷺ ، قام على الباب ، فلم يدخل ، فغرت في وجهه الكراهة .

ففات : يا رسول الله ، أتوب إلى الله ، وإلى رسوله ، فإذا أذنت ؟

فقال رسول الله ﷺ « ما بال هذه المرفة ؟ » قلت : اشتريتها لك ، لتقدم عليا ، وتوسدها .

فقال رسول الله ﷺ « إن أصحاب هذه الصور ، يقدمون ^(١) يوم القيامة فيقال لهم : أحيوا ما خلقتم » .

ثم قال « إن البيت الذي فيه الصور ، لا تدخله الملائكة » .

٦٩٣١ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا سعيد بن عامر قال : ثنا شعبة ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه قال :

قالت عائشة « كان ثوب فيه تصاوير ، فجعلته بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي ، فكرهه ، أو قالت : فنهأني فجعلته وسائد » .

فقال أهل هذه المقالة : فما كان مما يوطأ ^(٢) فلا بأس لهذه الآثار ، وما كان من غير ما يوطأ ، فهو الذي جاءت فيه الآثار الأول .

(١) وفي نسخة « يقدمون » .

(٢) وفي نسخة « يوطأ » .

وقد رُوِيَ عن رسول الله ﷺ أنه استثنى مما نهى عنه من الصور ، إلا ما كان رقما في ثوب .

٦٩٣٢ - **حديث** يونس ، قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث أن بكير بن الأشج حدثه : أن بسر بن سعيد حدثه ، أن زيد بن خالد الجهني حدثهم ، ومع بسر بن سعيد ، عبيد الله الخولاني ، أن أبا طلحة حدثه ، أن رسول الله ﷺ قال « لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة » .

قال بسر : فرض زيد بن خالد ، فعدناه ، فإذا نحن في بيته ، بسر فيه تصاوير .

فقلت لعبيد الله الخولاني : ألم تسمعه **حديث** في التصاوير ؟ قال : إنه قد قال « إلا رقما في ثوب ، ألم تسمعه ؟ قلت لا : قال : بلى ، قد ذكر ذلك .

٦٩٣٣ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا الوهيبي قال : ثنا ابن إسحاق ، عن سالم أبي النضر ، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة ، قال : اشتكى أبو طلحة بن سهل^(١) فقال لي عثمان بن حنيف : هل لك في أبي طلحة تعود ؟ فقلت : نعم قال : فاجئناه ، فدخلنا عليه ، وتحتة غط فيه صورة ، فقال : أرغوا هذا النمط ، فالتقوه عني .

فقال له عثمان بن حنيف : أو ما سمعت ، يا أبا طلحة ، رسول الله ﷺ حين نهى عن الصورة ؟ قال « إلا رقما في ثوب ، أو ثوبا فيه رقم » .

قال : بلى ، ولكنه أطيب لنفسى ، فأميطوه عني .

٦٩٣٤ - **حديث** يونس ، قال : ثنا ابن وهب أن مالكا حدثه ، عن أبي النضر ، فذكر بإسناده مثله ، غير أنه قال مكان « عثمان بن حنيف » « سهل بن حنيف » .

فثبت بما رويناه خروج الصور التي في الثياب ، من الصور المنهى عنها ، وثبت أن المنهى عنه ، الصور التي هي : نظير ما يفعله النصارى في كنائسهم ، من الصور في جدرانها ، ومن تعليق الثياب المصورة فيها .

فأما ما كان يوطأ^(٢) ويمسح ، ويفرش ، فهو خارج من ذلك ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

٦٩٣٥ - **حديث** يزيد بن سنان قال : ثنا أبو كامل ، قال : ثنا عبد الواحد بن زياد ، قال : ثنا ليث^(٣) قال : دخلت على سالم بن عبد الله وهو متكئ على وسادة حمراء ، فيها تصاوير ، قال : فقلت : أليس هذا يكره ؟ .

فقال : لا ، إنما يكره ما يعلق منه ، وما نصب من التماثيل ، وأما ما وطيء ، فلا بأس به .

٦٩٣٦ - قال : ثم **حديث** عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أصحاب هذه الصور يمدحون يوم القيامة حتى ينفخوا فيها الروح ، يقال لهم « أحيوا ما خلقتم » .

فدل هذا من قول سالم ، على ما ذكرنا ، ثم اختلف الناس بعد ذلك ، في هذه الصور ما هي ؟

(١) وفي نسخة « سهل » .

(٢) وفي نسخة « يتوطأ » .

(٣) وفي نسخة « ليث » ، وهو ليث بن أبي سليم .

فقال قوم : قد دخل في ذلك صورة كل شيء ، مما له روح ، ومما ليس له روح ، قالوا : لأن الأثر جاء في ذلك مبهما .

٦٩٣٧ - واحتجوا في ذلك أيضا بما **حَدَّثَنَا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد ، قال : ثنا وكيع ويحيى بن عيسى ، عن الأعمش ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ « أشد الناس عذابا يوم القيامة ، المصورون » .

٦٩٣٨ - **حَدَّثَنَا** أبو بكرة ، قال : ثنا أبو الوليد^(١) قال : ثنا شعبة ، قال : ثنا هون بن أبي جحيفة ، أخبرني عن أبيه قال : امن رسول الله ﷺ المصور .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : ما لم يكن له من ذلك روح ، فلا بأس بتصويره ، وما كان له روح ، فهو المنهى عن تصويره .

واحتجوا في ذلك بما روى عن ابن عباس .

٦٩٣٩ - **حَدَّثَنَا** بكار قال : ثنا عبد الله بن حمران ، قال ثنا عوف^(٢) بن أبي جحيفة ، عن سعيد بن أبي الحسن ، قال : كنت عند ابن عباس ، إذ أتاه رجل ، فقال : يا ابن عباس ، إنما معيشتي من صنعة يدي ، وأنا أصنع هذه التصاوير .

فقال ابن عباس : لا أحدثك إلا ما سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من صور صورة ، فإن الله معذبه عليها يوم القيامة ، حتى ينفخ فيها الروح ، وليس بنافخ أبداً » .

قال : فربما الرجل روبة شديدة ، واصفر وجهه فقال « وبحك ، إن أبيت إلا أن تصنع ، فملكك بالشجر ، وكل شيء ليس فيه روح »

٦٩٤٠ - **حَدَّثَنَا** علي بن شعبة ، قال : ثنا قبيصة ، قال : ثنا سفيان ، عن عوف^(٢) ، فذكر بإسناده مثله . وقد دل على صحة ما قال ابن عباس من هذا ، قول رسول الله ﷺ « فإن الله معذبه عليها ، حتى ينفخ فيها الروح » .

فدل ذلك ، على أن ما نهى من تصويره ، هو ما يكون فيه الروح .

وقد روى في ذلك أيضا ، عن غير ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : « المصورون يعذبون يوم القيامة ، ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم » .

٦٩٤١ - **حَدَّثَنَا** فهد قال : ثنا القمبي ، قال : ثنا عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « المصورون يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم : أحيوا ما خلقتم » .

(١) ورواية « داود » .

(٢) انظر التفريغ . ٤٣٣ .

٦٩٤٢ - **حديث** أحمد بن داود ، قال : ثنا سليمان بن حرب ، قال : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٩٤٣ - **حديث** يزيد بن سنان ، قال : ثنا موسى بن إسماعيل قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن أيوب ، فذكر بإسناده ، مثله .

٦٩٤٤ - **حديث** علي بن سعيد ، قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : ثنا همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من صور صورة ، عذب يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح ، وليس بقافح » . فمضى هذه الآثار ، معنى ما روينا عن ابن عباس .

وقد روى عن النبي ﷺ في ذلك أيضا ما يدل على هذا المعنى .

٦٩٤٥ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا الوحاظي ، قال : ثنا عيسى بن يونس ، قال : ثنا أبي قال : لما قدم مجاهد الكوفة ، أتته أنا وأبي ، فحدثنا عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « أنا في جبريل فقال : يا أحمد ، إني جئتك البارحة ، فلم أستطع أن أدخل البيت ، لأنه كان في البيت تمثال رجل ، فر بالتثال ، فليقة طلع رأسه ، حتى يكون كهيئة الشجرة » .

٦٩٤٦ - **حديث** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا علي بن سعيد قال : ثنا أبو بكر بن عياش ، عن أبي إسحاق ، عن مجاهد ، عن أبي هريرة قال : استأذن جبريل عليه السلام ، على رسول الله ﷺ فقال « ادخل » فقال : كيف أدخل ، وفي بيتك ستر ، فيه تماثيل خيل ورجال ؟ فلما أن تقطع رموسها ، وإما أن تجعلها بساطا ، فإنما - معشر الملائكة - لا ندخل بيتا فيه تماثيل » .

فلما أبيحت التماثيل بعد قطع رموسها الذي لو قطع من ذي الروح ، لم يبق ، دل ذلك على إباحة تصوير ما لا روح له ، وعلى خروج ما لا روح لمثله من الصور ، بما قد نهى عنه في الآثار التي ذكرنا في هذا الباب .

٦٩٤٧ - وقد روي عن عكرمة في هذا الباب أيضاً ، ما **حديث** محمد بن النعمان ، قال : ثنا أبو ثابت المدني قال : ثنا حماد بن زيد ، عن رجل ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة قال : الصورة الرأس ، فكل شيء ليس له رأس ، فليس بصورة .

وفي قول جبريل ، صلوات الله عليه ، لرسول الله ﷺ ، في حديث أبي هريرة « إما أن تجعلها بساطا ، وإما أن تقطع رموسها » دليل على أنه لم يبيح من استعمال ما فيه تلك الصور إلا بأن يبسط .

فإن قال قائل : ففي حديث أبي طلحة أنه كان في بيته ستر فيه تصاوير ، ولم يدخل ذلك عنده ، فيما سمع من النبي ﷺ « لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة » لأنه سمع النبي ﷺ يقول « إلا ما كان رقفا في ثوب » .

فيل له : أما ما ذكرت من الستر ، فإنما هو فيل أبي طلحة ، وقد يجوز أن يكون النبي ﷺ لم يوقفه على أن ذلك الثوب المستثنى هو الستر .

وقد يجوز أن يكون الستر أيضاً فيما استثنى .

فلما احتمل ما ذكرناه ، وكان في حديث مجاهد ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، ما وحفنا ، علما أن الثياب المبسوطة ، كهيئة البسط ، لا ماسواها من الثياب المعلقة والملبوسة ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

١٨ - باب الرجل يقول «استغفر الله وأتوب إليه»

قال أبو جعفر : سمعت أبا جعفر بن أبي عمران ، يكره أن يقول الرجل « أستغفر الله وأتوب إليه » ولكنه يقول « أستغفر الله ، وأسأله التوبة » .

وقال : رأيت أصحابنا يكرهون ذلك ، ويقولون : التوبة من الذنب هي تركه ، وترك المود عليه ، وذلك غير موهوم من أحد .

فإذا قال « أتوب إليه » فقد وعد الله أن لا يعود إلى ذلك الذنب ، فإذا عاد إليه بعد ذلك ، كان كمن وعد الله ثم أخلفه .

ولكن أحسن ذلك أن يقول « أسأل الله التوبة » أي : أسأل الله أن ينزعني عن هذا الذنب ، ولا يعيدني إليه أبداً .

وقد روى ذلك أيضاً عن الربيع بن خُثَيم .

٦٩٤٨ - **حديث** موسى بن المبارك ، قال : ثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن سميد القطان ، قال : ثنا حسين بن علي الجمعي ، عن زائدة ، عن منذر ، عن الربيع بن خُثَيم ، قال : لا يقول أحدكم « إني أستغفر الله وأتوب إليه » ثم يعود فيكون كذبه ، ويكون ذنباً ، ولكن ليقول « اللهم اغفر لي ، وتب علي » .

٦٩٤٩ - وكان من الحجة لهم في ذلك ، ما **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أبو عمر الحوضي رضي الله عنه قال : ثنا خالد بن عبد الله الواسطي ، عن إبراهيم المجري ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ « التوبة من الذنب ، أن يتوب الرجل من الذنب ، ثم لا يعود إليه » .

٦٩٥٠ - فهذه صفة التوبة ، وهذا غير مأمون على أحد ، غير رسول الله ﷺ فإنه معصوم ، ولذلك كان يقول ، فيما قد روى عنه ، ما قد **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا خطاب بن عثمان ، وحيوة بن شريح ، قال : ثنا بقيقة بن الوليد ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام ، عن أبي هريرة أنه كان يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول « إني لأتوب في اليوم مائة مرة » وقال أنس ^(١) إنما قال « سبعين مرة » .

٦٩٥١ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أيوب بن سليمان بن بلال ، قال : **حدثني** أبو بكر بن أبي أويس ، عن سليمان ^(٢) عن محمد بن عبد الله بن أبي عثمة ، وموسى بن عقبة عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ،

(١) وفي نسخة « أناس » .

(٢) وفي نسخة « سليمان » .

عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم ، أكثر من سبعين مرة » .

٦٩٥٢ - **حديث** يونس قال : ثنا سلامة بن روح ، قال : ثنا عقيل ، قال : ثنا الزهري أن أبا بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام أخبره ، أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ، ثم ذكر مثله .

٦٩٥٣ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب ، عن يونس^(١) عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٩٥٤ - **حديث** حسين بن نصر قال : ثنا ابن أبي مريم قال : ثنا محمد بن جعفر ، قال : أخبرني موسى بن عقبة ، عن أبي إسحاق حدثه ، عن أبي بردة بن أبي موسى ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم ، مائة مرة » .

٦٩٥٥ - **حديث** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا مروان بن معاوية ، قال : ثنا زياد بن المنذر ، قال : ثنا أبو بردة ابن أبي موسى قال : ثنا الأعرابي قال : خرج إلينا رسول الله ﷺ ، رافعا يديه وهو يقول : « يا أيها الناس ، استغفروا ربكم ، ثم توبوا إليه ، فوالله إني لأستغفر الله ، وأتوب إليه في اليوم ، مائة مرة » : قالوا : فهذا كان رسول الله ﷺ يقوله ، لأنه معصوم من الذنوب ، وأما غيره ، فلا ينبغي أن يقول ذلك ، لأنه غير معصوم من العود ، فيما تاب منه .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فلم يروا به بأساً ، أن يقول الرجل « أتوب إلى الله عز وجل » .
وكان من الحجة لهم في ذلك ، ما قد روى عن رسول الله ﷺ .

٦٩٥٦ - **حديث** أبو بشر الرقي ، قال : ثنا حجاج بن محمد ، عن ابن جريج قال : أخبرني موسى بن عقبة ، عن سهيل ابن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال « من جلس مجلساً ،كثر فيه لفظه ، ثم قال قبل أن يقوم « سبحانك ربنا ، لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب^(٢) إليك » غفر له ما كان في مجلسه ذلك » .

٦٩٥٧ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا سميد بن سليمان الواسطي ، قال : ثنا عثمان بن مطر^(٣) عن ثابت ، عن أنس ، أن النبي ﷺ قال : « كمارة المجلس - سبحانك اللهم وبحمدك ، أستغفرك وأتوب إليك » .

٦٩٥٨ - **حديث** محمد بن خزيمة وفهد بن سليمان قالا : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : **حديث** الليث قال : **حديث** ابن الهاد ، عن إسماعيل بن عبد الله بن حمفر^(٤) قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال : « ما من إنسان يكون في مجلس فيقول ، حين يريد أن يقوم « سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك » إلا غفر له ما كان في ذلك المجلس » .

٦٩٥٩ - قال حدثنا بهذا الحديث يزيد بن خصيفة فقال : هكذا **حديث** السائب بن يزيد ، عن رسول الله ﷺ .

(١) وفي نسخة « يونس »

(٢) وفي نسخة « ثم أتوب » .

(٣) وفي نسخة « معد » .

(٤) وفي نسخة . أي عبد الله عن جعفر »

٦٩٦٠ - **حديث** محمد بن خزيمة وفهد ، قالا : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : **حديث** الليث قال : **حديث** ابن الهاد ، عن يحيى بن سميد عن زرارة ، عن عائشة رضى الله عنها قالت : ما كان رسول الله ﷺ يقوم من المجلس إلا قال : « سبحانك اللهم ربى وبحمدك ، لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك » .

فقلت له : يا رسول الله ، ما أكثر ما تقول هؤلاء الكلمات ، إذا قمت ؟

فقال : « إنه لا يقولن أحد حين يقوم من مجلسه إلا غفر له ، ما كان فى ذلك المجلس » .

فهذا رسول الله ﷺ قد روى عنه أيضا ما ذكرنا ، وهو أولى القولين عندنا ، لأن الله عز وجل ، قد أمر بذلك فى كتابه فقال : « فَتَوُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ » وقال : « تَوُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا » .

وأمر رسول الله ﷺ بذلك ، فى الآثار التى ذكرنا ، فلهذا أجبنا^(١) ذلك ، وخالفنا أبا جعفر ، فيما ذهب إليه على ما ذكرنا فى أول هذا الباب .

فإن قال قائل : فإن الله عز وجل ، إنما أمرهم فى كتابه أن يتوبوا ، والتوبة هى ترك الذنوب ، وترك العود إليها ، وليس ذلك بقولهم « قد تبنا » إنما ذلك ، الخروج عن الذنوب ، وترك العود إليها قال : وكذلك روى فى قول الله عز وجل « تَوُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا » .

٦٩٦١ - فذكر ما **حدث** أبو بكره قال : ثنا موسى بن زياد الخزوى ، قال : ثنا إسرائيل ، قال : ثنا سماك ، عن النعمان ابن بشير ، قال : سمعت عمر يقول « التوبة النصوح ، أن يحتج الرجل أى شىء كان يعمل ، فيتوب إلى الله عز وجل منه ، ثم لا يعود إليه أبداً » .

٦٩٦٢ - **حديث** أبو بكره قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن سماك ، عن النعمان ، عن عمر ، مثله :

فهذه صفة التوبة التى أمرهم الله عز وجل بها فى كتابه .

فأما قولهم « تتوب إلى الله » ليس من هذا فى شىء .

قيل لهم : إن ذلك وإن كان كما ذكرتم ، فلإنما نصح لهم أن يقولوا « تتوب إلى الله عز وجل » على أنهم معتقدون للرجوع إلى ما تابوا عنه .

ولكننا أجبناهم ذلك ، على أنهم يريدون به ترك ما وقعوا فيه من الذنوب ، ولا يريدون العودة فى شىء منه .

فإذا قالوا ذلك ، واعتقدوا هذا بقلوبهم ، كانوا فى ذلك مأخوذ من متابعين .

فإن عاد منهم بعد ذلك فى شىء من تلك الذنوب ، كان ذلك دنيا أصابه ، ولم يحبط ذلك أجره المكتوب له ، بقوله الذى تقدم منه ، واعتقاده معه ، ما اعتقد .

فأما من قال « أتوب إلى الله عز وجل » وهو معتقد أنه يعود إلى ما ذنب منه ، فهو بذلك القول ، فاسق معاقب عليه ، لأنه كذلك على الله فيما قال :

(١) و نسخة « نختار » .

وأما إذا قال ، وهو معتقد لترك الذنب ، الذي كان وقع فيه ، وعازم أن لا يعود إليه أبداً ، فهو صادق في قوله ، مثاب على صدقه ، إن شاء الله تعالى .

وقد روى عن رسول الله ﷺ أنه قال « الندم توبة » .

٦٩٦٣ - **حديثنا** يونس قال : ثنا سفيان ، عن عبد الكريم الجزري ، قال : أخبرني زياد بن أبي مريم ، عن عبد الله ابن مقفل قال : دخلت مع أبي علي عبد الله بن مسعود فقال له أبي : أنت سمعت النبي ﷺ يقول « الندم توبة ؟ » فقال : نعم .

٦٩٦٤ - **حديثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، عن مالك ، عن عبد الكريم ، عن رجل ، عن أبيه ، عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٦٩٦٥ - **حديثنا** حسين بن نصر قال : ثنا عمرو بن خالد قال : ثنا عبيد الله ابن عمرو ، عن عبد الكريم الجزري ، عن زياد بن أبي مريم وابن الجراح ، عن عبد الله بن مقفل ، فذكر بإسناده مثله .

٦٩٦٦ - **حديثنا** حسين بن نصر قال : ثنا الهيثم بن جميل ، قال : ثنا زهير بن معاوية ، عن عبد الكريم ، عن زياد ، وليس بابن أبي مريم ، فذكر بإسناده مثله .

٦٩٦٧ - **حديثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا زهير قال : ثنا عبد الكريم ، عن عبد الله ابن مقفل نحوه .

فهذا رسول الله ﷺ قد جعل الندم توبة .

فدل ذلك على أن من قال « أتوب إلى الله من ذنبي كذا وكذا » وهو نادم على ما أصاب من فلك الذنب ، أنه محسن ، مأحور على قوله ذلك .

١٩ - باب البكاء على الميت

٦٩٦٨ - **حديثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني مالك بن أسس ، عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك أن عتيك بن الحارث بن عتيك ، وهو جد عبد الله بن عبد الله أبو أمه ، أخبره أن جابر بن عتيك أخبره أن رسول الله ﷺ جاء بمود عبد الله بن ثابت ، فوحدته قد غلب ، فصاح به فلم يجبه .

وسمعت جمع رسول الله ﷺ وقال « غلبنا عاتيك يا أبا الربيع » فصاح النسوة وبكين ، فجعل ابن عتيك يسكنهن فقال رسول الله ﷺ « دعهن فإدا وجب ، فلا تبكين بأكية » .

قالوا : يا رسول الله ، وما الوجوب قال « إدامات » .

قل أبو جعفر : فذهب قوم إلى كراهة البكاء على الميت ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث ، وبما قد روى عن رسول الله ﷺ « إن الميت ، ليمنذب بكاء أهله عليه » .

٦٩٦٩ - **حديث** ربيع بن سليمان الجيزي قال : ثنا أحمد بن محمد بن الأزرق ^(١) قال : ثنا عبد الجبار بن الورد قال : سمعت ابن أبي مليكة يقول : لما ماتت أم أبان ، بنت عثمان بن عفان ، حضرت مع الناس ، فجلست بين يدي عبد الله ابن عمر ، رضي الله عنه ، وعبد الله بن عباس ، فبكي النساء .

فقال ابن عمر رضي الله عنه : ألا تنهى هؤلاء عن ^(٢) البكاء ؟ إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الميت ليعذب ببعض بكاء أهله عليه » .

فقال ابن عباس : قد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ذلك ، فخرجت مع عمر رضي الله عنه ، حتى إذا كنا بالبيداء ، إذا وكب .

فقال : يا ابن عباس ، من الركب ؟ فذهبت ، فإذا هو صهيب وأهله .

فرجعت فقلت : يا أمير المؤمنين ، هذا صهيب وأهله .

فلما دخلنا المدينة ، وأصيب عمر رضي الله عنه ، جلس صهيب يبكي عليه وهو يقول : واحببناه ، واصحابنا فقال عمر رضي الله عنه : لا تبك فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول « إن الميت ، ليعذب ببعض بكاء أهله عليه » .

قال : فذكر ذلك لئاشة رضي الله عنها فقالت « أم والله ، ما تحدثون هذا الحديث عن الكاذبين ، ولكن السمع يخطئ » ، وإن لكم في القرآن لما يشفيكم « أَلَا تَرَوْا وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى » ولكن رسول الله ﷺ قال : « إن الله عز وجل ليزيد الكافر هذابا ، ببعض بكاء أهله عليه » .

٦٩٧٠ - **حديث** أبو بكرة ، قال : ثنا إبراهيم بن بشار ، قال : ثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن أبي مليكة ، فذكر نحوه ، غير أنه ، لم يذكر قضية صهيب .

قالوا : فلما كان الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، كان بكاءؤهم عاياه مكروها لهم .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : لا بأس بالبكاء على الميت إذا كان بكاء لامعصية معه ، من قول فاحش ، ولا نياحة .

٦٩٧١ - واجتجوا في ذلك ، بما **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، عن سعيد بن الحارث الأنصاري ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : اشتكى سعد بن عباد شكاوى له ، فأتى رسول الله ﷺ يسوده ، مع عبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن مسعود .

فلما دخل عليه ، وجده في غشيته فقال : « قد قضى » فقالوا : لا ، والله يارسول الله ، فبكي رسول الله ﷺ .

فلما رأى القوم بكاء رسول الله ﷺ ، بكوا فقال : « ألا تسمعون أن الله تعالى لا يعذب بدمع العين ، ولا بحزن القلب ، ولكن يعذب بهذا » وأشار إلى لسانه « أو يرحم » .

(١) وفي نسخة « أحمد بن محمد الكوفي »

(٢) وفي نسخة « من »

٦٩٧٢ - **حدثنا** أحمد بن الحسن قال : سمعت سفيان يقول : **حدثنا** ابن عجلان ، عن وهب بن كيسان ، عن أبي هريرة أن عمر رضي الله عنه أبصر امرأة نبيكي على ميت ، فنهاها .

فقال له رسول الله ﷺ « دعها ، يا أبا حفص ، فإن النفس مصابة ، والعين باكية ، والعهد قريب » .

٦٩٧٣ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال **حدثني** أسامة بن زيد اللبثي ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ مرَّ بساء بني^(١) عبد الأشهل يكنين هلکاهن يوم أحد .

فقال : رسول الله ﷺ « واسكن حمزة لا بواركي له » وجاء نساء الأنصار يكنين حمزة .

فاستنقبط رسول الله ﷺ فقال « ويحمن ، ما أنقلب بعد ، مُروهن ، فلينقلبن ولا يكنين على هالك بعد اليوم » .

٦٩٧٤ - **حدثنا** عبيد الله بن معبد قال : ثنا إسماعيل بن عمر ، قال : ثنا سفيان ، عن حاصم بن عبيد الله^(٢) ، عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : رأيت رسول الله ﷺ يقبل عثمان بن مظعون بعد موته ، ودموعه نسيل على لحيته .

ففي هذه الآثار التي ذكرنا ، إباحة البكاء على الموتى ، وذلك^(٣) أن ذلك غير ضار لهم ، ولا سبب لعذابهم .

ولولا ذلك ، لما بكى رسول الله ﷺ ولا أباح البكاء ، ولمنع من ذلك .

فإن قال قائل : فإن في حديث ابن عمر رضي الله عنه الذي ذكرت ، ما يدل على نسخ ما كان أباح من ذلك ، وهو قوله « ولا يكنين على هالك بعد اليوم » .

فيل له : ما في ذلك دليل على ما ذكرت ، قد يجوز أن يكون قوله : « ولا يكنين على هالك بعد اليوم » أي من هلکاهن الذين قد يكنين عليهم منذ هلکوا إلى هذا الوقت ، لأن في ذلك البكاء ما قد أتينا به على ما جلا عنهن حزنهن .

وقد روى عن رسول الله ﷺ في تفسير البكاء ، الذي قصد إلى النهي في نهيه عن البكاء على الموتى .

٦٩٧٥ - **ما حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، قال : ثنا إسرائيل ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، عن عبد الرحمن بن عوف قال : أخذ النبي ﷺ بيدي ، فأنطلقت معه إلى ابنه إبراهيم وهو يمجد بنفسه .

فأخذ النبي ﷺ فوضعه في حجره ، حتى خرجت نفسه ، فوضعه ، ثم بكى .

فقلت : يا رسول الله ، أتبكي وأنت تنهى عن البكاء ؟

فقال : إني لم أنه عن البكاء ، ولكن نهيت عن صوتين أحقن فاجرين ، صوت عند نعمة لهو ولعب ومزمار شيطان ، وصوت عند مصيبة ، لطم وجوه ، وشق جيوب ، وهذا رحمة ، من لا يرحم ، لا يرحم ، يا إبراهيم ، لولا إنه وعد صادق ، وقول حق^(٤) وإبَّ أحرنا سياحق أولنا ، لحزننا عليك حزنا هو أشد من هذا ، وإنا بك لحزونون ، تبكي المين ، ويحزن القلب ، ولا نقول ما يسخط الرب » .

(١) وفي نسخة « الأشهل » .

(٢) وفي نسخة « عبد » .

(٣) وفي نسخة « دليل على »

(٤) وفي نسخة « صادق » .

فأخبر رسول الله ﷺ في هذا الحديث ، بالبكاء الذي نهى عنه في الأحاديث الأول ، وأنه البكاء الذي معه الصوت الشديد ، ولطم الوجوه ، وشق الجيوب .

وبين أن ماسوى ذلك من البكاء ، فافعل من جهة الرحمة ، أنه بخلاف ذلك البكاء الذي نهى عنه .

وأما ما ذكرناه عن عمرو ، ابن عمر رضى الله عنه ، عن رسول الله ﷺ « إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه » فقد ذكرنا عن عائشة رضى الله عنها إنكار ذلك فإن رسول الله ﷺ قال : « إن الله عز وجل ليزيد الكافر عذاباً في قبره ، ببعض بكاء أهله عليه » .

وقد يجوز أن يكون ذلك البكاء الذى يعذب به الكافر في قبره ، يزاد به عذاباً على عذابه ، بكاء قد كان أوصى به في حياته .

فإن أهل الجاهلية ، قد كانوا يوصون بذلك ، أهلهم أن يفعلوه بعد وفاتهم .

فيكون الله عز وجل يعذب به في قبره بسبب ، قد كان سببه في حياته ، فعل بعد موته .

٦٩٧٦ - وقد روى هذا الحديث ، عن عائشة رضى الله عنها بغير هذا اللفظ **حديث** ربيع المؤذن ، قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني ابن أبي الزناد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضى الله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت : « يغفر الله لأبي عبد الرحمن بن عمر رضى الله عنه ، يقول : « إن الميت ليعذب ببكاء أهله » .

والله ما ذاك إلا إيماناً من عبدالله بن عمر رضى الله عنه يغفر الله له ، إن الله عز وجل يقول : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » .

وما ذاك إلا أن رسول الله ﷺ مر على قبر يهودى ، فقال رسول الله ﷺ « أقيم تمكون عليه ، وإنه ليعذب في قبره ، يقول : بعمله » .

فأخبرت عائشة رضى الله عنها في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ ، إنما أخبر أن ذلك الكافر يعذب في قبره بعمله ، وأهله ييكون عليه ، وقد منع الله عز وجل ، أن تزر وازرة وزر أخرى .

فدل ذلك على أن ميتاً لا يعذب في قبره ببكاء حتى لم يأمر به في حياته ، ومات ، لحديث جابر عن الرحمن بن عوف البكاء المكروه ما هو ، وأنه هو الذى معه اللطم والشق .

فقد ثبت بما ذكرنا إباحة البكاء على الميت ، إذا لم يكن معه سبب مكروه ، من شق ثوب ، ولطم وجه ، ونياحة ، وما أشبه ذلك .

٦٩٧٧ - وقد **حديث** فهدى قل : ثنا [يحيى بن] عبد الحميد الحفاني قال : ثنا شريك ، عن أبي إسحاق ، عن عامر بن سعد قال : دخلت على قرظة بن كعب ، وعلى أبي مسعود الأنصاري ، وثابت بن زيد^(١) وعندهم جوار يغبين .

فقلت : أتفعلون هذا ، وأنتم أصحاب محمد ﷺ ؟ قالوا : إن كنت تسمع ، وإلا فامض ، فإن رسول الله ﷺ رخص في اللهو عند العرس ، وفي البكاء على الميت^(٢) .

(١) وفي نسخة « فيس »

ولي نسخة « عند » .

فإن قال قائل : فقد رَوَى عن رسول الله ﷺ « إن الميت يَمُذَّبُ في قبره ، بفياحة أهله عليه » .

٦٩٧٨ - وذكر ما حُذِّثَ على بن معبد قال : ثنا يزيد^(١) بن هارون قال : ثنا سعيد بن عُبيد ، أبو الهذيل الطائي ، عن علي بن ربيعة قال : نبيح على قرظة بن كعب ، فخطب الغيرة بن شعبة فقال : ما بال النياحة في هذه الأمة ؟ إني سمعت رسول الله ﷺ يقول « إن كذبا على ليس ككذب على أحد ، من كذب على متعمداً فليجيأ مقمعه من النار ومن يُنَسِّحْ عليه عُدْبٌ بما يبيع عليه ، أو لما يبيع عليه » .

قيل له : هذا ، هندبا ، والله أعلم — على النياحة التي كانوا يوصون بها أهلهم ، فتكون مفعولة بعدم بوصيتهم بها في حياتهم ، فيعذبون على ذلك ، والله أعلم .

٢٠ - باب رواية الشعر ، هل هي مكروهة أم لا ؟

٦٩٧٩ - حُذِّثَ على بن عبد الرحمن ، ومحمد بن سنيان الباغندي قالا : ثنا خلاد بن يحيى ، قال : ثنا سفيان ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن عمرو بن حريث ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، عن رسول الله ﷺ قال : « لَأَنْ يَمُتْلَى جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحاً ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُتْلَى شِعْراً » .

٦٩٨٠ - حُذِّثَ محمد بن إسماعيل الصائغ قال : ثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، عن يونس ابن جبير^(٢) عن محمد بن سعد ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « لَأَنْ يَمُتْلَى جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحاً حَتَّى يَرِيهِ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُتْلَى شِعْراً » .

٦٩٨١ - حُذِّثَ ابن مرزوق قال : ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، عن شعبة ، فذكر بإسناده مثله .

٦٩٨٢ - حُذِّثَ ابن مرزوق قال : ثنا أبو عامر ، عن شعبة ، فذكر بإسناده مثله ، غير أنه لم يقل « حتى يريه » .

٦٩٨٣ - حُذِّثَ يونس قال : ثنا ابن وهب قال : سمعت حنظلة ، قال : سمعت سالم بن عبد الله يقول : سمعت عبد الله ابن عمر رضى الله عنه ، يحدث عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٩٨٤ - حُذِّثَ ابن أبي داود ، قال : ثنا علي بن الحجد ، قال : ثنا أبو جعفر الرازي ، عن عاصم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٦٩٨٥ - حُذِّثَ محمد بن إسماعيل قال : ثنا مسلم ، قال : ثنا شعبة ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله ، وراد « حتى - به » .

٦٩٨٦ - حُذِّثَ ابن أبي داود ، قال : ثنا عبد الله بن صالح م قال : ثنا ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عبد الرحمن بن شيباسة ، عن عوف بن مالك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لَأَنْ يَمُتْلَى جَوْفُ أَحَدِكُمْ ، مِنْ عَاتِهِ إِلَى لِبَاتِهِ^(٣) قَيْحاً ، يَشْمُحُصُ مِثْلَ السَّفَاءِ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُتْلَى شِعْراً » .

(١) وفي نسخة « موسى » .

(٢) وفي نسخة « حريز » .

(٣) وفي نسخة « هابة » .

٦٩٨٧ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا أبو عوانة ، عن سليمان الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « لَأَنْ يَمْتَلِءَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِءَ شَعْرًا » .

قال أبو جعفر : فذكره قوم رواية الشعر ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : لا بأس برواية الشعر ، الذي لا قذع فيه .

وقالوا : هذا الذي روى عن رسول الله ﷺ ، إنما هو على خاص من الشعر .

٦٩٨٨ - فذكروا في ذلك ، ما **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني إسماعيل بن عياش ، عن محمد ابن السائب ، عن أبي صالح قال ، قيل لعائشة رضي الله عنه : إن أبا هريرة يقول « لَأَنْ يَمْتَلِءَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِءَ شَعْرًا » .

فقلت عائشة رضي الله عنه يرحم الله أبا هريرة ، حفظ أول الحديث ، ولم يحفظ آخره ، إن المشركين كانوا يهاجون رسول الله ﷺ فقال : « لَأَنْ يَمْتَلِءَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِءَ شَعْرًا ، من مهاجمة رسول الله ﷺ »

٦٩٨٩ - **حدثنا** علي بن عبد العزيز البغدادي ، قال : ثنا أبو حبيد قال : سمعت يزيد ، يحدث عن الشرق بن القظامي ، عن مجاهد ، عن الشعبي أن النبي ﷺ قال « لَأَنْ يَمْتَلِءَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِءَ شَعْرًا » يعني من الشعر الذي **هَجَسَ** به النبي ﷺ .

قالوا : وقد روى في إباحة الشعر ، آثار .

٦٩٩٠ - فنها ، ما **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا إبراهيم بن المنذر بن الحزامي ، قال : ثنا معن بن عيسى ، قال : **حدثني** عبد الله بن عمر رضي الله عنه ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنه قال : لما دخل رسول الله ﷺ عام الفتح ، رأى نساء يبلطن وجوه الخيل بالخر فتبسم ^(١) فقال « يا أبا بكر ، كيف قال حسان بن ثابت ؟ فأشد أبو بكر .

عَدِمْتُ بُيُوتِي إِنْ لَمْ تَرَوْهَا تُشِيرُ النَّقْعَ مِنْ كُنْفَيْ كُدَاءِ
يُنَازِعُنَ الْأَعِنَّةَ مُسَرَّجَاتٍ يُلَطِّطُهُنَّ بِالْخُمْرِ النِّسَاءُ

هكذا **حدثنا** أحمد بن داود ، وأهل العلم بالعربية يرون البيت الأول على غير ذلك .

(تُشِيرُ النَّقْعَ مَوْعِدُهَا كُدَاءُ)

حتى تستوي قافية هذا البيت ، مع قافية البيت الذي بعده .

قال : فقال رسول الله ﷺ « ادخلوها ، من حيث قال » .

٦٩٩١ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن ، قال : ثنا عمرو بن خالد ، قال : ثنا يعقوب بن عبد الرحمن الزهري ، عن هشام ابن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ « إن من الشعر حكمة »

(١) ول نسخة « فتبسم » .

٦٩٩٢ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو الوليد قال : ثنا شريك ، عن المقدم بن شريح ، عن أبيه قال : قلت لعائشة رضى الله عنها « أكان النبي ﷺ يتمثل بشيء من الشعر ؟ » فقالت : نعم ، من شعر ابن زواحة ، وربما قال هذا أثبت .

وَيَا تُرَيْكَ يَا لَأَجْبَارِ مَنْ كَمْ تُزَوِّدُ

٦٩٩٣ - **حدثنا** علي بن عبد الرحمن قال : ثنا يحيى بن معين قال : ثنا عبدة بن سليمان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت : استأذن حسان ، النبي ﷺ في هجاء المشركين .

قال « فكيف بلسي فيهم ؟ » قال : أسئلك منهم كما تسأل الشجرة من المعجين

٦٩٩٤ - **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا : بن حسان ، قال : ثنا إبراهيم بن سليمان التيمي ، عن بحالد بن سعيد عن الشعبي قال : كنا جلوسا بفناء الكعبة ، أحسبه قال « مع أناس من أصحاب رسول الله ﷺ » فكانوا يتناشدون الأشعار .

فوقف بنا عبد الله بن الزبير ، فقال : في حرم ، وحول الكعبة ، يتناشدون الأشعار ؟ .

فقال رجل منهم : يا ابن الزبير ، إن رسول الله ﷺ ، إنما نهى عن الشعر ، الذى إذا أتيت فيه النساء ، وتردري فيه الأموات .

فقد يجوز أن يكون الشعر الذى قال فيه رسول الله ﷺ ، ما ذكرنا في أول هذا الباب ، من الشعر الذى نهى عنه في هذا الحديث .

٦٩٩٥ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا الحناني ، قال : ثنا فيس بن الربيع ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عبيدة ، عن عبد الله وعن الأعمش ، عن عمارة ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ « إن من الشعر حكمة » .

٦٩٩٦ - **حدثنا** ابن أبي داود وفهد وإسحاق بن إبراهيم قالوا : **حدثنا** عبد الله بن سعيد ، قال : ثنا ابن غنينة^(١) ، عن أبيه ، عن عاصم ، عن زبيرة ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ « إن من الشعر حكمة » .

٦٩٩٧ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن مروان ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن عبد يموت ، عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ قال « إن من الشعر حكمة » .

٦٩٩٨ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا إبراهيم بن أبي الوثير ، قال : ثنا إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، فذكر بإسناده مثله ، غير أنه قال « عن عبد الله بن الأسود بن عبد يغوث »

٦٩٩٩ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : سمعت يزيد بن هارون ، قال : ثنا إبراهيم بن سعد ، فذكر بإسناده مثله ، غير أنه قال « عن عبد الله بن الأسود بن عبد يغوث »

٧٠٠٠ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا محمد بن عبد الله بن عمر . قال : ثنا اس فيصل ، عن محالد ، عن الشعبي ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « من يحصى أعراض المؤمنين ؟ » .

(١) هو يحيى بن عبد الملك بن حيدر أبي عبيدة

ول كعب : أما . قال ابن رواحة : أنا ، قال « إنيك لتحسن الشعر » .

قال حسان بن ثابت : أنا إذا ، قال « اههم » ، فإنه سيعينك عليهم روح القدس .

٧٠٠٢ - **حدثنا** ابن أبي عمران قال : ثنا أبو إبراهيم الترمذاني ، قال : ثنا ابن أبي الزناد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة أن رسول الله ﷺ وضع لحسان بن ثابت منبراً ، في المسجد ، يشد عليه الشعر .

٧٠٠٣ - **حدثنا** مهدي قال : ثنا أحمد بن حميد ، قال : ثنا محمد بن فضيل ، فذكر مثل حديث ابن أبي داود ، الذي قبل هذا الحديث ، عن ابن نمير ، عن ابن فضيل .

٧٠٠٤ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا عفان ، ح .

٧٠٠٥ - **وحدثنا** محمد بن حزيمة قال : ثنا حجاج ، وعبد الله بن رعاء قالوا : **حدثنا** شعبة قال : أخبرني عدي ابن ثابت قال : سمعت البراء يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول لحسان « اههم » ، أو هاجهم ، وجبريل معك » .

٧٠٠٦ - **حدثنا** محمد بن عمرو قال : ثنا أبو معاوية ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن عدي ، فذكر بإسناده مثله .

٧٠٠٧ - **حدثنا** أبو بكر قال : ثنا أبو أحمد ، قال : ثنا عيسى بن عبد الرحمن ، قال : **حدثني** عدي بن ثابت ، يعني : قال سمعت البراء بن عازب قال : سمعت رسول الله ﷺ ، يقول لحسان بن ثابت « لا يزال معك روح القدس ، ما هجوت المشركين » .

٧٠٠٨ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، مر على حسان وهو يشد في مسجد رسول الله ﷺ ، فأنه رضى الله عنه .

فأقبل عليه حسان ، فقال : قد كنت أنشد فيه ، وفيه من هو خير منك فانطلق عنه عمر .

فقال حسان لأبي هريرة : يا أبا هريرة ، أما سمعت رسول الله ﷺ يقول « باحسان أحب عن رسول الله ، اللهم أيد روح القدس » ؟ قال : اللهم ، نعم .

٧٠٠٩ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا المقدسي قال : ثنا عبد الأعلى . قال : ثنا ميمون ، عن الزهري ، عن عروة أن حسان ، ثم ذكر مثله ، غير قوله « قد كنت أنشد فيه ، وفيه من هو خير منك » فإنه لم يذكره .

٧٠١٠ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو اليمان ، قال : ثنا شعيب ، عن الزهري قال : **حدثني** أبو سلمة ابن عبد الرحمن أنه سمع حسان بن ثابت يستنشد^(١) أبا هريرة ، فذكر مثله .

٧٠١١ - **حدثنا** مهدي قال : ثنا محمد بن عبد الواحد بن عتبة القرشي قال : **حدثني** حدي عتبة ، عن ورس بن عبيد ، عن الحسن ، عن الأسود بن مريم ، وكان شاعراً أنه قال : يا رسول الله ، ألا أسدك محامد محمدت بها ربي ؟

قال له النبي ﷺ « أما إن ربك يحب الحمد » وما استزاده على ذلك شيئاً .

(١) وفي نسخة « يستشهد » .

٧٠١٢ - **حَدَّثَنَا** محمد بن حريمة قال : ثنا حجاج . قال : ثنا حماد ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن الأسود ابن سريع ، مثله ، غير أنه قال « فجعلت أنشدته » .

٧٠١٣ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو مسهر ، قال : **حَدَّثَنِي** عبد الرحمن بن محمد بن أبي الرجال ، قال : **حَدَّثَنِي** عبد الرحمن ابن أبي الزناد ، قال : ثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : قال عبد الله بن رواحة فأحسن ، ثم قال كعب ، فأحسن ، ثم قال حسان فشفي ^(١) فاستشفى .

٧٠١٤ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود ، قال : ثنا محمد بن عبد الله بن غير ، قال ثنا عبدة بن سليمان ، عن محمد ابن إسحاق عن يعقوب بن ^(٢) عتبة عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : صدق رسول الله ﷺ أمية بن أبي الصلت في شعره ، وقال :

رجل وثور تحت رجل يمينه والنسر للأحرى ولَيْثٌ مُرَّصِدٌ
فقال رسول الله ﷺ « صدق » وقال :

وَالشَّمْسُ تَطْلُعُ كُلَّ أَحْرَ لَيْلَةٍ حَتَّى الصَّبَاحِ وَلَوْ نَهَا يَقْوَرُذُ
يَأْتِي مَا تَطْلُعُ لَنَا فِي رَسُولِهِ إِلَّا مَعْذَرَةٌ ^(٣) وَأَنْ لَا يَخْلُسِدُ
فقال رسول الله ﷺ « صدق » .

٧٠١٥ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود ، قال : ثنا المقدمي ، قال : ثنا أبو معشر البراء ، عن صدقة بن طيسلة قال : **حَدَّثَنِي** ممن ابن ثعلبة والحلي بعده ، قال : **حَدَّثَنِي** أعشى المازني قال : أتيت النبي ﷺ ، فأنشدته :

يَا مَالِكَ النَّاسِ وَدَيَانَ الْعَرَبِ إِنِّي لَقَيْتُ ذِرْبَةً مِنْ الذَّرَبِ
خَرَجْتُ أَبْغِيهَا ^(٤) الطَّعَامَ فِي رَجَبِ أَحْمَلَتِ الْعَهْدَ وَلَطَفْتُ بِالْكَتَبِ
وَهُنَّ شَرُّ ^(٥) غَالِبُ لَيْلٍ غَلَبَ

قال : فجعل رسول الله ﷺ يقول : « وَهْنٌ شَرٌّ غَالِبُ لَيْلٍ غَلَبَ » .

٧٠١٦ - **حَدَّثَنَا** الحسن بن عبد الله بن منصور قال : ثنا المهيم بن جميل ، قال : ثنا شريك ، عن سهاك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « إن من الشعر حكماً » .

٧٠١٧ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود ، قال : ثنا الحناني ، قال : ثنا قيس ، عن الأعمش ، عن إبراهيم عن هيبه ، عن عبد الله ، ح .

٧٠١٨ - **وَحَدَّثَنَا** ابن أبي داود ، قال : ثنا قيس عن الأعمش ، عن عماره ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ مثله .

(٢) وفي نسخة « عن »

(٤) قوله « أنمها » هكذا الأصل ، ومثل لصواب « أنمها »

(١) وفي نسخة « فأشفي » .

(٣) وفي نسخة « معدة »

(٥) وفي نسخة « سرن » .

٧٠١٩ - **حديث** أبو بشر الرقي قال : ثنا الغرياني ، عن سفيان ، عن يعلى بن عبد الرحمن ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه قال : استنشدني النبي ﷺ شعر أمية بن أبي الصلت ، فأنشدته ، فكلما أنشدته بيتاً ، قال : « هيه » حتى أنشدته مائة قافية قال « كاد ابن أبي الصلت يسلم » .

٧٠٢٠ - **حديث** محمد بن علي بن داود ، قال : ثنا معلى بن عبد الرحمن الواسطي ، قال : ثنا عبد الحميد بن جعفر ، عن عمرو بن الحكم ، عن جابر بن عبد الله قال : قال الأقرع بن حابس ، لشاب من شبانهم « قم ، فاذا كر فضلك ومضل قومك » فقام فقال :

نَحْنُ الْكِرَامُ فَلَا حَى يُعَادِلُنَا نَحْنُ الْكِرَامُ وَفِينَا يُقَسِّمُ الرُّبُعُ
وَنُطْعِمُ النَّاسَ عِنْدَ الْقَحْطِ كُلَّهُمْ مِنَ السَّدِيفِ إِذَا لَمْ يُوْنَسِ الْقَنْعُ^(١)
إِذَا أَبَيْتُنَا فَلَا يُعْدَلُ بَيْنَا أَحَدٌ إِنَّا رِكَامٌ وَعِنْدَ الْفَخْرِ نَرْتَفِعُ

قال : فقال رسول الله ﷺ « يا حسان أحبه » فقال :

نَصَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ هَنُوءَ عَلَى رَعْمِ عَاتٍ^(٢) مِنْ مَعَدٍ وَحَاضِرٍ
يَضْرِبُ كَيْزَاعِ الْمَخَاضِ مُشَاشَةً وَطَعْنِ كَأَفْوَاوِ اللَّفَاحِ لِلصَّوَادِرِ
أَلَسْنَا نَخُوضُ الْمَوْتَ فِي حَوْمَةِ الْوَغَى إِذَا صَارَ بَرْدُ الْمَوْتِ بَيْنَ الْعَسَاكِ
وَنَضْرِبُ هَامَ الدَّارِعِينَ وَتَنْقَمِي إِلَى حَسْبٍ مِنْ جَذْمٍ^(٣) غَسَانٍ^(٤) بِأَهْرِ
وَلَوْلَا حَبِيبُ اللَّهِ قُلُوعًا تَكَرُّمًا عَلَى النَّاسِ بِالْحَيِّينَ هَلْ مِنْ مُفَاخِرِ
فَأَحْبَاؤُنَا مِنْ خَيْرٍ مِنْ وَطِيءِ الْخِصْيِ وَأَمْوَاتُنَا مِنْ خَيْرِ أَهْلِ الْمَفَايِرِ

فما جاءت هذه الآثار متواترة بإباحة قول الشعر ، ثبت أن مانهيه عنه في الآثار الأول ، ليس لأن الشعر مكروه ، ولكن لمعنى كان في خاص من الشعر ، قصد بذلك النهي إليه .

وقد ذهب قوم في تأويل هذه الآثار التي ذكرناها ، عن رسول الله ﷺ في أول هذا الباب إلى خلاف التأويل الذي وصفنا .

فقالوا : لو كان أريد بذلك ما هُجِيَ به رسول الله ﷺ من الشعر ، لم يكن لذكر الامتلاء معنى ، لأن قليل ذلك وكثيره كفر ، ولكن ذكر الامتلاء ، يدل على معنى في الامتلاء ، ليس فيما دونه .

قال : فهو عندنا ، على الشعر الذي يعلأ الجوف ، فلا يكون فيه قرآن ولا تسبيح ولا غيره .

(٢) وى نسخة (ناد)
(٤) وى نسخة « حسان »

(١) وى نسخة (الزرع)
(٣) وى نسخة « جذم »

فأما ما كان في جوفه القرآن والشعر مع ذلك ، فليس ممن^(١) امتلا جوفه شعرا ، فهو خارج من قول رسول الله ﷺ « لأن يمتلى جوف أحدكم قيثا ، حير له من أن يمتلى شعرا » .

حديث ابن أبي عمران قال : سمعت عبيد الله بن محمد بن عائشة رضى الله عنها ، يفسر هذا الحديث على هذا التفسير ، وسمعت ابن أبي عمران أيضا ، وعلى بن عبد العزيز ، يذكران ذلك ، عن أبي عبيد أيضا .

٢١ - باب العاطس يشمت ، كيف ينبغي أن يرد على من يشتمه

٧٠٢١ - **حديث** أبو بكره قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا ورقاء ، عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن خالد بن عرفطة قال : كنا مع سالم بن عبيد ، فعطس رجل من القوم .

فقال « السلام عليكم » فقال سالم « وعليك وعلى أمك ، ماشان السلام وشان ما ههنا » .

ثم سار ساعة ثم قال للرجل : أعظم عليك ما قلت لك ؟ قال : وددت لم تذكر أى بخير ولا غيره .

قال : بينما نحن مع رسول الله ﷺ ، إذ عطس رجل من القوم فقال : « السلام عليكم » فقال رسول الله ﷺ عليك وعلى أمك ، إذا عطس أحدكم ، فليقل « الحمد لله رب العالمين » أو « على كل حال » وليردوا عليه « يرحمك الله » وليرد عليهم « يفقر الله لكم » .

٧٠٢٢ - **حديث** ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد قال : ثنا قيس بن الربيع ، عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن شيخ من أشجع قال : كنا مع سالم ، فذكر مثله .

٧٠٢٣ - **حديث** ابن مرزوق ، قال : ثنا حبان بن هلال ، قال : ثنا أبو عوانة ، عن منصور ، فذكر بإسناده مثله .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا ، فقالوا : هكذا ينبغي أن نقول العاطس ويقال له ، على ما في هذا الحديث ، هكذا مذهب أبي حنيفة . وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

وخالقهم في ذلك آخرون ، فقالوا : بل يقول العاطس « بعد أن يشمت » يهديكم الله ويصلح بالكم » .

٧٠٢٤ - واحتجوا في ذلك ، بما **حديث** عبد الرحمن بن الحارود . قال : ثنا سميد بن أبي مريم ، قال : ثنا عبد الله بن

لهيعة ، عن أبي الأسود ، أنه سمع عبيد بن أم كلاب يقول : سمعت عبد الله بن جعفر بن أبي طالب يقول : كان رسول الله ﷺ إذا عطس ، « حمدا لله » فيقال له « يرحمك الله » فيقول لهم « يهديكم الله ، ويصلح بالكم » .

٧٠٢٥ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : **حديث** أبو معشر ، عن عبد الله بن أبي نجي ، عن عمرة بنت

عبد الرحمن ، عن عائشة رضى الله عنها ، زوج النبي ﷺ ، أنها قالت : عطس رجل عند رسول الله ﷺ .

فقال : ماذا أقول يا نبي الله ؟ قال « قل : الحمد لله » قال القوم « ماذا نقول له يا رسول الله » قال : قولوا « يرحمك الله » .

قال : ماذا أقول لهم ؟ قال : قل « يهديكم الله ويصلح بالكم » .

فقال أهل المقالة الأولى : إنما كان قول النبي ﷺ « يهديكم الله ويصلح بالكم » لأن الذين كانوا يحضرته ، يهود ، وكان تعليمه للعاطس في حديث عائشة رضي الله عنها من قوله « يهديكم الله ويصلح بالكم » إنما هو لأن من كان يحضرته حينئذ ، كانوا يهوداً .

٧٠٢٦ - واحتجوا في ذلك ، بما **حدثنا** حسين بن نصر قال : ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ، قال : ثنا سفيان ، عن حكيم ابن الديلم ، عن أبي ردة ، عن أبي موسى قال : كانت اليهود يتعاطسون عند النبي ﷺ رجاء أن يقول « یرحمکم الله » وكان يقول « يهديكم الله ويصلح بالكم » .

٧٠٢٧ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : **حدثنا** أبو حذيفة ، قال : **حدثنا** سفيان ، عن حكيم بن الديلم ، عن الضحاك ، عن أبي ردة ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ ، مثله .

قالوا : فإما كان قول النبي ﷺ « يهديكم الله ويصلح بالكم » لليهود ، على ما في هذا الحديث .

فأما المسلمون ، فيقولون على ما في حديث سالم بن عبيد الذي ذكرناه في أول هذا الباب ، وليست لهم عندنا ، حجة في هذا الحديث ، على أهل المقالة الأخرى ، لأن الذي في هذا الحديث ، أن اليهود كانوا يتعاطسون عند النبي ﷺ ، رجاء أن يقول لهم « یرحمکم الله » فكان يقول لهم « يهديكم الله ويصلح بالكم » .

فإنما كان هذا القول من النبي ﷺ لليهود ، وإن كانوا عاطسين .

وليس يختلفون هم ومخالفوهم فيما يقول المشتم للعاطس .

وإنما اختلافهم ، فيما يقول العاطس بعد التشميت ، وليس في حديث أبي موسى من هذا شيء ، فلم يضاد حديث أبي موسى هذا ، حديث عبد الله بن جعفر ، ولا حديث عائشة رضي الله عنها اللذين ذكرنا .

٧٠٢٨ - واحتجوا في ذلك بما روى ، عن إبراهيم النخعي ، **حدثنا** محمد بن عمرو ، قال : ثنا يحيى بن عيسى ، ح .

٧٠٢٩ - و**حدثنا** أبو بشر الرقي ، قال : ثنا الفرابي ، قال : ثنا سفيان ، عن واصل ، عن إبراهيم قال « يهديكم الله ويصلح بالكم » عند العاطس ، قالته الخوارج لأنهم كانوا لا يستغفرون للناس .

هكذا لفظ حديث أبي بشر ، وليس في حديث محمد بن عمرو رضي الله عنه ، « ولأنهم كانوا لا يستغفرون للناس » .

فيل لهم : وكيف يجوز أن يكون الخوارج أحدثت هذا ، وقد كان النبي ﷺ يقول ويمله أصحابه ؟

٧٠٣٠ - ودروى عن النبي ﷺ في ذلك أيضاً ، ما **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا سميد بن مامر ، وهوب ابن جرير ، قال : ثنا شعبة ، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أخيه ، عن أبيه عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ « إذا عطس أحدكم ، فليقل « الحمد لله » وليقل له أخوه أو صاحبه « یرحمک الله » وليقل « يهديكم الله ويصلح بالكم » .

حدثنا حسين بن نصر قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبة ، فذكر بسناد ، مثله .

٧٠٣١ - **حدثنا** ربيع المؤذن وحسين بن نصر قالا : ثنا يحيى بن حسان ، قال : ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة ، عن عبد الله بن دينار ، عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، مثله .
فثبت بذلك ، انتقاء ما قال إبراهيم ، وكان ما روى من هذا عن النبي ﷺ ، أصبح مجيئاً ، وأظهر مما روى في خلافه ، فهو أحب إلينا ، مما خالفه .

٢٢ - باب الرجل يكون به الداء هل يجتنب أم لا ؟

٧٠٣٢ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا أبو اليمان ، قال : ثنا شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري قال : قال أبو سلمة « سمعت أبا هريرة يقول : إن النبي ﷺ قال : « لا تورد المرض على المصح » .

فقال له الحارث بن أبي ذباب « فإنك قد كنت حدثتنا أن النبي ﷺ قال : « لا عدوى » فأنكر ذلك ، أبو هريرة ، فقال الحارث : بلى .

فتأذى هو وأبو هريرة ، حتى اشتد أمرهما ففضب أبو هريرة وقال للحارث ، ذكره مسلم ، فرطن بالحشية ، ثم قال للحارث « أندري ما قلت ؟ » قال الحارث « لا » قلت : تريد منا بذلك « أي لم أحدثك ما تقول » .

قال أبو سلمة : لا أدري ، أنسى أبو هريرة أم شابه ، غير أني لم أر عليه كلمة نسيها بعد أن كان يحدثنا بها ، عن النبي ﷺ ، غير إنكاره ما كان يحدثنا في قوله : « لا عدوى » .

٧٠٣٣ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب أن أبا سلمة حدثه أن [أبا هريرة حدثه أن] رسول الله ﷺ قال : « لا عدوى » وأن رسول الله ﷺ قال : « لا يورد ممرض على مصح » .

قال أبو سلمة : كان أبو هريرة يحدث بهما كليهما ، عن رسول الله ﷺ ، ثم سمعت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله : « لا عدوى » وأقام على أن « لا يورد ممرض على مصح » ثم حدث مثل حديث ابن أبي داود .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا ، فسكروها لإيراد المرض على المصح ، وقالوا : إنما كره ذلك ، مخافة الإعداء ، وأمروا باجتنباب ذى الداء والفرار منه .

واحتجوا في ذلك أيضاً بما روى عن عمر في الطاعون ، في رجوعه بالناس ، فأرأ منه .

٧٠٣٤ - فذكروا ما **حدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا حجاج قال : ثنا حماد ، قال : ثنا إسحاق بن هبة الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أقبل إلى الشام فاستقبله أبو طلحة ، وأبو عبيدة بن الجراح ، فقالا : يا أمير المؤمنين ، إن مملك وجوه أصحاب رسول الله ﷺ وخيارهم ، وإننا تركنا مسنً بعدنا مثل حريق النار ، فارجع العام ، يعنى : فرجع عمر فلما كان العام المقبل ، جاء فدخل ، يعنى الطاعون .

٧٠٣٥ - **حدثنا** يونس قال : ثنا ابن وهب أن مالكا أخبره ، عن ابن شهاب ، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب ، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، عن عبد الله بن عباس أن عمر بن الخطاب

خرج إلى الشام ، حتى إذا كان بسرّج ، لقيه أمراء الأجناد ، أبو عبيدة بن الجراح ، وأصحابه ، فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام

قال ابن عباس : فقال عمر « ادع لي المهاجرين الأويين » مدعاهم فاستشارهم ، فأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام ، فاختلفوا عليه .

فقال بعضهم : قد حرّحت لأمر ولا نرى أن ترجع عنه .

وقال بعضهم : معك نقيّة الناس وأصحاب رسول الله ﷺ ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء فقال : ارتفعوا عني .

ثم قال « ادعوا إلى الأنصار » فدعوتهم له ، فسلّكوا سبيل المهاجرين واحتلفوا كاختلافهم ، فقال : ارتفعوا عني .

ثم قال « ادع لي من كان هاهنا » من مشيخة قريش ، من مهاجرة المتحج « فدعوتهم ، فلم يختلف عليه منهم رجلا .

قالوا : نرى أن ترجع بالناس ، ولا تقدمهم على هذا الوباء .

فنادى عمر في الناس « في مصبغ على ظهر ، فأصبحوا عليه » .

قال أبو عبيدة : أفراراً من قدر الله ؟ فقال عمر « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله ، أرايت لو كانت لك إبل ، فمطت وادياً ، له عدوتان ، إحداها حصبة ، والأخرى جدبة ، أليس إن رعيت الحصبة رهيتها بقدر الله ، وإن رعيت الجدبة رعيته بقدر الله ؟ » .

قال : بخاء عبد الرحمن بن عوف ، وكان غائباً في بعض حاجته ، فقال « إن عندي من هذا علماً ، إن سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا سمعتم به بأرض ، فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها ، فلا تخرجوا فراراً منه » قال : فحمد الله عمر ، ثم انصرف .

٧٠٣٦ - حديث يونس قال : ثنا ابن وهب ، أن مالكا أخبره ، عن ابن شهاب ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام .

فلما جاء بسرّج ، بلغه أن الوباء قد وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن عوف ، عن رسول الله ﷺ ، فذكر ما في حديث يونس ، الذي قبل هذا ، من حديث عبد الرحمن خاصة ، قال : فرجع عمر من سرّج :

٧٠٣٧ - حديث يونس ، قال : ثنا ابن وهب ، قال : حديث هشام بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن حميد ابن عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب ، حين أراد الرجوع من سرّج ، واستشار الناس .

فقال طائفة ، منهم أبو عبيدة بن الجراح « أئمن الموت تفر ؟ إئمنّا نحن بقدر ، ولن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا » .

فقال عمر : يا أبا عبيدة ، لو كنت بوادٍ ، إحدى عدوتيه غصبة ، والأخرى مجلبة ، أيهما كنت ترى ؟ قال : الغصبة .

قال : فإننا إن تقدمنا فبقدر ، وإن تأخرنا فبقدر ، وفي قدر ، نحن .

٧٠٣٨ - **حدثنا** الحسين بن الحكم الحيري ، قال : ثنا عاصم بن علي ، ح .

٧٠٣٩ - و**حدثنا** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد قالا : ثنا شعبة بن الحجاج ، عن قيس بن مسلم قال : سمعت طارق بن شهاب ، قال : كنا نتحدث إلى أبو موسى الأشعري .

فقال لنا ذات يوم « لا عليكم أن تحفوا عني ، فإن هذا الطاعون قد وقع في أهلي ، فمن شاء منكم أن يتنزه فليتنزه ، واحذروا اثنتين ، أن يقول قائل : خرج خارج فسلم ، وجلس جالس فأصيب ، لو كنت خرجت لملت كما سلم آل فلان أو يقول قائل : لو كنت جلست لأصبت كما أصيب آل فلان ، وإني سأحدثكم ما يبني للناس في الطاعون ، إنى كنت مع أبي عبيدة ، وأن الطاعون قد وقع بالشام ، وأن هر كتب إليه « إذا أتاك كتابي هذا ، فإني أعزم عليك ، إن أذاك مصيحا ، لا تمس حتى ترك ، وإن أذاك ممسيا ، لا تصبح حتى تركب إلى فقد عرضت لي إليك حاجة لا غنى لي عنك فيها » .

فلما قرأ أبو عبيدة الكتاب قال : إن أمير المؤمنين أراد أن يستبق من ليس بياق .

وكتب إليه أبو عبيدة « إنى في جند من المسلمين ، إنى فررت من المناة والسبر لن أرغب بنفسى عنهم ، وقد عرفنا حاجة أمير المؤمنين ، خلاني من عزمتك » .

فلما جاء عمر الكتاب ، بكى ، فقيل له : توى أبو عبيدة ؟ قال : لا ، وكان قد كتب إليه عمر : « إن الأردن أرض عمقة ، وإن الجابية أرض نزهة ، فأنهض بالمسلمين إلى الجابية » .

فقال لي أبو عبيدة : انطلق قبوئى المسلمين منكم ، فقلت : لا أستطيع .

قال : فذهب لركب وقال لي رجل من الناس^(١) قال : فأخذه أحدة ، فطعن فأت ، وانكشف الطاعون .

قالوا : فهذا عمر رضى الله عنه قد أمر الناس أن يخرجوا من الطاعون ، ووافقه على ذلك أصحاب رسول الله ﷺ وروى عبد الرحمن بن عوف ، عن النبي ﷺ ، ما يوافق ما ذهب إليه من ذلك .

وقد روى عن غير عبد الرحمن بن عوف ، عن النبي ﷺ ، في مثل هذا ، ما روى عبد الرحمن .

٧٠٤٠ - **حدثنا** محمد بن حزيمة قال : ثنا مسدد ، قال : ثنا يحيى ، عن هشام ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن الحضرمي عن سعيد بن المسيب ، عن سعد بن أبي وقاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « إذا كان الطاعون بأرض وأنتم بها ، فلا تفروا منها ، وإذا كان بأرض فلا تهبطوا عليها » .

٧٠٤١ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا حبان ، قال : ثنا أبان ، قال : ثنا يحيى الحضرمي أن لاحقا حدثه أن سعيد ابن المسيب حدثه ، عن سعد بن أبي وقاص ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٠٤٢ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أسامة بن زيد ، عن رسول الله ﷺ ، أنه قال « إن هذا الوجع والسقم ، رجز عذَّب به بعض هذه الأمم قبلكم ، ثم بقي في الأرض ، فيذهب المرة ويأتي الأخرى ، فمن سمع بها في أرض فلا يقدمن عليه ، ومن وقع بأرض وهو بها ، فلا يخرجها ^(١) الفرار منه » .

٧٠٤٣ - **حديث** ابن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن إبراهيم بن سعد ، قال : سمعت أسامة بن زيد يحدث عن النبي ﷺ قال « إن هذا الطاعون رجز وعذاب عذَّب به قوم ، فإذا كان بأرض فلا تهيطوا عليه ، وإذا وقع ، وأنتم بأرض ، فلا تخرجوا عنه » .

٧٠٤٤ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث رضي الله عنه ، عن أبي النصر ، عن عامر ابن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أباه يسأل أسامة بن زيد : سمعت رسول الله ﷺ يذكر الطاعون ؟ قال : نعم . قال : كيف سمعته ؟ قال : سمعته يقول « هو رجز سلطه الله على بني إسرائيل ، أو على قوم ، فإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإن ^(٢) وقع وأنتم بأرض ، فلا تخرجوا ، فراراً منه » .

٧٠٤٥ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب أن ماسكا حدثه ، عن ابن المنكدر ، وأبي النصر ، فذكر بإسناده مثله . ٧٠٤٦ - **حديث** محمد بن خزيمة وفهد ، قال : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : **حديث** الليث ، قال : **حديث** ابن الهادي عن محمد بن المنكدر ، عن عامر بن سعد ، عن أسامة بن زيد ، عن رسول الله ﷺ ، أنه ذكر الطاعون عنده فقال « إنه رجس ، أو رجز ، عذَّب به أمة من الأمم ، وقد بقيت منه بقايا » .

ثم ذكر مثل حديث يونس وزاد « قال لي محمد : تحدث بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز ، فقال لي : هكذا **حديث** عامر بن سعد » .

٧٠٤٧ - **حديث** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج قال : ثنا حماد بن سلمة ، قال : ثنا عكرمة بن خالد الخزومي ، عن أبيه ، أو عن عمه ، عن حده أن رسول الله ﷺ قال في غزوة تبوك « إذا وقع الطاعون بأرض وأنتم بها ، فلا تخرجوا منها ، وإذا كنتم بغيرها ، فلا تقدموا عليها » .

٧٠٤٨ - **حديث** ابن أبي داود قال : ثنا أبو الوليد ، قال : **حديث** شعبة ، عن يزيد بن حميد قال : سمعت شرحبيل ابن حسنة يحدث عن عمرو بن العاص : إن الطاعون وقع بالشام فقال عمرو « تفرقوا ^(٣) عنه فإنه رجز » .

فبلغ ذلك شرحبيل بن حسنة فقال : قد سمعت رسول الله ﷺ يقول « إنها رحمة ربكم ، ودعوة نبيكم وموت الصالحين قبلكم ، فاجتمعوا له ، ولا تفرقوا عليه » فقال عمرو رضي الله عنه : صدق ^(٤) .

قلنا : فقد أمر رسول الله ﷺ في هذه الآثار أن لا يقدم على الطاعون ، وذلك للخوف منه .

فيل لهم : ساق هذا دليل على ما ذكرتم ، لأنه لو كان أمره بترك القدوم للخوف منه ، لكان يطلق لأهل

(١) وفي نسخة « يخرجها » .

(٢) وفي نسخة « إذا » .

(٣) وفي نسخة « فرو » .

(٤) وفي نسخة « صدقت » .

الموضع الذي وقع فيه أيضاً الخروج منه ، لأن الخوف عليهم منه ، كالخوف على غيرهم .
فلما منع أهل الموضع الذي وقع فيه الطاعون من الخروج منه ، ثبت أن المعنى الذي من أجله منهم من القدوم ،
غير المعنى الذي ذهبتم إليه .

فإن قال قائل : فما ذلك المعنى ؟

قيل له : هو — عندنا ، والله أعلم — على أن لا يقدم عليه رجل ، فيصيبه بتقدير الله عز وجل عليه أن يصيبه
فيقول « لولا أني قدمت هذه الأرض ، ما أصابني هذا الوجع » ولعله لو أقام في الموضع الذي خرج منه لأصابه فأصر
أن لا يقدمها ، خوفاً من هذا القول .

وكذلك أمر أن لا يخرج من الأرض التي نزل بها ، لتلايسلم فيقول « لو اقتص في تلك الأرض ، لأصابني
مأصاب أهلها » ولعله لو كان أقام بها ، ما أصاب به من ذلك شيء .

فأصر بترك القدوم على الطاعون ، للمعنى الذي وصفنا ، وبترك الخروج عنه ، للمعنى الذي ذكرنا .

وكذلك ما روينا عنه في أول هذا الباب ، من قوله « لا يورد ممرض على مصح » فيصيب المصح ذلك المرض ،
فيقول الذي أوردده عليه « لو أني لم أوردده عليه ، لم يصبه من هذا المرض شيء » ولعله لو لم يورده أيضاً لأصابه كما
أصابه لما أوردده .

فأصر بترك إirاده وهو صحيح ، على ما هو مريض ، لهذه العلة التي لا يؤمن على الناس وقوعها في قلوبهم وقولهم ،
ما ذكرنا بالسنتهم .

٧٠٤٩ - وقد روى عن رسول الله ﷺ في نفي الإعداء ، ما **حدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا مسدد ، قال : ثنا يحيى ،
عن هشام ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن الحضرمي ، أن سعيد بن المسيب قال : سألت سعداً^(١) عن الطيرة ، فانتهرني
وقال « من حدثك ؟ » فسكرهت أن أحدثه .

فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا عدوى ولا طيرة » .

٧٠٥٠ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا حبان ، قال : ثنا أبان ، قال : ثنا يحيى ، فذكر بإسناده مثله ، وزاد
« ولا هامة » .

٧٠٥١ - **حدثنا** فهد قال : ثنا عثمان بن أبي شيبة ، ح .

٧٠٥٢ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا محمد بن عبدالله بن نعيم ، قال : ثنا الوليد بن عقبة الشيباني ، قال : ثنا
همزة الزيات ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن ثعلبة بن يزيد الحناني ، عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : قال
رسول الله ﷺ « لا يمدى سقيم صحيحاً » .

٧٠٥٣ - **حدثنا** روح بن الفرج ، قال : ثنا يوسف بن عدى قال : ثنا أبو الأحوص ، عن سبأ ، عن عكرمة ، عن
ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « لا طيرة ، ولا هامة ، ولا عدوى » .

(١) هو سعد بن مالك أبو سعيد الخدري انظر ٣١٣/٤ و ٣١٤ .

فقال رجل : تطرح ^(١) الشاة الجرباء في الفم ، فتجربهن ؟ .

قال النبي ﷺ وابن عباس « فالأولى ، من أحر بها ؟ » .

٧٠٥٤ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا المقدسي ، قال : ثنا أبو عوانة ، عن سماك ، فذكر بإسناده مثله ، غير أنه لم يشك في شيء منه ، وذكره كله ، عن النبي ﷺ .

٧٠٥٥ - **حدثنا** أبو أمية ، قال : ثنا سريج بن النعمان ، قال : ثنا هشيم ، عن ابن شبرمة ، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال « لاعدوى » .

فقال رجل : يا رسول الله ، فإن النقية من الجرب ، تكون بحسب البعير ، فيشمل ذلك الإبل كلها جرباً ؟ .

فقال رسول الله ﷺ « فن أهدى الأول ؟ خالق الله عز وجل كل دابة فكتب أجلبها ورزقها ، وأثرها » .

٧٠٥٦ - **حدثنا** أبو أمية قال : ثنا قيسية ، عن سفيان ، عن عمارة بن القعقاع ، عن أبي زرعة ، عن رجل ، عن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٠٥٧ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا المقدسي ، قال : ثنا حسان بن إبراهيم الكرماني ، قال : ثنا سميد بن مسروق ، عن عمارة ، عن أبي زرعة ، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٠٥٨ - **حدثنا** أبو بكر ، قال : ثنا مؤمل ، قال : ثنا سفيان ، عن عمارة بن القعقاع ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٠٥٩ - **حدثنا** يونس ، قال : ثنا ابن وهب ، قال : ثنا مالك ويونس ، عن ابن شهاب ، عن حزة وسالم ، ابني عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : « لاعدوى » .

٧٠٦٠ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو هاشم ، عن ابن جريج ، ح .

٧٠٦١ - **وحدثنا** فهد قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا يحيى بن أبوب ، عن ابن جريج ، أن أبا الزبير حدثه ، عن جابر بن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٠٦٢ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن خشيش ، قال : ثنا مسلم بن إبراهيم قال : ثنا هشام ، قال : ثنا قتادة ، عن أس ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٠٦٣ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا سميد بن عامر ، قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أس ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٠٦٤ - **حدثنا** فهد قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا يحيى بن أبوب ، قال : أخبرني بن عجلان ، قال : **حدثني**

النفقاع بن حكيم ، وزيد بن أسلم ، وعبيد الله بن مقسم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ مثله . وزاد « ولا هامة ، ولا غول ، ولا صفر » .

قال أبو صالح : فسافرت إلى الكوفة ثم رجعت ، فإذا أبو هريرة ينتقص « لاعدوى » لا يذكرها . فقلت : « ولا عدوى » فقال : أبيت ؟ .

٧٠٦٥ - **حديث** علي بن معبد ، قال : ثنا يعقوب بن إبراهيم قال : ثنا أبي عن صالح ، عن ابن شهاب قال : أخبرني أبو سلمة وغيره ، أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « لاعدوى » .

فقال أعرابي : يا رسول الله ، فما بال الإبل تسكون في الرمل ، كأنها الظباء ، فيأتي البعير الأجرب فيجربها ؟ . فقال رسول الله ﷺ « فن أعدى الأول ؟ » .

٧٠٦٦ - **حديث** يونس قال : أنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، قال : قال ابن شهاب : **حديث** أبو سلمة عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٠٦٧ - **حديث** يونس ، قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني معروف بن سويده الجذامي ، عن علي بن رباح اللخمي ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ « لاعدوى » .

٧٠٦٨ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا أبو الهيثم ، قال : ثنا شعيب ، عن الزهري قال : أخبرني السائب بن يزيد ابن أخت نمر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٠٦٩ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا مسدد ، قال : ثنا يحيى ، قال : ثنا هشام وشعبة ، عن قتادة ، عن أنس ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٠٧٠ - **حديث** ابن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن علقمة بن مرثد ، قال : سمعت أبا الربيع يحدث عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال ^(١) : « أربع في أمي من أمر الجاهلية ، لن يدعهن الناس ^(٢) الطعن في الأنساب ^(٣) والنياحة ^(٤) ومطير نأ بنو كذا وكذا ^(٥) والعدوى يسكون البعير في الإبل ، فيجرب ، فيقول : من أعدى الأول » .

٧٠٧١ - **حديث** ابن مرزوق ، قال : ثنا أبو حذيفة قال : ثنا سفيان ، عن علقمة ، فذكر بإسناده مثله .

٧٠٧٢ - **حديث** فهد قال : ثنا أبو سعيد الأشج ، قال : ثنا أبو أسامة قال : ثنا عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر ، عن القاسم ، عن أبي أسامة ، عن النبي ﷺ قال « لاعدوى » وقال « فن أعدى الأول ؟ » .

٧٠٧٣ - **حديث** فهد قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا يونس بن محمد ، عن مفضل بن فضالة ، عن حبيب بن الشهيد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر قال : أخذ النبي ﷺ بيد مجذوم ، فوضعهما في القصعة وقال : « بسم الله ، ثقة بالله ، وتوكلا على الله » .

(١) وفي نسخة « يقول » .

٧٠٧٤ - **حدثنا** ابن مروق قال : ثنا محمد بن هب الله الأنصاري قال : ثنا إسماعيل بن مسلم ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٠٧٥ - **حدثنا** علي بن زيد ، قال : ثنا موسى بن داود ، قال : ثنا يعقوب بن إبراهيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبي مسلم الخولاني ، عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ « كن مع صاحب البلاء ، تواضعاً لربك ، وإيماناً » .

فقد نفي رسول الله ﷺ العدوى ، في هذه الآثار التي ذكرناها ، وقد قال « فن أعدى الأول » .

أي : لو كان إنما أصاب الثاني لما أعداه الأول ، إداً ، كما أصاب الأول شيء ، لأنه لم يكن معه ما يعديه .

ولكنه لما كان ما أصاب الأول ، إنما كان بقدر الله عز وجل ، كان ما أصاب الثاني ، كذلك .

فإن قال قائل ، فنجعل هذا مضاداً ، لما روي عن النبي ﷺ « لا يورد ممرض على مصح » كما جعله أبو هريرة .

قلت : لا ، ولكن يجعل قوله « لا عدوى » كما قال النبي ﷺ نفى العدوى أن يكون أبداً ، ويجعل قوله « لا يورد ممرض على مصح » على الخوف منه أن يورد عليه فيصيبه بقدر الله ما أصاب الأول ، فيقول الناس « أعداه الأول » .

فكره إيراد المصح على الممرض ، خوف هذا القول .

وقد روينا عن رسول الله ﷺ في هذه الآثار أيضاً وَضَعُهُ يَدَ الْخَدْمِ فِي الْقَصْعَةِ .

فدل فعل رسول الله ﷺ أيضاً على نفي الإعداء ، لأنه لو كان الإعداء مما يجوز أن يكون إداً ، لما فعل النبي ﷺ ما يخاف ذلك منه ، لأن في ذلك جر التلف إليه وقد نهى الله عز وجل عن ذلك فقال « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » .

ومر رسول الله ﷺ بهدف مائل فأسرع ، فإذا كان يسرع من الهدف المائل ، مخافة الموت ، فكيف يجوز عليه أن يفعل ما يخاف منه الإعداء !

وقد ذكرت فيما تقدم من هذا الباب أيضاً ، معنى ما روي عن النبي ﷺ في الطاعون ، في نهيه عن الهبوط عليه ، ونهيه عن الخروج منه ، وأن نهيه عن الهبوط عليه خوفاً أن يكون قد سبق في علم الله عز وجل أنهم إذا هبطوا عليه أصابهم فهبطون فيصيبهم فيقولون « أصابنا » ، لأننا هبطنا عليه ولولا أنا هبطنا عليه لما أصابنا « وأن نهيه عن الخروج منه ، لئلا يخرج فيسلم ، فيقول : « سلمت لأنني خرجت ، ولولا أني خرجت ، لم أسلم » .

فلما كان النهي عن الخروج من الطاعون ، وعن الهبوط عليه ، بمعنى واحد ، وهو الطيرة ، لا الإعداء ، كان كذلك قوله « لا يورد ممرض على مصح » هو الطيرة أيضاً ، لا الإعداء .

فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وآله في هذه كلها ، عن الأسباب التي من أجلها تنظيرون .

وفي حديث أسامة الذي روينا عن رسول الله ﷺ « وإذا وقع بأرض وهو بها ، فلا يخرجها الفرار منه » دليل على أنه لا بأس أن يخرج منها ، لا عن الفرار منه .

٧٠٧٦ - وقد دل على ذلك أيضاً ، ما **حدثنا** يونس قال : ثنا بشر بن بكر قال : ثنا الأوزاعي ، قال : **حدثني** يحيى ابن أبي كثير ، عن أبي قلابة ، عن أنس ، أن قرأ من **عُكَل** ، قدموا على رسول الله ﷺ المدينة ، فاجتووها . فقال رسول الله ﷺ « لو خرجتم إلى ذَوْدِ لَنَا ، فشربتم من ألبانها وأبوالها » ففعلوا وصحبوا ، ثم ذكر الحديث .

٧٠٧٧ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو غسان ، قال : ثنا رهبر بن معاوية ، قال : ثنا سماك بن حرب ، عن معاوية بن قرة ، عن أس بن مالك قال : أتى رسول الله ﷺ نفر مرضى ، من حىٍّ من أحياء العرب ، فأسلموا ويأيموه ، وقد وقع الموم ، وهو : البرسام .

فقالوا : يا رسول الله ، هذا الوجد قد وقع ، لو أذنت لنا ، فخرجنا إلى الإبل ، فكننا فيها . قال « نعم اخرجوا فكونوا فيها » .

ففي هذا الحديث ، أن رسول الله ﷺ أمرهم بالخروج إلى الإبل ، وقد وقع الوباء بالمدينة ، فكان ذلك - عندنا والله أعلم - على أن يكون خروجهم للعلاج ، لا للفرار .

فثبت بذلك أن الخروج من الأرض التي وقع بها الطاعون ، مكروه للفرار منه ، ومباح لغير الفرار . وعلى هذا المعنى - والله أعلم - رجع عمر بالناس ، من سرخ ، لا على أنه فارقاً مما قد نزل بهم .

٧٠٧٨ - والدليل على ذلك ، ما **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا علي بن عياش الحمصي ، قال : ثنا شعيب بن أبي حمزة ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه قال : قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه « اللهم إن الناس نحلونى ^(١) ثلاث خصال وأنا أبرأ إليك مهن ^(٢) » زعوا أنى فررت من الطاعون ، وأنا أبرأ إليك من ذلك ^(٣) وأنى أحللت لهم الطلاء ، وهو الخمر ، وأنا أبرأ إليك من ذلك ^(٤) وأنى أحللت لهم السكر ، وهو النجس ، وأنا أبرأ إليك من ذلك . فهذا عمر يخبر أنه يبرأ ^(٥) إلى الله أن يكون من الطاعون ، فدل ذلك ، أن رجوعه كان لأمر آخر غير الفرار .

وكذلك ما أراد بكتابه إلى أبي عبيدة أن يخرج هو ومن معه من جند المسلمين ، إنما هو لنزاهة الجابية ، وعمق الأردن .

فقد بين أبو موسى الأشعري ، في حديث شعبة الكروم في الطاعون ما هو ؟ وهو أن يخرج منه خارج ، فيسلم فيقول « سلمت لأنى خرجت » ويهبط عليه هابط فيصيبه فيقول « أصابنى ، لأنى هبطت » .

وقد أباح أبو موسى مع ذلك للناس أن يتنزهوا عنه ، إن أحبوا ، فدل ما ذكرناه ، على التفسير الذى وصفنا . فهذا معنى هذه الآثار ، وعندنا ، والله أعلم .

وأما الطيرة ، فقد رفعها رسول الله ﷺ ، وجاءت الآثار بذلك مجيئاً متواتراً .

(١) وفي نسخة « يحلونى » .

(٢) وفي نسخة « يترا » .

٧٠٧٩ - **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا وهب بن جرير ، وروح قالا : ثنا شعبة ، عن سلمة بن كهيل ، عن عيسى ، رجل من بني أسد ، عن زر ، عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ « إِنْ الطَّيْرَةَ مِنَ الْبَرْكِ ، وَمَا مِثْلُهَا إِلَّا ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَذْهَبُ بِالتَّوَكُّلِ » .

٧٠٨٠ - **حَدَّثَنَا** أبو أمية قال : **حَدَّثَنَا** سريج ، قال : ثنا هشيم ، عن ابن شبرمة ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لَا طَيْرَةَ » .

٧٠٨١ - **حَدَّثَنَا** أبو أمية قال : ثنا قبيصة ، عن - غيان ، عن عمارة بن القعقاع ، عن أبي زرعة ، عن رجل ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٠٨٢ - **حَدَّثَنَا** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني مالك ويونس ، عن ابن شهاب ، عن حمزة وسلم ، أن بني عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٠٨٣ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود ، قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا ابن أبي الزناد ، قال : **حَدَّثَنَا** علقمة بن أبي علقمة ، عن أمه^(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ ، يبنض الطيرة ، ويكرهها .

٧٠٨٤ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود ، قال : ثنا مسدد ، قال : ثنا يحيى ، قال : ثنا هشام وشعبة ، عن قتادة ، عن أنس ، عن رسول الله ﷺ قال « لَا طَيْرَةَ » .

٧٠٨٥ - **حَدَّثَنَا** علي بن معبد قال : ثنا يعقوب بن إبراهيم ، قال : ثنا أبي ، عن صالح ، عن ابن شهاب قال : أخبرني أبو سلمة وغيره ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٠٨٦ - **حَدَّثَنَا** يونس ، قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٠٨٧ - **حَدَّثَنَا** يونس ، قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني معروف بن سويد ، عن علي بن رباح البخمي ، قال : سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٠٨٨ - **حَدَّثَنَا** عبد الله بن محمد بن خشيش قال : ثنا مسلم قال : ثنا هشام ، عن قتادة ، عن أنس ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٠٨٩ - **حَدَّثَنَا** ابن مرزوق قال : ثنا سعيد بن عامر ، عن شعبة ، عن قتادة ، فذكر بإسناده مثله .

٧٠٩٠ - **حَدَّثَنَا** فهد قال : ثنا أبو سعيد الأشج قال : ثنا أبو أسامة ، قال : **حَدَّثَنَا** عبد الرحمن بن يزيد^(٢) عن القاسم ، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٠٩١ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود ، قال : ثنا الحناني ، قال : ثنا مروان بن معاوية بن الحارث ، قال **حَدَّثَنَا** ابن المبارك ،

(٢) وفي نسخة « زيد » .

(١) وفي نسخة « أبيه » .

عن عوف، عن حيان عن قطن بن قبيصة بن المخارق، عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول «العيافة، والطيرة، والطرق»^(١) من الجبت».

فلما نهى رسول الله ﷺ عن الطيرة، وأخبر أنها من الشرك، نهى الناس عن الأسباب التي تكون عنها الطيرة، مما ذكر في هذا الباب .

فإن قال قائل: فقد قال النبي ﷺ «الشؤم في الثلاث» .

قيل له: قد روى ذلك، عن النبي ﷺ، على ما ذكرت .

٧٠٩٢ - **حديث** يونس قال: ثنا ابن وهب: قال: أخبرني يونس، ومالك، عن ابن شهاب، عن حمزة وسالم، أبنى عن الله بن عمر، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «إنما الشؤم في ثلاثة، في المرأة، والفرس، والدار» .

٧٠٩٣ - **حديث** يزيد بن سنان قال: ثنا القعنبى قال: ثنا مالك، عن ابن شهاب، فذكر بإسناده مثله .

٧٠٩٤ - **حديث** ابن مرزوق قال: ثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، فذكر بإسناده مثله، غير أنه لم يذكر حمزة .

٧٠٩٥ - **حديث** ابن أبي داود، قال: ثنا أبو اليان، قال: ثنا شعيب، عن الزهري قال: أخبرني سالم أن عبد الله ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكر مثله .

٧٠٩٦ - **حديث** يزيد قال: ثنا ابن أبي مرزيم قال: ثنا محمد بن جعفر، قال: أخبرني عتبة بن مسلم، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ، مثله .

وقد روى أيضا على خلاف هذا المعنى، من حديث ابن عمر، وعيزه .

٧٠٩٧ - **حديث** محمد بن خزيمة قال: ثنا مسدد قال: ثنا يحيى، عن هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن الحضرمي، أن سميد بن المسبب قال: سألت سعد بن مالك، عن الطيرة، فاتهرني فقال «من حدثك؟» .

فكرهت أن أحدثه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا طيرة، وإن كانت الطيرة في شيء»، فني المرأة، والدار، والفرس .

٧٠٩٨ - **حديث** يزيد بن سنان، قال: ثنا ابن أبي مرزيم، قال: ثنا سليمان بن بلال، قال: **حديث** عتبة بن مسلم، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن كان الشؤم في شيء، ففي ثلاث، في الفرس، والمسكن، والمرأة» .

٧٠٩٩ - **حديث** ابن مرزوق قال: ثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، سمع جابراً يحدث، عن النبي ﷺ، مثله .

٧١٠٠ - **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ : ثنا عبد الرحمن بن رِيَادٍ ، قَالَ : ثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَحْدُثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ .

قال أبو حازم : فكأن سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ ، لم يكن يثبتُه ، وأما الناس ، فيثبتونه .

٧١٠١ - **حَدَّثَنَا** ابن مرزوق قال : ثنا حبان ، قال : ثنا أبان ، قال : ثنا يَحْيَى بْنُ أَنَسٍ أَنَّ الْخَضْرَمِيَّ بْنَ لَاحِقٍ حَدَّثَهُ ، أَنَّ سَمِيدَ بْنَ الْمَسْبُوحِ حَدَّثَهُ قَالَ : سألت سَعْدَ بْنَ الطَّيْرِ ، فَاتَّهَرَنِي وَقَالَ : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا طيرة ، وإن كانت الطيرة في شيء ، ففي المرأة ، والدار ، والفرس » .

٧١٠٢ - **حَدَّثَنَا** مهدي قال : ثنا أبو غسان ، قال : ثنا وهيب بن معاوية ، عن عتبة بن حميد ، قال : **حَدَّثَنِي** عبيد^(١) الله ابن أبي بكر ، أنه سمع أنس بن مالك ، يحدث عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧١٠٣ - **حَدَّثَنَا** يونس ، قال : ثنا ابن وهب أن مالكاً حدثه ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد ، عن رسول الله ﷺ أنه قال « إن كان الشؤم في شيء ، ففي ثلاث ، في المرأة ، والفرس ، والدار » .

٧١٠٤ - **حَدَّثَنَا** مهدي قال : ثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى ، **حَدَّثَنِي** أبي ، عن أبي ليلى ، عن عطية ، عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « لا عدوى ، ولا طيرة ، وإن كان في شيء ، ففي المرأة ، والفرس ، والدار » .
ففي هذا الحديث ، ما يدل على غير ما في الفصل الذي قبل هذا الفصل .

وذلك أن سعداً ، اتَّهَرَّ سَعِيداً حين ذكر له الطيرة ، وأخبره عن النبي ﷺ أنه قال : « لا طيرة » ثم قال « إن تسكن الطيرة في شيء ، ففي المرأة ، والفرس ، والدار » .

لم يخبر أنها فيهن ، وإنما قال « إن نكن^(٢) في شيء ففهن » أي : لو كانت تكون في شيء ، لكانت في هؤلاء ، فإذا لم تكن في هؤلاء الثلاثة ، فليست في شيء .

وقد روى عن عائشة رضي الله عنها ما تسلم به رسول الله ﷺ في ذلك ، كان على غير هذا اللفظ .

٧١٠٥ - **حَدَّثَنَا** علي بن مهدي قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : ثنا همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن أبي حسان ، قال : دخل رجلان من بني عامر ، علي عائشة رضي الله عنها ، فأخبراها أن أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الطيرة في المرأة ، والدار ، والفرس » .

ففضبت وطارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض فقالت « والذي نزل القرآن على محمد ، ما قالها رسول الله ﷺ قط ، إنما قال « أهل الجاهلية كانوا يتطهرون من ذلك » .

فأجبرت عائشة أن ذلك القول ، كان من النبي ﷺ حكاية عن أهل الجاهلية ، لأنه — عنده — كذلك .

(١) وفي نسخة « عبيد » .

(٢) وفي نسخة « كان » .

٢٣ - باب التخيير بين الأنبياء عليهم السلام

٧١٠٦ - **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرَةَ قَالَ : ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ : ثَنَا سَفِيَّانُ ، عَنْ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ ، فَقَالَ « دَاكُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ » .

٧١٠٧ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ ، قَالَ : ثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : ثَنَا يَحْيَى ، عَنْ سَفِيَّانَ ، عَنْ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ .

٧١٠٨ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُونُسَ ، قَالَا : ثَنَا أَبُو حَذِيفَةَ ، قَالَ : ثَنَا سَفِيَّانُ ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادٍ مِثْلِهِ .

٧١٠٩ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ مَرْزُوقٍ ، قَالَ : ثَنَا عَمَّانٌ ، قَالَ : ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، عَنْ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ .

قَالَ أَبُو حَفْصَرٍ : فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا نَاسَ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ . يُقَالُ : إِنْ فَلَانًا خَيْرٌ مِنْ فَلَانٍ ، عَلَى مَا جَاءَ مِنْ كَانَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ .

وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ آخَرُونَ ، فَسَكَّرَهُوا التَّخْيِيرَ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ .

٧١١٠ - وَاحْتَجَّوا فِي ذَلِكَ بِمَا **حَدَّثَنَا** يُونُسُ ، قَالَ : ثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ ، قَالَ : ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَدَائِنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْحُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا تَخْتَرُوا بَيْنَ أَنْبِيَائِ اللَّهِ » .

٧١١١ - **حَدَّثَنَا** فُهَيْدٌ قَالَ : ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَمْعِيدٍ ، قَالَ : ثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنْ سَمْعِيَانَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ (١) هَمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَمْعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ .

٧١١٢ - **حَدَّثَنَا** حُسَيْنُ بْنُ نَصْرٍ ، قَالَ : ثَنَا أَبُو نَعِيمٍ ، قَالَ : ثَنَا سَفِيَّانُ ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ .

٧١١٣ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي دَاوُدَ ، قَالَ : ثَنَا الْوُهَيْبِيُّ ، قَالَ : ثَنَا الْمَاجِشُونُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ : أَخْبَرَنِي الْأَهْرَجِيُّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ « لَا تَفْضَلُوا » .

فَمَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَفْضَلَ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ .

وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ « لَا تَفْضَلُونِي عَلَى مُوسَى » .

عن سميد بن المسيب ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لا تخيروني على موسى ، فإن الناس يصعقون يوم القيامة ، فأكون أول من يفيق ، فإذا موسى عليه السلام ، باطش بجانب العرش ، فلا أدري أصعق فيمن كان صمق وأفاق قبلي ، أو كان فيمن استثنى الله عز وجل ؟ »

فنهى رسول الله ﷺ أن يعضلوه على موسى وقال لهم (إني أول من يفيق من الصعقة ، فأجذ موسى قائماً ، فلا أدري أكان فيمن ^(١) صمق قبلي ، وأفاق قبلي ، أم كان فيمن استثنى الله عز وجل ؟) .

مكان ذلك عندنا على أنه جاز عنده أن يسكون فيما استثنى الله عز وجل ، فلم يصبه الصعقة ، ففضل بذلك ، أو صمق فأفاق قبله ، فسكان في منزلته ، لأنهما قد صمقا جميعاً .

فكره النبي ﷺ لذلك ، تفضيله عليه ، لما احتمل تحطى الصعقة إياه .

وقد روى عن رسول الله ﷺ أيضاً أنه قال (لا ينبغي لأحد أن يقول : أنا خير من يونس بن مَتَّى) .

٧١١٤ - **حديث** أبو بكره قال : ثنا وهب بن جرير ، قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أبي العالية ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال (لا ينبغي لأحد أن يقول : أنا خير من يونس بن مَتَّى) .

٧١١٥ - **حديث** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبة ، عن سعد بن إبراهيم قال : سمعت حميد بن عبد الرحمن ، يحدث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : قال الله عز وجل (ما ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن مَتَّى) .

٧١١٦ - **حديث** سليمان قال : ثنا عبد الرحمن قال : ثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة رضى الله عنه ، قال : سمعت عبد الله ابن سلمة يحدث عن علي رضى الله عنه أنه قال : قال الله عز وجل ، فذكر مثله ، وزاد (قد سبى الله عز وجل في الظلمات) فهى رسول الله ﷺ عن التخيير بينه ، وبين أحد من الأنبياء بعينه ، وأخير بفصيصة لكل من ذكره منهم لم تكن لغيره .

فإن قال قائل فيجعل ^(٢) مضاداً لحديث المختار بن قلعل ؟ .

قلت : ليس هذا عندى ، بعصا له ، لأن حديث المختار ، إنما هو على أن إبراهيم خير البرية ، ولم يقصد في ذلك إلى أحد دون أحد .

وفى الآثار الأخر ، تفصيل نبي على نبي ، ففى تفصيل أحدهم بعينه على آخر منهم ، إزاء على المفضل ، وليس فى تفصيل رجل على الناس إزاء على أحد منهم .

هذا يحتمل أن يكون هو المعنى ، حتى لا تنقض هذه الآثار .

وقد يحتمل أن يكون الله عز وجل أطلع رسوله على أن إبراهيم عليه السلام خير البرية ، ولم يطلعه على تفصيل بعض الأنبياء غيره على بعض .

فوق فيما لم يطلعه الله عز وجل عليه ، فأمر بالوقف عنده ، وأطلق الكلام فيما أطلعه الله عز وجل عليه .

(٢) وفى نسخة « أمنع »

(١) وفى نسخة « عن » .

٢٤ - باب إحصاء البهائم

٧١١٧ - **حدثنا** أبو خالد يريد بن سنان ، قال : ثنا أبو بكر الحنفي ، قال : ثنا عبدالله بن نافع ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ نهى أن يحصى الإبل ، والبقر ، والغنم ، والخيول .

وكان عبدالله بن عمر رضى الله عنه يقول : منها نشأت الخلق ، ولا تصلح الإناث إلا بالذكور .

٧١١٨ - **حدثنا** يزيد قال ، ثنا عبدالله بن يوسف قال : ثنا عيسى بن يونس ، عن عبدالله بن نافع ، فذكر بإسفاده مثله .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا ، فقالوا : لا يحل إحصاء شيء من الفحول ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث ، ويقول الله عز وجل « فَلْيُحْسَبُوا لَهُمْ حَقُّهُمْ » قالوا : وهو الإحصاء .

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : ما خيف عصابه من البهائم ، أو ما أريد شحمه منها ، فلا بأس بإحصائه .

وقالوا : هذا الحديث الذي احتج به علينا مخالفنا ، إنما هو عن ابن عمر موقوف ، وليس عن النبي ﷺ .

٧١١٩ - فذكروا ما **حدثنا** محمد بن حزيمة ، قال : ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير ، قال : ثنا مالك بن أس ، عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنه مثله ، ولم يذكر النبي ﷺ فصار أهل هذا الحديث ، إنما هو عن ابن عمر رضى الله عنه لا عن النبي ﷺ .

فأما ما ذكروا من قول الله عز وجل : « فَلْيُحْسَبُوا لَهُمْ حَقُّ اللَّهِ » فقد قيل : تأويله ما ذهبوا إليه . وقيل : إنه دين الله .

وقد رأينا رسول الله ﷺ ضحى بكبشين موجوءين ، وهما الرضوضان^(١) خصاها ، والمفعول به ذلك ، قد انتقطع أن يكون له نسل فلو كان إحصاؤها مكروها ، إذا لما ضحى بهما رسول الله ﷺ ، لينتهى الناس عن ذلك ، فلا يفعلونه ؛ لأنهم متى ما علموا أن ما أحصى تحبب أو تنجأ ، أحجموا عن ذلك ، فلم يفعلوه .

ألا ترى أن عمر بن عبدالعزيز ، فيما روينا عنه في « باب ركوب البغال » أنه أتى بعبد أحصى يشتريه . فقال : ما كنت لأعين على الإحصاء .

لجعل ابتياعه إياه ، عوناً على إحصائه ، لأنه لو لا من يبتاعه ، لأنه حصى لم يحصى من أخصاء ، فكذلك إحصاء الغنم ، لو كان مكروها ، لما ضحى رسول الله ﷺ بما قد أحصى منها .

ولا يشبه إحصاء البهائم إحصاء بنى آدم ، لأن إحصاء البهائم ، إنما يراد به ما ذكرنا ، من سماتها ، وقطع عضها ، فذلك مباح .

وبنو آدم ، فإنما يراد بإحصائهم المأوى ، فذلك غير مباح .

(١) وى نسخة « الرضوحان »

ولو كان ماروبنا في أول هذا الباب صحيحا ، لاحتمل أن يكون أريد الإحصاء الذي لا يبق معه شيء ، من ذكر البهائم ، حتى يخصى ، فذلك مكروه ، لأن فيه انقطاع النسل .
 ألا تراه يقول في ذلك الحديث « منها نشأت الخلق » أي : فإذا لم ينشأ شيء من ذلك الخلق ، فذلك مكروه .
 فأما ما كان من الإحصاء الذي لا ينقطع منه نسل الخلق ، فهو بخلاف ذلك .
 وقد روي في إباحة إحصاء البهائم ، عن جماعة من المتقدمين .

٧١٢٠ - **حديثنا** على بن شعبة قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا سفيان ، عن هشام بن عروة ، عن عروة أنه أخصى بَغْلًا له .

٧١٢١ - **حديثنا** ابن أبي مهران ، قال : ثنا عبدالله بن عمر ، قال : ثنا سفيان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، مثله .

٧١٢٢ - **حديثنا** ابن أبي عمران ، قال : ثنا عبيدالله ، قال : ثنا سفيان ، عن ابن طاووس أن أباه أخصى جلاله .

٧١٢٣ - **حديثنا** ابن أبي مهران ، قال : ثنا عبيدالله ، قال : ثنا سفيان ، عن مالك بن مغول ، عن عطاء قال : لا بأس بإحصاء الفحل إذا خشي عراضه .

٢٥ - باب كتابة العلم ، هل تصلح أم لا ؟

٧١٢٤ - **حديثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا إبراهيم بن بشار ، قال : ثنا سفيان بن عيينة ، عن عبدالرحمن بن زيد ، عن أبيه ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري أنه استأذن النبي ﷺ في كتابة العلم ، فلم يأذن له .
 قال أبو حمزة : فذهب قوم إلى كراهة كتابة العلم ، ونهوا عن ذلك ، واحتجوا فيه بما ذكرناه .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فلم يروا بكتابة العلم بأسا ، وعارضوا ما احتج به عليهم مخالفهم ، من الأثر الذي ذكرناه ، بما قد روي عن رسول الله ﷺ .

٧١٢٥ - **حديثنا** فهد قال : ثنا أبو عسان ، قال : ثنا شريك ، عن المخارق ، عن طارق قال : خطبنا علي رضي الله عنه فقال : « ما عندنا من كتاب نقرؤه عليكم إلا كتاب الله ، وهذه الصحيفة « يعني ، الصحيفة في دوائه »^(١) . وقال : في غلاف سيف عليه « أخذناها »^(٢) من رسول الله ﷺ ، فيها فرائض الصدقة » .

٧١٢٦ - **حديثنا** أبو أمية قال : ثنا عبيدالله بن موسى ، قال : ثنا سفيان عن الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن علي قال : « ليس عندنا ، عن النبي ﷺ من كتاب ، إلا كتاب الله عز وجل ، وثيء في هذه الصحيفة « المدبنة حرام ، ما بين غير إلى ثور » وفي الحديث غير هذا .

٧١٢٧ - **حديثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا الوهيبي ، قال : ثنا ابن إسحق ، عن عمرو بن شعيب ، عن المغيرة بن حكيم ومجاهد ، أنهما سمعا أبا هريرة يقول : ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله ﷺ مني إلا ما كان من عبدالله

(٢) وفي نسخة « أخذتها » .

(١) وفي نسخة « بصحيفة دوائه »

ابن عمرو ، فإن كنت أرى بقلبي ، وكان يمي بقلبه ، ويكتب بيده « استأذن النبي ﷺ في ذلك فأذن له » .
 ٧١٢٨ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني عبدالرحمن بن سلمان ، عن عمرو بن شعيب أن شعيباً جده
 ومجاهداً ، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما ، وقال : قلت : يا رسول الله ، أكتب مسمعت منك ؟ قال : « نعم » .
 قلت : عند الغضب والرضا ؟ قال : « إنه لا ينبغي أن أقول إلا حقاً » .

٧١٢٩ - **حديث** يونس ، قال : ثنا ابن وهب ، قال : وأخبرني ، يعني عبدالرحمن بن سلمان ، عن عقيل بن خالد ، عن
 المغيرة بن حكيم ، أنه سمع من أبي هريرة ، فذكر نحوه من ذلك .

٧١٣٠ - **حديث** ربيع الجيزي ، قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : أخبرني يحيى بن أيوب ، عن عثمان بن عطاء ، عن أبيه ،
 عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قلت يا رسول الله ، إني أجمع منك أشياء ، أخاف أن أنساها ،
 أفأذن لي أن أكتبها ؟ قال : نعم .

ففي هذه الآثار ، الإباحة لكتابة العلم ، وخلاف الحديث ، أبي سعيد الذي ذكرناه في أول هذا الباب .
 وهذا أولى بالنظر ، لأن الله عز وجل قال : في الدين « وَلَا تَسْمُؤُوا أَنْ تَكْتُمُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً
 إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا » .
 فلما أمر الله عز وجل بكتابة الدين خوف الرب ، كان العلم الذي حفظه ، أصعب من حفظ الدين ، أحري
 أن تباح كتابته ، خوف الرب فيه ، والشك .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

وقد روي في ذلك أيضاً عن بعد رسول الله ﷺ ، ما يوافق هذا .

٧١٣١ - **حديث** صالح بن عبدالرحمن ، قال : ثنا حفص بن عمر العدني قال : ثنا الحكم ابن أبان ، عن عكرمة ، عن ابن
 عباس ، أن ناساً من أهل الطائف أتوه بصحف من صحفه ، ليقرأها عليهم .

فلما أخذها ، لم يبتلق ، فقال : « إني لما ذهب بصري بليت ، فأفروها علي ، ولا يكن في أنفسكم من ذلك
 حرج ، فإن قرأتمكم على كتر أمتي عليكم » .

٧١٣٢ - **حديث** حسين بن نصر قال : ثنا نعيم بن حماد ، قال : ثنا ابن المبارك ، قال : ثنا سليمان التيمي عن طاوس
 قال : كان سعيد بن جبيل يكتب عند ابن عباس ، فقيل له : إنهم يكتبون ، فقال : يكتبون ، وكان أحسن شيء خلقتا .

٧١٣٣ - **حديث** ابن أبي داود ، قال : ثنا أبو الربيع الزهراني ، قال : ثنا يعقوب القمسي ، قال : ثنا عبدالله بن محمد بن
 عقيل ، قال : كنا نأتي جابر بن عبدالله ، فنسأله عن سنن رسول الله ﷺ ، فنكتبها .

٧١٣٤ - **حديث** حسين قال : ثنا نعيم ، قال : ثنا ابن المبارك ، قال : ثنا سليمان التيمي عن ثابت ، عن أنس قال : ثنا
 محمود بن الربيع ، عن عتيان بن مالك قال : أنس فلقيت عتيان ، فحدثني به ، فأعجبني فقلت لابني :
 أكتبه ، فكتبه .

٧١٣٥ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد ، ح .

٧١٣٦ - **وحدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا إبراهيم بن بشار ، قال : ثنا سفيان ، عن عمرو رضي الله عنه ، عن وهب ابن منبه ، عن أخيه : سمع أبا هريرة يقول : « ليس أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثا عن رسول الله ﷺ مني ، ما خلا عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، فإنه كان يكتب ولا يكتب » .

٧١٣٧ - **حدثنا** يونس قال : ثنا علي بن معبد ، قال : ثنا شعيب بن إسحاق الدمشقي عن عمران بن حدير [عن أبي مجلز] ، عن بشير بن غنيك قال : كنت أخذ الكتب من أبي هريرة فأكتبها . فإذا فرغت ، قرأتها عليه فأقول : الذي قرأته عليك ، أسمعتك منكم ؟ فيقول : نعم .

٢٦ - باب الكي هل هو مكروه أم لا ؟

٧١٣٨ - **حدثنا** ابن مروق قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص ، عن عبد الله أن ناسا أتوا النبي ﷺ بعصايب لهم ، وسألوه « أنكويه ؟ » ، فسكت ، وسألوه ، فسبكت ، ثم سألوه فقال « ارضفوه أو حرقوه » وكره ذلك .

٧١٣٩ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله قال : أتى رسول الله ﷺ ثلاثة نفر فقالوا : إن صاحبنا لنا مريض ^(١) ووصف له الكي ، أنفكويه ؟ فسكت ، ثم ماودوا ^(٢) فسكت ، ثم قال لهم في الثالثة « اكووه إن شئتم ، وإن شئتم فارضفوه بالرضف » .

قال أبو جعفر : ومعنى هذا عندنا ، على الوعيد الذي ظاهره الأمر ، وباطنه النهي ، كما قال الله عز وجل « **وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَعَاظَ مِنْهُمْ** » الآية ، وكقوله « **إِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ** » .

٧١٤٠ - **حدثنا** علي بن عبد الرحمن ، قال : ثنا أبو سعيد محمد بن أسعد التعلبي قال : ثنا ^(٣) زهير بن معاوية ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : « **إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَدَاوُونَ بِهِ شِفَاءٌ ، فَنِي شَرْطَةَ عَجْمٍ ، أَوْ شَرْبَةَ عَسَلٍ ، أَوْ لَذْعَةَ نَارٍ ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوِي** » .

٧١٤١ - **حدثنا** أبو بكرة ، قال : ثنا وهب بن جرير ، قال : ثنا هشام بن حسان ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين قال : قال رسول الله ﷺ « **يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ** » .

قيل : يا رسول الله ، من هم ؟ قال « **هُمْ الَّذِينَ لَا يَتَطَبَّرُونَ ، وَلَا يَكْتُونُونَ ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ ، وَعَلَى رِبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ** » .

٧١٤٢ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أبو عمر الحوضي ، قال : ثنا همام ، قال : ثنا قتادة ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين قال : نهيتا عن السكي .

(١) وفي نسخة « عاودوا » .

(٢) وفي نسخة « مرس » .

(٣) وفي نسخة « ع » .

٧١٤٣ - **حَدَّثَنَا** روح بن الفرج قال : ثنا عمرو بن خالد ، قال : **حَدَّثَنَا** ابن لهيعة ، عن أبي هبيرة ، عن عبد الرحمن ابن جبير ، عن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ ، نهى عن الكي .

فذهب قوم إلى أن^(١) الكي مكروه ، وأنه لا يجوز لأحد أن يفعله على حال من الأحوال ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار .

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : لا بأس بالكي لما علاجه الكي .

٧١٤٤ - وكان من الحجة لهم في ذلك ، ما **حَدَّثَنَا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد قال : ثنا محمد بن خازم ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر قال : اشتكى أبي بن كعب ، فأرسل إليه رسول الله ﷺ طبيباً ، فقطع منه عرفاً ، ثم كواه عليه .

٧١٤٥ - **حَدَّثَنَا** أحمد بن داود ، قال : ثنا عياش الرقام ، قال : ثنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر قال : بعت رسول الله ﷺ إلى أبي بن كعب طبيباً ، فقطع منه عرفاً ثم كواه عليه .

٧١٤٦ - **حَدَّثَنَا** فهد ، قال : ثنا عمر بن حفص قال : ثنا أبي عن الأعمش عن أبي سفيان ، عن جابر قال : اشتكى أبي بن كعب ، فبعث إليه رسول الله ﷺ طبيباً ، فقصَّ عرقه الأكحل ، وكواه عليه .

٧١٤٧ - **حَدَّثَنَا** فهد قال : ثنا أحمد بن يونس ، قال : ثنا زهير ، قال : ثنا أبو الزبير ، عن جابر قال : رى سعد بن معاذ في أكله ، فحسمه رسول الله ﷺ بيده بمشقص ، ثم ورمته ، فحسمه الثانية .

٧١٤٨ - **حَدَّثَنَا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا ابن لهيعة ، عن ابن الزبير ، عن جابر أن أبي بن كعب ، أو سمعاً ، رُمي رمية في يده ، فأمر رسول الله ﷺ ، طبيباً فكواه عليها .

٧١٤٩ - **حَدَّثَنَا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا شعيب ، قال : ثنا الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : رى يوم الأحزاب سعد بن معاذ ، ففطموا أكله ، فحسمه رسول الله ﷺ بالنار ، فانتفخت يده ، فحسمه مرة أخرى .

٧١٥٠ - **حَدَّثَنَا** فهد قال : ثنا يحيى بن عبد الحميد ، قال : ثنا يزيد بن زريع ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أنس أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة ، من شوكة .

٧١٥١ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود ، قال : ثنا محمد بن المهيال ، قال : ثنا يزيد بن زريع ، فذكر بإسناده مثله ، غير أنه قال « من شوكة » .

٧١٥٢ - **حَدَّثَنَا** ابن أبي داود ، قال : ثنا عمرو بن مرزوق ، قال : ثنا عمران ، عن قتادة ، عن أنس قال : كوانى أبو طاحنة ، ورسول الله ﷺ بين أطهرنا ، فأنهت عنه .

٧١٥٣ - **حَدَّثَنَا** فهد قال : ثنا أحمد بن يونس ، قال : ثنا زهير ، قال : ثنا أبو الزبير ، عن عمرو بن شعيب ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال : كوى رسول الله ﷺ سمداً ، أو أسعد بن زرارة ، من الذبحة في حلقه .

(١) و من جهة أخرى .

ففي هذه الأخبار إباحة الكي للداء المذكور ، فيها وفي الآثار الأول ، النهي عن الكي .
 فاحتمل أن يكون المعنى الذي كانت له الإباحة في هذه الآثار ، غير المعنى الذي كان له النهي ، في الآثار الأول .
 وذلك أن قوماً كانوا يكتفون قبل نزول البلاء بهم ، يرون أن ذلك يمنع البلاء أن ينزل بهم ،
 كما تفعل الأعاجم .

فهذا مكروه لأنه ليس على طريق العلاج ، وهو شرك لأنهم يفعلونه ليدفع قدر الله عنهم .
 فأما ما كان بعد نزول البلاء ، إنما يراد به الصلاح ، والعلاج مباح مأمور^(١) .

وقد بين ذلك ، جابر بن عبد الله ، في حديث رواه ، عن رسول الله ﷺ .

٧١٥٤ - **حديث** أبو بكرة وابن مرزوق قالا : ثنا أبو عمر العقدي ، ثنا عبد الرحمن بن سليمان ، عن عاصم
 ابن عمر ، عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال « إن يكن في شيء من أدويتكم هذه خير ، ففي شرطة معجم ،
 أو شربة عسل ، أو لذة نار ، توافق داءً ، وما أحب أن أكتوى » .

فإذا كان في هذا الحديث أن لذة النار التي توافق الداء مباحة ، والكي مكروه ، وكانت اللذعة بالنار كية ،
 ثبت أن الكي الذي يوافق الداء مباح ، وأن الكي الذي لا يوافق الداء مكروه .

ومحتمل أن يكون الكي منهيًا عنه ، على ما في الآثار الأول ، ثم أبيح بعد ذلك ، على ما في هذه الآثار الأخر .

٧١٥٥ - وذلك أن ابن أبي داود ، **حديث** ، قال : ثنا خطاب بن عثان ، قال : ثنا إسماعيل بن عياش ، عن سليمان
 ابن سليم ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يستأذن في الكي فقال
 « لا تكتو » .

فقال : يا رسول الله ، بلغني الجهد ، ولا أجد بُدًا من أن أكتوى .

قال : ما شئت ، أما إنه ليس من جرح إلا وهو آتى الله يوم القيامة ، يدي ، يشكو الألم الذي كان سببه ،
 وأن حرج الكي يأتي يوم القيامة ، يذكر أن سببه كان من كراهة لقاء الله « ثم أمره أن يكتوى » .

ففي هذا الحديث ، نهى رسول الله ﷺ عن الكي وإباحته إياه بعد ذلك .

فاحتمل أن يكون ما في الآثار الأول ، كان من رسول الله ﷺ في حال النهي المذكور في هذا الحديث .

وما كان من الإباحة في الآثار الأخر ، كان ، بعد ما كانت منه الإباحة المذكورة في هذا الحديث ، فتكوى
 الإباحة ناسخة للنهي .

وقد روى عن رسول الله ﷺ أنه كوى سارقاً بعدما قطعه .

٧١٥٦ - **حديث** ابن خزيمة قال : ثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : ثنا أبو بكر بن علي قال : ثنا الحجاج بن أرطاة ، عن
 مكحول ، عن ابن^(٢) محيرز قال : قلت لفضالة بن عبيد « أمن السنة أن يقطع السارق ، ويعلق في عنقه ؟ » .

(١) وفي نسخة « مأثور » .

(٢) وفي نسخة « ابن » .

فقال : نعم ، إن رسول الله ﷺ أتى بسارق ، فأمر به ، فقطعت يده ، ثم حسمه ، ثم علقها في عنقه .

٧١٥٧ - **حديث** حسين بن نصر قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا سفيان ، عن يزيد بن خصيفة ، عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان قال : أتى النبي ﷺ رجل سرق ثملة ، فقال : « أسرقت ؟ ما إخال سرفت اذهبوا به فاقطموه ، ثم احسموه » ثم قال : « تب إلى الله » .

وفي هذه أيضاً ، دليل على إباحة السكي الذي يراد به العلاج ، لأنه دواء .

وقد سأل الأعراب رسول الله ﷺ ، فقالوا : ألا تداوى ؟ .

٧١٥٨ - فكان جوابه لهم في ذلك ، ما **حدث** محمد بن خزيمة قال : ثنا إبراهيم بن بشار ، قال : ثنا سفيان قال : ثنا زياد بن علاقة ، قال : سمعت أسامة بن شريك يقول : شهدت النبي ﷺ والأعراب يسألونه فقالوا : « هل علينا جناح أن تداوى ؟ » .

فقال : « تداووا ، عباد الله ، فإن الله عز وجل لم يضع داء إلا وضع له دواء ، إلا الهرم » .

٧١٥٩ - **حديث** يونس ، قال : ثنا ابن وهب ، قال : **حدثني** طلحة بن عمرو ، عن عطاء ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « يا أيها الناس ، تداووا ، فإن الله عز وجل ، لم يخلق داء إلا خلق له شفاء إلا السام ، والسام : الموت .

٧١٦٠ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد^(١) عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ قال : « لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء الداء برأ ، بإذن الله » .

فأباح لهم رسول الله ﷺ أن يتداووا ، والسكي مما كانوا يتداوون به .

وقد اكتوى أصحاب النبي ﷺ من بعده .

٧١٦١ - فمن روي عنه في ذلك ، ما **حدث** أبو بكرة قال : ثنا مؤمل بن إسماعيل ، قال : ثنا سفيان ، قال : ثنا ابن أبي جبر ، عن أبي حمزة ، عن قيس بن أبي حازم ، عن جرير قال : أقسم عليّ عمر لأكتوب .

٧١٦٢ - **حديث** فهد قال : ثنا أحمد بن يونس ، قال : ثنا زهير ، قال : ثنا أبو الزبير ، قال : رأيت عبداً لله بن عمر ، اكتوى من اللقوة ، في أصل أذنيه .

٧١٦٣ - **حديث** فهد قال : ثنا أحمد ، قال : ثنا زهير ، قال : ثنا موسى بن عقبة ، عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنه ، اكتوى من اللقوة .

٧١٦٤ - **حديث** شعيب بن إسحق بن يحيى قال : ثنا أبو عبد الرحمن القرني ، قال : ثنا أبو حنيفة ، عن نافع ، أن ابن عمر رضي الله عنه اكتوى من اللقوة ، ورُقِيَ من المقرب .

٧١٦٥ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنه ، مثله .

(١) وفي نسخة «سعد» ، خطأ .

٧١٦٦ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا وهب ، قال : ثنا شعبة ، عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب قال : دخلت على خبيب ، وقد اكتوى .

٧١٦٧ - **حدثنا** محمد بن حميد قال : ثنا علي بن معبد قال : ثنا موسى بن أعين ، عن إسماعيل عن قيس بن أبي حازم ، عن خبيب ، أنه أتاه يعود ، وقد اكتوى صبغا في بطنه .

٧١٦٨ - **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، عن أبيه قال : سمعت حميدا ، قال : ابن مرزوق أظنه عن مطرف قال : قال لي عمران بن حصين « أشمرت أنه كان يسلم على فلان اكتويت ، انتقطع هي التسليم » .

فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ قد اكتووا ، وكونوا غيرهم . وفيهم ابن عمر ، وقد روينا عنه أن رسول الله ﷺ قال « ما أحب أن اكتوى » .

فدل فعله ذلك ، على ثبوت نسخ ما كان النبي ﷺ كرهه من ذلك .

وفيهم عمران بن حصين ، وهو الذي روى عن النبي ﷺ مدحه للذين لا يكتون .

فدل ذلك أيضا ، على علمه بإباحة رسول الله ﷺ لذلك .

فإن قال قائل : فكيف يكون ذلك وقد روى عن عمران بن حصين ؟ .

٧١٦٩ - فذكر **ما حدثنا** سليمان بن شبيب قال : ثنا أبو جابر ، قال : ثنا عمران بن حدير^(١) عن أبي مجلز قال : كان عمران بن حصين ، ينهى عن الكي ، فابتلى فكان يقول : « لقد اكتويت كية بنار ، فما أبرأتني من إثم ، ولا شفتني من سقم » .

قيل له : قد يجوز أن يكون الكي الذي كان عمران ينهى عنه ، هو الكي ، يراد به ، لا العلاج من البلاء الذي قد حل ، ولكن لما يفعله قبل حلول البلاء ، مما كانوا يرون أنه يدفع البلاء فلما ابتلى بما كان ابتلى به ، اكتوى على أن ذلك كان علاجا لما به من البلاء .

فلما لم يبرأ بذلك ، علم أن كيّه ، لم يوافق بلاءه ، ولم يكن علاجاً له ، فاشتق أن يكون بها إنما فقال : « ما شفتني من سقم ، ولا أبرأتني من إثم » .

أي : لم أعلم أني برى من الإثم ، مع أنه لم يحقق أنه صار آتيا بها ، لأنه إنما كان أراد بها الدواء لا غير ذلك ، والدواء مباح للناس جميعاً ، وهم مأمورون به .

وقد جاءت عن رسول الله ﷺ آثار تنهى عن التأمم .

٧١٧٠ - فما روى في ذلك ، **ما حدثنا** يونس ، قال : ثنا سفيان ، عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أم قيس بنت محسن ، قالت : دخلت على رسول الله ﷺ بابتلى ، وقد علقت عليه من العذرة فقال : « علم تدغرن أولادكن بهذا الملاق ، عليكن بهذا المود الهندي ، فإن فيه سبعة أشقية ، منها ذات الجنب يسقط من العذرة ، ويولد من ذات الجنب » .

فقد يحتمل أن يكون ذلك الملاق كان مكروها في نفسه ، لأنه كتب فيه مالا يحمل كتابته فكرهه رسول الله ﷺ لذلك لا نفيده .

٧١٧١ - وقد روى في ذلك أيضاً ، **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله ابن زحر ^(١) عن بكر بن سواده ، عن رجل من سدا قال : أتينا النبي ﷺ اثنا ^(٢) عشر رجلاً ، فبايعناه ، وترك رجلاً منا لم يبايعه

فقلنا : بايعه ، يا نبي الله ، فقال «لن أبياعه حتى ينزع الذي عليه ، إنه من كان منا [عليه] ، مثل الذي عليه ، كان مشركاً ما كانت عليه» .

فقطرنا فإذا في عضده سبر ^(٣) من لحاء شجرة أو شيء من السحرة .

٧١٧٢ - **حديث** إبراهيم بن منذر قال : ثنا المقرئ ^(٤) عن حيوة قال : أخبرني خالد بن عبيد قال سمعت **مشرح** ابن هاعان ^(٥) يقول : سمعت عقبه بن عامر الجهني يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من تعلق بتميمة ، فلا أتم الله له ، ومن تعلق ودعة ، فلا أودع الله له » .

٧١٧٣ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب أن مالكاً أخبره ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عباد بن تميم أن أبا بشير الأنصاري أخبره أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره قال عبد الله بن أبي بكر حسبته أنه قال ، والناس في مبيتهم ، فأرسل رسول الله ﷺ منادياً « ألا لا يبقين في عنق بغير فلاة ، ولا وتر ، إلا قطعت » . قال مالك : أرى ذلك من الدين .

فكان ذلك - عندنا ، والله أعلم - معلق قبل نزول البلاء ، ليدفع ، وذلك مالا يستطيعه غير الله عز وجل فتفى ، عن ذلك ، لأنه شرك .

فأما ما كان بعد نزول البلاء ، فلا بأس ، لأنه علاج .

وقد روى هذا الكلام بعينه عن عائشة رضي الله عنها .

٧١٧٤ - **حديث** يونس ، قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث رضي الله عنه ، وابن لهيعة ، عن بكير ابن الأشج ، عن القاسم بن محمد أن عائشة رضي الله عنها ، زوج النبي ﷺ قالت : ليست بتميمة ، معلق بعد أن يقع البلاء .

٧١٧٥ - **حديث** ابن مرزوق قال : ثنا أبو الوليد ، عن عبد الله بن المبارك ، عن طلحة بن ^(٦) أبي سعيد ، أوسعد ، عن بكير ، فذكر بإسناده ، مثله

فقد يحتمل أيضاً أن يكون الكي نهى عنه ، إذا فعل قبل نزول البلاء ، وأببح إذا فعل بعد نزول البلاء ، لأن ما فعل بعد نزول البلاء ، فإما هو علاج .

(٢) وفي نسخة « أفني » .

(٤) وفي نسخة « القدي » .

(٦) وفي نسخة « عن » .

(١) وفي نسخة « زحر » .

(٣) وفي نسخة « سرب » .

(٥) وفي نسخة « ماهان » .

وقد روى عن رسول الله ﷺ في العلاج ، ما قد ذكرناه في هذا الباب .

٧١٧٦ - وروى عنه أيضاً ما **حدثنا** أبو بشر الرقي ، قال : ثنا الفريابي ، قال : ثنا سفيان ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب ، عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ « ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً ، فمليكم بالبيان البقر ، فإنها ترم من كل الشجر ^(١) » .

٧١٧٧ - **حدثنا** إبراهيم بن محمد بن يونس ، قال : ثنا المقرئ . قال : ثنا أبو حنيفة ، فذكر بإسناده مثله .
وقد كره قوم الرقي ، واحتجوا في ذلك بحديث عمران بن حصين الذي ذكرناه في الفصل الأول وخالفهم في ذلك آخرون ، فلم يروا بها بأساً .

٧١٧٨ - واحتجوا في ذلك ، بما **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا أبو الأحوص ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة رضي الله عنها . عن النبي ﷺ أنه رخص في رقية الحية والعقرب .
ففي هذا الحديث الرخصة ، في رقية الحية والعقرب ، والرخصة لا تكون إلا بعد النهي .

قد ذلك على أن ما أبيح من ذلك ، منسوخ من النهي عنه ، في حديث عمران .

٧١٧٩ - وقد روى عن رسول الله ﷺ في الأضر بالرقية للذعة العقرب ، ما **حدثنا** محمد بن سليمان الباعندي ، قال : ثنا أبو الوليد ، قال : ثنا ملازم بن عمرو رضي الله عنه ، قال : ثنا عبد الله بن بدر ، عن قيس بن طلق ، عن أبيه قال : كنت عند رسول الله ﷺ ، فلدغني عقرب ، فجعل يمسحها ويرفيه .

٧١٨٠ - **حدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، قال : ثنا ملازم ، فذكر بإسناده مثله .
٧١٨١ - **حدثنا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : لدعت رجلاً منا عقرب ، عند النبي ﷺ .

فقال رجل : يا رسول الله ، أرقيه ؟ فقال « من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل » .

٧١٨٢ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا شعيب ، قال : ثنا الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، نحوه .
ففي حديث جابر ، ما يدل أن كل رقية ، يكون فيها منفعة فهي مباحة ، لقول النبي ﷺ « من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل » .

وقد روى عن رسول الله ﷺ ، في إبادة الرقية من الجملة .

٧١٨٣ - **حدثنا** مهدي قال : ثنا ابن الأصماني قال : ثنا أبو معاوية عن عمر بن عبد العزيز ، عن صالح بن كيسان ، عن أبي بكر بن أبي حشمة عن الشفاء ، امرأة ، وكانت بنت عم لعمر قالت : كنت عند حفصة ، فدخل علينا رسول الله ﷺ فقال « ألا تعلمي رقية الجملة ، كما علمتها السكتابة ؟ » .

(١) و نسخة « كل الشجر » .

٧١٨٤ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو طمر ، قال : ثنا سفيان ، عن محمد بن المنكدر ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة ، عن حفصة ، أن امرأة من قريش ، يقال لها « الشفاء » كانت ترقى من النملة ، فقال النبي ﷺ « عليها حفصة » .

ففي هذا الحديث إباحة الرقية من النملة .

فاحتمل أن يكون ذلك ، كان بعد النهي ، فيكون ناسخا للنهي ، أو يكون النهي بعده ، فيكون ناسخا له .

٧١٨٥ - وقد روى عن رسول الله ﷺ ، في إباحة الرقية من الجنون ، ما **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا القاسمي قال : ثنا فضيل بن سليمان عن محمد بن زيد ، عن عمير مولى أبي الاعم قال : عرضت على النبي ﷺ رقية ، كنت أرقى بها من الجنون ، فأمرني ببعضها ، ونهاني عن بعضها ، وكنت أرقى بالذي أمرني به ، رسول الله ﷺ .
فهذا يحتمل أيضا ما ذكرنا ، فيما روى في الرقية من النملة .

٧١٨٦ - وقد روى عن النبي ﷺ في الرقية من العين ، ما **حدثنا** حسين بن نصر ، قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا سفيان ، عن معبد بن خالد قال : سمعت عبدالله بن شداد ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : أمرني رسول الله ﷺ ، أن أستعرق من العين .

٧١٨٧ - **حدثنا** أبو بكره ، قال : ثنا مؤمل ، قال : ثنا سفيان ، عن معبد ، عن عبدالله بن شداد ، عن عائشة رضي الله عنها ، مثله .

أو قال قال عبدالله بن شداد : أمر رسول الله ﷺ عائشة رضي الله عنها ، أن تسترق من العين .

٧١٨٨ - **حدثنا** علي بن عبدالرحمن ، قال : ثنا يحيى بن معين قال : ثنا عبدالرزاق بن همام^(١) عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبدالله أن النبي ﷺ قال لأسماء بنت عميس « مالي أرى أجسام بني أخى نحيقة سارعة ؟ أنصبيهم الحاجة » .

قالت : لا ، ولكن العين تسرع إليهم ، فأرقيهم ، قال « بماذا » فمرضت عليه كلاما لا بأس به فقال : « أرقيهم » .

٧١٨٩ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو عسان ، وأحمد بن يونس ، قال : ثنا زهير ، قال : ثنا أبو إسحاق عن ابن أبي نجيح ، عن عبدالله بن باباه ، عن أسماء بنت عميس قالت : قلت يارسول الله ، إن العين تسرع إلى بني جعفر ، فأسترق لهم ؟ قال « نعم ، فلو أن شئنا بسبق القدر ، لقلت إن العين تسبقه » .

فهذا يحتمل ما ذكرنا في رقية النملة والجنون .

وقد روى عن رسول الله ﷺ أيضا ، الرخصة في الرقية ، من كل ذي حمة .

(١) وفي نسخة « إبراهيم » .

٧١٩٠ - **حدثنا** محمد بن عمرو قال : ثنا أسباط بن محمد ، عن الشيباني ، عن عبدالرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : رخص رسول الله ﷺ في الرقية ، من كل ذي حمة .

٧١٩١ - **حدثنا** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا خالد بن عبدالرحمن قال : ثنا سفيان ، عن الشيباني ، فذكر بإسناده مثله .

فهذا فيه دليل على أنه كان بعد النهي ، لأن الرخصة لا تكون إلا من شيء معذور .

٧١٩٢ - وقد روى عن رسول الله ﷺ في إباحة الرُقَى كلها ، ما لم يكن شرك ، ما **حدثنا** محمد بن حزيمة قال : ثنا عبدالله بن صالح ، قال : **حدثني** معاوية ، عن عبدالرحمن بن جبير ، عن أبيه ، عن عوف بن مالك الأشجعي ، قال : كنا نرقى في الجاهلية .

فقلنا : يا رسول الله ، كنا نرقى في الجاهلية ، فما ترى في ذلك ؟ .

قال : « اعرضوا علي رقاكم ، فلا بأس بالرقى ، ما لم يكن شرك »

فهذا يحتمل أيضا ، ما احتمله ماروينا قبله ، فاحتجنا أن نعلم ، هل هذه الإباحة للرقى ، متأخرة عما روى في النهي عنها ؟ أو ماروى في النهي عنها متأخر عنها ، فيكون ناسخا لها . ؟

٧١٩٣ - فنظرنا في ذلك ، فإذا ربيع المؤذن ، **حدثنا** قال : ثنا أسد قال : ثنا ابن لهيعة ، قال : ثنا أبو الزبير ، عن جابر أن عمرو بن حزم ، دعى لامرأة بالدينة ، لدغتها حية ، ليرقيها ، فأبى فأخبر بذلك رسول الله ﷺ ، فدعاه . فقال عمرو : يا رسول الله ، إنك تزجر عن الرقى ، فقال : « أقرأها علي » فقرأها عليه ، فقال رسول الله ﷺ « لا بأس بها إنها هي موثيق ، فارق بها » .

٧١٩٤ - **حدثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد قال : ثنا وكيع عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر قال : لما نهى رسول الله ﷺ عن الرقى ، أنه خالي^(١) فقال : يا رسول الله ، إنك نهيت عن الرقى ، وأن أرقى من المقرب . قال : « من استطاع منكم أن ينفع أخاه ، فليفعل » .

٧١٩٥ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا يحيى بن حماد قال : ثنا أبو عوانة ، عن سليمان عن أبي سفيان ، عن جابر قال : كان أهل بيت من الأنصار يرقون من الحية ، فنهى رسول الله ﷺ عن الرقى .

فأتاه رجل ، فقال : يا رسول الله ، إني كنت أرقى من المقرب ، وإني نهيت عن الرقى .

فقال : رسول الله ﷺ « من استطاع منكم ، أن ينفع أخاه ، فليفعل » .

قال : وأتاه رجل كان يرقى من الحية ، فقال « اعرضها علي » فعرضها عليه ، فقال : « لا بأس بها ، إنما هي موثيق » .

ثبت بما ذكرنا أن ماروى في إباحة الرقى ، ناسخ لما روى في النهي عنها .

ثم أردنا أن ننظر في تلك الرقى ، كيف هي ؟

فإذا عوف بن مالك حدث عن رسول الله ﷺ في ذلك أيضاً ، أنه لا بأس بها ، ما لم يكن شرك .

٧١٩٦ - وقد روى عن رسول الله ﷺ أيضاً ، ما حدثنا ابن أبي داود ، قال : ثنا الحناني ، قال : ثنا عبد الواحد بن زياد ، قال : ثنا عثمان بن حكيم قال : حدثني ^(١) الرباب قالت ^(٢) سمعت سهيل بن حنيف يقول : مررنا بسيل ، فدخلنا نغتسل ، فخرجت منه وأنا محموم ، فتمسسى ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال « مروا أبا ثابت ، فليتمود » . فقلت : « ياسيدي ، إن الرقى صالحة » ؟ فقال : « لارقية إلا من ثلاثة ، من النظرة ، والحمة ، واللدغة . فاحتمل أن يكون ما أباح رسول الله ﷺ من الرقى ، هو التمود .

فأما قول سهيل ، « لارقية إلا من ثلث » ، فيحتمل أن يكون علم ذلك ، من إباحة رسول الله ﷺ ، بعد نهيه المتقدم ، ولم يعلم ماسوى ذلك ، مما رويناه عن غيره ، أن رسول الله ﷺ ، رخص فيه .

٧١٩٧ - حدثنا محمد بن حلي بن داود ، قال : ثنا عفان ، قال : ثنا عبدالوارث ، قال : ثنا عبدالعزيز بن صهيب ، قال : ثنا أبو نضرة ، عن أبي سعيد الخدري ، أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال « اشتكيت يا محمد » قال « نعم » . قال : « بسم الله أريقك ، من كل شيء يؤذيك ، من شر كل ذي نفس ونفس ، وعين ، الله يشفيك ، بسم الله أريقك » .

٧١٩٨ - حدثنا ربيع المؤذن قال : ثنا أسد ، قال ثنا معاوية بن صالح ، عن أرهر بن سميد ، عن عبدالرحمن بن السائب ابن أخي ميمونة قالت : إن ميمونة قالت له : « ألا أريقك بريقة رسول الله ﷺ » ؟ قال : بلى . قالت : « بسم الله أريقك ، والله يشفيك ، من كل داء فيك ، أذهب البأس ، رب الناس ، واشف ، أنت الشافي ، لا شافي إلا أنت » .

فهذا وما أشبهه من الرقى ، لا بأس به .

وقد دل على ذلك أيضاً قول رسول الله ﷺ في حديث عوف « لا بأس بالرقى ، ما لم يكن شرك » فدل ذلك أن كل رقية لا شرك فيها ، فليست بمكروهة ، والله أعلم .

٢٧ - باب الحديث بعد العشاء الآخرة

٧١٩٩ - حدثنا عبدالغنى بن رفاعة اللخمي قال : ثنا عبدالرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبه ، عن سيار بن سلامة ، قال : دخلت مع أبي علي أبي بررة ، فسمعتهم يقول : كان رسول الله ﷺ يسكركم النوم قبل العشاء الآخرة ، والحديث بعدها .

(١) وفي نسخة « حدثني » .

(٢) وفي نسخة « قالت : أبا » .

- ٧٢٠٠ - **حدثنا** محمد بن حريجة ، قال ثنا حجاج قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن سيار ، فذكر بإسناده مثله .
قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى كراهة الحديث بعد العشاء الآخرة ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .
وحالهم في ذلك آخرون فقالوا : أما الكلام الذي ليس بقربة إلى الله عز وجل ، وإن كان ليس بمعصية ، فهو مكروه حيث دللنا أنه مستحب للرجل أن ينام على قربة ، وخير ، وفضل يختم به عمله .
وأفضل الأشياء له ، أن ينام على الصلاة فتكون هي آخر عمله .
- ٧٢٠١ - واحتجوا في إباحة الحديث بعد العشاء ، بما **حدثنا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : ثنا وهيب ، عن عطاء بن السائب ، عن أبي وائل قال : قال : ثنا عبد الله ، ح .
- ٧٢٠٢ - **حدثنا** يزيد بن سنان قال : ثنا هذبة بن خالد ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن عطاء بن السائب ، عن أبي وائل قال : ثنا عبد الله ، قال : حذب إلينا رسول الله ﷺ السمر بعد صلاة العتمة وقال مسلم : بعد صلاة العشاء .
ففي هذا الحديث أن رسول الله ﷺ حذب لهم السمر بعد العشاء الآخرة ، وفي الحديث الأول ، أنه كان يكره ذلك .
فوجههما ، عندنا والله أعلم - أنه كره لهم من السمر ، ما ليس بقربة ، وحذب لهم ما هو قربة ، على المعنى الذي ذكرناه ، عن أهل المقالة الثانية ، المذكورة في هذا الباب .
- ٧٢٠٣ - وقد **حدثنا** إبراهيم بن محمد الصيرفي ، قال : أبو الوليد ، قال : ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عاتمة ، عن عبد الله قال : ربما سمر رسول الله ﷺ في بيت أبي بكر ذات ليلة ، في الأمر يكون من أمر المسلمين .
فبين هذا الحديث ، سمر رسول الله ﷺ الذي كان يسمره ، وأنه من أمور المسلمين ، فذلك من أعظم الطاعات فدل ذلك أن السمر انتهى^١ هنه ، خلاف هذا .
- ٧٢٠٤ - وقد روى في ذلك أيضاً ، عن عمر رضي الله عنه ، ما **حدثنا** محمد بن حريجة ، قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن عاصم ، عن أبي وائل ، عن عبد الله قال : حذب إلينا عمر السمر ، بعد العشاء الآخرة .
ففي هذا الحديث أن عمر حذب إليهم^(١) السمر بعد العشاء الآخرة ، ولم يبين لنا في هذا الحديث ، أي سمر ذلك ، فنظرنا في ذلك .
- ٧٢٠٥ - فإذا سليمان بن شعيب قد **حدثنا** قال : ثنا عبد الرحمن بن رباد ، قال : ثنا شعبة ، عن الجريري ، قال : سمعت أبا بصرة ، يحدث عن أبي سعيد ، مولى الأنصار قال : كان عمر لا يبدع سامرا بعد العشاء ، يقول « أرجعوا ، لعن الله يرققكم صلاة أو تهجداً » .
فانتهى إلينا ، وأنا قاعد مع ابن مسمود وأبي بن كعب ، وأبي ذر فقال « ما بقعدكم ؟ » قلنا « أردنا أن نذكر الله » ، فقعد معهم .

(١) وفي نسخة « هم » .

فهذا عمر ، قد كان ينههم عن السمر بعد العشاء ، ليرجعوا إلى بيوتهم ، ليصلوا ، أولئذئذ نوما ، ثم يقومون لصلاة ، يكونون بذلك متبهجين .

ولما سألتهم : ما الذى أقدمهم ؟ فأجروا أنه ذكر الله - لم ينكر ذلك عليهم وقعد معهم ، لأن ما كان يقيمهم له هو الذى هم قومود له .

ثبت بذلك أن السمر الذى فى حديث أبى وائل ، عن عبد الله أن رسول الله ﷺ وعمر ، حذبا إليهم ، هو الذى فيه قرابة إلى الله عز وجل ، والنهى عنه فى حديث أبى برزة هو : ما لاقربة فيه ليستوى معانى هذه الآثار ، لتتفق ، ولا تضاد .

وقد روينا عن عبد الله بن عباس ، والمصور بن محمرة أنهما سمرا إلى طلوع الثريا .

فذلك - عندنا - على السمر الذى هو قرابة ، إلى الله عز وجل وقد ذكرنا ذلك الحديث بإسناده فيما تقدم ، من كتابنا هذا .

وقد روى ، عن عائشة رضى الله عنها أيضاً من طريق ليس مثله ثبت ، أنها قالت « لا سمر إلا المصل ، أو مسافر » فذلك - ؟ عندنا ، إن ثبت عنها - غير مخالف لما روينا ، وذلك أن المسافر يحتاج إلى ما يدفع النوم عنه ، ليسير ، فأبيح بذلك ، السمر ، وإن كان ليس بقرابة ، ما لم تكن معصية ، لاحتياجه إلى ذلك . فهذا معنى قولها « لا سمر إلا المسافر » .

وأما قولها « أو مصل » فعنا - عندنا - ، على المصل بعد ما يسمر ، فيكون نومه إذا نام بعد ذلك على الصلاة ، لأعلى السمر .

فقد عاد هذا المعنى ، إلى المعنى الذى صرفنا إليه معانى الآثار الأولى ، والله أعلم .

٢٨ - باب نظر العبد إلى شعور الخرائر

٧٢٠٦ - حدثنا المزنى قال : ثنا الشافعى ، قال : ثنا سفيان ، عن الزهرى ، عن بنهان مولى أم سلمة ، عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال « إذا كان لإحداكن مكاتب ، وكان عنده ما يؤدى فلتحتجب منه » .

قال : سفيان سمعته من الزهرى ، وثبنيته معمر .

قال أبو جعفر : فذهب قوم من أهل المدينة إلى أن العبد ، لا بأس ، أن ينظر إلى شعور مولاه ووجهها ، وإلى ما ينظر إليه ذو محرما منها .

واحتجوا فى ذلك بهذا الحديث ، وقالوا : فى قول النبى ﷺ « لا بأس » لأم سلمة « فلتحتجب منه » دليل على أنها قد كانت قبل ذلك غير محتجبة منه :

وقالوا : قد روى ذلك ، عن ابن عباس ، وهمل به أرواح النبى ﷺ من بعده .

٧٢٠٧ - وذكروا في ذلك ، ما **حدثنا** فهد قال : ثنا ابن الأصبهاني قال : ثنا نريك ، عن السددي ، عن أبي مالك ، عن ابن عباس ، قال : لا بأس أن ينظر العبد إلى شعور مولاه .

٧٢٠٨ - **حدثنا** بوس بن عبد الأهل قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني ميمون بن يحيى عن آل الأشج ، عن حرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن عمرو بن شعيب رضي الله عنه ، ويزيد بن عبد الله ، وعمرة بنت عبد الرحمن أنهم قالوا : لو أن امرأة حاست عند عبد روجها^(١) بغير خمار ، لم يكن بذلك بأساً .

٧٢٠٩ - قال بكير : وأخبرني عبد الرحمن بن القاسم أن أسماء بنت عبد الرحمن كانت تجلس عند عبد القاسم وهو زوجها ٧٢١٠ - بغير خمار قال : بكير عن حمرة بنت عبد الرحمن ، قالت : كانت عائشة رضي الله عنها براها العبيد لغيرها ٧٢١١ - قال : بكر فالت أم علفمة مولاة عائشة رضي الله عنها تسحل عليها عبيد المسلمين ، وإن كان عبيد الناس ، ليرن عائشة رضي الله عنها . بما أن يحتلم أحدهم وإنها تستشط .

٧٢١٢ - قال بكير : عن عبد الله ابن رافع ، لم تكن أم سلمة تحتجب من عبيد الناس .
وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : لا ينظر العبد من الحرة إلا إلى ما ينظر إليه منها الحر ، الذي لا يحرم بينه وبينها .

وكان من الحجة لهم في ذلك أن قول النبي ﷺ الذي ذكرنا في حديث أم سلمة ، لا يدل على ما قال : أهل تلك المقالة ، لأنه قد يجوز أن يكون أراد بذلك حجاب أمهات المؤمنين ، فإنهن قد كن حجب عن الناس جميعاً ، إلا من كان منهم ذور - م محرم

فكان لا يجوز لأحد أن يراهن أصلاً إلا من كان بينهما وبينه رحم محرم ، وغيرهن من النساء ، لسن كذلك لأنه لا بأس لمن ينظر الرجل من المرأة التي لا رحم بينه وبينها ، وليست عليه بحرمه — إلى وجهها وكفيها ، وقد قال الله عز وجل « وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » .

٧٢١٣ - عند قيل في ذلك ، ما **حدثنا** سليمان^(٢) قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله « وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » .

قال : الزينة القروط ، والقلادة ، والسوار ، والخلخال ، والدملع « مَا ظَهَرَ مِنْهَا » الثياب ، والجلباب .

٧٢١٤ - **حدثنا** محمد بن حميد قال : ثنا علي بن معبد قال : ثنا موسى بن أعين عن مسلم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس « وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ، إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » الكحل ، والخاتم .

٧٢١٥ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو عاصم ، قال : ثنا سفيان الثوري ، عن منصور ، عن إبراهيم « ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها » قال : هو ما فوق الدرع ، فأبيح للناس أن ينظروا إلى ما ليس بمحرم عليهم ، من النساء ، إلى وجوههن . وأكفهن ، وحرم ذلك عليهن من أزواج النبي ﷺ ، لما نزلت آية الحجاب ، ففضلن بذلك على سائر النساء .

(٢) هو ابن شعيب .

(١) و نسخة « وجهها » .

٧٢١٦ - **حدثنا** أبو بكرة وابن مرزوق ، قالوا : ثنا هبة الله بن بكير السهمي ، قال : ثنا حميد ، عن أنس ، قال : قال عمر : قلت يا رسول الله ، يدخل عليك البر والفاجر ، فلو حجبت أمهات المؤمنين ، فأنزل الله عز وجل آية الحجاب .

٧٢١٧ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : سمعت يزيد بن هارون قال : ثنا حميد ، فذكر بإسناده مثله .

٧٢١٨ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : **حدثني** الليث قال : **حدثني** عقيل ، عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة ، عن عائشة رضي الله عنها أن أزواج النبي ﷺ ، كنَّ يخرجن بالليل إلى المناسع ، وهو صعيد أبيج ، وكان عمر يقول لرسول الله ﷺ : أحجب نساءك .

فلم يكن رسول الله ﷺ يفعل .

فخرجت سودة ذات ليلة ، وكانت امرأة طويلة ، فناداها عمر « ألا قد عرفناك يا سودة » حرسا على أن ينزل الله الحجاب .

قالت عائشة رضي الله عنها : فأنزل الله الحجاب .

٧٢١٩ - **حدثنا** روح بن الفرج قال : ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال : **حدثنا** الليث ، فذكر بإسناده مثله .

٧٢٢٠ - **حدثنا** روح قال : ثنا يحيى قال : **حدثني** الليث عن عقيل ، عن ابن شهاب قال : أخبرني أنس بن مالك ، قال : كنت أعلم الناس بشأن الحجاب ، فيما أنزل ، وكان أول ما أنزل في مبني رسول الله ﷺ بزينب بنت جحش أصبح بها عروسا .

فدعا القوم فأصابوا من الطعام ثم خرجوا ، وبقي رهط منهم ، عند رسول الله ﷺ ، فطأوا المسكت .

فقام رسول الله ﷺ فخرج ، وخرجت معه حتى جاء عقبة حجرة عائشة رضي الله عنها ثم ظن ^(١) رسول الله ﷺ أنهم قد خرجوا فرجع ، ورجعت معه ، حتى دخل على زينب فإذا هم جلوس ، فرجع رسول الله ﷺ ، ورجعت معه ، حتى إذا بلغ عقبة حجرة عائشة ، وظن أنهم قد خرجوا ، رجع ، ورجعت معه فإذا هم قد خرجوا .
فضرب رسول الله ﷺ يديه وبينه بالسرة ، وأنزل الحجاب .

٧٢٢١ - **حدثنا** أبو بكرة قال : ثنا عبد الله بن بكر ، قال : ثنا حميد الطويل ، عن أنس قال : أولم رسول الله ﷺ ، حين بنى بزينب بنت جحش ، ثم خرج إلى حجر أمهات المؤمنين ، فلما رجع إلى بيته رأى رجلين ، قد سد بهما الحديث فوثبا مسرعين ، فرجع حتى دخل البيت ، وأرخصي السرة ، وأنزلت آية الحجاب .

٧٢٢٢ - **حدثنا** إبراهيم بن منقذ ، قال : ثنا المقرئ عن جرير عن سالم العلوي ، عن أنس بن مالك قال : كنت خادم رسول الله ﷺ ، فكنت أدخل عليه بغير إذن .

فجئت يوماً ، أدخل فقال « كما أنت ، فإنه قد حدث بعدك أمر ، فلا تدخل علينا إلا بإذن »

٧٢٢٣ - **حَرْشَانِ** ابن مرروق قل : ثنا سليمان بن حرب قال : ثنا حماد ، عن سالم العلوي ، عن أنس بن مالك قال : لما أنزلت آية الحجاب ، جئت أدخل ، كما أدخل .

فقال النبي ﷺ « رويدا ، ورايك يا بُنَيَّ » .

٧٢٢٤ - **حَرْشَانِ** ابن أبي داود قال : ثنا عبيد^(١) الله بن معاذ قال : ثنا المتعمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن أبي مجلز ، عن أنس بن مالك قال : لما تزوج النبي ﷺ زينب بنت جحش ، دعا القوم ، فطعموا ، ثم جلسوا يتحدثون ، فأخذ كأنه يهيم بالقيام ، فلم يقوموا .

فلما رأى ذلك ، قام ، وقام من قام معه القوم ، وقعد اثلاثة .

ثم إن النبي ﷺ ، جاء ، ليدخل ، فإذا القوم جلوس ، ثم إنهم قاموا وانطلقوا .

فجئت فأحبرت النبي ﷺ أنهم قد انطلقوا ، فجاء ، فدخل ، وأنزل آية الحجاب « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ » الآية .

قال أبو جعفر . فكأن أمهات المؤمنين ، قد خصمن بالحجاب ، ما لم يجعل فيه سائر الناس مثلهن .

فإن قال قائل : فقد قال الله عز وجل « وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » ثم قال « وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَائِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَاءَهُنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ » فجعل « ما ملكت أيمانهن » كذاي الرحم المحرم فيهن .

فيل له : ما جعلهن كذلك ، ولكنه ذكر جماعة مستثنين من قوله عز وجل « وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ » فذكر البعول ، وذكر الآباء ، ومن ذكر معهم ، مثل ما ذكره « وما ملكت أيمانهن » .

فلم يكن جمعه بينهم ، بدليل على استواء أحكامهم ، لأننا قد رأينا البعل ، قد يجوز له أن ينظر من امرأته إلى ما لا ينظر إليها أبوها منها .

ثم قال (أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ) فلا يكون ضمنه أولئك مع ما قبلهم ، بدليل أن حكمهم ، مثل حكمهم .

ولكن الذي أبيح بهذه الآية للمملوكين ، من النظر إلى النساء ، إنما هو ما ظهر من الزينة ، وهو الوجه والكفان .

وفي إباحته ذلك للمملوكين ، وليسوا بذوي أرحام محرمة ، دليل أن لأحرار الذين ليسوا بذوي أرحام ، محرمة من النساء في ذلك ، كذلك .

وقد بين هذا المعنى ، ما في حديث عبد بن رمة ، من قول رسول الله ﷺ لسودة (احتجبي منه) فأمرها بالحجاب منه ، وهو ابن وليدة أبيها ، وليس يخلو أن يكون أباها ، أو ابن وليدة أبيها ، فيكون مملوكا لها ، ولسائر ورثة أبيها .

(١) وفي نسخة « عبد » .

فعلنا أن النبي ﷺ لم يحجبها منه ، لأنه أخوها ، ولكن ، لأنه غير أخيها ، وهو في تلك الحال ، مملوك ، فلم يحل له - رقه - المظر إليها .

فقد ضاد هذا الحديث ، حديث أم سلمة ، وحالفه ، وصارت الآية التي ذكرنا ، على قول هذا الذهاب إلى حديث سودة أنها على سائر النساء دون أمهات المؤمنين ، وأن عبيد أمهات المؤمنين كانوا في حكم النظر إليهن ، في حكم القرباء منهن . الدين لأرحم بنهن وبينهن ، لافي حكم دوى الأرحام منهن المحرمة . وكل من كان بينه وبينهن محرمة ، فهو عندها في حكم دوى الأرحام المحرمة ، في منع ما وصفنا .

ثم رجعنا إلى النظر ، لنستخرج به من القولين ، قولاً صحيحاً

ورأينا ذا الرحم لأبأس أن ينظر إلى المرأة التي هو لها محرم ، إلى وجهها ، وصدرها ، وشعرها ، ومادون ركبها .

ورأينا القريب منها ينظر إلى وجهها وكفَيْيَها فقط .

ثم رأينا العبد حرام عليه في قولهم جميعاً - أن ينظر إلى صدر المرأة مكشوف ، أو إلى عاقبها ، سواء كان رقه لها أو لغيرها .

فلما كان فيما ذكرنا ، كالأجنبي منها ، لا كذى رحمها المحرم عليها - كان في النظر إلى شعرها أو أصابعها كالأجنبي لا كذى رحمها المحرم هايتها .

فهذا هو النظر في هذا الباب ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

وقد وافقهم في ذلك من المتقدمين ، الحسن ، والشعبي

٧٢٢٥ = حَرْشًا صالح بن عبد الرحمن ، قال : ثنا سميد بن منصور . قال : ثنا هشيم ، قال : ثنا معيرة ، عن الشعبي ويونس ، عن الحسن ، أنهما كرها أن ينظر العبد إلى شعر مولاه

٢٩ - باب التكني بأبي القاسم هل يصح أم لا؟

٧٢٢٦ = حَرْشًا أبو أمية قال : ثنا علي بن قادم ، قال : ثنا قطن ، عن منذر الثوري ، عن محمد بن الحنفية ، عن علي قال : قلت لرسول الله ، إن ولدك ابن (١) أسميه باسمك ، وأكنيه بكفيتك ؟ قال (نعم) .

قال : وكانت رخصة من رسول الله ﷺ لعلي .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أنه لا بأس بأن يكتنى الرجل بأبي القاسم ، وأن يتسمى مع ذلك بمحمد ، واحتجوا في ذلك بما روى عن النبي ﷺ في هذا الحديث .

(١) وروى نسخة « وانه »

وقالوا : أما ما ذكر ، من أن ذلك رخصة ، فلم يذكر ذلك في الحديث ، عن رسول الله ﷺ ، ولا ذكر من على أن ذلك كان رخصة من رسول الله ﷺ ، وإعاء هو قول ممن بعد على .
وقد يجوز أن يكون ذلك على ما قال ، ويجوز أن يكون على خلاف ذلك .

والدليل على أنه خلاف ذلك ، أنه قد كان في زمن أصحاب رسول الله ﷺ جماعة ، قد كانوا مسلمين بمحمد ، متسكنين ^(١) بأبي القاسم ، منهم محمد بن طحفة ، ومحمد بن الأسعث ، ومحمد بن أبي حذيفة .
فلو كان ما أمر به النبي ﷺ في الحديث الأول خاصا ، إدا ، لما سوجه غيره ، ولأن سكره على فعله ، وأنكره معه من كان بحضرته ، من أصحاب رسول الله ﷺ .

فقال الذين ذهبوا إلى أن ذلك كان خاصا لعلي : قد روى عن رسول الله ﷺ ، ما يدل على ما قلنا .

٧٢٢٧ - فذكروا في ذلك ، ما **حدث** ابن مرزوق قال : ثنا روح بن أسلم قال : ثنا أيوب بن واقد قال : ثنا فطر ابن خليفة ، عن منذر الثوري ، عن محمد بن الحنفية ، عن علي قال : قال رسول الله ﷺ « إن ولدك بعدى ابن ^(٢) فسمه باسمي ، وكفه بكفتي ، وهي لك خاصة دون الناس » .
قالوا : ففي هذا الحديث ، الخصوصية من رسول الله ﷺ لعلي بذلك ، دون الناس .

قيل لهم : هذا كاذب كرتهم ، لو ثبت هذا الحديث ، على ما روئتم ، ولكنه ليس بثابت عنده ، لأن أيوب ابن واقد ، لا يقوم مقام من حاتفه في هذا الحديث ، ممن رواه عن فطر ، على ما ذكرنا في أول هذا الباب .
فقال الذين ذهبوا إلى أن ذلك كان خاصا لعلي ، بعد أن افرقوا فرقتين .

فقال فرقة : لا ينبغي لأحد أن يتسكني ^(٣) بأبي القاسم ، سواء كان اسمه محمداً ، أو لم يكن .
وقالت الفرقة الأخرى : لا ينبغي لأحد ممن سمي بمحمد ^(٤) أن يتسكني بأبي القاسم ، ولا بأس لمن لم يتسم بمحمد ، أن يتسكني بأبي القاسم .

وقد روى عن رسول الله ﷺ ، ما يدل على ما قلنا ، في خصوصية رسول الله ﷺ بذلك ، عالياً .

٧٢٢٨ - فذكروا ، ما **حدث** ابن مرزوق ، قال : ثنا وهب بن جرير ، قال : ثنا شعبة ، عن عبد الله بن يزيد النخعي عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير رضي الله عنه ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « سموا باسمي ، ولا تسكنوا بكفيتي » .

٧٢٢٩ - **حدث** أبو بكره قال : ثنا وهب ، قال : ثنا هشام ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مثله ، غير أنه قال « سموا باسمي » .

(٢) وفي نسخة « ود »

(٤) وفي نسخة « يسمى محمداً » .

(١) وفي نسخة « مكنتين » .

(٢) وفي نسخة « بكفتي » .

٧٢٣٠ - **حديث** أبو أمية قال : ثنا الحسين بن محمد قال : ثنا جرير بن حازم ، عن محمد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٢٣١ - **حديث** يونس ، ثنا ابن وهب ، وابن نافع قالوا : ثنا داود بن قيس ، ح .

٧٢٣٢ - **وحدثنا** ربيع الجبزي قال : ثنا القمني ، قال : ثنا داود بن قيس ، عن موسى بن يسار ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « تسموا باسمي ، ولا تكنوا بكنيتي ، فإني أنا أبو القاسم » .

٧٢٣٣ - **حديث** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا أحمد بن أشكيب الكوفي ، قال : ثنا [أبو] معاوية^(١) عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « تسموا بالسمي ، ولا تكنوا بكنيتي » .

٧٢٣٤ - **حديث** محمد قال : ثنا أبو ربيعة ، قال : ثنا أبو عوانة ، عن أبي حصين ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٢٣٥ - **حديث** سليمان بن شعيب قال : ثنا عبد الرحمن ، قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ومنصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، مثله .

قالوا : فقد نهى رسول الله ﷺ ، أن يتكنى بكنيته ، وأباح أن يسمى باسمه ، وجاء ذلك عنه مجيئاً ظاهراً متواتراً ، فدل ذلك على خصوصية ماخلفه .

ثم رجعنا إلى الكلام ، بين الذين ذهبوا إلى ما كان من رسول الله ﷺ في حديث ابن الحنفية ، أنه كان خاصاً لرسول الله ﷺ .

فكان من حجة الفرقة الذين ذهبوا^(١) إلى أن النهي المذكور في حديث أبي هريرة وجابر ، إنما هو على الكنية خاصة ، كان اسم المكتنى بها محمداً ، أو لم يكن ، ما قد روى عن رسول الله ﷺ .

٧٢٣٦ - **حديث** بكر قال : ثنا أبو عاصم ، قال : ثنا ابن جريح قال : أخبرني عبد الكريم ، عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن أبي عمرة ، عن عمه ، عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ ، أن يتكنى بكنيته .

فقصده بالنهي في هذا الحديث ، إلى الكنية خاصة ، فدل ذلك أن ما قصد بالنهي إليه ، في الآثار التي ذكرناها قبله ، هي الكنية أيضاً .

٧٢٣٧ - وقد دل على ذلك أيضاً ما **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : ثنا أبو عاصم ، عن ابن عجلان ، عن [أبيه] عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « تسموا باسمي ، ولا تكنوا بكنيتي ، أنا أبو القاسم ، الله يعطي ، وأنا أقسم » .

٧٢٣٨ - **حديث** سليمان بن شعيب قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبة ، عن حصين ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن جابر بن عبد الله قال : ولد لرجل من الأنصار غلام ، فسماه محمداً .

(١) وفي نسخة «معاوية» .

(٢) وفي نسخة « عن » .

(٢) وفي نسخة « التي ذهبت »

فقال النبي ﷺ « أحسنت الأنصار ، سمووا باسمي ، ولا تكونوا بكنتي ، إنما أنا قاسم ، أقسم بينكم ، سمووا باسمي ، ولا تكونوا بكنتي » .

٧٢٣٩ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا محمد بن خازم ، عن الأعمش ، عن ابن أبي الجعد ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ « تسمى باسمي ولا تكونوا ^(١) بكنتي فإنما جعلت قاسماً أقسم بينكم » .
فقد أخبر رسول الله ﷺ بالمعنى الذي من أجله نهى أن يكتنى بكنتيه ، وإنما هو لأنه يقسم بينهم .
فثبت بذلك ، أن قصده ، كان في النهي إلى الكنية ، دون الجمع بينهما وبين الاسم .

٧٢٤٠ - واحتجوا في ذلك أيضاً ، بما **حدثنا** عبد الله بن أبي حنبل ، وحسين بن نصر قالوا : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا شعبة ، عن حميد الطويل قال : سمعت أنس بن مالك يقول : كان رسول الله ﷺ في السوق فقال رجل يا أبا القاسم .

فالتفت إليه رسول الله ﷺ ، فقال (يعني : الرجل) إنما أدمو ذلك .

فقال رسول الله ﷺ « سمووا باسمي ، ولا تكونوا بكنتي » ^(٢) .

٧٢٤١ - **حدثنا** حسين بن نصر قال : سمعت يزيد بن هارون ، قال : ثنا حميد ، عن أنس عن النبي ﷺ ، مثله .
٧٢٤٢ - **حدثنا** أبو بكر ، قال : ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، قال : ثنا حميد ، عن أنس ، عن النبي ﷺ ، مثله .
فهذا يدل أيضاً على أن نهى رسول الله ﷺ ، إنما هو عن التكني بكنتيه خاصة ، دون الجمع بينها وبين اسمه .

وقد ذهب إلى هذا المذهب ، إبراهيم النخعي ، ومحمد بن سيرين .

٧٢٤٣ - **حدثنا** أحمد بن الحسن الكوفي ، قال : ثنا وكيع بن الجراح ، عن محل ، قال : قلت لإبراهيم ، كانوا يكرهون أن يكتنى ^(٣) الرجل بأبي القاسم ، إن لم يكن اسمه محمداً ؟ قال : نعم .

فهذا إبراهيم يحكي هذا أيضاً ، عن كان قبله ، يريد بذلك : أصحاب عبد الله ، أو من فوقهم .

٧٢٤٤ - وقد **حدثنا** سليمان بن شعيب قال : ثنا الخصب ، قال : ثنا يزيد بن إبراهيم ، عن محمد بن سيرين أن رسول الله ﷺ قال « سمووا باسمي ، ولا تكونوا بكنتي » .

قال : ورأيت محمد بن سيرين يكره أن يكتنى الرجل بأبي القاسم ، كان اسمه محمداً أو لم يكن .

وكان من حجة من ذهب إلى أن المسمى في ذلك إنما هو الجمع بين الكنية والاسم جميعاً ، ما **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا عبد العزيز بن الخطاب الكوفي ، قال : ثنا قيس ، عن ابن أبي ليلى ، عن حفصة بنت البراء ، عن عمها ، عبيد بن عازب أن رسول الله ﷺ ، نهى أن يجمع بين اسمه وكنتيه .

(١) وفي نسخة « تكونوا » .

(٢) وفي نسخة « تكونوا » .

(٣) وفي نسخة « يكتنى » .

٧٢٤٥ - **حدثنا** فهد ، قال : ثنا ابن أبي مريم ، قال : ثنا يحيى بن أيوب ، قال : **حدثني** محمد بن عجلان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٢٤٦ - **حدثنا** محمد بن خزيمة ، قال : ثنا مسلم بن إبراهيم الأزدي ، قال : ثنا هشام بن أبي عبد الله ، قال : ثنا أبو الزبير ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « من تسمى باسمي ، فلا يكتن بكنتي ، ومن اكتنى بكنتي ، فلا يتسم باسمي » .

قالوا : ثبت بهذه الآثار أن منهى عنه رسول الله ﷺ من ذلك ، هو الجمع بين كنيته مع اسمه .
وفي حديث جابر ، إباحة التكني بكنته ، إذا لم يتسم معها باسمه .

فكان من الحجة عليهم لأهل المقالة الأخرى أنه يجتمل أن يكون رسول الله ﷺ قصد بنهيه ذلك المذكور في حديث البراء وأبي هريرة ، وجابر ، إلى الجمع بين الكنية والاسم ، وأباح أفراد كل واحد منهما ، ثم نهى بعد ذلك ، عن التكني بكنته ، فكان ذلك زيادة فيما كان تقدم من نهيه في ذلك .

فإن قال قائل : فاجعل ماقلت ، أولى من أن يكون نهى عن التكني بكنته ، ثم نهى عن الجمع بين اسمه وكنته ، وكان ذلك إباحة لبعض ما كان وقع عليه نهيه قبل ذلك ؟ .

فيل له لأن نهيه عن التكني بكنته ، في حديث أبي هريرة فيما ذكرنا معه ، من الآثار ، لا يخلو من أحد وجهين .

إما أن يكون متقدماً للمقصود فيه ، إلى الجمع بين الاسم والكنية أو متأخراً عن ذلك .

فإن كان متأخراً عنه ، فهو زائد عليه ، غير ناسخ له ، وإن كان متقدماً له ، فقد كان ثابتاً ، ثم رده . هذا بعده ، ففسخه .

فلما احتمل ما قصد فيه إلى النهي عن الكنية ، أن يكون منسوخاً ، بعد علمنا بثبوته — كان عندنا على أصله المتقدم ، وعلى أنه غير منسوخ ، حتى نعلم يقيناً أنه منسوخ .

فهذا وجه هذا الباب ، من طريق معاني الآثار .

وأما وجهه من طريق النظر ، فقد رأينا اللائحة ، لا بأس أن يتسموا بأسمائهم ، وكذلك سائر أنبياء الله ، عليهم السلام ، غير نبينا ﷺ ، فلا بأس أن يتسمى بأسمائهم ، ويكنى بكنائهم ، ويجمع بين اسم كل واحد منهم وكنته .

فهذا نبينا ﷺ ، لا بأس أن يتسمى باسمه .

فالنظر على ذلك ، أن لا بأس أن يتكنى بكنته ، وأن لا بأس أن يجمع بين اسمه وكنته .

فهذا هو النظر في هذا الباب ، غمهم أن اتباع ما قد ثبت عن رسول الله ﷺ ، أولى .

٧٢٤٧ - فقد روى عن رسول الله ﷺ في ذلك أيضاً ، ما **حدثنا** يونس ، قال : ثنا سفيان ، عن ابن النكدر ،

سمع جابر بن عبد الله يقول : ولد لرجل منا غلام ، فسماه القاسم ، فقلت : لانكنيك أبا القاسم ، ولاننعمك عيناً .
فأتى النبي ﷺ ، فذكر ذلك له فقال « سَمَّ ابْنَكَ عبد الرحمن » .

فهذه الأنصار قد أنكرت على هذا الرجل ، أن يسمي ابنه القاسم ، لئلا يكتنى به ، وقصدوا بالكراهة في ذلك إلى الكنية خاصة .

ثم لم ينكر ذلك عليهم ، رسول الله ﷺ ، لما بلغه .

فدل ذلك أن هَسَى رسول الله ﷺ ، عن التكني بكنيته ، يتسمى — مع ذلك — باسمه ، ولم يتسم به .

فإن قال قائل : فني هذا الحديث ، ما يدل على كراهة التسمي بالقاسم .

قيل له : قد يجوز أن يكون ذلك مكروهاً ، كما ذكرت ، لقول رسول الله ﷺ « إنما أنا قاسم بينكم » .

وقد يجوز أن يكون كره ذلك ، لأنهم كانوا يكنون الآباء بأسماء الأبناء ، وقد كان أكثرهم لا يكتنى حتى يولد له ، فيكتنى باسم ابنه .

٧٢٤٨ - والدليل على ذلك ، ما حدثنا يونس قال : ثنا علي بن معبد قال : ثنا عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الله ابن محمد بن ^(١) عقيل ، عن حمزة بن صهيب ، عن أبيه صهيب قال : قال لي عمر « نعم الرجل أنت يا صهيب ، لولا خصال فيك ثلاث .

قلت : وما هي يا أمير المؤمنين ؟ قال : تكنيت ولم يولد لك ، وفيك سرف في الطعام ، وانتفيت إلى العرب ، ولست منهم .

قلت : أما قولك « تكنيت ولم يولد لك » فإن رسول الله ﷺ كناناً أبا يحيى .

وأما قولك « انتفيت إلى العرب ولست ، منهم » فأتى رجل من بني النمر بن ^(٢) قاسط ، سبقتنا الروم من الطائف ، بعد ما عقلت ^(٣) أهلى وسي .

وأما قولك « فيك سرف في الطعام » فإن رسول الله ﷺ قال « خياركم من أطعم الطعام » .

فهذا عمر ، قد انكر على صهيب ، أن يكتنى قبل أن يولد له ، فدل ذلك ، أنهم ، أو أكثرهم ، كانوا لا يكتنون ، حتى يولد لهم ، فيكتنون بأبنائهم .

فلما ولد فلان الأنصاري ابنٌ ، ، فسمى القاسم ، أنكرت الأنصار ذلك عليه ، لأنه إنما سمي به ، ليكني به ^(٤) فأبوا ذلك ، وأنكروه عليه ، فأتى عليهم رسول الله ﷺ ، لذلك .

٧٢٤٩ - وقد دل على ذلك أيضاً ، ما حدثنا ابن أبي داود ، قال ثنا عمرو بن خالد رضي الله عنه ، قال : ثنا ابن لهيعة ، عن أسامة بن زيد أن أبا الزبير المكي أخبره ، عن جابر بن عبد الله قال : ولد لرجل منا غلام ، فسماه القاسم ، وتكني به ، فأبى الأنصار أن تكنيه بذلك .

(٢) وفي نسخة « المين » .

(٤) وفي نسخة « يكتنوه » .

(١) في نسخة « عن » .

(٣) وفي نسخة « علفت » .

فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال « أحسنت الأنصار ، تسموا باسمي ، ولا تسكنوا بكنتي » .
 ففي هذا الحديث ، ما دل على أن رسول الله ﷺ ، إنما حول اسم ذلك الصبي ، لأن أباه تكنى به ، فحوله
 إلى اسم يجوز لأبيه التكني به .
 وفيه ما يدل على أن النهي ، إنما قصد به إلى الكنية خاصة ، لا إلى الجمع بينها وبين الاسم ، والله تعالى أعلم .

٣٠ - باب السلام على أهل الكفر

٧٢٥٠ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : **ثنا** محمد بن عمرو بن روى ، قال : **ثنا** محمد بن ثور ، قال : **ثنا** معمر عن
 الزهري ، عن عروة ، عن أسامة بن زيد أن النبي ﷺ ، مر بمجلس فيه أخلاط ، من المسلمين ، واليهود ، والمشركين
 من عبدة الأوثان ، فسلم عليهم .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أنه لا بأس أن يُبتدأ أهل الكفر بالسلام ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .
 وخالفهم في ذلك آخرون ، فكروهوا أن يبتدؤا بالسلام ، وقالوا لا بأس بأن يرد عليهم إذا سلموا .

٧٢٥١ - **واحتجوا في ذلك ، بما **حدثنا** فهد قال : **ثنا** محمد بن سميد ، قال : **ثنا** شريك ، وأبو بكر (يعني ابن عياش)
 عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « لا تبدؤهم بالسلام » يعني : اليهود والنصارى
 ٧٢٥٢ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : **ثنا** أبو حذيفة ، قال : **ثنا** سفيان ، عن سهيل ، فذكر بإسناده مثله .**

٧٢٥٣ - **حدثنا** ابن مرزوق ، قال : **ثنا** وهب ، قال : **ثنا** شعبة ، فذكر بإسناده مثله .

٧٢٥٤ - **حدثنا** يونس قال : **ثنا** ابن وهب ، قال : **حدثني** يحيى بن أيوب ، عن سهيل ، فذكر بإسناده مثله .

٧٢٥٥ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : **ثنا** عياش الرقام ، قال : **ثنا** عبد الأهل ، قال : **ثنا** محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي
 حبيب ، عن مرثد بن عبد الله الزني ، عن أبي عبد الرحمن الجهني قال : قال رسول الله ﷺ « أنا رأكب غداً إلى
 يهود ، فلا تبدؤهم ، فإذا سلموا عليكم ، فقولوا : وعليكم » .

٧٢٥٦ - **حدثنا** روح بن الفرخ قال : **ثنا** يوسف بن عدى قال : **ثنا** عبد الرحيم ، عن محمد بن إسحاق ، فذكر
 بإسناده مثله ، غير أنه قال « فلا تبدؤهم بالسلام » .

٧٢٥٧ - **حدثنا** فهد قال : **ثنا** علي بن معبد ، قال : **ثنا** عبيد الله بن عمرو رضى الله عنه ، عن محمد بن إسحاق ،
 عن يزيد بن أبي حبيب ، عن مرثد بن عبد الله الزني ، عن أبي بصرة الفخاري ، عن رسول الله ﷺ ، مثله غير
 أنه لم يقل « بالسلام » .

٧٢٥٨ - **حدثنا** يونس قال : **ثنا** ابن وهب قال : أخبرني ابن أبي ليحة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ، أنه
 سمع أبا بصرة الفخاري يقول : إنه سمع رسول الله ﷺ يقول « إني رأكب إلى يهود ، فإذا أتيتهم ، فسلموا
 عليكم ، فقولوا : وعليكم » .

٧٢٥٩ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو عاصم ، قال : ثنا عبد الحميد بن جعفر قال : أخبرني يزيد بن أبي حبيب ، فذكر يسفاده مثله .

ففي هذه الآثار ، انتهى عن ابتداء اليهود والنصارى بالسلام ، من قول رسول الله ﷺ .

وفي الحديث الأول أن النبي ﷺ ، سلم عليهم ، في قول أسامة .

فقد يجوز أن يكون النبي ﷺ أراد بسلامه ، من كان فيهم من المسلمين ، ولم يرد اليهود ، ولا النصارى ، ولا عبدة الأوثان ، حتى لا تتضاد هذه الآثار ، وهذا الذي وصفنا جائز .

فقد يجوز أن يسلم رجل على جماعة ، وهو يريد بعضهم ، وقد يحتمل أن يكون النبي ﷺ ، سلم عليهم أجمعين لأن ذلك كان في وقت قد أمر فيه أن لا يجادلهم إلا بالتي هي أحسن ، فكان السلام من ذلك ثم أمر بقتالهم ومناذتهم ، ففسخ ذلك ما كان تقدم من سلامه عليهم .

٧٢٦٠ - فنظرنا في ذلك ، فإذا ابن أبي داود **حدثنا** قال : ثنا أبو اليمان ، قال : ثنا شبيب بن أبي حمزة ، عن الزهري قال : أخبرني عروة ابن الزبير ، أن أسامة بن زيد أخبره ، أن النبي ﷺ ركب على حمار ، عليه إكاف على قطيفة ، وأردف أسامة بن زيد ورائه ، يعود سعد بن عباد في بني الحارث بن خزيمة ، قبل وقعة بدر .

فسار ، حتى مر بمجلس ، فيه عبد الله بن أبي ، بن سلول في ذلك ، قبل أن يسلم عبد الله بن أبي ابن سلول فإذا في المجلس أخطاط من المسلمين والشركيين ، عبدة الأوثان ، واليهود ، وفي المجلس عبد الله بن رواحة .

فلما عشيت المجلس بمحاجة الدابة ، خمر ابن أبي ابن سلول أخته بردائه ثم قال : لا تعبروا علينا .

فسلم النبي ﷺ عليهم ، ثم وقف فنزل ، فدعاهم إلى الله عز وجل ، وقرأ عليهم القرآن .

قال عبد الله بن أبي ابن سلول : أيها المرء ، إنه لحسن ما تقول ، إن كان حقا ، فلا تؤذي بنا به في مجالسنا ، ارجع إلى رحلك ، فمن جاءك فاقصص عليه .

فقال عبد الله بن رواحة : بل يا رسول الله ، فافشنا به في مجالسنا ، فإننا نحب ذلك .

فاستب المسلمون والشركون واليهود ، حتى كادوا يتبارزون ، فلم يزل النبي ﷺ يخفصهم ، حتى سكفوا .

ثم ركب النبي ﷺ دابته ، فسار حتى دخل على سعد بن عباد ، فقال له النبي ﷺ « يا سعد ، ألم تسمع إلى ما يقول أبو حباب ؟ (يعني ابن أبي ابن سلول) قال كذا وكذا » .

قال سعد : يا رسول الله ، أف عنته واصفح ، فوالذي نزل عليك الكتاب ، لقد جاءك الله بالحق الذي أنزل عليك ولقد اصطاح أهل هذه البحيرة على أن يتوجه فيمصوبه بالعصاة ، فلما رد الله عز وجل ذلك بالحق الذي أعطاك ، شرق بذلك ، فذلك فعل مارأيت ، ففعا عنه النبي ﷺ .

وكان النبي ﷺ وأصحابه ، ينفون عن الشركيين ، وأهل الكتاب ، ويصبرون على الأذى ، حتى قال الله

عزوجل « وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ » .

وقال الله عزوجل « وَذَكَرَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ نَوْزَهُمْ وَنُكْمٌ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِكُمْ كَفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ » الآية .

وكان النبي ﷺ يتأول المعنى ، كما أمره الله عزوجل به ، حتى أذن الله فيهم .

فلما غزا النبي ﷺ بدرًا ، فقتل الله عزوجل به من قتل ، من سناديد كفار قريش ، قال ابن أبي سلول ، ومن معه من المشركين ، عبدة الأوثان « هذا أمر قد توجه » فبايعوا رسول الله ﷺ على الإسلام ، وأسلموا .

ففي هذا الحديث ، أن ما كان من تسليم النبي ﷺ عليهم ، وكان في الوقت الذي أمره الله بالعفو عنهم ، والصنع ، وترك محادثتهم إلا بالتي هي أحسن ، ثم نسخ الله ذلك وأمره بقتالهم ففسخ مع ذلك ، السلام عليهم ، وثبت قوله « لا تبعدوا اليهود ولا النصارى بالسلام ، ومن سلم عليكم منهم ، فقولوا : وعليكم ، حتى تردوا عليه مال قال » ونهوا أن يزيدوهم على ذلك .

٧٢٦١ - **حديث** على بن شيبة قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : ثنا ابن عون ، عن حميد بن زاذويه ، عن أس ابن مالك قال : نهينا أن نزيد أهل الكتاب على « وعليكم » .

بهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

٢٧ - كتاب الزيادات

١ - باب صلاة العيدين كيف التكبير فيها

٧٢٦٢ - **حديث** أبو بكرة ، بكار بن قتيبة ، قال : ثنا أبو أحمد ، محمد بن عبد الله بن الزبير ، قال : ثنا عبد الله ابن عبد الرحمن الثقفي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله ﷺ ، كبر في العيدين ، اثنتي عشرة تكبيرة ، سبعا في الأولى ، وخمسا في الآخرة ، سوى تكبيرتي الصلاة .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن التكبير في صلاة العيدين كذلك ، واحتجوا في ذلك ، بهذا الحديث .

٧٢٦٣ - **وبما حديث** عبد الرحمن بن الحارود ، قال : ثنا سميد بن كثير بن عفير ، قال : أخبرنا ابن لهيعة ، عن أبي الأسود ، عن عروة ، عن أبي واقد الليثي ، وعائشة رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ ، صلى بالناس ، يوم المطار والأنحي ، بكبر في الأولى سبعا ، وقرأ (ق وَالْقُرْآنِ الْجِيدِ) وفي الثانية ، خمسا ، وقرأ (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ) .

٧٢٦٤ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد ^(١) عن ابن شهاب ، عن

(١) وفي نسخة : زيد .

عروة ، عن عائشة رضى الله عنها ، أن رسول الله ﷺ ، كان يكبر في العيدين سبعا وخمسا ، سوى تكبيرتي الركوع .

٧٢٦٥ - **حديث** ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد بن موسى ، قال : ثنا ابن لهيعة ، فذكر بإسناده مثله .

٧٢٦٦ - **حديث** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : ثنا ابن لهيعة ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، فذكر بإسناده مثله .

٧٢٦٧ - **حديث** يحيى بن عثمان بن صالح ، قال : ثنا حرمة ، عن ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد ، عن عقيل بن خالد ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة رضى الله عنها ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٢٦٨ - **حديث** يحيى بن عثمان ، قال : ثنا عبدوس العطار ، عن الفرع بن فضالة ، عن عبد الله بن عامر الأسلمي ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، أنه قال (في تكبير العيدين ، في الركعة الأولى سبعا ، وفي الثانية خمس تكبيرات) .

٧٢٦٩ - **حديث** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : كتب إلى كثير بن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه ، يحدثني ^(١) عن أبيه ، عن جده قال : رأيت النبي ﷺ يكبر في الأضحية سبعا ، وخمسا في الفطر ، مثل ذلك .

قالوا : وقد روى ذلك أيضاً ، عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ .

٧٢٧٠ - فذكروا ، ما قد **حديث** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، أن مالكا أخبره ، عن نافع أنه قال : شهدت الأضحية والفطر ، مع أبي هريرة رضى الله عنه ، فكبر في الأولى سبع تكبيرات ، قبل القراءة ، وفي الآخرة خمس تكبيرات ، قبل القراءة .

٧٢٧١ - **حديث** أبو بكره قال : **حديث** روح ، قال : ثنا مالك وصخر بن جويرية عن نافع ، عن أبي هريرة رضى الله عنه مثله .

قالوا : فهذه الآثار نقول ، وإليها نذهب .

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : بل التكبير في العيدين ، تسع تكبيرات ، خمسا في الأولى ، وأربعا في الآخرة ^(٢) ويوالي بين القراءة .

وكان من الحجة لهم على أهل المقالة الأولى فيما احتجوا به عليهم ، من الآثار ، التي ذكرنا ، أن حديث عبد الله بن عمر ، وإنما يدور على عبد الله بن عبد الرحمن ، وليس عندهم ، بالذي يحتج بروايته .

ثم هو أيضاً ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، وذلك ، عندهم ، أيضاً ، ليس بسماع .

فكيف يحتجون على خصمهم ، بما لو احتج به عليهم ، لم يسوغوه ذلك ؟ .

وأما حديث ابن لهيعة ، بمسكين الاضطراب ، مرة يحدث عن عقيل ، ومرة عن خالد بن يزيد ، عن

(١) وفي نسخة « يحدث » .

(٢) وفي نسخة « الأخيرة » .

ابن شهاب ، ومرة عن خالد بن يزيد ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، ومرة عن أبي الأسود ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها ، وأبي واقد ، رضي الله عنه ، فذكرنا ذلك كله في هذا الباب .

وبعد فذهبهم في ابن لهيعة ، ما قد شرحناه في غير موضع من هذا الكتاب .

وأما حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، فإنه يدور على ما رووه ، عن عبدالله بن عامر ، وهو ، عندهم ضعيف .

وإنما أصل هذا الحديث ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن نفسه .

٧٢٧٢ - **حدثنا** يحيى بن عثمان قال : ثنا أبو الأسود ، النضر بن عبد الجبار ، قال : **حدثني** عبدالرحمن بن القاسم ، عن نافع بن أبي نعيم ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، مثله ولم يرفعه ، فهذا هو أصل الحديث .
وأما حديث كثير بن عبدالله ، فإنه هو عن كتابه إلى ابن وهب ، وهم لا يجمعون ما سمع منه حجة ، فكيف مالم يسمع منه .

فلما اتفق أن يكون في هذه الآثار ، شيء يدل على كيفية التكبير في الميدين ، لما بيننا ، من وهائهما ، وسقوطها - نظرنا في غيرها ، هل فيه ما يدل على شيء من ذلك ؟ .

فإذا على ابن عبدالرحمن ويحيى بن عثمان ، قد حدثنا ، قال : ثنا عبدالله بن يوسف ، عن يحيى بن حمزة ، قال :
٧٢٧٣ - **حدثني** الوضين بن عطاء أن القاسم ، أبا عبدالرحمن حدثه ، قال : **حدثني** بعض أصحاب رسول الله ﷺ قال :
صلى بنا ، النبي ﷺ يوم عيد ، تكبر أربعاً ، وأربعاً ، ثم أقبل علينا بوجه حين انصرف ، قال : « لا تنسوا ،
تكبير الجفائز » ، وأشار بأصابعه ، وقبض إبهامه .
فهذا حديث ، حسن الإسناد .

وعبدالله بن يوسف ، ويحيى بن حمزة ، والوضين ، والقاسم ، كلهم أهل رواية ، معروفون بصحة الرواية ، ليس
كمن روينا عنه الآثار الأول .

فإن كان هذا الباب ، من طريق صحة الإسناد ، يؤخذ ، فإن هذا أولى أن يؤخذ به ، مما خالفه .
غير أنه ذكر فيه أن رسول الله ﷺ ، كبر في كل ركعة أربعاً ، وأخبرهم أن ذلك كتكبير الجفائز .
فاحتمل بأن يكون الأربع ، سوى تكبيرة الافتتاح ، فيكون ذلك قد وافق قول الذين احتججنا بهذا
الحديث لقولهم .

واحتمل أن يكون ذلك على أربع ، بتكبيرة الافتتاح ، فيكون مخالفاً لقولهم .

فنظرنا فيما روى من الآثار ، في هذا الباب ، سوى هذا الأمر ، أيضاً .

٧٢٧٤ - فإذا محمد بن أحمد الجوزجاني ^(١) قد **حدثنا** ، قال : ثنا غسان بن الربيع ، قال : ثنا عبدالرحمن بن ثابت ،

(١) وفي نسخة : الجوزاني .

ابن ثوبان ، عن أبيه أنه سمع مكحولاً يقول : **حدثني** أبو عائشة رضي الله عنها أن سعيد بن العاص رضي الله عنه ، دعا أبا موسى الأشعري ، وحذيفة بن اليمان ، رضي الله عنهما ، فسألهما كيف كان رسول الله ﷺ يكبر في الأضحية والفطر .

فقال أبو موسى : أربعة ، كتكبيرة على الجنائر ، وصدقة حذيفة .

فقال أبو موسى : كذلك كنت أكبر لأهل البصرة ، إذ كنت أميراً عليهم .

فلم يكن في هذا أيضاً زيادة على ما في الحديث الأول .

٧٢٧٥ - فنظرنا في ذلك أيضاً ، فإذا يحيى بن عثمان ، قد **حدثنا** قال : ثنا نعيم بن حماد ، قال : ثنا محمد بن يزيد^(١) الواسطي عن النعمان بن المنذر ، عن مكحول قال **حدثني** رسول حذيفة وأبي موسى رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ كان يكبر في العيدين أربعة وأربعاً ، سوى تكبيرة الافتتاح .

فبين هذا الحديث ، أن تكبيرة الافتتاح ، خارجة من التكبيرات المذكورات ، في حديث الجوزجاني^(٢) وفي حديث علي بن عبد الرحمن ويحيى بن عثمان .

فهذا ماثبت ، عندنا ، في التكبير في العيدين ، عن رسول الله ﷺ ، لم نعلم شيئاً رُوِيَ عنه مما يثبت مثله ، يخالف شيئاً من ذلك ؟

وأما ما احتجوا به ، من حديث نافع ، عن أبي هريرة ، وابن عمر رضي الله عنهم ، فإنه قد رُوِيَ عن جماعة ، من أصحاب رسول الله ﷺ ، خلاف ذلك ، منهم علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه .

٧٢٧٦ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو داود الطيالسي ، قال : ثنا زهير بن معاوية ، عن أبي إسحاق عن علي رضي الله عنه أنه كان يكبر في النحر خمس تكبيرات ثلاثاً في الأولى ، وثلثتين في الثانية ، بإيوازي بين القراءتين ، فهكذا كان علي رضي الله عنه يكبر في النحر ، وقد كان يكبر في الفطر ، خلاف ذلك .

٧٢٧٧ - **حدثنا** يحيى بن عثمان قال : ثنا عمرو بن خالد ، قال : ثنا زهير بن معاوية ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي رضي الله عنه أنه كان يكبر يوم الفطر إحدى عشرة تكبيرة ، يفتتح بتكبيرة واحدة ، ثم يقرأ ، ثم يكبر خمسا ، يركع بإحداهن ، ثم يقوم فيقرأ ، ثم يكبر خمسا ، يركع بإحداهن ، ثم ذكر عنه فيما كان يكبر في الأضحية ، نحواً مما ذكره أبو بكره فهكذا كان علي رضي الله عنه يكبر في الفطر .

ودل ما ذكر يحيى في حديثه هذا ، على أن ترك علي رضي الله عنه الموالاة بين القراءتين ، إنما هو لأنه كان يكبر بعض التكبير الذي كان يكبره في الركعة الأولى قبل القراءة ، وبعضه بعد القراءة ، وأنه كان يبتدئ بالقراءة في الركعة الثانية ، قبل التكبير الذي كان يكبره فيها .

وقد رُوِيَ عن عمر رضي الله عنه ، خلاف ذلك أيضاً .

(١) وفي نسخة «زيد» .

(٢) وفي نسخة «الجوزجاني» .

٧٢٧٨ - **حدثنا** يحيى بن عثمان قال : **حدثنا** العباس بن طالب ، قال : ثنا عبد الواحد بن زياد ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن عامر ، أن عمر وعبد الله رضي الله عنهما ، اجتمع رأيهما في تكبير العيدين ، على تسع تكبيرات ، خمس في الأولى ، وأربع في الآخرة ، ويوالي بين القراءتين .

وقد روى خلاف ذلك أيضاً ، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

٧٢٧٩ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، قال : ثنا شعبة ، قال : ثنا قتادة ، وخالد الحذاء ، عن عبد الله بن الحارث أنه صلى خلف ابن عباس رضي الله عنهما في العيد ، فكبر أربعاً ، ثم قرأ ، ثم كبر فرجع ، ثم قام في الثانية فقرأ ، ثم كبر ثلاثاً ، ثم كبر فرجع .

٧٢٨٠ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن بن عمرو بن الحارث ، قال : ثنا سعيد بن منصور ، قال : **حدثنا** هشيم قال : أخبرنا خالد الحذاء ، عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، مثله .

وقد روى ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً ، ما يخالف هذا القول ، وقول أهل المقالة الأولى .

٧٢٨١ - **حدثنا** أبو بكر ، قال : ثنا إبراهيم بن بشار قال : ثنا سفيان بن عيينة ، قال : ثنا حمرو ، عن عطاء ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يكبر يوم الفطر ثلاث عشرة تكبيرة ، سبعاً في الأولى قبل القراءة ، وستاً في الآخرة ، بعد القراءة .

٧٢٨٢ - **حدثنا** صالح ، قال : ثنا سعيد ، قال : ثنا هشيم قال : ثنا عبد الملك وحجاج ، عن عطاء ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، مثله ، ولم يذكر القراءة .

٧٢٨٣ - وقد روى ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً في ذلك ، من قوله ، ما **حدثنا** أبو بكر قال : ثنا روح قال : ثنا سعيد ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه قال : « من شاء كبر سبعاً ، ومن شاء كبر تسعاً ، وإحدى عشرة وثلاث عشرة » .

فهذا ابن عباس رضي الله عنهما قد روي عنه عكرمة ، ما ذكرنا ، فدل ذلك ، على أنه كبر — على ما روى عنه كل واحد من عبد الله بن الحارث وعطاء — وله أن يكبر على ، ما رواه عنه ، الفريق الآخر .

وقد اختلفا عنه في موضع القراءة فروى عنه كل واحد منهما ، ما قد ذكرناه في حديثه .

فاحتمل أن يكون كان الحكم في ذلك عنده ، أن يفعل من هذين ما شاء .

واحتمل أن يكون كان الحكم عنده ، فيمن كبر تسعاً أن يوالي بين القراءتين ، وفيمن كبر ثلاثاً عشرة ، أن يخالف بين القراءتين .

وقد روى خلاف ذلك أيضاً ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

٧٢٨٤ - **حدثنا** ساجد بن شعيب ، قال : ثنا عبد الرحمن بن زياد ، قال : ثنا زهير بن معاوية ، عن أبي إسحاق ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قيس ، عن أبيه أن سعيد بن العاص ، دعاهم يوم عيد ، فدعا الأشعري ، وابن مسعود ، وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهم .

فقال : إن اليوم عيدكم ، فكيف أصلى .

قال : حذيفة : سئل الأشعري ، وقال الأشعري : سئل عبدالله .

فقال عبدالله : تكبير ، وذكر الحديث ، وهو يكبر تكبيرة ، ويفتح بها الصلاة ثم يكبر بعدها ثلاثاً ، ثم يقرأ ثم يكبر تكبيرة ركع بها ، ثم يسجد ، ثم يقوم فيقرأ ، ثم يكبر ثلاثاً ، ثم يكبر تكبيرة ، ركع بها .

٧٢٨٥ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا مؤمل ، قال : ثنا سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن عبدالله بن أبي موسى ، عن عبدالله رضى الله عنه في التكبير يوم العيد ، فذكر نحو ذلك .

٧٢٨٦ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا هشام بن أبي عبدالله ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن علقمة ابن قيس قال : خرج الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، على ابن مسعود ، وحذيفة ، والأشعري رضى الله عنهم فقال : إن العيد غدا ، فكيف التكبير ؟ .

فقال ابن مسعود رضى الله عنه ، فذكر نحو ذلك ، وزاد « فقال الأشعري وحذيفة رضى الله عنهما : صدق أبو عبدالرحمن » .

فهذا حذيفة وأبو موسى رضى الله عنهما ، قد وافقا عبدالله ، على ماذهب إليه من التكبير ، وكيفية صلاة العيد .

وقد روى خلاف ذلك أيضاً ، عن عبدالله بن الزبير .

٧٢٨٧ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا روح ، عن ابن جريج قال يوسف بن ماسك ، أخبرني أن ابن الزبير ، لم يكن يكبر إلا أربعا ، سوى تكبيرتين للركعتين ، سمع ذلك منه زعم .

فقد يحتمل أن يكون الأربع التي كان يكبرهن ، في الركعة الأولى سوى تكبيرة الافتتاح ، فيكون ما فعل من ذلك موافقاً ، لما ذهب إليه ابن مسعود ، وحذيفة ، وأبو موسى رضى الله عنهم ، ويحتمل أن تكون تكبيرة الافتتاح داخلة فيهن فيكون ذلك مخالفاً لمذهبهم .

وأولى بنا أن نحمله ، على ماوافق قولهم ، لا على ماخالفه .

وقد روى خلاف ذلك أيضاً ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه .

٧٢٨٨ - **حدثنا** أبو بكره قال : ثنا روح ، قال : ثنا الأشعث ، عن محمد ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال : نسمع تكبيرات ، خمس في الأولى ، وأربع في الأخيرة^(١) مع تكبيرة الصلاة .

٧٢٨٩ - **حدثنا** صالح بن عبدالرحمن ، قال : ثنا سعيد ، قال : ثنا هشيم قال : أخبرنا عبيدالله بن أبي بكر بن أنس بن مالك ، عن حده أنس بن مالك رضى الله عنه قال : إذا كان في منزله بالطاف ، فلم يشهد العيد إلى مصره جمع مواليه وولده ، ثم يأمر مولاة ، عبدالله ابن أبي عتبة ، فيصل بهم كصلاة أهل العسر ، فذكر مثل حديث عبدالله بن

(١) وفي نسخة « الآخرة »

الحارث ، عن ابن عباس رضى الله عنهما ، الذى ذكرناه فى هذا الباب ، سواء .

وقد روى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، خلاف ذلك أيضاً .

٧٢٩٠ - **حديث** أبو بكره قال : ثنا روح ، قال : ثنا سعيد ، عن قتادة ، عن جابر بن عبد الله ، ومسروق ، وسعيد ابن المسيب ، أنهم قالوا : عشر تكبيرات مع تكبيرة الصلاة ، وبه يأخذ قتادة .

وقد خالف ذلك غيرهم ، من أصحاب رسول الله ﷺ .

٧٢٩١ - **حديث** أبو بكره قال : ثنا روح قال : ثنا ابن عون عن مكحول ، قال : **حديث** من أرسله سعيد بن العاص فاتفق له أربعة من أصحاب النبي ﷺ ، على ثمانى تكبيرات .

فهذا الحديث ، هو الحديث الذى قد روينا فيما تقدم ، من هذا الباب ، وفى الأربعة ، أبو موسى ، وحذيفة رضى الله عنهما وقد صدقا أبا عبد الرحمن فيما أفنى به الوليد بن عقبة ، وفيما أفنى به أن تكبيرة الافتتاح ، سوى هذه الثمانى تكبيرات .

ثبت بذلك أن التكبيرات التى فى هذا الحديث ، وفى حديث الجوزجاني^(١) غير تكبيرة الافتتاح .

فهذا ما روى عن أصحاب رسول الله ﷺ فى تكبير العيدين .

وقد روى عن تابعيهم فى ذلك اختلاف .

٧٢٩٢ - فما روى عنهم فى ذلك ، ما **حديث** أبو بكره ، قال : ثنا روح ، قال : ثنا عتاب بن بشير ، عن خُصيف أن عمر بن عبدالعزيز رحمه الله ، كان يكبر سبعا وخمسا .

فقال : أهل المقالة الأولى : فهذا عمر بن عبدالعزيز ، قد وافق مذهبا مذهبه .

فيل لهم : فقد روى ، عن أكثر التابعين خلاف هذا .

٧٢٩٣ - **حديث** أبو بكره قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا شعبة ، عن منصور ، عن إبراهيم أن مسروق بن الأجدع رحمه الله ، كان يكبر فى العيدين تسع تكبيرات .

٧٢٩٤ - **حديث** أبو بكره ، قال : ثنا روح ، قال : ثنا شعبة ، قال سمعت منصوراً يحدث ، عن إبراهيم ، عن الأسود ومسروق ، أنهما كانا يكبران فى العيدين ، تسع تكبيرات .

٧٢٩٥ - **حديث** أبو بكره ، قال : ثنا روح ، قال : ثنا الأشعث عن الحسن رحمه الله ، قال : تسع تكبيرات ، خمس فى الأولى ، وأربع فى الآخرة ، مع تكبيرة الصلاة .

٧٢٩٦ - **حديث** أبو بكره ، قال : ثنا روح ، قال : ثنا سعيد ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم النخعي رحمه الله . قال : تسع تكبيرات .

(١) وفى نسخة « الجوزاني » .

٧٢٩٧ - **حديث** أبو بكره قال : ثنا روح ، قال : ثنا شعبة ، قال : سمعت حمزة ، أبا حمارة ، قال : سمعت الشعبي رحمه الله يقول : ثلاثاً ثلاثاً ، سوى تكبيرة الصلاة .

٧٢٩٨ - **حديث** أبو بكره قال : ثنا الحجاج بن النبال ، قال : ثنا يزيد بن إبراهيم ، قال : ثنا محمد ، وهو ابن سيرين ، في تكبير العيدين ، فذكر مثل حديث تكبير ابن مسعود رضي الله عنه ، ووافقه أيضاً علي الوالاة ، بين القراءتين .

٧٢٩٩ - **حديث** أبو بكره قال : ثنا روح ، عن ابن هون ، عن محمد بن عمرو .

فهذا أكثر من رويناه عنه من التابعين ، قد وافق قوله ، قول ابن مسعود رضي الله عنه .

ولما اختلف في التكبير في صلاة العيدين ، هذا الاختلاف ، أردنا أن ننظر في ذلك ، لستخرج من أقوالهم هذه ، قولاً صحيحاً .

فنظرنا في ذلك ، فلم يرو عن أحد منهم أنه فرق بين الصلاة في المفطر ، والأضحية ، غير على رضي الله عنه ، وكانت صلاة المفطر ، وصلاة النحر صلاتي عيد مفعولتين ، لمعنى واحد ، وهما مستويتان في ركوعهما وسجودهما . فكان النظر أن يكونا سواء ، لا اختلاف بين إحداها وبين الأخرى في سائر حكمهما .

فثبت بما ذكرنا التسوية بين الصلاتين في يوم النحر ، ويوم المفطر .

ثم نظرنا في عدد التكبير ، فبهما فرأينا سائر الصلوات خالية من هذا التكبير ، ورأينا صلاة العيدين قد أجمع أن فيهما تكبيرات زائدة على غيرها من الصلوات .

فكان النظر أن لا يزداد في الصلاة للعيدين ، على ما سائر الصلوات غيرها ، إلا ما اتفق على زيادته ، فكل قد أجمع على زيادة التسع تكبيرات ، على ما ذهب إليه ابن مسعود ، وحذيفة ، وابن عباس ، وأبو موسى ، ومن سمعنا معهم رضي الله عنهم .

واختلفوا في الزيادة على ذلك ، فزدنا في هذه الصلاة ، ما اتفق على زيادته فيها ، ونفيها عنها ما لم يتفق على زيادته فيها .

فثبت بذلك ما ذهب إليه أهل هذه المقالة .

ثم نظرنا في موضع القراءة منها فقال الذين ذهبوا إلى أنها في الركعة الأولى بعد التكبير ، وفي الثانية كذلك ، قد رأينا كم قد اتفقتم ، ونحن ، أن القراءة في الركعة الأولى ، مؤخرة عن التكبير ، فالنظر أن تكون في الثانية كذلك .

فكان من الحجة عليهم لأهل المقالة الأخرى ، أن التكبير ذكر يفعل في الصلاة ، وهو غير القراءة .

فنظرنا في موضع الذكر من الركعة الأولى من الصلاة ، ومن الركعة الثانية ، أين موضعه ؟ .

فوجدنا الركعة الأولى ، فيها الاستفتاح والتموذ ، على ما قد رويناه في غير هذا الوضع ، من كتابنا هذا ،

عن رسول الله ﷺ ، وعن روينده عنه من أصحابه ، رضى الله عنهم ، فكان ذلك في أول الصلاة قبل القراءة .
فثبت بذلك ، أن كذلك موضع التكبير في صلاة العيدين ، في الركعة الأولى ، هو ذلك الموضع منها .
ووجدنا القنوت في الوتر ، يفعل في الركعة الأخيرة^(١) من صلاة الوتر ، فكأن قد أجمع أنه بعد القراءة ،
وأن القراءة مقدمة عليه .

وإنما اختلفوا في تقديم الركوع عليه ، وفي تقديمه على الركوع .

وأما في تأخيرها عن القراءة ، فلا .

فثبت بذلك أن موضع التكبير من الركعة الآخرة ، من صلاة العيد ، هو بعد القراءة يستوي موضع سائر
الذكر في الصلوات ، ويكون موضع كل ما اختلفوا في موضعه منه ، كوضع ما قد أجمع على موضعه .
وكل ما بيننا في هذا الباب ، فهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين

٢ - باب حكم المرأة في ماها

٧٣٠٠ - حدثنا يونس ، قال : ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير ، قال : حدثني الألبان بن سعد ، عن عبد الله بن يحيى
الأنصاري ، عن أبيه ، عن جده ، أن حدثه أنه أتى رسول الله ﷺ ، بحلي لها ، فقالت : إني تصدقت بهذا .
فقال رسول الله ﷺ : « إنه لا يجوز للمرأة في ماها أمر ، إلا بإذن زوجها . فهل استأذنت زوجك ؟ »
فقالت : نعم .

فبعث رسول الله ﷺ فقال : « هل أدنت لامرأتك أن تصدق بحليها هذا » فقال : نعم .
فقبله منها ، رسول الله ﷺ .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا الحديث ، فقالوا : لا يجوز للمرأة هبة شيء من مالها ، ولا الصدقة به ،
دون إذن زوجها

وخالفهم في ذلك آخرون ، فأدعوا أمرها كله في مالها ، وجعلوها في مالها ، كزوجها في ماله
واحتجوا في ذلك ، بقول الله عز وجل : « وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ
شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُنُوهُنَّ حَتَّى تَرْضَوْهُنَّ » .

وأباح الله للزوج ، ما طاب له به نفس امرأته .

وبموله عز وجل : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُ مَوْهَنَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْصِبُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً
فَتَرَضُوا فَمَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ » .

فأجاز هفوهن من مالهن ، بمد طلاق زوجها إياها بغير استئذان من أحد .
فدل ذلك على جواز أمر المرأة في مالها ، وعلى أنها في مالها ، كالرجل في ماله .
وقد روى عن رسول الله ﷺ ، ما يوافق هذا المعنى أيضاً .
وهو ما قد روينا عنه في « كتاب الزكاة » في امرأة عبدالله بن مسعود رضی الله عنه حين أخذت حلماً ،
لتذهب به إلى رسول الله ﷺ ، لتصدق به .
فقال عبدالله رضی الله عنه « هلمی تصدق به على » .
فقلت : لا ، حتى أستأذن رسول الله ﷺ .
فجاءت رسول الله ﷺ ، فاستأذنته في ذلك ، فقال : « تصدق به عليه ، وعلى الأيتام الذين في حجره ،
فإنهم له موضع » .
فقد أحبا رسول الله ﷺ الصدقة ، بحلها ، على زوجها ، وعلى أيتامه ، ولم يأمرها باستئذانه فبما تصدق
به على أيتامه .
وفي هذا الحديث أيضاً ، أن رسول الله ﷺ وعظ النساء فقال : « تصدقن » ولم يذكر في ذلك
أمر أزواجهن .

فدل ذلك أن لمن الصدقة بما أورد من أموالهن ، بغير أمر أزواجهن .

٧٣٠١ - وقد **حدثنا** أبو بكر ، قال : ثنا روح ، وأبو الوليد قالا : ثنا شعبة ، قال : سمعت أيوب يحدث عطاء
قال : أشهد على ابن عباس رضی الله عنهما .

أو حدث به عن ابن عباس رضی الله عنهما قال : أشهد على رسول الله ﷺ أنه خرج يوم فطر ، فصلى ، ثم
خطب ، ثم أتى النساء ، فأمرهن أن يتصدقن .

٧٣٠٢ - **حدثنا** أبو بكر ، قال : ثنا مؤمل ، قال : ثنا سفيان ، عن عبد الرحمن بن عابس^(١) قال : قلت لابن عباس
رضي الله عنهما ، شهدت العيد مع رسول الله ﷺ ؟

قال : نعم ، ولولا مكان مني ، ما شهدت من صغري ، خرج رسول الله ﷺ يوم العيد ، فصلى ، ثم خطب ،
ثم أتى النساء مع بلال رضی الله عنه ، فوعظهن .

فجعلت المرأة تهوى بيدها إلى رقبتها ، والمرأة تهوى بيدها إلى أذنها ، فتدفعه إلى بلال رضی الله عنه ، وبلال
يجعله في ثوبه ، ثم انطلق به مع النبي ﷺ ، إلى منزله .

٧٣٠٣ - **حدثنا** أبو بكر ، قال : ثنا روح ، قال : ثنا ابن جريج ، قال : **حدثني** الحسن بن مسلم ، عن طلوس ،
عن ابن عباس رضی الله عنهما ، قال : شهدت الصلاة مع رسول الله ﷺ ، ومع أبي بكر ، وممر ، وعثمان رضی الله
عنهم ، فكلهم يصلونها قبل الخطبة ، ثم يخطب بعد .

(١) انظر انحاء المهرة [٣/٥٠/ب] والتفريب: ٣٤٣

قال : و نزل نبي الله ﷺ ، فكان أنظر إليه يجلس الرجل بيده ، ثم أقبل يشقه حتى أتى النساء ، ومعه بلال رضي الله عنه فقال « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُسَوِّمَاتُ يَبَيِّنَنَّكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرَكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا » إلى قوله « غَفُورٌ رَحِيمٌ » .

فقال حين فرغ « أنت على ذلك » .

فقال امرأة واحدة - لم تحبه غيرها « نعم يا رسول الله » قال : فتصدقن .

فبسط بلال رضي الله عنه ثوبه ، ثم قال : لمن « اثنين » فحملن يلقين الفتح والخواتيم ، في ثوب بلال رضي الله عنه .

٧٣٠٤ - حدثنا أبو بكره قال : ثنا روح قال : ثنا ابن جريج ، قال : أخبرني عطاء ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، قال : سمعت يقول « إن النبي ﷺ قام يوم العطر ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، ثم خطب الناس .

فلما مرغ نبي الله ﷺ ، قام فأتى النساء ، فذكرهن وهو يتوكل على بلال ، وبلال باسط ثوبه ، فجعل النساء يلقين فيه صدقاتهن .

٧٣٠٥ - وحدثنا ابن أبي داود ، قال : ثنا عبيد بن هشام الحلبي قال : ثنا عبيد^(١) الله ابن عمرو رضي الله عنه ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن زيد بن رفيع ، عن حزام بن حكيم بن حزام ، رضي الله عنه قال : خطب النبي ﷺ النساء ذات يوم ، فأمرهن بتقوى الله عز وجل ، والطاعة لأزواجهن ، وأن يتصدقن .

فهذا رسول الله ﷺ قد أمر النساء بالصدقات ، وقبلها منهن ، ولم ينتظر في ذلك رأى أزواجهن .

وقد روى عن رسول الله ﷺ ، ما يدل على ذلك أيضاً .

٧٣٠٦ - حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن ، قال : ثنا أسد قال : ثنا ابن لهيعة . قال : ثنا بكر بن الأشج ، عن كريب^(٢) مولى ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : سمعت ميمونة زوج النبي ﷺ تقول « أعتقت وليدة على عهد رسول الله ﷺ ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال « لو أعطيتها أخنك^(٣) الأعرابية ، كان أعظم لأحرك » .

٧٣٠٧ - حدثنا ربيع قال : ثنا أسد ، قال : ثنا محمد بن حازم ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن عبيد الله ابن عبد الله ، عن ميمونة رضي الله عنها ، مثله .

فلو كان أمر المرأة ، لا يجوز في مالها بغير إذن زوجها ، لرد رسول الله ﷺ عتاقها ، وصرف اجارية إلى الذي هو أفضل من العتاق .

فكيف يجوز لأحد ترك آيتين من كتاب الله عز وجل ، وسنن ثابتة عن رسول الله ﷺ ، متفق على صحة بحيثها ، إلى حديث شاذ ، لا يثبت مثله ؟ .

ثم انظر من بعد ، يدل على ما ذكرنا .

(٢) وفي نسخة « عكرمة » .

(١) وفي نسخة « عبيد » .

(٣) وفي نسخة « أخوالك » .

وذلك أنا رأيناهم لا يختلفون في المرأة ، في وصاياها من ثلث مالها أنها جائزة من ثلثها ، كوصايا الرجال ، ولم يكن لزوجها عليها في ذلك سبيل ولا امر ، وبذلك نطق الكتاب العزيز .
 قال الله عز وجل « وَلَكُمْ نَصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ » .
 فإذا كانت وصاياها في ثلث مالها ، جائزة بعد وفاتها ، فأفعالها في مالها في حياتها ، أجزء من ذلك .
 فبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٣ - باب ما يفعله المصلي بعد رفعه من السجدة الأخيرة من الركعة الأولى

٧٣٠٨ - **حدثنا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا أبو الربيع الزهراني ، قال : ثنا حماد بن زيد ، قال **حدثني** أيوب ، عن أبي قلابة ، عن مالك بن الحويرث ، أنه كان يقول لأصحابه « ألا أريكم كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ ؟ وإن ذلك ، لفي غير حين لصلاة .

فقام ، فأمكن القيام ، ثم ركع ، فأمكن الركوع ، ثم رفع رأسه وانتصب قائماً هنيئاً ، ثم سجد ، ثم رفع رأسه ، فتمكن في الجلوس ، ثم انتظر هنيئاً ، ثم سجد .

قال أبو قلابة : ففعل كصلاته شيخنا هذا (يعني عمرو بن سلمة رضي الله عنه) .

قال : فرأيت عمرو بن سلمة يصنع شيئاً ، لا أراكم تصنعونه ، إنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأولى والثالثة التي لا يقعد فيها ، استوى قاعداً ، ثم قام .

٧٣٠٩ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن ، قال : ثنا سعيد بن منصور ، قال : ثنا هشيم قال : أخبرنا خالد ، عن أبي قلابة قال : أخبرنا مالك بن الحويرث ، رضي الله عنه ، أنه رأى النبي ﷺ ، إذا كان في وتر من صلاته ، لم ينهض حتى يستوى قاعداً .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن الرجل إذا رفع رأسه من السجدة الثانية ، من الركعة الأولى والثالثة ، فعد حتى يطمئن قاعداً ، ثم يقوم بعد ، واحتجوا في ذلك ، بهذا الحديث وحالهم في ذلك آخرون ، فقالوا : بل يقوم منها ، ولا ينتظر أن يستوى قاعداً .

٧٣١٠ - واحتجوا في ذلك بما **حدثني** به غير واحد من أصحابنا ، رحمهم الله ، منهم علي بن سعيد بن بشير الرازي ، قال : ثنا أبو همام الوائلي بن شجاع الكوفي . قال : ثنا أبي . قال : ثنا أبو حنيفة ، قال : ثنا الحسن الكوفي ابن الحر . قال : **حدثني** عيسى بن عبد الله بن مالك ، عن محمد بن عمرو بن عطاء رضي الله عنه ، أحد بني مالك ، عن عياش أو عباس بن سهل الساعدي ، وكان في مجلس ، فيه أبوه ، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ ، وفي المجلس أبو هريرة ، وأبو أسيد ، وأبو حميد الساعدي والأنصار رضي الله عنهم ، أنهم تذكروا الصلاة .

فقال أبو حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ ، اتبعت ذلك من رسول الله ﷺ .

قالوا : فأرنا ، فقام يصلي وهم ينظرون ، فكبر ورفع يديه في أول التكبير ، ثم ذكر حديثا طويلا ، ذكر فيه أنه لما رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الأولى ، قام ولم يتورك .

فلما جاء هذا الحديث على ما ذكرنا ، وخالف الحديث الأول ، احتمل أن يكون ما فعله رسول الله ﷺ في الحديث الأول ، لعله كانت به ، فقدم من أجلها ، لأن ذلك من سنة الصلاة ، كما قد كان ابن عمر رضي الله عنهما يتربع بالصلاة فلما سئل عن ذلك قال : إن رجلا لا يحملاني .

فكذلك يحتمل أن يكون ما فعل رسول الله ﷺ من ذلك القعود ، كان لعله أصابته ، حتى لا يضاد^(١) ذلك ما روى عنه في الحديث الآخر ، ولا يحالعه .

وهذا أولى بنا ، من حمل ما روى عنه على التضاد والتناق .

وحديث أبي حميد أيضا ، فيه حكاية أبي حميد ، ما حكى بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ ، فلم ينكر ذلك عليه أحد منهم .

فدل ذلك ، أن ما عندهم في ذلك ، غير مخالف لما حكاه لهم .

وفي حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه ، في كلام أيوب أن ما كان عمرو بن سلمة يفعل من ذلك ، لم يكن يرى الناس يفعلونه وهو ، فقد رأى جماعة من جملة التابعين .

فذلك حجة^(٢) في دفع ما روى عن أبي قلابة ، عن مالك ، أن يكون سنة .

ثم النظر من بعد هذا ، بواق ما روى أبو حميد ، رضي الله عنه .

وذلك أنا رأينا الرجل إذا خرج في صلاته ، من حال إلى حال ، استأنف ذكرنا .

من ذلك أنا رأينا إذا أراد الركوع ، كبر وخر راکعا ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، قال : « سمع الله لمن حمده » وإذا حر من القيام إلى السجود فقال : « الله أكبر » وإذا رفع رأسه من السجود قال « الله أكبر » وإذا عاد إلى السجود فعل ذلك أيضا ، وإذا رفع رأسه لم يكبر من بعده رأسه ، إلى أن يستوي قائما ، غير تسكيرة واحدة .

فدل ذلك أنه ليس بين سجوده وقيامه جلوس .

ولو كان بينهما جلوس ، لاحتاج أن يكون تكبيره بعد رفعه رأسه من السجود ، للدخول في ذلك الجلوس ، ولاحتاج إلى تكبير آخر ، إذا نهض للقيام .

فلما لم يؤمر بذلك ، ثبت أن لا قعود بين الرفع من السجدة الأخيرة ، والقيام إلى الركعة التي بعدها ، ليكون حكم ذلك ، وحكم سائر الصلوات ، مؤثما غير مختلف .

(١) وفي نسخة « لا يضاد »

(٢) وفي نسخة « دفع »

فهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وعبد بن الحسن ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٤ - باب ما يجب للمملوك على مولاه من الكسوة والطعام

٧٣١١ - **حدثنا** ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد ، ح .

٧٣١٢ - **وحدثنا** حسين بن نصر قال : ثنا مهدي بن جعفر ، قال : ثنا حاتم بن إسماعيل قال : ثنا يعقوب بن مجاهد المدني ، أبو حمزة ، عن عبادة [بن الوليد بن عبادة] بن الصامت ، رضي الله عنه قال : خرجت أنا وأبي ، نطلب هذا العلم في هذا الحي من الأنصار ، قبل أن يهلكوا .

فكان أول من لقينا ، أبو اليسر ، صاحب رسول الله ﷺ ، ومعه غلام له ، وعليه بردة ومغافرى ، وعلى غلامه بردة ومغافرى .

قال : فقلت له : يا عم ، لو أخذت بردة غلامك ، وأعطيته مغافريك ، وأخذت مغافريه ، وأعطيته بردتك ، فكانت عليك حلة ، وعليه حلة .

قال : فسح رأسي وقال : « اللهم بارك فيه » .

ثم قال : يا ابن أخي بصرت عيناى هاتان ، وسمته أذناى هاتان ، ووعاه قلبي من رسول الله ﷺ وهو يقول « أطعموم مما تأكلون ، واكسوم مما تلبسون » فكان إن أعطيته من متاع الدنيا أحب إلى من أن يأخذ من حسناى يوم القيامة » .

٧٣١٣ - **حدثنا** محمد بن سنان الشيرى قال : ثنا عبد الوهاب ابن نجيدة الحوطى ، قال : ثنا عيسى بن يونس ، عن الأعمش ، عن المروار بن سويد ، قال : خرجنا حجاجا ، أو معتمرين ، فلقينا أباذ رضى الله عنه بالبردة ، وإذا عليه برد ، وعلى غلامه برد مقله .

فقلنا له : يا أباذ ، لو أخذت هذا البرد إلى بروك ، لكانت حلة وكسوته بردا غيره .

فقال أبو ذر ، رضى الله عنه : سمعت رسول الله ﷺ يقول « إخوانكم جملهم الله عز وجل تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده ، فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا يكلفه ما يغلبه ، فإن كفه ما يغلبه ، فليمنه » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن على الرجل أن يسوى بين مملوكه وبين نفسه ، في الطعام ، والكسوة .

واحتجوا في ذلك بما روينا عن رسول الله ﷺ ، وبما روينا من مذهب أبي اليسر ، وأبي ذر ، رضى الله عنهما ، الذى ذكرنا في ذلك .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : الذى يجب للمملوك على مولاه ، هو طعامه ، وكسوته ، لا غير ذلك ، مما يوسع به الرجل على نفسه .

٧٣١٤ - واحتجوا في ذلك ، بما **حدثنا** إسماعيل بن يحيى المزني ، قال : ثنا محمد بن إدريس الشافعي ، قال ثنا سفيان ابن عيينة ، قال : ثنا ابن عجلان ، عن بكير بن عبدالله بن الأشج ، عن عجلان ، أبي محمد ، عن أبي هريرة ، رضى الله عنه ، أن رسول الله ﷺ ، قال « للمملوك طعامه وكسوته ، ولا يكاف من العمل ، إلا ما يطيق » . قالوا : فهذا الذي يجب للمملوك على سيده .

وكان أولى الأشياء بنا - لما روى هذا عن رسول الله ﷺ - أن يحمل ما رويناؤه قبله في هذا الباب ، على ما يوافقه ، ما وجدنا إلى ذلك سبيلا .

فكان قول رسول الله ﷺ « أطعموم مما تأكلون ، واكسوم مما تلبسون » قد يحتمل أن يكون أراد بذلك الخبز والأدم ، واللباب من الكتان والقطن ، فإذا شركوا أموالهم في ذلك ، فقد أكلوا مما يأكلون ، ولبسوا مما يلبسون ، فوافق ذلك معنى حديث أبي هريرة .

وإنما تجب المساواة ، لو كان قال « أطعموم مثل ما تأكلون ، واكسوم مثل ما تلبسون » .

فلو كان قال هذا ، لم يجز للمولى أن يفضلوا عبيدهم ، في طعام ، أو كسوة ، ولكنه إنما قال « أطعموم مما تأكلون ، واكسوم مما تلبسون » .

فلم يكن في ذلك وجوب المساواة بينهم ، في الكسوة والطعام ، وإنما فيه وجوب الكسوة مما يلبسون ، ووجوب الطعام مما يأكلون ، وإن كانوا في ذلك ، غير متساوين .

وقد دل على ذلك أيضا ، ما قد روى عن رسول الله ﷺ .

٧٣١٥ - **حدثنا** إسماعيل بن يحيى المزني ، قال : ثنا محمد بن إدريس الشافعي ، عن سفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا كفى أحدكم خادمه ، طعامه ، حره ، ودخانه فليجلسه ، فليأكل معه ، فإن أبي ، فليأخذ لقمه ، فليروعا ، ثم ليطعمها إياه » .

٧٣١٦ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا سميد بن عاصم ، عن شعبة ، عن محمد بن زياد ، عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه ، فإن لم يجلسه معه ، فليتناوله أكلة أو كائنين » أو قال : « لقمه ، أو لقمتين ، فإنه ولي حره وعلاجه » (١) .

أفلا ترى أن رسول الله ﷺ قد وسع على المولى أن يطعم عبده من طعامه الذي قد ولي صنعته له عبده لقمه واحدة ثم يستأثر هو بما بقي من ذلك الطعام بعد تلك اللقمة .

فدل ذلك أن معنى ما أراد بقوله ﷺ « أطعموم مما تأكلون » أنه لم يرد المساواة « وكذلك معنى قوله ، واكسوم مما تلبسون » .

وأما ما فعل أبو اليسر فملى الإشفاق منه والخوف لاعلى غير ذلك .

وهذا الذي صححنا عليه معاني هذه الآثار قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمته الله عليهم أجمعين .

(١) وفي نسخة « دخانه » .

٥ - باب إنشاد الشعر في المساجد

٧٣١٧ - **حدثنا** بوس ، قال : ثنا عبد الله بن يوسف ، قال : **حدثني** الليث ، قال : **حدثني** محمد بن عجلان ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رضى الله عنه ، أن رسول الله ﷺ نهى أن تنشدا الأشعار في المسجد ، وأن يباع فيه السلع ، وأن يتحلق فيه قبل الصلاة .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى كراهة إنشاد الشعر في المساجد ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .
وخالفهم في ذلك آخرون ، فلم يروا بإنشاد الشعر في المسجد بأساً ، إذا كان ذلك الشعر ، مما لا بأس بروايته ، وإنشاده في غير المسجد .

واحتجوا في ذلك بما قد روينا عن رسول الله ﷺ في غير هذا الموضع ، أنه وضع لسان منبراً في المسجد ينشد عليه الشعر وبما روينا عن ذلك ، من حديث حسان رضى الله عنه ، حين مر به عمر رضى الله عنه ، وهو ينشد الشعر في المسجد ، فزجره .

فقال له حسان رضى الله عنه « قد كنت أشد فيه الشعر لمن ^(١) هو خير منك » وذلك بمحضرة أصحاب رسول الله ﷺ ، فلم ينكر ذلك عليه منهم أحد ، ولا أنكره عليه أيضاً عمر رضى الله عنه .

وكان حديث بوس ، الذي قد بدأنا بذكره في أول هذا الباب ، قد يجوز أن يكون رسول الله ﷺ أراد بذلك ، الشعر الذي نهى عنه أن ينشد في المسجد ، هو الشعر الذي كانت قريش تهجوه به .

ويجوز أن يكون هو من الشعر الذي تؤبن فيه النساء ، وترأى به الأموال ، على ما قد ذكرناه في باب رواية الشعر من حواب الأنصار ، من أصحاب رسول الله ﷺ ، لابن الزبير رضى الله عنه بذلك ، حين أنكر عليهم إنشاد الشعر ، حول الكعبة .

وقد يجوز أيضاً أن يكون أراد بذلك ، الشعر الذي يغلب على المسجد ، حتى يكون كل من فيه أو أكثر من فيه ، متشاعلاً بذلك ، كمثل ما تناول عليه ابن عائشة ، وأبو عبيد ، قول رسول الله ﷺ « لأن يمتليء جوف أحدكم قيحاً ، حتى يريه ، خير له من أن يمتليء شعراً » على ما قد ذكرنا ذلك عنهما ، في غير هذا الموضع .

فيكون الشعر المنهى عنه في هذا ^(٢) الحديث ، هو خاص من الشعر ، وهو الذي فيه معنى من هذه المعاني الثلاثة ، التي ذكرنا ، حتى لا يضاد ذلك ، ما قد روينا عن رسول الله ﷺ ، من إباحة ذلك ، وما عمل به أصحابه من بعده .

فإن قال قائل : فإذا كان كما ذكرت . فلم قصد إلى المسجد ؟ والذي ذكرت من الذي هيجى به النبي ﷺ ،

(١) وفي نسخة « مع من » .

(٢) وفي نسخة ذلك « (٢) » .

والذي أبنت فيه النساء ، ورزئت فيه الأموال ، مكروه في غير المسجد ، ولو كان كما ذكرت ، لم يكن لذكره في المسجد ، معنى .

قيل له : قد يجري^(١) الكلام كثيراً ، بذكر معنى ، فلا يكون ذلك المعنى بذلك الحكم ، الذي جرى في ذلك الذكر ، مخصوصاً .

من ذلك قول الله عز وجل : « وَرَبَّابُكُمْ السَّلَاقِي فِي جُحُورِكُمْ مِّنْ نَّسَائِكُمْ السَّلَاقِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ » .

فذكر الزبية التي قد كانت في حجر ربيها ، فلم يكن ذلك ، على خصوصيتها ؛ لأنها كانت في حجره بذلك الحكم ، وأخرجها منه إذا لم تكن في حجره .

الآ ترى أنها لو كانت أسن^(٢) منه أنها عليه حرام ، كحرمها لو كانت صغيرة في حجره ؟ .

وقال عز وجل أيضاً في الصيد « وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ » .

فأجمعت العلماء — إلا من شذ منهم — أن قتله إياه ساهياً ، كذلك في وجوب الجزاء .

فلم يكن ذكره ما ذكرنا من هاتين الآيتين يوجب خصوص الحكم .

فكذلك ما روينا ، من ذكره المسجد في الشعر المنهي . من روايته ، ليس فيه دليل على خصوصية المسجد بذلك .

وكذلك أيضاً ، منهي عنه من البيع في المسجد ، هو البيع الذي يعمه ، أو يغلب عليه حتى يكون كالسوق ، فذلك مكروه .

فأما ما سوى ذلك ، فلا .

قد روينا عن رسول الله ﷺ ، ما يدل على إباحة العمل الذي ليس من القرب ، في المسجد .

٧٣١٨ - **حديث** فهد قال : ثنا محمد بن سعيد الأسبغاني ، قال : ثنا شريك ، عن منصور ، عن ربيع بن حراش ، عن علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « يامشر قریش ، لبيعن الله عليكم رجلاً ، امتحن الله به الإيمان ، يضرب رقابكم على الدين » .

فقال أبو بكر رضي الله عنه : أنا هو ، يارسول الله ؟ قال « لا » .

فقال عمر رضي الله عنه : أنا هو ، يارسول الله ؟ قال « لا » ، ولكنه خاف النمل في المسجد .

قال : وكان قد أتني إلى علي رضي الله عنه نمله يخلصها .

(١) وفي نسخة « يجرى » .

(٢) وفي نسخة « أسن » .

أفلا ترى أن رسول الله ﷺ لم يده علياً رضى الله عنه ، عن خصف النعل في المسجد ، وأن الناس لو اجتمعوا حتى يعموا المسجد بخصف النعال ، كان ذلك مكروهاً .

فلما كان مالا يعم المسجد ، من هذا ، غير مكروه ، وما يعمه منه ، أو يغلب عليه مكروهاً — كان ذلك في البيع ، وإنشاد الشعر ، والتعلق فيه ، قبل الصلاة ، مما عمن ذلك ، فهو مكروه ، وما لم يعمه منه ، ولم يغلب عليه ، فليس بمكروه ، والله أعلم بالصواب .

٦ - باب شراء الشيء الغائب

٧٣١٩ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا عمر بن بوس بن القاسم البجلي ، قال : ثنا أبي ، عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك ، رضى الله عنه قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن اللامسة والمنابذة .

٧٣٢٠ - **حدثنا** بوس قال : ثنا ابن وهب ، أن مالكا أخبره ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، رضى الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٣٢١ - **حدثنا** بوس ، قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن عامر بن سعد ، عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٣٢٢ - **حدثنا** إسماعيل بن يحيى المزني قال : ثنا محمد بن إدريس^(١) ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد ، رضى الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

٧٣٢٣ - **حدثنا** ربيع بن سليمان الجبزي ، قال : ثنا حسان بن غالب ، ويحيى بن عبد الله بن بكير قالوا : **حدثنا** يعقوب بن عبد الرحمن القاري ، عن سهيل ابن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، مثله . قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن الرجل إذا ابتاع مالم يره ، لم يجوز ابتياعه إياه ، وذهبوا في ذلك إلى تأويل ، تأويله في هذا الحديث .

فقال : اللامسة ، مالمه مشتريه بيده ، من غير أن ينظر إليه بمينه .

قالوا : والمنابذة هي : من هذا المعنى أيضاً ، وهو قول الرجل للرجل « انبذ إلى ثوبك » ، وأنبذ إليك ثوبي « على أن كل واحد منهما مبيع لصاحبه ، من غير نظر من كل واحد ، من الشترين إلى ثوب صاحبه .

وممن ذهب إلى هذا التأويل ، مالك بن أنس رحمه الله .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : من اشترى شيئاً غائباً عنه ، فالبيع جائز ، وله فيه خيار الرؤية ، إن شاء أخذه ، وإن شاء تركه وذهبوا في تأويل الحديث . الأول إلى أن اللامسة المسمى عنها فيه هي : بيع كان أهل

(١) وفي نسخة « محمد إدريس القاسمي » .

الجاهلية يتبايعونه فيما بينهم فكان الرجلان يتراوضان على الثوب ، فإذا لمسه المساوم به ، كان بذلك ، مبيعاً له ، ووجب على صاحبه تسليمه إليه .

وكذلك النابذة ، كانوا أيضاً يتناولون في الثوب ، وفيما أشبهه ، ثم يرميه ربه ، إلى الذي قاله عليه . فيسكون ذلك يوماً منه إياه ثوبه ، ولا يكون له بعد ذلك نقضه .

فنهى رسول الله ﷺ ، عن ذلك ، وجعل الحكم في البياعات أن لا يجب إلا بالمعاقدات التراضى عليها . فقال : « البيعان بالخيار ، ما لم يتفرقا » .

فجعل إلقاء أحدهما إلى صاحبه الثوب ، قبل أن يفارقه ، غير قاطع للخياره .

ثم اختلف الناس بعد ذلك ، في كيفية تلك الفرقة ، على ما قد ذكرنا من ذلك في موضعه ، من كتابنا هذا . وعن ذهب إلى هذا التأويل ، أبو حنيفة رضي الله عنه .

ولما اختلفوا في ذلك ، أردنا أن ننظر فيما سوى هذا الحديث ، من الأحاديث ، هل فيه ما يدل على أحد القولين اللذين ذكرنا .

فنظرنا في ذلك .

٧٣٢٤ - فإذا إبراهيم بن محمد الصيرفي قد **حُدِّثَ** ، قال : ثنا أبو الوليد الطيالسي ، قال : ثنا حماد ، عن حميد ، عن أس رضي الله عنه قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد .

فدل ذلك ، على إباحة بيعه بعدما يشتد ، وهو في سنبله ، لأنه لو لم يكن ذلك كذلك ، لقال « حتى يشتد ويبرأ من سنبله » .

فلما جعل الغاية في البيع المنهي عنه ، هي شدته وبيوسته ، دل ذلك أن البيع بعد ذلك ، بخلاف ما كان عليه في البدء .

فلما جاز بيع الحب المغيب في السنبيل ، الذي لم يبيع ، دل هذا ، على جواز بيع مال أراء المتبايعان ، إذا كانا يرجعان معه إلى معلوم ، كما يرجعان من الحنطة المبيعة المغيبة في السنبيل ، إلى حنطة معلومة .

وأولى الأشياء بنا ، في مثل هذا ، إذ كنا قد وقفنا على تأويل هذا الحديث ، واحتمل الحديث الآخر ، موافقته ، أو مخالفته — أن نحمله على موافقته ، لأعلى مخالفته .

٧٣٢٤ - وقد **حُدِّثَ** يونس قال : ثنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، في تفسير اللامسة ، والمنابذة .

قال « كان القوم يتبايعون السلع ، لا ينظرون إليها ، ولا يخبرون عنها » .

والمنابذة : أن يتنازعا القوم السلع ، لا ينظرون إليها ، ولا يخبرون عنها ، فهذا من أبواب القمار .

٧٣٢٥ - **حُدِّثَ** يونس قال ، أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ، عن ربيعة ، قال : كان هذا من أبواب القمار ، فنهى عنه رسول الله ﷺ .

فهذا الزهري ، وهو أحد من روى عنه هذا الحديث ، قد أجاز للرجل أن يشتري ما قد أخبر عنه ، وإن لم يكن عاينه .

ففي ذلك ، دليل على جواز ابتياع الغائب .

فقال قائل : ممن ذهب إلى التأويل الذي قدمنا ذكره ، في أول هذا الباب : من أين أجزتم بيع الغائب ، وهو مجهول ؟

فيل له : ما هو بمجهول في نفسه ، لأنه متى رجع إليه ، رجع إلى معلوم ، فهو كبيع الحنطة في سنبليها ، المرجوع منها إلى حنطة معلومة .

وإنما الجهل في هذا ، هو جهل البائع والمشتري ، فأما المبيع في نفسه ، فغير مجهول .

وإنما المجهول الذي لا يجوز بيعه ، هو المجهول في نفسه الذي لا يرجع منه إلى معلوم ، كقبض طعام غير مسمى ، باعه رجل من رجل .

فذلك البعض ، غير معلوم ، وغير مرجوع منه إلى معلوم ، فالعقد على ذلك ، غير جائز .

وقد وجدنا البيوع يجوز عقده على طعام بعينه ، على أنه كذا وكذا قفيزاً ، والبائع والمشتري ، لا يعلمان حقيقة كيله .

فيكون من حقوق البيع ، وجوب الكيل للمشتري على البائع ، ولا يكون جهلهما به ، ويوجب وقوع البيع على كيل مجهول ، إذا كانا يرجعان من^(١) ذلك إلى كيل معلوم .

فذلك الطعام الغائب إذا بيع ، والمشتري والبائع به جاهلان ، لا يكون جهلهما به يوجب وقوع العقد على شيء مجهول ، إذا كانا يرجعان منه إلى طعام معلوم .

فهذا هو النظر في هذا الباب ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

وقد روينا فيما تقدم من كتابنا هذا ، أن عثمان وطلحة رضي الله عنهما تبايعا مالا بالكوفة .

فقال عثمان : لي الخيار ، لأنني بعت ما لم أر .

وقال طلحة : لي الخيار ، لأنني ابتعت ما لم أر .

فحكاهما رضي الله عنهما ، بينهما جبير بن مطعم ، فقضى الخيار لطلحة ، ولا خيار لعثمان ، رضي الله عنه .

فاتفق هؤلاء الثلاثة بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ ، على جواز بيع شيء غائب عن بائعه ، وعن مشتريه .

٧٣٢٦ - وقد حُرِّشَ فهد ، قال : ثنا أبو الهيثم ، قال : أخبرنا شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري قال : أخبرني سالم أن

عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ركب يوماً مع عبد الله بن يحيى ، وهو رجل من أزد شنوءة ، حليف لبني النطلب

ابن عبد مناف ، وهو من أصحاب النبي ﷺ - إلى أرض له بريم .

(١) وفي نسخة « منه » .

فابتاعها منه عبدالله بن عمر رضى الله عنهما على أن ينظر إليها ورسم من المدينة ، على قريب من ثلاثين ميلا .

فهذا عبدالله بن عمر ، وعبدالله بن بحينة رضى الله عنهما ، قد تبايعا ماهو غائب عنهما ، ورأيا ذلك جائزاً .

فإن قال قائل : إنما جاز ذلك ، لاشتراط ابن عمر رضى الله عنهما ، الخيار .

فيل له : إن ذلك الخيار لم يجب لابن عمر رضى الله عنهما ، من جهة الاشتراط ، ولو كان من جهة الاشتراط وجب ، لكان البيع فاسداً .

ألا ترى أن رجلاً لو اشترى من رجل عبداً ، أو أرضاً على أنه بالخيار فيها لآلئ وقت معلوم ، أن البيع فاسد .

وابن عمر رضى الله عنهما في هذا الحديث الذى روينا عنه ، لم يشترط خيار الرؤية إلى وقت معلوم .

فدل ذلك أن ذلك الخيار الذى اشترطه ، هو خيار يجب له يحق المقد ، وهو خيار الرؤية الذى ذهب إليه طلحة وجبير ، فيما روينا عنهما ، لا خيار شرط .

٧٣٢٧ - وقد حدثنا فهد ، قال : ثنا أبو صالح ، عبدالله بن صالح ، قال : حدثني الليث ، قال : حدثني يونس ، عن ابن شهاب ، عن سالم قال : دل ابن عمر رضى الله عنهما : كئنا إذا تبايعنا ، كان كل واحد منا بالخيار ، مالم يتفرق المتبايعان .

قال : فتبايعت ، أنا وعثمان ، فبعته مالا لى بالوادى ، بما له بخير .

قال : فلما بايعته ، طفقت أنكص على عقبى نكص التمهقرى ، خشية أن يترادى البيع عثمان قبل أن أفارقه .

فهذا عثمان بن عفان ، وعبدالله بن عمر رضى الله عنهما ، قد تبايعا ، ماهو غائب عنهما ، ورأيا ذلك جائزاً ، وذلك بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ ، فلم ينكره عليهما منكر .

٧٣٢٨ - حدثنا ربيع بن سليمان المؤدب^(١) قال : ثنا أسد ، قال : ثنا أبو الأحوص ، عن أشعث بن أبي الشعثاء ، عن محمد بن عمير قال : قال أبو هريرة رضى الله عنه : نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين ، أن يقول الرجل للرجل « انبذ إلى ثوبك ، وأنبذ إليك ثوبى » من غير أن يقلبا^(٢) أو يتراضيا .

ويقول « دأبى بدابتك » من غير أن يقلبا ، أو يتراضيا .

ففي هذا الحديث ، إجازة البيع بالتراضى ، ودليل على أن النابذة المنهى عنها ، ماذهب إليه أبو حنيفة رضى الله عنه ، لا ماذهب إليه مخالفه ، والحمد لله رب العالمين .

(١) وى نسخة « الراوى » .

(٢) وى نسخة « يعمان » .

٧ - باب تزويج الأب ابنته البكر ، هل يحتاج في ذلك إلى استئجارها؟

٧٣٢٩ - **حديث** أبو زرعة ، عبد الرحمن بن عمر الدمشقي ، قال : ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ، قال : ثنا يونس بن أبي إسحق ، عن أبي بردة بن أبي موسى ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « تستأمر اليتيمة في نفسها ، فإن سكنت فقد أذنت ، وإن أنكرت ، لم تكره » .

٧٣٣٠ - **حديث** أحمد بن داود ، قال : ثنا عبيد الله بن محمد التيمي ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « اليتيمة تستأمر ، فإن رضيت ، فلها رضاها ، وإن أنكرت ، فلا جواز عليها » .

٧٣٣١ - **حديث** إبراهيم بن أبي داود ، قال : ثنا مسدد ، قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن عمرو ، قال : **حديث** أبو سلمة ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ مثله .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن للرجل أن يزوج ابنته البكر البالغة بغير أمرها ، ولا استئذانها ، ممن رأى ولا رأى لها في ذلك معه عندهم .

قالوا : ولما قصد النبي ﷺ في الأثرين المذكورين في أول هذا الباب ، بما ذكر فيهما من الصلت ، والمحكوم له بحكم الإذن إلى اليتيمة ، وهي التي لأب لها — دل ذلك أن ذات الأب في ذلك ، بخلافها ، وأن أمر أبيها عليها أو كد من أمر سائر أوليائها بعد أبيها .

وممن ذهب إلى هذا القول ، مالك بن أنس رحمه الله عليه .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : ليس لولي البكر أباً كان أو غيره ، أن يزوجه إلا بعد استئجاره إياها في ذلك وبعد صلتها عند استئجاره إياها .

وقالوا : ليس في قصد النبي ﷺ في الأثرين المرويين في ذلك في أول هذا الباب ، إلى اليتيمة ، ما يدل أن غير اليتيمة في ذلك على خلاف حكم اليتيمة .

إذ قد يجوز أن يكون أراد بذلك ، سائر الأبكار البتة وغيرهن .

وخص اليتيمة بالذكر ، إذ كان ، لا فرق بينها في ذلك ، وبين غيرها ، ولأن السامع ذلك منه في اليتيمة البكر ، يستدل به على حكم البكر غير اليتيمة .

وقد رأينا مثل هذا في القرآن ، قال الله عز وجل فيما حرم من النساء « وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي جُحُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ » .

فذكر الربيبة التي في حجر الزوج ، فلم يكن ذلك على تحريم الربيبة التي في حجر الزوج ، دون الربيبة التي هي أكبر منه .

بل كان التحريم عليهما جميعاً .

فكذلك ما ذكرنا عن رسول الله ﷺ ، في البكر اليتيمة ، ليس على اليتيمة البكر خاصة بل هو على البكر اليتيمة وغير اليتيمة .

وكان ما سمع أصحاب رسول الله ﷺ من ذلك في اليتيمة البكر ، دليلاً لهم أن ذات الأب فيه كذلك إذ^(١) كانوا قد علموا أن البكر قبل بلوغها إلى أبيها عقد البياحات على أموالها ، وعقد النكاح على بعضها .

ورأوا بلوغها ، يرفع ولاية أبيها عليها في العقود على أموالها ، فكذلك يرفع عنها العقود على بعضها .

ومع هذا فقد روى أهل هذا المذهب لذهبيهم آثاراً ، احتجوا له بها ، غير أن في بعضها طعناً على مذهب أهل الآثار ، وأكثرها سليم من ذلك وسفاتي بها كلها ، وبطلانها وفساد ما يفسده أهل الآثار منها ، في هذا الباب ، إن شاء الله تعالى .

٧٣٣٢ - فما روى في ذلك ، مما طعن فيه أهل الآثار ، ما **حدثنا** أبو أمية ، ومحمد بن علي بن داود ، قالا : ثنا الحسين ابن محمد المروزي قال : ثنا جرير بن حازم ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر ، وهي كارهة ، فأتى النبي ﷺ ، فخيرها .

فكان من طعن من يذهب إلى الآثار ، والتميز بين رواياتهم وثبت ما روى الحفاظ منهم ، وإسقاط ما روى من هودونهم^(٢) أن قالوا : هكذا روى هذا الحديث جرير بن حازم ، وهو رجل كثير الغلط .

وقد رواه الحفاظ عن أيوب ، على غير ذلك ، منهم سفيان الثوري ، ومحمد بن زيد ، وإسماعيل بن علية .

٧٣٣٣ - فذكرنا في ذلك ، ما **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا عبد الرحمن بن عبد الوهاب ، قال : ثنا وكيع ، عن سفيان ، عن أيوب السخيتي ، عن عكرمة أن النبي ﷺ ، فرق بين رجل وبين امرأة ، زوجاً أبوها ، وهي كارهة ، وكانت ثيباً .

فتبت بذلك عندهم ، خطأ جرير في هذا الحديث من وجهين .

أما أجدها ، فإدخاله ابن عباس فيه .

وأما الآخر ، فذكر فيه أنها كانت بكراً ، وإنما كانت ثيباً .

٧٣٣٤ - وما روى^(٣) في ذلك أيضاً ، ما **حدثنا** أحمد بن أبي عمران ، وإبراهيم بن أبي داود ، وعلي بن عبد الرحمن قالوا : أخبرنا أبو صالح الحكم بن أبي موسى قال : ثنا شعيب بن إسحاق الدمشقي عن الأوزاعي ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، رضي الله عنه أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر يثير أمرها ، فأتى النبي ﷺ ، ففرق بينهما .

فكان من حجة من يذهب في ذلك إلى تنقيح الأسانيد أن هذا الحديث لا يعلم أن أحداً ممن رواه عن شعيب ، ذكر فيه جابراً ، غير أبي صالح هذا .

(١) وفي نسخة « إذا » .

(٢) وفي نسخة « دونه » .

(٣) وفي نسخة « وما روي » .

فمن رواه وأسقط منه جابراً ، على بن معبد .

٧٣٣٥ - **حدثنا** محمد بن العباس عن علي بن معبد ، عن شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي ، عن عطاء ، عن النبي ﷺ ، مثله ، ولم يذكر جابراً .

وقد رواه عمرو بن أبي سلمة ، عن الأوزاعي ، فبين من فساده ، ما هو أكبر من هذا .

٧٣٣٦ - **حدثنا** إبراهيم بن أبي داود ، قال : أخبرنا عمرو بن أبي سلمة ، قال : ثنا الأوزاعي ، عن إبراهيم بن مرة ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن النبي ﷺ بذلك .

فصار هذا الحديث عن الأوزاعي ، عن إبراهيم بن مرة ، عن عطاء ، وإبراهيم بن مرة هذا ، فضعيف الحديث ، ليس عند أهل الآثار من أهل العلم أصلاً .

٧٣٣٧ - ومما رووا في ذلك أيضاً ، مما لا طعن لأحد فيه ، ما **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، أن مالكا أخبره ، ح

٧٣٣٨ - **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، وصالح بن عبد الرحمن الأنصاري قالا ، أخبرنا القعني ، عبد الله بن مسلمة ، ح .

٧٣٣٩ - **حدثنا** محمد بن العباس قال : ثنا القعني إسحاق بن مسلمة قالا : ثنا مالك بن أنس ، عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم ، يحدث عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ « الأئمة أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر في نفسها ، وإذنها صماتها » .

٧٣٤٠ - **حدثنا** الحسين بن نصر قال : ثنا يوسف بن عدي قال : ثنا حفص بن غياث ، عن عبيد الله بن عبد الله ابن موهب ، عن نافع بن جبير بن مطعم ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٣٤١ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد بن موسى ، قال : ثنا عيسى بن يونس ، عن ابن موهب ، فذكر بإسناده مثله .

٧٣٤٢ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد قال : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن زياد بن سعد ، عن عبد الله بن الفضل ، سمع نافع بن جبير يحدث عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال : « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر » .

فلما كانت الآية المذكورة في هذا الحديث ، هي التي وليها أي ولي كان ، من أب ، أو غيره ، كان كذلك البكر المذكورة فيه ، هي البكر التي وليها أي ولي كان ، من أب أو غيره .

أي : لم يكن غاية فيه وقياسه أن يكون غاية فكذلك البكر المقرونة إليها .

وقد روى هذا الحديث ، عن صالح بن كيسان ، عن نافع بن جبير ، يلفظ ، غير هذا اللفظ .

٧٣٤٣ - **حدثنا** فهد قال : ثنا يحيى بن عبد الحميد ، قال : ثنا عبد الله بن المبارك ، عن معمر ، عن صالح بن كيسان ، عن نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « ليس للأب مع الثيب أمر ، والابكر تستأذن ، وإذنها صماتها » .

فهذا معناه ، معنى الأول ، سواء .

والبكر المذكورة في هذا الحديث ، هي البكر ذات الأب ، كما أن الثيب المذكورة فيه ، كذلك .

فهذا ما روي لنا في هذا الباب ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ .

٧٣٤٤ - وأما عائشة رضي الله عنها مروى في ذلك عنها ، عن النبي ﷺ ، ما **حدثنا** أبو بشر الرقي ، قال : ثنا حجاج ابن محمد ، عن ابن جريج ، قال : سمعت ابن أبي مليكة يقول : قال ذكوان ، مولى عائشة : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : سألت رسول الله ﷺ ، عن الجارية ينكحها أهلها : أنستأمر أم لا ؟ قال « نعم ، نستأمر » .

فقلت : إنها تستحي فتسكت قال « فذلك إذنها إذا هي سكنت » .

فهذا رسول الله ﷺ قد سَوَّى بين أهل البكر جميعاً في تزويجها ، ولم يفصل في ذلك بين حكم أبيها ، ولا حكم غيره من سائر أهلها .

٧٣٤٥ - وأما أبو هريرة رضي الله عنه ، مروى في ذلك عنه ، عن النبي ﷺ ما **حدثنا** أبو بكرة ، قال : ثنا أبو داود ، قال : ثنا هشام الدستوائي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ قال « لا تنكح الثيب حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن » .

قالوا : وكيف إذنها يا رسول الله ؟ قال « الصمت » .

٧٣٤٦ - **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الوهاب ، عن وكيع ، عن علي بن المبارك ، عن يحيى ابن أبي كثير ، فذكر بإسناده مثله .

٧٣٤٧ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن ميمون ، قال : ثنا الوليد بن مسلم ، ح .

٧٣٤٨ - و**حدثنا** محمد بن الحجاج وربيعة ، قالوا : ثنا بشر بن بكر ، قال : ثنا الأوزاعي ، قال : **حدثني** يحيى ابن أبي كثير قال : **حدثني** أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

فقد جمع في ذلك بين سائر الأولياء ، ولم يجعل للأب في ذلك ، حكماً زائداً عن حكم من سواه منهم .

فدل ذلك أن المعنى الذي ذكرنا في حديث أبي هريرة الذي روينا ، عن محمد بن عمرو ، في أول هذا الباب ، كما ذكرنا ، ليوافق معناه معنى هذا الحديث ، ولا يضاده .

ولئن كان هذا الأمر يؤخذ من طريق فضل بعض الرواة على بعض ، في الحفظ ، والاتقان ، والحلالة ، فإن يحيى بن أبي كثير أجل من محمد بن عمرو ، وأتقن ، وأصح رواية ، لقد فضله أيوب السخيتاني على أهل زمان ذكره فيه .

حدثنا ابن أبي داود ، قال : ثنا موسى بن إسماعيل المنقري قال : ثنا وهيب بن خالد قال : سمعت أيوب يقول : ما بقى على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير رحمه الله .

وليس محمد بن عمرو في هذه المرتبة ، ولا في قريب منها ، بل قد تكلم فيه جماعة ، منهم مالك بن أنس رحمه الله .

٧٣٤٨ - مروى عنه ، ما **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا سليمان بن داود المنقري ، قال : ثنا هبة الرحمن بن عثمان البدرأوى قال : كنت عند مالك بن أنس ، فذكر عنده محمد بن عمرو .

فقال : حله ، يعنى الحديث ، فتحمل .

٧٣٤٩ - وأما هدى الكندى ، فروى عنه في ذلك ، عن النبي ﷺ ، ما **حدثنا** يونس قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : **حدثني** الليث بن سعد ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين ، عن عدى بن عدى الكندى ، عن أبيه عدى ، عن رسول الله ﷺ قال : « الثيب تُعْرَبُ عن نفسها ، والبكر رضاها صمتها » .

٧٣٥٠ - **حدثنا** بحر عن شبيب ، عن الليث بإسناده مثله .

٧٣٥١ - **حدثنا** يحيى بن عثمان قال : ثنا عمرو بن الربيع بن طارق قال : ثنا يحيى بن أيوب ، عن عبد الله ابن هبة الرحمن ، عن عدى بن هدى ، عن أبيه ، عن العرس ، وهو ابن عميرة ، وقد كان من أصحاب رسول الله ﷺ ، مثله .

فهذا كنهوا ما روى يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، عن النبي ﷺ .
فهذا تصحيح الآثار ، في هذا الباب ، قد دل أن أبا البكر ، لا زوجها بعد بلوغها ، إلا كما زوجها سائر أوليائها بعده .

وقد قدمنا من ذكر النظر في ذلك ، في أول هذا الباب ، ما يفنيها عن إعادته هاهنا فبذلك كله نأخذ .

نرى أن لا يزوج أب البكر ابنته البكر البالغة إلا بعد استبارة إياها في ذلك ، وعند صحتها عند ذلك الاستبارة ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، ومحمد ، رضى الله عنهم أجمعين .

وقد احتج قوم في ذلك ، بما روى في بنت نعيم بن النحام ، رضى الله عنه .

٧٣٥٢ - **حدثنا** هبة الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم ، قال : **حدثني** سعيد بن أبي مريم قال : أخبرني ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن إبراهيم بن نعيم بن عبد الله ابن النحام أخبره أن أباه أخبره ، عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه « اخطب على ابنة عبد الله بن النحام » فقال له : « إن له ابن^(١) أخ ولم يكن لينكحك ويتركهم » .

فذهب ابن عمر رضى الله عنهما إلى زيد بن الخطاب فسكاه ، فخطب عليه .

فقال ابن النحام « ما كنت لأترب^(٢) لحي ودي ، وارفع لحكم » فأنكحها ابن أخيه وكان هوى الجارية وأمها ابن عمر رضى الله عنهما .

فذهبت المرأة إلى رسول الله ﷺ فأخبرته أن أباه أنكحها ولم يؤامرها ، فأجاز رسول الله ﷺ نكاحها .

(١) وفي نسخة « بنى » .

(٢) وفي نسخة « لأترب » .

وقال رسول الله ﷺ « أشيروا على النساء في أنفسهن » فكانت الجارية بكراً .

فقال ابن النحام : يا رسول الله ، إنما يكرهونه من أجل أنه لا مال له ، فإن له في ماله مثل ما أعطاهم ابن عمر رضي الله عنهما .

فقالوا: ففي هذا الحديث أن النبي ﷺ ، أجاز عليها نكاح أبيها وهي كارهة له ، إذ كانت بكراً ، ولم يعمل لها مع أبيها رأياً في عقد النكاح عليه^(١) قيل له: لو كان هذا الحديث صحيحاً ثابتاً على ما روينا ، وكيف يكون ذلك كذلك وقد رواه الليث بن سعد ، يخالف عبد الله بن لهيعة في إسناده وفي متنه .

٧٣٥٣ - **حدثنا** الربيع بن سليمان المؤذن قال : ثنا شعيب بن الليث ، قال : **حدثنا** الليث بن سعد ، عن يزيد ابن أبي حبيب ، عن إبراهيم بن صالح بن عبد الله ، واسمه الذي يعرف به « نعيم بن النحام » ولكن رسول الله ﷺ سماه « صالحاً » أنه أخبره أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه « أخطب على ابنة صالح ؟ » فقال له إن نله يتامى ، ولم يكن ليؤثرنا عليهم .

فانطلق عبد الله إلى ممة زيد بن الخطاب ، ليخطب عليه ، فانطلق زيد بن الخطاب إلى صالح ، فقال : إن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أرسلني إليك بخطب ابنتك .

فقال : لي يتامى ولم أكن لأزب^(٢) لحي ، وأرنع لحكم أبي قد أنكحتنا فلانا ، وكان هوى أمها في عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فأنت رسول الله ﷺ فقالت : يا نبي الله خطب عبد الله بن عمر ابنتي ، فأنكحها أبوها يتامى في حجره ، ولم يؤامرهما .

فأرسل رسول الله ﷺ إلى صالح فقال « أنكحت ابنتك ولم تؤامرهما » فقال : نعم .

فقال رسول الله ﷺ « أشيروا على النساء في أنفسهن وهي بكر فقال صالح: إنما فعلت هذا لما أصدقها ابن عمر رضي الله عنهما ، فإن لها في ماله مثل ما أعطاهما .

ففي هذا الحديث اختلاف ما في الحديث الأول من الإسناد ومن المتن جميعاً ، لأن هذا الحديث إنما هو موقوف على إبراهيم بن صالح والأول قد جوز به إبراهيم بن صالح إلى أبيه وإلى ابن عمر رضي الله عنهما :

فقد كان ينبغي على مذهب هذا المخالف لنا ، أن يعمل ما روى الليث بن سعد في هذا ، أولى مما رواه عبد الله ابن لهيعة ، ثبت الليث وضبطه ، وقلة تخليط حديثه ، ولما في حديث عبد الله بن لهيعة من ضد ذلك .

وأما ما في متن هذا الحديث مما يخالف حديث عبد الله بن لهيعة ، فإن فيه أن رسول الله ﷺ قال لنعيم لما بلغه ما عقد على ابنته من النكاح بغير رضاها « أشيروا على النساء في أنفسهن » فكان ذلك رداً على نعيم لأن نعيماً لم يشاور ابنته في نفسها .

فهذا اختلاف ما في حديث عبد الله بن لهيعة .

(١) وفي نسخة « عليها »

(٢) وفي نسخة « لأشرب » .

فإن قال قائل : فليس في هذا الحديث إن النبي ﷺ فسخ النكاح .
 قيل له : ذلك — عندنا والله أعلم — أن ابنة نعيم ، لم تحضر إلى النبي ﷺ فتسأله ذلك .
 وإنما كانت حضرته ^(١) أمها ، لأن توكيل منها إياها بذلك ، حتى كانت عند النبي ﷺ يجب لها به السلام عنها .
 فكان من رسول الله ﷺ ما كان ، من السلام لنعيم على جهة التعليم .
 ولم يفسخ النكاح ، إذ كان ذلك من جهة القضاء وإن ^(٢) ، كان القضاء لا يجب إلا لحاضر باتفاق المسلمين جميعا .

ولقد روى الوليد بن مسلم عن ابن أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن رجلا زوج ابنته وهي بكر ، وهي كارهة ، فرد النبي ﷺ نكاحه عنها .
 فكيف يجوز أن يجعل حديث نعيم بن النحام ، على ما رواه عبدالله بن لمية ، إذ كان قد رده إلى عبدالله بن عمر ، وهذا واقع ، فقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما خلاف ذلك .

ثم قد وجدنا حديثا قد روى في أمر ابنة نعيم بن النحام ، ما يدل على أنها كانت أمة .
 ٧٣٥٤ - حدثنا القاسم بن عبدالله بن مهدي ، قال : ثنا أبو مصعب الزهري ^(٣) قال : ثنا حاتم بن إسماعيل عن الضحاك ابن عثمان ، عن يحيى بن عروة ، عن أبيه أن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال :
 إني قد خطبت ابنة نعيم بن النحام وأريد أن تمتى معي فكلّمه لي .
 فقال عمر رضي الله عنه : إني أعلم بنعيم منك ، إن عنده ابن أخ له يتما ولم يكن ليقض ^(٤) لحوم الناس ويترب لهم ^(٥) .

فقال : إن أمها قد خطبت إليّ ، فقال عمر رضي الله عنه : إن كنت فاعلا . فاذهب بمك بملك زيد ابن الخطاب .
 قال : ففهبنا إليه فكلّمه ، قال : فكأنما يسمع مقالة عمر رضي الله عنه فقال : « مرحبا بك وأهلاً » وذكر من منزلته وشرفه .

ثم قال ^(٦) : إن عندي ابن أخ لي يتيم ، ولم أكن لأتقض لحوم الناس وأترب لهم ^(٧) .
 فقالت أمها ، من ناحية البيت : والله لا يكون هذا ، حتى يقضى به علينا رسول الله ﷺ أتحبس أيا من بني عدي ، على ابن أخيك سفیه ؟ قالت ^(٨) وأضعيف .
 قال : ثم خرجت حتى أتت رسول الله ﷺ ، فأخبرته الخبر .

- | | |
|-------------------------------|-------------------------|
| (١) وفي نسخة « كان الذي حضر » | (٢) وفي نسخة « إذا » |
| (٣) وفي نسخة « الزبير » | (٤) وفي نسخة « لينقض » |
| (٥) وفي نسخة « يشرب » | (٦) وفي نسخة « فقال » |
| (٧) وفي نسخة « أشرب » | (٨) وفي نسخة « أو قال » |

فدعا نعيما فقص عليه كما قال لعبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

فقال رسول الله ﷺ لنعيم « صل رحمك ، وأرض أئمتك وأمها ، فإن لها من أمرها نصيبا » .
ففي هذا الحديث أن بنت نعيم ابن النخام كانت أئمتها ، فذلك أبعد من أن يكون رسول الله ﷺ أجاز نكاح أبيها عليها وهي كارهة ، وبالله التوفيق .

٨ - باب المقدار الذي يحرم الصدقة على مالكة

٧٣٥٥ - **حديث** أبو بشر الرقي ، قال : ثنا أيوب بن سويد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، قال : **حديث** ربيعة بن يزيد ، عن أبي كشة السلولى ، قال : **حديث** سهل بن الحنظلية رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من سأل ^(١) الناس عن ظهر غنى ، فإنما يستكثر من جر جهنم » .

قلت : يا رسول الله ، وما ظهر غنى ؟

قال « أن يعلم أن عند أهله ما يفيدهم وما يعشيمهم » .

٧٣٥٦ - **حديث** الربيع بن سليمان الراوى قال : ثنا بشر بن بكر ، قال : **حديث** عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، ثم ذكر مثله بإسناده .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن من ملك هذا المقدار ، حرمت عليه الصدقة ، ولم تحمل له المسألة ، واحتجوا في ذلك ، بهذا الحديث .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : من ملك أوقية من الورق ، وهي أربعون درهما ، أو عدلها من الذهب حرمت عليه الصدقة ، ولم تحمل له المسألة ، ومن ملك مادون ذلك ، لم تحرم عليه الصدقة .

٧٣٥٧ - واحتجوا في ذلك بما **حديث** يونس بن عبد الأعلى قال : أخبرنا ابن وهب : أن مالكا حدثه عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن رجل من بني أسد قال : « أتيت رسول الله ﷺ فسمعت يقول لرجل يسأل « من سأل منكم وعنده أوقية أو عدلها ، فقد سأل الحامأ » والأوقية — يومئذ — أربعون درهما .

٧٣٥٨ - وبما **حديث** زيد بن سنان قال : ثنا بشر بن عمر ، قال : ثنا مالك بن أنس ، ثم ذكر بإسناده مثله .

٧٣٥٩ - وعط بما **حديث** زيد ، قال : ثنا محمد بن كعب ، قال : ثنا سفيان الثوري ، عن زيد بن أسلم ، ثم ذكر بإسناده مثله .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : من ملك خمسين درهما أو عدلها من الذهب ، حرمت عليه الصدقة ، ولم تحمل له المسألة ، ومن ملك مادون ذلك ، لم تحرم عليه الصدقة .

(١) وفي نسخة « يسأل »

٧٣٦٠ - واحتجوا في ذلك بما **حدثنا** حسين بن نصر ، قال : ثنا الفريابي ، ح

٧٣٦١ - و**حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا أبو عاصم ، قال : ثنا سفيان الثوري ، عن حكيم بن جبير ، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، عن أبيه ، عن ابن مسعود ، رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا يسأل عبد مسألة ، وله ما يفتيه إلا جاءت كشيئاً ، أو كدوحاً ، أو خدوشاً ، في وجهه يوم القيامة » .

قيل : يا رسول الله ، وماذا أغناه ؟ قال : « خمسون درهماً أو حسابها من الذهب » .

٧٣٦٢ - **حدثنا** أحمد بن خالد البغدادي قال : ثنا أبو هشام الرفاعي ، قال : ثنا يحيى بن آدم ، قال : ثنا سفيان الثوري ، فذكر بأسناده مثله ، غير أنه قال « كدوحاً في وجهه » ولم يشك ، و زاد « فقيل لسفيان . ولو كان عن غير حكيم ؟ فقال : **حدثنا** زيد^(١) عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : من ملك مئتي درهم ، حرمت عليه الصدقة والمسألة ، ومن ملك دونها لم تحرم عليه المسألة ، ولم تحرم عليه الصدقة أيضاً .

٧٣٦٣ - واحتجوا في ذلك ، بما **حدثنا** يزيد بن سنان ، قال : ثنا أبو بكر الحنفي ، قال : ثنا عبد الحميد بن جعفر ، قال : **حدثني** أبي ، عن رجل من مزينة أنه أتى أمه فقالت : « يا بني لو ذهبت إلى رسول الله ﷺ ، فسألته »

قال : فحُت إلى النبي ﷺ وهو قائم يخطب الناس ، وهو يقول : « من استغنى أغناه الله ، ومن استعفف ، أغناه الله ، ومن سأل الناس وله عدل خمس أواق ، سأل إلخافاً » .

قال أبو جعفر : ولا اختلفوا في ذلك ، وجب الكشف عما اختلفوا فيه ، لنستخرج من هذه الأقوال ، قولاً صحيحاً .

فأرأينا الصدقة لا تخلو من أحد وجهين :

إما أن تكون حراماً لا تخل من الأشياء المحرمات عند الضرورات إليها .

أو تكون محل له أن يملك مقداراً من المال ، فتحرم على مالكه

فأرأينا من ملك دون ما يفتيه ، أو دون ما يفتيه ، كانت الصدقة له حلالاً ، بانفاق الفرق كلها .

فخرج بذلك حكمها ، من حكم الأشياء المحرمات التي تحل عند الضرورة .

ألا ترى أن من اضطر إلى الميتة ، أن الذي يحل له منها ، هو ما يمسك به نفسه ، لا ما يشجع ، حتى يكون له غداء ، أو حتى يكون له عشاء .

فلما كان الذي يحل من الصدقة ، هو بخلاف ما يحل من الميتة عند الضرورة ، ثبت أنها إنما تحرم على من ملك مقداراً ما .

فأردنا أن ننظر في ذلك التذاور ما هو ؟ فأرأينا من ملك دون ما يفتي ، أو دون ما يفتي ، لم يكن بذلك غنياً .

(١) و نسخة « يزيد »

وكذلك من ملك أربعين درهما ، أو خمسين درهما ، أو مائة دون المئتين درهم ، فإذا ملك مئتي درهم ، كان بذلك غنيا ، لأن رسول الله ﷺ قال لما ذبح جيل رضى الله عنه في الزكاة « خذها من أغنيائهم ، واجعلها في فقرائهم » .

فعلنا^(١) بذلك أن مالك المئتين ، غنى ، وأن مائة منها ، غير غنى .

فثبت بذلك أن الصدقة حرام على مالك المئتي درهم فصاعدا ، وأنها حلال لمن يملك مائة دون ذلك وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين .

٩ - باب فرض الزكاة في الإبل السائمة فيما زاد على عشرين ومائة

٧٣٦٤ - **حدثنا** علي بن شيبه قال ثنا يزيد بن هرون قال أخبرنا حبيب بن أبي حبيب ، قال : ثنا عمرو بن هرم قال : **حدثني** محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال : لما استخلف عمر بن عبد العزيز أرسل إلى المدينة ، يلتمس كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم في الصدقات ، وكتاب عمر .

فوجد عند آل عمرو بن حزم ، كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم في الصدقات .

ووجد عند آل عمر كتاب عمر في الصدقات ، مثل كتاب رسول الله ﷺ فنسخا .

فحدثني عمرو ، أنه طلب آل محمد بن عبد الرحمن أن ينسخه ما في ذينك الكتابين ، فينسخ له ما في هذا الكتاب فكان مما في ذلك الكتاب « أن الإبل إذا زادت على تسعين واحدة ، ففيها حقان طروقتا الفحل إلى أن يبلغ عشرين ومائة .

فإذا بلغت الإبل عشرين ومائة ، فليس فيها زاد منها دون العشرين شيء .

فإذا بلغت ثلاثين ومائة ، ففيها بنتا لبون وحقه ، إلى أن تبلغ أربعين ومائة .

فإذا كانت أربعين ومائة ، ففيها حقان ، وابنة لبون ، إلى أن تبلغ خمسين ومائة .

فإذا كانت خمسين ومائة ، ففيها ثلاث حقاق ، ثم أجرى الفريضة كذلك ، حتى يبلغ ثلاثمائة .

فإذا بلغت ثلثمائة ، ففيها من كل خمسين حقة ، ومن كل أربعين ، بنت لبون » .

قال أبو جعفر : فذهب إلى هذا الحديث قوم فقالوا به .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : ما زاد على العشرين والمائة ، ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين ، بنت لبون .

وتفسير ذلك ، أنه لو زادت الإبل مائة واحداً ، على عشرين ومائة ، وجب زيادة هذا البعير ، حكم ثان ، غير حكم العشرين والمائة .

(١) وفي نسخة « فعلنا » .

فوجب في كل أربعين بنت لبون ثم يجرون ذلك كذلك ، حتى تبلغ الزيادة تمام المائة والثلاثين ، فيجملون فيها حقة وينتسب لبون .

ثم يكون ذلك كذلك ، حتى يتناهى الزيادة إلى أربعين ومائة ، فإذا كانت أربعين ومائة ، كان فيها حقتان ، وبنت لبون ، إلى خمسين ومائة .

فإذا كانت خمسين ومائة ، كان فيها ثلاث حقائق ، ثم يجرون الفرض في الزيادة على ذلك كذلك ، أبداً .

٧٣٦٥ - واحتجوا في ذلك من الآثار ، بما **حدثنا** إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا محمد بن عبدالله الأنصارى ، قال : **حدثني** أبي ، عن ثمامة بن عبدالله ، عن أنس رضى الله عنه ، أن أبا بكر الصديق لما استخلف ، وجهه أنس بن مالك رضى الله عنه وإلى البحرين ، فكتب له هذا الكتاب .

هذه فريضة الصدقة ، التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، التي أمر الله عز وجل بها رسوله ، فمن سئلها من المؤمنين على وجهها ، فليعلمها ، ومن سئل فوقها ، فلا يعطه .

كان في كتابه ذلك ، أن الإبل إذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة .

٧٣٦٦ - **حدثنا** أبو بكر قال : ثنا أبو عمر الضرير قال : ثنا حماد بن سلمة قال : أرسلني ثابت البناني إلى ثمامة بن عبدالله بن أنس الأنصارى ، رضى الله عنه ، ليبحث إليه بكتاب أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، الذي كتبه لأنس ابن مالك رضى الله عنه حين بعثه مَصْدَقاً

قال حماد : فدفعه إلى ، فإذا عليه خاتم رسول الله ﷺ ، وإذا فيه ذكر فرائض الصدقات ، ثم ذكر مثل حديث ابن مرزوق .

٧٣٦٧ - **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا الحكم بن موسى أبو صالح ، قال : ثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود ، قال : **حدثني** الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب ، فيه الفرائض والسفن ، والديات ، وبعث به مع عمرو بن حزم ، ثم ذكر فيما زاد على العشرين والمائة من الإبل كذلك أيضاً .

٧٣٦٨ - **حدثنا** بوس بن عبد الأعلى قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني عبدالله بن لميعة ، عن عمارة بن غزيرة الأنصارى عن عبدالله بن أبي بكر الأنصارى ، أخبره أن هذا كتاب رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم في الصدقات .

وذكر فيما زاد على العشرين والمائة ، كذلك أيضاً .

٧٣٦٩ - **حدثنا** أحمد بن داود ، بن موسى قال : **حدثني** عبدالله بن محمد بن أسماء ، قال : ثنا عبدالله بن المبارك ، عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده ، رضى الله عنه أن النبي ﷺ كتب لعمرو بن حزم ، فرائض الإبل ، ثم ذكر فيما زاد على العشرين والمائة ، كذلك أيضاً .

٧٣٧٠ - **حديث** يونس قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس عن ابن شهاب ، قال : نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذي كتب في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أقرأنيها سالم ، وعبد الله ، ابنا ابن عمر رضى الله عنهما ، فوعيتها على وجهها ، وهي التي نسخ عمر بن عبد العزيز رحمه الله من سالم وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم ، إلى حين أمّر على المدينة وأمر عماله بالعمل بها ، ثم ذكر هذا الحديث .
قالوا : وقد عمل بذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

٧٣٧١ - وذكروا في ذلك ما **حديث** أحمد بن داود قال : ثنا عبد الله بن محمد بن أسماء قال : ثنا عبد الله بن المبارك ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، كان يأخذ على هذا الكتاب ، فذكر فرائض الإبل .

وفيا ذكر منها أن ما زاد على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين ، حقة .
وخالقهم في ذلك آخرون فقالوا : ما زاد على العشرين والمائة من الإبل استوفت فيه الفريضة .
فكان في كل خمس منها شاة ، حتى تنفاهى الزيادة إلى خمس وعشرين ، فيكون فيها بنت مخاض إلى تسع وأربعين ومائة .

فإذا كانت خمسين ومائة ، ففيها ثلاث حقائق ، ثم كذلك الزيادة ، ما كان دون الخمسين ، ففيها فرائض مستأنفات على حكم أول فرائض^(١) الإبل ، فإذا كملت خمسين ، ففيها حقة .

٧٣٧٢ - واحتجوا في ذلك من الآثار بما **حديث** سليمان بن شعيب قال : ثنا الخصب بن ناصح قال : ثنا حماد بن سلمة قال : قلت لقيس بن سعد : اكتب لي كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فكتبه لي في ورقة ثم جاء بها وأخبرني أنه أخذه من كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وأخبرني أن النبي ﷺ كتبه لجدّه عمرو بن حزم رضى الله عنه في ذكر ما تخرج من فرائض الإبل فكان فيه^(٢) أنها إذا بلغت تسعين ، ففيها حقتان ، إلى أن تبلغ عشرين ومائة .

فإذا كانت أكثر من ذلك ، ففي كل خمسين حقة ، فافضل ، فإنه يماذ إلى أول فريضة الإبل ، فإذا كانت أقل من خمس وعشرين ، ففيه الغنم ، في كل خمس ذؤن ، شاة .

٧٣٧٣ - **حديث** أبو بكر قال : ثنا أبو عمر الضرير ، قال : ثنا حماد بن سلمة ، ثم ذكر مثله .
قال أبو جعفر : فلما اختلفوا في ذلك ، وجب النظر ، لنستخرج من هذه الثلاثة الأقوال ، قولاً صحيحاً .
فنظرنا في ذلك ، فرأيناهم جميعاً ، قد جعلوا العشرين والمائة ، نهاية لما وجب ، فيما زاد على التسعين .
وقد رأيت ما جعل نهاية فيما قبل ذلك ، إذا رادت الإبل عليه شيك ، وجب بربادتها ، فرض غير الفرض الأول .

(١) وفي نسخة : فرض .

(٢) وفي نسخة : في ذلك .

من ذلك : أنا وجدناهم جملوا في خمس من الإبل شاة ، ثم بينوا لنا أن الحكم كذلك ، فيما زاد على الخمس إلى تسع .

فإذا زادت واحدة ، أوجبوا بها حكماً مستقبلاً فجعلوا فيها شاتين .

ثم بينوا لنا أن الحكم كذلك ، فيما زاد إلى أربع عشرة ، فإذا زادت واحدة أوجبوا بها حكماً مستقبلاً فجعلوا فيها ثلاث شياه .

ثم بينوا لنا أن الحكم كذلك ، فيما زاد إلى العشرين ، فإذا كانت عشرين ، ففيها أربع شياه .

ثم أجروا الفرض كذلك ، فيما زاد إلى عشرين ومائة ، كلها أوجبوا شيئاً بينوا أنه الواجب فيما أوجبوه فيه ، إلى نهاية معلومة .

فكل ما زاد على تلك النهاية شيء ، انتقض به الفرض الأول إلى غيره ، أو إلى زيادة عليه .

فلما كان ذلك كذلك ، وكانت العشرون والمائة ، قد جعلوها نهاية لما أوجبوه في الزيادة على التسعين ، ثبت أن ما زاد على العشرين ، يجب به شيء ، إما زيادة على الفرض الأول ، وإما غير ذلك .

فثبت بما ذكرنا ، فساد قول أهل المقالة الأولى ، وثبت تغير الحكم بزيادة على العشرين والمائة .

ثم نظرنا بين أهل المقالة الثانية والمقالة الثالثة .

فوجدنا الذين يذهبون إلى المقالة الثانية ، يوجبون بزيادة البعير الواحد على العشرين والمائة ، رد حكم جميع الإبل إلى ما يجب فيه بنات اللبون في قولهم ، وهو ما ذكرنا عنهم أن في كل أربعين بنت لبون .

فكان من الحجة عليهم لأهل المقالة الثالثة ، أما رأينا جميع ما يزيد على النهايات المسماة في فرائض الإبل ، فيما دون العشرين والمائة ، يتغير بتلك الزيادة الحكم وأن لتلك الزيادة حصّة ، فيما وجب بها .

من ذلك أن في أربع وعشرين ، أربعاً من الغنم ، فإذا زادت واحدة ، كان فيها بنت غاض إلى خمس وثلاثين .

فإذا زادت واحدة ، ففيها بنت لبون ، فكانت بنت الخاض واجبة في الخمس والعشرين ، لا في بعضها .

وكذلك بنت اللبون واجبة في الستة والثلاثين كلها ، لا في بعضها وكذلك سائر الفروض في الإبل ، حتى تنفاه إلى عشرين ومائة ، لا ينتقل الفرض بزيادة لا شيء فيها ، بل ينتقل بزيادة فيها شيء .

الآن ترى أن في عشر من الإبل شاتين ، فإذا زادت بعيراً ، فلا شيء فيه ، ولا تتغير زيادته ، حكم العشرة التي كانت قبله .

فإذا كانت الإبل خمس عشرة ، كان فيها ثلاث شياه ، فكانت الفريضة واجبة في البعير الذي كل به ما يجب فيه ثلاث شياه وفيما قبله .

فلما كان ما ذكرنا كذلك ، وكات الإبل إذا زادت بغيراً واحداً على عشرين ومائة بغير فُسْكُلٍ قد أجمع أنه لا شيء في هذا البعير ، لأن الذين أوجبوا استيفاء الفريضة ، لم يوجبوا فيه شيئاً ، ولم ينيروا به حكماً .

والذين لم يوجبوا استيفاء الفريضة من أهل المقالة الثانية ، جعلوا في كل أربعين من العشرين والمائة ، بنت لبون ، ولم يجعلوا في البعير الزائد على ذلك شيئاً .

فلما ثبت أن الفرض فيما قبل العشرين والمائة ، لا ينتقل إلا بما يجب فيه جزء من الفرض الواجب به ، وكان البعير الزائد على العشرين والمائة ، لا يجب فيه شيء من فرض وجب به ، ثبت أنه غير مفير فرض غيره ، مما كان عليه قبل حدوثه .

فثبت بما ذكرنا ، قول من ذهب إلى المقالة الثالثة ، وعمن ذهب إليها أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، رحمة الله عليهم .

وقد روى ذلك أيضاً عن عبد الله بن مسعود ، رضي الله عنه .

٧٣٧٤ - **حدثنا** إسماعيل بن إسحاق بن سهل الكوفي قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا عبد السلام بن حرب ، عن خصيف ، عن أبي عبيدة ، وزباد بن أبي صريم ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال في فرائض الإبل إذا زادت على تسعين ، ففيها حقتان إلى عشرين ومائة .

فإذا بلغت العشرين ومائة ، استقبلت الفريضة بالغنم ، في كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين ، ففرائض الإبل .

فإذا كثرت الإبل ، ففي كل خمسين ، حقة .

وقد روى ذلك أيضاً ، عن إبراهيم النخعي رحمه الله .

٧٣٧٥ - **حدثنا** أبو بكر ، قال : ثنا أبو هريرة قال : ثنا أبو عوانة ، عن منصور بن العتمة ، قال : قال إبراهيم النخعي : إذا زادت الإبل على عشرين ومائة ، ردت إلى أول الفرض .

فإن احتج أهل المقالة الثانية لمذهبهم ، فقالوا : معنى الآثار المتصلة ، شاهدة لقولنا ، وليس ذلك مع مخالفنا .

فيلهم : أما على مذهبكم فأكثرها لا يجب لكم به الحجة على مخالفكم ، لأنه لو احتج عليكم بمثل ذلك ، لم تسوغوه إياه ، ولجعلتموه باحتجاجه بذلك عليكم ، جاهلاً بالحدث .

فمن ذلك أن حديث تمام بن عبد الله ، إنما وصله عبد الله بن المثنى وحده ، لا نعلم أحداً وصله غيره .

وأنهم لا يعملون عبد الله بن المثنى حجة .

ثم قد جاء حماد بن سلمة ، وقدره عند أهل العلم في العلم أحل من قدر عبد الله بن المثنى ، وهو ممن يحتج به ، مروى هذا الحديث عن تمام مقطوعاً .

فكان يحىء على أصولكم ، أن يكون هذا الحديث ، يجب أن يدخل في معنى المنقطع ، ويخرج من معنى

المتصل ، لأنكم تذهبون إلى أن زيادة غير الحافظ علي الحافظ ، غير ملتبث إليها .

وأما حديث الزهري ، من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، فإنما رواه عن الزهري سليمان بن داود .

وقد سمعت ابن أبي داود ، يقول : سليمان بن داود ، هذا وسليمان بن دارد الحراني عندهم ، ضعيفان جميعا .

وسليمان بن داود ، الذي يروى عن عمر بن عبد العزيز عندهم ، ثبت .

ومما يدل أيضا على وهاء هذا الحديث ، أن أصحاب الزهري المأخوذ عنه عنهم ، مثل يونس بن يزيد ، ومن روى عن الزهري في ذلك شيئا ، إنما روى عنه الصحيحة ، التي عند آل عمر رضي الله عنه .

أفتري الزهري ، يكون فرائض الإبل عنده ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، من أبيه ، من جده ، وهم جميعا أئمة وأهل علم مأخوذ عنهم - فيسكت عن ذلك ، ويضطره الأمر إلى الرجوع إلى صحيفة عمر غير مروية ، يتحدث الناس بها ؟

هذا همدنا ، مما لا يحوز على مثله .

فإن قال قائل : فإن حديث معمر بن عبد الله بن أبي بكر ، حديث متصل ، لا مطعن لأحد فيه .

فيل له : ما هو بمتصل ، لأن معمرًا إنما رواه عن عبد الله بن أبي بكر ، من أبيه ، من جده ، وجده محمد ابن أبي بكر ، وهو لم ير النبي ﷺ ، ولا ولد إلا بعد أن كتب رسول الله ﷺ هذا الكتاب ، لأبيه لأنه إنما ولد بنجران ، قبل وفاة النبي ﷺ سنة عشر من الهجرة ، ولم ينقل في هذا الحديث إلينا أن محمد بن عمرو بن حزم ، روى هذا الحديث من أبيه .

فقد ثبت انقطاع هذا الحديث أيضا ، والمنقطع فأنتم لا تحتجون به .

فقد ثبت أن كل ما روى عن رسول الله ﷺ في هذا الباب منقطع .

فإن كنتم لاتسوغون مخالفتكم الاحتجاج بالمنقطع ، في غير هذا الباب ، فلم تحتجون عليه ، في هذا الباب ؟ فلتن وجب أن يكون عدم الاتصال في موضع من المواضع ، يزيل قبول الخبر ، إنه يجب أن يكون كذلك هو ، في كل المواضع .

ولئن وجب أن يقبل الخبر ، وإن لم يتصل إسناداه ، لثقة من صحبه إليه في باب واحد ، إنه يجب أن يقبل في كل الأبواب .

فإن قال قائل : أما حديث عمرو بن حزم ، فقد اضطرب واختلف فيه ، فلا حجة فيه لواحد من أهل هذه المقالات ، وغيره مما روى في هذا الباب ، أولى منه

فيل له : ومن أين اضطرب حديث عمرو بن حزم ؟

أما قيس بن سعد ، قد رواه عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، على ما قد ذكرنا عنه ، وقيس ، حجة حافظ .

وأما حديث الزهري الذي خالته ، فإنما رواه عن الزهري ، من لا تقبلون أتم روايته عن الزهري ، لضعفه ، عندكم .

وأما حديث معمر ، فإنما رواه عن عبدالله بن أبي بكر ، عن أبيه ، وعبدالله بن أبي بكر ، فليس في الثبت والاتقان ، كقيس بن سعد .

٧٣٧٦ - ولقد **حدثني** يحيى بن عثمان ، قال : سمعت ابن الوزير يقول : سمعت الشافعي يقول : سمعت سفيان بن عيينة يقول : كذا إذا رأينا الرجل يكتب الحديث بن واحد من أربعة ، ذكر فيهم ، عبدالله بن أبي بكر ، سخرنا منه ، لأنهم كانوا ، لا يعرفون الحديث .

فلما لم يكن عبدالله بن أبي بكر ، قيساً ، في الضبط ، والحفظ ، صار الحديث عندنا ، على ما رواه قيس ، لاسبغاً ، وقد ذكر قيس أن أبا بكر بن محمد ، كتبه له ، والله أعلم .

٢٨ - كتاب الوصايا

١ - باب ما يجوز فيه الوصايا من الأموال ، وما يفعله المريض في مرضه الذي

يموت فيه ، من الهبات ، والصدقات ، والعتاق

٧٣٧٧ - **حدثنا** علي بن عبد الأعلى ، قال : ثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبيه قال : مرضت عام الفتح ، مرضاً أشفيت منه على الموت .

فأتاني رسول الله ﷺ يعودني ، فقلت : يا رسول الله ، إن لي مالا كثيراً ، وليس يرثني إلا ابنتي أفأتصدق بمالي كله ؟ قال « لا » .

قلت : أفأتصدق بثلاثي مالي ؟ قال « لا » قال : فالشطر ؟ قال « لا » قلت : فالثلث ؟ قال « الثلث والثلث كثير » .

٧٣٧٨ - **حدثنا** فهد بن سليمان ، قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا الحسين بن علي ، عن زائدة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه قال : عادني رسول الله ﷺ فقلت ، أوصي بمالي كله ؟

قال : « لا » قلت : فالنصف ؟ قال « لا » قلت : فالثلث ؟ قال « نعم ، والثلث كثير » .

٧٣٧٩ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو بكر ، قال : ثنا محمد بن فضيل ، عن عطاء بن السائب ، عن أبي عبد الرحمن قال : قال سعد ، ثم ذكر نحوه .

قال أبو جعفر ، فتكلم الناس في الرجل ، هل يسمه أن يوصي بثلث ماله ، أو ينبغي أن يقصر عن ذلك ؟

فقال قوم : له أن يوصي بثلث ماله كاملاً ، فيما أحب ، بما يجوز فيه الوصايا .

واحتجوا في ذلك بإباحة النبي ﷺ لسعد ، أن يوصي بثلث ماله ، بمد ماله أن يوصي بما هو أكثر من ذلك ، على ما ذكرنا في هذه الآثار .

٧٣٨٠ - وبما **حدثنا** يونس بن عبد الأعلى ، وبحر بن نصر ، قالوا : ثنا عبد الله بن وهب ، قال : أخبرني طلحة ابن عمرو الحضرمي ، عن عطاء ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إن الله عز وجل ، جعل لكم ثلث أموالكم ، آخر أعماركم ، زيادة في أعمالكم » .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا يفتنى للموصي أن يقصر في وصيته عن ثلث ماله ، لقول رسول الله ﷺ « الثلث ، والثلث كثير » .

٧٣٨١ - فما روى في ذلك عن ذهب إليه من المتقدمين ، ما **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج ، قال : ثنا حماد ، عن هشام بن هرو ، عن هرو قال : كان ابن عباس يقول : استقصوا عن قول النبي ﷺ ، « إنه لكثير » .

٧٣٨٢ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج قال : ثنا حماد ، قال : أنا حميد عن بكر بن عبد الله قال ، أوصيت أبي حميد بن عبد الرحمن الحميري قال : ما كفت لأقبل وصية رجل له ولد ، يوصي بالثلث .

فمن الحجة لأهل المقالة الأولى ، على أهل هذه المقالة أن الوصية بالثلث ، لو كانت جوراً إذاً ، لأنكر رسول الله ﷺ ذلك ، على سعد ، ولقال له : أقصر عن الثلث ، فلما ترك ذلك ، كان قد أباحه إياه .

وفي ذلك ، ثبوت ما ذهب إليه أهل المقالة الأولى ، ومن ذهب إلى ذلك ، أبو حنيفة ، وأبو يوسف ومحمد ، رحمهم الله تعالى ثم تكلم الناس بعد هذا في هبات المريض وصداقاته ، إذا مات في مرضه ذلك .

فقال قوم ، وهم أكثر العلماء ، : هي من الثلث كسائر الوصايا ، ومن ذهب إلى ذلك ، أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

وقالت فرقة : هو من جميع المال ، كأقواله ، وهو صحيح ، وهذا قول ، لم نعلم أحداً من المتقدمين ، قاله .

وقد رويناه فيما تقدم ، من كتابنا هذا ، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : بحلى أبو بكر جواد عشرين وسقاً من ماله ، بالمالية .

فلما مرض ، قال لي : إني كنت نحلته جداد عشرين وسقاً من مالي بالمالية ، فلو كنت جددته وحزفته ، كان لك ، وإعما هو اليوم مال وارث ، فاقسموه بينكم ، هل كتاب الله تعالى .

فأخبر أبو بكر الصديق رضي الله عنه أنها لو قبضت ذلك في الصحة تم لها ملكه [وأنها لا تستطيع قبضه في المرض قبضاً تتم لها به] ملكه ، وجعل ذلك غير جائز ، كما لا تجوز الوصية لها ، ولم تنكر ذلك عائشة رضي الله عنها ، ولا سائر أصحاب رسول الله ﷺ .

فدل ذلك أن مذهبهم جميعاً فيه ، كان مثل مذهبه .

فلو لم يكن لمن ذهب إلى ما ذكرنا من الحجة ، لقولهم الذي ذهبوا إليه ، إلا ما في هذا الحديث وما ترك أصحاب رسول الله ﷺ ، من الإنكار في ذلك على أبي بكر — لكان فيه أعظم الحجة .

وقد روى عن رسول الله ﷺ ، ما يدل على ذلك أيضاً .

٧٣٨٣ - **حدثنا** صالح بن عبد الرحمن قال : ثنا سعيد بن منصور قال : ثنا هشيم ، قال : ثنا منصور بن زاذان ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين أن رجلاً ، أعتق ستة أعبد له عند الموت ، لاملال له غيرهم .
فأقرع رسول الله ﷺ بينهم ، فأعتق اثنين ، وأرق أربعة .

٧٣٨٤ - **حدثنا** أبو بكر قال : ثنا روح بن عباد قال : ثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن عمران ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٣٨٥ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج قال : ثنا حماد ، قال : ثنا عطاء الخراساني عن ^(١) سعيد بن المسيب ، وأيوب ، عن محمد بن سيرين ، عن عمران بن حصين ، وقتادة ، وحديد ، ومالك ابن حرب ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين ، فذكر مثله .

٧٣٨٦ - **حدثنا** أحمد بن داود قال : ثنا مسدد وسليمان بن حرب قالوا : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي الهبل ، عن عمران ، عن رسول الله ﷺ ، مثله .

فهذا رسول الله ﷺ ، قد جعل العتاق في المرض ، من الثلث ، وكذلك الهبات والصدقات .

وقد احتج بعض من ذهب إلى هذه المقالة أيضاً بحديث الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ عادة في مرضه فقال : أتصدق بمالي كله ؟ فقال « لا » حتى رده إلى الثلث ، على ما قد ذكرنا في أول هذا الباب .

قال : ففي هذا الحديث أنه قد جعل صدقته في مرضه من الثلث ، كوصاياه من الثلث ، من بعد موته .

ويدخل لمخالفه عليه ، أن مصعب بن سعد روى هذا الحديث ، عن أبيه أن سؤاله رسول الله ﷺ عن ذلك ، إنما كان على الوصية بالصدقة بعد الموت ، على ما ذكرنا عنه ، في أول هذا الباب .

فليس ما احتج هو به ، من حديث عامر ، بأولى مما احتج به عليه مخالفه ، من حديث مصعب .

ثم تكلم الناس بعد هذا ، فيمن أعتق ستة أعبد له عند موته ، لاملال له غيرهم ، فأبى الورثة أن يميزوا .

فقال قوم ، يمتق منهم ثلثهم ، ويسمون فيما بقي من قيمتهم ، ومن قال ذلك ، أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

وقال آخرون : يمتق منهم ثلثهم ، ويكون ما بقي منهم ، رقيقاً لورثة الممتق ...

وقال آخرون : يقرع بينهم ، فيعتق منهم من قرع من الثلث ، ووق ^(٢) من بقي .

واحتجوا في ذلك بما ذكرنا عن رسول الله ﷺ ، في حديث عمران .

فكان من الحجة لأهل المقاتلين الأولين على أهل هذه المقالة أن ما ذكرنا من القرعة المذكورة في حديث

(١) وفي نسخة « وعن » .

(٢) وفي نسخة « ويرق » .

عمران ، منسوخ ، لأن القرعة قد كانت في بدء الإسلام ، لتستعمل في أشياء ، فحكم بها فيها ، ويجعل ما قرع منها^(١) وهو الشيء الذي كانت القرعة من أجله بعينه .

من ذلك ، ما كان على بن أبي طالب رضي الله عنه حكم به ، في زمن رسول الله ﷺ باليمن .

٧٣٨٧ - ما قد **حذرنا** إسماعيل بن إسحاق السكوفي قال : ثنا جعفر بن عون ، أو يثلى بن عبيد ، أنا أشك ، عن الأجلح بن عبد الله عن الشعبي ، عن عبد الله بن الخليل الحضرمي ، عن زيد بن أرقم ، قال : بينا أنا عند رسول الله ﷺ إذ أتاه رجل من اليمن ، وعليه يومئذ بها .

فقال : يا رسول الله أتى عليا ثلاثة نفر يختصمون في ولد قد وقموا على امرأة في طهر واحد ، فأقرع بينهم ، فقرع أحدهم ، فدفع إليه الولد .

فضحك رسول الله ﷺ ، حتى بدت نواجذه ، أو قال أغراسه .

فهذا رسول الله ﷺ لم ينكر على علي رضي الله عنه ما حكم به في القرعة ، في دعوى النفر الولد .

فدل ذلك أن الحكم حينئذ ، كان كذلك ، ثم نسخ بعد ، باتفاقنا ، واتفاق هذا المخالف لنا .

ودل على نسخه ، ما قد روينا في باب القافة ، من حكم علي في مثل هذا بأن جعل الولد بين المدينين جميعاً يرثهما ويرثانه فدل ذلك أن الحكم كان يومئذ حكم على بما حكم في كل شيء مثل السب ، الذي يدهيه النفر ، والمال الذي يوصى به النفر ، بعد أن يكون ، قد أوصى به لكل واحد على حدة ، أو العتاق الذي يمتقه العبيد في مرض معتقهم ، أن يقرع بينهم ، فأيهم قرع ، استحق ما ادعى ، وما كان وجب بالرؤية والعتاق ، ثم نسخ ذلك بنسخ الربا ، إذ ردت الأشياء إلى المقادير المعلومة التي فيها التعديل ، الذي لا زيادة فيه ، ولا نقصان .

وبعد هذا ، فليس يخلو ما حكم به رسول الله ﷺ ، من العتاق في المرض ، من القرعة ، وجعله إياه من الثلث ، من أحد وجهين .

إما أن يكون حكماً دليلاً على سائر أفعال المريض في مرضه ، من عتاقه ، وهباته ، وصداقاته .

أو يكون ذلك حكماً في عتاق المريض ، خاصة ، دون سائر أفعاله ، وهباته ، وصداقاته .

فإن كان خاصاً في العتاق ، دون ما سواه ، فينبغي أن لا يكون ما جمعه النبي ﷺ في هذا الحديث ، من العتاق في الثلث ، دليلاً على الهبات والصدقات أنها كذلك .

فثبت قول الذي يقول : إنها من جميع المال ، إذ كان النظر شهد له ، وإن كان هذا لا يدرك فيه خلاف ما قال إلا بالتقليد ، ولا شيء في هذا الباب نقله^(٢) غير هذا الحديث .

(١) وفي نسخة « فيها » .

(٢) وفي نسخة « بقلده » .

وإن كان قد جعل النبي ﷺ ذلك المتأق في الثالث ، دليلا لنا علي أن هبات المريض وصدقاته كذلك .

فكذلك هو دليل لنا علي أن القرعة قد كانت في ذلك كله ، جارية يحكم بها .

وفي ارتفاعها عندنا ، وعند هذا المخالف لنا ، من الهبات والصدقات ، دليل أن ارتفاعها أيضا من المتأق .

فيطل بذلك ، قول من ذهب إلى القرعة ، وثبت أحد القولين الآخرين .

فقال من ذهب إلى تثبيت القرعة : وكيف تكون القرعة مفسوخة ، وقد كان رسول الله ﷺ يعمل بها ، فيما

قد أجمع المسلمون على العمل بها فيه من بعده ؟

٧٣٨٨ - فذكروا ما **حدثنا** يونس قال : ثنا علي بن معبد قال : ثنا عبيد^(١) الله بن عمرو عن إسحاق بن راشد ،

عن الزهري ، عن عروة ، وسعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وعلقمة بن وقاص ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً ، أقرع بين نسائه ، فأبتهن حرج سهما ، حرج بها معه .

٧٣٨٩ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو صالح قال : ثنا الليث قال : **حدثني** يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، فذكر بإسناده مثله .

٧٣٩٠ - **حدثنا** فهد قال : ثنا يوسف بن بهلول ، قال : ثنا عبد الله بن إدريس ، عن محمد بن إسحاق قال : ثنا محمد بن مسلم ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة ، وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وعن علقمة بن وقاص ، وسعيد بن المسيب وعبد الله بن أبي بكر ، عن حمرة ، عن عائشة ، ويحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه ، عن عائشة مثله .

٧٣٩١ - **حدثنا** محمد بن حميد قال : ثنا سعيد بن عيسى بن تليد ، قال : ثنا الفضل بن فضالة التتباي ، عن أبي الطاهر ، عبد الملك بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن ممة عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال : حدثتني خالتي حمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة ، مثله .

قالوا : فهذا ما ينبغي للناس أن يفعلوه إلى اليوم ، وليس بمنسوخ ، فابتكروا أن القرعة في المتأق في المرض كذلك .

قيل لهم : قد ذكرنا في ذلك في موضعه ، ما ينبغي ، ولكننا نذكر ههنا ، ما فيه أيضا دليل أن لا حاجة لكم في هذا إن شاء الله تعالى .

أجمع المسلمون أن للرجل أن يسافر إلى حيث أحب ، وإن طال سفره ذلك ، وليس معه أحد من نسائه ، وأن حكم القسم ، يرتفع عنه بسفره .

فلما كان ذلك كذلك ، كانت قرعة رسول الله ﷺ بين نسائه ، في وقت احتياجه إلى الخروج بإحداهن لتعطيل نفس من لا يخرج بها منهن ، وليلم أنه لم يحاب أني حرج بها عليهن ، لأنه لما كان له أن يخرج ويخلفهن

جيماً ، كان له أن يخرج ويخاف من شاء منهم .

فثبت بما ذكرنا أن القرعة إنما تستعمل فيها يسع تركها ، وفيها له أن يعضيه بغيرها .

ومن ذلك ، الخصمان يحضران عند الحاكم ، فيدعى كل واحد منهما على صاحبه دعوى .

فيلبى للقاتل أن يقرع بينهما ، فأيهما قرع ، بدأ بالنظر في أمره ، وله أن ينظر في أمر من شاء منهما بغير قرعة .

فكان الأحسن به ، لبعد الظن به في هذا ، استعمال القرعة ، كما استعملها رسول الله ﷺ في أمر نسائه .

وكذلك عمل المسلمون في أقسامهم بالقرعة ، فيما قد عدلوه بين أهلهم ، بما لو أمضوه بينهم ، لاعتن قرعة ، كان ذلك مستقياً .

فأقرعوا بينهم ، لتطمئن قلوبهم ، وترتفع الظنة ، عن تولى لهم قسمتهم .

ولو أقرع بينهم ، على طوائف من المتاع ، الذي لهم ، قبل أن يعدل وبسوى قيمته على أملاكهم منه ، كان ذلك القسم باطلاً .

فثبت بذلك أن القرعة إنما فعلت ، بعد أن تقدمها ، ما يجوز القسم به ، وأنها إنما أريدت ، لانتفاء الظن ، لا يحكم يجب بها .

فكذلك نقول كل قرعة تكون مثل هذا ، فهي حسنة ، وكل قرعة يراد بها ، وجوب حكم ، وقطع حقوق متقدمة ، فهي غير مستعملة .

ثم رجعنا إلى القولين الآخرين ، فرأينا رسول الله ﷺ ، قد حكم في العبد ، إذا كان بين اثنين ، فأعتقه أحدهما ، فإنه حر كله ، ويضمن إن كان مؤبرراً ، أو إن كان معسراً .

ففي ذلك من الاختلاف ، ما ذكرناه في « كتاب العتاق » .

ثم وجدنا في حديث أبي المليلح الهذلي ، عن أبيه ، أن رجلاً أعتق شقةصاً له ، في مملوك ، فقال رسول الله ﷺ « هو حر كله ليس له شريك » .

فبين رسول الله ﷺ ، العلة التي لها عتق نصيب صاحبه .

فدل ذلك أن العتاق متى وقع في بعض العبد ، انتشر في كله .

وقد رأينا رسول الله ﷺ ، حكم في العبد بين اثنين ، إذا أعتقه أحدهما ، ولا مال له ، يحكم عليه فيه بالضمان بالسعاية على العبد ، في نصيب الذي لم يعتق .

فثبت بذلك أن حكم هؤلاء العبيد في المرض كذلك ، وأنه لما استحال أن يجب على غيرهم ، ضمان ماجاوز الثلث ، الذي للبيت ، أن يوصى به ، ويملكه في مرضه من حب من قيمتهم ، وجب عليهم السعاية في ذلك للورثة . وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، ورحمهم الله تعالى .

٢ - باب الرجل يوصي بثلاث ماله لقرباته ، أو لقربة فلان منهم

قال أبو جعفر : اختلف الناس في الرجل يوصي بثلاث ماله ، لقربة فلان منهم ، القربة الذين يستحقون تلك الوصية .

فقال أبو حنيفة رحمه الله : هم كل ذي رحم محرم ، من فلان ، من قبل أبيه ، أو من قبل أمه ، غير أنه يبدأ في ذلك ، بمن كانت قربته منهم ، من قبل أبيه ، على من كانت قربته منه ، من قبل أمه .

وتفصيل ذلك أن يكون للوصي لقربته ، عم ، وحال ، فقربة عنه من قبل أبيه ، كقربة خاله منه ، من قبل أمه ، فليبدأ في ذلك ، بعمة على حاله ، فيجعل الوصية له .

وقال زفر رحمه الله : الوصية لكل من ترب منه من قبل أبيه ، أو من قبل أمه ، دون من كان أبعد منه . وسواء كان في ذلك ، بين من كان منهم ، دارحم محرم ، وبين من كان دارحم غير محرم .

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهما الله تعالى : الوصية في ذلك ، لكل من جمه وفلانا ، أب واحد ، منذ كانت الهجرة من قبل أبيه ، أو من قبل أمه .

وسواء في ذلك ، بين من بعد منهم . وبين من قرب ، وبين من كانت رحمه ، غير محرمة .

ولم يفضل في ذلك ، من كانت رحمه من قبل الأب . على من كانت رحمه ، من قبل الأم .

وقال آخرون : الوصية في ذلك ، لكل من جمه وفلانا . أبوه الرابع إلى ما هو أسفل من ذلك

وقال آخرون : الوصية في ذلك ، لكل من جمه وفلانا ، أب واحد ، في الإسلام ، أو في الجاهلية . من يرجع بابائته ، أو بأبائته إليه ، أباً غير أب ، أو أمّاً غير أم ، إلى أن تنفاه ، ما انفقت به الوارث ، أو تقوم به الشهادات .

وإنما حوز أهل هذه المقالات الوصية للقربة ، على ما ذكرنا من قول كل واحد منهم ، إذا كانت تلك القربة قرابة تخصي وتعرف

فإن كانت لا تخصي ولا تعرف ، فإن الوصية بها باطلة في قولهم جميعاً إلا أن يوصي بها لعقائهم ، فنسكون جأره لمن رأى الوصي دفعها إليه منهم .

وأقل من يجوز له أن يجعلها منهم ، اثنان فصاعداً ، في قول محمد بن الحسن رحمه الله .

وقال أبو يوسف رحمه الله : إن دفعها إلى واحد منهم أجزاء ذلك .

فلما اختلفوا في القربة منهم ، هذا الاختلاف ، وجب أن ننظر في ذلك ، لنستخرج من أقوالهم هذه ، فلولاً صحيحة .

فنظرنا في ذلك ، فكان من حجة الذين ذهبوا إلى أن القرابة ، هم الذين يلتقونه ومن يقاربونه ، عند أبيه الرابع فأسفل من ذلك .

إنما قالوا ذلك فيما ذكروا ، لأن رسول الله ﷺ ، لما قسم معهم ذى القربى ، أعطى بنى هاشم ، وبنى المطلب . وإنما يلتقى ، هو وبنى المطلب ، عند أبيه الرابع ، لأنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف . والآخرون بنو المطلب بن عبد مناف ، يلتقونهم ، وهو عند عبد مناف ، وهو أبوه الرابع .

فمن الحجة عليهم في ذلك للآخرين ، أن رسول الله ﷺ ، لما أعطى بنى هاشم ، وبنى المطلب ، قد حرم بنى أمية ، وبنى نوفل ، وقربائهم معه ، كقرباء بنى المطلب . فلم يحرمهم لأنهم ليسوا قرابة ، ولكن لمعنى غير القرابة .

فكذلك من فوقهم ، لم يحرمهم ، لأنهم ليسوا قرابة ، ولكن لمعنى غير القرابة .

٧٣٩٢ - ثم قد روى عن رسول الله ﷺ في القرابة ، من غير هذا الوجه ما **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا محمد بن عبد الله الأنصارى ، قال : ثنا حميد ، عن أنس قال : لما نزلت هذه الآية « أَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا رَحِمْتُمْ » أو قال « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » جاء أبو طلحة فقال : يا رسول الله ، حاطلي الذي بكان كذا وكذا ، لله ولو استطعت أن أسره ، لم أعلنه .

فقال : « اجعلها في فقراء قرابتك ، أو فقراء أهلك » .

٧٣٩٣ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا محمد بن عبد الله ، قال : **حدثني** أبي ، عن ثمامة قال : قال أنس : كانت لأبي طلحة أرض ، فجعلها لله عز وجل .

فأتى النبي ﷺ فقال له : « اجعلها في فقراء قرابتك » فجعلها لحسان وأبي .

قال أبي عن ثمامة ، عن أنس قال : فكانا أقرب إليه مني .

فهذا أبو طلحة ، قد جعلها لأبي وحسان ، وإنما يلتقى هو وأبي ، عند أبيه السابع .

لأن أبا طلحة ، اسمه زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مناة ، ابن عدي بن عمرو بن مالك ابن النجار .

وأبي بن كعب بن قيس بن عتيك بن زيد بن معاوية بن عون بن مالك بن النجار .

فلم ينسك رسول الله ﷺ على أبي طلحة ، ما فعل من ذلك .

فدل ما ذكرنا ، على أن من كان يلقى الرجل إلى أبيه الخامس ، أو السادس ، أو إلى من فوق ذلك من الآباء المرفوفين قرابة له ، كما أن من يلقاه ، إلى أب دونه قرابة أيضا .

وقد أمر الله عز وجل نبيه أيضا ﷺ ، أن ينذر عشيرته الأقرين .

٧٣٩٤ - فروى عنه في ذلك ، ما **حدثنا** محمد بن عبد الله بن خالد الأصفهاني قال : ثنا عباد بن يعقوب ، قال :

ثنا عبد الله بن عبد القدوس ، عن الأعمش ، عن المهال بن عمرو ، عن عباد بن عبد الله ^(١) قال : قال علي لما أنزلت ^(٢) « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » .

قال لي رسول الله ﷺ « يا علي ، اجمع لي بني هاشم » وهم أربعون رجلا ، أو أربعون رجلا ثم ذكر الحديث .

ففي هذا الحديث ، أنه قصد بني أبيه الثالث .

٧٣٩٥ - وقد روى عنه أيضا في ذلك ، ما **حدثنا** محمد بن عبد الله بن مخلد ، أبو الحسن الأصبهاني ، قال : ثنا محمد ابن حديد الرازي قال : ثنا سلمة بن الفضل ، عن محمد بن إسحاق عن عبد الغفار بن القاسم ، عن المهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن عباس ، عن علي ، عن النبي ﷺ مثله .

غير أنه قال « اجمع لي بني عبد المطلب » قال : وهم أربعون رجلا ، يزيدون رجلا ، أو ينقصونه .

ففي هذا الحديث ، أنه قصد بني أبيه الثاني .

٧٣٩٦ - وقد روى عنه أيضا ، في ذلك ، ما **حدثنا** أحمد بن داود ، قال : ثنا مسدد قال : ثنا يزيد بن زريع ، قال : **حدثنا** سليمان التيمي ، عن أبي عثمان النهدي عن قبيصة بن خارق ، وزهير ابن عمرو ، قال : لما أنزلت « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » انطلق رسول الله ﷺ إلى ربيعة من جبل ، فعلا أعلاها ، ثم قال « يا بني عبد مناف ، إني نذير » .

ففي هذا الحديث أنه قصد بني أبيه الرابع .

٧٣٩٧ - وقد روى عنه أيضا في ذلك ، ما **حدثنا** ربيع الجيزي قال : ثنا أبو الأسود ، وحسان بن غالب ، قال : ثنا ضمام ، عن موسى بن وردان ، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال « يا بني هاشم ، يا بني قصي ، يا بني عبد مناف ، أنا النذير ، والموت المغير ، والساعة الموعود » .

ففي هذا الحديث ، أنه دعا بني أبيه الخامس .

٧٣٩٨ - وقد روى عنه أيضا في ذلك ، ما **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو الوليد ، وعفان ، عن أبي عوانة ^(٣) عن عبد الملك بن ميمر ، عن موسى بن طلحة ، عن أبي هريرة قال لما أنزلت « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » قام نبي الله ﷺ فقال : يا بني كعب بن لؤي أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني عبد مناف أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بني هاشم ، أنقذوا أنفسكم من النار ، يا فاطمة بنت محمد ، أنقذي نفسك من النار ، فإني لا أملك لكم من الله شيئا ، غير أن لكم رحما ، سابغاً ببلاها »

ففي هذا الحديث أنه دعاهم معهم ، بني أبيه السابع ، لأنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي .

(١) وفي نسخة «عباد» .

(٢) وفي نسخة « هروية » .

(٣) وفي نسخة « نراب » .

٧٣٩٩ - وقد روى عنه أيضا في ذلك ، ما **حدثنا** فهد قال : ثنا عمر بن حفص بن غياث ، قال : **حدثني** ^(١) **أبو عن الأعمش** ، عن عمرو بن مرة ، عن سميد بن جبير ، عن ابن عباس قال : لما نزلت « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » سعد رسول الله ﷺ على الصفا فجعل ينادي « يا بني فهر ، يا بني هدي ، يا بني فلان » لبطون من قريش ، حتى اجتمعوا .

فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا لينظر ، وجاء أبو لهب وقريش ، فاجتمعوا .

فقال : « أرايكم أخبرتكم أن خيلا بالوادي تريد أن تغير عليكم ، أكنتم تصدقوني » .

قالوا : نعم ، ما جربنا عليك إلا صدقا .

قال : « فإني نذير لكم ، بين يدي عذاب شديد » .

ففي هذا الحديث أنه دعا بطون قريش كلها .

وقد روى مثل ذلك ، عن أبي هريرة .

٧٤٠٠ - **حدثنا** يونس قال : ثنا سلامة بن روح ، قال : ثنا عقيل ، قال : **حدثني** الزهري قال : قال سميد وأبو سلمة ابن عبد الرحمن : إن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ حين أنزل عليه « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » بامعشر قريش ، اشتروا أنفسكم من الله ، لا أغني عنكم من الله شيئا ، يا بني عبد مناف ، اشتروا أنفسكم من الله ، لا أغني عنكم من الله شيئا ، يا عباس بن عبد المطلب ، لا أغني عنك من الله شيئا ، يا صفية عمة رسول الله ، لا أغني عنك من الله شيئا ، يا فاطمة بنت محمد ، لا أغني عنك من الله شيئا » .

٧٤٠١ - **حدثنا** يونس قال : أنا ابن وهب . قال أخبرني يونس ، عن ابن شهاب قال : أخبرني سميد وأبو سلمة أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ، ثم ذكر مثله ، غير أنه قال « يا صفية يا فاطمة » .

ففي هذا الحديث أيضا أن رسول الله ﷺ ، لما أمره الله تعالى أن ينذر عشيرته الأقربين ، دعا هشائر قريش ، وفيهم من يلقاه عند أبيه الثاني ، وفيهم من يلقاه عند أبيه الثالث ، وفيهم من يلقاه ، عند أبيه الرابع ، وفيهم من يلقاه عند أبيه الخامس ، وفيهم من يلقاه ، عند أبيه السادس ، وفيهم من يلقاه عند آبائه الذين فوق ذلك ، إلا أنه ممن قد جمته وإياه قريش .

فبطل بذلك قول أهل هذه المقالة ، وثبت إحدى المغالات الأخر .

ونظرنا في قول من قدم من قرب رحمه ، على من هو أبعد رحما منه ^(٢) .

فوجدنا رسول الله ﷺ ، لما قسم سهم ذوى القربى ، عم به بنى هاشم ، وبنى المطلب ، وبعض بنى هاشم أقرب إليه من بعض ، وبعض بنى المطلب أيضا أقرب إليه من بعض .

(١) وفي نسخة « ثنا »

(٢) وفي نسخة « رحمه »

فلما لم يقدم رسول الله ﷺ من (١) من ذلك ، من قرب رحمه منه ، على من هو أبعد إليه رحمه منه ، وجعلهم كلهم قرابة له ، لا يستحقون ما جعل الله عز وجل لقربائه .

فكذلك من بعدت رحمه في الوصية لقرباة فلان ، لا يستحق بقرب رحمه منه شيئاً ، مما جعل لقربائه إلا كما يستحق سائر قرابته ، ممن رحمه منه أبعد من رحمه ، فهذه حجة .
وحجة أخرى أن أبا طلحة ، لما أمره رسول الله ﷺ أن يجعل أرضه في فقراء القرابة ، جعلها لحيان ، ولأبي .

وإنما يلتقي هو وأبي عند أبيه السابع ، يلتقي هو وحسان ، عند أبيه الثالث .

ولأن حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام .

وأبو طلحة زيد بن سهل بن الأسود بن حرام .

فلم يقدم أبو طلحة في ذلك حساناً ، لقرب رحمه منه ، على أبي ، لبعد رحمه منه ولم يروا أحداً منهما مستحقاً لقربائه منه في ذلك منه ، إلا كما يستحق منه الآخر .

ثبت بذلك ، فساد هذا القول .

ثم رجعنا إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة ، رحمه الله ، فرأينا رسول الله ﷺ ، لما قسم سهم ذوى القربى ، أعطى بنى هاشم جميعاً ، وفيهم من رحمه منه ، رحم محرمة ، وفيهم منه ، من رحمه منه غير محرمة .

وأعطى بنى المطلب معهم ، وأرحامهم جميعاً منه ، غير محرمة .

وكذلك أبو طلحة أعطى أبا حساناً ، ما عطاها ، على أنهما قرابة ، ولم يرحمهما من قرابته ، ارتفاع المحرمة من رحمهما منه .

فيبطل بذلك أيضاً ، ما ذهب إليه أبو حنيفة ، رحمه الله .

ثم رجعنا إلى ما ذهب إليه ، أبو يوسف ، ومحمد ، رحمهما الله ، فرأينا رسول الله ﷺ ، أعطى سهم ذوى القربى ، بنى هاشم ، وبنى المطلب ، ولا يجتمع هو ، وواحد منهم إلى أب ، منذ كانت الهجرة .

وإنما يجتمع هروم ، عند آباء كانوا في الجاهلية .

وكذلك أبو طلحة وأبي ، وحسان ، لا يجتمعون عند أب إسلامي ، وإنما يجتمعون عند أب كان في الجاهلية ، ولم ينعمهم ذلك أن يكونوا قرابة له ، يستحقون ما جعل للقرباة .

فكذلك قرابة الموصى ، لقربائه لا ينعمهم من تلك الوصية إلا أن لا ينعمهم وإياه أب ، منذ كانت الهجرة .

فيبطل بذلك قول أبي يوسف ، ومحمد ، رحمهما الله ، وثبت القول الآخر .

فثبت أن الوصية بذلك : لسكل من توقف على نسبه أباً غير أب وأماً غير أم ، حتى يلتقي هو والموصى لقربته إلى جد واحد ، في الجاهلية ، أو في الإسلام ، بعد أن يكون أولئك للآباء ، يستحق بالقراءة^(١) هم الموارث ، في حال ، ويقوم بالإسنان منهم الشهادات ، على سياقه ما بين الموصى لقربته وبينهم ، من الآباء ومن الأمهات ، فهذا القول ، هو أصح القولين ، عندنا .

٢٩ - كتاب الفرائض

١ - باب الرجل يموت ويترك بنتاً وأختاً وعصبة سواها

٧٤٠٢ - **حدثنا** محمد بن خزيمة قال : أنا الملقى بن أسد ، قال : ثنا وهيب بن خالد ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « ألحقوا المال بالفرائض ، فإبقت الفرائض ، قديلاً ولي رجل ذكر » .

٧٤٠٣ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا أمية بن بسطام ، قال : ثنا يزيد بن زريع ، قال : ثنا روح بن القاسم ، عن عبد الله بن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٤٠٤ - **حدثنا** فهد قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا سفيان ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، مثله ، ولم يذكر ابن عباس .

٧٤٠٥ - **حدثنا** علي بن شعبة قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أنا سفيان الثوري ، فذكر بإسناده ، مثله .

٧٤٠٦ - **حدثنا** علي بن زيد قال : ثنا عبدة بن سليمان ، قال : أنا ابن المبارك ، قال أنا معمر وسفيان ، عن ابن طاوس ، فذكر بإسناده مثله .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن رجلاً ، لو مات ، وترك ابنته ، وأخاه لأبيه وأخته لأبيه وأمه ، كان لابنته النصف ، وما بقي فلا أخيه لأبيه وأمه ، دون أخته لأبيه وأمه ، واحتجوا في ذلك ، بهذا الحديث . وقالوا أيضاً : لو لم يكن مع الابنة أخ ، وكانت معها أخت وعصبة ، كان للابنة ، النصف ، وما بقي ، فللعصبة ، وإن بمدوا ، واحتجوا في ذلك أيضاً بما روى عن ابن عباس .

٧٤٠٧ - **حدثنا** علي بن زيد قال : ثنا عبدة بن سليمان ، قال : أنا ابن المبارك ، عن معمر ، عن ابن طاوس قال أخبرني أبي ، عن ابن عباس أنه قال : قال الله عز وجل « إِنْ أَمْرُؤُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا مِنْهَا شَرْعٌ مِمَّا تَرَكَ » .

قال ابن عباس : فقلتم أنتم ، لها النصف ، وإن كان له ولد .

(١) وفي نسخة « قد يستحق القراءة » .

وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : بل للابنة النصف ، وما بقي بين الأخ والأخت ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

وإن لم يكن مع الابنة غير الأخت ، كان للابنة النصف ، وللأخت ما بقي .

وكان من الحجة لهم في ذلك أن حديث ابن عباس الذي ذكروا ، على ما ذكرنا في أول هذا الباب ، ليس بمعناه ، عندنا ، على ما حملوه عليه .

ولكن معناه ، عندنا ، والله أعلم - ما أبقت الفرائض بعد السهام ، فلا أولى رجل ذكر كعمة وعم ، فالباقي للعم ، دون العمة ، لأنهما في درجة واحدة ، متساويان في النسب ، وفضل العم على العمة في ذلك ، بأن كان ذكراً .

فهذا معنى قوله « ما أبقت الفرائض ، فلا أولى رجل ذكر » وليس الأخت مع أخيها ، بداخلين في ذلك .

والدليل على ما ذكرنا ، من ذلك أنهم أجمعوا في بنت وبنت ابن ، وابن ابن ، أن للابنة النصف ، وما بقي فبين ابن الابن ، وابنة الابن ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

ولم يجعلوا ما بقي ، بعد نصيب الابنة ، لابن الابن خاصة ، دون ابنة الابن .

ولم يكن معنى قول رسول الله ﷺ « ما أبقت الفرائض ، فلا أولى رجل ذكر » على ذلك ، إنما هو على غيره .

فلما ثبت أن هذا خارج منه باتفاقهم ، وثبت أن العم والعمة ، داخلان في ذلك باتفاقهم ، إذ جعلوا ما بقي بعد نصيب الابنة للعم ، دون العمة .

ثم اختلفوا في الأخت مع الأخ ، فقال قوم : ها كالعمة مع العم ، وقال آخرون : ها كابن الابن وابنة الابن .

فنظرنا في ذلك ، لنعطف ما اختلفوا فيه منه ، على ما أجمعوا عليه .

فراينا الأصل المتفق عليه ، أن ابن الابن وابنة الابن ، لو لم يكن غيرها ، كان المال بينهما ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإذا كان معهما ابنة ، كان لها النصف ، وكان ما بقي بعد ذلك النصف ، بين ابن الابن ، وابنة الابن ، على مثل ما يكون لهما من جميع المال ، لو لم يكن معهما ابنة .

وكان العم والعمة ، لو لم يكن معهما ابنة ، كان المال باتفاقهم ، للعم دون العمة .

فإذا^(١) كانت هناك ابنة ، كان لها النصف ، وما بقي بعد ذلك ، فهو للعم دون العمة .

فكان ما بقي بعد نصيب الابنة ، للذي كان يكون له جميع المال ، لو لم يكن ابنة .

فلما كان ذلك كذلك ، وكان الأخ والأخت ، لو لم يكن معهما ابنة ، كان المال بينهما ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

فالنظر على ذلك أن يكونا كذلك ، إذا كانت معهما ابنة ، فوجب لها نصف المال ، لحق فرض الله عز وجل لها ، وأن يكون ما بقى بعد ذلك النصف ، بين الأخ والأخت ، كما كان يكون لهما جميع المال ، لو لم يكن ابنة ، قياساً ونظراً ، على ما ذكرنا من ذلك .

وقد روى عن رسول الله ﷺ ، ما قد دل على ما ذكرنا .

٧٤٠٨ - **حدثنا** علي بن شيبه قال : ثنا يزيد بن هارون ، وعبيد الله بن موسى العنبي ، ح .

٧٤٠٩ - **وحدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا محمد بن يوسف الفريابي ، قال : أنا سفيان ، عن أبي قيس ، عن هزيل بن شرحبيل ، قال ، أتى سلمان بن ربيعة ، وأبو موسى الأشعري ، في ابنة وابنة ابن ، وأخت .

فقالا : « للابنة ، النصف ، وللأخت النصف ، ثم قال : إيت عبد الله ، فإنه سيبتاعنا ، فأناه .

فقال عبد الله : لقد ضللت « إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَعَدِّينَ » ولكن ساقضي فيها بما قضى به رسول الله ﷺ ، للابنة النصف ، ولابنة الابن السدس ، تكلمة للثلاثين^(١) وما بقى ، فلأخت .

٧٤١٠ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا وهب بن جرير ، قال : ثنا شعبة ، عن أبي قيس ، عن هزيل ، مثله .

في هذا الحديث ، أن رسول الله ﷺ ، جعل للأخوات ، من قبل الأب مع الابنة عصبة ، فيصرن مع البنات في حكم الكور من الإخوة ، من قبل الأب .

فصار قول النبي ﷺ « فَا أَبَقْتُ الْفَرَائِضَ » ، فلاولى رجل ذكر « لأنه عصبة ، ولا عصبة أقرب منه .

فاذا كان هناك عصبة ، هي أقرب من ذلك الرجل ، فالمال لها .

وعلى هذا المعنى ، ينبغي أن يحمل هذا الحديث ، حتى لا يخالف حديث ابن مسعود هذا ، ولا يضاده .

وسبيل الآثار ، أن تحمل على الاتفاق ، ما وجد السبيل إلى ذلك ، ولا تجعل على التناقض والتضاد .

ولو كان حديث ابن عباس ، على ما جعله عليه المخالف لنا ، وجب على مذهبه أن يضاد به حديث ابن مسعود ، لأن حديث ابن مسعود هذا ، مستقيم الإسناد ، صحيح المجهي .

وحديث ابن عباس ، مضطرب الإسناد ، لأنه قد قطعه ، من ليس بدون من رفعه ، على ما ذكرنا في أول هذا الباب .

وأما ما احتجوا به من قول الله عز وجل : « إِنْ أَمْرُوهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ » فقالوا : إنما ورث الله عز وجل للأخت إذا لم يكن له ولدا .

فالحجة عليهم في ذلك أن الله عز وجل قال أيضا « وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ » .

(١) وفي نسخة « الثلاثين » .

وقد أجمعوا جميعاً ، على أنها لو تركت بنتها وأختها لأبها ، كان للأبنة ، النصف ، وما بقى فلأخت .

وأن معنى قول الله عز وجل « إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ » إنما هو على ولد ، يجوز كل الميراث ، لأعلى الولد
أقضى لا يجوز كل الميراث .

فالنظر على ذلك ، أيضاً ، أن يكون قوله عز وجل « إِنْ أَمْرُوهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا يَصْصَفُ مَا تَرَكَ » هو على ولد يجوز جميع الميراث ، لأعلى ولد لا يجوز جميع الميراث .

فأما ما احتجوا به من مذهب ابن عباس في ذلك ، فإنه خالف فيه سائر أصحاب رسول الله ﷺ سواء .

٧٤١١ - فمروى عنهم في ذلك ، ما **حدثنا** ابن أبي داود قال : ثنا عمرو بن خالد ، قال : ثنا ابن لهيعة عن عقيل أنه سمع ابن شهاب يخبر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن زيد بن ثابت أن عمر بن الخطاب ، قسم الميراث بين الابنة والأخت ، نصيبين .

٧٤١٢ - **حدثنا** علي بن زيد قال : ثنا عبدة بن سليمان قال أنا ابن المبارك قال : أنا يحيى بن أيوب ، قال : أنا يزيد ابن أبي حبيب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قسم المال شطرين ، بين الابنة والأخت .

٧٤١٣ - **حدثنا** علي ، قال : ثنا عبدة قال : أنا ابن المبارك قال : أنا إسرائيل ، عن جابر ، عن الشعبي ، عن علي وعبد الله ، في ابنة وأخت ، للابنة ، النصف ، وللأخت ، النصف .

وقال أصحاب محمد ﷺ مثل ذلك ، إلا ابن عباس ، وابن الزبير .

٧٤١٤ - **حدثنا** علي بن شيبه قال : أنا يزيد بن هارون ، وأبو نعيم قال : ثنا سفيان ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن مسروق ، عن عبد الله ، في ابنة ، وأخت ، وجد ، قال : من أربعة (١) .

٧٤١٥ - **حدثنا** ابن مرزوق قال : ثنا أبو داود قال : ثنا شعبة ، عن أشعث بن أبي الشعثاء قال : سمعت الأسود ابن يزيد (٢) يقول : قضى فيما معاذ باليمن ، في رجل ترك ابنته وأخته ، فأعطى الابنة ، النصف ، وأعطى الأخت النصف .

٧٤١٦ - قال شعبة : وأحبرني الأعمش ، قال : سمعت إبراهيم ، يحدث عن الأسود قال : قضى فيما معاذ باليمن ورسول الله ﷺ حي ، مثله .

٧٤١٧ - **حدثنا** علي بن شيبه قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أنا سفيان الثوري ، عن أشعث بن أبي الشعثاء ، عن الأسود بن يزيد (٣) قال : قضى ، ابن الزبير ، في ابنة وأخت ، فأعطى للابنة ، النصف ، وأعطى للأخت ، سائر المال .

فقلت : إن معاذاً قضى فيما باليمن ، فأعطى للابنة النصف ، وأعطى للأخت النصف .

(١) وفي نسخة « ريد » .

(٢) وفي نسخة « مرايبة » .

(٣) وفي نسخة « زيد » .

فقال عبد الله ابن الزبير : فأنت رسولى إلى عبد الله بن عتبة فتحدثته بهذا الحديث ، وكان قاصى الكوفة .

فهدا عبد الله بن الزبير ، قد رجع عن قوله الذى وافق فيه ابن عباس ، إلى قول الآخرين .

٧٤١٨ - **حديث** صالح بن عبد الرحمن ، وروح بن العرج ، قالا : ثنا يوسف بن عدى قال : ثنا أبو الأحوص ، عن أشعث بن أبي الشعثاء ، عن الأسود بن يزيد ^(١) قال : قدم معاذ إلى النخع ، فسئل عن ابنة وأخت ، فأعطى للابنة النصف ، وللأخت النصف .

٧٤١٩ - **حديث** على بن شببة قال : ثنا يزيد بن هارون قال أنا سفيان الثوري ، عن معبد بن خالد ، عن مسروق ، عن عائشة رضي الله عنها ، في ابنتين وبنات ابن ، وبني ابن ، وفي أختين لأب وأم ، وإحده وأخوات لأب : أنها أشركت بين بنات الابن ، وبني الابن ، وبني الإخوة والأخوات ، من الأب ، فيما بقى .
قال : وكان عبد الله لا يشرك بينهما .

وقال قوم ، في ابنة وعصبة ، إن للابنة جميع المال ، ولا شيء للعصبة .

فكفى بهم جهلاً ، في تركهم قول كل الفقهاء إلى قول لم يعلم أنه قال به قبلهم ، من أصحاب رسول الله ﷺ ، ولأمن تابعهم ، مع أن مادهموا إليه من ذلك ، فساد به نص القرآن ، لأن الله عز وجل يقول « يُوْصِيْكُمْ اللهُ فِيْ أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِيْ كَانَ مِنْكُمْ ذَكَرٌ مِّثْلُ حَظِّ الْمُنْثَيْنِ » .

فبين الله عز وجل لنا بذلك ، كيف حكم الأولاد في الموارث ، إذا كانوا ذكراً ، أو إناثاً
ثم قال الله عز وجل « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ » . فبين لنا حكم الأولاد في الموارث ، إذا كانوا نساء .

ثم قال الله عز وجل « فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ » ، فبين لنا ، كم ميراث الابنة الواحدة .
فلما بين لنا موارث الأولاد على هذه الجهات ، علمنا بذلك أن حكم ميراث الواحدة ، لا يخرج من هذه الجهات الثلاث .

واستحال أن يسمى الله عز وجل ، للابنة النصف ، وللبنات الثلثين ولهن أكثر من ذلك إلا بمعنى آخر بينه في كتابه ، أو على لسان رسول الله ﷺ ، كما أبان في موارث ذوى الأرحام .

ولو كانت الابنة ترث المال كله ، دون العصبة ، لما كان لذكر الله عز وجل النصف معنى ، ولا أهمل أمرها ، كما أهمل الابن .

فلما بين لنا ما ذكرنا ، كان توقيفاً منه ، عز وجل ، إيانا ، على ما سبى لها من ذلك هو سهمها ، كما كان ما سبى للإخوات من قبل الأب والأم بقوله « وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَّةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ » .

(١) وفي نسخة « زيد » .

فكان ما بقي ، بعد الذي سمي لهين ، للمصبات .

وكذلك ماسى لزوج والمرأة ، فيما بقي بعد الذي سمي لهما ، للمصبة .

فكذلك الابنة أيضاً ، ما بقي بعد الذي سمي لها للمصبة ، هذا دليل قائم صحيح في هذه الآية .

ثم رجعنا إلى قوله عز وجل « إِنْ أَمْرُوْهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ » فلم يبين لنا عز وجل ههنا ، من ذلك الولد .

فدلنا ما تقدم من قوله ، في الآية التي وقفنا فيها ، على انصباء الأولاد ، أن ذلك الولد ، هو ما تقدم ، من الولد الذي سمي له الفرض في الآية الأخرى .

ثم قد روى عن رسول الله ﷺ فيما ذكرنا أيضاً .

٧٤٢٠ - **حديث** يونس بن عبد الاعلى ، وبحر بن نصر ، قال : ثنا عبد الله بن وهب قال : أخبرني داود بن قيس عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابر بن عبد الله ، أن امرأة سعد بن الربيع ، أتت رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن سعداً قتل معك ، وتركت ابنتيه وتركتني وأخاه ، فأخذ أخوه ماله ، وإنما يتزوج النساء بما لهين .

فدعاه رسول الله ﷺ فقال « أعط امرأتك الثمن ، وابنتيه الثلثين ، ولك ما بقي » .

٧٤٢٢ - **حديث** يونس قال : ثنا علي بن معبد قال : ثنا عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، مثله .

فقد وافق هذا أيضاً ما ذكرنا ، وبهذا كان أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله ، يقولون ، وبه نقول أيضاً .

٢ - باب مواريث ذوي الأرحام

٧٤٢٣ - **حديث** يونس قال : ثنا عبد الله بن نافع ، عن هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، رجل هلك ، وترك عمته وخالته .

فسأل النبي ﷺ وهو واقف على حمارة ، فوقف ، ثم رفع يديه ، وقال « اللهم رجل هلك وترك عمته وخالته ، فيسأله الرجل ، ويعمل النبي ﷺ ذلك ثلاث مررات ، ثم قال « لا شيء لهما » .

٧٤٢٤ - **حديث** بحر بن نصر قال : ثنا عبد الله بن وهب ، قال : أخبرني حفص بن ميسرة ، وهشام بن سعد ، وعبد الرحمن بن زيد^(١) عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ دُعِيَ إلى جنازة من الأنصار ، حتى إذا جاءها قال لهم رسول الله ﷺ « ما ترك ؟ » قالوا : ترك عمته وخالته .

(١) وفي نسخة « يزيد » .

ثم تقدم فقال « قتلوا الحمار » فوقفوا الحمار » فقال : « اللهم رجل ترك عمته وخالته » فلم ينزل عليه شيء .
فقال رسول الله ﷺ « لا أجد لها شيئا » .

٧٤٢٥ - **حدثنا** علي بن شيبه ، قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أنا محمد بن مطرف ، عن زيد بن أسلم ، ومحمد بن عبد الرحمن بن المجير ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار قال : أتى رجل من أهل المالية ، رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إن رجلا هلك ، وترك عمه وخالة ، فاطلق فقسم ميراثه .

فتبعه رسول الله ﷺ على حمار فقال : « يا رب رجل ترك عمه وخالة » ثم سار هنيئة ثم قال « يا رب رجل ترك عمه وخاله » ثم سار هنيئة ثم قال : يا رب « رجل ترك عمه وخالة » ثم قال « لا أرى ينزل على شيء » ، لا شيء لها » .

قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن الرجل إذا مات وترك ذا رحم ، ليس بمعصية ، ولم يترك عصبة غيره ، أنه لا يرث من ماله شيئا ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث .

وخالدهم في ذلك آخرون ، فقالوا : يرث ذو الرحم إذا لم يكن عصبة بالرحم الذي بينه وبين الميت ، كما يورث بالرحم الذي يُدلى ، فيكون للعممة الثمان ، وللخاله الثلث ، لأنها تُدلى برحم الأم .

وكان من الحجة لهم في ذلك أن هذا الحديث الذي يحتج به عليهم مخالفهم ، حديث منقطع ، ومن مذهب هذا المخالف لهم ، أن لا يحتج بمنقطع .

فكيف يحتج عليهم بما لو احتجوا به عليهم ، لم يسوعوهم إياه .

ثم لو ثبت هذا الحديث ، لم يكن فيه أيضا ، عندنا حجة في دفع موارث ذوي الأرحام ، لأنه قد يجوز ، لا شيء لها ، أي لا فرض لها مسمى ، كما تغيرها من النسوة اللاتي يرثن ، كالبنيات ، والأخوات والجدات ، فلم ينزل عليه شيء ، فقال « لا شيء لها » على هذا المعنى .

ويحتمل أيضا ، لا شيء لها ، لا ميراث لهما أصلا ، لأنه لم يكن نزل عليه حينئذ « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » .

ولها^(١) نزلت عليه جعل لهما الميراث .

٧٤٢٦ - فإنه قد روى عنه في مثل هذا أيضا ، ما **حدثنا** فهد قال : ثنا يوسف بن بهلول ، قال : ثنا عبدة بن سليمان ، عن محمد بن إسحاق ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع بن حبان ، قال : توفي ثابت بن الدحداح ، وكان أيتما ، وهو الذي ليس له أصل يعرف فقال : رسول الله ﷺ ، لعاصم بن عدى : « هل تعرفون له فيسكنكم نسبا » ؟ قال : لا ، يا رسول الله .

(١) و نسخة « نزل » .

فدعا رسول الله ﷺ أبا لبابة بن عبد المنذر ابن أخيه ، فأعطاه ميراثه .

فهذا رسول الله ﷺ قد ورث أبا لبابة ، من ثابت ، برحمه الذي بينه وبينه .

فثبت بذلك ، موارث ذوي الأرحام ، ودل سؤال رسول الله ﷺ ربه سبحانه وتعالى ، في حديث عطاء بن يسار ، من العمة والخالة : هل لهما ميراث أم لا ؟ أنه لم يكن نزل عليه شيء فيها تقدم في ذلك .

فثبت بما ذكرنا تأخر حديث واسع هذا ، عن حديث عطاء بن يسار ، فكان ناسخاً له .

فإن قلتم : إن حديث واسع هذا منقطع .

قيل لكم : وحديث عطاء بن يسار ، منقطع أيضاً ، فن جملكم أولى بثبت المنقطع ، فيما يوافقكم ، من مخالفكم ، فيما يوافقه ؟

وقد روى مثل هذا ، عن رسول الله ﷺ في آثار متصلة الأسانيد .

٧٤٢٧ - منها : ما حدثنا علي بن شيبه قال : ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، قال : ثنا وكيع قال : ثنا سفيان ، ح

٧٤٢٨ - وحدثنا أبو بكره قال : ثنا أبو أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير ، قال : ثنا سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث ابن هياش بن أبي ربيعة ، عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، أن رجلاً روى رجلاً بهم فقتله ، وليس له وارث إلا حال .

فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر بن الخطاب .

فكتب عمر : إن رسول الله ﷺ قال : « الله ورسوله ، مولى من لا ولي له ، والخال وارث من لا وارث له » .

٧٤٢٩ - حدثنا أبو أمية قال : ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن مسلم ، عن طاوس ، عن عائشة ، عن رسول الله ﷺ قال : « الخال وارث من لا وارث له » .

٧٤٣٠ - حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عاصم ، فذكر بإسناده مثله ، ولم يرفعه .

٧٤٣١ - حدثنا أبو يحيى أحمد بن زكريا بن الحارث بن أبي مهسرة السكي ، قال : ثنا أبي قال : ثنا^(١) هشام ابن سليمان ، عن ابن جريج ، فذكر بإسناده مثله قال أبو يحيى : وأراه قد رفته .

٧٤٣٢ - حدثنا فهد قال : ثنا أبو الوليد قال : ثنا شعبة قال : بديل العقيلي^(٢) : أخبرني [علي بن أبي طلحة] عن راشد بن سعد ، عن أبي عامر الهوزني ، عن المقدم بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ قال : « من ترك كلاً ، فعلي » .

(١) وفي نسخة « عن » .

(٢) وفي نسخة « زيد » .

قال شعبة : ربما قال : «فإليّ» ومن ترك مالا ، فلورثته ، وأنا وارث من لا وارث له ، أعقل عنه وأرثه ، والخال وارث من لا وارث له ، يعقل عنه ويرثه .

٧٤٣٣ - **حدثنا** ابن أبي ميسرة قال : ثنا بكدر بن الهجر قال : ثنا شعبة ، ثم ذكر بإسناده مثله .

٧٤٣٤ - **حدثنا** ابن أبي داود ، قال : ثنا سليمان بن حرب ، قال : ثنا حماد بن زيد^(١) عن بديل ، فذكر بإسناده مثله ، إلا أنه قال « أرث ماله ، وأفك عانه ، والخال وارث من لا وارث له ، وفك عانه » .

٧٤٣٥ - **حدثنا** ابن أبي ميسرة قال : ثنا سليمان بن حرب قال : ثنا حماد بن زيد ، فذكر مثله .

٧٤٣٦ - **حدثنا** ربيع المؤذن قال : ثنا أسد بن قيس : ثنا معاوية بن صالح قال : **حدثني** راشد بن سعد أنه سمع المقدم ابن معد يكرب ، يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال « الله ورسوله مولى من لا مولى له ، يرث ماله ، وفك عُقُوبُهُ ، والخال وارث من لا وارث له ، يرث ماله وفك عتوه » .

فهذه آثار متصلة ، قد تواترت ، عن رسول الله ﷺ ، بما يوافق ما روى الواسع بن حبان ، ويخالف ما روى عطاء بن يسار .

وقد شد ذلك كله وبينه ، قول الله عز وجل : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » .

فقال المخالف لنا : لا دليل لكم في هذه الآية ، على ما ذهبتم إليه من هذا ، لأن الناس كانوا يتوارثون بالتبني ، كما تبني رسول الله ﷺ ، زيد بن حارثة ، فكان [يقال : زيد بن محمد وكان] من فعل هذا ، ورث المتنبي ماله ، دون سائر أرحامه ، وكان الناس يتعافدون في الجاهلية على أن الرجل يرث الرجل ، فأنزل الله عز وجل « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » دفعاً لذلك ، ورداً للمواريث إلى ذوي الأرحام ، وقال : « أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ » .

٧٤٣٧ - وذكرنا في ذلك ما **حدثنا** علي بن زيد قال : ثنا عبدة بن سليمان ، قال : ثنا ابن المبارك قال : أخبرنا ابن عون ، عن عيسى بن الحارث قال : كان لأخي شريح بن الحارث جارية ، فولدت جاريه ، فثبت فزوجها ، فولدت غلاماً ، وماتت الجدة .

فاختصم أخو شريح والنلام إلى شريح قال : نجعل^(٢) شريح يقول : ليس له ميراث في كتاب الله تعالى ، إنما هو ابن بنت ، وقضى للنلام باليراث ، قال : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله : قال : فركب ميسرة بن يزيد^(٣) إلى عبد الله بن الزبير ، فحدثه بالذي قضى به شريح .

قال : فكتب ابن الزبير إلى شريح : إن ميسرة **حدثني** أنك قضيت كذا ، وقلت عند ذلك « وأولوا الأرحام

(١) وفي نسخة « يزيد »

(٢) وفي نسخة « وجعل » .

(٣) وفي نسخة « زيد » .

بعضهم أولى ببعض في كتاب الله تعالى » وإنما كانت تلك الآيات في العصبات في الجاهلية .

وكان الرجل في الجاهلية ، يعاقب الرجل ، فيقول : « ترثني وأرثك » فلما نزلت هذه الآية ، ترك ذلك .

قال : فقدم الكتاب إلى شريح فقرأه وقال إنما أعتمها حيثان بطنها ، وأبى أن يرجع عن قضائه .

وكان من الحجّة للآخرين على أهل هذه المقالة أن عبد الله بن الزبير قد أخبر في حديثه هذا ، أنهم كانوا يتوارثون بالتعاقد دون الأسباب فأنزل الله عز وجل ، ردًا لذلك « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » .

ممكن في هذه الآية ، دفع الميراث^(١) بالتعاقد ، وإيجابه لذوي الأرحام دونهم

ولم يبين لنا في هذه الآية أن ذوي الأرحام ، هم العصبية أو غيرهم .

فقد يحتمل أن يكونوا هم العصبية ، ويحتمل أن يكون كل ذي رحم . على ما جاء في تفصيل الموارث ، وفي غير هذا الحديث

« ما كان ما ذكرنا كذلك ، ثبت أن لا حجة لأحد الفريقين في هذا الحديث ، وإنما هذا الحديث حجة على داهب ، لو ذهب إلى ميراث المتعاقدين ، بعضهم من بعض ، لا غير ذلك ، فهذا معنى حديث ابن الزبير وقد ذهب أهل بدر إلى موارث ذوي الأرحام .

فما روي عنهم في ذلك ، ما ذكرناه فيما تقدم من كتابنا هذا ، عن عمر في كتابه إلى أبي عبيدة بن الجراح . فلم ينكر أبو عبيدة ذلك عليه ، فدل أن مذهبه فيه ، كان كذهبه .

٧٤٣٨ - وقد حذرنا على بن شعبة قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أنا داود بن أبي هند ، عن الشعبي قال : أتى زياد في رجل مات ، وترك عمته وحالته ، فقال : هل تدرون كيف قضى عمر فيها ؟ قالوا : لا .

قال : والله ! نى لأعلم الناس بقضاء عمر فيها ، حمل العمّة بمنزلة الأخ ، والحالة بمنزلة الأخت ، فأعطى العمّة الثنتين ، والحالة ، الثالث .

٧٤٣٩ - حذرنا على ، قال : ثنا يزيد بن إبراهيم ، والمبارك بن فضالة عن الحسن ، عن عمر ، أنه جمل للعمّة الثنتين ، والحالة الثالث .

٧٤٤٠ - حذرنا على قال : ثنا يزيد قال : أنا سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن مسروق قال : أتى عبد الله في إحوة لأم ، وأم ، فأعطى الإحوة من الأم ، الثالث ، وأعطى الأم سائر المال وقال : الأم عصبية من لاعصبية له وكان لا يرد على الإحوة لأم مع الأم ، ولا على ابنة ابن ، مع ابنة الصلب ، ولا على أخوات لأب ، مع أخت لأب وأم ، ولا على امرأة ، ولا على حدة ، ولا على زوج .

(١) وفي نسخة (دفعًا للميراث) .

٧٤٤١ - **حَدَّثَنَا** عَلَى قَالَ : ثنا يزيد قال : أنا قيس بن الربيع ، عن أبي حصين ، عن يحيى بن وثاب ، عن مسروق ، عن عبد الله قال « الخالة والدة » .

٧٤٤٢ - **حَدَّثَنَا** عَلَى قَالَ : ثنا يزيد ، قال : ثنا حبيب بن أبي حبيب ، عن عمرو بن هرم ، عن جابر ابن زيد ، أن عمر قضى للعممة الثلثين ، وللخالدة الثلث .

٧٤٤٣ - **حَدَّثَنَا** عَلَى قَالَ : ثنا يزيد قال : ثنا حميد الطويل ، عن بكر ، عن عبد الله ، عن عمر ، مثله .

٧٤٤٤ - **حَدَّثَنَا** عَلَى قَالَ : ثنا يزيد قال : أنا سفيان الثوري ، عن منصور ، عن فضيل ، عن إبراهيم قال : كان عمر وعبد الله ، يورثان الأرحام ، دون الولاء .

قلت : إن كان علي رضي الله عنه يفعل ذلك ، قال : كان علي رضي الله عنه ، أشد مني ذلك .

٧٤٤٥ - **حَدَّثَنَا** عَلَى قَالَ : ثنا يزيد قال : أنا عبيدة ، عن حيان الجعفي ، عن سويد بن غفلة ، أن رجلا مات ، وترك ابنة ، وامرأة ، ومولاة .

قال سويد : إني جالس عند علي ، إذ جاءته مثل هذه القصة ، فأعطى ابنته النصف ، وامرأته الثلث ، ثم ردما بقي ، على ابنته ، ولم يعط المولى شيئا .

٧٤٤٦ - **حَدَّثَنَا** عَلَى بن زيد قال : ثنا عبدة بن سليمان ، قال : أنا ابن المبارك قال : أنا سفيان عن حيان الجعفي قال : كان هند سويد بن غفلة ، فذكر مثله

٧٤٤٧ - **حَدَّثَنَا** عَلَى قَالَ : ثنا عبدة قال : أنا ابن المبارك ، قال : أنا شريك ، عن جابر ، عن أبي جعفر قال : كان علي يرد بقية الموارث ، على ذوي السهام ، من ذوي الأرحام .

٧٤٤٨ - **حَدَّثَنَا** عَلَى قَالَ : ثنا عبدة قال : أنا ابن المبارك قال : أنا سفيان ، عن مطرف ، عن الشعبي قال : أتى زياد في عم لأم ، وخالة .

فقال : ألا أحبركم بقضاء عمر فيها ؟ أعطى المم للام ، الثلثين وأعطى الخالة الثلث .

٧٤٤٩ - **حَدَّثَنَا** عَلَى بن زيد ، قال ثنا عبدة قال : أنا ابن المبارك قال : أنا شعبة عن سليمان قال : قال عبد الله بن مسعود « للعممة الثلثان ، وللخالدة الثلث » .

قلت : أسمعت من إبراهيم ؟ قال : هو أدل ما سمعته منه .

٧٤٥٠ - **حَدَّثَنَا** عَلَى قَالَ : ثنا عبدة قال : ثنا ابن المبارك ، عن شعبة ، عن المغيرة ، عن إبراهيم ، عن عبد الله : مثله فهذا هؤلاء ، أهل بدر قد ورثوا ذوي الأرحام بأرحامهم ، وإن لم يكونوا عصبة .

فإن كان إلى التقليد ، فتقليد هؤلاء أولى ، وإن كان إلى ما روى عن رسول الله ﷺ ، فقد ذكرنا ما روى به في هذا الباب .

وإن كان إلى النظر ، فإننا قد رأينا العصبة يرثون إذا كانوا ذكورا ، ورأينا بعضهم ، إذا كان له من القرب ،

ما ليس لبعض ، كان بذلك القرب أولى بالميراث ، ممن هو أبعد منه .

وكان المسلمون إذا لم يكن للميت عصبه ، يرثونه جميعاً .

فإذا كان بعضهم أقرب إليه من بعض ، فالنظر على ما ذكرنا ، أن يكون من قرب منه أولى بالميراث ، ممن هو أبعد منه من التوى من المسلمين ^(١) .

ثبت بالنظر أيضاً ، ما ذكرنا ، وهو قول أبي حنيفة ، ومحمد بن يوسف ، ومحمد ، ورحمهم الله تعالى .

وقد ذكرنا في هذه الآثار ، التي رويناها ، عن أصحاب رسول الله ﷺ ، اختلافاً بينهم ، في بعضها ، وبعد اجتماعهم على الورثة بالأرحام التي لا تمسب أهلها فمن اختلفوا فيه من ذلك في ميراث ذوي الأرحام دون الموالى ، وقد ذكرنا ذلك ، عن عمر ، وحلي ، وعبد الله .

وقد روى عن رسول الله ﷺ ، خلاف ذلك .

٧٤٥١ - **حدثنا** علي بن زيد قال : ثنا عبدة قال : أنا ابن المبارك قال : أنا إبان بن تغلب ، عن الحكم ، عن عبد الله ابن شداد بن الهاد ، أن ابنة حمزة ، أعتقت مولى لها ، فأت المولى ، وتركها ، وترك ابنته ^(٢) فأعطاه النبي ﷺ النصف ، وأعطى بنت حمزة النصف .

٧٤٥٢ - **حدثنا** علي قال : ثنا عبدة قال : ثنا ابن المبارك قال : أنا شمعة ، عن الحكم قال : سمعت عبد الله بن شداد يقول : هي أختي ، ثم ذكر مثله .

٧٤٥٣ - **حدثنا** علي قال : ثنا عبدة قال : أنا ابن المبارك ، قال : أنا سفيان ، عن سلمة بن كهيل ، قال : انتهيت إلى عبد الله بن شداد ، وهو يحدث القوم ، وهو يقول : هي أختي . فسألهم فقالوا : كان مولى لابنة حمزة ، ثم ذكر مثله .

٧٤٥٤ - **حدثنا** علي قال : ثنا عبدة قال : أنا ابن المبارك قال : أنا سفيان ، عن منصور بن حبان الأسدي ، عن عبد الله بن شداد ، عن النبي ﷺ ، مثله .

٧٤٥٥ - **حدثنا** علي قال : ثنا عبدة قال : أنا ابن المبارك ، قال أنا جرير بن حازم ، عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب ، وأبي فزارة ، قالوا : ثنا عبد الله بن شداد ، فذكر مثله .

ثم قال : هل تدرون ما بيني وبينها ؟ هي أختي من أمي ، كانت أمنا أسماء بنت عميس الخثعمية .

فهذا رسول الله ﷺ ، قد ورث بنت حمزة من مولاها ، ما بقي بعد نصيب ابنته ، بحق فرض الله عز وجل لها ، ولم يرد ما بقي على البنت .

فدلّت هذه الآثار ، أن مولى المتأفة ، أولى بالميراث من الرحم الذي ليس بعصبه ، وقد روى مثل هذا أيضاً عن حلي .

(١) وفي نسخة « المسلم » .

(٢) وفي نسخة « ابنة » .

٧٤٥٦ - **حديث** علي بن زيد ، قال : ثنا عبدة قال : أنا ابن المبارك ، قال : أخبرنا فطر عن الحكم بن عتيبة قال : قضى علي في أناس منا في من ترك ابنته ومولاته فأعطى ابنته النصف ، والمولاة ^(١) النصف .

٧٤٥٧ - **حديث** علي قال : ثنا عبدة قال : أنا ابن المبارك قال : أنا سفيان ، من سلمة بن كهيل قال : رأيت المرأة التي ورثها علي من أبيها النصف ، وورث مولاهما النصف .

وهذا هو النظر أيضاً عندنا ، لأننا رأينا المولى إذا لم يكن معه بنت ورث بالتصيب ، كما ترث العصبية من ذوى الأرحام .

فالنظر على ذلك أن يكون كذلك هو ، إذا كانت معه ابنة يرث معها ، كما ترث العصبية من ذوى الأرحام . فهذا هو النظر في هذا ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى .

وأما ما ذكرناه أيضاً عن عبد الله ، من أنه كان لا يرد على إخوة لأم ، مع أم شيئاً ، ولا على ابنة ابن مع ابنة الصلب ، ولا على أخوات لأب ، مع أخوات لأب وأم شيئاً .

فقد ذكرنا عن علي رضي الله عنه خلاف ذلك ، وأنه كان يرد بقية الموارث على ذوى السهام من ذوى الأرحام .

فإن النظر عندنا في ذلك ، ما ذهب إليه علي ، لأنهم جميعاً ، ذوو أرحام .

وقد رأيناهم في فرائضهم التي فرضها الله عز وجل لهم ، وقد ورثوها جميعاً بأرحام مختلفة .

ولم يكن بعضهم بقرب رحمه ، أولى بالمراث من غيره منهم ، ممن يبعد رحمه .

فالنظر على ذلك ، أن يكونوا جميعاً فيما يرد عليهم ، من فصول الموارث كذلك ، وأن لا يقدم من قرب رحمه على من كان أبعد رحماً من الميت منه .

وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله تعالى

وقد روى عن إبراهيم فيما ذكرناه ، عن رسول الله ﷺ في إعطائه بنت حمزة النصف ، وبنت مولاهما النصف ، أن ذلك إنما كان طعمة من رسول الله ﷺ ، لابنة حمزة .

٧٤٥٨ - **حديث** بذلك فقد قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا حسن بن صالح ، عن منصور ، عن إبراهيم .

وهذا عندنا ، كلام فاسد لأن ابنة مولى ابنة حمزة ، إن كان وجب لها جميع ميراث أبيها برحمها منه ، فبحال أن يطعمه النبي ﷺ بنت حمزة .

وإن كان ذلك لم يجب لها كله ، وإنما وجب لها نصفه ، فما بقي بعد ذلك النصف ، راجع إلى من أعتقه ، وهي ابنة حمزة .

(١) وى نسخة : مولاته .

فاستحال ما ذكر إبراهيم في ذلك ، وثبت أن مادفع رسول الله ﷺ إلى بنت حمزة ، كان بالميراث ، لانفرده .

فإن قال قائل : فقد رويت عن رسول الله ﷺ أيضاً ، آثار في توريث من ليس بعصبة ولا رحم

٧٤٥٩ - فذكر **ما حدث** علي بن شيبه قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : أنا حماد بن سلمة ، عن عمرو بن دينار رضي الله عنه قال : سمعت عوسجة ، مولى ابن عباس ، يحدث عن ابن عباس ، أن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ لم يترك قرابة إلا عبداً هو ، أعتقه ، فأعطاه النبي ﷺ ميراثه

قال : فهذا رسول الله ﷺ ، قد ورث المولى الأسفل ، من المولى الأعلى ، وأنتم لا تقولون بهذا .

فيل له : إنه ليس في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ قال « المولى الأسفل ، يرث المولى الأعلى » .

وإنما فيه أنه دفع ميراثه ، وهو تركته إليه ، وليس كما روى عنه في الخلال ، أنه قال « هو واث من لا وارث له »

فقد يحتمل وجوها .

منها أن يكون دمه إليه ، لأنه ورثه إياه مما لم يمت عليه ، من الولاء .

ويحتمل أن يكون مولاه ذا رحم له ، فدفع إليه ماله بالرحم ، وورثه له ، بالولاء .

الآثار يقول في الحديث « ولم يترك قرابة إلا عبداً هو أعتقه » .

فأخبر أن العبد كل قرابة له ، وورثه بالقرابة .

ويحتمل أن يكون دفع إليه ميراثه ، لأن الميث كان أمراً بذلك ، فوضع رسول الله ﷺ ماله ، حيث أمر بوضعه فيه ، كما قد روى عن عبد الله بن مسعود .

٧٤٦٠ - فإنه **حدثنا** محمد بن عمرو بن نوس قال : ثنا يحيى بن عيسى ، عن الأعمش ، عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل قال : قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه « إنه ليس من حيٍّ من العرب ، أخرى أن يموت الرجل منهم ، ولا يعرف له وارث منكم ^(١) معشر همدان فإذا كان كذلك فليضع ماله ، حيث أحب . »

قال الأعمش : فذكرت ذلك لإبراهيم فقال : **حدثني** هم بن الحارث ، عن عمرو بن شرحبيل رضي الله عنه . عن عبد الله ، مثله .

٧٤٦١ - **حدثنا** سليمان بن شعيب ، قال : ثنا عبد الرحمن بن رباد ، قال : ثنا شعبة ، عن سلمة بن كهيل ، عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود مثله .

٧٤٦٢ - **حدثنا** سليمان ، قال : ثنا عبد الرحمن ، قال : ثنا شعبة ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن عمرو بن شرحبيل ، عن عبد الله مثله .

٧٤٦٣ - **حدثنا** سليمان ، قال : ثنا عبد الرحمن ، قال : ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل ، قال : سمعت أبا عمرو الشيباني ، يحدث عن ابن مسعود قال : إنسابه يصع ماله حيث أحب .

٧٤٦٤ - **حدثنا** ابن مـ زوق قال : ثنا بشر وأبو الوليد ، قالوا : ثنا شعبة ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن عمرو ابن شرحبيل ، عن عبد الله ، مثله .

٧٤٦٥ - **حدثنا** علي بن شيبه قال : ثنا يزيد بن هارون ، قال : أنا شعبة ، عن سلفة بن كهيل ، عن أبي عمرو الشيباني ، عن عبد الله ، مثله .

ويحتمل أن يكون النبي ﷺ ، أطعمه المولى الأسفل ، لفقره ، كما للامام أن يفعل ذلك ، فيها في يده من الأموال التي لارب لها .

وقد سمعت ابن أبي عمران يذكر أن هذا التأويل الآخر ، قد روى عن يحيى بن آدم .

فلما احتمل هذا الحديث ، ما ذكرنا ، لم يكن لأحد أن يحمله على تأويل منها ، إلا بدليل بدله عليه ، من كتاب الله ، أو من سنة رسوله ، أو من إجماع .

٧٤٦٦ - وقد روى في نحو من هذا ، ما **حدثنا** يونس ومحمد بن خزيمة قالوا : ثنا عمرو بن خالد قال : ثنا شريك ، عن أبي بكر بن أهر ، عن ابن بريدة ، عن أبيه قال : توفي رجل من خزاعة ، فأتى رسول الله ﷺ بجيرانه فقال « اطلبوا له وارثا أو ذا قرابة » هكذا قال يونس .

وقال ابن خزيمة « أو ذا رحم » فطلبوا فلم يجدوا .

فقال رسول الله ﷺ « ادفعوا إلى أكبر خزاعة » .

فهذا عندنا والله أعلم - على ما قال يحيى بن آدم ، الذي قبل هذا .

٧٤٦٧ - وقد **حدثنا** علي بن شيبه قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أنا سفيان الثوري ، عن عبد الرحمن بن الأسبهاني عن مجاهد ، عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن مولى للنبي (١) ﷺ وقع من نخلة فأت .

فقال النبي ﷺ « انظروا ، هل له وارث ؟ » قالوا : لا ، قال « أعطوا ماله بعض القرابة » .

فقد يجوز أن يكون النبي ﷺ أراد بذلك ، قرابته (٢) هؤلاء قرابة الميت ، فأراد أن يحمله سلة منه لهم ، والله أعلم .

قد تم الكتاب

بمؤن الله الوهاب

(٢) وفي نسخة « قرابة »

(١) وفي نسخة « النبي » .

خاتمة الطبعة الأولى^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم .

بعد الحمد لله على ما هدانا إلى سبيله والصلاة على سيد رسله وآله وأصحابه ، كلمة دينه ونبيه .

يقول العبد العاصي خادم الطلبة ممنو الشيخن مبلو المحن عملوا لا يثم في السر والعلن المدعو بمحمد حسن ابن محمد ظهور حسن الإسرائيل نسباً ، السنبلي مسكننا ، الكنتما في معتدا ، الحنفي مذهبا ، أذهب الله عنهم الحزن ، وتفضل عليهم في كل زمن ، مهني الطلاب الحق الصريح ، من أكتناه الحديث الصحيح أنعموا صباحاً ، وأبشروا رواحاً ، فقد ظلت أعناق الجامعة ممتدة إلى افتناء كتاب يجمع إلى السنة ، فقه الحديث ويميز الطيب من القول ، من الحديث ، ويفحص عن هوارض التون والأسانيد ، ويشد الراسيل بالسانيد ، ويوفق بين السنن المتدافعة الظواهر ، ويجمع بين الرفوعات والوقوفات بالحجج القواهر ، ويستوعب طرق الخبر ، ويحيط بوجوه الآثار ، ويبلغ المجهود في اقتباس القول الصحيح من بين اجتهادات الأئمة الأخيار ، ويخلص منه الأخبار إلى الآثار ، ويستشير منه مباني المسلك النقي العفيف ومأخذ المذهب الحنفي الحنيف ، مما يعود به مطاعن المخالفة هباءاً منثوراً ، منادياً به الحنفية لطاعتها « وَظَنَنْتُمْ ظَنِّي السَّوْءَ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا » .

ومع ذلك يكون مستنداً إلى مستند من قدماء موابذة الاجتهاد ، ومتممداً مشار إليه من جهابذة النقاد .
فقد قضى الاستقراء الصحيح بمحصر ذلك في « شرح معاني الآثار » لإمام الشايخ الكبار ، ورأس المحدثين الأبرار لسكامن زوايا السنن الهاوي ، وأعماق مبادئها الحاوي الإمام الحافظ الحجة الثبت الثقة أبي جعفر الطحاوي عديم المسامح المساوي ، رحمه الله ، على ما تزعمه عن المشائخ والساوي .

وهذا الكتاب ، قلنا يوجد نظيره ، فإنه كما أنه كتاب الحديث ، كذلك كتاب فقه الأخيار ، بالكشف الحديث ، جرى فيه بحر الآثار ، ثم بحر الاجتهاد والتفقه بالأبصار ، أجرامها يشموحان بتلاطين « مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ يَبْنِيَانِ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ » .

وله فيه أنظار نظرة في فقه الحديث والخبر ونظرة في طرق الاحتجاج بمن واحد على معان حجة ، بتمشية الفكر .

ونظرة في بجيئة من طرق ووجوه كثيرة ، وأنظرة في وجوه لطيفة دقيقة ، للجمع بين الأخبار الشهيرة .
ونظرة في استخراج القول الصحيح من الأقوال بالاجتهاد ، ونظرة في صحة الحديث ، وحسنه ، وضعفه ، في المتن والإسناد .

(١) أثبتنا خاتمة الطبعة الأولى لما حوته من القوائد التي تبين ما امتاز به هذا الكتاب وما أحرزه الإمام الطحاوي من المكانة العالية بين أئمة الفقهاء والمحدثين الأبرار .

ونظرة في أحد حكم من الآثار ، وحكم من الرأي والأفكار ، ثم رد أحدهما على الآخر بالتوفيق ، أو طرح حكم الرأي عند بعدر التلخيص .

ثم بوسعة نظر في السير والأنساب ، والأديم ، والمشاهد ، والوصل ، والقطع في السند وأمثالها أبرز وأظهر .

وذيله عن القلة فيها أنظف وأظهر .

ولقد فجر من ينابيع التفقه ونسكت التفسكه ، ما جلب بدائع الدهور ، وترك فحول التحديث حيارى في تحقيق الأمور .

له تقارير مشهولة أطرب من الأثر ، وأطيب من حلب العناقيد .

فهو كالحسن في لفظه ووعظه ، والشمي في علمه وحفظه .

يحقق الأمر بعد ما يستخرج دفتانهم ، ويستنثل في كنانتهم لو رأى محالهم بقلبه الصافي ونظره الإصافي ، أطرق إطراق الحلي أو رام إرمام النبي .

وهو في معرفة المتون ، وتمايز الرجال ، رحيب الباع ، خصيب الرباع .

ومن لم يعرفه بعد هذا الكتاب ويسنده إلى قلة معرفة الرجال أو الأخبار في الأبواب ، فهو أفصح من حبة في حلقة ، وأخير من بقية في حقة ، وألم من ماطر ، وأشأم من قاطر ، وأصرد من عين الحرياء ، والعتر الجرياء ، ووقعت عليه الداهية الدهياء

مد أخطأت أسسته الحفرة ولم يصب سهمه الثمرة ، وهو أغرق في الملامة ، وأكذب من أبي ثمامة .

فنقول : « بَلْ تَقْدِرُوا بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمْ الْوَيْلُ بِمَا تَصِفُونَ » .

فنادى على هؤلاء « حذوا ما أتيناكم بقوة واذكروا ما فيه لعنكم تنقون » فإن الطحاوي نور المسائل وأبسط جمرها واعشوشب قفرها ومن أراد خلافة جاء أجبن من صامر وأطيش من طامر .

مَنْ يَكُنْ نَالَ بِالْحَقِّ حَطًّا أَوْ سَمًا قَدَرُهُ لَطِيبُ الْأَسْوَاحِ
مَنْ يَفْضُلُ أَنْتَفَعْتَ لَا يَفْضُولِي وَيَقُولِي أَنْتَفَعْتَ لَا يَقُولِي

وهذا الزاعم ، محجوج عليه ، بعامة الكتاب وصحاحه ، وأكثر مواضعه ومقاماته

ولو تورط أحد في معاطب الكلام في رجاله ، جرحاً ، وانتقد منهم رجالاً ، ضعفهم أهل النقد شرحاً ، فجوابه من وحيين

الأول : أن أصح الصحاح صحيحا الشيخان ولا تخلو رجالها عن غوائل الجرح والشين .

فلو قيل : إن ذلك في المتابعات والشواهد ، لاقى الأصول .

فالجواب أولا ، أنه مشترك الجدوى في عامة الفصول ، بأن الطحاوى أيضاً ، يأتي بأمثاله في الشواهد ، جبرا للسكس ، أو تمجيدا للقصر .

وثانيا : أن كثيرا منهم توجد أحاديثهم في الأصول ، فأتى المفرد ، وأين الأمر ، كما في بن سديان وأمثاله .

والثاني : أن الحافظ أبا جعفر ، في معرفة المتون والأسانيد ، من أئمة النقد ، وفي البحث عن خصائص الرجال ، ودسائسهم ، وحسائس الرواة وفضائسهم ، من أرباب الحل والعقد

الأتري الحافظ ابن حجر ، يذكر قوله في التنقيذ ، ويعتبره من نقاد الأئمة في الجرج والتسديد ، ونظار كلامه من شرح الآثار ، ولوطى وجه العبور على يقين بمشاهدتهم وعيائهم ، أنه ليس له تأس ، وتقلد لأفوالهم في الرجال .

وله فيه أربكة عالية بالاستقلال ، بل والنص أنه يجعلهم في سمت وجانب ، ونفسه مع حزبه في جانب بجانب . وإمام هذا الحرب ، فقها وحديثا ، ومعرفة ، ودراية ، رواية ، وتقدأ ، إمام المذهب الحافظ الحجة ، صمد التفات ، قدوة الأئمة ، متوج تاج التابعية المنيفة نعمان بن ثابت السكوى ، أبو حنيفة .

ومن وقع فيه بحرجه ، جهلا وحسدا ، عُدَّ من الجرجى ، ومن طعن فيه ببدعته ، فهو بهذه الجهة من الطائفة التافهة الهلكى .

والجدقة ، فقد شهدت بفضله الأعداء ، واعترف بتسفيه أوليائهم ، اكلامهم الأجلاء .

الأتري صاحب دراسات اللبيب ، من رؤسهم النبل ، وبطارقهم السكل ، مع أنه أسلم على يدى البخارى ، في معرفة الطب من الخبيث ، وآمن بفصله الجلم ، وجعله قبله نفسه ، وشيعته في الحديث .

كيف تعقبه في جرحه ووفيقته في أبى حنيفة ، بأنه كان مرجئيا ، سكتوا عن رأيه وحديثه إلى أن قال بعد بيان الفرق ، بين المعنيين للإرجاء .

كيف يتيقظ لذلك أهل الحديث ، من أهل الطواهر الذين دأقوا طعم الظاهر في الاحاديث ، وحرروا دقيق القياس ، ولم يمارسوا الفنون العقيدة .

قال : ولكن العدل في تحقيق المعانى العقلية ، هو طرح الظواهر ، لاسيا إذا كانت مما تدخل بها الوقعة على عرض مسلم .

إلى أن قال : وإنى لأتخير أن أعزو هذا القول مع بطلانه وخلافه ، لسكتاب ، والسنة والإجماع ، بل ومع ضرورته بطلانه من ضروريات الدين ، وحق قائله ، كحكي السوفسطائية إلى مثل أبى حنيفة رحمه الله ، جيل سن جبال الله الشوامخ ، في غزارة علوم النقل والعقل ، من مثل الإمام البخارى .

لكن الأقدار قد سبقت ، ليس لها من النفاذ من راد ، مرضينا بقضاء الله وقدره ، والحق أحق أن يتبع اه

فانظر في هذا ، أية مرتبة تخرج من الإطراط في إبعاد الجارح بمراحل ، عن مظان الفهم والعقل .
ثم أظهر ، طهور الشمس في رابعة النهار وأبرز شينه الباهر ، حتى كاد بنيانه على شفا جرف هار ، كمثل شجرة خبيثة ، احتلت من فوق الأرض مالها من قرار .

بل نادى بآندى صوت ، على اعترافه بكذب نفسه ، والله يحق الحق ويبطل الباطل ، ويأبى إلا أن يتم نوره ، وينطق الخالف بما يخالفه ، ويكذبه بقوله ، من حيث لا يدري .

فقد قال صاحب الدراسات : وأما قوله: سكتوا عن رأيه وحديثه ، فأنت قد سمعت منه عدة من كبار الساف ، مثل ابن المبارك ، وهيثم ، ووكيع ، وغيرهم من الآخذين من حديثه وعدّ غيره مئين من العلماء ، الآخذين منه .
وأما أخذ الراى عنه فقد ملا الآفاق ، على ما لا يحتاج إلى نقله ، حتى لم نعرف في عدة أقاليم مذهباً غير مذهبه ، فلا أدري ما عدة المساكين عن رأيه وحديثه ، بالنسبة إلى الآخذين ، إن هي إلا كقطرة في يمام .

فهذا مقام الإيمان بعد تلك الزيادة الترقية في ذلك الإيمان أى مرتبة في تكذيب القول الجارح ، وبيان أنه تكذيب العيان والشهود ، واجترأ عظيم على نفي الشهود والموجود .

ثم ههنا وجهان آخران ، مما أجلت فيه مسرح المين ، حتى يلحق الجارح بالفارطين ، وبصير أترأ بعد عين ، ويحين مكة عمى ، ونفخ هجير ، يذهل غيلان عن مى ، وهما من الوهاه في ترجمة البخارى ، في تاريخه ، لأبى حنيفة رحمه الله .

أحدهما أنه جملة من موالى بنى نيم الله وحفيد الإمام إسماعيل بن حماد ، يحلف جهد يمينه على أنا نحن أحرار ، من أبناء فارس ، ما وقع علينا ريق قط .

وثانيهما : أن البدعة غير جارحة ، عند صدق اللهجة والديانة والتقوى ، بل ليست سببا لنزول الحديث عن الصحة إلى الحسن أصلا ، فضلا عن الضعف ، فضلا عن ترك حديث صاحبها .
والسكوت عنه مطلقا ، وجملة متروكا متمحضاً .

ألم يتضح صحيحه الأصح بعد القرآن ، من بين دفتيه ، امتلا من رواية عدى بن ثابت وهو من غلاة الروافض كما قاله الدارقطنى وغيره .

وفيه ممران بن حطان ، أحد رهوس الخوارج الخبيثة ، ولو أحصى أهل البدع ، بلغ الأمر مبلغا من المتفق عليه .

فلم تستميل إلى من مال عن ربحك ، وأضرم نار تباريحك ؟ .

ولو كان ابن بوحك ، أو شقيق روحك ، فأين ذهب الجارح ؟ جاء لابسا حلة النمر ، وهاجما هجوم السيل لمنهم وفر متشجعا بجرايه ، ومضطمنا أهبة تجوابه ، واكتشفت عودة التغليظ ، لا ترى فيه امتراء ، وجاء كدباب بقية ، يحسبه الظمآن ماء ، بل الإنسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره .

فلو لحزبه وأمته ، شعبة من الحياء ، لا يرفعوا رأسهم في سوء الأدب ، عرق في الندم ، ولا يبسطوا ألسنتهم بالسوء والفحشاء .

وليسكذبوا بما آمنوا ، وليؤمنوا بما كذبوا من قبل ، بعد أن نشر الصبح رايانه ، وحلا الأمر عن حالاته ، وشوهد ما سوله زُهرهم ، وعوين كيف عجرهم وبجرهم ، وذهب حدهم هدرًا ، ولم يجدوردهم صدرًا .
وبالجملة فكتاب الطحاوي هذا أجدى من تفاريق العصا ، وكل الصيد في خوف الفرا ، وطرزه في أبوابه أنه يذكر غالباً أخبار القول المصنف أولاً وأخبار مختارة آخرًا ، وبعض الأسانيد في خبر ، وإن كان فيها ضعف من وجه .

لكن احتجاجة لأرباب الأقوال ، : ون بعد سرد جملة أسانيدها ، وأكثرها .
فالضعف يزول بالتألمات ، وينجبر ، ويشد بتعدد الطرق فيأتي صالحًا ، لأن يقوم به الحجة أو الإسكات .
وإلمه لم يكثر القول في الرجال إما لقليل جدواه لأنه ممكن الأخذ من مظانه ومأواه ككتب الرجال .
وإما لأنه من باب الاجتهاد في النقود ومبادئها ، ولكل وجهة هو موليها .
ولا يجب على المجتهد أن يقلد الآخر ، وأكثر الرواة مختلف فيهم ممن تكلم فيه ، والجمع على ضعفه قليل ما هو .

وإما لأنه لم تمس له حاجة إلى هذا البحث ، من حيث إنه يورد لمن أسانيد طرقاً غالباً ، فبعد الضامة ، لا يبق كلام في قيام الحجة ، إلا نادراً .

وحلى هذا مكتبته يفوق الصحاح كلها ، بما له من الزايا المذكورة ، والمال المرصية المسطورة .
وأما بالنظر إلى المتن والسند ، فلحق بالصحيحين ، ومساهم مواير للسنن الأربعة من غير مزية ولا مبن بل لو قيل بملوه عليها ، لم يبعد بالنظر ، إليها لما تمايلات على شديدة الوهاء ، وتطافرت في الأسانيد على كثير من التروكين والكذابين من الضعفاء .

بل في سنن ابن ماجة ، جملة من الموضوعات ، وفي جامع الترمذى ، شيء من الأخبار والتروكات .
فلو علم وراء القدم صفو المدام ، لما بطرتم بتلك الذخائر ، ولما زعمتم بضاعتنا مزجاة على هذه الأحبار ، ولما جاء كتابه على هذا السياق ، وأزرى بكل مصنف وفاق .

حسده الحساد ، وأكثروا الكلام فيه والانتقاد ، وانكب عليه شيوخ التحديث ، من النقاد ، وانصب عليه عبدة الظواهر ، بسيوف مسلولة على المناد .

وطال الأمر إلى أن جمع البيهقي كتاباً مضيقاً في الرد عليه ، ثم جاء علاء الدين التركمانى الحنفى ، فتمتبه ، ولم يترك شيئاً في يديه ، فله « بالجوهر النقي ، في الرد على البيهقي » .

أما هذا الزمان فأين طرق الرد فيه أو الامتحان ، وإنما حظاً غلاظ البيان أو سلاطة اللسان .

لَمْ أَبْكِ وَاللَّهِ عَلَى إِلَهٍ رَحَّ وَلَا عَلَى قَوْتٍ نَعِيبٍ وَفَرَحَ
وَأَتَمَّا مَدَمَسُ أَجْفَارِي سَفَحَ عَلَى غَيِّ لَحْظُهُ رَحِينَ طَمَحَ
ورطه حتى تَعَنَّى وَافْتَضَحَ وَضِيعَ الْمُنْقُوشَةِ الْبَيْضِ الْوَضَحَ

فبعد هذا الوصف مسيس الحاجة ، كأنه المصباح في الزجاج ، جاء رأس معاشر التجار ، ناصر الحنفية
الأخيار ، الشهير ، فيما بين المسلمين باسم القاضي بنيامين الحنفي المنجاني ، ثم الدهلوي ، سلمه الله العلي الولي ،
يحجوب مهامه الأسفار في طلبه ، على الشفط والهوى ، ويحتمل فيه نوائب النوى ، ويقاسى بعد شق الأنفس
مكابد الجلاء ، في هذا الجوى ، ويعانى فيه ولو كادت النفائس على التوى .

ولم ينم عن خلده هذه النقطة ، حتى وجد ضالته نقطة ، في ثلاث نسخ عتيقة إحداها لأكرم الأفاضل ،
وأجل الأمائل ، من أكبر الكملة ، وأكمل النبلة ، مولانا الحاج الحافظ أبي الحسنات المولوى محمد عبد الحى
أدام الله فيوضه على كل حى .

وثانيها لشيخ المشائخ الصافية الطواهر ، حازر البدائع والنوادر ، المولوى الحافظ الحاج محمد عبد القادر رفاه
الله على كلاله مقدسا عن البوادر والصوادر وهو من كلاله فطان البلدة اليمونة السماء بيداوى .

وثالثها لسيد مشاهير الحديث في هذا الحين ، مع ماله من الزين المولوى محمد نذير حسين ، سلمه الله في
النشأتين عن الشين ثم بالغ في اهتمام تصحيح الأصل ، حتى قام قدوة الحنفية وأسوة سماء الملة الصفية المولوى محمد
وسى أحمد السورنى ، لا زال فيضه الحفى والجللى .

والخبر الطمطم ، محرز قصبات الملو في المقام لا سيما تصحيح كتب الكرام المولوى محمد هيدالى المدارسى ،
مصصحح المطبع النظامى ، ما برح كماله الناي على المقابلة بين تلك النسخ .

ثم أخذ نسخة مصححة بالهمة البالغة من تلك الثلاث لينقل منها في الطبع .

ثم حمل مقدمته المولوى وصى أحمد ، المحمود ، وحرر حواشي الكتاب ليحلو بصائر أولى الالباب ، وعنيه
حواش عديدة في موضعين أو مواضع لهذا العبد الضعيف أحقر الزمن ، محمد حسن ، أذهب الله عنه الحزن .

ثم فوض للطبع إلى مهمم المطبع المصطفى في اللكنؤ ، محمد عبد الواحد خان بن محمد مصطفى خان ليطبعه
فيه ، فشر ذبله عن ساق الجد ومطبعه بنفسه في حسن صناعة الطبع والخط ، والتصحيح ، ونقاسة النفوس
والاوراق ، أظهر من أن يخفى . وأشهر من أن يروى .

ثم إذا كتبت صفحات الكتاب عاينه ، مولانا أبو الحسنات محمد عبد الحى سلمه الله الحى ، على التصحيح
أحيانا متفرقة على حسب الطبع .

وأخر أنظار التصحيح على وجه المبور عليه ، نظر هذا العبد الضعيف ، خادم الطلبة ، رافع نعال المعصاة
الفجرة ، على ما وسعه في النظر العابر ، والظواهر الكسور الجابر .

فادخرت أنا والقاضي هذا الكتاب لعاقبتنا أعظم قربة ، لما لقيت في هموم تصحيحه ، ونعشيتة قليلا ،
والقاضي في طبعه وصرف الأموال الغزيرة فيه عرق القربة .

ولكن المال غاد ورائح ، وطيب النفع دهرآ على الكل فائح ، ولعان بروق الفيض تحت أديم السماء لائح ،
ووبل كشف الحق على معمورة القلوب سائح .

فجاء بمحمد الله في أحسن تقويم ، جميلا حسنا مطبوعا للطبائع ، مشاغفا للقرائح بالطوارف والبدائع .
كيف لا ومصنفه أحفظ الحفاظ المحدثين ، وإمام الفقهاء المجتهدين ، مقارب العصر لأرباب الأمهات الست
إذ ولد سنة ٢٢٩ ومات سنة ٣٢١ .

والبخاري ولد سنة ١٩٧ ومات سنة ٢٥٦ ومسلم ولد سنة ٢٠٢ ومات سنة ٢٦١ وأبو داود ولد سنة ٢٠٢
ومات سنة ٢٧٥ ، والترمذي ولد سنة ٢٠٩ ومات سنة ٣٧٩ ، والنسائي ولد سنة ٢١٥ ومات سنة ٣٠٣ ،
وابن ماجه ولد سنة ٢٠٩ ومات سنة ٢٧٣ .

فالطحاوي أكثر منهم همرا :

فيا أيها القوم ، ابتلج صباح اليوم ، وهب النوام من النوم ، نوم النقلة في الطعام واللوم .
فانظروا الآن إلى بيت الحنفية عشارة نخور ، وأعشاره تفور ، ولأئده تمور ، وموائده تدور .

وفقنا الله لنشر كتب السنة الفراء ، والحمد لله رب العالمين بدءا وختاماً وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه
وسلم تسليماً كثيراً

- فهرس الجزء الرابع

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	كتاب البيوع	٣	كتاب البيوع
٩٨	باب بيع الشعير بالحنطة متفاضلا	٣	باب بيع الشعير بالحنطة متفاضلا
١٠٠	باب بيع الرطب بالتمر	٦	باب بيع الرطب بالتمر
١٠٥	باب تلقى الجلب	٧	باب تلقى الجلب
١١٧	باب المزارعة في أرض قوم يغير إذهبهم	٩	بحث خيار الرؤية
	كتاب الشفعة	١٠	بيع الحاضر للبادي
١٢٠	باب الشفعة للجوار	١٢	باب خيار البيعين حتى يتفرقا
	كتاب الإجازات	١٧	باب بيع المصرة
١٢٦	باب الاستئجار على تعليم القرآن	٢١	حديث الخراج بالضمآن
١٢٦	جواز الأجر على الرقية	٢٢	باب بيع النمار قبل التناهي
١٢٩	باب الجمل على الجحامة	٢٤	بحث النهي عن بيع السنين
١٣٣	باب اللقطة والضوال	٢٨	باب المرايا
	كتاب القضاء والشهادات	٣٤	باب الرجل يشتري الثمرة فتصيبها جائحة
١٤١	باب القضاء بين أهل الذمة	٣٧	باب مانه عن يمينه قبل القبض
١٤٣	ذكر نسخ التوراة بالرجم	٤١	باب الشروط في البيع
	بإمسالك ثم نسخه بالرجم على المحسن	٤٣	أحدث قصة بريرة
١٤٤	باب القضاء باليمين مع الشاهد	٤٨	باب بيع أرض مكة وإجارتها
	حديث كفاية شهادة خزيمة بن ثابت	٥١	باب عن الكلب
	باب رد اليمين	٥٩	باب استقراض الحيوان
	باب هل يجب أداء الشهادة ابتداءً قبل الإيثار		كتاب الصرف
	حديث فضل الصحابة على غيرهم وفضل التابعين	٦٤	باب الزبا
	وتيممهم	٧١	باب القلادة تباع بذهب
	حديث الثلاثة الذين شهدوا على الزنا ، جلدوا		كتاب الهبة والصدقة
	حد القذف	٧٧	باب الرجوع في الهبة
	باب حكم الحاكم بخلاف ما في الحقيقة ينفذ	٨٤	باب هبة بعض الأولاد
	باطناً أم لا ؟	٩٠	باب العمري
	باب هل يباع الحر في دين عليه ؟	٩٥	باب الصدقات الموقوفات

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	باب هل يملك الأب مال ابنه ؟	٢٤٣	باب لبس الحرير
	حديث حرمة أموال المسلمين وأعراضهم ودمائهم	٢٥٥	باب أعلام الحرير ونحوها
	باب حكم الولد إذا دعاه رجلان واعتبار القافة	٢٥٧	باب شد الأسنان بالذهب
	آثار عمر في طلب القافة وجوابها	٢٥٩	« التحتم بالذهب
١٦٤	باب المشتري إذا مات بعد قبضه المبيع والتمن دين	٢٦٣	« نقش الخواتيم
١٦٧	باب شهادة البدوي على القروي	٢٦٥	« الخاتم لغير الساطان
	كتاب الصيد والذبائح والأضاحي	٢٦٧	« البول قائماً
١٦٨	باب عيوب لا يجوز بها الأضحية والهدى	٢٦٩	« القسم
١٧٤	باب حكم التحريق قبل نحر الإمام وقبل الصلاة	٢٧٢	« الشرب قائماً
١٧٦	باب البدنة من كم تجزى الضحايا والهدايا	٢٧٧	« وضع إحدى الرجلين على الأخرى
١٧٦	باب الشاة عن كم تجزى	٢٨	« التطرق بالسهم في المسجد
١٨١	باب ترك قص الأظفار في عشر ذي الحجة	٢٨١	« العاقبة
١٨٣	باب الذبح بالسمن والظفر	٢٨٢	« التصاوير في الثوب
١٨٤	باب أكل لحوم الأضحية بعد ثلاثة أيام	٢٨٨	« قول أستغفر الله وأنوب إليه
١٨٩	باب أكل الضبع	٢٩١	« البكاء على الميت
١٩١	باب سيد المدينة	٢٩٥	« الشعر
	باب أكل الضباب	٣٠١	« جواب العاطس وجواب جوابه
	باب أكل لحوم الجمر الأهلية	٣٠٣	« الاجتناب من ذي داء الطاعون وغيره
	أخبار الاتباع بالسفن		أحاديث نفي العدوى وغيره
٢١٠	باب أكل لحوم الفرس		بحث الطيرة
	كتاب الأشربة	٣١٥	باب التخيير بين الانبياء
٢١١	باب الجمر المحرمة	٣١٧	« إخصاء البهائم وباب كتابة العلم
٢١٥	باب ما يحرم من النبيذ	٣١٨	« كتابة العلم هل تصاح أم لا ؟
٢٢٣	باب الانتباه في الدباء وغيره	٣٢٠	« انكى
	كتاب السكراهية	٣٢٥	بحث النجاسات
٢٢٩	باب حلق الشارب	٣٢٦	بحث الرقي
٢٣٢	باب استقبال القبلة واستدبارها عند البول والغائط	٣٢٩	باب الحديث بعد صلاة المشاء
٢٣٧	باب أكل الثوم والبصل والسكرات	٣٣١	« نظر العبد إلى شعور الحرائر
٢٤٠	باب الاكل من غير حائط الغير	٣٣٢	بحث المحاب

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٣٥	باب التكفي بأبي القاسم	٣٦٤	باب استئثار البكر عند الفساح
٣٤١	« السلام على الكفار	٣٧١	« الفتي الذي تحرر الصدقة عليه
	كتاب الزيادات	٣٧٣	« الزكاة في الإبل السائمة
٣٤٣	باب تكبيرات العيدين		كتاب الوصايا
٣٥١	« تصرف المرأة في مالها	٣٧٩	« ما يجوز فيه الوصايا وما يفعل به الرجل في مرض موته
٣٥٢	« جلسة الاستراحة	٣٨٥	« الوصية للقراءة
٣٥٦	« مال الملوك على مولاه		كتاب الفرائض
٣٥٨	« إنشاد الشعر في المسجد	٣٩٠	« الرجل يموت ويترك بنتاً وأختاً وعصبة
٣٦٠	« شراء الشيء القائب	٣٩٥	« موارد ذوى الارحام